www.ibtesama.com

تأليف

ناثان روزنبرج

ل. و. بيرەزل

الغرب وأسباب ثرائه

التحول الاقتصادى فى العالم الصناعى

مجلة الابتسامة

FARES_MASRY
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

ترجمة

الدكتور صليب بطرس

www.ibtesama.com

FARES_MASRY
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com

الغرب وأسباب ثرائه

التحول الاقتصادى فى العالم الصناعى

www.ibtesama.com

Rosenberg's HOW THE WEST GREW RICH © 1986 by Basic Books, Inc.
ALL RIGHTS RESERVED

أشرفت الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية بالقاهرة على ترجمة وإخراج هذه الطبعة من الكتاب . كما قامت بأعمال الجمع التصويرى وإعداد الأفلام .

The Egyptian Society for the Dissemination of Universal Culture and Knowledge (ESDUCK), Cairo, supervised the translation and production of this edition. Phototypesetting and films were done by ESDUCK.

www.ibtesama.com

الغرب وأسباب ثرائه

التحول الاقتصادى فى العالم الصناعى

تأليف

ناثان روزنبرج **ل. و. بيردزل**

ترجمة

الدكتور صليب بطرس

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربى

١١ شارع جواد حسنى - القاهرة

www.ibtesama.com

FARES_MASRY
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com

المحتويات

	تقديم	٧
	شكر	١٥
١	مقدمة	١٩
٢	نقطة البداية : العصور الوسطى	٥٩
٣	نمو التجارة حتى عام ١٧٥٠	٩٩
٤	تطور المؤسسات الملائمة للتجارة	١٤٩
٥	تطور الصناعة : ١٧٥٠ - ١٨٨٠	١٨٥
٦	تنوع التنظيم : الشركة	٢٣٧
٧	التقنية والاتحادات والأوراق المالية القابلة للتسويق	٢٦٣
٨	رباط العلم والثروة	٢٩٩
٩	تنوع المشروع	٣٣١
١٠	دلالات ومقارنات	٣٦٩

www.ibtesama.com

FARES_MASRY
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com

هروب الغرب من الفقر متضمناً الدور الذى أدته حكومات القرن التاسع عشر . والثانية هى أهمية التنظيم للنشاط الاقتصادى مع تحذير ضد افتراض أن النظم الهرمية هى الوسيلة الوحيدة للقيام بالتنظيم . والثالثة هى الملاءمة فى استخدام عبارة الرأسمالية Capitalism أو أية عبارة أخرى ذات مدلول أيديولوجى بأية صيغة تنتهى بإضافة تضفى على الكلمة معنى المذهب (ism) ، لوصف المنهج الاقتصادى التجريبى الذى غالباً ما يكون منهجاً عملياً يستخدم فى بلاد الغرب . وغالباً ما يفضى هذا المنهج إلى سياسات وممارسات مختلفة تماماً عن رؤية الكتاب المدرسى لكلمة الرأسمالية .

مصادر النمو الاقتصادى غير الاقتصادية ونتائجها

من المناسب أن يعترف المرء ، فى أى موضوع فى التاريخ الاقتصادى ، أن للتطور الاقتصادى لبلاد الغرب من الفقر إلى الغنى نتائج غير اقتصادية ومصادر ضخمة . ومما لا ريب فيه أن الأثر الديموغرافى ــ زيادة السكان الناشئة عن زيادة أعداد النفوس وارتفاع متوسط عمر الأفراد ــ كان أكثر النتائج أهمية لثورة الغرب عندما تقاس بالقيمة التى أعطتها بلاد الغرب لحياة الإنسان . كانت حركة تحضر المجتمع الغربى نتيجة أخرى هامة ــ التغير من مجتمع ريفى على نحو غالب فى العصور الوسطى إلى مجتمع حضرى تماماً فى بلاد الغرب الحديثة . ففى عالم لا يعيش الناس فيه بالخبز وحده ، لم يكن لحركة إعادة بناء صارمة أن تتم إذا لم تكن قطاعات المجتمع غير الاقتصادية قد هيأت نفسها على نحو ملحوظ تماماً لتغير راديكالى .

ومن المناسب أيضاً التعرف على الدور الذى أدته مؤسسات أوربا الغربية السياسية فى النهوض بثروتها . وثمة ظاهرة بارزة وحاسمة وقعت فى اقتصاديات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، هى وجود عالم تصنيع وتبادل تجارى يتسم على نحو واسع بالاستقلال عن تصرف سياسى أو دينى أو قيد بالمقارنة ، فى القليل ، مع القيود التى كانت سائدة فى الثلاثينات . وبرغم ذلك فإن ممارسة سياسة الحرية الاقتصادية كانت تميز بين الفينة والفينة الاقتصاديات الغربية . وعلى العكس من ذلك كانت حكومات القرن التاسع عشر الغربية وما سبقتها نشيطة للغاية فى محاولة تسهيل حركة التصنيع وحركة التبادل التجارى . زوَّدت الحكومات المحاكم بقانون يحمى الاتفاقات التجارية

www.ibtesama.com

ويحمى الائتمان عن طريق جعل القروض قابلة للتحصيل . حددت المحاكم حقوق الملكية ، وعملت على حمايتها الأمر الذى يعتبر ضرورياً للاستثمار والتجارة . قدمت الحكومات أنماطاً قانونية للتنظيم تستجيب لاحتياجات المشروعات ؛ كما قامت بتقديم إعانات لإنشاء السكك الحديدية ، وشق الترع وإقامة الطرق الرئيسية . قدمت الحكومات الحماية للمشروعات المحلية عن طريق الرسوم الجمركية ونظام الحصص ، سواء أكان هذا إجراءً صحيحاً أم خاطئاً ، وزوَّدت الحياة الاقتصادية بالعملة التى كانت فى العديد من البلاد مقياساً مستقراً للقيمة . كانت بعض الإسهامات الحكومية مثل التعليم الإلزامى المجانى ونظم النقل هامة وضخمة . إن مساعدة الحكومة للنقل فى المحيطات ــ مثل إعانات الصيانة الملاحية ، والأرصفة ، وحوائل الأمواج ، وعمليات التعميق ، والتفتيش ، ومحطات الإنقاذ ، وتدريب البحارة والمستشفيات البحرية ــ ذات أهمية لأنها استمرت لعدة قرون دون أن يغيرها أحد . إن قيام الحكومة بمنح الاحتكارات التى تشجع تكوين صناعات جديدة كانت أقدم من ذلك . ومنح براءات الاختراع عن الابتكارات الجديدة التى رخص بها بصفة خاصة دستور الولايات المتحدة كانت عُرفاً مألوفاً بحلول نهاية القرن الثامن عشر .

برغم أن العلاقات بين المجالات السياسية والاقتصادية كانت تميزها درجة عالية من الاستقلال من ناحية المجال الاقتصادى ، فقد تضمنت تشكيلة من عناصر أخرى . تضمن احتكار الاستخدامات الاجتماعية للعنف الذى كان السمة الأساسية للمجال السياسى ، خَلْق نظام للمحاكم لتسوية نزاعات اللاعنف فى مجال الاقتصاد . واحتوى هذا الاحتكار أيضاً التعريف بحقوق الملكية وحمايتها متضمناً وضع قيود على نزع الملكية ذى الصبغة السياسية وفرض الضرائب . كان تقديم النقود كوسيط للتبادل التجارى حقاً ملكياً قديماً تزاوله بلاد الغرب على نحو مستمر . يذكرنا مفهوم النمو الاقتصادى كنمط من أنماط التغيير ، بأن التغيير لم يكن مقصوراً على الحياة الاقتصادية ؛ لقد امتد ليشمل أيضاً الحياة الاجتماعية والسياسية .

وبينما كان تيسير حركة التصنيع والتبادل التجارى خلال الفترة الرئيسية لنمو بلاد الغرب أمراً لا مندوحة عنه ، فقد كان مما يعتبر منافياً للعصر فى القرن التاسع عشر أن تُنظم التجارة ثم تُفرض عليها ضرائب كبيرة ، أو تفرض رقابة على الأسعار أو الأجور ، أو تُجرى محاولة للبحث عن وسيلة لإزالة التفاوتات المذهلة فى دخول الأفراد . كان

www.ibtesama.com

الافتراض السائد والمعمول به أن الصناعة والتجارة كلتيهما فى خدمة الرفاهية العامة ، بحيث أصبح عمل الحكومة هو دعمهما وتشجيعهما .

وإذا كان التأكيد على تحرر المجال أو العالم الاقتصادى من السطوة السياسية أمراً من المناسب الإتيان عليه فى بحث يعالج التاريخ الاقتصادى ، فإن ذلك لا يأتى إلّا على نصف الحكاية فقط . مكّن تحرر المجال السياسى النسبى من مسئولية المجال الاقتصادى ، الزعماء السياسيين من التركيز على جوانب للحكم مما أفضى إلى تحقيق إنجازات سياسية فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت غير مسبوقة من الناحية التاريخية ، شأنها فى ذلك شأن الإنجازات الاقتصادية . كانت الدول المدينية قد توحدت ؛ وتوسعت الحكومات فى حق الانتخاب ؛ وحلت الحكومات الجمهورية والديموقراطية محل الملكيات المُطلقة ؛ وركّز رجال القانون على الإصلاح القضائى مما كان له أثر طيب فى بلاد عديدة ؛ أعيد النظر كلية فى نظم العقوبات ؛ أدخلت المدارس العامة المجانية ؛ تحسنت العلاقات الدولية بحيث استطاعت أوربا أن تتجنب الحروب العامة لفترة امتدت من عام ١٨١٥ إلى ١٩١٤ ؛ أصبح الفرد أكثر أمناً على نفسه وماله لأن طاعة القانون أصبحت أكثر اتساعاً ، وأصبحت مكافحة الجريمة أكثر كفاءة . تحققت هذه الإنجازات بمساعدة الضرائب التى بدت ، بالنسبة لأحداث الماضى ، منخفضة على نحو لا يصدق . كانت الحكومة الكَيفية ذات قيمة فى حد ذاتها ، وأسهمت بلا ريب فى تحقيق السلام والأمن وفى إنجازات الرفاهية المادية .

التنظيم

عالجت معظم الأبحاث السياسية مسائل التنظيم الاقتصادى وكأنها قضايا لابد من تنظيم نشاطاتها ، وضرورة ترك عدم تنظيمها لخيار الفرد . يفترض هذا المنهج أن نمط التنظيم الوحيد هو أسلوب توجيه الأوامر والتعليمات المتبع فى الهيئات الحربية والسياسية وبعض الهيئات الدينية ؛ ذلك الأسلوب الذى قام حول علاقات الرؤساء والمرءوسين الهرمية . استخدمت العلوم الاقتصادية مفهوماً للتنظيم مختلفاً وعريضاً على نحو يكفى لأن يضم كل النشاط الاقتصادى بصورة عملية ويطرح أسئلة عن ما يجب أن يتبع فى تنظيم أى نشاط معين ، من أن تكون أسئلة عن مدى إمكانية التنظيم . وثمة توضيح تمهيدى

www.ibtesama.com

للفرق قد يساعد أولئك الذين يجدون التفكير فى أى تنظيم معبراً عنه بغير الطابع الهرمى أمراً غريباً .

أصبح أمراً تقليدياً ، فى العلوم الاقتصادية ، الاعتقاد بأن النشاط الاقتصادى كله مُنظم . فالناس الذين يشترون ويبيعون فى الأسواق يزاولون اختيار الأهداف على نحو جماعى ، ويقسِّمون العمل اللازم لتحقيقها بين أكبر عدد من الناس ويكافئون الذين يمدون يد المساعدة فى هذا السبيل . وحتى فى عمل اقتصادى واضح البساطة مثل تزويد المستهلك بالبيض اللازم لإفطاره ، ينطوى على شبكة من آلاف الأفراد منتشرين فى دول عديدة ولا يربطهم أى نظام تدرجى عادى . وبرغم ذلك فإن كل فرد منهم يؤدى على نحو منتظم دوراً صغيراً فى تزامن محكم مع الآخرين . لا يمكن تأدية هذا العمل على نحو يعوّل عليه كما هو الشأن فى الاقتصاديات الرأسمالية ، إذا لم تكن الأسواق قوة تنظيمية مؤثرة قادرة على إغراء أعداد كبيرة من الناس على تكوين أهداف مشتركة ، وعلى تقسيم العمل اللازم لتحقيق الأهداف بين اختصاصيين كثيرين ، وعلى تقديم الجزاءات الإيجابية والحوافز اللازمة لتأدية العمل .

هناك ناحيتان للخيار بين السوق وبين النظام الهرمى أو التدرجى كنمط للتنظيم . ففيما يتعلق بالمنشأة التى تعتبر عادة الوحدة الأساسية للتنظيم الاقتصادى ، يجد المرء بعض المنشآت وقد نظمت على نمط هرمى ، والبعض الآخر لم يتبع هذا النمط . أما الناحية الثانية للخيار فإنها تستغرق الاقتصاد ككل : ففى المستوى الذى يعلو المنشأة ، قد تُنظم الاقتصاديات إما من خلال علاقات السوق وحدها ، وإما من خلال علاقات هرمية وحدها ، وإما من خلال نوعى العلاقات معاً . ونظراً لأن المنشآت تجىء فى أحجام وأنماط عديدة ، فإن عدد احتمالات التوليفات المختلفة لأنماط النظام الهرمى ونظام السوق تكون فى الواقع ، غير محدودة .

أولئك الذين يؤكدون فاعلية التنظيم الاقتصادى من خلال السوق لا يقولون سوى أن تنظيماً أقل يكون فى بعض الأحيان ، أفضل من تنظيم أكبر . وما يؤكدونه هو أن التعاون ، فى ظل بعض الملابسات ، بين أناس عديدين تنظمهم علاقات السوق سوف يكون أكثر كفاءة عن تعاون ينظمه إصدار الأوامر إذا قيست الكفاءة بمدى تطابق الإنتاج مع رغبات المشاركين وبحجم الإنتاج المُنجز من موارد اقتصادية استخدمت فى عملية إنتاجه . وثمة سبب آخر جرت العادة على أن يساق دليلاً على تفوّق تنظيم السوق ، هو

www.ibtesama.com

أن الجزاءات الإيجابية والجزاءات السلبية فى هذا التنظيم أكبر وأكثر ضماناً على السواء من تلك التى تطبق فى النظم التدرجية بحيث تشعر تنظيمات السوق بضغط أكبر للقيام بواجبها . وليس الفرق بين التنظيم الهرمى وبين التنظيم السوقى ، مسألة درجة من تنظيم أكثر أو أقل . لأن نمط السوق مقيساً ببعض الاختبارات هو النظام الأكثر كفاءة وتركزاً .

ليس نمطا التنظيم الهرمى والتنظيم من خلال السوق ، هما الوسيلة الوحيدة لانتظام الناس فى تعاون للسعى فى تحقيق أهداف مشتركة . كان نظام الضيعة الإقطاعية نمطاً ثالثاً للتنظيم الاقتصادى . لقد استخدم فى تنظيم النواحى الاقتصادية للحياة فى الريف فى المجالات السياسية والحربية للنظام الإقطاعى ، وكان له ، مثل اقتصاديات الغرب فى يومنا هذا ، عناصر هرمية وغير هرمية . ففى الفصل الثامن عندما تحولنا من الجانب الاقتصادى للحياة الاجتماعية ، إلى مجال العلم ، وجدنا نمطاً للتنظيم ذا كفاءة ووافر الإنتاج على نحو كبير كان العلماء فيه مرتبطين بعضهم ببعض بوسائل لا يمكن أن يطلق عليها لا وسائل هرمية ولا وسائل السوق .

وإذا كانت المجتمعات الإنسانية مكّونة من عدد من الأفراد يعيشون بالطريقة التى اتبعها روبنصن كروزو كل فرد منعزل عن باقى الأفراد ويقوم بإنتاج حاجياته الخاصة به وحده ، لأمكن بدرجة من الاطمئنان القول بأن الإنتاج الاقتصادى فى مجموعه ليس سوى جزء بسيط من حجم الإنتاج الفعلى للمجتمعات . ونظراً لأن معظم الإنتاج يعتمد إذن على التعاون ، فإن الاختلافات فى الطريقة التى يتحقق بها التعاون فى المجتمعات المختلفة ، تعتبر أحد مصادر التفسيرات الواعدة لاختلافات الإنتاج الاقتصادى والنمو . ولكى نبحث هذه الاختلافات ، فنحن بحاجة أولاً إلى أن ندرك أن التنظيم ليس كله من نوع واحد ــ ومن ثَمَّ هذه التعليقات المبدئية .

هل الأنظمة الاقتصادية الغربية نظم رأسمالية ؟

إن الرأى القائل بأن سمة أساسية للاقتصاديات الغربية هى الانفتاح على التجربة التكنولوجية والتنظيمية وتنوع الشكل التنظيمى ، يفرض سؤالاً يُطرح هو بماذا تسمى هذه الاقتصاديات . جرى عرف القرن العشرين على الإشارة إلى النظم الاقتصادية

www.ibtesama.com

للبلاد الغربية بأنها نظم رأسمالية . وأقر العرف هذه العبارة . لكن الحقيقة السائدة عن المؤسسات الاقتصادية التى ظهرت فى أوربا مع انهيار النظام الإقطاعى ، هى الطابع العملى الكامل وغيبة الالتزام الأيديولوجى بأى مبدأ اقتصادى سوى الفاعلية الاقتصادية ، ونزعة القدرة على البقاء . لقد تطور النظام الذى أنبت النمو الاقتصادى لبلاد الغرب قبل أن يُعترف به نظاماً ، أو نودى به أيديولوجية . هناك كثير من الالتزام الأيديولوجى لأفكار ومؤسسات اقتصادية ذات العلاقة ــ ملكية خاصة ، والتحرر من المصادرة أو الضرائب التعسفية وما إلى ذلك ــ ولكن الأيديولوجية لم تكن قائمة على الدور الذى تؤديه هذه المؤسسات فى أى نظام معترف به فى الحياة الاقتصادية . كان ذلك فى عام ١٧٧٦ قبل أن يخرج آدم سميث لأول مرة الأساس المنطقى المنهجى الذى قدم أساس نظرية الحرية الاقتصادية ومنذ ذلك الوقت والمؤسسات الاقتصادية الأساسية قد أصبحت فى الموضع الصحيح الملائم وبدأ النمو الاقتصادى يأخذ مجراه حقاً . والواقع من الأمر أنه إذا أمكن ان تنسب إلى الغرب أيديولوجية اقتصادية خلال القرن الأول أو الثانى من نموه الاقتصادى ، فيتعين ان تكون هذه الأيديولوجية ، مبدأ التجاريين mercantilism الذى قام سميث بتفنيده بتحمس عميق وببلاغة تامة . لم ترد عبارة **النظام الرأسمالى** ، لا فى **البيان الشيوعى** ولا فى كتاب رأس المال Capital (المجلد الأول) برغم أن ماركس قد استخدم عبار النظام الرأسمالى فى مراسلات عام ١٨٧٧ . أدرج قاموس أكسفورد أول استخدام لكلمة الرأسمالية بمعنى حالة تملك رأس المال وضعه ثاكيرى فى عام ١٨٥٤ . جاء أول استخدام للكلمة بمعنى نظام اقتصادى فى Better Times وهو كتاب ألفه دويه Douai عام ١٨٨٤ . قام أتباع ماركس بتطوير استخدام كلمة الرأسمالية Capitalism فى كتابات ماركسية فى أواخر القرن التاسع عشر ، حيث جاءت وصفاً مخزياً للنظام الاقتصادى الذى أرادوا الإطاحة به . والمفهوم كما رأوه من قاموا باكتشافه لم يكن يقصد به دفاعاً عقلانياً . وبرغم ذلك فقد وجد أنصار الاقتصاديات الغربية أن ملاءمة الكلمة ترجح المبدأ المحتفل بالشكل على حساب المضمون الذى يحظر على المرء استخدام عبارات أعدها خصومه .

أما عبارة الاقتصاد المختلط mixed economy فيجب أن تكون أكثر ملاءمة ، لأن الاقتصاديات الغربية دائماً مختلطة . ولكن الاستخدام الدارج لعبارة الاقتصاد المختلط يفترض أن عصر النظام الرأسمالى الأنقى حدث فى وقت سابق . وترتيباً على ذلك فسوف

www.ibtesama.com

نتبع ، وإن يكن على كره منا ، ما جرى عليه العرف فى استخدام عبارة **النظام الرأسمالى** كما استخدامها الآخرون : ليس كتعريف أيديولوجية تنتهى ــ كما ينبغى ــ بعبارة مذهب ism ــ بل كعبارة تناسب أية مجموعات متغيرة لمؤسسات اقتصادية نبتت فى دول أوربا الغربية من خلال قرون من النمو الاقتصادى فى بلاد الغرب .

www.ibtesama.com

شكـــر

ندين بالشكر إلى ستانلى إينجرمان الذى قرأ المخطوطة بأكملها ، ولتعليقاته واقتراحاته العديدة المفيدة . ومن دواعى السرور أن نشكر أيضاً المساعدة الكبيرة التى حصلنا عليها من تعليقات وانتقادات واقتراحات أبداها توماس مور وروبرت هيسين على المسودات الأولى للمخطوطة . ولسنا فى حاجة إلى أن نقرر أن لا مسئولية عليهما فى الحالات التى استمر فيها الخطأ . ونشكر أيضاً جيفرى أوكسيلى الذى دعمت أبحاثه كل جوانب العمل تقريباً .

www.ibtesama.com

FARES_MASRY
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com

الغرب وأسباب ثرائه

التحول الاقتصادى فى العالم الصناعى

www.ibtesama.com

FARES_MASRY
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com

١ / مقدمة

العوز قاعدة سلوك

إن الدراسة الواعية لتاريخ البشرية ، والحكم على حياة أسلافنا الاقتصادية طبقاً للمعايير الحديثة ، تكاد تكون قصة بؤس قاسٍ . لم يقدم المجتمع الإنسانى النموذجى حياة رحيمة إلّا لعدد قليل من الناس ، فى حين أن الغالبية العظمى عاشت فى فساد سحيق . إن رقة الأدب ، والشعر ، وقَّصَص البطولة والأسطورة التى تمجد أولئك الذين عاشوا حياة طيبة فى حين أنها تغفل أولئك الذين عاشوا فى سكون الفقر ، تسوقنا إلى أن ننسى البؤس الذى سيطر على الأزمنة الغابرة . فقد حولّت عصور التعاسة إلى أسطورة ، وقد تعيد ذكراها إلى الأذهان عصوراً ذهبية متسمة بالبساطة الرعوية . وهى ليست كذلك .

مرت ، خلال القرنين الأخيرين فقط ، على أوربا الغربية ، والولايات المتحدة ، وكندا ، واستراليا واليابان وعدد قليل من البلاد الأخرى فترة من فترات التاريخ النادرة وصل فيها التقدم والرخاء إلى ما يزيد على عُشر القطاع الأعلى من السكان . وتسمى اختصاراً مع التضحية بالدقة الجغرافية ، هذه الأماكن ، بلاد الغرب . أصبح واضحاً فى انجلترا ، والولايات المتحدة وأجزاء من أوربا الغربية ، فى وقت مبكر من القرن التاسع عشر (وبعد ذلك فى بلاد غربية أخرى) أن نسبة مرتفعة من الناس على نحو غير مألوف ، استمتعت بغذاء أفضل ، وبقدر من الصحة والأمان أكبر مما فى حضارات

www.ibtesama.com

الشرق الأوسط ، والهند ، والصين ، واليونان ، والرومان القديمة . أى أكبر مما استمتعوا به فى أى وقت آخر من تاريخ البشرية .

والانتقال من الفقر إلى الغنى يعنى من الناحية الاجتماعية ، تقدم الرفاهية المادية الذى لا تتضمنه بصورة كافية إحصائيات إجمالى الناتج القومى ، أو الدخل القومى ، أو الأجور الحقيقية . الموت دائماً هو التهديد المطلق ، والانتقال من الفقر إلى الغنى يعنى ــ فى المحل الأول ــ الابتعاد عن الموت . ومؤشرات ذلك إحصائيات متوسط العمر ، ومعدلات الوفاة ، ووفيات الأطفال . وتأتى المجاعة والجوع فى المرتبة التالية . ومرة أخرى فالانتقال من الفقر إلى الثراء هو ابتعاد عن المجاعة والجوع كما تظهرها إحصائيات نقصان آثار سوء التغذية ، والأمراض ذات العلاقة بذلك . ويأتى الطاعون فى المرتبة التالية من قائمة أوبئة العصر القديم ، وهو رمز لجميع الأمراض المميتة أو المُفقدة لقدرات الإنسان ؛ والابتعاد عنها هو نقلة أخرى من العوز إلى الثراء . ويقترن الفقر بالأمية ، والشعوذة ، والجهل والعيش فى نطاق حياة ضيقة غاية الضيق . والاقتراب إلى الثراء هو اقتراب من تَعَلم القراءة والكتابة ، والتربية وتجارب منوعة . وحياة الفقر يكون فيها مجرد البقاء مهمة الحياة الأولى ، وتكاد تكون الوحيدة ، ويصبح فيها الإسكان مكتظاً بصورة تختفى فيها الخصوصية ، وتصبح الخيارات أو البدائل محدودة للغاية . والاقتراب من الثراء خطوة نحو التهيؤ لفرص أكبر للاستمتاع بالخصوصية والاختيار الفردى .

وهناك أسباب عديدة تجعل الإحصاءات العادية غير صالحة لأن تظهر حالة الانتقال من الفقر إلى الثراء . ويتطلب تطبيق الإحصاء ، بصورة عامة ، فى حصر الألوف المؤلفة من المنتوجات والخدمات التى يقدمها مجرد اقتصاد عادى بسيط ، أن يتم التعبير عنها بوحدات النقد . فالنقود هى المقياس المشترك للكم الاقتصادى ، بغض النظر عن تباين المنتوجات والخدمات المراد قياسها .

وتأسيساً على ذلك يتعين أن تبقى وسيلة الإحصاء بلا تغيير ما دام النمو الاقتصادى يعنى المزيد من إنتاج السلع والخدمات نفسها ويحمل بين طياته عوامل التغيير فى أسلوب حياة المجتمع كله ، وإجراء تعديل جذرى فى السلع والخدمات التى ينتجها ويستهلكها هذا المجتمع .

وحتى مع بداية التوسع الاقتصادى ، دخلت تعديلات على ما يستهلكه الناس ،

www.ibtesama.com

وما يؤدونه من أعمال وكذلك فى أسلوب ومنهج الحياة كلها . كانت التغيرات الأولى فى بلاد الغرب صغيرة جداً : إضافة قليل من الخضراوات مع قليل من اللحوم إلى الغذاء العادى ، وإحلال الحذاء المصنوع من الجلد محل الحذاء الخشبى . . وتستطيع الأرقام الشاملة إعطاء فكرة معقولة عما حدث . ولكن مع استمرار توسع بلاد الغرب ، تغيرت الحياة الإنسانية تغيراً كاملاً . فسنو العمر الأولى التى كانت تمضى فى العمل أصبحت سنى المدرسة الباكرة . وحياة العمل فى الإقطاعية أو المزرعة تحولت إلى حياة حرفية حضرية ، أوفى مصنع أومهنة . وتغير المسكن من كوخ ريفى إلى صف من المنازل أو الشقق فى مدينة . وليس فى استطاعة أية إحصائيات عامة أن تُظهر أثر التحول من الاقتصاد الريفى إلى الحضرى ، أوتظهر ثورة فى أنماط المعيشة الناجمة عن إدخال السكك الحديدية فى القرن التاسع عشر ، والسيارات فى القرن العشرين . قد يكون صحيحاً فى حالة الأفراد أن يختلف الفقير عن الغنى فى أن الأول لديه مال أكثر . ولكن فى الأمثلة القليلة التى أتينا عليها فى حالة المجتمعات ، لا يظهر الاختلاف بين الغنى والفقير منها فى مجرد نصيب أكبر للفرد فى إجمالى الناتج القومى ، بل فى إيجاد حياة مختلفة تماماً يعيشها الناس .

وهناك مشكلة إحصائية أكثر تطرفاً تثور نتيجة لحقيقة مفادها أن ما يؤديه القطاع الأسرى من عمل لاتقَّدر له قيمة نقدية ما لم ينتج سلعة ملموسة (مثل منتوجات المزرعة) . ومن ثمَّ فإن إحصائيات القرن العشرين لا تعتبر إجمالى ما يُدفع للمرأة مقابل عملها زيادة فى إجمالى الناتج القومى إلاّ عندما تنتقل من القطاع الأسرى ، برغم أن البعض يرى ذلك تدهوراً فى كَيْف الحياة .

وثمة صعوبة أخرى تثور فى مجال الإحصائيات الشاملة : هناك سلع ، وخدمات اقتصادية تصبح لها قيمة نقدية بأسعار تحددها الصفقات التى تعقد فى السوق . غير أن سلعاً وخدمات أخرى يضفى عليها القيمة النقدية نظامُ الضرائب أو التعليمات والأوامر . وليس هناك من سبب يدعو لأن يتوقع المرء أن تترتب على الطريقتين إضافات متساوية للرفاهية المادية ، نتيجة لما يسهم به كلا النوعين من الصفقات .

وثمة مسألة لم تزل بحاجة إلى نظرة ، ولوسريعة ، وهى الحجم النسبى لإسهام كل من النمو ، وتراكمات الماضى فى اقتصاديات بلاد الغرب . ففى ديسمبر من سنة

www.ibtesama.com

ما يُرَد ٩٥ ٪ من إنتاج دولة غربية ما إلى ذلك الجزء من الاقتصاد الذى كان موجوداً ، ويعمل عند بداية العام و ٥ ٪ أو أقل يمكن إسناده إلى نمو تلك السنة . غير أنه فى المدى الطويل تكاد تنعكس الأهمية النسبية للاقتصاد الجارى ، واقتصاد النمو . فبعد إجراء التعديلات المترتبة على التغيرات السعرية فى الولايات المتحدة ، وجد أن ما يزيد على ٨٥ ٪ من نصيب الفرد من الإنتاج فى سنة ١٩٨٥ يمثل النمو منذ سنة ١٨٨٥ .

إن هذه الأرقام ، بطبيعة الحال ، مؤشرات معيبة لما يجرى من تغيرات فى الرفاهية المادية لمواطنى الدولة . غير أن نمط الحياة فى سنة ١٩٨٥ أفضل على نحو واضح . والكسب الكَيْفى ، باستثناء ما يخص كبار الأغنياء ، عظيم بقدر ما توحى به المؤشرات الرقمية .

فمن الممكن ، ولا ريب ، أن يتحرك المجتمع من الفقر إلى الثراء ، دون أن ينتج شعباً راضياً عن نفسه فى هدوء . والواقع أنه من المشكوك فيه أن شعباً راضياً عن نفسه يمكن أن ينتقل من الفقر إلى الغنى بادىء ذى بدء . ومن الممكن ، كقاعدة عامة ، أن تكون تهدئة القلق النفسى لشعب يتمتع بصحة مادية طيبة ، أيسر من شعب يُخْدِره الجوع . وحتى بالرغم من أن شعباً يحقق ثراءً يجب أن يُتوقع منه مساندة صناعة الصحة النفسية المعقدة ، وأن يصبر على التنافر الاجتماعى الذى يتواكب مع توسع الخيار الفردى ، فسوف يظل هناك اهتمام كبير بالطريقة التى يتم بها مثل هذا الانتقال إلى الغنى . ومع كل ذلك ففى طبيعة التغير الاجتماعى ما يجعله يزود المجتمعات بمشكلات جديدة ، بدلاً من المجموعة القديمة . ومن الصعب إلقاء اللوم على الشعوب عندما تفضِّل مشكلات الثراء على مشكلات الفقر . إن قصة التحرك من الفقر إلى الغنى تقدم مقداراً كافياً من الأحاجى ، والمفاجآت ، والعروض ، والانتصارات والمآسى التى تجعلها جديرة بأن تُسرد من جديد لذاتها . وبالإضافة إلى ذلك فإن فهماً أفضل للطريقة التى حققت النمو الاقتصادى فى بلاد الغرب يجب أن يكون ذا فائدة لأولئك الغربيين المهتمين بالسياسة العامة ، والدلالات النسبية لمؤسسات الغرب العديدة ، ومستقبل الاقتصاديات الغربية نفسها ، وفوق كل ذلك لأولئك الذين يستشعرون قدراً من المسئولية فى أن ينقلوا إلى الجيل التالى فرصة لتحسين ظروفهم الخاصة بهم بما يساوى قدر ما لدى الجيل الراهن على الأقل .

www.ibtesama.com

تدرُّج نمو ثروة بلاد الغرب

يتعين ، ونحن نتجه إلى قضية شرح النمو الاقتصادى لبلاد الغرب ، أن نبدأ بأكثر ظواهره إثارة للحيرة والارتباك : تَدَرُّجية النماء .

أكملت بلاد الغرب المتقدمة إفلاتها من الفقر إلى ثراء نسبى ، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . لم يعتر نتاجها الاقتصادى تحولاً مفاجئاً ، بل كانت هناك استمرارية النمو من سنة إلى أخرى بمعدل تجاوز معدل زيادة السكان بقليل : زيادة من نفس النوع سبق أن حدثت فى وقت مبكر فى انجلترا وهولندا . وحتى اليابان التى أصبح نجاحها فى استيعاب الصناعة الغربية أسطورياً بعد سنة ١٨٦٨ ، حققت ذلك النجاح على جرعات سنوية صغيرة . وفى جميع هذه البلاد تضاعف السكان ، ونصيب الفرد من الإنتاج ، ولكن خلال فترة امتدت طويلاً .

أصبحت المكاسب الاقتصادية ، خلال عام أو حتى خلال عقد ، محسوسة على نحو ضئيل ، بحيث اعتقد القوم أن المكاسب قد حققها الأغنياء فقط دون الفقراء . . ولم يَبْدُ نمو بلاد الغرب المتزايد عريضاً إلّا عندما استمر خلال القرن العشرين . لقد وضح أن الطبقات العاملة فى بلاد الغرب أصحبت موسرة غنية بصورة كبيرة . كما أن الطبقات المتوسطة ازدهرت ، وارتفع معدلها فى إجمالى السكان . ولم يختف ذلك الفقر . لم يكن إنجاز الغرب هو القضاء على الفقر بقدر ما كان التخفيف من وَقْعه عن ٩٠ ٪ من السكان إلى ٣٠ ٪ أو ٢٠ ٪ أو أقل من ذلك حسب الدولة والتعريف الذى وضعته للفقر ، وهو مفهوم يبدو أن محتواه قد استمر فى الازدياد مع النمو الاقتصادى نفسه . لقد خلق توسع الاقتصاديات الغربية المستمر خلال القرن العشرين ، فجوة واسعة بين ثرواتها وبين الفقر الذى أفلتت من قبضته ، ولكن ظلت تعيش فيه معظم شعوب العالم الأخرى .

ومن السهل أن يحدد المرء العديد من الابتكارات الضخمة ــ التكنولوجية والاقتصادية والسياسية ــ التى أسهمت فى هذا النمو . غير أن التاريخ الإحصائى للتدريجية حاسم برغم هذه المعْلَمات . ترجع التدريجية فى جانب منها إلى حقيقة مؤداها أنه حتى عندما تتجمع الابتكارات فى المكان والزمان بصورة واضحة ، كما هو الشأن مع الثورة الصناعية ، فإنها تؤثر بطريقة مباشرة فى جانب من الاقتصاد فقط . على أن يمتد

www.ibtesama.com

انتشار آثارها عشرات السنين . وتُرد التدريجية أيضاً إلى حقيقة أخرى مفادها أن كثرة الإضافات الصغيرة إلى تعيين المعرفة كان له أثر تراكمى فى النمو الاقتصادى ، وأن قانون الأعداد الكبيرة يجنح إلى نشر هذا الأثر بصورة مطردة على مر الزمن . لم يأت يوم أو حتى جيل استطاع فيه مذيع تليفزيونى ، أو محرر صحفى مهما يكن ثاقب البصيرة ، أن يستهل الأخبار بأن يذكر فرعاً من فروع التنمية الاقتصادية ، أو التكنولوجية قد « أنقذ بلاد الغرب من الفقر » . وهناك العديد من عوامل التنمية التى ثبت أنها على درجة من الأهمية . ولكن لم يسجل التاريخ أن واحداً من هذه العوامل قد حقق ارتفاعاً آنياً وواضحاً فى معدل النمو بحيث أمكنه أن يخلصه من التأرجح بين الذروات والوديان التى تُرَدُّ إلى الحروب ، وفشل المحصول والحماقات المالية والدورات الاقتصادية .

إن تفسير النمو المتدرج المستمر على هذا النحو لابد من أن يوجد فى الآلية المؤسسية التى تكمن بعمق فى هيكل الاقتصاديات الغربية وتنشد بصورة مستمرة إحداث تغيرات من شأنها أن تستحث النمو وتتكيّف معها . وفى كلمة عمق يكمن السر ، لأن الآلية قد توارت بحيث بدا مستحيلاً للعديد من المراقبين أن المستقبل يمكن أن يستحوذ على أى شىء إلاّ الركود أو التدهور بعد قدر من توسع الإنتاج ، وزيادة عدد السكان . ذُكِر أن معدل نمو الإنتاج فى القرن الأخير يدور حول ٣ ٪ سنوياً . وفى معظم فروع الخبرة الإنسانية يجنح هذا النوع من المتوالية الهندسية التى يكون كل حد فيها ١,٠٣ ضعف الحد السابق ، إلى أن يصطدم بعوائق منيعة ، ثم يأخذ فى التناقص تدريجياً فيما يقل عن مائتى حد متعاقبة . زعم توماس روبرت مالتس فى أواخر القرن الثامن عشر ، أن نمو السكان الأسى لابد من أن يصل سريعاً جداً إلى طريق مسدودة بعوائق منيعة فى صورة موارد الطعام المحدودة [1] . وبعد مرور قرن تضاعف عدد سكان بريطانيا (موطن مالتس) أربع مرات ، وكان مستوى معيشتهم أعلى بكثير مما كان عليه فى أيام مالتس . وإذا كان مالتس ، وهو يكتب منذ قرنين تقريباً ، لم يستطع أن يتنبأ بالنمو المستمر فى قطاع الاقتصاد الذى يقدم الطعام ، فمن اليسير أن يلمح المرء السبب الذى من أجله لماذا يجب أن يصبح مستحيلاً على الحركات المالتيسية الجديدة المعاصرة التى تقوم على استبدال موارد أخرى بالطعام فى نظرية مالتس ، أن تدرك أن نمو بلاد الغرب يمكن أن يستمر مدة أطول بكثير .

www.ibtesama.com

وبعد الحرب العالمية الأولى مرة أخرى وضع أوزويلد سبنجلر نبوءته واسعة الانتشار المسماة **تدهور الغرب** [2] . وليس من نبى متزن كان يكتب فى عصر سبنجلر يستطيع أن يتـوقـع أن عدد سكان الولايات المتحدة فى نصف القرن التالى يتضاعف أو يكاد وأن نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى (مقوَّماً بالأسعار الثابتة) يتضاعف ما يزيد على مرتين ونصف المرة . ولم يكن ذلك لأن سبنجلر قد أساء توقيت توقعه الخاص بالاستنفاد الحتمى للمتوالية الهندسية . ولعل النقطة الأكثر خطورة أن سبنجلر ، وهو مفكر حاذق ونافذ البصيرة ، أساء فهم القوى الكامنة وراء تقدم الغرب ، واستخف بقدْرِها تماماً . كما أساء بنفس الدرجة من الوضوح فهم القوى التى أفسدت هذا التقدم ، وعملت على تآكله . ولم يكن سبنجلر الوحيد فى هذا .

ولسوف ندرك أن الغرب قد خلق نظاماً قوياً للنمو الاقتصادى من ذلك النوع الذى استطاع أن يستمر فى توليد النمو ، وحتى فى تحقيق إنجازات أساسية فى مجال الرفاهية المادية ، ولعدة عقود بعد أن خمدت حيويته . إن القصور الذاتى لهذه الأنظمة نفسها يجعلها مضللة . لعل العاملين فى نطاق هذه الأنظمة وأولئك الذين يجعلونها تعمل ، يستمرون فى أداء ما كانوا يعملون دائماً ، وذلك بعد إختفاء دوافع العمل الخلّاق بزمن طويل ، تاركين النظام تُسيِّره العادة وحدها ، وافتقار الناس إلى أى شىء أفضل يؤدونه . ونظام هذا شأنه يمكن أن يتوقف فى بطء استجابة لعلل انفصلت عن آثارها منذ سنين عديدة ، وبحيث لا يمكن إعادته إلى ما كان عليه فى وقت يصبح تفسخ النظام واضحاً للعيان . والنظم الاجتماعية فى واقع الأمر يمكن أن تستمر فى التوسع بعد الأحداث التى تجعل انهيار هذه الأنظمة أمراً حتمياً . والدرس المستفاد من التاريخ ، ويتكرر كثيراً ، لم يزل ذلك الذى قدمه الجانب السياسى للإمبراطورية الرومانية أكثر مما يقدمه الجانب الاقتصادى لإمبراطورية الغرب : لقد استمر توسعها لما يزيد على قرن من الزمن بعد أحداث لم تكفل غير تفككها النهائى .

ومن المهم عنـد تقـويم تفسيرات نمو بلاد الغرب الممكنة ، أن يتذكر المرء تلك الفجوة الزمنية الطويلة وغير اليقينية التى تفصل بين العلة وأثرها . إن مؤسسات غربية عديدة مما يمكن أن تساعد فى توضيح حركية الاقتصاديات الغربية ، قد تغيرت جوهرياً بفعل التيارات السياسية والاجتماعية التى وقعت فى النصف الأخير من القرن العشرين . وبرغم هذه التغيرات فإن النمو الاقتصادى لبلاد الغرب مازال مستمراً . وحتى عدم

www.ibtesama.com

تدهور معدل النمو فى المدى الطويل أمر قابل للنقاش . ويعتبر هذا أساساً لالتزام جانب الحرص فى الاعتماد على أخذ هذه المؤسسات التى اعتراها التغير تفسيرات لنمو البلاد الغربية ؛ ومع هذا فهى ليست سبباً كافياً لاستبعاد هذه التفسيرات كليةً . وقد لا تظهر بعد آثار التغيرات المؤسسية الحديثة نسبياً أو يكون النمو قد حدث فعلاً بمعدلات أكثر ارتفاعاً بدون هذه التغيرات . فعملية التيقن فى مجال التاريخ الاقتصادى ، لسوء الحظ ، لا توجد فيها تجارب قاطعة يسترشد بها البحث خلال المشكلات التى تترتب على التسبيب المتعدد الأوجه ، وعلى قدرة البشر ومؤسساتهم على التكيف مع تغير الطرائق التى تطمس آثاره وإمكانية ــ وحتى ترجيح ــ أن تكون لنمو بلاد الغرب أسباب مختلفة فى فترات متفاوتة ، وميل الآثار هذه لأن تطفو على سطح عشرات السنين بعد أن تكون أسبابها قد اكتنفها النسيان .

بعض تفسيرات سابقة

تم البحث بصورة واسعة النطاق خلال قرن ونصف عن أسباب نهوض الغرب من الفقر إلى الثراء . وتستأهل التفسيرات المسلم بصحتها إلى حد أبعد من غيرها ، إعادة نظر أولية من ناحية صدقها وضعفها .

(١) العلم والابتكار

تتركز أكثر التفسيرات شعبية لرخاء بلاد الغرب فى العلم والابتكار ؛ وإذا كان هذان العاملان سبباً كافياً لتحقيق ثروة قومية ، فلماذا لم تكن الصين والشعوب الإسلامية رائدة العلم والابتكار عندما تحول الغرب عن الإقطاع ليدخل العصر الحديث ، هى التى أفلتّت من الفقر إلى الغنى ؟ وثمة صعوبة أخرى تكتنف هذه التفسيرات هى أن العلم والاختراع هما نوعان من المعرفة التى تنتقل فى سهولة من مجتمع إلى آخر عن طريق المحاضرات والكلمة المطبوعة . ولكن الصعوبة التى اكتنفت تحويل القواعد الأساسية إلى نمو اقتصادى من بلاد الغرب إلى العالم الثالث أكبر بكثير من صعوبة تلقين العلم . ونحن أبعد من أن ننكر أهمية التَقَنية ، ولكن ، من الواضح ، أنها ليست التفسير الوحيد لنمو الغرب .

www.ibtesama.com

(٢) الموارد الطبيعية

وثمة تعليل شائع لثروة الشعوب هو أنها جاءت نتيجة لموارد البلاد الطبيعية ، أو لاستطاعتها الحصول على هذه المواد بشروط مُرضية . ويرد مثلاً كارل ماكس ، جزءاً من الثراء الجديد لبلاد الغرب إلى فتوحاتها الإمبريالية ، وما حصلت عليه من المواد الأولية عن طريق التجارة فيما وراء البلاد منذ القرن السادس عشر . وناقش أيضاً إمبرياليو القرن التاسع عشر الانجليز ، والفرنسيون ، والايطاليون ، والبلجيكيون والهولنديون ، أهمية امتلاك الموارد الطبيعية . ويُجمع العديد من الكتابات الخاصة بحدود النمو فى أيامنا هذه بين مفهوم أكثر تقدماً للموارد الطبيعية ، وبين اعتقاد فى وجود رباط بين ملكية هذه الموارد وبين النمو الاقتصادى .

غير أن رخاء البلاد الواطئة وسويسرا قَوّض كثيراً هذه التفسيرات ، ثم جاء بعد ذلك رخاء اليابان الخارق ونموها الضخم لكى يقللا من قدر هذه التفسيرات بصورة تنطوى على اليأس . وأوغلت ، بعد الحرب العالمية الثانية ، بلاد غربية أخرى ذات موارد طبيعية محدودة وبدون مستعمرات فى الوقت الراهن ، فى الإصرار على أن تصبح أكثر غنى وثراء ، فى حين أن بعض بلاد العالم الثالث ذات الموارد الطبيعية الواسعة مازالت تتلكأ على طريق الفقر . وباختصار لا تتلاءم تفسيرات الموارد الطبيعية مع الحقائق .

وأخيراً تتعرض التفسيرات التى تستند إلى الموارد الطبيعية لصعوبة فحواها أن موارد المجتمع الاقتصادية ليست الموارد الطبيعية بوصفها ، ولكن الموارد الأولى هى علاقة داخل المجتمع بين موارده الطبيعية وبين مهاراته التنظيمية والتكنولوجية لاستخراج هذه الموارد ، أو الحصول عليها بوسائل أخرى واستخدامها فى تحقيق زيادة رفاهية الشعب المادية . والموارد التى تسهم فى الثروة الاقتصادية ليست مجرد موارد ، ولكنها مركب مرهف دقيق يتكون من مواد موجودة فى الطبيعة ، والمعرفة الإنسانية والتنظيم الاجتماعى اللازمين لكى تستخدم هذه المواد (ومن قبيل التوسع مجهودات الجنس البشرى) فى إشباع حاجات الإنسان . فالبترول ، والفحم والحديد الخام ، والغابات والمزارع فى أمريكا الشمالية ليست موارد اقتصادية للهنود الأميركان ، فى حين أن قطعان الجاموس كانت موارد ذات أهمية قصوى . . أن موارد بلاد الغرب الاقتصادية هى ثروتها . والمسألة هى كيف ولّد الغرب المهارات التنظيمية والتكنولوجية اللازمة لإنتاج واستغلال هذه الثروة .

www.ibtesama.com

(٣) تفسيرات نفسية

يعزو ماركس أيضاً ، وعلى نحو أكثر تأكيداً ، النمو الاقتصادى لبلاد الغرب إلى قوة الاقتصاد التنافسى الدافعة التى تحث الرأسماليين على السعى المحموم لتحقيق مبيعات وأرباح فى ازدياد مستمر خالقاً بذلك ما كان حتى فى أيامه « آلة رأسمالية » هائلة . لم يعتبر ماركس التِقنية الغربية مصدراً مستقلاً للنمو ، بل مشتقاً من السعى وراء الثروات الشخصية . غير أن سلوك الرأسماليين ، طبقاً لماركس ، لم يكن ظاهرة سيكلوجية مستقلة بقدر ما كان تلبية لضغوط خاصة بالمؤسسات الرأسمالية . لم يكن النمو الاقتصادى الرأسمالى عند ماركس مجرد شىء على استعداد للتسليم به لأغراض الجدل ، بل كان نقطة أساسية فى نظريته الخاصة بالثورة الحتمية . والنمو الرأسمالى فى الناتج الاقتصادى لدى ماركس يجعل ، عن طريق احتمال خلق حياة أفضل للعمال ، إفادتهم من هذه الامكانية من خلال الاستيلاء على وسائل الإنتاج ، أمراً محتوماً . وإذا بدت النظرية غير مقنعة فى الوقت الراهن ، فإنما يعزى ذلك إلى أن الاستيلاء على وسائل الإنتاج لم يثبت أنه مطلب أساسى لازم لاشتراك العمال فى منافع نمو اقتصادى على نطاق واسع . وكانت المسألة الأساسية لدى ماركس هى اعتقاده أن الرأسمالية غير قادرة على ترجمة نمائه الكبير الكامن لمستويات أعلى من الرفاهية المادية للعمال .

إن تحقق النمو الاقتصادى بعيد الاحتمال ما لم يكن الاقتصاد منظماً بحيث يقدم لأولئك الذين يمكنهم إحداث النمو حوافز لتحقيقه . ومما لا ريب فيه أن ماركس كان على حق عند تأكيده حوافز الربح والخسارة التى تقدمها الرأسمالية المعاصرة . ولكن بعد فوات قرن على وفاة ماركس ، أصبح من الواضح ، ونحن نلاحظ مجهودات بلاد العالم الثالث فى سبيل تحقيق النمو أنها فى حاجة إلى ما يتجاوز الحوافز التى لا يمكنها أن تساعد أى مجتمع على أن يؤدى ما لا يعرف أن يعمل . إن المعرفة والهيكل المؤسسى الذى يتيح لها فرصة الازدهار ، ويفسح المجال أمام الحوافز لتؤدى دورها كلها عوامل لا تقل أهمية عن المعرفة على الأقل .

لقد أفضت الصعوبة الكبيرة التى اكتنفت تحديد منابع النمو الاقتصادى لبلاد الغرب إلى بعض تفسيرات سيكلوجية ميئوس منها . وهناك واحد من التفسيرات أحرز قبولاً واسعاً نوعاماً هو أن تدهور نظام الإقطاع جاء مرتبطاً بطريقة أو بأخرى بتغير سيكلوجى أساسى من شأنه أن يخلق مؤسسات السوق من مزاج نفسى رأسمالى جديد ،

www.ibtesama.com

أو من تكثيف دوافع مكتسبة تجاوزت بكثير تلك الموجودة فى الصين أو الهند أو يتضمنها الإسلام . وقد ناقش هذه القضية ويرنر سومبارت وآخرون [3] . غير أن ذلك لم يكن الحافز لمصالح الفرد الخاصة الذى تنوَّع بصورة واضحة خلال التجربة الإنسانية . غير أن ذلك لم يكن الحافز لدفع مصالح الفرد الخاصة الذى اعتراه التفاوت بصورة واضحة خلال التجربة الإنسانية ، تبعاً لامكانات الإشباع والوسيلة التى سلكتها هذه الامكانات . ناقش ماكس ويبر الأهمية الأساسية لما أسماه « الدافع الاقتصادى » هكذا :

> إن القول بتميز عصرنا العقلانى الرأسمالى باهتمام اقتصادى أقوى مما تميزت به أية فترات أخرى ، فكرة حمقاء . فالأنشطة المحركة للرأسمالية الحديثة لا يحتويها دافع اقتصادى أقوى مثلاً مما لدى تاجر شرقى . ولم يفض عدم إطلاق المصلحة الاقتصادية من عقالها بهذه المثابة دون غيرها إلاّ إلى نتائج لا عقلانية . ولعل رجالاً أمثال كورتيز وبيتزارو وهم أقوى تجسيداً لهذا المفهوم أبعد ما يكونون عن فكرة الحياة الاقتصادية العقلانية . وإذا كان الدافع الاقتصادى فى حد ذاته له صبغة عالمية ، فإنه يصبح مسألة تثير الاهتمام فيما يختص بالعلاقات التى فى ظلها أصبح هذا الدافع عقلانياً ، وذا طابع عقلانى على نحو نتجت عنه مؤسسات عقلانية من نوع المشروع الرأسمالى [4] .

(٤) الحظ

سوف نجد أن تاريخ الاقتصاديات الغربية ، وقد تضمن على الأقل ثلاث ، وربما أربع مجموعات ، يمكن إلى حد ما أن يطلق عليها ثورات . فبدءاً بالقرن الخامس عشر كان هناك توسع فى التبادل التجارى يمكن أن يؤخذ على أنه ثورة تجارية . ولم تمض ثلاثة قرون حتى وقعت الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر . وفيما بين نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ارتقى إدخال القوة الكهربائية ، وآلة الاحتراق الداخلى إلى مرتبة ثورة صناعية ثانية . وفى أيامنا هذه يحتمل أن تفضى التطورات فى التخزين الالكترونى وشبكات التحويل إلى ثورة معلومات ، إن لم يكن قد حدث ذلك فعلاً .

يمكن للمرء أن يشرح صعود بلاد الغرب إلى مدارج الغنى كنتيجة للحظ غير العادى الذى مكَّنها من أن تشهد هذه الثورات الأربع المفيدة فى خمسة قرون ، تماماً كما يمكن للمرء أن يشرح انهيار المجتمع الإقطاعى السابق فى ضوء الحظ السيء الذى

www.ibtesama.com

جعله يشهد فى القرن الرابع عشر أوبئة لا تعد ولا تحصى ، وحروباً ، ومجاعات . ولكن عندما يضرب الحظ السعيد ضربته أربع مرات فى مكان واحد فيصبح من المناسب البحث فيما قد تكون عليه تيبوغرافية المكان الذى جذب هذه الضربات بهذا الإلحاح والاستمرار .

وبمعنى آخر فاعتبار الحظ تفسيراً حقيقياً ترد إليه أصول المؤسسات الاقتصادية الغربية لا يمكن إرجاعه إلى حكمة جنس بشرى بذاته . وهذه المؤسسات نتاج تاريخ ونتائج غير مقصودة لتصرفات اتخذت لأسباب مغايرة كلية . . وتقدمت تماماً منذ الوقت الذى بدأ فيه آدم سميث عمله الحديث الخاص بفهم هيكل هذه المؤسسات . وحتى الوقت الراهن لم يقرب هذا العمل من التمام . إن ثروة بلاد الغرب هى ضربة حظ بمعنى أن نتائج التطور البيولوجى هى حظ . ولكن مازالت هذه العمليات ونتائجها وتشابكاتها مع بعضها البعض تستأهل دراسة غزيرة .

(٥) سوء التصرف

وثمة مجموعة مخالفة من تفسيرات لثروة بلاد الغرب أخذت مكاناً متقدماً فى مجالات البحث السياسى . تعزى ثروة البلاد الغربية إلى أنواع مختلفة من سوء الأداء ، يستحق بعضه أن تشجبه بصورة كبيرة المعايير الحديثة ، إن لم تكن المعايير التى سادت وقت حدوثه . وأشكال سوء التصرف الشائع اتهام الغرب بها هى تفاوتات الدخل والثروة المتزايدة ، واستغلال العمال ، والنزعة الاستعمارية والإمبريالية ، والرق . وهذه التفسيرات مفيدة للغاية كأدوات لتشجيع العطاء الخيرى القومى والدولى على السواء ، ولمساندة التشريع الاجتماعى وللحد من كبرياء الغرب . وما يقال عن كفايتها كتفسيرات للنمو الاقتصادى الغربى أقل من ذلك .

(٦) تفاوتات الدخل والثروة

من بين تفسيرات ثروة بلاد الغرب التى تتركز حول سوء التصرف ، تؤكد أكثرها أهمية أن تفاوتات الدخل والثروة غير عادلة ، ولكنها ضرورية للنظم الاقتصادية الغربية . يعتقد بعض نقاد التفاوت أن الدخل والثروة كليهما منتوجات اجتماعية يجب أن يوزعها أى مجتمع بالتساوى بين أفراده ، بحيث تكون التفاوتات الناجمة عن عمليات

www.ibtesama.com

السوق الرأسمالية غير عادلة فى ذات نفسها . ونُقَّاد آخرون يسمحون بتبرير التفاوتات على أساس اختلافات الإسهام الاقتصادى أو الاجتماعى لمختلف الأفراد أو العائلات ؛ غير أنهم يرتأون أن التفاوتات السائدة فى البلاد الغربية ليس لها ما يبررها . ومن الأسلم فى كلتا الحالتين القول بأن التفاوتات ليست تفسيراً كافياً للنمو الاقتصادى . حدثت تفاوتات الدخل والثروة فى المجتمعات الغربية الباكرة ، وفى عدد كبير من المجتمعات غير الغربية ، دون أن تكون هناك زيادات فى الرفاهية الاقتصادية تقارن بتلك التى شهدتها بلاد الغرب خلال القرون الخمسة الأخيرة . والواقع أن فى العديد من بلاد العالم الثالث فى الوقت الراهن تفاوتات أكبر بكثير مما فى الولايات المتحدة .

وبالرغم من أن تفاوت الدخل والثروة ليس شرطاً كافياً للنمو الاقتصادى بصورة واضحة ، فهناك سبب للاعتقاد بأن هذا التفاوت قد يكون شرطاً لازماً . وسبب ذلك بسيط . فالثروة قد تكون ناتجاً اجتماعياً يرد أصله إلى توارث اجتماعى . ولكن الأفراد والشعوب قدموا فى انتاجها إسهامات هامشية غاية فى التفاوت ، علاوة على التوارث الاجتماعى الأصلى . وهذه الإسهامات الهامشية هى التى يمكن العمل على حفزها أو كبحها بواسطة حوافز أو جزاءات . ويتعين على المجتمع الذى يرغب فى استخدام الحوافز والجزاءات وسيلة لتشجيع الإنتاج أن يعامل هؤلاء الأفراد الذين قدموا إسهامات هامشية بطريقة أو بأخرى أفضل من معاملته لهؤلاء الذين أسهموا فقط بنصيبهم فى التوارث الاجتماعى . ولعل السبب الوحيد فى الاقتراب من القرار القائل بأن التفاوتات الموجودة ، إلى درجة غير يقينية ، شرط لازم على نحو جازم للنمو الاقتصادى ، هو جواز وجود وسائل تدفع الناس إلى الاشتراك فى النشاط الخاص بإنتاج الثروة ، دون وجود حوافز وجزاءات كبيرة . وإمكان حدوث ذلك حتى الآن غير يقينى . فما من مجتمع متقدم قد تدبر الأمر دون حوافز وجزاءات ، برغم أن كثيراً من المجتمعات يؤكد على الجزاءات بدرجة أكبر والحوافز بدرجة أقل مما فى الغرب .

وما إذا كانت التفاوتات الناشئة عن عملية الأسواق الرأسمالية غير عادلة ، وإذا كانت كذلك فإلى أى مدى يمكن علاجها دون خلق تفاوتات أخرى ، كلها مسائل تكتنفها تفريعات عديدة بعضها خلافى مثير للجدل بدرجة كبيرة . وترد الصعاب فى جانب منها إلى التعقيدات الموروثة التى ترجع إلى حقيقة مفادها أن الدخول والثروات المفرطة فى الارتفاع ، شأنها شأن الفقر المدقع ، لها أسباب عديدة ، وأن الإقلال منها

www.ibtesama.com

يستلزم تدابير سياسية منوعة بعضها يحوز قبولاً أقل من الأخرى .

وثمة صعوبة تتسم بدرجة من الموضوعية أكبر هى أن الأعمال اللازمة لتشغيل مجتمع حديث على نحو منهجى تتطلب قدرات ومهارات كثيرة التنوع ، وتتفاوت كثيراً من ناحية ظروف العمل ، والوضع الاجتماعى والثقافى ، والمخاطرة التى تكتنف البطالة وأشكال الخسائر الأخرى ، والإحساس بتأدية شىء مفيد ، أو ذى قيمة ، أو يؤدى إلى النهوض . تستخدم الأسواق الرأسمالية تفاوتات الدخل النقدى لكى يتواكب عدد النفوس فى كل مهنة (عرض العمل) مع عدد الفرص المتاحة فى هذه المهنة (طلب العمل) . ولا يكون الأجر الذى يتقابل عنده العرض والطلب أداة لتقييم العامل أو العاملة ، ولكنه وسيلة لأن يقف أى منهما على قيمة ما يحصل عليه عندما يلتحق بعمل ، أو يمتهن أية مهنة . إن هذا الأجر يقدم معلومة وثيقة الصلة باختيار الفرد قبول العمل أو تركه . وفى غيبة تغير الأجور ، يصبح من الضرورى استخدام نوع من العمل الجبرى لتفادى وجود فائض عرض العمال فى المهن الأكثر جذباً ، والنقص فى الأعمال الأقل جذباً . ومن ثم تكون التفاوتات بديلاً عن نظام عمل جبرى يؤدى دوراً اجتماعياً .

وقد تطورت الأسواق الرأسمالية تاريخياً كخطوة متقدمة بعد الأسواق الإقطاعية رغم ما يكتنفها من محددات ، حيث كانت الأسعار تستهدف تحقيق العدالة التى يراها ، على الأقل ، أولئك الذين يحددون الأسعار . إن استبدال نظام لتحديد الأسعار يتواكب فيه العرض والطلب بمجموعة منهجية من الأسعار الجائرة المحددة شرعياً قد يؤدى إلى مجتمع أكثر عدالة ، أو لا يفضى إليه . ولكن من المؤكد أنه ينتهى إلى مجتمع أكثر تحرراً وأكثر ثراءً . كانت الأسواق الجديدة أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية ، ونماؤها متشابك مع زيادة التبادل التجارى والإنتاج . لقد كانت مثلاً متكرراً لمأزق أخلاقى فى تنازع بين العدالة والكفاءة الاقتصادية ؛ فبرغم أن الأسواق حددت قيمة الكفاءة الاقتصادية دون محاولة تقييم كفاءة بنى آدم ، فإن كفاءتها الاقتصادية تكون قد أسهمت بصورة واضحة فى تخفيض الفقر ، أكثر أنواع الظلم انتشاراً .

(٧) الاستغلال

كلمة استغلال فى الاستعمال المعجمى تعنى جزءاً من النشاط الاقتصادى ككل ، ولعلها تعنى استغلال قدرات العامل الاقتصادية . وفى لغة ماركس تستخدم الكلمة

www.ibtesama.com

بصورة تثير البُغض لوصف العملية المقول بأن الرأسماليين يستولون بها على جزء من ناتج العمل (« فائض القيمة » الخاص به) وبخاصة مع صيغ الإنتاج الصناعى . والمسألة هى ما إذا كان الاستغلال ، حتى فى هذا المعنى الخاص ، يفسر بدرجة كافية النمو فى البلاد الغربية . يبدو أن مقدرة الكلمة على التفسير مقصورة على نماء رأس المال ، ودخل الرأسماليين فى الغرب ، وليس لها دور نافع فى تفسير نمو دخل العمل الذى يتضمن معظم النمو موضوع البحث .

وحتى فيما يتعلق برأس المال ، فإن كلمة الاستغلال تمثل التراكم بطريقة أفضل مما تفسر إتاحة الفُرص لاستثمار رأسمالى . إن النمو الاقتصادى يتطلب رأس مال ، كما يتطلب فرصاً تتيح استخدامه على نحو يحقق ربحاً . وبعد تجربة الثلاثينيات يعتقد القليل من اقتصاديِّ الغرب أن هذه الفرص تأتى تلقائياً ، نتيجة لتراكم رأس المال . نادى ماركس بأن التراكمات الرأسمالية تزود الرأسماليين بحافز يدفعهم إلى تكوين صناعات جديدة ، وتنمية الأسواق فيما وراء البحار ، لكى يستخدموا رأس المال المتراكم ؛ ولكن وجود الحافز لا يكفل الإنجاز . وثمة عرض ، أكثر جِدة ، لأهمية التغير التِقنى والاجتماعى ، وتوسع التجارة فى خلق فرص الاستثمار ، يوحى بأن التسبيب قد يتجه إلى الناحية المضادة ، بمعنى أن وجود فرص الاستثمار قد يكون حافزاً لتراكم رأس المال . كان الأمر على هذا النحو بصورة خاصة فى المراحل الأولى للثورة الصناعية عندما استجاب منشئو مصانع السنوات الباكرة للحاجة التى أدركوها الخاصة بالتحسينات فى إنتاج المنسوجات ، دونما إشارة إلى أن رغبة فى استخدام أى قدر من فائض التراكمات الرأسمالية التى تكون قد وجدت فى انجلترا فى عصر ما قبل المصنع ، أسهمت بجزء فى مجهودات هؤلاء المستصنعين . ولو كان التراكم الرأسمالى هو هدفهم ، لفشلت هذه المصانع فى الوقت المبكر ، لأنها تطلب قدراً صغيراً نسبياً من رأس المال بالمقارنة مع الزراعة ، أو صناعة السفن أو التبادل التجارى فى تلك الأيام .

وثمة نوع من فرص الاستثمار وثيق الصلة بالاستغلال ، بصفة خاصة ، يكمن فى فرصة إقامة مصنع ، حيث يمكن الحصول على العمالة بتكاليف أقل مما هو سائد لدى المنافسين . وفرص من هذا النوع تعتبر عنصراً هاماً فى التنمية الاقتصادية لبلاد العالم الثالث . ولكن هناك عديداً من الأمثلة فى عهود سابقة . كان استخدام عمال المصانع بأجور أقل مما تحدده النقابات العمالية مصدراً أساسياً للشكوى فى انجلترا أيام الثورة

www.ibtesama.com

الصناعية . وكانت الأجور الأقل مما فى نيو إنجلاند سبباً هاماً لتطور صناعة النسيج ، وصناعة الأحذية فى جنوب أمريكا . ومن المحتمل أن يكون ماركس قد اعتبر هذه الفرص استغلالية ، وأن العمال الذين كانوا يتقاضون الأجور السابقة السائدة جنحوا إلى الموافقة . وعلى الجانب الآخر فالبلاد أو المناطق التى تكون بها وفرة العمال العاطلين المصدر الاقتصادى الرئيسى ، من المرجح أن يبدو أن استخدام هذا العمل بأفضل الشروط المتاحة ليس طريقاً معقولاً للتنمية الاقتصادية فحسب ، بل حقيقة حتمية من الناحية الأدبية . .

وما إذا كان الهبوط بالأجور ميزة منهجية للرأسمالية أم مجرد خصيصة نفعية مسألة أخرى . فالأسعار المنخفضة تشجع وسائل الإنتاج كثيفة العمل أكثر من الوسائل كثيفة رأس المال ، ومن ثَمّ فهى تجنح إلى التخفيف من الحاجة إلى تراكم رأس المال . ومن أجل هذا فالشركة التى تستبدل بمصنع قديم فى شيكاغو مصنعاً جديداً فى كوريا إنما تقلل ، فى الواقع ، من حاجتها إلى رأس المال . واندفاع التنمية الرأسمالية فى الحياة العملية ، مع هذا ، يتجه ناحية الإنتاج من خلال الوسائل كثيفة رأس المال . وإذا كانت الأجور المنخفضة جزءاً متأصلاً فى النظم الرأسمالية ، فإن المرء قد يتوقع أن يلزم الرأسماليون جانب البقاء مع الإنتاج بالوسائل كثيفة العمل ، ويخصصوا ما يقتصد من أموال نتيجة ذلك لاستخدامات شخصية أو غيرها . وبالإضافة إلى ذلك فثمة منظور دولى ضرورى فى هذه المرحلة ، فافتتاح مصنع جديد فى كوريا سوف يؤدى إلى ارتفاع الأسعار هناك .

استمر إرتفاع الأجور الحقيقية فى الغرب ، كما هو معروف خلال ما يزيد على قرن من الزمن . ولا يمكن للاستغلال أن يفسر تلك الزيادة إلّا بالكاد . وقد يلاحظ المرء أن الارتفاع المستمر فى الأجور من شأنه أن يجعل مسألة الاستغلال لا علاقة لها بالموضوع ، فحتى ماركس نفسه لا يجادل فى أن زيادة الإنتاج (الذى يجعل الارتفاع ممكناً) يمكن نسبته إلى طبقة البروليتاريا كلية .

(٨) الاستعمار والإمبريالية

يدور نقاش حول العلاقات بين البلاد الغربية وبين البلاد الأخرى الأقل تقدماً من الناحية الاقتصادية . ويصف ماركس هذه العلاقة بأنها إمبريالية على الرغم من أن التعبير

www.ibtesama.com

تغشاه سحابة من الاختلافات عند معالجته بواسطة ماركس ، ولينين ، ومُنظّرو ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد ذلك بمائة عام من الخلاف عبر التاريخ الاقتصادى والتنمية للبلاد الرأسمالية ، وبلاد ما قبل الرأسمالية . هناك خلاف كبير حول ما إذا كانت الرأسمالية قوة تقدمية للتنمية فى مجتمعات عصر ما قبل الرأسمالية أم عقبة فى سبيلها .

النظام الاستعمارى مصطلح أكثر حيدة نوعاً ما بالنسبة للعلاقة بين البلاد الرأسمالية والسابقة عليها . والنظام الاستعمارى بمعنى أن ينزل بعض سكان البلد الأم بصفة دائمة فى البلد المُستَعْمر ، ممارسة قديمة للغاية ، غالباً ما تكون آثارها حميدة بدرجة أكثر ، مما يحمله المعنى الآخر من فرض السيطرة الأجنبية على شعب كبير من مواطنى البلد بنفس الأسلوب الذى اتبعته انجلترا فى الهند ، أو التوسع التدريجى لسيطرة الروس الكبرى على شعوبها العديدة الخاضعة لها . ومزج المعنيين ، بحيث يعبِّر عن أن أقلية هائلة من مستعمرى بلدٍ أم تسيطر على أغلبية مغايرة ثقافياً انحدرت من سكان أكثر قدَماً ، لا يُسَلِّم اقتصاد المستعمرين بهذا المزج فى سهولة ، يعنى تَفَجُر له طابع سياسى يولد التاريخ العنيف الحديث لكل من الجزائر ، وكينيا ، وروديسيا بجانب الآلام السياسية المعاصرة فى جنوب أفريقيا . وقد يضيف المرء حتى ايرلندا إلى القائمة . بدأ الغربيون استعمارهم للأمريكتين بالمعنى الأول للنظام الاستعمارى فى القرن السابع عشر . ليس الاستعمار مسألة احتلال مجرد أراضى فضاء بأوسع ما فى العبارة من معنى ، لأن خسائر الأرواح والأموال شملت ثقافتى الأزتكى Aztec والانكا Inca الرفيعتين فى كل من المكسيك وبيرو . وفى المعنى الثانى لنظام الاستعمار أكد الغرب سيطرة سياسية على العديد من الأقاليم المكتظة بالسكان ، والمنظمة سياسياً فى الهند ، وأفريقيا ، وجنوب شرقى آسيا وجزر الهند الشرقية ــ عملية حققت تقدماً حتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر بحيث أصبحت تشكو الإمبراطورية الألمانية الحديثة من نقص فرص الاستعمار الباقية .

وعلى الرغم من أن نزعة الاستعمار قد أصبحت مرادفاً للعمل الشائن ، فيجدر أن نتذكر أنه فيما بين الاستعمار الإغريقى للبحر المتوسط ومغامرات الغرب الاستعمارية ، وجدت بعض مستعمرات حققت نجاحاً ضخماً من وجهة نظر المُستعمَرة وبلدها الأم كليهما . لقد بذر الاستعمار بذور التطور الباكر لما أصبح فى الوقت الحالى اقتصاديات أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ــ إنجازاً هائلاً . غير أن تجارب الاستعمار الاسبانى ،

www.ibtesama.com

والبرتغالى ، والإنجليزى والهولندى وما أسفر عنه من نتائج كانت منوعَّة حتى فى الأمريكتين . أصبحت كل من اسبانيا والبرتغال قوة استعمارية كبرى دون أن تكون اقتصاداً رأسمالياً لا فى داخل الوطن ولا فى مستعمراتها . كانت أثْمنُ مستعمرات كل منهما فى أمريكا اللاتينية فى الوقت الذى تخلت فيه عن هذه المستعمرات لحركات الاستقلال عندما كانت فى مرحلة التطور السابقة على الرأسمالية .

كان أكثر إنجاز لافتاً للنظر للاستعمار البريطانى ، ذلك الذى بذرت بذوره بلاد غربية متقدمة عديدة لفائدة المستعمرات الضخمة : الولايات المتحدة ، وكندا ، واستراليا ، ونيوزيلندا ، وهونج كونج وسنغافورة . وقد أفادت بريطانيا أيضاً من الإنجازات الاقتصادية لهذه المستعمرات ، نتيجة لأن التبادل التجارى الموجه ذا الصبغة الاستغلالية مع مُستعمرة متخلفة اقتصادياً أقل منفعة بكثير لدولة متقدمة من تبادلها التجارى مع دول أخرى متقدمة . لقد أنشأت فرنسا إمبراطورية واسعة وفقدتها وكُفِئت على الانهيار الصارخ لحكمها فى الهند الصينية والنهاية العنيفة لحكمها لما يمكن أن يكون أكبر مستعمرة ناجحة اقتصادياً ــ الجزائر . وباستعادة التجارب السابقة ليس من سبب للاعتقاد بأن مغامرات فرنسا قد أسهمت على نحو إيجابى فى نموها الاقتصادى .

إن الإدعاء ، فى بعض الأحيان ، بأن التقدم الاقتصادى لبلاد الغرب قد تحقق من خلال الإمبريالية يقوم على حقيقة مفادها أن المستعمرات قدمت جانباً من السوق للسلع المنتجة فى البلاد المتقدمة أكثر من غيرها . وهذا اللون من التفكير لا يمكن أن يذهب إلى أبعد من المنافع التى تحققها المنشآت الفردية القائمة على التجارة مع المستعمرات . فالبلاد الفقيرة غير المتطورة أولاً لا تقدم ، كقاعدة عامة ، أسواقاً كبيرة بالنسبة لمنتجات البلاد المتقدمة ، مما يترتب عليه أن تكون احتمالات الاستغلال أمام الاقتصاد المتقدم ككل صغيرة نسبياً . . والأسواق الكبيرة على نحو يكفى لتشجيع زيادة الإنتاج فى البلاد المتقدمة زيادة أكبر ، هى غالباً ما تكون بطبيعتها أسواقاً فى بلاد متقدمة اقتصادياً وليست بالضرورة بلاداً صناعية . جاءت المنافع الحقيقية للتبادل التجارى مع البلاد غير الصناعية ثانياً من أن التجارة لم تكن خاضعة لسيطرة سياسية إمبريالية مؤثرة . انبثقت هذه التجارة من تطور الموارد الغذائية فيما وراء البحار فى المناطق المُستعمرة وغير المستقلة سياسياً فى أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ، وأستراليا وأفريقيا . ولم يجىء ما حققه التبادل التجارى من منافع اقتصادية ضخمة لسكان أوربا الغربية الآخذين فى الازدياد

www.ibtesama.com

فى المائة والخمسين سنة الماضية نتيجة للاستغلال ، بل لأن الإنتاج المتزايد وقف حائلاً دون أن تصبح أسعار المواد الغذائية عبئاً ثقيلاً على الاقتصاديات الأوربية .

غير أن السبب الأساسى للشك فى أن التفسير المناسب لنمو بلاد الغرب يكمن فى الإمبريالية ، جاء من غياب أى ارتباط عام بين حجم النمو الاقتصادى لبلاد الغرب وزمان حدوثه وبين حجم ووقت مشاركة هذه البلاد فى الإمبريالية . فكل من اسبانيا والبرتغال الإمبريالية لم تحقق نماءً فى المدى الطويل ، فى حين أن سويسرا والبلاد الاسكندنافية التى زادت نمواً لم تكن إمبريالية . أما ألمانيا والولايات المتحدة التى أحرزت نمواً طويل المدى فقد وصلتّ متأخرة إلى مرحلة الإمبريالية . حققت انجلترا وهولندا الإمبريالية نمواً ، ولكن بعد أن كانت كل منهما قد أحرزت القوة قبل أن تصبح قوة إمبريالية وظلت كلتاهما تحققان نماءً بعد أن فقدتا امبراطوريتيهما . إن تاريخ معظم البلاد الإمبريالية فى القرنين الثامن والتاسع عشر جعل نموها الاقتصادى يبدو سبباً للإمبريالية يثير المغامرات السياسية فيما وراء البحار فى ممارسة القوة الاقتصادية المكتشفة حديثاً على نحو تعوزه المسئولية ، أكثر من كون هذا النمو سبباً للإمبريالية . وبطبيعة الحال ليس عزاءً للبلاد غير الغربية التى أضرتها البلاد الإمبريالية الغربية القول بأن هذا الضرر كان بدون مقابل .

(٩) الـــرق

ثمة تفسير آخر لنمو البلاد الغربية يؤكد على الرق . ونادراً ما استخدم الرقيق ــ إذا كان قد استخدم مطلقاً ــ عُمالاً فى صناعة الغرب . والمرجح ألا يكون السبب أخلاقياً ، لأن الرق نظام قديم وواسع الانتشار ــ وهذه حقيقة مُسَلّم بها فى عصر الثورة الصناعية فى المستعمرات البريطانية دون انجلترا نفسها . وإذا أردنا فى الولايات المتحدة أن نصدِّق ما قاله مالكو رقيق من الجنوب فى عصر ما قبل الحرب الأهلية والمؤرخون الاقتصاديون المحدثون ، فإن الرق لم يوجد فى الصناعة لأن الحصول على العمال الأحرار متاح بتكلفة أقل .

وما دام الرق لم يستخدم فى الصناعة فإن أى إسهام يكون الأرقاء قد قدموه للتنمية الغربية يتوقف على الأرباح المحققة من تجارة الرقيق ، أو من استخدام الأرقاء فى إنتاج المواد الأولية لمصانع بلاد الغرب . كانت الأرباح المحققة من تجارة الرقيق قليلة بالمقارنة

www.ibtesama.com

بأية موارد رأسمالية أخرى مستثمرة فى البلاد الغربية . وصناعة النسيج البريطانية وموردوها من أهل الجنوب هى المثل الرئيس الذى يضرب لاستخدام العبيد فى إنتاج المواد الأولية اللازمة للمصانع . أشبعت انجلترا فى عشرات السنين السابقة على الحرب الأهلية الجزء الأكبر من حاجتها المتزايدة للقطن الخام من واردات ولايات الجنوب ، حيث كان العبيد يعملون على نطاق واسع فى إنتاج القطن . لقد كانت زيادة القطن المستورد بصورة واضحة نتيجة للثورة الصناعية فى انجلترا أكثر من كونها سبباً لها . أما مقدار ما أسهم به الرق من الناحية الاقتصادية كنظام ، فى نماء صناعة نسج القطن ، فإنما يتوقف بالأحرى على مدى مقدار ما حققه البريطانيون من وفر عن طريق استيراد القطن الذى استخدم العبيد فى زراعته لا عن طريق القطن الذى قام العمال الأحرار بزراعته فى الجنوب أوفى مصر أو الهند . وبافتراض أن ثمن القطن الذى قام العمال الأحرار بزراعته أكثر ارتفاعاً ، فإن فرق التكلفة يؤدى إلى ارتفاع الثمن وخفض حجم المبيعات من القطن والمنسوجات القطنية ؛ ويشجع زراعة القطن فى مصر والهند والبرازيل ، ويقلل من قيمة قطن مزارع الجنوب ويعدِّل على استحياء الحوافز الاقتصادية للتطورات التكنولوجية فى إنتاج المنسوجات فى بريطانيا . وخلاصة هذه الاتجاهات أنه لو لم يستورد البريطانيون القطن الذى قام العبيد بزراعته ، فهناك احتمال مقبول لأن يكون معدل زيادة صناعة النسج البريطانية أبطأ قليلاً فى السنوات حتى عام ١٨٦١ .

ولعل استخدام الرقيق فى وقت مبكر كان فى إنتاج السكر بجزر الهند الغربية بصورة اشتهرت بالسوء . غير أن السكر أنتج للاستهلاك ، وليس مادة أولية للمصانع الأوربية .

كان الرق للأوربيين الغربيين نظاماً نشأ كلية من الاستعمار . تجنبت أيضاً البلاد الأوربية التى طورت وفورات النمو فى غيبة الاستعمار ، الرق . وعلى العكس من ذلك فقد كانت كل من اسبانيا والبرتغال مستعمراً رئيسياً منذ وقت مبكر واستخدم كلاهما الرق فى مستعمراتهما على نطاق واسع . ومع ذلك فقد تخلفا فى مضمار التنمية الحديثة . والرق كتفسير للنمو الاقتصادى لبلاد الغرب يعانى ، شأنه فى ذلك شأن الإمبريالية ، من مواكبة غير ملائمة بين ممارسة الرق ، وظهور النمو الاقتصادى .

ومما يستأهل تأكيده أيضاً أننا نهتم بمسألة ما إذا كان الاستعمار والرق يفسران النمو الاقتصادى لبلاد الغرب . وما إذا كان بعض مستعمرات الغرب السابقة يحقق نمواً على

www.ibtesama.com

نحو أسرع إذا لم يكن هذا البعض قد استعمر . هذا السؤال تختلف الإجابات عنه مرة أخرى من مستعمرة سابقة إلى أخرى .

وما يُحسب أنه تفسير مقبول يتوقف غالباً ، وفى جانب منه ، على السبب الذى من أجله يحتاج المرء الإجابة عن السؤال المطروح . فإذا طرح المرء سؤالاً عن كيف مدّ جيمس ج. هيل Great Northern Railroad وجاءت الإجابة « عن طريق السرقة » فهذا يكفى ؛ غير أن مثل هذا التفسير لا يساعد المرء الذى يفكر فى طريقة تمويل وإنشاء خط للسكة الحديد . وعلى نحو مماثل فالإجابة عن الكيفية التى أثرى عن طريقها الغرب بالقول : « باستغلال الفقراء ونهب الضعفاء واستعبادهم » يعتبر ، لبعض الأغراض تفسيراً كافياً . غير أنه إذا أراد شخص غير غربى أن يفهم النمو الاقتصادى لبلاد الغرب بقصد دعم النماء الاقتصادى لبلده ، أو إذا أراد غربى أن يقف على جلية هذا الأمر ، لكى يعمل على المحافظة على الموجود من النمو فعلاً ، فثمة حاجة لتفسير آخر . ومع ذلك فالاستغلال منتشر خارج بلاد الغرب ، كما أنه عَمَّ الغرب نفسه فى العصر القديم والعصر الوسيط دونما أن يكون تقليداً لما تحقق فى الغرب فى العصر الحديث .

تفسير من التاريخ : نظام نماء غربى

أين يمكننا أن نجد تفسيراً ؟

كانت مصادر نمو الغرب المباشرة تكمن فى التجارة ، والتقنية ، والتنظيم بالاشتراك مع قدر من رأس المال آخذ فى الزيادة ، والعمل والموارد الطبيعية التى تمت معالجتها . ظهر الإبداع عاملاً له أهميته فى مجال النمو الغربى قُبيل منتصف القرن الخامس عشر ؛ ومنذ منتصف القرن الثامن عشر وما بعده ، انتشر الإبداع وعَمَّ وشمل التبادل التجارى ، والإنتاج ، والمنتوجات ، والخدمات ، والمنشآت والمؤسسات . لقد تغلغلت المميزات الرئيسية للإبداع ــ وهى عدم التيقن ، والبحث ، والتنقيب ، والمخاطرة ذات الطابع المالى ، والتجربة والاكتشاف ــ فى رقعة تجارة الغرب ، وتطوير الموارد الطبيعية لهذه البلاد ، بحيث جعلت من الإبداع بالفعل عاملاً آخر من عوامل الإنتاج .

وهذه الحقبة ليست هى الأولى فى التقدم الاقتصادى لبلاد غرب أوربا ، بالرغم من أنها جاوزت الفترات السابقة عليها فى الجرم . إن عصر الإمبراطورية الرومانية عندما

www.ibtesama.com

كانت انجلترا ، وفرنسا واسبانيا مستعمرات رومانية ، سبق هذه الحقبة . ظل الغرب خلال فترة خمسة قرون يكابد التردى والتقهقر الاقتصادى بعد أن انحدرت الإمبراطورية الرومانية إلى العصور المظلمة * أكثر مما حققه من تقدم . شهد الغرب بعد ذلك فترة أخرى من التقدم الاقتصادى لم تتأخر بدايتها عن القرن العاشر : فترة تقدم من العصور المظلمة التى تميزت بزيادة فى السكان ، واتساع مطرد فى الاستقرار الزراعى الذى أصبح نهباً ، ونمو فى عدد المدن وإنجازات مرموقة فى تقنيات الحرب والعمارة والنقل والزراعة . لقد كان نماء شمال أوربا فيما بين القرنين العاشر والرابع عشر تراكمياً بصفة أساسية لأن أعداد السكان المتزايدة أدت إلى زراعة مزيد من الأرض . ومع ذلك فإن التوسع دون الإبداع يضع عقبات خطيرة فى سبيل استمرار زيادة نصيب الفرد من الإنتاج .

ليس من اليسير دائماً التمييز بين النمو الناشىء عن الإبداع والنمو المترتب على تراكم رأس المال والعمل . إن الإبداع غالباً ما يتطلب زيادة مُصاحِبة من رأس المال والعمل . ويمكن دائماً الكشف ، خلال فترة طويلة من الزمن ، عن بعض أنواع الابتكار حتى فى أكثر البلاد المتقدمة اقتصادياً محافظة على القديم . ويرتكز التمييز جزئياً على نوع النمو السائد . والتفرقة بين نوعى النمو هى أيضاً مسألة ما إذا كانت سلسلة التسبيب تبدأ من الإبداع الذى يقدم فرص الاستثمار المربح إلى تراكم رأس المال والموارد الأخرى ، أو تبدأ هذه السلسلة من تراكم رأس المال إلى تطوير وتنمية فرص الاستثمار .

اعتمد الغرب بصورة متزايدة على الإبداع فى الأساس . وكما أن الاقتصاديات الغربية توسعت ، فقد زادت رؤوس الأموال المتراكمة ومصروفاتها على التعليم ، وتراكم مهارات القوة العاملة وسكانها . غير أن نمو عوامل الإنتاج التقليدية هذه غالباً ما كان استجابة للإبداع الذى يعتبر إنجازاً مدروساً كشرط مسبق لإنجاز المبادءة . وليست لسلسلة السببية اتجاه واحد ؛ ولكن فرص الاستثمار التى تُرَد إلى الاستثمار أصبحت بصورة غالبة سبب التراكم الرأسمالى أكثر من كونها نتيجة له .. وحتى ارتفاع عدد السكان الذى لم يحدث بنفس سرعة معدل النمو الاقتصادى ، جعلته ممكناً وسائل الإبداع فى التِقنيات الزراعية وأنواع الإبداع الأخرى شاملة الصحة العامة التى استلزمتها حركة التحضر .

* من حوالى ٤٧٦ إلى حوالى ١٠٠٠ بعد الميلاد . ويمكن أن يطلق عليها توسعاً القرون الوسطى (المترجم) .

www.ibtesama.com

بعد انقضاء ما يزيد على قرنين من وجود النمو الاقتصادى الغربى المتصل وثيقاً بالإبداع ، تعرضت الاقتصاديات الغربية للتشقيق الدقيق ، والنقد والتحليل ، بحيث لم يعد سوى احتمال بسيط لأن تكون مقوِّمات النظم الغربية المسئولة عن الإبداع قد فاتت كلية على الرصد والتعليق . والأكثر ترجيحاً أن بعض نفس عناصر النظم الاقتصادية الغربية التى استخدمت باطراد فى تفسير الأسعار الجارية ، والإنتاج والتوزيع هى أيضاً أجزاء من نظام النمو ، ولكن بدرجة من الوضوح أقل ، لأن آثارها وقد جاءت بمقادير صغيرة تاهت فى تيار الأحداث الاقتصادية الجارية ، وانتشرت على مساحة زمنية من الطول ، بحيث أصبحت العلاقات السببية خلافية وضعيفة . أسهمت المنشآت والأسواق بنصيب هام فى الإبداع ، وكذلك الحال مع المنافسة . ودعنا نبدأ بالمنشآت .

فمع حلول منتصف القرن التاسع عشر أعطت المجتمعات الغربية مشروعاتها بعض الحقوق التى يمكن اعتبارها إما تخويلاً لاتخاذ عدد من القرارات التى كانت من اختصاص سلطات سياسية أو دينية لدى معظم المجتمعات الأخرى ، وإما للتحرر من العديد من أنواع السيطرة السياسية أو الدينية المألوفة . وأربعة من هذه الحقوق هيأت الظروف لمرحلة النمو الاقتصادى القائم على الإبداع . وأول هذه الحقوق أن الأفراد قد رُخص لهم فى تكوين المشروعات بأدنى قدر من القيود السياسية . كان تكوين المشروعات يحده بصورة واسعة نقص المال ، والمهارة أو كليهما ؛ ولكن لم يكن يحد منه ، لا اجازة السلطات السياسية ، ولا المباركة الكنسية . والحق الثانى الترخيص للمشروعات بأن تحصل على السلع لإعادة بيعها بربح أو خسارة ، ومرة أخرى دونما قيد أو بالقليل منه . والثالث خُوِّلت المشروعات إضافة جديد إلى نشاطاتها ، وأبيح لها أن تحول نشاطها من مجال إلى آخر قد يبدو واعداً ، ومرة أخرى بأقل قيد . نشأ القيد السياسى أو الدينى خارج نطاق الخيارات الاقتصادية العديدة المفتوحة أمام المشروع : أعنى المنتوجات والخدمات التى يؤديها ، وكيفية تأديتها وإلى أى مدى يقوم المشروع بتصنيعها أو بشرائها من مشروعات أخرى ، وكيف تقوم المشروعات ببيعها وأى ثمن تفرضه . وأخيراً وعندما تخضع أصول المشروع والأرباح المتراكمة عن نشاطاتها لضريبة بمعدلات محددة سلفاً ، حدث أن اعتبرت ملكية هذا المشروع ذات حصانة ضد الحجز التحكمى ، أو ضد نزع الملكية من قِبل السلطات السياسية .

www.ibtesama.com

والخلاصة أن المشروع الاقتصادى أصبح وحدة لاتخاذ مساحة واسعة من القرارات الاقتصادية . وينتظر أن تعود الأرباح والخسائر الناجمة عن القرارات إلى المشروع ، أو إلى أصحابه . ودون تفكير أو نقاش فوضّ الغرب المشروعات فى اتخاذ قرار أساسى فى عملية الإبـداع : ما هى الآراء التى يجب أن يتم اختبـارها ؟ وما تلك التى تترك لتموت . لا يتـطلب الابتكـار الاقتصادى فكرة فحسب ، بل اختباراً تجريبياً للفكرة فى مختّبر ، ومصنع وسوق . ومثل هذه الاختبارات مرتفعة التكلفة ، وتتطلب موارد وكفاءة هندسية ومعـرفة بالتصنيع والتسويق ، وبخاصة إذا كان صاحب الابتكار يفوز بعائد المشروع المالى . وهذه الموارد موجودة فى المصنع المألوف الذى تصفه كتب الاقتصاد المدرسية وتجعل المشروع وحدة متاحة لتنظيم الإبداع فى يسر وسهولة .

كان ظهور الأسواق من المظاهر الضرورية لنشر السلطة فى القرارات الاقتصادية بصفـة عامة ، والقرارات الخاصة بالابتكار بصفة خاصة . وبالمثل أصبحت الأسواق مؤسسات متحررة نسبياً من أنواع السيطرة السياسية والدينية لحساب حل قضية تضارب المصالح بين المشروعات والمستهلكين والموظفين . وبما أن المنشآت اضطلعت بدور ما فى الإبداع ، بالإضافة إلى دورها الأكثر شيوعاً كمنتجين ، فقد زاولت الأسواق دوراً فى الإبداع بجانب دورها فى تحديد الأسعار وتخصيص الموارد . تُحدد الأسواق مَنْ الذى يفوز بمكـافـآت الإبـداع ومقـدارها . كانت استجابة السوق هى الاختبار الوحيد لنجاح الابتكـار أو فشله . يمكن أن يطلب من الحكومات أن تدعم الإبداع الذى أخفق ، أو الذى يبدو أن نجاحه بعيد الاحتمال فى الأسواق ؛ غير أن المناشدة نادراً ما نجحت باستثنـاء حالـة المعدات الحربية ، ومنتوجات أخرى للحكومات اهتمام أساسى بها ، وأبحاث الصحة العامة أو المواد الغذائية .

تغلغلت المنافسة أيضاً فى الإبداع . كانت أسواق عوائده تعتمد بصورة كبيرة على قدرة صاحب الابتكار فى فرض ثمن مرتفع لمنتج فريد ، أو سلعة حتى يحين الوقت الذى يمكن تقليد الإبداع أو إحلال غيره محله . وبمعنى آخر تتوقف المكافآت على هامش أولوية الوقت المتاح لصاحب الإبداع زيادة عن المقلدين وغيرهم من أخلافه . كان هذا صحيحاً حتى بالنسبة لبراءات الاختراع التى هى من نصيب المخترع الأول ؛ وتقاس حياتها الاقتصادية بالوقت اللازم للعثور على بديل أفضل . ومع التعددية الموجودة بين المشروعـات الغـربية وامكـانية تكـوين مشروعـات أخـرى جديدة ، واحتـمال تَحوّل

www.ibtesama.com

المشروعات القديمة ناحية نشاطات جديدة ، تأخذ عملية الحصول على مكافآت أفكار الإبداع سِمات سباق غير رسمى ، ولكنه تنافسى حتى الآن . تعمقت الطبيعة التنافسية للعملية نتيجة ما جرت عليه العادة فى الغرب من ترك الخاسرين يتحملون خسائرهم الخاصة بهم ، وهى غالباً ما كانت كبيرة . كان استخدام الحافز التنافسى هذا لإثارة نزعة التغيير انصرافاً واضحاً عن التَّحْدار . فالمجتمعات وحُكَّامها غالباً ما درجوا على مقاومة التغيير بصورة قوية ما لم يكن من شأنه أن يزيد قوة الحاكم نفسه ، ويرفع من مقدار ما يتمتع به من رفاهية .

فى القرون الأولى من حياة النمو الغربى بدأ المخترعون الحرفيون ومشروعاتهم معظم التِقنية الخاصة بهم . تطوَّر ونما العلم فى الغرب بعيداً تقريباً عن الصناعة الغربية حتى بعد عام ١٨٠٠ . وإسهامات العلم فى التكنولوجيا الصناعية التى مازالت نادرة فى بداية القرن التاسع عشر ، أصبحت عديدة عند انقضائه . إن وضع مختبر البحث الصناعى موضع التنفيذ مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، أخضع العلاقات التى تربط فيما بين العلم والصناعة للتنظيم المنهجى ، ويسر كثيراً على الغرب تزويد النمو الاقتصادى من خلال الاقتراب من مجموعة متزايدة من المعرفة العلمية .

استلزم نظام النمو فى الغرب وجود طبقة اجتماعية قادرة على إحداث ابتكارات ، تحركها حوافز أو بواعث إبداع مزوَّدة بمصدر لأفكار التجديد ، ومحصَّنة ضد تدخل القوى الاجتماعية الهائلة المعارضة للتغيير ، والنمو والابتكار . وبما أنه يعمل ضد الوضع الراهن ، فيتعين على طبقة المُبدعين أن يتصرفوا على نحو جماعى ، وكأن لهم اهتماماً بالتغيير أكبر مما لهم بالوضع الراهن . وأياً كان اختلاف المصالح الموجود بين أفراد هذه الطبقة ، فيجب أن يجدوا له حلاً على نحو مُنتظَم لمصلحة هؤلاء الأفراد المهتمين بالتغيير .

لقد أكدنا فى الجزء الذى أداه الإبداع فى نمو بلاد الغرب أن لا مركزية سلطة اتخاذ القرارات الخاصة بالابتكارات مع الموارد اللازمة لتنفيذ مثل هذه القرارات ، ولاستيعاب المكاسب والخسائر الناجمة عنها ، تستأهل مثل هذا التأكيد كتفسير للإبداع الخاص ببلاد الغرب . ونشر السلطة هذا تشابكَ وتداخل مع التطور الخاص بقطاع اقتصادى بالضرورة مستقل بذاته ومع الاستخدام الواسع الانتشار للتجارب للإجابة عن تساؤلات

www.ibtesama.com

التقنية ، والتسويق والتنظيم حيث لا يمكن أن توجد هذه الإجابة بأية طريقة أخرى ومع ظهور تنوع كبير فى المناهج الغربية لتنظيم النشاط الاقتصادى .

وليس من الصعب أن يتتبع المرء الصورة الكفافية * لتطور مظاهر ما ارتقى إلى أن يكون نظاماً للنمو فى بلاد الغرب

(١) ظهور مجال اقتصادى مستقل وطبقة التجار

بدأ النمو الاقتصادى الغربى المتواصل بظهور مجال اقتصادى على درجة كبيرة من الاستقلال عن السيطرة السياسية والدينية . إن الانتقال من مجتمع العصور الوسطى الإقطاعى المترابط والمتكامل بصورة تامة إلى مجتمع مؤلف من عناصر مختلفة ينطوى على ضعف قبضة السيطرة السياسية والدينية على جميع مجالات الحياة بما فيها ، ليس الاقتصاد فحسب ، بل أيضاً العلم ، والفن ، والأدب ، والموسيقى ، والتعليم .

اتخذ ضعف السيطرة السياسية هذا أشكالاً منوعة . حدثت زيادة فى حجم تبادل تجارى بأسعار غير منضبطة يتميز عن تجارة بأسعار تحددها السلطة السياسية . ساعد هذا النوع من التجارة وما يحققه من أرباح على قيام طبقة التاجر الذى يعيش على عمليات البيع والشراء المميز عن ذلك الذى يبيع منتجاً يقوم بصنعه بنفسه . وكان هناك أيضاً ضعف السيطرة النقابية والحكومية على بدء مباشرة الأعمال . وفى انجلترا بصفة خاصة ، حيث كانت مواثيق النقابات تخولها سلطة دخول أنواع من المهن أو الصناعات فى نطاق مدينة بذاتها ، كان يستطيع الأفراد المغامرون التخلص من سلطة النقابة عن طريق إقامة المشروعات فى الريف أو فى مدن أخرى . لم يحدث أن ألغيت السيطرة على الأسعار فجأة ، أو وقع اضطراب عام ؛ وعلى الأصح فى تطور يمكن تتبعه من بداية متواضعة فى شمال إيطاليا فى القرن الثانى عشر استقصى أكثر فأكثر تجار وحرفيون مغامرون فرص تجارة وصناعة غير منظَّمة نسبياً حتى أصبحت ، فى نهاية القرن الثامن عشر ، الأشكال الأكثر قِدماً لمزاولة التجارة من خلال « شركات منظمة » يمتلكها تجار أو حرفيون ، وقد شارفت على الاختفاء . وكما علَّق آدم سميث على نحو تهكمى عام ١٧٧٦ بقوله :

* outlines

www.ibtesama.com

« لعل أحسن إطراء يمكن ، فى واقع الأمر ، أن ينعم به أبداً على شركة منظمة ، هو أن تكون مجرد عديمة الجدوى » [5] .

(٢) الإبداع بزيادة التجارة واكتشاف موارد جديدة

بما أن التجار نجحوا أكثر فأكثر فى الإفلات من السيطرة السياسية ، فقد غامروا بالاتجار فى عدد أكبر من السلع وبين عدد أكبر من البلاد . وحققت الرحلات التجارية الطويلة الباكرة التى أتت بمنتوجات نادرة إلى الموانى الأوربية من بلاد الشرق العجيبة ، ربحاً عندما كانت ناجحة ــ وهكذا بدت شائنة لدى بعض المراقبين . غير أنه من أجل تفهم عناصر النمو الغربى ، لا يمكن أن يكون هناك ما هو أكثر إيضاحاً مما كشفه التجار فى أوقات مبكرة عن المكافآت العديدة التى تُجنى من إدخال سلعة جديدة كانت مألوفة لدى البائعين ، وليس لها منافسون حاليون . وقد يكونون أصيبوا بصدمة زملائهم فى العصور الوسطى المتأخرة عندما استولوا على أموال المستهلكين مقابل سلع أجنبية غير مألوفة بدلاً من بيعهم منتوجات تنم عن رزانة المستهلك من إنتاج النقابات المهنية . وقد يكونون أساءوا إلى رفاق المدينة عندما سحبوا الشبان الواعدين من المهن الشريفة إلى مخاطر الرحلات إلى بلاد مجهولة غالباً ما يكون سكانها وثنيين . ولكن ما فعلوه يعتبر فى لغة العصر ابتداعاً ومنافسة بواسطة الابتكار . وليس من السهل المبالغة فى أهميتها للنمو الاقتصادى الغربى .

ثمة سِمَةٌ لنظام اقتصادى يتصل اتصالاً وثيقاً بالنمو وهى مدى استخدام النظام للتجارة والمبادلة فى المجالين المحلى والخارجى كليهما . وتؤخذ هذه فى جانب منها على أنها أداة إحصائية من صنع الإنسان ، لأن معظم الإحصائيات الخاصة بالنمو الاقتصادى يقيس حجم بعض مظاهر التجارة ، فى حين أن لها أيضاً معنى أكثر عمقاً . فالتبادل التجارى لا يحدث عادة ما لم ير فيه كل طرف فائدة له : يكون عادة إعطاء شىء يستطيع إنتاجه (أو يحصل عليه بأية طريقة) أيسر مما يمكن إنتاج (أو يحصل عليه بطريقة أخرى) ما يقبل مبادلته مع الطرف الآخر . حاولت مجتمعات عديدة مثل إقطاعيات العصور الوسطى الأوربية ، أو اقتصاديات العالم الثالث الصغيرة ، أن تسد حاجاتها الخاصة بها بواسطة الإنتاج المحلى . وعندما تبدأ مثل هذه المجتمعات محاولة إشباع حاجاتها من خلال التجارة والتبادل مع مجتمعات أخرى ، ومع الأجانب ــ كما حدث

www.ibtesama.com

فى انجلترا خلال انهيار النظام الإقطاعى ــ فإن المبادلة تنطوى على إنتاج متخصص ، ونمط تعاون جديد يقوم على التجارة بين المجتمعات بعضها البعض . وتأسيساً على ذلك يفضى هذا إلى زيادة الثروة .

ولم يكن بحث بلاد الغرب عن التجارة فى البداية على الأقل ، من أجل مجرد الحصول على منتوجات جديدة أو نادرة من الشرق ، بل أيضاً كان وراء موارد طبيعية مألوفة بدرجة أكبر يمكن أن تغل ربحاً صافياً ، أو اقتناصها ، أو تعدينها ، أو حرثها لكى تُغل شيئاً يمكن أن يباع فى الأسواق الأوربية . سبق صائدو السمك صائدى الحيوانات إلى أمريكا الشمالية ، وسبق هؤلاء الزرَّاع ، ومن يشتغلون بقطع الأشجار وكل ما يتعلق به والمُعَدِنين . كان تطور الاستكشاف فما وراء البحار ، والتجارة الوطنية والخارجية ، والبحث عن موارد طبيعية جديدة واستخدامها ، كان كل هذا متصلاً بعمليات الاستحداث .

(٣) الابتكار من خلال تخفيض تكلفة الإنتاج

حقق التجار ثروة من خلال كونهم أول مَنْ زاولوا عمليات الاستيراد الجديدة . وعندما بدأ الحرفيون المغامرون تخطى قيود النقابات بإقامة متاجر كبيرة نسبياً ، أو مصانع خارج الاختصاص النقابى ، نشروا صيغة التجار الأولى ولكن ، هذه المرة ، على أساس أنهم الأوائل فى طريقة الإنتاج بتكلفة أقل . وفى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر خلال الثورة الصناعية ، استخدمت نفس الصيغة لمنافسة الوضع الراهن بواسطة طرائق جديدة للإنتاج بتكاليف أقل ، ولكن هذه المرة من خلال استخدامٍ أكثر للطاقة والآلات التى تشتغل بها فى عملة الإنتاج .

(٤) المبادأة بإدخال منتوجات جديدة

لم يكن ابتكار منتوجات جديدة وتصنيعها السبيل الأكثر سهولة لثروة كبيرة مادام المخترع الفرد ينتج على نطاق صغير . كانت هناك منتوجات جديدة قبل نظام المصنع ــ الكثير منها ابتداءً من المركبات والعربات إلى ساعات الحائط والساعات المُحَسَّنة . لكن ما يستطيع صانع الساعة الخلَّاق ، أو أى حرفى آخر أن يحصل عليه فى صورة زيادة الأسعار ، لا يمكن أن يكوِّن ثروة كبيرة ، مهما بلغ تفوق المنتج ، لمجرد صغر الكمية الإجمالية التى يستطيع أى

www.ibtesama.com

منهم بيعها . وهذا وضع تغير مع بدء اتباع نظام المصنع فى الإنتاج ، فأصبح إدخال منتوجات جديدة فى القرن التاسع عشر مجزياً للغاية (فى بعض الأحيان) .

لقد جنحت منتوجات جديدة ، فى معظم المجتمعات ، إلى أن تكون مما يثير اهتمام الأغنياء أكثر من الفقراء . ولعل من امارات الغرابة فى منهج نمو الاقتصاد الغربى أنه ، بينما يجعل بعض الأفراد غاية فى الثراء ، فإنه (أى النمو) يفيد أسلوب حياة الأكثر غِنى بدرجة أقل مما يفيد أسلوب حياة الناس الأقل غنى . ويكمن السبب فى طبيعة الابتكارات التى درج الغرب على أن يجزل لها العطاء بصورة واضحة . لم تغيِّر كثيراً الابتكارات التى خفضت تكلفة إنتاج السلع ، أسلوب حياة الناس الذين كانوا قادرين كثيراً على دفع الأسعار السائدة قبل الابتكار . وكان أكثر المنتوجات الجديدة إدراراً للربح تلك التى كانت لها أسواق لدى الكثرة ، وليس لدى القلة . ومن ثَمّ أنتجت مصانع النسيج الأولى قماشاً من نوعية رديئة لا يُقبل عليها الأغنياء . وبعد مرور قرن كانت مصانع السيارات التى حققت ثروة هى مصانع هنرى فورد وليست مصانع هنرى رويس . إن المفرطين فى الثراء يلبسون ويسكنون ويتزينون فى عام ١٨٨٥ على نفس المستوى الجيد لعام ١٩٨٥ . أفاد الغنى والفقير كلاهما من تحسينات وسائل النقل ووسائل حفظ الطعام ، غير أن الفرق الأساسى فى عادات الطعام لدى الأغنياء جاء نتيجة للفكرة الحديثة بأن السِمنة مسألة غير مستحبة طبياً . والإقبال المُتَّئِد على الابتكارات فى وسائل الترفيه العامة مثل الألعاب الرياضية ، والسينما ، والتلفاز وموسيقى الروك ، كلها فى الوقت الراهن علامة من إمارات وضع الطبقة العليا بجانب التعليم خارج نظام التعليم الجديد فى المدارس العامة والكليات . والأيسر كثيراً على المرء أن يفكر فى الابتكارات التى أفادت منها الطبقة الأقل ثراء فقط ، من أن يفكر فى المستحدثات التى أفادت الأغنياء وحدهم . والواقع أن الابتكارات ذات القيمة الإيجابية للأغنياء قليلة نسبياً : تقدم العلاج الطبى ، والتكييف والارتفاع بمستوى وسائل النقل ، وحفظ الطعام .

وثمة تساؤل دقيق عن مدى ما قدمته الأدوات الكهربائية الحديثة من تعويض للأغنياء مقابل الخَدَمة الذين فقدوهم ، إن المسألة الحقيقية التى غالباً لم يتم التعرف عليها ، ولكنها لازمة لفهم سبب انتشار منافع نمو بلاد الغرب انتشاراً واسعاً ، هى أن نظام النمو الغربى قدم أكبر جزاء مالى لأصحاب الابتكارات الذين عملوا على تحسين

www.ibtesama.com

أسلوب الحياة ، ليس للقلة من الأثرياء ، بل للأكثرية الأقل ثراء .

لقد أشرنا من قبل إلى أن إحصائيات الإنتاج القومى عن فترات متباعدة كثيراً عن بعضها البعض لا تعكس بصورة كافية نتائج الاختلافات فى المنتوجات . إن اتسام النظم الغربية بانحياز لجانب تطوير وتنمية المنتوجات والخدمات اللازمة للأسواق الجماهيرية ، توحى بأن الفروق فى المنتوجات من المرجح أن تجنح إلى أن تكون فى جانب الكثرة ، وليس فى جانب القلة . والمسألة نادراً ما تثير الاهتمام بالنسبة لمن هم بالقرب من قمة هرم الثروة ؛ ولكن أدنى من ذلك ــ حيث يتوقع المرء أن يجد أناساً انطباعهم الذاتى عن الوضع الثقافى والاجتماعى الرفيع لا يسنده أسلوب حياة مماثل ــ قد يجد السخط المتولد تعبيراً فى تصوير المجتمعات الغربية المتقدمة بأنها قليلة الحظ من المعرفة ، وسوقية ، وتافهة ومُبَهْرَجة ، أو حتى مشايعة للاستهلاك .

(٥) تطوير مصادر الأفكار الابتكارية

إن تطور أى مجال اقتصادى يتيح للأفراد أن يرتبطوا بمشروعات جديدة ، ويقيموا مشروعات جديدة ، ويغيّر أنشطة المشروعات الموجودة فعلاً ، ويحدد الأسعار التى يراها تحقق أعلى الأرباح ، كل ذلك دون الحاجة إلى الحصول على ترخيص رسمى ، كل هذا قد أتاح فرصاً عديدة للثروات أمام الذين يستطيعون تقديم سلع جديدة للغاية على السوق بحيث لا يوجد لها منافسون ويقدرها المشترون حق قدرها . وثمة شىء واحد يجب معرفته هو أن ثروة الفرد وثروة المجتمع كليهما يأتيان بسخاء من إدخال وسائل لإنتاج المنتوجات القديمة بتكلفة أقل أو من خلال إنتاج سلع جديدة ؛ وشىء آخر هو كيف يشرع الفرد فى توليد تحسينات مطلوبة فى وسائل الإنتاج والسلعة . ومن أجل هذا كان نظام النمو الغربى فى حاجة إلى مصدر للاختراع . وقد سلك تطوير هذا المصدر سبيلين متوازيين تقريباً .

طوّر الغرب ، فى القرن السابع عشر أسلوباً لنهج علمى ارتبط عادة باسمى جاليليو وبيكون ، قائم على المشاهدة ، والعقل والتجربة . ومن خلال إصراره على التحقيق التجريبى للتفسيرات العلمية ، وضع جاليليو وخلفاؤه اختباراً عاماً للحقيقة العلمية مكّن العلماء المتخصصين فى مختلف فروع المعرفة من أن يقبلوا ويستخدموا النتائج التى توصل إليها الآخرون . لقد خلقت هذه الطريقة المشتركة مُجتمعاً علمياً منظماً يقوم على

www.ibtesama.com

تقسيم العمل بين العلماء فى المجالات المتخصصة العديدة ، ويسهمون فى تراكم مجموعة من المعرفة المتماسكة . ومع نهاية القرن السابع عشر كانت كفة مجهود بلاد الغرب العلمى أكثر رجحاناً بصورة ساحقة عما كان عليه فى أية ثقافة معاصرة أو سابقة عليها ؛ وكذلك كان شأن تقدم الغرب فى فهم الظواهر الطبيعية . وحتى مع هذا كان التقدم أكثر قليلاً مما كان يجب أن يكون عليه .

لقد عملت انجازات القرن السابع عشر على توطيد المنهج ، والتنظيم ووجهة النظر العلمانية والبدايات الباكرة للمعرفة الأساسية التى قام عليها العلم الغربى الحديث . ومع ذلك ظهرت فى مجال التقنية الصناعية إنجازات موازية ذات أهمية اقتصادية مباشرة بدأت فى الغالب من سيطرة المخترعين الحرفيين على الاختراع والتجربة حتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر . كان أثر الكشف العلمى غير مباشر برغم أن بعض الكيماويين شكّلوا روابط بين التفسير العلمى والممارسة الصناعية . لم يكن تقدم التكنولوجيا الصناعية لبلاد الغرب خلال القرنين الثامن والتاسع عشر ، مع ذلك ، أقل لفتاً للنظر من تقدم العلم فى بلاد الغرب .

ونحن فى الوقت الراهن نعترف بالتفرقة بين العلوم البحتة التى تطور تفسيرات الظواهر الطبيعية ، وبين العلوم الصناعية التى تطور منتوجات تجارية وعمليات إنتاجية . وفى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر تلاقت مسارات العلم البحت والتكنولوجيا الصناعية فى مجالات الكيمياء ، والكهرباء والأحياء . أفسح المخترعون الحرفيون الصناعيون الأوائل الطريق للعلماء الممتهنين لمجرد أن الصناعة كانت تتعامل فى ذلك الوقت مع ظواهر لا يمكن أن تفهم إلا من خلال لغة ابتدعها العلم البحت ؛ ولم تكن هذه التفسيرات متاحة إلا للمهنيين المدربين بصفة خاصة . إن إمكانات الاختراع الحرفى لم تكن قد استنفدت عندما كان توسع العلم قد فتح عالماً جديداً للاختراع المهنى . وهكذا انقضى قرنان ونصف قرن تقريباً على العلم الجاليلى لكى يصل إلى نقطة السيطرة على الاختراع الصناعى لبلاد الغرب .

(٦) عدم التيقن والتجربة

تتغلغل ظاهرة عدم التيقن فى كل جزء من عملية الابتكار . إن نتيجة الاختراع ، بطبيعة التسمية ، لا يمكن التنبؤ بها . وتكلفة التطوير مجهولة فى أول الأمر ، وكذلك

www.ibtesama.com

الحال مع الفوائد التى تعتمد على المنافع والتكاليف الخاصة بالمنتج النهائى ، وفرص استغلاله تجارياً قبل أن يتنافس المقلدون فى تخفيض هامش الربح . يمكن للتجربة الإنسانية ، والاجتهاد ، والتخطيط ، الإقلال من درجة عدم التيقن . غير أن هذه العوامل لا يمكنها أن تقترب من التخلص منه .

والأداة الوحيدة المعروفة لحل كل أنواع عدم التيقن التى تحيط باقتراح ابتكار ما ، هى التجربة الشاملة لتصنيع المنتج وتسويقه . وهذه التجارب مُكلفة ؛ وعلى الجانب الآخر فإن الإخفاق فى القيام بهذه التجارب يحول دون إمكانية الاستحداث ؛ والنمو الاقتصادى يأتى نتيجة التجارب الناجحة . وقد شق الغرب طريقه وسط أمرين للمعضلة أحلاهما مر ، بأداة ترتقى لتصبح نوعاً من التأمين . توزع سلطة الاضطلاع بابتكار ما بين عدد كبير نسبياً من المنشآت والأفراد الذين يمكنهم أن يجمعوا فيما بينهم المال والموهبة اللازمين ؛ ومن ثَمَّ تختزل المخاطرة الناشئة عن احتمال رفض اقتراح مرغوب فيه نتيجة لوجهة نظر خاصة تعن للصانع الوحيد للقرار . وتسير السلطة جنباً إلى جنب مع المسئولية : يتحمل المخترع خسائر فشل التجارب ويجنى المكاسب الناتجة عن منافع التجارب الناجحة بقدر ما يستطيع المخترع الاستيلاء عليه .

ونظام توزيع السلطة ، والتجربة والمسئولية يفترض مسبقاً وجود علاقة الملكية بين أصحاب سلطة القيام بالابتكار وبين الأموال اللازمة ، والمختبرات ، والمصانع ونظم التوزيع . ومن الضرورى لكى يحذو نظام اشتراكى حذو النظام الرأسمالى فى الابتكار ، أن يَخوِّل مديرو المشروعات الاشتراكية نفس السلطة تقريباً ــ يحدد مناحى استخدامات أصول المشروع ، وأى سلع يقوم المشروع بإنتاجها وبأى طرائق يتم ذلك ، والأسعار التى يطلبها المشروع ــ التى يملكها صاحب المشروع الرأسمالى . وقد لا يكون من الضرورى منح المديرين حق الملاك فى كل الأرباح أو كل المسئولية عن الخسائر . ومع كل ذلك ظهرت عدة ابتكارات غربية فى ظل إدارة مديرين يتقاضون مرتبات ومكافآت . وعلى الجانب الآخر فالعلاقة بين أصحاب المنشآت الخاصة وبين المدير الأجير لا تتطابق مع علاقة الدولة والمدير الحكومى الأجير ؛ وظهرت بعض الاستحداثات فى مشروعات يعمل فيها أصحابها ويقوم بتدبير شئونها مدير . ومن المشكوك فيه أن يستطيع مجتمع اشتراكى الابتكار بنفس درجة المجتمع الغربى دون استعمال وسائل الإنتاج الخاصة بالسمات المادية الرئيسية للملكية الخاصة ، وبدون أن يضعف من قبضة السلطة المركزية

www.ibtesama.com

فى استخدامات وسائل الإنتاج بصورة كبيرة تجعل جدوى التخطيط مشكوكاً فيها . وبمعنى آخر فنظام الابتكار الغربى متناسج مع نظام الملكية الخاصة على نحو يجاوز نطاق الفصل بينهما .

(٧) التغلب على مقاومة الإبداع

إن نشر سلطة المبادأة بالابتكارات خدمت أيضاً الغرب كوسيلة للوقاية من التهديد الدائم الموجه للتغير الابتكارى ــ مصلحة الوضع الراهن فى قمع الاستحداث . نادراً ما يرخص بالقيام بالابتكارأو بتمويله موظفو الحكومة أو القطاع العام الذين تضار حياتهم إذا ما نجح الابتكار . ويعنى ، فى بعض الأحيان ، نجاح أى ابتكار نهاية صناعة بأكملها بما يستلزمه ذلك من خسائر رأسمالية كبيرة علاوة على خسارة العاملين لرأس مالهم البشرى المتمثل فى التجربة والتدريب . يمكن أن تكون معارضة الابتكار قوية للغاية . وقد كانت كذلك .

اشتملت وسائل الغرب للتغلب عل تدخل الوضع الراهن لتعويق الابتكار ، على نظام لا مركزية صنع القرار فى استثمار رأس المال . ليست مخصصات الاستثمارات الرأسمالية كلها ابتكارات ؛ وفى بعض الأحيان ــ ولكن ليس غالباً ــ يُتخذ قرار بإنفاق اعتمادات مالية لاستبدال معدات قديمة أو إعادة بناء تسهيلات قديمة ، دون تحديثها على الإطلاق . غير أن نشر سلطة صنع قرارات الاستثمار متصلة تماماً بنشر سلطة اختيار الابتكارات بحيث تجعل من الاثنين شيئاً واحداً لا يمكن فصمهما عملياً .

ولعل عجز القوى المضادة للابتكار يقوم فى النهاية على الاعتقاد العام فى الغرب بأن الإبداع شىء مفيد . نشأ الاستحداث بطريقة أكثر التواءً ، وأقل عقلانية بكثير مثله فى ذلك مثل نظام النمو الغربى . حصلت ، فى العصور الوسطى ، النقابات والشركات التى أرادت أن تستحوذ على سلطة استبعاد الآخرين من طريقها بواسطة شراء ميثاق من العرش . كان صدور مثل هذه المواثيق مصدراً كبيراً من مصادر إيرادات الملكية . عندما عرض على القضاء الانجليزى البت فيما إذا كان على الفرد الذى رغب فى امتهان مهنة قانونية أن يتحمل مسئولية جبر الضرر الذى يلحق أولئك الذين يزاولون المهنة فعلاً ، كان الاهتمام بالإيرادات الملكية قد جعل التنبؤ بالإجابة هو حيث لا ميثاق فلا مسئولية .

www.ibtesama.com

وحتى القرن السابع عشر ظل التجار الانجليز يقاومون بشدة الإصدار المستمر لمثل هذه المواثيق . وفى طريقة المدح بما يشبه الذم هذه أصبح القانون الانجليزى يتضمن حق الأفراد فى استخدام مجهوداتهم وممتلكاتهم الخاصة فى التجارة والصناعة بدون أن تكون عليه أية مسئولية قُبالة مُنافسيه . ومع أواخر القرن الثامن عشر عندما حطَّم دخول نظام المصنع بعض أنواع الإنتاج اليدوى السابقة بصورة خطيرة ، لم يعد هناك من وسيلة للوقوف فى وجه الابتكار إلا بالقوة التى استخدمت فى بعض الأحيان ؛ ولكنها كانت قوة غشوماً قامت بقمعها بصورة ساخطة ، السلطات السياسية التى تقاوم الاضطرابات ، والحرق العمد ، والتخريب العمد .

(٨) الابتكار فى التنظيم : التنوع

أكدنا الدور الذى يؤديه الابتكار فى التقنية كعنصر هام فى نظام النمو الغربى . غير أن الإبداع فى التنظيم يؤدى أيضاً دوراً يستأهل التنويه : والواقع من الأمر أنه يمكن التدليل على نحو عقلانى بأن نجاح الغرب فى الابتكار التكنولوجى يُرَد إلى نجاحه فى الإبداع التنظيمى .

ومنذ القرن الخامس عشر وتغيرات التنظيم الداخلى الاقتصادى للمجتمعات الغربية تتكاثر . بدأت تتغير علاقة المجالات السياسية والاقتصادية . اشتركت الحكومات الأوربية مع التجار فى ابتكار أشكال جديدة للشركات بنجاح فى بعض الأحيان ، وبنتائج مدمرة أو مخزية فى أحيان أخرى . وفرضت ، بعد ذلك ، الثورة الصناعية فى نهاية القرن الثامن عشر ، إيجاد أنماط جديدة لتنظيم أنواع جديدة من المشروع الاقتصادى . لم تكن المسألة مجرد أحد الأشكال القانونية فقط ــ شركة مساهمة ، أو شركة تضامن أو المنشأة الفردية . لقد كانت هناك أيضاً المشاكل الأكثر جِدَة الخاصة بإيجاد وسائل لتنظيم جماعات من العمال المتخصصين فى مهارات أكثر وأكبر عدداً من أولئك الذين كانوا يعملون فى حوانيت الحرفيين وورشهم ، وللبحث عن طرق للوصول بمخاطر استثمار مبالغ ضخمة من رأس المال إلى الحد الأدنى ، ولاتخاذ أى من خطوط الأعمال المختلفة يجب أن تشترك فى مشروع واحد ، ولحماية مصالح أصحاب المشروعات التى يديرها مهنيون أُجراء بصورة متزايدة . ومع الدأب على التجربة عثرت البلاد الغربية على حلول لهذه المعضلات . وغالباً ما جاءت الحلول عابرة ، ولكن الحلول

www.ibtesama.com

العملية التجريبية التى جاءت الحلول من خلالها ثبت أنها أساسية للتقدم الاقتصادى لبلاد الغرب .

ومع نمو اقتصاديات البلاد الغربية ، ومع تغير طرق إنتاجها ومنتوجاتها ، عمدت تلك البلاد وبصورة مستمرة إلى تعديل حجم تنظيمات مشروعاتها وهياكلها . كان يتعين أن يتواكب حجم المشروعات ، وأنماطها التنظيمية (شركة تضامن أو ملكية فردية أو شركة مساهمة) مع بيئة المصنع الجديدة ، والسكك الحديدية ، وجهاز التحضر ، والنقل ، والغاز والكهرباء . . وبالإضافة إلى ذلك فإن العنصر التنافسى داخل الاقتصاديات الغربية ، وبخاصة التنافس على العوائد الناجمة عن أن يكون المشروع الأول فى الابتكارات ، أفضى ، بالمشروعات إلى محاولة إيجاد ما يميزها عن المشروعات الأخرى من خلال وسائل تنطوى على ميزة تنافسية . وأية محاولة من جانب المشروع لأن يكون على رأس قائمة منتج جديد ، أو وسيلة لإنتاج سلعة قديمة بتكلفة أقل ، هى محاولة للتميز . أسفر هذا الجمع بين تلاؤم ضرورى لبيئة متغيرة ومحاولات تنافسية للتميز الذاتى ، عن تنوع صارخ فى حجم المشروعات ، ووظائفها الاقتصادية وتنظيمها .

يستأهل هذا التنوع تأكيده عن طريق الموازنة بين مدرستين فكريتين مختلفتين بخست كل منهما التأكيد على تنوع المشروعات الغربية . وفى التحليل الأرثوذكسى الاقتصادى ، تؤخذ المنشأة على أنها صندوق أسود ذو صبغة تنظيمية يطلق عليه بعض الأحيان دالة إنتاج ؛ ولكنه ، على أية حال ، وحدة تحليل أساسية ليس بها ما يميزها . ويؤدى التبسيط الناتج عن ذلك دوراً جيداً فى توضيح عمليات الإنتاج والتوزيع الحالية ؛ غير أن التبسيط لا يوضح التغير الاقتصادى والنمو . وقد يكون ذلك لأنه يهمل عملية التميز الذاتى للمشروع الذى ينشأ عنه النمو . وينجم أيضاً عن التبسيط ــ بصفة خاصة ــ تنقية سلمية لمفهوم المنافسة خالية من ضغوط وتأكيدات المنافسين المصاحبة دائماً للاصطلاح ، ومرة أخرى لأن التبسيط أهمل التميز الذاتى القَصْدى الذى يعتبر ، فى مجال المنافسة ، الاستراتيجية العامة للفوز . أما المدرسة الفكرية الأخرى فإنها تؤكد دور المشروعات الصناعية الكبيرة جداً فى الاقتصاديات الغربية ، فتعترف بدرجة غير كافية بالدور الذى تؤديه المشروعات الأقل حجماً من ناحية النشاط الاقتصادى بصورة عامة ، وإحداث تغير وابتكار . وهنا أيضاً يكون ثمن التبسيط ضياع القدرة على شرح

www.ibtesama.com

النمو الاقتصادى لبلاد الغرب ، أو الضغوط التنافسية التى تعتبر العلامة المميزة السيئة التى تشتهر بها اقتصاديات الغرب .

الخلاصة

الخلاصة العامة التى وصلنا إليها هى أن المصدر الذى يشكّل قُدرة الغرب على أن يجذب بريق الثورات الاقتصادية ، كان الاستخدام الفريد للتجربة فى التقنية والتنظيم لاستغلال الموارد فى إشباع حاجات البشر . كانت عناصر النظام الأساسية هى توزيع السلطة والموارد اللازمة للتجربة ؛ وغياب ما يتجاوز القيود السياسية والدينية المفروضة على التجربة ؛ والحوافز التى جمعت بين مكافآت كافية ، مقابل النجاح الذى عُرِّف بأنه استخدام نتائج التجربة على نطاق اقتصادى واسع الانتشار ، مع تحمل مخاطرة جزاءات قاسية فى حالة فشل التجربة .

لم تشمل التجارب مجرد الخلق المادى لمنتج أو خدمة جديدة بتقديمها فعلاً للجماهير لكى تستخدمها ، وإيجاد الأداة التنظيمية الخاصة باستعمالها فى المشروعات العاملة فعلاً . يتطلب هذا النوع من التجربة وجود قطاع اقتصادى متحرر من التدخل السياسى ، وفيه يمكن للتجربة أن تُجرى وتستخدم النتائج بأقل درجة من التدخل الخارجى . يتطلب التكيف التجريبى للتنوع الملازم للحاجات الإنسانية والموارد المتاحة لإشباعها علاقة سببية ذات اتجاهين تتقوى تلقائياً ، لأن التجربة تخلق حاجات إنسانية وموارد إضافية تستدعى إحداث تنوع جديد فى النظام يشبع هذه الحاجات . أنتجت هذه الحلقة السببية تنوعاً كبيراً فى أحجام وأنواع المشروعات والأسواق . وهذا التنوع فى أنماط الحياة الاقتصادية عنصر هام ليس لذاته فقط ، بل لأنه علامة مميزة لتكيف ناجح واستخدام كامل للموارد المتاحة ، شأنه فى ذلك شأن التنوع البيولوجى . والمفاهيم التى يدور حولها البحث إذن هى : **الاستقلال ، والتجربة ، والتنوع** .

يدين نظام التجربة التجارية هذا فى جانب منه ، بمنجازاته ، لإنجازات ضخمة فى مجال آخر من الحياة الغربية ــ المجال العلمى . ولكن لم يكن ذلك مسألة الاعتماد كلية على العلم . ففى العلاقات الثلاثية الأركان الخاصة بالتكنولوجيا ، والتجربة الاقتصادية ونماء الرفاهية المادية ، أدت التجربة الاقتصادية دور حَلَقة تربط بين العلم والنمو بكفاءة

www.ibtesama.com

أكبر مما حققه أى مجتمع آخر ؛ وكان الاقتصاد نفسه مصدراً لجزء كبير من حاجته إلى التقنية .

يرتبط النظام ، بل ويتطلب فى واقع الأمر ، نوعاً من تقسيم العمل بين المجالات السياسية ، والدينية ، والعلمية والاقتصادية للحياة الاجتماعية التى أتاحت لكل منها درجة من الاستقلال المطلوب لتمكينه من التركيز على شئونه الخاصة به بدرجة من تدخل الأغيار أقل بكثير مما كان مألوفاً فى مجتمعات أخرى . ولم تكن النتيجة مجرد ايجاد تحسين فى سلوك القضايا الاقتصادية ، بل أيضاً فى سلوك المسائل السياسية ، والعلمية والدينية .

يجدر أن نتناول بإسهاب أهمية التجربة بالذات فى التنظيم . إن مبتكر التنظيم يتعامل مع أناس على درجة كبيرة من الذكاء والتزود بالمعلومات بصورة نموذجية ، يستجيبون بشدة ، وبإخلاص ، وبصورة مضادة وحتى انتقامية ، للتغيرات التنظيمية المضادة لمصالحهم ، وكذلك لعدد من التغيرات التى تكون لمصلحتهم على الأقل من وجهة نظر المبتكر . وتأسيساً على ذلك فمن طبيعة الابتكار التنظيمى أنه لا يمكن التنبؤ بالنتيجة إلا على نحو مؤقت ، ولا يمكن معرفتها بدون تجربة . وبالمقارنة مع علماء الفيزياء ، والجيولوجيا والأحياء نراهم يتعاملون مع مواد غالباً ما تستعصى فى بعض الأحيان على الفهم ؛ غير أن هذه المواد تبدو فى آخر الأمر وكأن لها آراءها الخاصة بها . إنه المبتكر التنظيمى الذى يكون على استعداد لقبول مناقشة التيار المعاكس للاختراع من قِبَل أولئك الموجودين فى التنظيم الذين يقفون فى وجه التغيير . ومعنى عدم التيقن من النتيجة يحتويه ضمناً تعريف **الاختراع** . ومن بين جميع مجالات المحاولات الإنسانية ، ليس هناك ما هو غير ملائم للأيديولوجية أكثر من الابتداع التنظيمى ، وليس فى أى مجال آخر تتفوق الأيديولوجية كثيراً على التجربة فى فرض مطالبها .

نشأ ابتداءً تحقيق الغرب للاستقلال ، نتيجة تخفيف قبضة السيطرة السياسية والدينية أو إضعافها ، مما انتهى إلى إعطاء مناحى الحياة الاجتماعية الأخرى فرصة تجريب التغيير . النمو ، بطبيعة الحال ، شكل من أشكال التغيير ؛ ويصبح النمو مستحيلًا عندما لا يكون التغيير مباحاً . ويتطلب التغيير الناجح قدراً كبيراً من حرية التجريب . ومنحة من هذا النوع من الحرية تقتضى من حكام المجتمع إحساسهم بالسيطرة ، وكأنهم يتنازلون للآخرين عن سلطة تحديد مستقبل المجتمع . لم تسمح

www.ibtesama.com

بذلك الغالبية العظمى من المجتمعات فى الماضى والحاضر ؛ ولم تفلت هذه المجتمعات من الفقر .

دليل الفصول التالية

جاء الشرح الذى أتينا على تلخيص له فيما سبق ، والخاص بارتقاء الغرب مدارج الثروة ، نتيجة عرض موجز لتاريخ بزوغ مؤسسات الغرب الاقتصادية . وهذا التاريخ هو المادة الأساسية للفصول التالية .

بدأت رحلة الغرب إلى الثروة ، بصورة عامة ، فى الاقتصاديات الأوربية الغربية فى معمعان العصور الوسطى ، برغم أنه من السهل تقصى بعض من أصولها أبعد من ذلك الوقت . نشرح فى الفصل الثانى نقطة البداية هذه . حقق الغرب تقدماً قد يكون بطيئاً يشوبه عدم الانتظام ، ولكن مازال تقدماً كبيراً لمدة خمسمائة سنة . ومع ذلك فقد كان الغرب ، مقيساً بالمعايير الحديثة ، فقيراً معوزاً . وثمة سلسلة من الكوارث بدأت فى القرن الرابع عشر أوضحت أن البلاد الأوربية لم تكن قادرة على الإبقاء على النمو المتواصل . وتستأهل مؤسسات هذه البلاد الوصف ، وأن تُذكر لإظهار الفرق بينها وبين المؤسسات اللاحقة التى نشرت النمو الغربى ، وربما كتذكِرة تظهر كيف أنه من السهل أن يتجه إصلاح المؤسسات الرأسمالية إلى التَأَسل * (أو الرُّجْعَى) .

بدأت ثروة بلاد الغرب مع زيادة التجارة الأوربية التى بدأت فى القرن الثانى عشر فى إيطاليا ، وتسارعت هذه الزيادة بعد منتصف القرن الخامس عشر . ونستمر فى الفصل الثالث فى سرد القصة حتى عام ١٧٥٠ . تطورت فى أوربا ، خلال هذه الفترة طبقة مستقلة نسبياً من التجار المتهنين الذين تخلصوا على نحو كبير ، بصورة أو بأخرى ، من السيطرة السياسية والدينية سِمة النظام الإقطاعى الباكر . كانت أوربا بلاداً تسودها الزراعة . ولكن خلال الفترة نفسها بعدت الزراعة عن النظام الإقطاعى ، واتجهت ناحية الزراعة النقدية الحديثة . ضعفت فى الوقت نفسه سيطرة النقابات على الإنتاج نتيجة لانتشار المنشآت خارج سلطان النقابة . وبالاختصار كانت فترة تطور

* atavism عودة إلى صفات الأسلاف التى ابتعدت عنها الأنسال السابقة (المترجم) .

www.ibtesama.com

مجتمع مكوّن من عناصر متعددة حقق فيه المجال الاقتصادى (والعلمى ، والدينى ، والأدبى ومجالات أخرى) درجة كبيرة من الاستقلال عن السيطرة السياسية . دخلت النظام مجموعة كاملة من المؤسسات اللازمة لكى يؤدى بكفاءة نظام اقتصادى مستقلّ دوره . وقد أتينا فى الفصل الرابع على تلخيص لتطور عدد من هذه المؤسسات .

ناقشنا فى الفصل الخامس الفترة الواقعة فيما بين الثورة الصناعية وعام ١٨٨٠ وقت أن تطور القطاع الصناعى للاقتصاديات الغربية . كانت هذه أكثر فترات التوسع الاقتصادى لفتاً للأنظار حتى ذلك الوقت ؛ غير أن أساسها التنظيمى قد تغير بصورة متواضعة بعد عام ١٧٥٠ . ورث الغرب ، منذ فترة تطور التجارة ، والنظام المعنوى ، وحقوق الملكية ، وأنماط التنظيم ، والبنوك ، والتأمين ، ومؤسسات الائتمان ، وغيرها من المؤسسات اللازمة لأعلى مستوى من التطور الصناعى تحقق بحلول عام ١٨٨٠ .

تحولت صناعة الغرب ، بعد عام ١٨٨٠ ، بصورة متزايدة من الأنماط الأسبق لتنظيم المشروع إلى نظام الشركة . أعدنا فى الفصل السادس ذكر خلفية تطور الأشكال العديدة للشركات ، وبصورة خاصة الشركة التجارية . بحثنا فى الفصل السابع ، الفترة من ١٨٨٠ إلى ١٩١٤ وبخاصة فى الولايات المتحدة ؛ وهى فترة نمو سريع ممتد شمل ما يطلق عليه ، فى بعض الأحيان ، ثورة صناعية ثانية أعيد خلالها إعادة صياغة جزء هام من صناعة الولايات المتحدة فى قالب الشركة الصناعية الكبيرة .

ومنذ حوالى عام ١٨٨٠ أدى ما يسمى الآن علماً بحتاً دوراً أكبر فأكبر فى التقنية الصناعية الغربية وفى النمو الاقتصادى الغربى ضمناً . وحتى ذلك التاريخ كانت التقنية الصناعية ، فى المقام الأول ، نِتاج المخترعين الحرفيين مع مجرد اتصالات متواضعة بالعلم الأساسى . استكشفنا فى الفصل الثامن العلاقة بين العلم ــ العلم البحت والتقنية الصناعية كليهما ــ وبين ثروة بلاد الغرب .

بحث فى الفصل التاسع التنوع فى حجم المشروعات الاقتصادية الغربية ووظيفتها ، وبصفة خاصة فى الاقتصاديات الغربية من منظورها كنظم نمو . لقد طرحنا بعض الأسباب التى تدعو إلى أن نمو الاقتصاديات الغربية لا يقوم على استخدامها الواضح للمشروعات الصناعية الكبيرة ، بل بالأحرى تقوم على استخدامها لأية مشروعات من أى حجم ونوع يبدو أنه يتواكب مع ظروف واستراتيجية المشروع .

www.ibtesama.com

والفصل العاشر عبارة عن مناقشة السياسة ومقارنتها بدءاً ببعض ملاحظات حول الدور المتزايد للمجال السياسى فى المسائل الاقتصادية ، وانتهاءً بمناقشة خيارات السياسة المفتوحة أمام العالم الثالث لتحقيق النمو .

ملاحظات

(1) Thomas Robert Malthus, *An Essay on Population*, 2 vols (London: H.M. Dent and Co., 1914). First published in 1798.

(2) Oswald Spengler, *The Decline of the West,* 2 vols (New York: Knopf, 1926-28).

(3) Werner Sombart, *Der moderne Kapitalismus,* 2nd ed. (München: Duncker and Humblot, 1916).

(4) Max Weber, *General Economic History* (New York: First Collier Books Ed., 1961), p. 261.

(5) Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations,* vol. 2 (New York: Oxford University Press, 1976), bk. 5, p. 735.

www.ibtesama.com

٢ / نقطة البداية : العصور الوسطى

إن تتبع صعود بلاد الغرب إلى مدارج الثروة ، يحتاج أن نبدأ بفترة كان فيها الغرب ــ على الأقل ــ فقيراً فقر اقتصادياته المعاصرة . وتُقدم العصور الوسطى فى حد ذاتها نقطة بداية . لم يكن الغرب فقيراً فحسب ، بل لم تكن لديه أدوات التقنية ، والإنتاج الكبير ، والمواصلات ، ووسائل الاتصال الجماهيرى ، والوسائل المائية التى تربطها بثروة بلاد الغرب الحديثة . كانت العصور الوسطى ، فى نظر معظم العلماء الذين عقدوا المقارنة ، فترة حققت فيها التقنية الصينية ، وحتى الاسلامية ، تقدماً أكبر مما حققه الغرب ؛ وبالمثل كانت فترة سبقت ابتكار نظام الصيرفة عندما لم يؤد التجار سوى دور صغير فى الاقتصاد ، وعندما كانت المصانع ــ غالباً ــ غير معروفة .

ويعتبر القرن الثالث عشر تاريخاً لنقطة البداية هذه ، بوصفه آخر فترة يمكن أن نرى مؤسسات المجتمع الغربى فى العصور الوسطى وهى تؤدى وظائفها على نحو عادى تقريباً ؛ وحتى هذا التاريخ قد يكون متأخراً جداً بالنسبة لإيطاليا . لقد كان القرن الرابع عشر ، وبخاصة النصف الأخير منه ، نكبة على المجتمع الأوربى : رؤيا الحروب ، والأوبئة والمجاعات التى أفضت إلى انخفاض ضخم فى عدد السكان ، وتراجع فى مساحة الأرض المأهولة بالسكان والمزروعة .

www.ibtesama.com

وكان القرن الخامس عشر فترة إصلاح ولكنه لم يكن فى شكل عودة لمؤسسات القرون الوسطى . وفى بلاد الغرب فى عام ١٤٠٠ من الناحيتين السياسية والاقتصادية كلتيهما ، حلت ، على نحو واضح ، المؤسسات الحديثة محل مؤسسات القرون الوسطى . قامت ، من الناحية السياسية مَلَكيات مركزية فى فرنسا ، وإسبانيا ، والبرتغال وانجلترا ؛ وأصبحت فى النهاية دولاً مدينية * . ومن الناحية الاقتصادية كان هناك تقدم فى فن بناء السفن خلال الجزء الأخير من القرن . ومن خلال تخفيض تكاليف النقل أدى هذا التقدم إلى توسيع رقعة التجارة الداخلية والتجارة فيما بين الأقاليم ، وجاء مع هذه الزيادة قيام طبقة التجار التى تؤدى وظيفتها على قواعد أقرب أن تكون حديثة منها قروسطية † . انتهز البحارة الأوربيون هذا التقدم نفسه لبدء الاستكشافات الهامة التى شملت اكتشاف أمريكا .

ولكى نعيد تصور مجتمع العصور الوسطى كما كان عليه ونرى مدى اختلافه عن مجتمع الغرب المعاصر ، من المفيد أن نضع أمامنا منذ البداية النقاط الثلاث الآتية :

الأولى أن اقتصاد العصور الوسطى كان زراعياً بصورة كاسحة . ومن أجل هذا نبدأ بعرض للاقتصاد الزراعى ، ثم نستمر إلى حياة المدن الاقتصادية .

والثانية سوف نجد أن السلطتين السياسية والاقتصادية فى المناطق الزراعية والحضرية على السواء قد اتحدتا فى نفس المؤسسات : الضيعة الإقطاعية فى الريف والنقابات فى المدن . أما وجود قطاع اقتصادى مستقل فقد كان فى علم الغيب .

والثالثة أن طريقة العصور الوسطى فى تحديد شروط التبادل كانت طبقاً للعادة ، والعرف والقانون وليست بموجب مفاوضات بين المتعاملين . وتطور تقسيم العمل فى العصور الوسطى ، وصحبه تبادل المنتوجات والخدمات بين العمال المتخصصين . غير أن الالتجاء إلى العادة والقانون لوضع شروط التبادل التجارى كان أمراً أساسياً لاقتصاد العصور الوسطى ، كما كانت المؤسسات السياسية والاقتصادية تماماً .

كان التبادل أيضاً إجبارياً عادة بمعنى أن الغالبية العظمى من الحرفيين والعمال الزراعيين كانوا ملزمين بتوريد منتوجاتهم وتقديم خدماتهم بالشروط التى تفرضها

* city- states كما ترجمها المجمع اللغوى بالقاهرة (المترجم) .

† ترجمة حديثة فى أحد المعاجم لكلمة medieval (المترجم) .

www.ibtesama.com

العادة أو القانون . كان العمال الزراعيون مربوطين بالأرض ، طبقاً لنظام الرق كحالة موروثة مفروضة عند الولادة ، ولم يكن لهم حق اختيار مهنة أخرى أكثر إغراءً . لم يُعط أهل المدن حق اختيار المهنة لأن الاشتغال بأى منها (مما يميزه عن أن يكون متشرداً يعيش على التسول) أمر يتوقف على نظام التلمذة الذى يقوم الأب بتدبيره عادة وفى نقابته غالباً . وكان على عضو النقابة المهنية أن يعمل فيها طبقاً لما تضعه من شروط ويبيع بشروطها أيضاً ؛ لم يكن من حقه أن يرفض التعامل بالأسعار المحددة .

وتتلخص أيديولوجية النظام فى العبارتين : « ثمن عادل » و« أجر عادل » . عبرت الأسعار والأجور عن تقدير للقيمة . وكان العرض والطلب خارج نطاق النظام . أما المفهوم الحديث للأسعار والأجور كأدوات برجماتية لتحرير الأسواق وتخصيص الموارد لا يدل على تقدير أدبى ، فقد جاء متأخراً جداً . لقد جرب عالم العصور الوسطى القيمة الاقتصادية للأسعار التى يتعادل عندها العرض والطلب فى أسوأ المناسبات الممكنة ؛ ففى أوقات المجاعة أو الحصار اقتحمت الأسعار طريقها فى هذا الدور . كانت تعتبر هذه الارتفاعات العرضية المفرطة فى المغالاة فى أسعار الطعام إخلالاً سافراً بالآداب يقترفه البائعون الذين يفرضون الزيادة .

الزراعة : سيادة الاقتصاد الريفى

كان اقتصاد العصور الوسطى زراعياً تسوده النزعة الريفية بصورة كاسحة . هذه نقطة تفوت على مَنْ تقوم معرفتهم بمجتمع العصور الوسطى على التاريخ السياسى ، أو الروايات التاريخية ، أو الكتابات الأدبية المتعلقة بالعصور الوسطى ، أو على زيارات آثار هذه الحقبة . إن الحياة فى العصور الوسطى ، عند معظم الناس ، لم تكن عبارة عن المعيشة فى القلاع ، أو المدن ، أو الكاتدرائيات ، أو الفنادق الريفية ، ولكن الحياة كانت لدى هؤلاء الناس فى كوخ الفلاح والحقول . كان اهتمام مجتمع القرون الوسطى بتقديم المواد الغذائية ، ذلك الواجب البدائى . ولم يكن هذا شرطاً يتعلق بالعصور الوسطى على وجه التخصيص : يقدر بروديل إن ما يتفاوت بين ٨٠ ٪ و٩٠ ٪ من سكان العالم كانوا يقومون بزراعة المواد الغذائية فيما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر [1] .

www.ibtesama.com

وهذا الشرط نفسه تميز به تاريخ البشرية ، وحقبة ما قبل التاريخ ، وساد هذا التميز بلاد العالم الثالث فى الوقت الراهن .

يجب أن تؤخذ هذه المعدلات بتحفظ واحد هو أنه بينما كان يقوم ما بين ٨٠ ٪ و٩٠ ٪ من سكان العصور الوسطى بالزراعة ، فقد كان على مَنْ زاولوا الزراعة أن يخصصوا أيضاً جزءاً كبيراً من وقتهم لأنواع أخرى من العمل . كان الفلاحون ينقلون بأنفسهم نتاجهم إلى الأسواق ، ويبيعونها أيضاً بأنفسهم . ولم تقم زوجاتهم بالمساعدة فقط فى الحقول ، بل كُنَّ يقمن بالغزل ، والنسج ، والحياكة وإعداد الطعام . وعند إنشاء الطرق أو إصلاحها كان رقيق الأرض فى الإقطاعية يقومون بالإنشاء أو الإصلاح . وباختصار لم يكن التخصص فى الزراعة قد ذهب الناس فيه بقدر ما تحقق منه فى الأزمنة الحديثة . وتأسيساً على ذلك فإن الإحصائيات التى تظهر أن ما بين ٨٠ ٪ و٩٠ ٪ من السكان كانوا يشتغلون بالزراعة ، فى حاجة إلى أن تخفض بعض الشىء لكى يمكن مقارنتها بالإحصائيات الحديثة التى تظهر أن ٥ ٪ يعملون فى الزراعة . ومع ذلك ، فلسنا فى حاجة إلى مثل هذه التسوية لتصبح أرقام العصور الوسطى والأرقام الحديثة مقاييس صالحة لتقدير توزيع السكان بين المدن والأرياف . إن العالم الحديث حضرى على نحو لا يمكن تغييره ، وكان عالم العصور الوسطى ذا صبغة ريفية بشكل لا يخطئه أحد .

إن اهتمام هذا الجزء الكبير من السكان بإنتاج الطعام مؤشر إلى أن هذا المورد معرَّض للمخاطر ، الأمر الذى يعنى أنه مصدر أساسى لعدم استقرار الحياة فى العصور الوسطى . وقد يكون ، فى بعض الأحيان ، المحصول الردىء محلياً ، نتيجة للجفاف أو لانتشار الآفات ، أو لمرور الجيوش على الأرض المزروعة . وكان يمكن احتواء أثر هذا المحصول بشراء الطعام من البلاد المجاورة ونقله . غير أن المقدرة المحدودة للغاية لتجارة العصور الوسطى ، ونقل المواد على تقديم الطعام يوضحها الحجم الصغير للمدن التى يمكنها إعالتها . كانت مدينة كولونيا لا تحتمل إلا عشرين ألف نسمة فى القرن الخامس عشر [2] برغم أنها كانت تقع عند تقاطع فرعى نهر الراين ، ومن ثَمّ كانت فى موضع يؤهلها لنقل الطعام على نحو أفضل من معظم مدن القرون الوسطى . وكان سوء المحصول فى مجتمع القرون الوسطى يعنى ، ولو كان محلياً ، الجوع وسوء التغذية ، والتعرض للأمراض بدرجة أكبر . أما قصور المحصول فكان يعنى المجاعة .

www.ibtesama.com

الزراعة : النظام الإقطاعى

كانت الحياة الريفية فى العصور الوسطى تدور حول الضيعة الإقطاعية ؛ والواقع أن الحياة الاقتصادية فى العصور الوسطى تتلخص ــ وبحق ــ فى عبارة **نظام الضيعة الإقطاعية** . وقد أكد ، فى بعض الحالات ، نظام الضيعة الإقطاعية العزلة الريفية وكبح التجربة الاجتماعية ؛ وفى حالات أخرى دفعت أعباؤه الثقيلة جداً الناس إلى الثورة والهجرة إلى المدن ، والهروب إلى الحملات الصليبية وجيوش السلب والنهب .

كانت الإقطاعيات مشروعات إنتاج كبيرة ومعقدة . لم تقم الإقطاعيات فحسب بزراعة محصولاتها التى كانت كثيرة فى العادة ، وتربية حيوانات الأكل والعمل فى المزرعة ، ولكنها كانت أيضاً تطحن غلالها الخاصة بها ، وتخبز العيش ، وتغزل الخيط ، وتنسج القماش ، وتصّنع المحاريث الخاصة بها ، وتقوم بمعظم أعمال الحدادة فى ورشة الإقطاعية .

وكنمط من أنماط المؤسسة الاقتصادية كان للإقطاعيات ثلاث سمات تستأهل تأكيداً خاصاً ، لأنها تعكس سلوكاً بشرياً قديماً ومطرد النسق تقريباً ، ومن ثَمّ تتضمن ، فى القليل ، إيحاءً بالسبب الذى من أجله جعل تخلى الغرب ، فى النهاية ، عن نظام الإقطاعيات متفرداً فى تجربته المتأخرة :

(١) وحدة مجالات النشاط الإنسانى السياسية والاقتصادية .

(٢) انتشار استخدام العمل الرِقّى .

(٣) درجة مرتفعة من الاكتفاء الذاتى .

كانت هذه الظواهر تؤازر بعضها البعض على نحو تبادلى . ودعمت السِمتان الأخيرتان قوة العادة والعرف والقانون فى تحديد شروط تبادل العمل من أجل ضروريات البقاء ، فى حين كانت هناك حقيقة مؤدّاها أن إداريّ الإقطاعية الاقتصاديين لديهم أيضاً السلطة المادية والقهرية لإبقاء العمل فى خضوع للرق ، شرطاً ضرورياً ، ومن الممكن تماماً أن يكون كافياً للإبقاء على قوة العمل الرِقّى .

www.ibtesama.com

(١) وحدة المجالات السياسية والاقتصادية

كان نظام الضيعة الإقطاعية جزءاً من نظام إقطاعى أكبر . نظام الإقطاع ، بطبيعة التعريف ، هو نظام يكون بمقتضاه حائزو الأرض مستأجرى الملك ، مقابل الخدمة العسكرية . وبمعنى آخر فالنظام هو ترتيب تكون فيه العلاقات الهرمية لتأجير الأرض موازية للعلاقات الهرمية الحربية . إن الوقوف على الأصول الحربية والسياسية لسلطة مالك الإقطاعية لا يثير الدهشة عن أن هذه السلطة كانت سياسية بقدر ما كانت اقتصادية . ولم يزود هذا النظام الارقاء برئيس سياسى يدينون له بولاء سياسى ، وبصاحب عمل أو بسيد إقطاعى عليهم له التزامات اقتصادية . لم يكن الدوران متميزين أحدهما عن الآخر ، ولكنهما كانا بدلاً عن ذلك متحدين فى شخص السيد الإقطاعى . ومن شأن اتحاد السلطة هذا بصورة تامة أن تشابكت مجالات المجتمع الإقطاعى السياسية والاقتصادية على نحو ما يحدث فى النسيج . ولم يكن من سبيل لأن يكون هناك ما يفرق بين الحقوق والامتيازات السياسية والاقتصادية . ومثل عناصر التفرقة هذه لم تكن معروفة . كان جوهر نظام الضيعة الإقطاعية هو أن يزاول سيد الإقطاعية الوظائف الحكومية : « عندما ترتبط حقوق الحكومة (وليس مجرد التأثير السياسى) بالسيادة وبالضيعات الإقطاعية ، يمكن التحدث فقط عن نظام إقطاعى تام التطور فى أوربا الغربية »[3] . ومن المسلم به أن السيد يستطيع ممارسة سلطته السياسية على النحو الذى يفيده مادياً ــ سلطة نافعة تحد منها حقيقة مفادها أن سيد الضيعة الإقطاعية ما لم يقدم الخدمات العامة اللازمة لتسيير العمل فيها (الدفاع والطرق والكبارى ومحكمة) ، فإن أحداً لا يقوم بها . ومن المتوقع أن تنهار إيرادات سيد الإقطاعية تبعاً لذلك[4] .

وبالجملة كانت الضيعة الإقطاعية نظام علاقات سياسية واقتصادية كاملاً ؛ لم يكن مجرد نظام علاقات اقتصادية فى مجتمع تسوده الزراعة . وبرغم أن مظاهر نظام الضيعة الإقطاعية الاقتصادية يمكن تحديدها وتحليلها ، فإن المشاركين فى النظام كانت تربطهم شبكة من لعلاقات الإضافية ــ علاقات قانونية وسياسية شكّلت الهيكل الأكبر للحياة الاقتصادية . وقد لخص المؤرخ الفرنسى العظيم مارك بلوك علاقة الضيعة الاقتصادية فيما يلى :

لم يحصل السيد من مُقْطَعيه على مجرد إيرادات قيمّة ، وقوة عمل مساوية لها فى القيمة .

www.ibtesama.com

لم يكن السيد يحصل على إيراد مُرَتَّب لمدى الحياة من الأرض ومستفيداً من الخدمات فحسب ، بل كان قاضياً أيضاً ــ إذا أدى واجبه ــ ومدافعاً ورئيساً دائماً تربطه بأولئك الذين تكون أراضيه فى « حيازتهم » أو يعيشون على أرضه التزاماً عاماً للغاية ، ولكنه قوىّ ، بتقديم المساعدة والطاعة ــ كل ذلك بجانب أى رباط أكثر إلزاماً وأكثر اصطباغاً بالصبغة الشخصية . ومن ثَمَّ لم تكن الضيعة الإقطاعية مجرد مشروع اقتصادى تتراكم بواسطته الأرباح فى يد رجل قوى . لقد كانت الإقطاعية وحدة سلطة أيضاً بأوسع معنى للكلمة ، لأن سلطات السيد لم تكن مقصورة ، كما هى من ناحية المبدأ فى المشروعات الرأسمالية ، فى عمل يؤدى « بمبنى العمل » ، ولكنها أثَّرت فى حياة الرجل كلها وقامت فى الوقت نفسه بسلطة الدولة والعائلة . وكأى خلايا اجتماعية منظمة تنظيماً رفيعاً ، كان للإقطاعية قانونها الخاص بها والقائم على العرف يحدد علاقات الفرد بالسيد ، ووضعت على نحو دقيق حدود المجموعة الصغيرة التى تصبح بمقتضاها هذه القواعد التقليدية مُلزِمة [5] .

كانت حياة الضيعة الإقطاعية الدينية أقرب إلى الاستقلال من الحياة الاقتصادية والسياسية . لم تكن كنيسة العصور الوسطى فى نطاق الضيعة الإقطاعية ، مما يؤيد وجهة النظر القائلة بأن الإقطاعية كانت نظاماً اجتماعياً مغلقاً . لم يكن سيد الإقطاعية قسيساً . وحتى حيث كانت للسيد سلطة تسمية قسيس الأبروشية ، ويُسْهم بسخاء فى الدعم المالى لها ، فإن القسيس بقى جزءاً من سلم وظيفى شرعى خارج سلطة الإقطاعية . ولعل الروتين اليومى للخدمة الدينية كان محلياً بحتاً . ومع هذا فكانت له مظاهر جذبت سكان الإقطاعية إلى عالم خارجها . ومن هذه المظاهر التى كانت أكثرها أهمية فى حفز تَغَيّر أصبح زيارات الكنيسة المسلحة للأراضى المقدسة : الحملات الصليبية . ومع ذلك فليس هناك ما يشير إلى أن الكنيسة وضعت نفسها موضع المعارضة من نظام الضيعة الإقطاعية أو من مصالح أسياد الإقطاعيات .

وثمة تحفظ آخر يعزز وجهة النظر القائلة بأن الضيعة الإقطاعية كانت نظاماً اجتماعياً مغلقاً ، مُفاده أن السيد نفسه كان ، فى العادة ، عضواً تابعاً فى سلم الترتيب الإقطاعى يدين بالولاء مباشرة ، أو مداورة ، للملك أو للأمير المستقل . إن التاريخ المتأخر لتدهور الضيعة الإقطاعية ونهوض الدولة المدينية على نحو جزئى ، هو تاريخ انحلال

www.ibtesama.com

دور السيد كوسيط سياسى بين العامة من الناس ، وبين الملك ؛ حيث حدث أن أصبحت الحقوق والالتزامات المباشرة بين الملك ، وسكان الضيعة الإقطاعية ــ تحول إلى المواطنة القومية من المواطنة النابعة من الضيعة وتوسع فى حق الوصول إلى بلاط الملك .

إدماج السيطرتين الاقتصادية والسياسية معاً لا يعنى أن نظام الضيعة الإقطاعية قد أدخل عنصر ضرر جديداً إلى تنظيم المنشآت الكبيرة ، بل جاء أقرب إلى اتباع أكثر سوابق البشرية تبكيراً . كانت أولى السوابق فى الزراعة الكبيرة ، « الإمبراطوريات المائية » القائمة على نظم رى الوديان فى الحضارات الباكرة ــ فيما بين النهرين ، والنيل ، والإندوس وهوانج هو[6] . وقدمت المؤسسات الدينية والسياسية التنظيم اللازم للزراعة بالرى . وهكذا عندما تمت أعمال الرى ساعدت فى توحيد الحياة السياسية والدينية والاقتصادية للثقافات الباكرة . وعند الكلام عن السومريين يصف وليم ماك نيل كيف أن « القساوسة عملوا بصورة منتظمة كمديرين ، ومخططين ومنسقين لحشد من المجهود البشرى الذى بدونه لم يكن فى مقدور الحضارة السومرية أن تظهر إلى الوجود ، أو تعيش طويلاً »[7] . وما إذا كان أو لم يكن أثر أعمال الرى فى عملية التوحيد يستحق هذا التأكيد الذى نسب إليها من خلال إعادة تسمية مواطنها الأصلية الثقافية « بالمجتمعات المائية » ، فهناك بعض اليقين فى أن المؤسسة اللازمة للابقاء على نظم الرى التى اعتمدت عليها أولى حضارات أحواض الأنهار ، لم تحدث تفرقة أخرى بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية بأكثر مما قامت به الضيعة الإقطاعية . كانت التفرقة ابتكاراً جاء متأخراً .

وبالاختصار كان سيد الضيعة الإقطاعية أباً رمزياً لا يُذَكِّر بالملوك القدماء والقساوسة الملوك فى المجتمعات المائية فحسب ، بل يُذَكرنا حتى بأنماط الأسرة والقبيلة والزعامة القَبَلية الأكثر توغلاً فى البدائية التى يدين لها القساوسة الملوك ــ ولاريب ــ بمنشئهم . وعندما نصنع من عناصر حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية نمطاً من نسيج واحد ، تحت زعامة أب رمزى ، فإن العصور الوسطى تعيد إلى الذاكرة أكثر أشكال تنظيم المجتمع قِدماً .

(٢) العمل الرقّى

كان العمل الإجبارى طابعاً أساسياً فى نظام الضيعة الإقطاعية . ومن أساسيات

www.ibtesama.com

النظام أن يكون الفلاحون الأرقاء حق فِلاحة بعض من أرض السيد لحسابهم فى مقابل عملهم فى فِلاحة باقى الأرض لحسابه . وبالإضافة إلى ذلك ففى ظل نظام الضيعة الإقطاعية المعدل طبقاً للعقد الاجتماعى ، رضى هؤلاء الفلاحون أن يدفعوا للسيد مجموعة من الرسوم الأخرى نقداً أو عيناً ، فى مقابل استخدامهم أرض السيد ، بحيث انتهى جزء كبير مما أنتجوه إلى أن يكون ملكاً له .

وعندما نفُذِ النظام فى ظل ترتيب الحقل المفتوح التقليدى ، قُسِّمت الضيعة الإقطاعية إلى عدة حقول وقُسِّم كل منها بدوره إلى مساحات طويلة ضيقة . كان لكل فلاح الحق فى أن يحوز عدداً منها مبعثراً فى الحقول . وكانت تضم إقطاعية السيد فى الأصل عدداً من هذه المساحات مبعثراً فى الحقول . ثم جنحت فيما بعد الضياع لأن ينضم بعضها لبعض . كانت أعمال الحرث ، والبذر ، والزراعة والحصاد يقوم بها القرويون الذين يعملون جماعة أو فُرادى .

لم يكن هناك شىء طوعى من ناحية الترتيبات لا من وجهة نظر الفلاحين الأرقاء أو من وجهة نظر سيدهم . لقد ورث السيدُ القرويين ورثوا هم أيضاً سيدهم بالتزاماتهم قِبَله . ولد الجميع ومع كل منهم وضعه الشرعى . ولكن الوضع الشرعى للفلاحين الأرقاء يحملهم مسئولية العمل الإجبارى ؛ وهو حالة تختلف فى الشكل عن العبودية فى أن السيد ليس له حق بيع هؤلاء الفلاحين إلا فى حالة بيع الضيعة الإقطاعية ؛ وكانت هناك حدود اتفاقية لحجم العمل الذى يدين به الفلاحون نصف الأحرار للسيد . لكن كان الفلاح الرق الآبق معرضاً لأن يعيد سيده القبض عليه كالعبد الهارب .

وهكذا يزرع الفلاح الرقيق الحقول التى تعتمد عليها حياته وحياة أسرته ؛ وأيضاً فقد تنازل هذا الفلاح على نحو شامل عن حياته مقابل التزامه بالعمل فى ضيعة السيد . كان العمل الرقّى نمطاً أصلياً للسيطرة الاجتماعية : ذهبت التزامات العمل القهرى الموروثة إلى مدى تأكد معه أن من ولد فلاحاً رقيقاً لا تلوح له فرصة أو يحين له وقت ليصبح فيه حرفياً أو تاجراً . وقد تطور الاقتصاد القائم على التجارة فى وقت متأخر خارج الضيعة الإقطاعية تماماً لأنه تطلب تجاراً يشتغلون بالتجارة كل الوقت ، ويتحملون نتائج المخاطرة الخاصة بهم ، ويعملون لحسابهم ، تجاراً لم يكن فى مقدورهم أن يعملوا ببساطة داخل نطاق الخضوع لنظام الضيعة الإقطاعية ، أو فى الوقت الذى يرغب فيه سكان

www.ibtesama.com

الضيعة الإقطاعية عن العمل بمجرد وفائهم بالتزاماتهم للسيد . لقد لخص تماماً مارك بلوتش الظلم الفادح لبيئة فلاح الضيعة الإقطاعية بقوله :

إن فلاحي الأرض يدينون لهذا السيد ، كما كانوا يلقبونه أولاً بجزء هام نوعاً من وقتهم : أيام عمل مخصصة لفلاحة الحقول أو المراعي أو مزارع العنب في ضيعة السيد ؛ خدمات النقل بالكارة وبأنفسهم ، وفي بعض الأحيان خدمات البنّائين والحرفيين . وبالإضافة إلى ذلك التزم الفلاحون الأرقاء بأن يضعوا تحت تصرف السيد جزءاً كبيراً من محصولاتهم الخاصة بهم ، في صورة رَيْع أحياناً ، ومن خلال ضرائب نقدية أحياناً أخرى ، ومبادلة المنتوج مقابل نقد . ونفس هذه الحقول التي كانوا يفلحونها لم تكن لتصبح ملكيتها كاملة لهم . ولم يكن أيضاً مجتمعهم ــ في معظم الأحوال على الأقل ــ المالك الكامل لهذه الأراضي التي كانت محملة بحقوق عامة . وقيل عن كليهما إنهما في « حيازة » السيد بما يعني أنه كمالك للأرض له حق لا يعلوه حق أحد غيره جاء الاعتراف به بسبب الرسوم المقررة للسيد . وفي سلطة السيد في بعض الظروف أن يجاوز الحقوق التي للفلاحين الأفراد وللمجتمع في وقت واحد [8] .

إن كون الحوافز التي تقدم للعمل مقابل الأداء لا تقوم على أسس تعاقدية وقانونية فحسب ، بل سياسية وتأديبية أيضاً ، يعتبر واحداً مما تضمنته وحدة المجالات السياسية والاقتصادية . كان واجب الفلاح قُبالة مَنْ يعلوه في المجال الاقتصادي أمراً لصيقاً لواجب الفلاح الرقيق إزاء سيده . لم يستند التزام العامل إلى الأجور ، بل على مجموعة من المراكز الشرعية السياسية والاقتصادية والولاء والواجب يعززها القهر . كان النظام بأكمله من الناحيتين النظرية والعملية متأصلاً فيه الجور ، ليس بالمعايير الحديثة فقط ، بل عندما يقاس بمقاييس ذلك الوقت من خلال طريقة قمع حركات عصيان الفلاحين التي كانت تعاد ممارستها المرة تلو المرة مهما كانت دموية . وتكلم عنها تونى وكأنه « يكشف النقاب عن حالة من السخط الاجتماعي الذي لم يبزّه في مرارته سوى القليل من الحركات اللاحقة [9] » .

أُعفي معظم المشتركين في نظام الضيعة الإقطاعية من مسئوليات اتخاذ قرار اختيار المهنة ، والمشروعات التجارية التي يحاولون القيام بها ، والمحصولات أو الحيوانات التي

www.ibtesama.com

يحتمل أن تباع بأعلى الأسعار فى الخريف . كانت الحقول تتبع الدورة الزراعية فى ظل نظام الحقول الثلاثة . إما أن تبقى الحقول بدون زراعة ، وإما أن تزرع فى الربيع أو الخريف . وحتى القرارات الخاصة بأية محصولات متى تزرع وأين لم يكن يتخذها الفلاح ، ولكن صاحب الضيعة . ومع تحديد المركز الشرعى بالميلاد ، فإن الصعود ينطوى على الهروب من النظام بواسطة وسائل مثل الهروب إلى مدينة ، أو الانضمام إلى وحدة حربية . لم يكن النظام مقصوراً على الفلاحين الأرقاء : الطحّان أو الحداد كان يبقى طحاناً أو حداداً طوال حياته بحق الإرث على الأرجح . وكان ما يتقاضاه الطحان أو الحداد مقابل عمله تحدده التقاليد ، كالرسوم التى يدفعها الفلاح إلى سيده ؛ وكانت تعتبر التغييرات حدثاً كبيراً يؤثر فى كل شبكة الالتزامات الخاصة بنظام الضيعة الإقطاعية .

يلقى تاريخ العمل الرقّى فى الإقطاعية الضوء على مسألة متأصلة فى مبادلة العمل بالسلع أو بالنقود . إن أول مطلب ضرورى فى عقد أعد إعداداً جيداً هو أن إخلال أى من الطرفين يجب أن يسهل على الطرف الآخر كشفه وإثباته . وهذا المطلب تحققه تماماً تعهدات معينة بدفع مبلغ من المال ، أو تسليم سلع محددة ، وأضعف صورة لتحقيق هذا المطلب الضرورى تجىء فى عقود توريد العمل ، نظراً لأنه كقاعدة ، من الصعب جداً أن يؤكد المرء متى يلتزم العمال المثابرة الرشيدة فى أدائهم ومتى لا يلتزمون . لقد تعودنا القول بأن قوة العمال التفاوضية أضعف من قوة الموظفين ، بحيث يبدو التوازن التعاقدى ، وقد انطوى على تناقض : التزام صاحب العمل بدفع الأجور أوضح بكثير ، وأيسر فى تنفيذه عن التزام الموظف بتقديم يوم عمل بأمانة .

ولم يحدث أن وجدت هذه المسألة التعاقدية حلاً مرضياً . ففى العمل فى غير المصنع (ولم تكن هناك مصانع فى الإقطاعيات) يوجد حلان حديثان شائعان ، وفى كليهما تكمن عيوب خطيرة . أحدهما الحل الخاص بالصانع الحرفى ، وصاحب الحيازة الزراعية الصغيرة : يكون الدفع للعمال عن طريق مبادلة إنتاجهم بالنقود وليس من خلال مبادلة وقتهم وجهدهم بالنقود . والحل الثانى هو جعل التعاقد « يتسم بالحرية » أو أن يكون لفترة قصيرة مع حق العامل أو صاحب العمل فى إنهاء التعاقد إذا لم يكن أحدهما راضياً عن أداء الآخر . وقد استخدم الحل الأول على نطاق واسع فى مدن القرون الوسطى ، وليس فى الضيعات الإقطاعية . ولم يجد الحل الثانى مكاناً له فى مجتمع القرون الوسطى

www.ibtesama.com

الذى تضع التقاليد حدوده . وظل هذا الحل غير مقبول شعبياً لأنه ينطوى على معنى دائم للتشغيل غير المستقر .

وباعتبار أنه يقوم ، كما كان فى الماضى ، على عقد معقد لمبادلة العمل والتزامات أخرى عديدة بحق شَغل الأرض ، والحصول على الحماية ، اتبع نظام الضيعة الإقطاعية عادة قديمة فى العودة إلى العبودية والعمل الجبرى ــ برغم ما فيه من شراسة وما ينطوى عليه من قسوة ــ *للتوفيق بين مصلحة رب العمل فى الوقوف أمام رغبة العامل فى التهرب* وبين مصلحة العمال فى ضمان تشغيلهم . وأصبحت مقدرة الفلاحين الأوربيين على التخلص من التزاماتهم قِبل ملاك الأراضى ، أسطورية . وبغض النظر عن ذلك فليس هناك شهادة تاريخية عما إذا كان الحل القديم قد كوَّن أم لا طبقة من الفلاحين دءوبة ومنتجة . ولا يمكن أن نعمل فى هذا المجال كثيراً ، ومن خلال ملاحظة خاصة بتاريخ إشتقاق معنى كلمة الفلاح الرقيق villein الذى تغير من فلاح peasant إلى وَغْد scoundrel (ثم تحول الهجاء إلى villain) وهو التحول الذى جاء فى يسر لأن الكلمة بحلول القرن الرابع عشر لم تكن تعنى وضعاً شرعياً وضيعاً فقط ، بل تحمل أيضاً معنى دناءة الخُلق . إن الناس الذين خلَّفهم الظلم ، ولا حول لهم ولا قوة ، ليس لديهم وسائل قليلة لاسترداد ما فقدوه إلا عن طريق الخنوع ، والنفاق والخداع مجتمعة . وليس بمستغرب إذا لم تكن الحياة فى الضيعة الإقطاعية قد غرست هذه الاستجابات بطريقة مماثلة للسجن فى الوقت الحاضر . وقد تحقق أيضاً شىء من خلال الحقيقة القائلة بأن إحلال الحيازات الزراعية الصغيرة محل الضيعات الإقطاعية كان مصحوباً بزيادات فى الإنتاج قد ترد إلى إدخال وسائل زراعة أفضل فى الوقت نفسه ، بقدر ما ترجع إلى مجهود الفلاحين . كان نزوع الضيعات الإقطاعية إلى المحافظة على القديم قُبالة الوسائل الحديثة ، فى حد ذاته ، جانباً من المسألة التعاقدية : كانت كل التغيرات تقريباً تنطوى على تغير فى العقد ، ولم يكن هناك من تغيرات تستأهل تحمل اضطراب ومخاطرة صعوبات إعادة التعاقد .

(٣) اكتفاء الضيعة الإقطاعية الذاتى والدفع بالنقود

ثمة ظاهرة أساسية أخرى فى ضيعة القرون الوسطى الإقطاعية هى استخدام النقود وسيطاً فى التبادل على نحو متواضع نسبياً . كانت الالتزامات المقرر دفعها بالنقود متصلة

www.ibtesama.com

بالرسوم الوراثية المقرر دفعها عيناً ، أومقابل العمل . كانت الضيعة نفسها موجهة داخلياً . كانت الإيقاعات الاقتصادية تشكلها العادة ، وعلاقات السلطة داخل حدود الضيعة ولا تشكلها الضغوط ، أو إغراءات الأسعار فى الأسواق القريبة أو البعيدة على السواء .

وكانت للأسواق فى العصور الوسطى أماكن معينة مثل الضيعة الإقطاعية نفسها ؛ وبعض هذه الأسواق كانت هيئات مؤقتة ، مجرد سوق مدينة محلى لبيع المنتجات الزراعية بعقد فى يوم معين من أيام الأسبوع . غير أن الأسواق الأكثر شهرة وأهمية مثل تلك التى تعقد فى ستربريدج (للصوف) أوفى سانت دنيس (للنبيذ) أوفى شامبين أوليون ، وتستمر بضعة أسابيع أو عدة أشهر من السنة ، كانت تختص بالمدن أكثر منها بالريف . إن المدن الصغيرة ، وفى نهاية الأمر المدن الكبرى وليست الضيعات الإقطاعية ، هى التى كان يتحتم أن تصبح مَنْبَت النظام الرأسمالى .

كانت عملية التبادل الأساسية ، فى نطاق الضيعة الاقتصادية ، مبادلة العمل مقابل استخدام الأرض . وبينما لم تكن النقود وسيطاً فى عملية التبادل الرئيسية هذه ، فإن النقود كانت تستخدم داخل الضيعة فى عدد من الصفقات . فقد خضع الرقيق أولاً لنظام ــ واسع بعض الأحيان ــ من الرسوم والغرامات التى كان ينبغى أن تدفع بالنقود ، والتى افترضت ، تبعاً لذلك وجود بعض الفرص لبيع المنتجات الزراعية ، إما للطحّان ، وإما للحداد ، وإما لجنود السيد ، وإما لسكان المدن المجاورة . وغالباً ما كان التسديد يستلزمه استخدام التسهيلات المقدمة من سيد الضيعة الإقطاعية : طاحونة غلال ومخبز ومعصرة نبيذ وورشة لنشر الخشب وما إلى ذلك . ومن المرجحّ أيضاً دفع الرسوم بالنقد لتعويض عمل قد تخسره الضيعة عندما تتزوج مثلاً البنت ، أو يترك الولد الضيعة للتلمذة الصناعية . وتفرض محكمة الضيعة غرامات عن عدم الوفاء ببعض الواجبات المألوفة أو الإخلال بناموس الضيعة . وتأسيساً على ذلك فلا محل للقول باختفاء النقود كلية من الاستخدام [10] .

قام أيضاً تبادل تجارى بين الضيعة والعالم خارجها . وإذا لم تُبَعْ بعض منتوجات الضيعات خارجها ، « فإن ذلك يعنى أن أسيادها ليسوا فى حاجة إلى أسلحة أو مجوهرات ، ولم يشربوا نبيذاً (ما لم تكن مزارعهم تنتجه) ، وأنهم قنعوا بالقماش الخشن الذى تنسجه [11] زوجات الفلاحين . وعلى أية حال فعندما لا تنجح

www.ibtesama.com

المحصولات ، فلابد من البحث عن النقود أو اقتراضها لشراء الطعام من المناطق الأكثر ثراءً .

وإذا وضعنا نصب أعيننا ، مع هذا ، أن إنتاج الضيعة الأساسى كان الطعام ، وأن ما يتفاوت بين ١٠ ٪ - ٢٠ ٪ فقط من مستهلكى الطعام يعيشون خارج الضيعة ، يتضح أن جزءاً صغيراً فقط مما ينتجه نظام الضيعة الإقطاعية قد يستهلك خارجها . وكما رأينا فإن التبادل الأساسى داخل الضيعة لم يكن يتم من خلال النقود .

وفى معظم عمليات البيع والشراء التى تمت كان البائعون يتنازلون عما ينتجونه هم أنفسهم والمشترون يحصلون على ما يستخدمونه . خلقت علاقات السوق المتطورة تجاراً متخصصين يشترون ما يصنعه الآخرون بأيديهم ويبيعونه للآخرين . وفى العصور الوسطى كان أمثال هؤلاء التجار يندر وجودهم ، وجزء صغير جداً فقط من إنتاج الضيعات يتم تداوله بين أيديهم : « من المؤكد أن مجتمع هذه العصور لم يكن غير ملم بالبيع أو بالشراء . ولكنه يعيش على البيع والشراء كما هو شأن مجتمعنا [12] .

وعند بحث مصادر النمو الاقتصادى الذى جاء فى أعقاب العصور الوسطى ، ففى حكم المستحيل تأكيد الحقيقة القائلة بأن تعقيدات التزامات الفلاحين الموروثة عن نظام المقايضة التى تمثل رباطاً بين السيد والفلاح من شأنها أن تجعل طرق الزراعة تقليدية على نحو غير عادى . تفاوتت الطرق من مكان إلى مكان ، ولكن بدرجة صغيرة جداً من سنة إلى أخرى ، وكثيراً من قرن إلى قرن . ولا تستجيب هذه الطرق لتغيرات الأسعار المتوقعة ؛ والواقع كانت الطرق تحدها التقاليد التى استجابت ببطء شديد لتحسينات وسائل الزراعة المكتشفة . إن المشكلات العويصة المترتبة على التزامات نظام الضيعة لا يمكن إعادة النظر فيها لكى تتكيف مع كل تغير عابر فى ندرة الأرض النسبية والعمل ، أو تتيح الفرصة لادخال أى نوع من التحسين فى فنون الزراعة . وحتى كارثة هبوط عدد السكان الهائلة التى حلت فى الأربعينات من القرن الرابع عشر وما بعده لم تغير من وسائل الزراعة تغيراً ذا شأن . وتوقفت زراعة الحقول الأضعف نتيجة لنقص الناس الذين يعملون فيها ، واتبعت فى زراعة باقى الحقول طرق اختلفت قليلاً عن تلك التى استخدمت عندما كان العمل متاحاً بسهولة أكبر .

حجب النزوع إلى التقليدية نظام الضيعة الإقطاعية من أن يتكيف مع تغيرات بيئته الاقتصادية والسياسية وأثبت فى النهاية هلاكه . أصبح التغير أساسياً عندما أصبح

www.ibtesama.com

لا يمكن مقاومته : حل نظام زراعى جديد يقوم على مبادلة النقود مقابل استعمال الأرض محل نظام الضيعة الذى يتم فيه مبادلة العمل مقابل استخدام الأرض . وأدى قيام المدن فى هولندا وفى انجلترا بعد ذلك إلى زيادة الطلب على الطعام ، كما أتاح ، فى الوقت نفسه ، فرصة تشغيل بديل للعمال الزراعيين . إن احتمال تحقيق أرباح من الزراعة مع قيام صعوبة الاحتفاظ بالعمل فى الأرض ، رفع من قدرة العمال على المساومة ، وقاد ملاك الأراضى والعمال إلى ثورة مفيدة لكلا الجانبين بدأت بانهيار نظام الرق [13] الذى يعنى انهياراً فى العمل الرقّى . حدث أن أديرت ضيعات الأسياد مقابل الدفع بالنقود ، وأخلَت قطع الأرض الخاصة بالفلاحين الأرقاء مكانها للحيازات الفردية إما بتأجيرها مقابل إيجار يدفع بالنقود وإما بشرائها بغير تحفظ . عندما حلت زراعة المحصولات النقدية فى حيازات الأفراد محل زراعة الحقل المفتوح فى نظام الضيعة الجماعى ، أصبح من الممكن فى هولندا فقط فى القرن السادس عشر فى أول الأمر ، ثم بعد ذلك فى فرنسا وانجلترا فى القرنين السابع والثامن عشر [14] ، إدخال تغيرات فى طرق الزراعة أدت إلى زيادة ملموسة فى موارد الغذاء ، وتحسن عام فى التغذية ، وارتفاع فى نسبة السكان الذين استطاعوا العيش فى المدن . إن التحول إلى الزراعة النقدية قد حل المشكلة الأساسية فى نظام الضيعة الإقطاعية : غيبة القدرة على التكيف . وإذا كان التغير فى طريقة الزراعة يعنى إعادة التفاوض فى الإيجار والأجر فإنها كانت ممكنة لأنها تختص أساساً بعملية نقدية واحدة . لم يكن هناك محل لضرورة إعادة المفاوضة فى العقد الاجتماعى كله الذى كان يحكم حياة الضيعة ، ولا مكان لضرورة توزيع منافع التغير بين مجتمع الضيعة بأكمله . وكقاعدة عامة لم تكن إعادة المفاوضة فى العقد الاجتماعى مطلوبة . وأى تغير فى طريقة الزراعة ينتظر منه تحسين الإنتاجية ترتد ببساطة فائدته مباشرة وفى التو لسيد الأرض الذى يتمتع بسلطة إجراء التغيير ، سواء أكانت الأرض فى حيازة السيد ، أو المستأجر أو مزرعة صغيرة يمتلكها المزارع . من الأيسر تماماً أن يفهم المرء الأهمية الأخلاقية الضخمة الناشئة عن استخدام العمال الأحرار فى الزراعة ، بدلاً من الرقيق ، أكثر من أن يدرك أن الآثار الاقتصادية للتحول إلى الزراعة النقدية نشأت ليس من تفوّق العامل الأجير على العامل الرقيق وحده أو حتى بطريقة أساسية ، بل ترد إلى مرونة شروط تأجير الأرض الزراعية ، وخلق طبقة من الملاك العمال والمستأجرين العمال الذين يدفعون مما ينتجون ويتحملون مسئولية اتخاذ القرارات التى يصدرها من يضطلع

www.ibtesama.com

بالإدارة ، والمخاطر التى يتحملها . وكان النظام الجديد ضرورياً لنمو البلاد الغربية لأنه من الصعب الاعتقاد بأن شبكة العلاقات السياسية والاقتصادية الخاصة بنظام الضيعة الإقطاعية ، والمتسمة بالسكون ، يمكن أن تؤدى أبداً إلى الإنجازات الزراعية الضرورية لحركة التحضر فى بلاد الغرب ، والتوسع الاقتصادى .

المدن : مراكز الحضر

قامت دائماً حياة الحضر فى نطاق مجتمع العصور الوسطى . وبقيت المدن موجودة حتى خلال العصور المظلمة التى جاءت فى أعقاب سقوط روما ، وقبل الازدهار الكامل لثقافة العصور الوسطى حتى ولو لم تكن تذكر إلّا كفريسة لغارات الفيكنج Vikings . ووجدت بعض المجتمعات الحضرية استجابة ، ليس لمجرد حاجات اقتصادية على نحو محدود ، بل لتكون مراكز إدارية ، أو لأغراض حربية أو دينية . ولكن مهما يكن الغرض من قيامها ، فقد كانت درجة الاكتفاء الذاتى لهذه المجتمعات الحضرية أقل بكثير مما فى الضيعة الإقطاعية ، وأصبحت بالضرورة مراكز للتجارة . ومادام لابد من إطعام سكان المدينة فإنه لابد من أن يستوردوا المنتجات من الريف وأن يصدروا منتوجاتهم وخدماتهم إلى الريف . كانت تُستجلب المواد الأولية اللازمة للصناعة فى المدينة ــ الخشب والجلود والصوف والحديد ــ من الريف . وكذلك كان الحال مع الخشب والفحم العادى وفحم المدافىء المستخدم وقوداً . وأصبحت من المحتم العلاقات القائمة على التبادل مع البلاد خارج حدود المدينة أكبر أهمية بكثير فى حالة المدينة مما فى حالة الضيعة . ومع نمو المدن فى العصور الوسطى المتأخرة لم يكن هناك مفر من أن تنمو التجارة ، ومع الاثنين علاقات اقتصادية جديدة . وقد تم القليل من هذه التجارة من خلال المقايضة ؛ وتمت كلها تقريباً عن طريق استبدال النقد بها .

لم تكن المدن مراكز تجارة من خلال النقود مع العالم الخارجى فحسب ، بل كانت التجارة أكثر أهمية بدرجة كبيرة لسكان المدن عنها للفلاح الرق . كان سكان المدن ، كقاعدة عامة ، يحصلون على الجزء الأكبر من ثلاثة من ضروريات الحياة بالتجارة : الغذاء والكساء والمسكن نفسه . ويستهلك ساكن المدينة الجزء الأقل من إنتاجه ، ويبيع الجزء الأكبر بدرجة أكبر من ساكن الريف . وبما أن التجارة تفترض أن تكون الملكية

www.ibtesama.com

للتجار فى كل ما يتاجرون فيه ، ونظراً لأن الاتجار الذى يقوم على التسليم أو الدفع الآجل محل أساسى فى العقود ، فلا مفر من أن تعطى حياة الحضر تقريباً للملكية وكذلك العقد نفس المكانة الأساسية التى تحتلها بين النظم الرأسمالية . ومن الواضح تماماً ، على نحو ما ذكره أ . ب . أشر أن الملكية والعقد جاءا « استجابة لحياة الحضر » وليس استجابة « للإنتاج الرأسمالى الذى يقوم على الميكنة ، والفصل بين الملكية أو سيطرة منتج السلع الرأسمالية فى أيدى طبقة المُسْتخدِمين [15] . وتوحى دراسة تاريخ كلمة ساكن المدينة burgher وكلمة bourgeois بالاتحاد التام بين حركة التحضر وظهور نظام الرأسمالية فيما بعد . وباختصار فمن الصعب تصور النظام الرأسمالى بمتطلباته القانونية والمؤسسية وعلاقاته الاجتماعية الخاصة به دون حركة التحضر .

واكتسب سكان الحضر ، حتى فى القرون الوسطى ، بعض الامتيازات الخاصة ، وبعض سلطات الحكومة الذاتية التى كانت تختلف تماماً عن أى شىء يُسْتَمتع به فى الضيعة الإقطاعية ، والتى كانت مصاحبة لظروف مغايرة كلية لحياة الحضر . وثمة مثل لامتيازات لا تنتمى للعصور الوسطى حصل عليها سكان الحضر هو الاهتمام بامتلاك تاجر المدينة أو الحرفى مكاناً يجمع بين المسكن والدكان . وكان هذا النوع من الاهتمام أقرب بدرجة كبيرة إلى حق حيازة الفلاح المؤقت من اهتمام سيد الإقطاعية بالملكية . ومع التسليم ، فى واقع الأمر ، باحتمال أن يكون السيد قد حصل على ضيعته ممن هو أعلى منه فى السلم الإقطاعى ، فإن مصلحة الحائز فى المدينة خارج النظام الإقطاعى تكون أقرب إلى مفاهيم الملكية الخاصة الحديثة من مصلحة السيد فى ضيعته . وثمة مثل آخر يضرب بأُسرة التاجر أو الحرفى التى تعتبر وحدة اقتصادية لها استقلالها . كان لهذه الوحدة استقلال أقرب كثيراً لاستقلال أسرة الفلاح فى الضيعة الإقطاعية ، مثله فى ذلك مثل استقلال المصلحة المنبثقة من الملكية فى حالة المبانى .

والمدن جزء من مجتمع القرون الوسطى . ومع كونها مدناً فلا يجعل ذلك منها شيئاً مختلفاً كلية عن روح عصرها . والضيعة بهيكلها الأسرى ذى السلطة الأبوية كانت مؤسسة إقطاعية اقتصادية نموذجية ، لأن مؤسسة المجتمع الإنسانى الأسرية ذات السلطة الأبوية التى يحكمها الناموس كانت نموذجاً إقطاعياً حضرياً وريفياً أيضاً ، ودينياً بالإضافة إلى أنه سياسى . كان معظم خطوط الصناعة والتجارة داخل المدن احتكارات مقصورة على النقابات . وأضفى مفهوم الكنيسة عن « ثمن عادل » و « أجر عادل »

www.ibtesama.com

موافقة أدبية على تعليمات النقابة التى تغطى الأسعار ، وأجور الصبية تحت التمرين وعمال المياومة ، ومستويات جودة الإنتاج والمهارة فى الصنعة ، والقبول فى المهنة ، وحق الفرد فى مزاولة المهنة بالأسعار والأجور المقررة . كانت للنقابة سلطة سياسية لوضع قواعد ملزمة ، ونظر القضايا ، وفرض الغرامات وعقوبات انتهاك ما تضعه من قواعد . وغالباً ما تقدم النقابات إعانات لأعضائها فى حالة المرض ، والعجز وعند الوفاة من نوع ما يتضمنه فى الوقت الراهن عبارة « الضمان الاجتماعى » ؛ وزودت النقابات الشركات ، فى بعض الأحيان ، بمليشيا المدينة . لا تقام الأسواق والمعارض إلّا برخصة من النقابات ؛ وينظم سلوكها بصرامة كتلك الخاصة بنقابات المهنة نفسها .

وبرغم اتحاد أدوار نقابات المدينة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية على السواء ، فلم تقدم إدارة النقابات ما يشبه احتمالات الاستغلال الملازم لمركز الأسياد الشرعى فى نظام ضيعة الإقطاع . كانت النقابات بعيدة عن أن تتصف بالديموقراطية بما يعنى أن العضوية بعيدة كل البعد عن أن تكون مفتوحة لكل من يطمح إليها ؛ غير أن رؤساء النقابة لم تكن لهم سلطة استغلال أعضاء النقابة لمصلحة الرؤساء الشخصية كتلك السلطة التى كانت للأسياد قُبالة الفلاحين الأرقاء . كان سبيل النجاة من الضيعة إلى المدينة وليس من المدينة إلى الضيعة .

ومهما كان ارتباط مدينة العصور الوسطى النموذجية بروح الشعب فى تلك العصور ، فقد وجدت بذور المستقبل الهامة فى بعض استثناءات كانت هى المدن القليلة التى أصبحت مراكز أسواق قريبة فى بعض الوجوه من المعنى الحديث . تطورت هذه الأسواق أصلاً فى إيطاليا ، والأراضى الواطئة وشمال ألمانيا من خلال مجموعات غير عادية من حجم الاتجار والسلطة السياسية . لقد كانت أول قطاع من مجتمع أوربا الغربية تخلص من النظام الإقطاعى . وسوف نعود إلى بحثها فى فصل لاحق عندما نناقش الدول المدينية .

الأمن والمخاطرة والأسواق والحَذَر فى حياة القرون الوسطى

كان مجتمع العصور الوسطى ، برغم ما فيه من مجموعة العادات والتقاليد والقانون ،

www.ibtesama.com

أبعد ما يكون عن المخاطرة ، وعدم الأمان ، وعدم التيقن . ونجاح مجهودات السنة الزراعية كان أقصى درجات عدم التيقن ، وقد تفاوتت المخاطر بين سوء التغذية وبين المجاعة . وحتى الرسوم الإقطاعية المألوفة والمتواضع عليها كانت مصدراً لعدم الأمان . فبينما كان بعض الرسوم محسوباً ومما يمكن التنبؤ به ، فإن البعض الآخر منها يقع بشكل غير منتظم للغاية . ولعل التزام فدية سيد الإقطاع الذى يقع فى الأسر فى معركة حربية مثل يوضح ذلك . وقد تكون القيمة ضخمة ، والعبء لا يمكن التنبؤ به كلية . وبالمثل كان غير متيقن عبء الالتزامات الناشئة عن سلوك السيد ، أو رئيس الإقطاعية الحربى . توجد المخاطرة الناشئة عن نزع الملكية السافر إما بطريقة منهجية ، أو عابرة : كان محدداً الريعُ والرسومُ والإسهاماتُ الأخرى المُخوّل للملوك الإقطاع والأسياد الحصول عليها من المُقْطعين والمستأجرين ؛ ولكن لأسياد الإقطاع فى بعض الأحيان سلطة عسكرية تتيح لهم نزع ملكية أراضى الناس الآخرين المستأجرة ، وحتى المملوكة لهم أو الاستيلاء عليها كغنيمة . وقيام حكومات لها سلطة فرض ضرائب منتظمة يمكن التكهن بها لمقابلة المتطلبات المالية ، قد تأخر حتى ظهور المَلَكيات المركزية ، وما تبعها من ثورات بورجوازية .

غير أن قبول أنواع عدم التيقن هذه لم يمهد الطريق لقبول أنواع أخرى مختلفة تماماً جلبتها السوق معها ، وتتصل بها استجابات البائعين والمنافسين لمدى ما يستطيع الفلاح أو الحرفى تحقيقه من إنتاجه ، والأسعار التى يمكن للتاجر الحصول عليها مستقبلاً عن مخزون إشتُرى من قبل ، وكل نتائج تغيرات العرض والطلب غير المتوقعة . وهناك خيارات تواجه التاجر الذى لديه أموال يستثمرها فى البيع والشراء : ماذا يشترى ومتى ، ومتى يبيع ، وهل يقرض بدلاً من ذلك بعض المال للآخرين بفائدة ، أو مقابل الإسهام فى رحلة يقوم بها شخص آخر ، أو فى مشروع آخر . أى من هذه الخيارات سوف تحقق أقصى ربح وأقل خسارة . ولعل هذا هو أعلى درجات عدم التيقن . وفى مجتمع القرون الوسطى حيث تكون الأدوار موروثة ومنظمة ، ولكل منها قيمة ، فإن مثل هذه الخيارات دَخِيلة على النظام . ويكاد يكون حساب أكثر الخيارات ملاءمة عملاً منافياً للأخلاق .

ليس فى الاستطاعة أن ينجح المرء فى محاولة الوصول إلى حقيقة تفكير الآخرين الذين ينتمون إلى ثقافات أخرى ، أو حتى إلى أسلاف ثقافتنا . ومن ثَمَّ يمكننا أن ندرك

www.ibtesama.com

بالكاد كم كان أمراً دخيلاً على أى فرد فى العصور الوسطى أن يوجه النشاط الاقتصادى فى ذلك الوقت من خلال حساب مدروس للنتائج المستقبلية . كان سلوك المرء فى الريف والحضر كليهما فى سبيل حياته اليومية هو ما جرى على القيام به من قبل وما يتوقع استمرار القيام به بنفس الوسيلة وبنفس الشروط ، حتى يضع الموت نهاية لسلسلة الزرع والحصاد . لقد أبرزت قواعد قديمة فى العهد القديم * أنه من الحكمة أن يدخر المرء فائض السنوات السمان ليسد بها النقص فى السنوات العجاف ، وأن تراكم الثروة المخطط من خلال الدأب ، والقصد فى الانفاق كان هدف الفلاح فى الريف والحرفى فى المدينة . ولكن عدم الإسراف كان فى حد ذاته من قواعد الحكمة . مسألة حل مشكلة المخاطرة بطريقة روتينية ، وليس بالحساب الذكى .

إن مجرد فكرة تعديل وتغيير ما أتاه المرء استجابة لحسابات النتائج المستقبلية ، وظروف العرض والطلب الراهنة ، كانت خارج نطاق نمط حياة العصور الوسطى الاقتصادية العادية . **وإجراء الحساب** هو العبارة الفاصلة فى هذا المقام . إن إمكانية إجراء الحسابات ، وتقويم حجم المنافع ، والتكاليف المتوقعة ، واحتمالات النتائج البديلة فى مشروع جديد ، وتحقيق ربح من عمليات بيع وشراء تستند إلى الحكمة (كيف يمكن أن تكون كذلك إذا كان كل من السعرين « عادلاً » ؟) أو بالأحرى من **تأدية** خدمة متقنة إلى السيد أو من مزاولة المرء لحرفته بجد ودأب ، كانت هذه الامكانية دخيلة تماماً على نظام المجتمع الإقطاعى المألوف . بدا التاجر للعين المجردة ، وكأنه شخص كسول لا يؤدى عملاً مفيداً ؛ فهو لا يغزل ولا يزرع ، بل يحقق أرباحاً طائلة من كدح وجهد الآخرين . كانت وظيفة محاكم الإقطاع وضع الناموس الإقطاعى ، والرسوم موضع التنفيذ ؛ وكانت عقود التبادل التجارى وراء نطاق المجتمع الإقطاعى ، وخارج مفهوم العدالة فى الإقطاع ؛ كانت لا تنفذ بالإجراءات القانونية الإقطاعية السائدة فى المحاكم الملكية البريطانية . ولم تتوصل محاكم الملك فى انجلترا إلى حل فيما يتعلق بتنفيذ عقود التجار حتى عصر لورد مانسفيلد فى القرن الثامن عشر . إن جمع الثروة من خلال المهارة والحظ بحساب النتائج المستقبلية ، ومن خلال الكشف عن زبائن جُدد ،

* ينقسم الكتاب المقدس إلى العهد القديم ويروى ما قبل ظهور المسيح والعهد الجديد ويختص بما بعد ظهور المسيح (المترجم) .

www.ibtesama.com

ومصادر جديدة ، ومن خلال المشاركة ، والتحوط ضد المخاطر وقعت وراء نطاق الفهم الإقطاعى ، ولم يكن لها مكان قانونى فى النظام الإقطاعى .

لم تكن مجرد طريقة التعامل مع احتمالات المستقبل عن طريق تطبيق الحساب الإحصائى فى مهنة التجار هى التى تقع وراء الفهم الإقطاعى . فثمة نقص مماثل فى فهم فائدة الحساب عند التعامل مع الاحتمالات عندما تقع . إن تطبيق التقدير فى المسائل المتغيرة كطرائق الزراعة ، أو الإنتاج الحرفى لتتواكب مع تغيرات عرض العمل المتاح ؛ تلك التغيرات التى أصبحت بداية عنيفة فى منتصف القرن الرابع عشر ــ قد تخلصت من الاقتصاديات الإقطاعية تماماً . ومهما يكن من أمر ، فقد حاول الناس الاستمرار فى مزاولة نفس الأشياء القديمة ، وبنفس الطرق القديمة . وما نعتبره فى الوقت الراهن قوانين اقتصادية صارمة ، انتهت ، إلى حد ما ، إلى أن فرضت على العادة والقانون ، فى نهاية الأمر ، التكيُّف مع الموارد المتاحة برغم أن المسألة الآن موضوع مناقشة ذات صبغه عالمية . ومن الواضح أن أول رد فعل للمشّرعين الإقطاعيين إزاء نقص العمالة التى تفضى إلى رفع الأجور كان إصدار قوانين تسيطر على الأجور بصرامة أكبر ، وتحظر على العمال أن يتركوا خدمة أسيادهم أو مهنهم . ومن ثَمّ ففى عام ١٣٥٠ أى بعد انقضاء ثلاث سنوات على أول موجة هائلة من موجات تفشى الطاعون أصدر البرلمان الانجليزى قانون العمال [16] الذى طالب الخدم والعمال بأن « يقنعوا » بما سبق أن حصلوا عليه فى السنوات الخمس السابقة . ويبدو أنه لم يحدث أبداً أن خطر على بال أحد أن يصبح النظام أوفر إنتاجاً لو وضعت أولويات جديدة لاستخدام عرض العمل المنخفض ، ربما زراعة مساحة أكبر من الأرض بتطبيق طرق زراعية كثيفة بدرجة أقل ، أو إمكان جعل آثار ، الوباء أقل فداحة مما كانت عليه .

ومن السخرية أن مجتمع الإقطاع ، وهو فى سبيل البحث عن الأمان خلال حياة نظمها كلية القانون والعرف والعادة ، مُؤْثِراً هذا الأمان على خطر التبادل التجارى غير المنظم ، قد أضعف بصورة ملموسة أمان الذين يعيشون فيه . وإن الكثير مما تم الاتجار فيه بأسعار تفاوضية جاء نتيجة أزمة ــ مجاعة وحرب بصفة خاصة . كانت مؤسسات المجتمع الإقطاعى السياسية والاقتصادية قد كَيّفت نفسها بصورة هزيلة لأى نوع من الاتجار غير المنظم ؛ وطوعت نفسها بدرجة أسوأ لتجارة غير منظمة خلال قيام أزمة .

www.ibtesama.com

لم تكن التجارة عملية مبادلة متوازنة لسلعة تكون النقود وسيطاً فيها ، وتدفع قيمة الواردات بصورة منتظمة من متحصلات الصادرات . ونشأت عملية الاستيراد نتيجة حاجة لا يمكن إنكارها ظهرت لفترة قصيرة فى أوقات أزمة مالية ترتبت على محصولات رديئة ، أو عدم وجود محصولات مطلقاً أو حرب . وهكذا تنطوى عملية الشراء على عملية اقتراض . غير أن الاقتصاد الإقطاعى لا يشجع على تنمية الائتمان . ولم تفض على نحو نسبى العمليات العادية الخاصة بالضياع الإقطاعية والمدن المكتفية ذاتياً إلى تكوين أرصدة من تجارة خارجية كبيرة ، سواء أكانت هذه الأرصدة فى صورة ديون تراكمت للضيعة ، أو للمدينة فى ذمة أناس لا ينتمون إليها ، أم كانت فى هيئة رصيد من الذهب أو الفضة . لم يكن من المتوقع أن قرضاً يعقد لشراء قمح فى سنة عجفاء يمكن أن يسدد فى يسر من أرصدة يحتمل أن تظهر فى سنة سمينة . ففى مثل هذه السنة قد تقوم تجارة قليلة جداً لا تتراكم عنها أرصدة . ولا ريب فى أن القيود التى فرضتها الكنيسة على الفائدة أدت إلى هبوط عدد الراغبين فى الإقراض ، ومن إمكانية وفاء المدينين بالدين مما يترتب عليه مزيد من ضغط مصادر الائتمان . لا عجب ألّا تجىء التجارة دائماً نتيجة محصول ضعيف . وغالباً ما انتهى الأمر إلى مجاعة [17] . إن المجهودات المبذولة لتفادى الإضرار باستقرار شبكة العلاقات الإقطاعية ، قد زادت من الصعاب التى صنعتها كوارث لا مفر من وقوعها مع النتيجة الحتمية بأنه على حد ما جاء فى مثل شجرة البلوط التى لم تنحن للرياح ، لقى النظام الإقطاعى نهايته من خلال ما انطوى عليه من جمود .

لا أحد ، بطبيعة الحال ، ممن يعيشون فى نهاية القرن العشرين ، يستطيع أن يتحمل أنه يسخر من مجهودات العصور الوسطى التى بذلت للتغلب على المخاطر المتأصلة فى الحياة الاقتصادية من خلال القانون ، والعادة ، والسيطرة السياسية ، والتماس العدالة الاجتماعية . لا تزال المجاعات تقع نتيجة للإخفاق فى إدخال تحسينات كافية على أجهزة النظام الإقطاعى للحصول على الطعام اللازم للمناطق التى أصابتها المجاعة ، ونقله وتوزيعه . إن العائق الحقيقى أعمق ، ووجهة النظر الإقطاعية قد حجبت عن الناس النتائج السيكولوجية المؤلمة التى تلازم اعتقاداً بأن الكوارث الشخصية التى تصيب الفرد قد ترد إلى سوء تقديره ؛ وقدمت وجهة النظر الإقطاعية للفروسية الرنانة ولهيئة الكهنوت المترفة عزاءً فكرياً فى أن ما اقترفوه من ظلم كان فى سبيل خدمة

www.ibtesama.com

العدالة ، بدلاً من أنه كما كان فعلاً ، لصوصية صارخة على نحو خيالى . إن العائق جاء نتيجة للتحقق من أن المجتمعات المتأخرة قد انجذبت إلى الأيديولوجيات التى تحرر الكثرة من المسئولية ، وتخلِّص الزعماء من الشعور بالإثم .

المدن والحقوق السياسية

حصلت مدن العصور الوسطى على درجة معتدلة من الاستقلال السياسى بشراء عهود المدن وبراءاتها الاعفائية من حكام الإقطاع . وكان هذا هو الإجراء النموذجى . لم يكن التفاوض على هذه العهود خالياً من العنف ، وكانت المواثيق تمنح درجات متفاوتة من الحكم الذاتى إلى حد التحرر الحقيقى من التبعية فى بعض الأحيان . وكانت أنماط التطور هذه ممكنة فقط فى البلاد التى أخفقت فى إقامة ملكية مركزية قوية . وفى فرنسا وانجلترا وإسبانيا ، جنحت المدن إلى أن تتحالف مع الملكية الناشئة فى الصراعات بين الملك والنبلاء الإقطاعيين ، مما ترتب عليه من الناحية السياسية تخفيف التزامات المدن الإقطاعية على حساب المنهزمين . غير أن نشوء الملكيات المركزية استبدل بسلطة لوردات الإقطاع ، سلطة سياسية هائلة أكبر أيضاً . لم يعمل قيام الملكية المركزية على تحرير سكان المدن ، لأن ذلك تطلب فى انجلترا القرن السابع عشر وفى فرنسا القرن الثامن عشر التجاءً ناجحاً إلى الجيوش ضد الملك .

تفاوتت قضايا الصراعات العديدة بين المدن وبين أصحاب السلطة الإقطاعيين من حيث المكان والزمان . كانت للمدن مصلحة مالية فى كسب السيطرة على سلطة فرض الضرائب الخاصة بهم ، وإجراء ترتيبات تحويل الرسوم الإقطاعية إلى دفعات ثابتة . وكان من مصلحتهم السيطرة على احتكارات المدينة التجارية : النقابات داخلياً ، وسلطة الاتجار مع المدن الأخرى ، وإقامة الأسواق والمعارض . وغالباً ما كانوا يسعون وراء محاكمهم الخاصة بهم ، بدلاً من قضاء سيد الإقطاع . ومع ذلك فلم تكن ، فى غالبية الأحوال ، الصراعات بين المدن وبين رؤساء الإقطاع مجرد مسائل تتعلق بمصلحة مالية . ففى ألمانيا والأراضى الواطئة منذ بداية القرن السادس عشر أشعلت حركة الإصلاح البروتستنتى فى نفوس الناس حماساً شديداً لإراقة الدماء بين المدن وملوكها ؛ وفى إيطاليا طغت الأحلاف المتنافسة مع الغرباء الوافدين من اسبانيا وفرنسا والنمسا

www.ibtesama.com

على الصـراعات الفئـوية المحـلية من أجـل المـدن والسـيطرة الإقليـمية .

والعنصر المفقـود هو أية دلالـة عن رغبـة واعية من جانب المـدن لإنهاء السيطرة السياسية على التجـارة التى كانت سمة النظام الإقطاعى . أراد التجار والنقابات أن تكون السيطرة على نظام الضرائب والتجارة فى أيديهم : لم يرغبوا نهاية لنظام الضرائب أو للسيطرة على التجـارة . كانت المؤسسة الاقتصادية المتحررة من أية سيطرة سياسية مفهـومـاً غريباً عن مدن العصور الوسطى ، وعن الضيعات الإقطاعية على السواء . انتخب فى انجلترا رجـال المـدن (دون السيدات اللائى لم يكن لهن حق التصويت) وصغار ملاك الأراضى أعضاء فى مجلس العموم . وكانت سلطته فى مسائل الضرائب قضية أساسية فى الحروب الأهلية فى القرن السابع عشر . وكانت أيضاً ، فى انجلترا ، سلطة منـح الاحتكـارات فى التجارة مثار النزاع بين التاج والبرلمان ــ ليس من ناحية صلاحية وجودها ، ولكن منْ ناحية مَنْ يزاولها ممن يملكون السلطة . حصل الملوك على سلطة فرض الضريبة بدون موافقة السلطات العامة Estates General عن طريق إعفاء نبلاء الإقطاع ورجال الدين من الضرائب ؛ وقد قَسَّمت سوق فرنسا الأهلية إلى بضع وثلاثين سوقاً إقليمية أو أكثر من خلال رسوم داخلية ومنح احتكارات محلية لا نهاية لها للمـدن والنقـابـات ــ تدخـل العدد الكبير فى الشئون الاقتصادية كانت البورجوازية الفـرنسية فيه شريكاً راغباً . وكان فى نهاية المطاف ، الاقتصاد الفرنسى الذى خلقوه مرحلة أُعدت لسقوط الملكية فى الثورة الفرنسية ؛ ولكن كانت العصور الوسطى فى ذلك الوقت قد انقضت منذ زمن طويل .

تقنية العصور الوسطى

يبدو أن جانباً كبيراً من التوقف التقنى الناشىء عن غزوات البرابرة ، وسقوط روما ، جاء نتيجـة لمجـرد خسـارة أسـواق المنتـوجات الترفية فى أوقات الاضطراب . كان عنصر الاستمرارية فى الإمبراطورية الرومانية الشرقية التى ظلت على قيد الحياة بقوة متناقصة ببطء حتى عام ١٤٥٣ أقوى مما كان فى الغرب . غير أن الاتصالات بين بلاد الغرب وبـين الإمـبراطورية الشرقية فى البحر المتوسط لم يحدث أن انقطعت أبداً ؛ واستمرت التكنولوجيا الرومانية متاحة هناك .

www.ibtesama.com

لم يقل كثيراً الطلب على منتوجات صناعة الحديد التى كانت ميدان تخصص بلاد شمال أوربا حتى فى العصر الرومانى . وإذا كان هناك من شىء قد جعل منتوجات الحدادين أكثر ضرورة عن ذى قبل ، بعد سقوط روما ، فإنه الحروب وقطع الطرق . ولعل حدوة الحصان كانت واحدة من منتوجات الحداد التى ابتكرها الرومان ولم يتوقف استعمالها أبداً . وفيما بين القرنين الثامن والثالث عشر كان هناك توسع تدريجى فى إنتاج الحديد فى مقاطعات ستيريا وكارينثيا ، وفرانكونيا ، ووستفاليا ، وسوابيا ، والمجر والباسك وفى أجزاء كثيرة من فرنسا ، وفى غابة دين فى انجلترا . واستخدم لأول مرة كِيُر الحديد الذى يعمل بالماء فى أفران الصهر فى القرن الرابع عشر .

وفى سنوات القرن الثامن الباكرة بدأت المسابك تصب أجراس الكنيسة المصنوعة من البرونز . وبعد مرور خمسة أوستة قرون قدمت خبرة بلاد الغرب فى سبك أجراس الكنيسة ، المهارات اللازمة لسبك المدفع من البرونز ومن الحديد على السواء . وطُبِّق استخدام الدولاب المائى ، مرة أخرى ، فى المطارق المستعملة فى طَرْق كتل الحديد .

اشتهرت كيمياء العصور الوسطى بهدف الخِيمائيين* لتحويل المعادن الخسيسة إلى ذهب . ولكن فى فترات كانت فيها كيمياء العصور الوسطى أقل طموحاً ، أنتجت أيضاً أنواعاً من الصابون ، والدهانات ، والورنيش ، والصبغات ، والكبريت والملح الصخرى . كانت العقارات ، باستثناء واحد فقط هو الخمور ، احتكاراً إسلامياً تماماً تقريباً . ومن الأفضل أن يكون ما يقال عن طب العصور الوسطى أقل . وما أن اكتشفت الخمور فى إيطاليا حول عام ١١٠٠ حتى أصبحت على نحو سريع أساس المشروبات الكحولية المُقطَّرة ، بحيث صدرت فى القرن التالى أول تعليمات تختص بحالات السُكْر ونواح أخرى لاستهلاك الكحول .

وفى صناعة السيراميك والزجاج توغلت الطرق الرومانية إلى الأمام فى القرون الوسطى ، وأدخلت عليها تحسينات جاءت معها تقنية صنع الزجاج الملون فى كاتدرائيات العصور الوسطى الشامخة التى مازالت خارج نطاق المحاكاة . وحققت صناعة المنسوجات ، وبخاصة فى إيطاليا ، تقدماً كبيراً على أساس من التراث

* الكيمائى القديم alchemist (المترجم) .

www.ibtesama.com

الرومانى . والانتقال من الفن الرومانى إلى الرومانيسكي إلى القوطى معروف تماماً فى فن العمارة .

وفى الـزراعة ، أكبر الصناعات كلها بكل المقاييس ، يبدو أن الآلات الأساسية لم تفقد مكانتها خلال العصور المظلمة ؛ ولكن تنظيم الزراعة قد أُدخلت عليه تجديدات كاملة عنـد الأخـذ بنظام الضيعة الإقطاعية . وحتى فى أيام الرومان طوّر الأوربيون الشماليون محراثاً ثقيلاً مزوّداً بسلاح من الحديد صالح لحرث تربة بلاد شمال أوربا المعروفة بخصائصها الذاتية ، كما كان صالحاً لزراعة مساحات عَبر أوربا منذ القرن العاشر أو قبل ذلك . اعتبر استعمال عُدة الحصان padded horse collar منذ القرن الثانى عشر تقدماً كبيراً ، لأنها أدت منذ ما يزيد على أربعمائة عام إلى أن تستبدل بالثيران فى عملية حراثة الأرض الخيول ، نظراً لأنها أسرع إلى حد بعيد .

يعتبر ابتكار الساعة فى أواخر القرن الثالث عشر بأغلب المعايير ، أعظم إنجاز تقنى فى العصور الوسطى . فالساعة بما فيها من سلسلة مجموعة التروس والشاكوش غاية فى الأهمية من النـاحية التقنية فى المعرفة الغربية ، لأن دكاكين صناع الساعات أصبحت جامعات للبحث فى مجال الفنون الميكانيكية والاحتكاك ، ودقة الأعمال المعدنية ، وسلوك المعادن المنوعة ، وغيرها من المواد فى الأجواء والأحمال المختلفة . وكانت لها أيضاً أهمية اجتماعية أكثر دقة هى تكوين عادة تقدير الوقت وهو العنصر الحاسم فى تنظيم تعاون الأعداد الكبيرة من البشر مع بعضها البعض .

ومن الممكن أن يكون اهتمام الغرب بالبصريات تطوراً أساسياً بدرجة أكبر ، يتمثل فى آلتين ــ التلسكوب والميكروسكوب ــ أسهما إسهاماً جباراً فى ثورة القرن السابع عشر العلمية لبـلاد الغـرب . أظهـر ابتكـار النـظارات فى إيطاليا اهتـمام القرون الوسطى بالبصريات . وثمة عظة فى عام ١٣٠٦ تحدد تاريخ الابتكار فى عام ١٢٨٦ أو بعده بقليل (كانت عبارة الراهب « لم تنقض على ذلك عشرون عاماً ») ؛ غير أن الراهب جيوردانو لم يخبرنا عن مخترع النظارات وأين اخترعت . كانت للبصريات جذور إغريقية وطوّرها كُتاب مسلمون فى القرن الحادى عشر الذين أصبحت أعمالهم متاحة من خلال الترجمات اللاتينية فى القرن الثانى عشر . غير أن سرعة التطور فى مجال البصريات كانت بطيئة . كانت أولى النـظارات عدسـات محدبـة لتصحيح بعـد النظر الذى يصيب المسنين . واقتضى استخدام العدسات المقعرة لعلاج قصر النظر ما يزيد على قرن ونصف قرن ،

www.ibtesama.com

وقرناً آخر للجمع بين العدسة المحدبة ، والعدسة المقعرة لصنع تليسكوب ، ثم من بعده ميكروسكوب . حدث هذا فى القرن السابع عشر ، وكان صانعهما عالم البصريات جاليليو .

قد يتوقع المرء حدوث تغيرات كبيرة فى تقنية الغرب خلال فترة الألف عام الممتدة فيما بين سقوط روما فى القرن الخامس وأوائل العصر الحديث فى القرن الخامس عشر ؛ وحدث بعضها فعلاً . وقبيل نهاية الفترة تسارعت هذه التغيرات ، وبخاصة تلك التى حفزتها مطالب الحياة والموت فى الحرب . ويمكننا تتبع تطورها فى حالة الدرع ، من درع القرن الثالث عشر المرنة ذات الزَرَد إلى الدرع ذات الصدر المُقوّى والخوذات فى القرن الرابع عشر ، إلى الأطقم دقيقة الصنع المصنوعة من صفائح رقيقة واقية بدأ استخدامها فى القرن الخامس عشر حين دخلت الأسلحة النارية التى كان على كل ما سبقها أن يستسلم لها فى ذلك الوقت تماماً .

ليس من السهل أن يقوم المرء بتقويم شامل لمثل تقنية العصور الوسطى . وكل ما تحقق من تقدم تقنى قام به المخترع الحرفى ، لأنه لم يكن فى تلك العصور بديلاً للمجتمع العلمى أو مُخْتبر البحث الصناعى . وتعرضت للتغيير خلال قرون طرق فلاحة الأرض ، وقطع الأخشاب ، والتعدين ، وصهر المعادن ، والغزل والنسج ، والبناء ، وصناعة الأوانى ، والطوب والزجاج . ولكن كان التغير بطيئاً بحيث يكاد المرء لا يلمح حركته . أخذت الخطى فى الاسراع منذ القرن الثالث عشر ، وخلال القرون التالية عندما بدأ نظام الإقطاع يفقد قضبته على الحياة فى المدن الغربية مع مؤسسات تطورت خارج نظام الإقطاع .

لا ريب فى أن الغربيين ممن اشتركوا فى الحملة الصليبية الأولى عام ١٠٩٥ قد تأثروا بالترف النسبى للبلاط البيزنطى ، وأسلوب حياة أعدائهم العرب كما حدث مع الأسبان الذين نجحوا تماماً فى النهاية فى طرد الغزاة بعد أربعمائة عام تقريباً . ولكن كيف يقارن المرء تقنية الحمراء بالكتدرائية القوطية أو السلاح الدمشقى بسلاح ميلانو ؟ من المؤكد أن الإسلام قد تقدم على الغرب فى الحصول على نظام الأعداد العشرية ؛ كان الغربيون الذين يعوزهم الدواء يسعون وراء الفارماكوبيا الإسلامية . ولكن كانت الأدوية الإسلامية شعبية ؛ لم تكن هناك أدنى فكرة عن النظريات الحديثة لأسباب الأمراض ووسائل التطبيب . أما ما كان نظام الإقطاع الغربى يحتويه داخل نفسه وقت انتشار قوته

www.ibtesama.com

الكبيرة ، وقدرته على خلق مدن صغيرة وكبيرة خارج النظام نفسه ، وتختلف فى إطارها الأساسى عن المؤسسات الإقطاعية ، فهو قدرة التطور إلى مجتمع آخر يخلفه يعجل من التغير التكنولوجى بمعدل جعله ، فى النهاية ، يخلف وراءه مجتمعات أخرى تشمل أسلاف النظام الإقطاعى للغرب نفسه .

الدول المدينية الأوربية

وجدت فى أماكن متفرقة مدن أصبحت مراكز أساسية للتجارة التى استطاعت أن تتخلص من قيود المجتمع الإقطاعى قبل جيرانها بزمن طويل . كانت هذه المدن الدول المدينية المستقلة سياسياً مثل فينسيا ، وجنوى ، وفلورنسا ومدن بحر الشمال وبحر البلطيق والمدن الهولندية [18] . إن درجة الحكم الذاتى الذى ظهر فى النهاية ، واستمر فترة طويلة من الزمن ، فى هذه المدن الأوربية والدول المدينية ، لم يكن له مثيل فى ثقافات أخرى . كانت أقرب السوابق أوروبية : الدول المدينية الإغريقية التى ازدهرت فيما بين القرن السادس إلى القرن الرابع قبل الميلاد . وليس من مثيل يمكن أن يوجد فى حضارات آسيا العظيمة أو فى العالم الإسلامى . وكما أشار ماكس ويبر لا توجد « خارج بلاد الغرب [19] مدن بمعنى مجتمع وحدوى » . وعَرَّف أحد الاقتصاديين البارزين وهو سير جون هيكس الدولة المدينية بأنها ظاهرة غربية متفردة « هبة البحر المتوسط » الذى كان يوماً ما شريان التجارة ، ومحلاً لعديد من أماكن المدن « التى يمكن الدفاع عنها فى سهولة » [20] .

لاريب فى أن الدول المدينية الهولندية وعصبة المدن الكبيرة ، ترفض أية أقوال تاريخية تجعل منها هبة البحر المتوسط . وقد لا يكون صحيحاً تماماً أن الدولة المدينية فكرة أوربية بحتة . ومما لاريب فيه أن الدولة المدينية الأوربية كانت مراكز كبيرة للتجارة فى أوربا من القرن الثالث عشر حتى الظهور الكامل للمَلكيات المركزية فى القرن السادس عشر . وظلت هذه الدول المدينية فى مركز مرموق بعض الوقت بعد ذلك .

وليس من دليل قوى على أن مبادىء هذه الدول المدينية السياسية أو الاقتصادية ساندت حرية التجارة بدون تدخل سياسى . تجنح هذه الدول المدينية إلى أن تسيطر عليها سياسياً أسر تشتغل بالتجارة أُعطيت إليهم حقوق التجارة والاحتكارات عوَضاً

www.ibtesama.com

طبيعياً لقوتهم السياسية . غير أن هذه الاحتكارات التجارية وقف قبالتهم التجار المنافسون الذين قُصد إبعادهم عن التجارة ، والذين ساندهم ، فى حالات كثيرة ، تأثير الدول المدينية المنافسة وقوتها . على غير ما حدث فى الصين والإمبراطوريات القديمة ، جاءت الملكيات الباكرة ودول أوربا المدينية فى العصر الإقطاعى المتأخر ، إلى عصر دون سلطة مركزية بدرجة من القوة تستطيع أن تكبح رغبة تجارها فى الوصول إلى فرص تجارية مربحة ، حتى ولو حظر بعض الولاة المستبدين أو غيرهم مثل هذا الوصول أو زعموا أنها منطقة حرام خاصة بهم . لم تأخذ السلطات المركزية التى ظهرت فى النهاية ، شكل إمبراطورية واحدة ضخمة ، بل أخذت شكل مجموعة من الدول المدينية التى أبقت ، فيما بينها ، على منافسة الدولة المدينية الباكرة فى التجارة .

تَحَفُّظ : مظاهر نظام الإقطاع التعددية

يبدو أن نظم إقطاع أوربا الغربية وربما اليابان أيضاً برغم نقائصها وقصورها تكمن فيها بذور ترتيبات اجتماعية تلائم نمواً اقتصادياً مستمراً . إن تطور المدن المهنى وتطور طبقة صغيرة من التجار مهنياً فى العصور الوسطى يعتبر واحداً من الخيوط الذى يمكن تعقبه من العصور المظلمة ، حتى الوقت الراهن . ولكن يوجد مظهر آخر فى نظام الإقطاع قد يكون أساسياً للتنمية الاقتصادية بدرجة أكبر ــ مظهر التعددية .

كان نظام الإقطاع فى جوهره تركيباً للسلطة الحربية متوازياً مع حيازة الأرض بمعنى أن الأرض اعتبرت وكأنها ملك للملك الذى قام بتجزئتها وتوزيعها على الرؤساء للحفاظ عليها وزراعتها فى مقابل خدماتهم الحربية له ، ويقوم هؤلاء الرؤساء بدورهم بتقسيم كل هذه الأرض أو جزء منها وتوزيعها على التابعين لهم بنفس الأساس : مبادلة الأرض بالخدمة الحربية . وفى الشرق كانت تنفذ عادة طريقة استمرار الهيكل الحربى هذه إلى حد إعطاء الجنود مصلحة مرتبة لمدى الحياة فقط ، فحيازتهم للأرض لا توَّرث لأولادهم من بعدهم . وعند موت كل جندى يعاد توزيع أرضه بين أخلافه من الحربيين . وعلى العكس من ذلك ففى الغرب واليابان تبقى حيازة رؤساء الإقطاع للأرض ، مع الالتزام بتأدية الخدمة العسكرية فى نطاق الأسرة [21] .

كان أهم أثر سياسى للإقطاع الغربى وللإقطاع اليابانى أنه خلق تعدداً فى مراكز

www.ibtesama.com

القوة يضم كل منها قوة حربية أساسية أو ثانوية مع القاعدة الاقتصادية اللازمة لبقائها . ولعل بروديل كان على حق في الاعتقاد بأن حق الإرث كان ضرورياً لهذه العملية [22] . وسبب ذلك أنه إذا كانت مصلحة رئيس الإقطاع فى حيازة الأرض مقصورة على فترة حياته ، فإن الأكثر طموحاً وإدراكاً من تابعيه الأقربين ، قد يجنحون كلما تقدم به العمر ، إلى ألا يتجهوا بولائهم فى المدى الطويل إليه ، بل للسلطة التى تعلوه ، ويكون لها حق إعادة توزيع حيازاته عند موته . قد يكون الأثر هو إضعاف الولاءات لرؤساء الإقطاع وتقويتها تجاه الملوك . ومن الواضح أن نظام الإقطاع ، كالنظام الرأسمالى ، ينتمى إلى ذلك النوع من المجتمعات ذات مراكز السلطة الوراثية المتعددة ؛ وقد يدفع المرء إلى الاعتقاد بأن ظهور الرأسمالية جاء أولاً فى مثل هذه المجتمعات فى أوربا واليابان لأن خاصيةُ الوراثة وقدرٌ كبيرٌ من الاستقلال الشخصى (ولو أن ذلك وجد بين طبقات المجتمع العليا فقط) كانت قد أصبحت فعلاً نوعاً من النظم .

إن مفهوم السيادة الأكثر شمولاً من ناحية الفلسفة السياسية العامة يعالج السلطة الشخصية أو الدولة ، وكأنها المالك المطلق لكل رعاياها وممتلكاتها . كان مثل هذا المفهوم مطبقاً تماماً فى الإسلام ، والصين ، والهند ، والإمبراطوريات الأقدم وفى فلسفة القرن التاسع عشر الألمانية . لم يكن الإقطاع سوى الفوضى لدى الذين يؤمنون بهذا المفهوم الأكثر شمولاً للسيادة . لم يكن الملوك والأمراء الذين يعملون فى قمة هرم نظام الإقطاع ــ وكان يوجد فى أوربا العديد من التنظيمات الهرمية الإقطاعية ــ أصحاب سلطة حقيقية بقدر ما كانوا أفراداً وضعوا حقوقاً والتزامات معينة بموجب عقد أبرم بينهم وبين أفراد آخرين : الأتباع . بقى هناك حلم بإمبراطور رومانى مقدس على القمة . ولكن ذلك لا يتعدى أن يكون حلماً . ومازال ما هو أسوأ : كانت الالتزامات متبادلة بمعنى أن الملك أو أى سيد آخر كانت عليه التزامات قبالة التابع ، مثل الالتزام بتقديم العون فى حالة الاعتداء عليه والالتزام بحماية ممتلكات التابع طوال مدة قِصر الوارث ، وتحويل الممتلكات إلى الوارث عندما يبلغ سن الرشد . إن مفهوم الإقطاع كعلاقة تعاقدية بين طرفين تشبه ، مرة أخرى ، وبصورة عامة ، مفهوم الحكومة المتأخر المميز للمجتمعات الرأسمالية ، باعتبارها عقداً بين الدولة وبين المحكومين يستند فى شرعيته إلى رضاء المحكوم .

ولكى ندرك قوة هذا النظام التعاقدى للالتزام ، كما طبق فى العصور الوسطى ،

www.ibtesama.com

امتد مصطلح **الإقطاع** ليشمل الحيازة فى نظام الضيعة الإقطاعية فى مقابل العمل الرقى والخدمة غير العسكرية . وفى هذا المعنى وسَّع نظام الضيعة الإقطاعية مجال الالتزام التعاقدى إلى ما يجاوز الإقطاع الحربى ، بحيث بلغ هذا الالتزام الرقيق والفلاحين الأرقاء الذين حصلوا على حيازتها فى مقابل الخدمات والرسوم غير العسكرية . كان للمدن الباكرة أيضاً ملوك إقطاعيون تدين لهم بالتزامات ورسوم مختلفة .

وفى مجتمع اتبع ما جرت عليه بلاد الشرق فى تصور أن الناس كافة وممتلكاتهم ملكٌ للملك ، قد يأخذ نظام الإقطاع شكلاً من أشكال تحويل سلطات الملك المطلقة غير المحدودة على الأرض وسكانها ، إلى أتباعه . ولكن بلاد أوربا الغربية استطاعت بالعادة والعرف والميثاق أن تضع تعريفات لالتزاماتهم قبل من هم فوق أسيادهم ، وكذلك عددوا لهم حقوقاً والتزاماتٍ مماثلة للمواثيق التى حددت علاقات أسيادهم المباشرة برؤسائهم الإقطاعيين .

وتأسيساً على ذلك هناك منظور سياسى يمكن أن يُرى منه منطقياً نظام الإقطاع كسلف للرأسمالية ؛ ولكن ذلك إلى حين ، بمعنى أن نظام الإقطاع سبق النظام الرأسمالى فى رفض فكرة الدولة المطلقة لصالح مفهوم دولة ذات سلطات وحدود وضعت بموجب اتفاق بين الدولة وبين سكانها وبين مؤسسات اجتماعية أخرى مستقلة . وقد تكون السلطة الحربية اللازمة لمساندة هذا الرفض ، اعتمدت تماماً على مبدأ انتقال سلطات الرؤساء الحربيين الوسطاء . ومن أجل إدراك مصادر ثروة بلاد الغرب ، يحسن أن نضيف أن لحيازة الأرض لمدى الحياة من ذلك النوع الأكثر شيوعاً فى نظم الإقطاع الحربى فى بلاد الشرق ، أثراً مضاداً اقتصادياً ناشئاً عن إعطاء الحيازة لمدى الحياة كل حافز للإفراط فى استغلال الأرض فى المدى القصير ، وحرمانه من أى حافز لإعادة استثمار الدخل فى التحسينات طويلة المدى . ويبدو هذا الوضع على أنه حالة أخرى للترتيبات المؤسسية التى عملت على نشر القوة والسلطة السياسية ، وحدث أن أصبحت أكثر كفاءة اقتصادياً من البديل المحتمل .

انحطاط نظام الإقطاع

اتجهت المؤسسات الإقطاعية إلى الأمان والاستقرار أكثر من توجهها إلى التغير والنمو .

www.ibtesama.com

وعندما انتقل المجتمع الغربى من الاستقرار إلى النمو ، غيرت مؤسساته وطبقاته علاقاتها بعضها ببعض . نهضت بعض المؤسسات والطبقات بأهمية مطلقة ونسبية على السواء ، وانحدرت أخرى ، وظهرت مؤسسات جديدة . ويصبح من الأسهل تتبع هذه العملية ككل بعد أن نسبر غور توسع التجارة وظهور طبقة التجار فى الفصل التالى . ومما تجدر ملاحظته أن المجتمع الإقطاعى ذا التوجه الاستقرارى يدين بانحداره على نحو مباشر إلى نوع من الابتكار لا يمكن قمعه ، لأنه كان تجديداً فى فن الحرب . كان نظام الإقطاع فى صميمه حلفاً بين الملك وتابعه ؛ وكان السبب فى زواله نوع من التطور الحربى دمر الأساس العسكرى للحلف . دخلت مقدرة نظام الفروسية الإقطاعى الحربية ، فى أواخر القرن الخامس عشر ، فترة تدهور سريع ، وأصبح حصن الضيعة الإقطاعية طرازاً قديماً للقلعة الحربية . ومن هذين النوعين من التطور كان الأول العامل المباشر فى انحدار النظام الحربى للإقطاع : فقدان القدرة الحربية بسبب الفرسان المزودين بالدروع التى أرسلها إلى المعركة أسياد الإقطاع .

لقد تغير العمود الفقرى للقوة الحربية من الفروسية الإقطاعية إلى جيوش محترفة تجمع المشاة (الجنود حاملى الرمح ، وحاملى القوس والنشاب والفرسان) ومدفعية وفرسان الحصار . والتغير الذى كانت أصوله إيطالية لم يكن مجرد مسألة إدخال البارود . لقد كان التغير فى المحل الأول قضية كفاءة مشاة تتكون من جميع الذكور الصالحين للخدمة العسكرية ، ويعززها حاملو القوس والنشاب الذين يستخدمون سلاحاً جديداً خلق إنتاجه صناعة حربية فى إيطاليا . ومن ثم فعندما حدث أن فاق التنسيق بين رجال القوس والنشاب ، وجنود الرمح والفرسان مهارة جنود بعض الوقت ، وقع التحول إلى الجيوش المحترفة [23] .

وإذا كان السبب المباشر لانحدار نظام الإقطاع هو تغير طرأ على طرق الحرب ، فقلة قد تقبل الحقيقة التى مؤداها أن التطور الناجح لاستجابة قوة الإقطاع الحربية وقعت فى إيطاليا التى قادت حركة قيام المدن فى أوربا وتطور التجارة ، وإلحاح حاجتها إلى حماية ثروتها التجارية من فروسية نظام الإقطاع وقدرتها على دفع ثمن تقنية جديدة . وثمة موقعة باكرة عارضة هنا وهناك تنذر بنهاية سيطرة ميلشيات الإقطاع الحربية . هُزمت قوة من فرسان الألمان فى سيمباك Sempach عام ١٣٨٧ على يد رجال الرمح السويسريين ؛ وحقق رجال القوس الطويل الانجليز تفوقهم على الفرسان الفرنسيين فى موقعة كريسى

www.ibtesama.com

Crecy (١٣٤٦) وموقعة اجينكورت Agincourt (١٤١٥) فى حرب المائة عام . ولكن اهتمام المدن بالجيوش المحترفة حدث فى إيطاليا فى أواخر القرن الرابع عشر .

وفى أقصى الشمال من فرنسا وقع التغيير فى أواخر حرب المائة عام بين فرنسا وانجلترا . ومع بداية هذه الحرب فى أوائل القرن الرابع عشر استندت قوة الملوك ، فى الأغلب ، إلى الميليشيات الإقطاعية التى تؤدى واجبها طبقاً للالتزامات الإقطاعية . وقع التغير الدقيق فى ميزان القوة الحربية من فرسان مصفَّحة إلى عمليات منسقة تقوم بها أنواع عديدة من المشاة والفرسان ، خلال تلك الحرب ، وشمل التغير أيضاً التحول التقنى إلى البندقية الصغيرة والكبيرة على السواء . وبحلول نهاية القرن الخامس عشر فضَّلت فرنسا وغيرها من الدول المدينية تكوين جيوشها على نحو منتظم من جنود محترفين يعملون بأجر ، على التجنيد الإجبارى الإقطاعى [24] . إن مبادلة خدمات أسياد وفرسان الإقطاع الحربية مقابل الاحتفاظ بالضيعات الإقطاعية لم تعد بعد عملية حاسمة للقوة الحربية .

وبجانب التحول من الجيش الإقطاعى إلى الجيش المحترف كان هناك مظهر آخر هام لفَقْد أسياد الإقطاع القوة الحربية ، واستبدال الحكومات المركزية بالاحتكار الفعَّال الواقعى للقوة القهرية . وقبل إدخال حصار المدفع زود لوردات الإقطاع القلاع بقواعد محصنة يمكن منها منازلة رؤساء الإقطاع غير المحصنين فى أكثر الأحوال ، لأن تأكيد سلطة الرئيس ، نادراً ما استحق العناء إذا كان هذا التأكيد يعنى فرض حصار على حصن التابع . وترتيباً على ذلك كانت قلعة الإقطاع فى تأثيرها السياسى ، قوة ناجعة فى نشر السلطة . ويوضح ريتشارد بِينْ أهمية القلاع على النحو الآتى :

> إن وجود القلاع العديدة مكَّن مناطق قليلة من أن تقاوم بنجاح عدداً أكبر بكثير من الأعداء . واجه رؤساء الإقطاع والغزاة الأغراب نفس الصعاب : غالباً ما كانت تكلفة غزو إقليم ما تفوق بوضوح قيمة الإقليم نفسه . كان يتعين تمويت القلاع جوعاً ، واحدة تلو الأخرى ، وكان يجب أن يكون جيش الحصار كبيراً نوعاً ما . . . كان من الصعب أن يستمر جيش الحصار عدة أشهر فى مكان واحد فى كل مرة لأن لصوص الجيش الغازى يجردون المنطقة الواقعة حول القلعة المحاصرة . ونتيجة ذلك تموت جوعاً الجيوش المحاصِرة قبل الجيوش المحاصَرة . ويفشل الحصار [25] .

www.ibtesama.com

جرد إدخال مدفع الحصار ، الحصن من فائدته الحربية فى نفس الوقت الذى أنهت فيه الجيوش المحترفة سيطرة فرسان الإقطاع فى العمليات الحربية . وظهرت فى الأيام الباكرة من القرن السادس عشر وسائل لبناء قلاع تقاوم نيران المدفع . ولكن بمجرد أن أصبح فى غير متناول بارونات الإقطاع المالية استئجار شركات المدفعيين ، سرعان ما أصبحت إقامة الحصون الجديدة بعيدة عن متناول معظم النبلاء . وبحلول القرن السادس عشر أصبحت السلطات الملكية أيضاً فى انجلترا وفرنسا على الأقل ، من القوة ، بحيث تتأكد من أن طبقة النبلاء لا يقيمون قلاعاً حديثة بأنفسهم .

كانت لهذه التغيرات جميع أنواع النتائج ــ الاقتصادية ، والسياسية والاجتماعية . فمثلاً أثارت الجيوش المركزية الجديدة صيغة جديدة لسؤال قديم : كيف كان يتم تمويل الجيوش ؟ ففى ظل نظام الإقطاع كان المتوقع أن يسد الملوك حاجاتهم عن طريق إيرادات الضياع الملكية والرسوم الإقطاعية التى يلتزم بها تابعوهم . واعتبر فرض الضرائب الزائدة عن الرسوم الإقطاعية المألوفة إخلالاً بالعقد الاجتماعى الأساسى لا ينبغى السماح به بدون رضاء الأتباع . ونتج عن ذلك ، فى أواخر القرن الخامس عشر فى فرنسا وبعد ذلك فى انجلترا ، أن الإيرادات الإضافية اللازمة للانفاق على الجيوش الجديدة المركزية كانت تجمع من موارد خارج نظام الإقطاع ــ أى من طبقة التجار ومن نقابات المهنيين [26] .

وتحقق لملوك فرنسا سلطة فرض ضريبة مباشرة taille وضريبة أخرى على المبيعات aides وضريبة احتكار الملح gabelle مع ضمان إعفاء طبقة النبلاء ورجال الدين منها . إن الملوك الانجليز وقد أخفقوا فى توطيد سلطتهم فى فرض الضرائب بدون موافقة البرلمان ، كانت لديهم دوافع أقوى بكثير للاعتماد على إيرادات الاحتكارات . ومن ثم ففى انجلترا وفرنسا كلتيهما لم يفقد الالتزام الإقطاعى الأساسى بتقديم خدمة حربية ، قيمته الحربية فحسب ، بل إن النظام الحربى الذى جاء فى إثره كان يتم تمويله من خارج نظام الإقطاع أيضاً ، تاركاً باقى الرسوم الإقطاعية ذات أهمية سياسية ثانوية .

وبرغم أهمية هذه التغيرات فى الطرق الحربية ، فإنها لم تكن العامل الوحيد فى تفتيت نظام الإقطاع . ويعادلها فى الأهمية انهيار نظام المقايضة فى الضيعة الإقطاعية واستبدال زراعة المحصولات النقدية بنظام الفلاحين الأرقاء القائم على مقايضة العمل بالأرض . واختفى فى بطء نظام العمل الرقّى فى ضيعة الإقطاع . عمل الفلاحون الأرقاء فى أول الأمر على استنباط نوع من الملكية يمكن توريثه فى الضيعة فى صورة

www.ibtesama.com

احتمال إمكان تجديد حق الاستئجار من سنة إلى أخرى ، وانتقاله إلى الورثة ــ ربما مقابل دفع رسم دخول . ولكن مازال توقع إمكان نقل هذا الحق قائماً . لم يكن للفلاحين ، فى أول الأمر ، أن يبيعوا حقهم هذا ، ومن ثم فترك الضيعة يعنى التنازل عن حيازة صغيرة كان يمكن أن تظل للأسرة عدة أجيال ، والتى من أجلها يكون المستأجر الحالى قد دفع فى مقابلها رسم دخول كبير . وقد جعل عنصر فقدان الحق هذا من الأصعب على مستأجرى الضيعة الالتجاء إل تركها احتجاجاً على أنواع الاغتصاب التى يزاولها السيد . لم يتردد الفلاحون كلما كان ذلك ممكناً ، فى أن يشتروا حريتهم بالتخلص من التزاماتهم التى فرضها نظام الإقطاع عليهم لحساب سادتهم مقابل مبلغ يدفع مرة واحدة فى بعض الأحيان ، وفى شكل مبالغ تدفع مقابل إيجار نقدى دورى فى أحيان أخرى . وهـذه التصفية للرسـوم والضرائب التى فرضهـا نظام الإقـطاع بالإضافة إلى حصول الفلاحين على مصلحة قابلة للبيع فى الأرض التى يفلحونها ــ وهى عملية طويلة أكثر من أنها عارضة وقعت قبل ذلك فى هولندا وانجلترا وفرنسا ــ تشير إلى نهاية نظام ضيعة الإقطاع ، واستبدال زراعة محصولات نقدية بقطاع كبير لصغار الملاك عاش جنباً إلى جنب مع الأراضى الزراعية التى بقيت بعد زوال النظام . ارتقى التغير إلى مرتبة الثورة (برغم أنها بطيئـة) فى التنظيم الاقتصادى للزراعة ، وفتح الطريق ــ كما رأينا ــ إلى اتباع طرق زراعية متقدمة ، وزيادة موارد الغذاء والانتقال فى نهاية الأمر من مجتمع ريفى إلى مجتمع حضارى تماماً .

ويتعين على المرء أن يأخذ فى الحسبان حقيقة مفادها أن الجزء الأخير من القرن الرابع عشر كان عصر كوارث يمـكن أن تشيع فى حد ذاتهـا ، الاضـطراب فى أى توازن اجتماعى : طاعون ، وحروب ، ونقص محصول وفوق كل هذا هبوط غير مسبوق فى عدد السكان . ويمكن أن تُفسر هذه الكوارث على أنها حلول قاسية لضغوط السكان التى تجمعت نتيجـة لإتمـام عملية استقـرار الأرض التى استمـرت فى أوربا لأربعمائة عام أو أكثر . إن ارتباط نظام الإقطاع وما يدفع فى مقابله والتزاماته فى مجموعة من العقود الدائمة لم يكن يلائم لا التحذير من هذه التغيرات الأساسية فى مجتمع تسوده ندرة العمل والأرض النسبية ، ولا يتواكب معها .

وتكيفت أوربا الغربية مع كل هذه الأحداث بتغيير النظام . إن أوربا الغربية ، وقد غيرت التقنية الحربية بوسائل حولت الدور السياسى للطبقة الأرستقراطية صاحبة الأرض

www.ibtesama.com

من دور البارون الإقطاعى شبه المستقل إلى دور رجل السياسة والحاشية ، تكون قد غيرت نمط حيازة الأرض من طراز استبدل زراعة المحصولات النقدية بالزراعة القائمة على الرق . كما تكون قد بدأت ، على نحو ليس مؤقتاً ، عملية هبوط منتظم فى الجزء من السكان اللازم للزراعة ، وارتفاع مستقر فى معدل السكان الذين سكنوا المدن الصغيرة والكبيرة .

وكما سيبين فى الفصل الثالث ، كانت الفترة التالية لمنتصف القرن الرابع عشر عصراً سارت فيه موجات تغير ماجريات الأمور بصورة سريعة يصعب معها إمكان أن يفوتها أن تمحو الفرسان ذوى الدروع وقلاعهم والمجتمع الذى أعطوه شكلاً وهيكلاً سياسياً واقتصادياً . كان عصر الكوارث هذا عهد نمو التجارة فى الوقت نفسه ــ عصر مشروعات مستقلة تتعامل فيما وراء حدود السلطة المحلية ، وتجاوز الدين المحلى ، والعادات المحلية ؛ عصر طبقة تجار تدرك مصالحها الخاصة وفى الوقت نفسه تخشى ، وتحقد على أرستقراطيات السيف ورجال الكهنوت وتحتقرها . كان عصر تقنية حديثة ومعرفة تم اكتسابها من رحلات التجارة والحروب الصليبية أو جلبها اللاجئون بسبب الغزو الإسلامى لشرقى البحر المتوسط . كان ، فى اختصار ، بالأكثر عصر تحول إلى نظام اجتماعى يقوم على الاستقرار .

خاتمة

خلّفت أوربا التى اعتلت طريق الثروة فى القرن الخامس عشر ، مجتمعاً يتميز بظواهر عديدة أصبحت جزءاً لا يتجزء من أعماق تاريخ البشرية . لقد كان مجتمعاً عاش وعمل وزاول التجارة من خلال العادة والقانون ، وليس بالاستراتيجية والحساب . وترد جذور نظام المجتمع السياسى والاقتصادى ، سواء فى ضيعة الإقطاع ، أو النقابة ، إلى الأب الروحى ، والأسرة والقبيلة والعائلة . كانت الزعامتان السياسية والاقتصادية متحدتين فى شخص واحد . وكانت سلطة الملك والرؤساء والتزاماتهم مثل ما للراعى على الرعية وللوالد على أسرته . كان عهداً يسهل تصويره بطريقة رومانتيكية ، لأن مؤسساته تعكس الحنين الإنسانى القديم لذلك النوع من الأمان الذى قدمته المؤسسة الإنسانية الاجتماعية الأساسية : الأسرة نفسها .

www.ibtesama.com

وبرغم ذلك فقد ربى هذا العصر فى داخله بدايات نظام جديد . أضفى مجتمع العصور الوسطى منزلة عالية على المغامرة ، سواء أكانت رحلات ماركو بولو ، أم الحج إلى الأراضى المقدسة ، أم حملة صليبية إليها ، أم أساطير فارس تجوال . هيأت تعددية العصر السياسية الناشئة عن فشل خلفاء شارلمان فى إقامة قوة سياسية مُوحَّدة فى أوربا الغربية ، وتفكك السلطة السياسية الحقيقية فى النهاية إلى أيدى العديد من البارونات المحليين ، هيأت الفرص لتجربة وسائل جديدة للتجارة والحرب ؛ وفتحت الباب أيضاً لتطور المدن الصغيرة والكبيرة التى حصل القليل منها على مواثيق جعلت منها وحدات مستقلة استقلالاً حقيقياً خارج نظام الإقطاع .

منذ القرن العاشر وتاريخ أوربا يحتوى على زيادة متدرجة فى حركة التحضر ، بما يصاحبها من نمو التجارة ، وتطور طبقة التجار . لقد جاءت حركات التقدم فى فن العمارة ، والفن ، والموسيقى ، والأدب ، والحرف وشئون الحرب التى نعرفها كفترة عصر الإقطاع المتأخرة ، خلال فترة تطور المدن والتجارة هذه . خلّت فترة التقدم الطويلة هذه ، بدءً من وباء الطاعون الكبير فى عام ١٣٤٧ ، الطريق إلى قرن من الكوارث ــ نكبات تمثلت فى هبوط حاد فى عدد السكان . ومع الوقت الذى بدأ يأخذ فيه هبوط السكان اتجاهاً مضاداً ، وبدأت أوربا تشفى من وقت الاضطرابات هذا ، أدت تغيرات تقنية الحرب إلى تحول ، بصورة فعالة ، القوة السياسية من بارونات الإقطاع إلى المَلِكيات المركزية ، وفقد نظام الإقطاع الجزء الأعظم من فحواه السياسى . ثم ، فى عملية انتشار على طول قرنين من الزمان (بسرعة أكبر فى بعض الأماكن وبسرعة أقل فى هولندا وانجلترا) استسلمت المؤسسة الزراعية الإقطاعية القائمة على مقايضة العمل بالأرض ، إلى زراعة تقوم على النقود والملكيات الصغيرة . وبحلول عام ١٦٠٠ عندما بلغ سكان أوربا مستوى عام ١٣٤٧ ، تخلى نظام الإقطاع عن مكانه إلى نظام اقتصادى يتميز بتجارة أدنى إلى التعامل بالنقود من خلال أسعار يتم التفاوض بشأنها بين البائع والمشترى ، أدنى منه إلى نظام تتحدد فيه الأسعار عن طريق العادة أو القانون . ولكن هذا هو موضوع الفصل الثالث .

www.ibtesama.com

ملاحظات

(١) يتكون العالم فيما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر من ضيعة واحدة واسعة يعيش فيها ما يتفاوت بين ٨٠ ٪ و ٩٠ ٪ من السكان على الأرض دون سواها. *Fernand Braudel, The Structure of Everyday Life,* trans. Sian Reynolds (New York : Harper & Row, 1981), p. 49.

(٢) Braudel, *Structure of Everyday Life,* pp. 51-52.

(٣) Joseph R. Strayer, "Feudalism in Western Europe," in Rushton Coulborn, ed., *Feudalism in History* (Princeton: Princeton University Press, 1966), p. 16.

(٤) وكما يقول Strayer

أصبحت السلطة العامة ملكية خاصة . يتوقع أى فرد أن يحقق مالك محكمة ربحاً منها ، ويعرف كل فرد أن أكبر أبناء حائز المحكمة سوف يرث هذا الحق المربح من بعده مهما كانت مؤهلاته . وفى الجانب الآخر فإن أى تراكم ذى شأن للملكية الخاصة من المؤكد أن تلقى على عاتقه التزامات عامة . يتعين على صاحب أية ملكية كبيرة أن يعمل على حمايتها ، ويحافظ على النظام فيها وصيانة الطرق والكبارى وأن يقيم محكمة لمستأجريها . وترتيباً على ذلك فالسيادة لها ناحيتان : اقتصادية وسياسية على السواء . إن السيادة اعلى من الملكية الخاصة .

(٥) Marc Bloch, "The Rise of Dependent Cultivation and Seignorial Institutions," in M. M. Postan, ed., *The Cambridge Economic History of Europe,* vol. 1, *The Agrarian Life of the Middle Ages* (Cambridge: Cambridge University Press, 1966), chap. 6, pp. 235-36.

(٦) For an account of the early technology see M. S. Drower, "Water- Supply, Irrigation, and Agriculture", in Charles Singer, E. J. Holmyard, and A. R. Hall (eds). *A History of Technology* (New York: Oxford University Press, 1954), vol. 1, chap. 19, pp. 520-57.

(٧) William H. McNeill, *The Rise of the West* (Chicago: University of Chicago Press, 1963),pp. 33-34.

(٨) Bloch, "Rise of Dependent Cultivation," pp. 235-36.

(٩) Tawney, *Religion and the Rise of Capitalism,* p. 58.

(10) See M. M. Postan, "The Rise of a Money Economy," *Economic History Review* 14 (1944), as reprinted in E. M. Carus-Wilson, *Essays in Economic History* (London: Edward Arnold, 1954), pp. 1-12. According to Postan, "from the point of view of English history, and even from that of medieval and Anglo- Saxon history, the rise of a money economy in the sense of its first appearance has no historical meaning. Money was in use when documented history begins, and its rise cannot be adduced as an explanation of any later phenomenon", (p. 5).

(11) Marc Bloch, *Feudal Society,* vol. 1 (London: Routledge, 1961), p. 67.

(12) Ibid.

(13) See R. H. Hiltion, *The Decline of Serfdom in Medieval England* (London: Macmillan, 1970).

(14) See Douglass C. North and Robert Paul Thomas, *The Rise of the Western World: A New Economic History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1973),pp. 143, 151.

www.ibtesama.com

(15) A. P. Usher, *A History of Mechanical Inventions* (Cambridge: Harvard University Press, 1954), p. 32.

(16) 25 Edw. III, st. 2 (1350).

(17) See Braudel, *Structure of Everyday Life*, p. 74:

> . . . فرنسا وهى بأى المعايير دولة موسرة ، يعتقد أنها اجتازت عشر مجاعات عامة خلال القرن العاشر ، وست وعشرين مجاعة فى القرن الحادى عشر ، ومجاعتان فى القرن الثانى عشر ، وأربع مجاعات فى القرن الرابع عشر وسبعاً فى القرن الخامس عشر ، وثلاث عشرة مجاعة فى القرن السادس عشر ، وإحدى عشرة فى القرن السابع عشر وست عشرة مجاعة فى القرن الثامن عشر . وبينما لا يستطيع المرء أن يؤكد دقة الحساب الخاصة بالقرن الثامن عشر ، فإن المخاطرة الوحيدة التى تتعرض لها هذه الدقة فى الحساب هى الإفراط فى التفاؤل ، لأنها أغفلت مئات ومئات المجاعات المحلية (فى مين أعوام ١٧٣٩ ، ١٧٥٢ ، ١٧٧٠ ، ١٧٨٥ مثلاً) ، وفى الجنوب الغربى فى أعوام ١٦٢٨ ، ١٦٣١ ، ١٦٤٣ ، ١٦٦٢ ، ١٦٩٤ ، ١٦٩٨ ، ١٧٠٩ ، ١٧١٣ . وهذه المجاعات المحلية لا تتزامن دائماً مع الكوارث الأكثر انتشاراً .

(18) See J. R. Hicks, *A Theory of Economic History* (New York: Oxford University Press, 1969). Hicks develops an interesting "economic theory of the city state" in chap. 4 of this little volume. Cf. Max Weber, *General Economic History* (New York: First Collier Books Ed., 1961). p. 260: See also the discussion of cities and their relationships to the nation-states of the sixteenth century in Fernand Braudel, *The Mediterranean,* vol. 1 (New York. Harper & Row. 1972), pp. 312-52.

(19) "[O]utside the occident there have not been cities in the sense of a unitary community. In the middle ages, the distinguishing characteristic was the possession of its own law and court and an autonomous administration of whatever extent". Weber, *General Economic History,* p. 261.

(20) Hicks, *A Theory of Economic History,* p. 235.

(21) Fernand Braudel, *The Wheels of Commerce,* trans. Sian Reynolds (New York: Harper & Row, 1982), pp. 595-96. Braudel finds the seeds of capitalism more specifically in the economic entities which grew autonomous amid the quasi-independent political entities of feudalism: "In Japan... the seeds of capitalism had been sown by the Ashikaga period (1368- 1573) with the coming into being of economic and social forces independent of the state (whether the guilds, long-distance trade, free towns, merchant groups who were often answerable to no one)". (p. 589).

(22) Ibid. Braudel attributes the importance of inheritability in the origins of capitalism to the need for accumulation (p. 599) and to the need for a target pool of wealth which the rising merchant class could take over from the declining feudal nobility (pp. 594-95). In the American experience, the part played by accumulation was less impressive than it may have been in France; and the displacement of a feudal nobility by a rising merchant class was a nonevent.

(23) William H. McNeill, *The Pursuit of Power* (Chicago: University of Chicago Press, 1982), pp. 73-77. Richard Bean, in "War and the Birth of the Nation State", *Journal of*

www.ibtesama.com

Economic History 33, no. 1 (March 1973): 203-21, put the same point as follows: "In 1400 A.D. no prince could prevail against any substantive portion of his feudal barons unless he enjoyed the active support of a similar number of the barons. In 1600 A.D. most princes could be confident that their standing army would suppress all but the most widespread rebellions". (p. 203).

(24) McNeill, *Pursuit of Power*, p.81: "When the Hundred Years War (1337- 1453) began the French king still relied primarily on the infeudated chivalry of his kingdom to meet and repel the English invaders". And:

[B]y the time the French monarchy began to recover from the squalid demoralization induced by the initial English victories and widespread disaffection among the nobility, an expanded tax base allowed the king to collect enough hard cash to support an increasingly formidable armed force. This is the army which expelled the English from France by 1453 after a series of successful campaigns. The kingdom of France thus emerged on the map of Europe between 1450 and 1478, centralized as never before and capable of maintaining a standing professional army of about 25,000 men year in and year out. (pp. 82-83).

(25) Bean, "War and the Birth of the Nation State": 203-21. p. 207.

(26) North and Thomas point out that Spanish revenues from the Low Countries, with their highly developed commerce, were ten times or more their revenues from the Indies during some times in the sixteenth century. See North and Thomas, *Rise of the Western World*, p. 129.

www.ibtesama.com

٣ / نمو التجارة حتى عام ١٧٥٠

كانت الفترة التى انقضت بين منتصف القرن الخامس عشر وبين منتصف القرن الثامن عشر عصر نمو التجارة ، وابتكار ، ونمو المؤسسات التى تناسب عالماً يشتغل بالتجارة . وانتهى هذا العصر مباشرة قبل إدخال نظام الإنتاج من خلال المصنع والذى حدث فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر . وعندئذ كان الغرب قد احتوى فعلاً الحضارة الإسلامية وبدأ يدفعها للانحسار ، تلك الحضارة التى تقاطرت بعنف إلى الحدود الأوربية خلال المدة من القرن الثامن وحتى حصار فيينا عام ١٦٨٣ . حقق الغرب له أيضاً موقع قدم فى الهند وحطّم حضارتى الإنكا Inca والأزتيك Aztec الأمريكيتين واستعمر أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية كلتيهما . وكان الغرب ، باختصار ، قد أصبح على الطريق لسيطرة تكنولوجية ، وسياسية واقتصادية قبل إدخال نظام المصنع بكثير . كما حقق ألواناً من النجاح الاقتصادى بدرجة كانت قسمت العالم إلى « الشعوب الغنية » و« الشعوب الفقيرة » . ولا يمكن العثور على ما يثبت هذه النقطة فى أى مكان أفضل من زيارات قيصر روسيا بطرس الأكبر لهولندا فى القرن السابع عشر ليقف على صناعة بناء السفن وفنون صناعية أخرى فى الغرب ومجهوداته لتحديث روسيا .

www.ibtesama.com

وإذا كان هناك مصدر تقنى لنمو التجارة الذى تميزت به هذه الحقبة ، فإنه إدخال السفينة التجارية ذات الصوارى الثلاث فى أواخر القرن الخامس عشر بإمكاناتها العادية لتحقيق النقل بتكلفة أقل وعبر مسافات كبيرة ، وما تقدمه من إمكانية نقل الغربيين إلى أقاصى أنحاء أمريكا وآسيا . وحقيقة الأمر أنه منذ الأيام الباكرة للقرن السابع عشر ، وضع الغرب بالفعل أسس علم حديث بدأ بأعمال جاليليو . وكانت هذه الفترة هى الفترة التى نشر فيها اسحق نيوتن كتابه « أصول الرياضيات Principia Mathematica » الذى وضع فيه الخطوط الأساسية لعلوم الفيزياء التى ظل العالم يتبعها مائتى عام تقريباً ، والتى ظهر فيها التلسكوب ، واختراع الميكروسكوب واكتشاف الأجرام الميكروسكوبية . وبرغم أن هذه التطورات قد أصبحت فى النهاية عنصراً هاماً فى تاريخ التقنية الغربية ، فإنها ــ فى أغلب الأحوال ــ لم تكن مرتبطة مباشرة بنمو التجارة المتزامن معها . وهناك بعض الاستثناءات مثل الربط بين الفلك وبين فنون الملاحة العملية . غير أن الجانب التجارى من النظام الرأسمالى كانت أصوله فى مكان آخر .

كان ازدهار التجارة الذى حدث بعد القرن الخامس عشر تغيراً كمياً يعكس زيادة فى حجم التبادل التجارى ، كما كان تغيراً فى الكَيْف ينعكس فيه تحول من تبادل العصور الوسطى بشروط وضعتها العادة والقانون إلى تسعير على أساس قوى السوق قائم على التفاوض بين المتعاملين . ويتطلب التغير الكيفى ابتكاراً مؤسسياً بدرجة أكبر مما يحتاج إليه التغير الكمى ــ وهذه نقطة تبحث تفصيلاً فى الفصل الرابع .

ترجع خطورة توسع الأسواق الكمى إلى التخصص الأكبر الممكن حدوثه فى نطاق شبكة العلاقات الاقتصادية . إن تخصصاً أكبر فى النشاط الاقتصادى تطلب أسواقاً واسعة تتكفل باستخدام وكلاء متخصصين على نطاق كثيف . وفى مقولة آدم سميث الموصوفة بقداسة القدم « يحدد مدى السوق ، تقسيم العمل »[1] . وسوف نرى فى الفصل الخامس أن نمو الأسواق حفز فى النهاية نهوض نظام المصنع ، وأن هذا النهوض بدوره قد حفز نمو الأسواق بدرجة أبعد : غير أن الأحداث التى لخصت فى الجزء الأول من هذا الفصل أدت إلى استمرار زيادة حجم تجارة أوربا لعدة قرون قبل إدخال المصانع .

وكان التغير الكيفى على نحو ما انعكاساً كاملاً للعادة والعرف وقد تركنا تسعير السوق عند استعراضنا التبادل التجارى فى العصور الوسطى فى الفصل الثانى ، عند

www.ibtesama.com

موقف كان فيه التسعير نظاماً لا يتواكب مع قيم العصور الوسطى . وقد سمح بوجوده فقط فى مدن كبيرة كانت قد تخطت نظام الإقطاع وأصبحت فى مواقف خالية من سلطان القانون . كيف حقق إذن هذا الاستثناء الذى أساء إلى العرف وقيم المجتمع الغربى ، تفوقه فى اقتصاديات الغرب ، سوف يشير الجزء الثانى من هذا الفصل إلى بعض هذه الأسباب .

نعالج فى الجزء الأخير من هذا الفصل أثر نهوض طبقة التجار على أنقاض القدامى من حائزى الأرض الإقطاعيين ، وطبقات أخرى فيما بعد مجتمع الإقطاع ، وكذلك علاقته بالنظرية القائلة بأن التاريخ هو قصة تنحية طبقة مسيطرة بواحدة تليها تأتى فى أعقابها .

توسع الأسواق : رحلات الاستكشاف

ما هى العوامل التى ولّدت نمو الأسواق ؟

إن الجواب الذى يتوارد إلى الذهن عادة أكثر من غيره ، هو أن الأسواق قد تولدت عن توسع تجارة أوربا فيما وراء البحار التى جاءت ، بصورة سريعة ، فى أعقاب أعمال **الاستكشافات العظيمة الفذة** ـ دوران فاسكو دا جاما المشهور حول رأس الرجاء الصالح ، وفتح طريق مائى إلى الشرق الأقصى ، واستكشاف العالم الجديد وما إلى ذلك . قدمت هذه الأسواق فيما وراء البحار فرصاً عظيمة لتحقيق الربح ، ومن ثَمّ قدمت حوافز قوية للتنمية الرأسمالية .

وقدمت هذه الأسواق فرصة سياسية ملائمة بنفس الدرجة من الأهمية لهذه التنمية الرأسمالية ذاتها . وبحلول بداية القرن السادس عشر لم يعد كل من نظام الإقطاع ونظام الضيعة سائداً بعد ؛ ولكن خَلفَهما لم يكن قد ظهر أيضاً . لم تكن هناك مؤسسات سياسية متطورة على نحو يكفى لأن تقتنص الفرص الجديدة فيما وراء البحار من متناول طبقة التجار . كانت الملكيات المركزية قد بدأت فى الظهور . وبالإضافة إلى ذلك لم تكن الأسواق الخارجية قد خضعت لسيطرة مَلِك واحد . وأضافت محاولات البابوية لتخصيص الأسواق ، قوة لحركة الإصلاح البروتستانتى Protestant Reformation . وباختصار كان هناك فراغ سلطة أفادت منه طبقة التجار الناهضة بصورة نشيطة لتحقق

www.ibtesama.com

تطوراً رأسمالياً لأسواق ما وراء البحار . ومع هذا فقد يُدّعى بأن إدخال طبقة تجار مولعة بالكسب بصورة قوية ، فى نظام الإقطاع الأوربى المتداعى لم يكن الضربة الأخيرة والمميتة للنظام القديم .

وهذا التفسير هو ما قدمه ماركس وانجيلز فى البيان الشيوعى Communist Manifesto عام ١٨٤٨ . لقد اعتبرا أسواق أمريكا الخارجية ، وجزر الهند الشرقية والصين وقد وفرت حاجات متزايدة لم تستطع النقابات إشباعها مما أفضى إلى جعل نظام « التصنيع » يحل محلها لمجرد أن يستبدل به بدوره « بخار ونظام آلات » « الصناعة الجديدة الضخمة » . كان تفسير ماركس وانجيلز مؤثراً على نطاق واسع ، ويستأهل أن يقتبس :

فتح اكتشاف أمريكا والدوران حول رأس الرجاء الصالح مجالاً جديداً للبورجوازية الناهضة . إن الأسواق الصينية وأسواق شرقى الهند ، واستعمار أمريكا ، والتبادل التجارى مع المستعمرات ، وزيادة وسائل التبادل ، وفى السلع بصورة عامة ، قد أعطت التجارة والملاحة والصناعة ، دفعة لم تكن معروفة من قبل ؛ ودفعت بذلك العنصر الثورى فى مجتمع الإقطاع المترنح إلى تطور سريع .

لم يعد الآن نظام صناعة الإقطاع الذى احتكرت النقابات المغلقة الإنتاج فى ظله ، يكفى للوفاء بحاجات الأسواق الجديدة المتزايدة . لقد حل محله نظام الصناعة التحويلية ، ونَحّى رجال الصناعة من الطبقة المتوسطة رؤساء النقابات . اختفى تقسيم العمل فى كل ورشة على حدة .

وفى الوقت نفسه ظلت الأسواق فى نمو متواصل ، والطلب فى زيادة مستمرة . حتى الإنتاج لم يعد يكفى . وفى أعقاب ذلك أحدث البخار والآلة ثورة فى الإنتاج الصناعى . حلت الصناعة الحديثة الضخمة محل نظام الإنتاج الذى جاء فى إثر نقابة الإقطاع ، وحل أصحاب الملايين الصناعيين محل الطبقة الصناعية المتوسطة . وأخذت البورجوازية الحديثة مكان قواد الجيوش الصناعية كلها .

أنشأت الصناعة الحديثة السوق العالمية التى مهد اكتشاف أمريكا الطريق لها . وحققت هذه السوق تطوراً هائلاً فى التجارة ، والملاحة والمواصلات البرية . وكان لهذا التطور رد فعل على توسع الصناعة . وتطورت البورجوازية بنفس درجة توسع الصناعة

www.ibtesama.com

والتجارة والملاحة والسكك الحديدية كما أن رأسمالها قد زاد وحجبت كل طبقة انحدرت من العصور الوسطى .

إن زيادة فرص تجارة ما وراء البحار التى أكدها ماركس وانجيلز وآخرون غيرهما شكلت بلا منازع جزءاً هاماً من الأسواق الآخذة فى التوسع ، والتى كانت سبباً فى ظهور الرأسمالية . غير أن هناك ميلاً للمبالغة فى أهمية التجارة الخارجية الاقتصادية جاء ، فى جانب منه ، نتيجة العبير الغريب لرحلات الخارج وللأراضى البعيدة ، وجاء فى جانب آخر للاهتمام بالموارد المالية للدول المدينية . ومن خلال جِدَّتها بالذات كانت التجارة الخارجية المطوّرة حديثاً مفتوحة تماماً للاستغلال الملكى عن طريق الضرائب ، ومنح احتكارات التبادل التجارى ، فى حين كانت التجارة الداخلية أكثر احتمالاً بكثير من أن تغطيها المواثيق القائمة ، أو تفضى إلى معارضة سياسية أكبر خطراً للضرائب الجديدة . تنافست الحكومات الملكية فيما بينها على عوائد التجارة الخارجية ، ليس من الناحية التجارية المجردة ، ولكن من الجانب الحربى أيضاً . وبرغم دراما التجارة الخارجية العنيفة ، وأهميتها لوزراء المالية فى الحكومات الملكية وللسياسة الدولية ، فإنه يجوز للمرء وبحق أن يدرك أن هناك أسباباً أخرى لنمو السوق أقل إثارة للروح الدرامية وأهملت على نحو غير ملائم : زيادة السكان ، ونمو التجارة بين مدن الحضر ، ونمو المدن الكبيرة وتحسينات طرق المواصلات .

نمو السكان وتوسع الأسواق الداخلية

كانت زيادة إجمالى عدد سكان أوربا الغربية العامل الأكثر أهمية فى تطور التجارة الداخلية . كان لزيادة السكان أثر قوى واسع الانتشار فى جميع أوجه النشاط الاقتصادى . وطبقاً لأدق التقديرات حقق سكان أوربا زيادة خلال العصور الوسطى المتأخرة منذ القرن الحادى عشر . ومع بداية القرن الرابع عشر ارتفع عدد سكان أوربا إلى ما يزيد على سبعين مليوناً . وهذا العدد المتزايد ، وقد انتشر فى مناطق جديدة غير مألوفة ، أدى إلى توسع مساحة الأراضى القابلة للزراعة فى المناطق الأقدم ، وزيادة الزراعة الكثيفة بصورة عامة . وهناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن معدل النمو

www.ibtesama.com

بدأ يهبط فى أوائل القرن الرابع عشر [2] . إن انتشار وباء الطاعون فى عام ١٣٤٧ مع ما صحبه بعد قليل من هبوط المحصولات لعدة سنوات وحرب المائة عام ، أفضى إلى صدمة مضادة فى نمو السكان .

بدأ نمو السكان من جديد فى فرنسا منذ الأيام الباكرة للقرن الخامس عشر وفى انجلترا فى أواخر القرن نفسه [3] . وصل عدد سكان أوربا مرة أخرى ، إلى ما كان عليه مستوى عام ١٣٤٧ وذلك بعد عام ١٦٠٠ مباشرة . وحدث الارتفاع فى بعض بلاد أوربا أبكَر من بلاد أخرى . ومهما يكن من أمر ، فقد تضاعف سكان أوربا ما يزيد على مرتين ، بحيث وصل عددهم إلى ١٧٠ مليون نسمة فيما بين عامى ١٦٠٠ و١٨٠٠ [4] . وقد تظهر هذه الزيادة السكانية أن حجم الأسواق الأوربية المحلية حقق نمواً متزامناً مع توسع التجارة الخارجية ، وحركة الاستكشاف .

حجب التأكيد الكبير الذى غالباً ما أضفى على نمو تجارة ما وراء البحار ، المعنى الكامل للتبادل التجارى فيما بين البلاد الأوربية . وواقع الأمر أن أوربا ، حتى قبل الرحلات الاستكشافية ، كانت قد تحقق لها نمو غاية فى الاتساع فى تجارة السلع ذات الحجم الضخم . قامت هذه التجارة بسبب اختلافات الطقس ، والموارد الطبيعية ، وكثافة السكان فى نطاق القارة . وظلت منطقة البلطيق مدة طويلة مصدراً للخشب (مادة أولية غاية فى الضرورة فى مجتمعات ما قبل الصناعة) ومصدراً لمنتجات الغابة الأخرى ، ثم بعد ذلك مصدراً للحبوب . وصَدَّرت شبه جزيرة أيبيريا الصوف والزيوت النباتية ومواد الصباغة والحديد الخام ، وبعض الفواكه . وحتى فى خلال العصور الوسطى المتأخرة اتجه الكثير من هذه التجارة شمالاً وجنوباً من الغابة وأرض الأذرة والأقاليم الغنية بالنحاس والرصاص والحديد والبحار الزاخرة بالسمك إلى الكَرْم ، وبساتين الزيتون ومراعى الأغنام ، والملاّحات ، ومصانع النسيج ، وورش الحِدَادة وأحواض السفن ؛ التقى تيار التجارة وتقاطع وبدأ من جديد فى ملتقى الطرق الكبيرة فى هولندا وفى نقاط مختلفة أخرى يغذى جداول فرعية أو تغذية هذه الجداول [5] .

وهناك أمثلة أخرى عديدة لتبادل تجارى بين الأقاليم تم فى أوربا فى العصور الوسطى المتأخرة . وفى غيبة وسائل التبريد والحفظ الحديثة ، كانت التوابل من آسيا أكثر من كماليات ، بل قد تكون من المواد الضرورية عبر أوربا ، كما كانت تجارة التوابل الدافع لكثير من رحلات الاستكشاف الباكرة . خلق فى أوربا الشرقية الطلب على

www.ibtesama.com

اللحوم ، وسهولة نقل الحيوانات الحية نفسها ، تبادلاً تجارياً فيما بين بلاد تفصلها مسافات طويلة نوعاً ما تمتد من مناطق الرعى إلى المدن . وأدى اكتشاف إمكان حفظ اللحوم بالتمليح الذى حدث حوالى القرن الخامس عشر ، إلى تجارة هامة فى الملح ؛ وكان هناك تبادل تجارى فى العتاد الحربى . وكانت ميلانو مركزاً مفضلاً لإنتاج الدروع فى العصور الوسطى ؛ ومع اختراع البارود أصبحت مدينة لييج مصدراً مفضلاً للأسلحة النارية . وجعل ابتكار المدافع تداول هذه الأسلحة بالبيع أو التأجير ، شرطاً للبقاء العسكرى فى المناطق التى ليست بها ورش لسبك المدافع [6] .

إن تفصيلات نمو التبادل التجارى فى شمال أوربا ، والمناطق الساحلية للبحر المتوسط وبين بلاد شمال أوربا وجنوبها قد قام آخرون بدراساتها ، وليس هناك من داعٍ للمزيد من البحث فيها فى هذا المقام . ومع ذلك فثمة نقطتان تختصان بتطور التجارة فيما بين مدن الحضر ، تستأهلان الإشارة إليهما ، نتيجة لنتائجهما التى جاءت متأخرة .

أولى هاتين النقطتين أن انجلترا التى تقاسمت مع هولندا فى وقت متأخر الزعامة فى تطوير المؤسسات الرأسمالية ، كانت خلال الجزء الأكبر من العصور الوسطى أساساً مستعمرة اقتصادية لأوربا الغربية . كان دورها دور مورد المنتوجات الأولية للمجتمعات الأوربية المتخصصة فى الصناعة التحويلية ــ المعادن والمنتجات الغذائية ، وفوق كل ذلك الصوف الذى كان مادة أساسية لاقتصاديات إنتاج القماش فى إيطاليا ، والأراضى الواطئة . وترتيباً على ذلك كانت التجارة الخارجية أكثر أهمية لانجلترا عنها لمعظم البلاد الأوربية منذ وقت باكر جداً . ولم يتغير مركزها كمستعمرة إلّا مع ازدهار صناعة النسيج الانجليزية السريع ، والملحوظ فى النصف الثانى من القرن الرابع عشر .

والنقطة الثانية أن الدور الذى أداه شمال إيطاليا فى ازدهار المؤسسات الرأسمالية كان حاسماً . والحقيقة أن العديد من الابتكارات الواضحة فى التنظيم التجارى فى شمال أوربا وجنوبها ، نشر ، فى واقع الأمر ، الممارسات التى نمت فى شمال إيطاليا والتى تأخر انتشارها طويلاً فى بعض الأحيان [7] . وهذا الانتشار قد أعاده شارع لومبارد فى لندن الذى يُحيى اسمه ذكرى رجال التجارة ورجال البنوك الإيطاليين الذين لابد من أن يكونوا قد أحسوا ، فى ذلك الوقت ، بأنهم بعيدون جداً عن الوطن .

ومهما يكن من أمر التفصيلات فهناك اتفاق بين المؤرخين الاقتصاديين على أن النماء الملحوظ فى تجارة أوربا قد وقع فى أواخر العصور الوسطى ، واستمر حتى انهيار نظام

www.ibtesama.com

الإقطاع . واهتمامنا الحالى ، ليس بتفصيلات هذا النمو ، بل بالاتصال التاريخى بين نمو التبادل التجارى بصفة عامة من ناحية وبين نمو المدن والمؤسسات الرأسمالية المصاحب له من الناحية الأخرى .

ظهور طبقة التجار

كانت أول نتيجة لنمو حجم التجارة الأوربية فى العصور الوسيطة المتأخرة ، هى تطور التجار المتخصصين ــ أى طبقة التجار . وقد ذكرنا من قبل الدور الصغير الذى أداه تجار كل الوقت فى تجارة العصور الوسيطة . ومادامت التجارة تمارس على نطاق صغير نوعاً ما ، فقد أمكن أن يزاولها كنشاط ثانٍ أناس يعملون بعض الوقت وكانوا أساساً فلاحين أو صيادين أو ملاك أرض أو راهبات أو رهباناً . كانت التجارة بالنسبة لهم مجرد وسيلة لتحويل إنتاجهم الزراعى إلى نقود ؛ لم تكن التجارة مهنتهم الأصلية .

وهناك ظروف أخرى ضرورية لتطوير طبقة تجار متخصصة ، غير مجرد نمو حجم التجارة . لم يكن من الضرورى دائماً وجود موقع حضرى لتجار يعملون بعض الوقت . ولكن قيود الريف على تجار متخصصين يعملون كل الوقت ، ويعيشون على التجارة أمر لا يحتمل . ولكى تكون التجارة مورد رزقه يجب على المرء أن يكون حراً فى أن يقرر متى يشترى ، وبأى سعر ، ومتى يبيع ، وبأى سعر .

وبالرغم من أن هذه الحريات كانت ضرورية لأن يكسب التاجر عيشه ، فإنها لم تكن تتناغم مع قيود النظام الإقطاعى التى لا تحصى بما فيها مبدؤها القائل بأن التجارة يجب ألا تقوم إلّا بثمن عادل .

وقد أشار بوستان إلى هذه النقطة بأن طبقة التجار المتخصصين تفترض سلفاً التخلص من مجموعة قيود العصور الوسيطة المفروضة على الحرية والملكية الفردية :

> لكى يكون التجار والحرفيون مهنيين يعملون بالتجارة ويزاولون حرفهم على مدار السنة ، يجب أن يتخلصوا من القيود والالتزامات التى تقيد حرية حركتهم ، وحرية التعاقد التى تفرضها أنظمة المجتمع الإقطاعى المتأخر . يتعين ألا تقيد بيوتهم ومحال مزاولة عملهم أية التزامات تثقل كاهل المستأجر الريفى ، يجب أن يحكم صفقاتهم قانون

www.ibtesama.com

أفضل يتناسب مع معاملات تاجر وتاجر ، لا مع مجموع عادات الضيعة الإقطاعية والقانون العام . ومن ثم جاءت الوظيفة الأساسية لمدن الإقطاع كجزر غير إقطاعية فى بحار إقطاعية ؛ وترتيباً على ذلك جاء ظهورها بأعداد كبيرة فى القرن الحادى عشر ــ وهو الوقت الذى اتسعت فيه التجارة وزادت ، ونضج فيه كذلك النظام الإقطاعى ؛ ومن ثم زاد أيضاً الدور الأساسى الذى أدته عهود المدن وبراءاتها الإعفائية (التى لم تكن أقل من إعفاءات مضمونة من النظام الإقطاعى) فى تكوين أساس المدن وتطورها . أوجدت مثل هذه المواثيق القرى مدناً كما أوجدت مدناً صغيرة من ضواحى القلاع . ومواثيق كهذه أكدت ما تلى من تقدم المجتمعات الحضرية وهى فى طريقها إلى أن تستكمل مركزها الحضرى [8] .

وباختصار لا يمكن للتجار أن يؤدوا وظيفتهم أيضاً إذا كانوا فلاحين أرقاء تابعين لسيد الضيعة . كان عليهم أن يعيشوا فى المدن خارج نظام الضيعة .

الحقيقة أن عالم العصور الوسيطة وجد به بعض التجار المحترفين . لم يختف التجارة والتاجر المحترف كلية من بلاد البحر المتوسط والحياة الأوربية منذ عصر الفينيقيين . وطوال فترة العصور الوسطى ، زاولت مدينة فينيسيا ومدن لومباردى وعصبة أو مدن الهنزة وسكان جزر فريزيان المنتشرة على طول الشاطىء فيما بين هولندا والدنمارك وحتى الفايكنج ، زاولوا تجارة المسافات الطويلة بواسطة السفينة ، وقطار نقل البضائع والقافلة بطرائق تتطلب وجود تجار طول الوقت . فضل سيد الإقطاع النموذجى أو الحرفى أن يتقاضى فوراً ثمن العروض التى كانت تنقل فى رحلات تجارية بعيدة ، وكان للأجانب البعيدين الذين يبيعون حمولة ، ويشترون مقابلها حمولة أخرى كل العذر فى تقاضى ثمنها بمجرد عقد الصفقة . إن كل مَنْ كان لديه الوقت والمهارة لنقل حمولة إلى ميناء بعيد ، ويبيعها ويشترى مقابلها حمولة أخرى تم اختيارها بسبب ما تتميز به من الإقبال عليها فى بلده ، ثم يحملها معه عائداً إلى سوقه ، يعد تاجراً بطبيعة التعريف . وحتى فى المبادلات التجارية الروتينية مثل صفقات الصوف التى تعقد بين انجلترا والأراضى الواطئة كان استخدام التجار الوسطاء قد استقر فى العصور الوسيطة . وبالإضافة إلى ذلك وُجد البائعون المتجولون الذين كانوا جزءاً من حياة الريف . ومن الخطأ إذن الاعتقاد بأن نهوض التجارة فى العصور الوسطى المتأخرة ، أفضى إلى أن تعود إلى الحياة

www.ibtesama.com

مرة أخرى مهنة غلّفها النسيان منذ سقوط روما . وبالأحرى زادت نشاطات التجار خلال الفترة من القرن الحادى عشر إلى القرن الرابع عشر ، بالتوازى مع ازدهار نظام إقطاعى استخدم خدماتهم دون تزويدهم ببيئة متلائمة شرعاً مع مشروع إقطاعى . خُصص التجار للمدن التى كانت هى ذاتها جزراً غير إقطاعية فى عالم الإقطاع .

حركة التحضر

أفضى توسع المراكز الحضرية وتخصص بلاد معينة فى الصناعة التحويلية بدرجة أكثر من غيرها مثل الأراضى الواطئة وشمال إيطاليا إلى نمو الأسواق والعلاقات التجارية . ولم تكن القوة الدافعة لهذا النمو زيادة السكان فحسب ، بل زيادة نصيب المدن الصغيرة ، والمدن الكبيرة من السكان . تتطلب حركة التحضر والتخصص الصناعى كلاهما وجود شبكة من علاقات السوق وفى الوقت نفسه يعملان على خلقها . تحصل صناعة الحضر ، من خلال شبكات التبادل التجارى على المواد الأولية من المناجم العديدة والغابات والمزارع ، وأراضى الرعى المنتشرة جغرافياً ، وفى نفس الوقت ترسل منتجاتها إلى مستعمليها الموجودين فى أماكن بعيدة جداً من خلال شبكة أخرى للتبادل التجارى . وتحول قطاع الزراعة من الإنتاج للوفاء بحاجاته كلها تقريباً إلى إنتاج ما يفيض كثيراً على حاجاته نفسها . تُجهز فوائض هذا القطاع وتنقل إلى المدن وتوزع فيها من خلال شبكات أخرى للتبادل التجارى ؛ وينفق جزء كبير من الإيرادات الزراعية الناجم عن ذلك على منتوجات المدن من خلال شبكات مختلفة أيضاً . وقد يقدم ، نمو المدن والصناعات القوة الدافعة اللازمة للتوسع فى المواد الأولية والمواد الغذائية حيناً ، أو لاكتشاف موارد طبيعية جديدة حيناً آخر أو قد يزوِّد فتح خطوط تجارية جديدة بقوة دافعة توسع المدن والصناعة ؛ وفى أحوال كثيرة جداً يصبح اتجاه التسبيب غير مؤد إلى نتيجة معينة ، لأن أنماط النمو هذه تتحرك متزامنة وبصورة متزايدة . وتعيش المدن على الفرق بين ما يجب أن تدفعه للحصول على المواد الأولية اللازمة لمحالها ومصانعها ، وبين ما تستطيع الحصول عليه مقابل المنتوجات تامة الصنع ، بالإضافة إلى ما يمكنها تحقيقه من ربح صاف من الأغراب مقابل بيع الخدمات المتخصصة ، مثل خدمات البنوك والتأمين والتخزين والاتجار فى السلع ، والخدمات الطبية والقانونية والحكومية

www.ibtesama.com

والـدينية . وتتـطلب الحياة الـزراعية فى الـريف قدراً من التجارة أقل مما تتطلبه حياة الحضر ، لأن المزرعة (مع التجاوز عن ضيعة الإقطاع) أكثر اعتماداً على الذات من شقة المدينة : الانتقال من المزرعة إلى المدينة يمثل بالضرورة انتقالاً إلى مزيد من التبادل التجارى .

وترتيباً على ذلك ، فبالإضافة إلى الازدياد المثير للإعجاب فى تجارة ما وراء البحار ، ابتـداء من القـرن السادس عشر ، شهدت بلاد أوربا الغربية بدءاً من القرن الثانى عشر ، تسرباً بالتدريج لهيكلها الاقتصادى من جانب المؤسسات التجارية والعلاقات التى لازمت ظهور سكان الحضر ، ومؤسساته ، ومنتجى الحضر الذين كانت أدوارهم الاقتصادية تعتمد على التجارة بصورة أساسية .

هناك أسلوب آخر للبحث ، بعناية ، عن العلاقة السببية بين حركة التحضر وبين نمو التجارة . إن نمطاً معقولاً لتطور أية مدينة يجب أن يفترض اكتشاف قاعدة أولى ، فى الميزة النسبية للتبادل التجارى بين المدينة وبين ما يحيطها من **المناطق الريفية المصطلح** الذى اتسع معناه ، بحيث أصبح يُعنى به العالم بأسره فى عصر التبادل التجارى المتأخر فيما بين القارات . يضع حجم الميزة النسبية الحدود التى تستطيع المدينة أن تحافظ فى نطاقه على توازن قابل للتطبيق بين مبيعاتها ومشترياتها ــ أى بين ما حصلت عليه من الريف وبين ما قدمته له فى المقابل . وليس من عجب من أن تفترض حركة التحضر سلفاً علاقات تبادل تجارى واسعة وتخلقها ، لأن هذه العلاقات المحتملة كانت مقياساً للتطور الحضرى .

من المستحيل فى مدينـة متطورة حية أن يحاول المرء فصل نمو التجارة عن زيادة السكان ، وتخصيص أحدهما لأن يكون سبباً للآخر . فالمدن التى ازدهرت تجارتها زاد عدد سكانها ، والمدن التى لم تزدهر تجارتها لابد من أن تكون ــ كما هو حادث الآن ــ قد واجهت مشكلات الانهيار . وليس من ريب فى أن الثروة التى نبعت من تبادل تجارى ناجح ، جعلت بعض المدن تبهر المهاجرين بالنزوح إليها من الريف أو من أى مكان آخـر ، وهكـذا كانت التجـارة إلى حد ما ــ أو بالأحرى نجاح التجارة ــ سبباً لزيادة السكان . ليس من السهل أن يعثر المرء فى أوربا على مواقع ذات كثافة سكانية مرتفعة سبقت نمو التجارة بصورة واضحة على نحو قد يراها المرء معه سبباً معقولاً لنمو التجارة . كانت بلاد الأراضى الـواطئـة ولمباردى أكثر أجزاء أوربا كثافة فى السكان فى العصور

www.ibtesama.com

الوسيطة المتأخرة ، ولكن بدا نمو التجارة وزيادة السكان هناك وكأنهما سارا معاً ولم يجيء أحدهما نتيجة للآخر .

أصبح السكان ، فيما بعد ، عاملاً حافزاً للتجارة بعد الثورة الصناعية عندما تكونت مجموعة محلية من العمال الذين أمكن تشغيلهم (وهى ليست نفس الشيء كالسكان بصفة عامة) أصبحت عاملاً هاماً فى اختيار مواقع المصانع . غير أنه فى العصور الوسيطة المتأخرة وفى أوائل الفترة التالية للإقطاع مباشرة ، استحق معظم مكتشفى فرص التجارة المجهولين مقداراً من الاعتراف بالفضل فى مجال ظهور المدن الكبيرة ، والمدن الصغيرة ، ونمو سكانها .

تحسينات وسائل النقل ونمو التجارة

بعد أن أدركنا أن ازدهار التجارة ونمو المدن قد امتزجا واعتمد كل منهما على الآخر بدرجة أصبح من الصعب معها أن يكشف المرء عما كان منهما السبب ، وعما كان النتيجة ، فليس من سبب يدعونا للدهشة فى أن نجد تعايشاً مماثلاً فى العلاقة بين نمو التجارة والمدن ، وتحسينات وسائل النقل . ومن الأيسر أن تبحث العلاقة وكأنها مجرد علاقة بين التجارة ووسائل النقل بشرط أن نراعى التحفظ بأن المدن لا تنمو ولا تزدهر بدون وسائل نقل لازمة لتغذية صناعتها ، وتغذية سكانها ، وتوزيع منتوجاتها . وفى هذا المجال لا تقوم كلمة **تجارة** مقام مجرد مساومة التجار للبحث عن الربح ، بل تقوم بديلاً عن تدفق الحياة للمدن ، أما عبارة **نمو التجارة** ، وعبارة **حركة التحضر** فهما مترادفتان تقريباً .

والقول بأن تحسينات ضخمة حدثت فى وسائل النقل البحرى خلال القرن الخامس عشر أمر يسهل توضيحه . فالروابط السببية بين هذه التحسينات فى وسائل النقل وبين تقدم بلاد الغرب الاقتصادى لا يمكن تميزها بسهولة .

كان ظهور المركب المزوَّد بالأشرعة التى تعمل وسيلة نقل بحرية أساسية لتجارة بلاد الغرب حتى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، أكثر التحسينات أهمية فى وسائل النقل . وكانت السفينة التجارية النموذجية التى تجوب المحيط الأطلنطى نوعاً متقدماً نسبياً من السفن التى غزا بها وليم الفاتح انجلترا ، كما سُجلت على سجادة الحائط المسماة

www.ibtesama.com

Bayeux Tapestry . كانت هذه سفينة « مستديرة » ــ سميت هكذا ، لأن طولها لا يزيد تقريباً على ثلاثة أمثال أطول عرض فيها ــ مزودة بصار واحِد وشراع واحد [9] . وفى أوائل القرن الثالث عشر أضيف إليها فى بعض الأحيان صار أمامى وشراع أمامى . وبما أن هذه السفينة كانت غير متوازنة فثمة بارقة من ريح تجنح إلى أن تدفع القوس إلى زاوية الانحراف مما يؤدى إلى أن تصبح قيادة السفينة صعبة ، وتجهد الدفة على نحو مفرط . ولكى يتوازن الشراع الأمامى كان يجب إضافة صار مِزَّينى * إلى مؤخر الصارى الرئيسى . وهذا ما حدث فى حوالى منتصف القرن الخامس عشر . ونحن لا نعرف اسم المخترع وحتى جنسيته . ظهر أول تصوير واضح لمركب ذى ثلاثة صوار على ميدالية فرنسية عام ١٤٦٦ . ونحن نعرف أن صناع السفن الفرنسية فى بايونّا Bayonna الواقعة بالقرب من الحدود الاسبانية قد أُعجب بهم معاصروهم . ولكنه مجرد تخمين وظن القول بأن هذا الإكبار له علاقة ببناء أول سفينة ذات ثلاثة صوار .

كان الصارى المزينى يوجد عادة فى سفينة ذات ثلاثة صوارى استخدمت شراعاً مثلثاً وضع على سارية تحملها زاوية حادة على عكس الأشرعة المستطيلة الشكل المعروفة أكثر من غيرها . وهذه التركيبة من الصوارى والأشرعة المألوفة فى البحر الأبيض المتوسط قُدِّرت حق قدرها لقدرتها على تسيير المركب ضد اتجاه الريح . وفى سفن المحيط الأطلنطى فى أواخر القرن الخامس عشر كانت أغلبية القوة المُسيِّرة لاتزال تأتى من الشراع الوحيد الكبير الموجود على الصارى الرئيسى . ولكن إضافة الصارى الأمامى والصارى المزينى جاءت من أجل مراكب أسرع بكثير وأكثر ملاءمة للتعامل مع الريح الآتية من أى اتجاه .

عرف النمط الجديد باسم القُرقور Carrack . وطوَّر البرتغاليون نوعاً مختلفاً قليلاً يستخدم الأشرعة العادية فى الصوارى الثلاثة . وسمى هذا المركب caravel (أى مركب شراعى صغير سريع) ويفضل فى الإبحار بجوار الشواطىء ربما لمقدرة هذه السفينة على الإبحار ضد اتجاه الريح ، وبذلك تتجنب أن تجرفها الرياح إلى شاطىء يكون محجوباً فى حالة العاصفة ــ مصدر خطر شديد للملاحة فى محازاة الساحل . تبدو القرقور ولها ميزة إذا جاء حكمنا استناداً إلى حقيقة مؤداها أن أصغر سفن كولومبس نينا Nina بدأت

* أى الصارى الأقرب إلى مؤخر المركب (المترجم) .

www.ibtesama.com

رحلتها عام ١٤٩٢ وهى من نوع الكارافيل ولكن أعيد بناؤها فى شكل قُرقور فى جراند كانارى . ويكمن جانب كبير من أهمية التغيير إلى سفينة ذات صوار ثلاثة فى تحسين قدرة السفينة التجارية على الإبحار فى اتجاه معاكس للريح تقريباً . فلا يمكن لسفينة شراعية أن تبحر مباشرة ضد الريح ، ولكنها تبحر بزاوية ، تبلغ فى حالة اليخت الشراعى الحديث عادة حوالى ٤٥° . ولكن الحظ كان مواتياً للسفن ذات الشراع الكاملة . ففى قدرتها أن تسير بزاوية تقل عن ٦٠° مع الريح . إن الريح ربان متقلب للمركب الشراعية ــ وكلما كان مدى اتجاهات الريح التى يمكن للمركب أن تبحر فيها بسلام أكبر ، أكملت رحلاتها على نحو أسرع . ومع هذا فمنذ عصور الرومان وسفن التُجار صممت هياكلها وشراعها بحيث تبحر ضد اتجاه الريح الخفيف . كانت الكواثل * مدوَّرة حتى تساعد السفينة على الإبحار فى اتجاهاتها الطولية ، أما الأقواس فلم تصمم بحيث تسير السفينة فى البحار الميتة . كان الشراع الواحد الكبير مثالياً للإبحار ضد الريح ، ولكن ليس مهيأً للإبحار مع الريح بمحازاة أو أمام كمرة السفينة . ومن ثَمّ فإن سفن التجارة التقليدية قضت وقتاً أطول فى الميناء انتظاراً للرياح المواتية . والسفن كاملة الشراع التى استخدمت منذ القرن الخامس عشر كان عليها ، فى بعض الأحيان ، أن تنتظر الرياح المقابلة ــ ولكن ذلك لم يكن يحدث غالباً . وقامت السفن الجديدة برحلات أسرع كما كان يعتمد عليها فى جميع خطوط التجارة . وبعض من الخطوط التى أصبحت فيما بعد خطوط التجارة العالمية الأساسية تميزت برياح تهب بثبات فى أحد الاتجاهات فى الوقت نفسه لعدة أشهر . وأصبحت الرحلات التجارية الانكفائية † المنتظمة فى حكم المستحيلة بغير هذه السفن الجديدة .

إن المعلومات الحديثة الخاصة بسفن التجارة لبلاد شمال أوربا فى العصور الوسيطة المتأخرة سطحية بدرجة لا تعطى صورة كاملة للتحسينات الأخرى الخاصة بسفن السفر فى البحار التى بنيت خلال القرن الخامس عشر . لم تبق فى الوجود من سفن ما قبل القرن الخامس عشر الخشبية إلا بقايا قليلة متناثرة . ونظراً لأنها لم تصنَّع طبقاً لتصميمات ، فليس لدينا منها شىء . إن بعض سفن الفايكنج التى دفنت مع مُلاكها

* جمع كَوْثل وهو مؤخر السفينة (المترجم) .

† ترجمة round- trip وهى رحلة يقام بها إلى مكان ما ثم يرجع إلى نقطة الانطلاق عبر الطريق نفسه (المترجم) .

www.ibtesama.com

فى عصور موغلة فى القدم ، قد عثر عليها ، ومع ذلك فهى ليست دليلاً يهتدى به فى حالـة السفن التى جاءت بعد ذلك . انحسر مجهود مؤرخى البحار فى الحصول على استدلالات من رسومات فنّانى العصور الوسطى التى غالباً ما تبدو أن تكون رمزاً أكثر منهـا واقعية . وتـظهـر هذه السفن على نحـو لا يخطىء إحلال الصوارى الثلاثة محل الصارى الواحد . ونعرف أيضاً أن صناع السفن فى بلاد الشمال ، خلال القرن الخامس عشر قد عدلوا عن طريقة بناء بدن السفينة من الألواح التى تغطى بعضها جزءاً من الألـواح الأخرى . وقد حولها الفايكنج إلى طريقة عاشق ومعشوق المستخدمة فى أيام الرومان وظلت باقية فى البحر الأبيض المتوسط . ومهما تكن حقيقة طبيعة تحسينات القرن الخامـس عشر ، فإن وصف كولومبس التفصيلى لما نجا مَن الزوبعة الإعصارية فى رحلة العودة على نينا أصغر سفنه ، لشاهد على التقدم الشامل الملحوظ فى القدرة على السفر عبر البحار بالسفن القديمة التى يرجع تاريخها إلى مائة عام خَلَتْ .

ازداد حجم السفن التجارية على الأقل فى المتوسط خلال القرن الخامس عشر . وليس من الواضح وجود أية علاقة وثيقة بين ما حدث فى حجم سفن التجارة من زيادات وبين تحسينات مثل المركب ذى الثلاثة صوارى والسفن المثبتة ألواحها بطريقة العاشق والمعشـوق . طبقت التحسينـات فى السفن الصغيرة (مثل نينا) والسفن الكبيرة على السواء ؛ وعرف الرومان تقنية بناء سفن فى نفس حجم أية سفينة بنيت فى القرن الثامن عشر ؛ وقد يكون بنّاءو السفن الأوربيون قد صنّعوا بعض السفن القديمة الكبيرة نسبياً قبل القرن الخامس عشر . وعلى الجانب الآخر فإن العديد من المناورات اليومية لإبحار السفن فى المرافىء والأرصفة لابد من أن يكون من الصعب جداً أداؤها على مركب بشراع وحيد . وبعد ذلك غالباً ما اعتمدت طرائق الرسو فى الميناء وفى الأرصفة والإقلاع منها فى ظروف رياح متغيرة ، على وجود شراع فى كلا طرفى السفينة لأنه يمكن استخدامها فى توجيه السفينـة الوجهة المطلوبة عندما يكون تحركها بطيئاً جداً ، مما لا يمكن معه توجيه الدَّفة بفاعلية . وترتيباً على ذلك فكلما كانت القدرة على المناورة فى سفينة مزودة بثلاثة صوار أكبر ، جعل ذلك الملاحين الذين يقضى عليهم الواجب إجراء المناورات فى الموانىء ، يُقْبلون بدرجة أكبر بكثير على السفن الكبيرة . ولعله تخمين مقبول أن ثقل الحركة فى إجراء المناورة كان رفضاً عملياً فيما قبل القرن الخامس عشر للسفن الخشبية القديمة ــ ليس بالضرورة رفضاً مميتاً ولكنه أدى إلى أن يجعل عدد السفن الكبيرة نسبياً

www.ibtesama.com

أصغر فى عالم السفن القديمة منه فى عالم القُوقار مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة .

وثمة ميزة للسفن الكبيرة ، هى أنها أسرع من السفن الصغيرة لأنه طبقاً لقاعدة فن هندسة البناء البحرية تتناسب سرعة السفينة الفعلية القصوى مع الجذر التربيعى لطول خط الماء الخاص بالسفينة ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ceteris paribus . هناك أيضاً وفورات الحجم لأن سعات حمولة السفن ذات الأطوال المختلفة متناسبة تقريباً مع مكعبات أطوال خط ماء السفن ، فى حين تتوقف تكاليف البناء على وزن الأبدان التى تتناسب تقريباً مع مربع أطوال خط الماء . وهناك نوع من اقتصاديات الحجم يتعلق بتزويد السفن بالرجال . كلما كانت السفينة أكبر ، احتاجت إلى عدد من الرجال أقل نسبياً لتشغيل الشراع والعمال الآخرين مثل القبطان وضباط الحراسة والنجارين والطباخين الذين يظل عددهم هو نفسه بغض النظر عما إذا كانت السفينة صغيرة أو كبيرة . ويؤدى الحجم أيضاً إلى القدرة على مواجهة العواصف وأخطار البحار . كلما كانت السفن أكبر ، كانت أكثر ملاءمة لتخزين الماء العذب (البيرة فى الرحلات الباكرة) ومواد التموين ، وقطع الغيار اللازمة لتغطية حاجات رحلات أطول . والسفن الأكبر أيضاً تكون أقدر على أن تُحمى من اعتداء القراصنة .

والعيب الوحيد للسفن الأكبر أنها تسحب كمية أكبر من الماء واستخدامها يكون محدوداً بالموانى ذات الغاطس العميق . وتفضيل الهولنديين القديم العهد للسفن الأصغر ، واستخدام البرتغاليين للمراكب الشراعية الصغيرة من نوع الكارافيل فى رحلاتهم الأفريقية يمكن أن يفسر جزئياً بالحاجة إلى الإبحار فى المياه الساحلية الضحلة والأنهار حيث قد يكون الممر العميق بدرجة تناسب سفينة كبيرة ضيقاً أو غير موجود مطلقاً ، والمرتفعات المُرْمِلة * وسلاسل الصخور يصعب تفاديها . والإقبال الدائم على السفن الصغيرة فى بعض رحلات البحر الأبيض المتوسط لها تفسير مماثل .

مهما تكن الفوائد الإيجابية والفوائد السلبية المتعلقة بالملاحة الخاصة بحجم السفينة ، فإن الحجم الاقتصادى لسفينة التجارة رَهْنٌ بحد أقصى يحدده حجم الحمولات التى يمكن الحصول عليها بصورة يركن إليها لأن فوائد السفن الأكبر تصبح التزامات عندما تكون الشحنات المتاحة صغيرة وغير منتظمة . ومن ثَمّ كان الاستعمال

* ترجمة sandbar وهو امتداد رملى مرتفع يتشكل بفعل المد والجزر أو التيارات المائية (المترجم) .

www.ibtesama.com

الناجح لسفن القرن الخامس عشر الأكبر حجماً لأول مرة علامة يعوّل عليها فى أن التبادل التجارى بين البلاد الأوربية بعضها وبعض أوجد طلباً متزايداً يركن إليه ، حتى قبل رحلات الاكتشافات ، على مساحات الشحن . وبينما زاد نمو التبادل التجارى ، زاد الطلب على مساحات الشحنات مما ترتب عليه جعل السفن الأكبر حجماً مربحة ؛ وأصبحت السفن نفسها بدورها عاملاً دافعاً قوياً لنمو التجارة من خلال خفض تكاليف عملية النقل البحرى ، وتقديم ضمان ودرجة من الأمان أكبر .

هناك درجة من التوازى المثير للاهتمام بين نقطة التحول من تحسينات الملاحة الساحلية حتى عام ١٥٠٠ ، إلى تحسينات فى ملاحة المحيطات بعد ذلك التاريخ من ناحية ، وبين نقطة التحول ــ حول تلك السنة (وقد تكون ١٤٩٢ إذا أردنا التحديد) ــ من نماء التجارة الداخلية إلى زيادة اكتشافات ما وراء البحار وتجارتها . استخدمت البوصلة مثلاً فى أوربا فى أوائل القرن الرابع عشر . غير أن ما احتل مرحلة أساسية فى القرن السادس عشر كان دراسة الحُدور المغناطيسى الذى يتغير من مكان إلى آخر عَبْر العالم ، وازداد الاهتمام به إلى درجة قصوى فى رحلات ملاحى المحيطات الطويلة . كانت الرُّوبْعية * ومثلث المسَّاح والاسطرلات وكلها أدوات لعمليات رفع الأماكن على الطبيعة ، كانت أدوات مألوفة قبل عام ١٥٠٠ ؛ ولكنها استخدمت لقياس الارتفاعات ؛ ومع عملية التثليث استبعدت المَعْلَمات المألوفة الخاصة بربان السواحل . أصبحت هذه الأشياء بعد عام ١٥٠٠ أدوات الملاحة السماوية لقياس ارتفاع الشمس الزاوى ، والنجم القطبى فوق الأفق . وقبل عام ١٦٠٠ أصبح شائعاً استعمال الخريطة المركاتورية † ، وهى أول واحدة تلائم بصورة معقولة الإبحار فى المحيطات [10] .

لم تكن العلاقة ذات الاتجاهين بين نمو التجارة والتحسينات فى وسائل النقل البحرية محصورة بالضرورة فى زيادة حجم السفن ومادمنا قد وضعنا نصب أعيننا أن أصول المركب ذى الصوارى الثلاثة لم يتم التعرف عليه فيمكن أن نسمح لأنفسنا بالادعاء أن نمو التجارة زاد من احتمالات إجراء تحسينات كالتى يمثلها المركب ذو الصوارى الثلاثة ، ومن شأن هذا أن جعل إمكان تحمل ما فرضه وجود السفينة ذات

* quadrant : أداة تستخدم فى الفلك والملاحة لقياس الارتفاع وتتألف من قوس مُقسَّم إلى ٩٠ (المترجم) .

† Mercator chart خريطة تمثل فيها خطوط الطول والعرض بخطوط مستقيمة (المترجم) .

www.ibtesama.com

الصارى الواحد من محددات أقل . كما أنه دفع أكثر فأكثر عدداً من الملاحين إلى التفكير فى إضافة شراع جديد يتيح للسفن سرعة أكبر مع اتجاه الريح أو فى عكسها . إن مجرد إدخال سفن القرن الخامس عشر من نوع القرقور والكارافيل الكبيرة والصغيرة على السواء عامل ساعد ولاريب فى إحداث مزيد من توسع التجارة الذى كان قد أوحى بصنع هذه السفن . لقد كانت هذه السفن ذات الصوارى المتعددة المتطورة حديثاً هى التى استخدمت فى رحلات الاكتشافات فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر وخلال القرن السادس عشر . ومما تجدر ملاحظته أن معظم هذه السفن كان من الحجم الصغير ، حتى بمقاييس ذلك العصر بدءاً من سفن كولومبس الثلاث إلى سفن ماجلان Magellan إلى سفينة درنك المسماة جولدن هيند Golden Hind . ومما يجب تأكيده أيضاً أن سفن رحلات الاكتشافات لم تكن مصممة لهذا الغرض بالذات ، بل كانت هذه السفن ، فى أغلب الأحوال ، من سفن الاستعمال اليومى ولم تكن جديدة بل سبق استعمالها ، واشتريت خصيصاً للرحلة ، وراحت أيام أوجها (كما فى حالة مركب ماجلان) . ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن الموارد المخصصة للرحلات الاستكشافية ولتجارة ما وراء البحار الباكرة كانت ضئيلة جداً حتى فى اسبانيا التى اكتشفت الذهب .

لا تتطلب الرحلات الكشفية بطبيعة الحال نفس الحمولة التى تستلزمها رحلات التجارة الراسخة . والواقع أن التاريخ ملىء برحلات استكشافية درامية ، ورحلات عبور المحيطات فى قوارب صغيرة مكشوفة والرَّمَث والكانو مصنوعة أحياناً من البوص أو الجلود أو أجذاع أشجار خاوية . ولا نستهدف الحط من شأن إنجازات سانت برينـدان ST. Brendan ، أو اريك الأحمر Eric the Red ، أو ليف ايريكسون Leif Ericsson ، أو الميكرونيزيين * أو كابتن بلاى Captain Bligh أو مئات الرحالة الآخرين الذين تغلبت براعتهم الملاحية على ما فى سفنهم من أوجه القصور ؛ ولكن الواقع أن النمو الواسع للتجارة فى السلع الضخمة كان يتطلب سفناً لم تكن موجودة لديهم .

وبما أن التحسينات الأساسية فى النقل على المحيطات قد سبقت رحلات استكشافات ما وراء البحار ، فلا يمكن اعتبار أن هذه التحسينات قد جاءت استجابة

* Micronesians سكان ميكرونيزيا وهى مجموعة جزر صغيرة واقعة شرقى الفلبين (المترجم) .

www.ibtesama.com

إلى ما اعترى التجارة الأوربية فيما وراء البحار من تطور . لقد بدأت هذه الرحلات مع محاولات للعثور على طرق مائية يمكن أن تستخدمها مراكب القرقور والكارافيل الجديدة ، بدلاً من طرق التجارة البرية الوعرة المُكلفة مع الشرق الأقصى . كانت هذه الرحلات إذن محاولات لاستغلال تقنية بلاد الغرب فى بناء السفن ، تلك البلاد التى كانت قد وقفت فعلاً بفضل إتجار كل واحدة منها مع الأخرى على قيمة التجارة عبر البحار ، ومرة أخرى تلك البلاد التى طورت من خلال تبادلها التجارى مع بعضها البعض ، سفناً تصلح لنقل شحنات كبيرة فى رحلات بحرية طويلة . ومن ثَمّ فنظراً لأن السفن القرقور والكارافيل قد نشأت فى ظل حاجات اجتماعية واقتصادية أكثر منها فى ظل حماس عصر النهضة العام ، فإن هذه السفن جاءت نتيجة لنمو التجارة الكبيرة التى قامت فيما بين البلدان الأوربية فى وقت أبكر التى كانت بدورها تجارة نمت مع زيادة عدد السكان ، وحركة التحضر والتخصص .

إن ما حدث إذن فى القرن الخامس عشر كان نماءً متشابكاً بين التجارة والتقنية البحرية غذت فيه إحداهما الأخرى . وكانت كلتاهما بالضرورة نشاطات أدنى إلى أن تكون ذات طابع حضرى منه إلى الطابع الريفى نتاج حياة الموانى التى عاشت ونمت ثروتها ، وزاد سكانها بسبب التبادل التجارى ، وبخاصة من خلال وسائل للخروج بالتجارة عن أنماطها القديمة . كانت التجارة الأوربية عبر البحار نتيجة متأخرة لقوى التجارة التوسعية التى يمكن ارجاعها بسهولة إلى إيطاليا فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر والتى امتدت إلى اسبانيا والبرتغال والأراضى الواطئة وفرنسا وانجلترا وألمانيا خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر ــ الدفعات التجارية التى عضدتها التجارة المحلية والإقليمية والدولية والتى طور الأوربيون بواسطتها الوسائل المؤسسية والتكنولوجية اللازمة للاتجار فيما وراء أوربا ، وبلاد حوض البحر المتوسط . وما إن تطورت السفن لأغراض التجارة المحلية ، وأصبحت ملائمة لرحلات ما وراء البحار ، حتى أصبح اتساع نظام التبادل الأوربى على طول الشواطىء الأفريقية والأمريكية ، نتيجة لديناميكيات النظام بقدر توسعه الأسبق فيما وراء شمال وغرب إيطاليا . إن تقوية توسع التجارة فيما وراء البحار ، مثله فى ذلك مثل توسعها الأسبق داخل أوربا ، قد عضد الرأسمالية التجارية وقوى المزيد من نمائها . غير أن تجارة ما وراء البحار كانت فرعاً من شجرة أقدم ، وليس جزءاً من جذورها .

www.ibtesama.com

التقنية ونمو حجم الأسواق الباكر

جاء نمو الأسواق فيما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر تدريجياً ومطرداً أكثر من أن يكون انقلاباً . كان مصحوباً بتقدم فى العلوم والتقنية وبخاصة خلال القرن السابع عشر وبعده . ويعتقد العديد من المؤرخين الاقتصاديين أن نمو الأسواق كان سبباً للإنجازات التكنولوجية الغربية المتزامنة معه . وطبقاً لهذا الرأى لم يكن التقدم التكنولوجى قوة مستقلة فى نمو بلاد الغرب ، ولكنه سلسلة من استجابات لحاجات اقتصادية كلما تطورت ، قام بها الحرفيون الذين انتزعوا اختراعاتهم ، مما لا يزيد فى إبداعها عن المعرفة الحرفية ودرجات متفاوتة من الصبر ، وقدر من التجربة والبراعة الشخصية . وحققت الأسواق والتقنية كلتاهما تقدماً على نحو تدريجى أتى دائماً تقريباً فى جرعات صغيرة ، بدءاً بالقرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر . وليس من ريب فى أن هناك حالات عديدة من تقدم تقنى غالباً ما جاءت تلقائياً حالما ظهرت الحاجة الاقتصادية . ومن الناحية الأخرى تعتبر السفينة ذات الشراع الكثيرة مثلاً لتقدم تكنولوجى دفع إلى الأمام توسع التجارة ، وأوجد علاقة سببية معكوسة من التقنية إلى نمو الأسواق . وبما أن هذه السفينة قد أشبعت حاجات اقتصادية كانت موجودة منذ ألفى عام بواسطة تقنيات كانت موجودة أيضاً لعدة قرون ، فإن ابتكار هذه السفينة جاء متأخراً مئات السنين أكثر مما ينبغى ، بحيث يكون لائقاً لنمط مبسط لعلاقة سببية تبدأ من الحاجة الاقتصادية ، وتنتهى بالاستجابة التكنولوجية . وفى هذه الحالة فإن قوى سببية بالإضافة إلى قوى اقتصادية ، تصبح لازمة لتفسير مقنع .

ولعل إحدى الدعامات الأقوى للعلاقة السببية التى تبدأ من السوق وتتجه إلى التقنية تأخذ صورة حجة مؤداها أن الصينيين كانت لهم تقنية مساوية ، وربما أكثر تفوقاً فى حوالى القرن الرابع عشر ، غير أنهم وصلوا إلى طريق مسدود فى ثقافة خليق بها أن توصف بأنها أعمال إدارية أكثر من كونها ذات صبغة تجارية . إن الأبحاث البارزة التى قام بها جوزيف نيدهام تتضمن إنجازات صينية شاملة موثقة بموجب مستندات وفيرة فى العلوم والتقنية . قدم نيدهام Needham مجموعة ضخمة من البيِّنات التى تسند اعتقاده بأن « الحضارة الصينية فيما بين القرن الأول قبل الميلاد وبين القرن الخامس عشر للميلاد ، كانت أعلى بكثير من الحضارة الغربية فيما يتعلق بتطبيق المعرفة الطبيعية

www.ibtesama.com

الإنسانية human natural knowledge للحاجات الإنسانية العملية »[11] .

ويرى نيدهام مرة أخرى أن النظم الاقتصادية فى صين العصور الوسطى كانت من عدة جوانب ، أكثر عقلانية مما كانت عليه مثيلاتها فى أوربا العصور الوسيطة . ففى حين كانت تسيطر على أوربا طبقة حاكمة يحصنها حق وراثى فى الخلافة ، كان يحكم الصين طبقة كبار الموظفين mandarins : طبقة من موظفى الحكومة ليس لهم حق أيا كان فى خلافة وراثية . ومن ثم فقد كانت حضارة الصين أكثر عقلانية من ناحية أن الاختيار للمناصب القيادية يتم على أساس الكفاءة وليس بالمولد . واختيار الامتحان الإمبراطورى للدخول إلى الوظائف الإدارية يؤكد استمرارية الصفوة الممتازة غير الموروثة ، والحصول على أفضل الكفاءات من كل جيل .

وبالرغم من هذه المزايا ، فإن نيدهام ينتهى إلى أن القيم الاجتماعية والثقافية فى « نظام الإقطاع البيروقراطى » الأسيوى كانت لا تتواكب تماماً مع النظام الرأسمالى بقدر ما يتعلق الأمر بالعلم الحديث . إن نيدهام يتركنا بفكرة مضطربة عن أن أصحاب السلطة السياسية يقفون ــ إذا استطاعوا ــ حجر عثرة فى سبيل تنمية مراكز القوة الاقتصادية القادرة على انجاز النمو الاقتصادى :

أعتقد أنه من الممكن أن يظهر فى تفصيل كبير السبب الذى من أجله قد دعم « النظام الإقطاعى البيروقراطى » ، فى المحل الأول نمو المعرفة الطبيعية وتطبيقها فى التقنية لخير الإنسانية ، فى حين أن هذا النظام فى مرحلة تالية كبح نهوض الرأسمالية الحديثة والعلم الحديث على عكس النمط الآخر لنظام الإقطاع الذى ساندها ــ وذلك بالتفسخ ، ثم بإيجاد نظام تجارى جديد للمجتمع . لا يمكن أن يسود أبداً فى الحضارة الصينية نظام تجارى لأن المفهوم الأساسى لطبقة كبار الموظفين لا يتعارض مع مبادىء الأرستقراطية الإقطاعية القائمة على الوراثة فحسب ، بل يتعارض أيضاً مع قيم التجار الأثرياء . إن التراكم الرأسمالى يمكن أن يوجد فى مجتمع الصين ، غير أن تطبيقه بصورة دائمة فى مشروعات صناعية منتجة قد وقف فى سبيله العلماء البيروقراطيين كما كان شأنهم إزاء أى تصرف اجتماعى آخر قد يهدد سيادتهم وهيمنتهم . ومن ثم فإن نقابات التجار فى الصين لم تحقق أى شىء يقرب من وضع وسلطة نقابات تجار الدول المدينية فى الحضارة الأوربية[12] .

www.ibtesama.com

وما أطلق عليه نيدهام « حضارة زراعية بيروقراطية » لم يعد الترتيبات اللازمة ليقنع رجاله من التجار وأرباب الحرف أن يستخدموا معرفة رجال الرياضيات والعلوم الطبيعية فى سبيل حل مشكلات إشباع الحاجات المادية فى الحياة اليومية . وكما قالها : « الاهتمام بالطبيعة لم يكن كافياً ، والتجربة المُوجَّهة لم تكن كافية ، والتنبؤ بالكسوف وحساب النتيجة لا يكفيان ، لأن تصل فروع المعرفة الرياضية والمعرفة الطبيعية التى كانت منعزلة عن بعضها البعض ، إلى نقطة الانصهار . كان كل هذا لدى الصينيين . ومن الواضح أن الثقافة التجارية كانت وحدها قادرة على أن تفعل ما لم تستطع الحضارة البيروقراطية أن تقوم به ــ توصل إلى نقطة الانصهار اتساق الرياضيات والمعرفة الطبيعية التى كانت متفرقة من قبل . وإلى هذا يمكن للمرء أن يضيف أن السيطرة الصينية على الملاحة بواسطة سفن قادرة على مواجهة البحار ، وقادرة تماماً على القيام برحلات طويلة ، لم يكن أيضاً كافياً .

وثمة جواب مقنع للمشكلة التى أثارها نيدهام فيما يتعلق بالحركية الاجتماعية لا يمكن الاقتراب منه هنا ــ وربما فى أى مكان آخر لأن إنجازات العلوم الاجتماعية كانت متواضعة للغاية ، ومن ثَمَّ بعيدة عن تعليل أسباب التغير الاجتماعى . كان هناك من المؤكد تفاوت ثقافى واقتصادى فيما بين مناطق الإمبراطورية الصينية . ولكن ما حققته المناطق التى تسود فيها زراعة الأرز من منفعة من خلال حركة التجارة بين الأقاليم بعضها وبعض كان أقل مما حصلت عليه الدول الأوربية الأكثر تباعداً عن غيرها . ويمكن القول بأن قيم النظام الإقطاعى الصينى الراسخة لم تكن مناوئة للأرستقراطيات الوراثية كتلك التى سادت النظام الإقطاعى الغربى فحسب ، بل كانت تناوىء أيضاً القيم البورجوازية بصفة عامة . إن طبقة من العلماء البيروقراطيين وضعوا المعرفة الكلاسيكية فى منزلة مرتفعة وفى الوقت نفسه وضعوا بذور ازدراء المقاصد المادية ، وحب التملك . (ليست هذه القيم هى التى فرضت أسلوب حياة النسك للصينيين البيروقراطيين أنفسهم) . لم يكن ينشد ابن تاجر ناجح أن يوسع نطاق أعمال العائلة ، أو حتى يُبْقى عليها . ولكنه كان يستعد لأداء الامتحانات الإمبراطورية لكى ينضم إلى طبقة البيروقراطيين ، ويتقدم فى مدارجها فى نهاية المطاف . وقفت هذه القيم فى سبيل تحسين ظروف الحياة المادية اليومية ؛ والواقع أن هذه القيم ينتج عنها رضا نفسى جماعى قد يطلق عليه إلى حد ما اعتداد بالنفس .

www.ibtesama.com

إن للصين اهتماماً خاصاً ، لأنها كانت معاصرة للرأسمالية الغربية . غير أنها لم تكن متفردة . فلم يحدث أن حققت حضارات سابقة بما فيها الحضارتان اليونانية والرومانية شيئاً كالتفاعل بين العلوم الطبيعية وبين التجارة الذى تميز به الغرب فى القرون الأربعة الأخيرة .

يتبين من الفقرة المقتبسة سابقاً من البيان الشيوعى أن ماركس وانجيلز كليهما يعتقدان أن التحول الاجتماعى الذى أظهر الرأسمالية لم يكن أساساً ذاطبيعة تكنولوجية . لقد رأى ماركس وانجيلز الحركة الرأسمالية وقد ظهرت فى القرن السادس عشر قبل مائتى عام من التحولات الأساسية فى التغيرات التكنولوجية المقترنة بالثورة الصناعية التى وقعت فى أواخر القرن الثامن عشر والسنين الأولى للقرن التاسع عشر . والواقع أن علاقة السببية جاءت عكسية . حدثت التغيرات التقنية استجابة للقوى الاقتصادية ، إن ظهور الرأسمالية ليس متصلاً مباشرة ، على وجه الخصوص ، بالتغيرات فى وسائل الإنتاج فى التكنولوجيا . كان نمو السوق لدى ماركس وانجيلز المحرك الأساسى الذى ولّد نظاماً مؤسسياً كان بدوره مسئولاً عن التغيرات التكنولوجية الضخمة [13] .

عندما كتب ماركس وانجيلز من موقع عام ١٨٤٨ الممتاز ينسبان الإنجازات التكنولوجية التى جاءت مع الثورة الصناعية لا للعلم أو الإبداع البشرى ، أو الخُلق البروتستنتى ، فإنهما يردانها إلى نظام مؤسسى محدد ــ الرأسمالية والبورجوازية :

> أوجدت البورجوازية من خلال سيطرة عامل الندرة مائة عام ، قوى إنتاجية أكثر ضخامة واتساعاً مما خلفته كل الأجيال السابقة مجتمعة . إخضاع قوى الطبيعة للإنسان ، ومجموعة الآلات ، وتطبيق الكيمياء فى الصناعة والزراعة ، واختراع البواخر التى تسير بالبخار ، والسكك الحديدية ، والكهرباء ، والتلغرافات ، وإعداد قارات بأسرها للزراعة وتجهيز شبكات الرى من الأنهار وإيجاد شعوب بأسرها ــ وما لدى العالم فى قرن سابق لا يعدو أن يكون أكثر من شعور داخلى بأن هذه القوى المنتجة استكنت فى كنف عمل اجتماعى [14] .

نسب ماركس وانجيلز للبورجوازية ميلاً متفرداً لرعاية التغير الصناعى ، ومن ثم الاجتماعى . وكما وضعاها : لا يمكن للبورجوارية أن تعيش دون أن تحدث بصورة

www.ibtesama.com

مستمرة ثورة فى أدوات الإنتاج وعلاقات الإنتاج تبعاً لذلك ، ومعها علاقات المجتمع جميعها . وإنه ، على العكس من ذلك ، كان الابقاء على طرق الإنتاج القديمة فى نمط ثابت ، أول شرط لبقاء جميع الطبقات الصناعية الأسبق [15] . وتفضى الضغوط التنافسية لدى ماركس وانجيلز إلى ضرورة الحصول ، من قوة العمل ، على أكبر قدر ممكن من « فائض القيمة » . ومع ذلك فقد أخذت الضغوط التنافسية أيضاً على أنها قوة تجبر أرباب رؤوس الأموال على إعادة تثمير أرباحهم فى توسيع النظام . وترتيباً على ذلك كانت الرأسمالية نظاماً اجتماعياً حركياً من الناحية التكنولوجية ولَّد نمواً فى قدرة المجتمع الإنتاجية المتفجرة من خلال ربط الابتكار التقنى السريع بتراكم رأس المال السريع .

وثمة كلمة تحذير تبدو فى موضعها . إن أثر المؤسسات فى توجيه العلم والابتكار والتقنية لهو العامل الذى يجنح إلى أن يكون الأمر المتاح والذى يستحق تأكيده . وهذا أمر أساسى لكل من يهتم بدراسة المؤسسات . ولكن عندما نتجه فى الفصل الخامس من تطور التجارة إلى تطور الصناعة ، فسوف نجد أسساً للاستدلال على أن تقنية الثورة الصناعية هى التى أشعلت نمو أسواق القرن التاسع عشر وجعلت التوسع السابق الذى نقوم ببحثه فى هذا الفصل يبدو أقل أهمية . ولا ريب فى أن العلاقة بين التقنية وبين نمو حجم الأسواق لم تكن بالضرورة فيما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر نفس ما كانت عليه فى القرنين التاسع عشر والعشرين ؛ وفى جميع حالات التسبب المتبادل يمكن أنَ يُجعل من اختيار نقطة بداية تعليل سببى وقد بدا هذا الاختيار تحكمياً . ومادام اتجاه الروابط السببية بين التقنية وبين النمو الاقتصادى ، ونمط هذه الروابط لا يلزم أن يكون متطابقاً فى كل العصور التاريخية وفى كل حالات الابتكار ، فإنه إذا كان النمو الاقتصادى قد أدى إلى التغير التقنى أو هذا الأخير أفضى إلى النمو الاقتصادى ، يصبح ذلك مسألة يجب بحثها بصورة مستمرة فى مناسبات مختلفة . وفى الفصل الثامن سوف نظل نصارع الأدوار النسبية التى أدتها التقنية ، وعوامل النمو الغربى المختلفة الأخرى .

توسع التسعير من خلال السوق : تجارة ما بين المناطق

نتحول الآن من النمو الكمى للأسواق ونتابع الاتجاه إلى تحديد الأسعار وشروط التبادل بواسطة التفاوض بين أولئك الذين يتعاملون فى السوق .

www.ibtesama.com

لم تكن عوامل الحد من تقنية وسائل النقل بذاتها ، منذ عصر رحلات الاكتشاف ، عقبة أساسية تقف حجر عثرة فى سبيل توسع التجارة . كانت كبيرة دائماً إمكانات حركة التجارة من ناحية المنافع المتبادلة التى أمكن للمجتمعات الأوربية استخلاصها من تبادل السلع التخصصية الإقليمية . وأول ما يتطلبه انطلاق هذه الإمكانات كان توسع النطاق الذى أمكن مزاولة التجارة من خلاله مع بعض التحرر مما تمارسه سلطة خارجية . ويتطلب هذا قبل كل شىء تحرراً من تدخل أية سلطات سياسية ، سواء أكانت إقطاعية أم قومية بعد القرن الرابع عشر بكثير . كان هذا التحرر صعب التحقق بصورة كبيرة لحاجة الدولة الملحة إلى المال ، وبخاصة للمغامرات العسكرية . والواقع أن هذا التحقق تفاوت على نحو كبير من دولة إلى دولة ، ومن فترة إلى أخرى ؛ والكثير من الناتج الأوربى الباكر هو قصة صراع عنيف مستمر بين طبقة رجال الأعمال الناشئة والهيكل الاقتصادى المستقر . وقد يقال برغم ذلك إن قيام طبقة من رجال الأعمال المستقلة قد حدث على نحو أيسر بكثير فى أوربا الغربية عنه فى شرقى نهر الإلب ؛ وحدث هذا داخل نطاق أوربا الغربية فى انجلترا وهولندا فى وقت أبكر وبصورة أكثر حسماً ، مما حدث فى فرنسا أو إسبانيا أو ألمانيا .

كانت مقدرة الملوك وأرباب الضياع الإقطاعية فى السيطرة على الأثمان ، وشروط التجارة الأخرى ، محدودة دائماً فى نطاق ولايتهم الإقليمية . كانت مقدرة الملك على أن يطلب من الناس الاتجار بشروط حددها القانون والعادة ، محصورة فى أتباع هذا الملك . إن كون حركة التجارة إجبارية وكرهية مسألة مهمة . كان واجب الدخول فى صفقات تجارية ، محصورة ، فى الوقت الحاضر ، فى المرافق العامة وأصحاب الأراضى الذين يخضعون للرقابة على الإيجار . غير أنه فى العصور الوسطى كان الفلاح والحدَّاد والطحَّان وأرباب الحرف والمهن فى الضيعة الإقطاعية ، وفى المدن على السواء ، يعملون تحت الالتزام بتقديم خدماتهم إلى أولئك الذين يبدون استعدادهم للدفع . وهكذا عندما كان يتم التعامل بين أتباع ملوك أو أسياد مختلفين ، أو بين ملوك وبعضهم مع بعض لم يكن مجرد السعر العادى هو العنصر غير القابل للتطبيق . وكان الالتزام بضرورة التعامل غير سارٍ أيضاً . كان لكل من الطرفين حق الامتناع عن البيع أو الشراء أو الإتجار فى أى مكان إذا ما كانت شروط الصفقة غير مقبولة .

ولا يعنى هذا أن الاتجار بين المخولين فيه كان يتمشى مع نظريات سوق حرة جاءت

www.ibtesama.com

بعد ذلك : إن هذه النظريات كانت بعيدة عن السوق . وحتى القرن التاسع عشر كان الملوك يأتون عادة ما يستطيعون أداءه لاستغلال تجارتهم الخارجية (الواردات والصادرات) من خلال جعل فروعها المختلفة امتيازات حضرية للدولة أو لاحتكارات خاصة تعطى بشروط تستهدف الوصول بموارد الدولة إلى الحد الأقصى . ولكن إذا رغب ملك فى أن يتاجر مع ملك آخر أو مع أتباع ملك آخر ، فإن الشروط يجب أن تكون مقبولة لكلا الطرفين ، وليس لمجرد طرف واحد . وفى عالم مكون من ملكيات صغيرة جداً ، فإن هذه الثغرة فى سلطة القروسطية تصبح فرصاً لتطور التجارة الطوعية بشروط تفاوضية .

كانت فرص تجارة تحقق منافع متبادلة لكلا المتعاملين كبيرة من الناحية الاقتصادية ، إن لم تكن من الناحية السياسية أيضاً . لاحظنا من قبل أن أوربا القرون الوسطى المتأخرة وقد قسمتها الأحوال الجوية والعادات إلى مئات من الأقاليم الصغيرة لكل منها منتوجات محلية خاصة بها تتطلب إجراءات سريعة تضعها على طريق التطور من خلال تبادل تجارى مع مناطق أخرى لها منتوجاتها الخاصة بها أيضاً . وفى الحالات القصوى فإن ضعف المحصول المتكرر الحدوث جعل تجارة الحبوب بين المناطق بعضها وبعض مسألة حياة أو موت .

كانت الحاجة إلى تجارة الحبوب مسألة سياسية بقدر ما هى اقتصادية . قامت الزراعة الأوربية على القمح ؛ والخبز الذى يصنع فى الأغلب من دقيق القمح تتكون منه معظم السُعرات الحرارية فى الغذاء الأوربى ، كما أن الخبز يستنفد الجزء الأساسى من النفقات الاستهلاكية للرجل الأوربى العادى . ومن ثَمَّ كان ثمن الخبز قضية على أعلى درجة من الأهمية . وكانت الطريقة العادية التى حلت بها السلطات السياسية هذه القضية هى تحديد سعر رغيف العيش ؛ ولكى يوفِّق بين حقيقة عدم وجود الحبوب الذى يكفى لتزويد السوق بالخبز بأسعار ثابتة ، فقد سُمح بتغيير حجم الرغيف [16] . ومازال مجرد استقرار الحكومات يستند إلى ايجاد الحبوب اللازمة للمحافظة على حجم الرغيف فى الحدود المعقولة . وفى ظل هذه الظروف أصبحت ، فى بعض الأحيان ، التجارة بين المناطق وبخاصة تلك الموجودة على طول شواطىء البحار والمحيطات والمجارى المائية ، ضرورة سياسية ، برغم عدم قدرة السلطات السياسية على المحافظة على سيطرتها المألوفة على الأسعار عندما يكون شراء الحبوب من تاجر أجنبى .

www.ibtesama.com

القرصنة وقطع الطريق وقيام الأسواق الحرة

كان القرنان الخامس عشر والسادس عشر فترات إنجازات تكنولوجية خطيرة فى صناعة بناء السفن والملاحة ــ وندين لهذه الإنجازات بكشف أمريكا واستعمارها . كانت للقدرة الجديدة على أن نمخر عباب البحار السبعة نتائج عديدة .

أولاً ثبت أن المحافظة على أمن المحيطات أمر غير عملى بدرجة كبيرة عندما حوّلت ، فى القرن التاسع عشر ، الدول البحرية المتنافسة اهتمامها من محاربة بعضها البعض إلى القضاء على القرصنة وتجارة الرقيق . وحتى ذلك الوقت كان على السفن التجارية أن تسلح نفسها للحفاظ على أمنها الخاص بها ؛ وتسليح السفن الخاصة ــ وهذه حقيقة لا مراء فيها ــ بصورة منتظمة أفضى إلى قيام درجة كبيرة من عدم الأمان للسفن الأخرى .

ثانياً جنحت القرصنة إلى أن تكون عملاً ناجحاً مادامت للقراصنة قواعد آمنة يعملون منها وأماكن يبيعون فيها غنائمهم . وكانت هذه القواعد تتزود بصورة منتظمة بأقوام يهتمون بالعمل على إحباط التجارة البحرية لشعوب أخرى من انجلترا فى عهد سير فرانسس دريك إلى موانى شمال أفريقيا الإسلامية التى قام الأسطول الأمريكى بعمليات ضدها فى أوائل القرن التاسع عشر . وبالإضافة إلى ذلك فإن الشواطىء الأمريكية والآسيوية اشتملت على مناطق واسعة لم يَسُدْها الاستقرار ولم تقع تحت سيطرة أية حكومة : جزر فى البحر الكاريبى ، ودلتا نهر المسيسيبى وسواحل كارولينا وشبه جزيرة الملايو كلها قدمت قواعد لنشاط القرصنة .

ثالثاً ولّدت محاولات الحكومات الأوربية الرامية إلى أن تسيطر وحدها على تجارة البحار لحساب شعوب الحكومات التى اختارتها ، مقاومة من مصدرين : الأول من جانب السكان الأصليين للحكومات الأخرى ؛ والثانى من الشعوب التى لم يتم اشراكها فيما اعتبر منحة من الحكومة فى صورة احتكار للتجارة . وقد أخذت المقاومة شكلين : القرصنة والتهريب .

كانت للتهريب أهمية خاصة للمستعمرات البريطانية فى أمريكا . أصدرت بريطانيا مع بداية عام ١٦٦٠ قوانين الملاحة التى قصرت التجارة مع المستعمرات والملاحة بمحاذاة السواحل على السفن التى يكون رجالها من الرعايا البريطانيين . وحتى بعد

www.ibtesama.com

انتهاء حرب السنوات السبع مع فرنسا عام ١٧٦٣ ، اتجهت السياسة البريطانية العامة إلى عدم فرض ضرائب على المستعمرات الأمريكية ، والحصول منها بدلاً من ذلك على موارد عن طريق قصر الاتجار معها « فى سلع سُرِدت » . وبالإضافة إلى ذلك فقد عملت انجلترا على عدم تشجيع تنمية حركة التصنيع فى المستعمرات . وتراخى تنفيذ قوانين الملاحة حتى عام ١٧٦٣ وتطورت الملاحة التجارية الأمريكية المزدهرة . بدأ البريطانيون بعد عام ١٧٦٣ . يبحثون عن موارد يدفعون منها ديون حرب السنوات السبع ، وينفقون على حامية مستمرة فى المستعمرات الأمريكية . بدأوا بمحاولات لتنفيذ قوانين الملاحة . ومع مطلع عام ١٧٦٤ رَدّ سكان رود أيلند باشعال النار فى سَلّوب * مخصص لجمع الإيراد . استمر البريطانيون فى فرض ضرائب مباشرة على المستعمرات ، طبقاً لقانون Molasses Act وقانون ضريبة الدمغة . نادى آدم سميث بأشياء كثيرة مع السياسات البريطانية وضدها . ولكن مهما كانت حسناتها فإن العواقب السياسية كانت مدمرة . إن تاريخ التجارة الأمريكية خارج نطاق القانون البريطانى أدى إلى وجود طبقة من التجار الأمريكيين بسبب التزامات فرضت من قبل بريطانيا على المستعمرات وكانت تتواكب مع قبول مهيأ لفكرة الاستقلال السياسى .

كان التهريب سائداً فى بريطانيا . لم يلق الاشتراك المباشر فى التهريب لدى عِلية المواطنين قبولاً اجتماعياً كالذى صادفه فى المستعمرات الأمريكية ؛ ولكن هناك مجتمعات بريطانية ساحلية مارست التهريب على نطاق واسع ساند ما انتهى إليه من أنه حاز قبولاً عاماً فى المجتمع . وبالإضافة إلى ذلك لم تُظهر الطبقة المتوسطة أو الطبقة العليا فى المجتمع سوى كراهية ضئيلة لتناول السلع المهربة ، وشربها ولبسها . ومادام آدم سميث اسكتلندياً محافظاً ، فإن آراءه تستأهل بصفة خاصة أن تقتبس كدلالات باهتة عما كان يتوقع من التاجر العادى أو البحار وبالنسبة للقوانين التى كانت تنتهك دائماً :

ثالثاً : تقدم محاولة التهرب من مثل هذه الضرائب فرصاً متكررة لمصادرة أموال المُهرِّب ، وتعرضه لعقوبات أخرى قد تحطمه تماماً ؛ فالفرد الذى يلام ، ولاريب ، بدرجة كبيرة على انتهاكه حرمة قوانين بلده غالباً ما يكون غير قادر على انتهاك قوانين

* sloop مركب شراعى وحيد الصارى (المترجم) .

www.ibtesama.com

العدالة الطبيعية ، ويمكن أن يكون مواطناً صالحاً فى كل النواحى لو أن القوانين لم تُجرِّم ما لم تقصد القوانين الطبيعية تجريمه . ففى تلك الحكومات الفاسدة التى تحوم حولها ، على الأقل ، ريب عامة عن وجود مصروفات كثيرة غير ضرورية واستخدام سيء بدرجة كبيرة للموارد العامة ، لا تنال القوانين سوى القليل من الاحترام . وليس هناك أناس كثيرون تساورهم الشكوك حول ممارسة التهريب عندما تلوح لهم أية فرصة سهلة وآمنة لممارسته بدون أن يتعرضوا لحلف اليمين الكاذبة . إن إدعاء الفرد بأى قدر ضئيل من الارتياب حول شراء السلع المهربة ، برغم تشجيعه الواضحَ لانتهاك قوانين الضرائب وممارسة اليمين الكاذبة التى تلازم مخالفة القوانين فى الأغلب ، يعتبر فى معظم البلاد نوعاً من النفاق والرياء ، الأمر الذى ، بدلاً من أن ينتهى بالفرد إلى اكتساب سمعة طيبة ، فإنه يفضى فقط إلى تعريض هذا الفرد لأن تحوم حوله ريب على أنه شرير أكثر من معظم جيرانه . وغالباً ما يؤدى هذا الانغماس من جانب الجمهور إلى تشجيع المهرب على الاستمرار فى مزاولة تجارة لُقِّن اعتبارها مشروعة إلى حد ما ؛ وعندما تصبح قسوة قوانين الإيرادات وشيكة البطش به ، فغالباً ما يصبح مستعداً لأن يدافع بشدة عما تعود اعتباره ملكاً له بكل ما فى الكلمة من معنى . وبدلاً من أن يكون ، فى أول الأمر ، أدنى إلى أن يوصف بأنه غير حكيم منه إلى أن يكون مجرماً غالباً ما يصبح فى آخر الأمر واحداً من أكثر الناس وأعتاهم انتهاكاً لقوانين المجتمع . وبتحطيم المهرب يصبح رأس ماله الذى كان يثمر من قبل للحفاظ على عمل منتج ، وقد استوعبته إما إيرادات الدولة وإما محصل الضرائب وأصبح غير منتج مما يؤدى إلى نقص رأس مال المجتمع العام ، وإضعاف فائدة الصناعة التى كان يعمل على الحفاظ عليها لولا ما آل إليه .

إن تاريخ تجارة البحر المتوسط خلال العصور الوسطى ، وبعدها على السواء ، يعد إلى درجة كبيرة تاريخ حركة تجارة تصحبها غزوات وقرصنة . نهضت خلافات الأديان بين مسلم ومسيحى سبباً للنهب والسلب المتبادلين . وأصبحت الحرب مسألة مزمنة . أضفيت الشرعية على القراصنة بأن خلع عليهم أنهم مفوضون من قبل الحكومة لمهاجمة سفن العدو للاستيلاء عليها ، واستولوا على قوات الأسطول التى لولا ذلك لظلت متاحة للقضاء على القرصنة . وأضعفوا سلطة الحكومة فى مناطق مثل جزيرة كريت التى كانت موانيها ومراكزها التجارية لازمة لمزاولة القرصنة المربحة والتهريب .

www.ibtesama.com

إن الخط الفاصل بين القراصنة العاديين والقراصنة الذين استخدمتهم الحكومات دقيق للغاية . كان فرانسيس دريك واحداً من قراصنة الأسبان . ولكنه عندما عاد إلى انجلترا بعد رحلته الناجحة (١٥٧٧ - ١٥٨٠) ، رفعته الملكة اليزابيث إلى رتبة فارس على سطح سفينة الأميرالية الخاصة به . وقد يكون خيراً ما فعلت : فقد وزَّع ربحاً قدره ٤٧٠٠ فى المائة على حملة أسهم الشركة المساهمة التى قامت بتمويل رحلته ، وكانت الملكة اليزابيث وبعض وزرائها الرئيسيين من بينهم . قدَّر نيفل وليامز نصيب اليزابيث من الربح بما لا يقل عن ثلاثمائة ألف جنيه شاملة عائد أسهمها مع هبة إضافية [17] . ومما لا يثير الدهشة أن الالتماسات التى قدمها السفير الاسبانى لاسترداد الغنائم لم يؤبه بها .

كانت تجارة البحار والمحيطات دائماً مصدر تحريض على الفتنة والاضطراب . لم تكن مجرد تجارة فحسب ، بل انطوت أيضاً على غزو واتصالات ثقافية وشخصية متبادلة تعرض من يتعاطون هذا النوع من التجارة لعادات ومعتقدات ومصالح مجتمعات أجنبية وشعوب غريبة عليهم . ولم تكن الآثار المترتبة قد جاءت كلها فى اتجاه واحد . كان البحارة ــ بحكم طبيعة عملهم ــ طبقة انفصمت عن قيود المجتمع والكنيسة والسلطة السياسية وأداتها التى تسيطر وتوجه الدوافع الإنسانية . إن مخاطر مهنتهم نفسها قد فصلتهم عن تقاليد وطنهم ونمت فيهم العصيان وعدم الاحترام لأولئك الذين لا يعملون بالمهنة ويقومون بإعداد قوانين تنظم شئون تجارة البحار والمحيطات دون أن يعرضوا أنفسهم لأخطارها . ومع ذلك لم يَكن البحارة كلهم مبتدئين ؛ فكان يضم رؤساء هؤلاء الخوارج المغامرون الذين يجوبون البحار ، تُجاراً وقباطنة على ثراء ضخم ونفوذ كبير . وكان بعضهم مثل دريك أبطالاً قوميين .

وبالرغم من ذلك لم تكن حالة انعدام القوانين البحرية مجرد سلوك جامح لقلة من مغامرين لم يستطيعوا التكيف مع المجتمع فجاءوا إلى البحر ليهربوا من قيود اجتماعية فرضها عليهم الوطن . ففيما بين عامى ١٥٠٠ و ١٨٠٠ انتهك جانب غير معروف ولكن له وزنه الحقيقى ، من تجارة العالم البحرية ، قوانين بعض الدول المستقلة أو غيرها . ومع ذلك فإن القرصنة والتهريب فى السفن التى تجوب المحيطات ، فى ذلك الوقت كما هو فى الوقت الراهن ، يحتاجان إلى قاعدة أرضية متطورة للغاية . فالسفن يجب أن تُبنى وتجهز وتزّود بالرجال والمؤن ، وتنسج أقمشة قلاعها وتُفَصَّل ، وتُجْدل حبالها فى مصانع

www.ibtesama.com

تستخدم أعلى درجات تقنية تلك العصور . لم يكن فى الإمكان صب المدفع فى مخابىء جزيرة ، ولم تكن الأسلحة الصغيرة لتصنع محلياً . كانت الشحنات المهرّبة أو المستولى عليها تباع بالجملة بطريقة تتيح إدخالها فى قنوات مشروعة من تجارة القَطّاعى . ومما يمكن تصوره ، أن هذه النشاطات ككل كانت تتم بمعزل عن الصناعة البحرية العادية . والاشتراك فى نشاطاتها وفى الأرباح التى تحققها مباشرة أو مداورة لابد من أن يكون قد تم على نطاق واسع إذا أخذ فى الاعتبار حالة أنهم لا يقيمون وزناً للقانون الخاص بهذه الصناعة . ولا ريب فى أن التجار ونجارى السفن وتجار لوازمها لم يكن لهم انعكاس على الفلسفة السياسية والاقتصادية الخاصة بما كانوا يزاولونه . وإذا كان لهم هذا التأثير ، فكان لابد لهم من أن يدركوا أن التحول الذى أحدثوه من المفهوم الإقطاعى لمجتمع صالح ، عائلى منظم يقوم على السلطة الأبوية ، إلى مفهوم لمجتمع القرن الثامن عشر كجماعة من الأفراد لكل منهم حقوق وحريات لا يمكن النزول عنها ، ولا يمكن أن يحرم منها أو يختزلها بقوانين ــ إذا استخدمنا كلمات آدم سميث مرة أخرى ــ جعلت « من ذلك العمل جريمة لم تقصد إليه الطبيعة أبداً » .

وهكذا حدث أن أصبحت التجارة البحرية ، خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، فجأة مجالاً لنمو اقتصادى كبير ، وميداناً يقاوم بضراوة مبادىء سيطرة القرون الوسطى السياسية . إن مجهودات إسبانيا والبرتغال والبابوية وظهور الدولة المدينية للسيطرة على التجارة البحرية أعوزها الاعتراف العام اللازم لاضفاء الشرعية عليها ؛ وعلى العكس كانت هذه الجهات متنافسة ومتعارضة ، وتعمل فيما بينها على إبطال قوة كل منها . كانت توجد خطوط تجارية هامة ، مثل خطوط شركة الهند الشرقية والخطوط البرتغالية إلى الشرق الأقصى التى كان يمكن الإبقاء فيها على احتكارات سياسية من خلال سيطرة حربية على الموانى الموجودة فى كلا طرفى الرحلة . ولكن منذ أواخر القرن الثامن عشر حينما قدَّم آدم سميث أساساً فكرياً لتحديد الأسعار من خلال السوق كسياسة قومية ، ساد هذا الأخير فى جزء كبير من التجارة البحرية من خلال قوة غيبة القانون التى لا تقاوم . ظهر كتاب آدم سميث « ثروة الأمم Wealth of Nation » فى عام ١٧٧٦ . ولم يكن مصادفة أن حاول فى نفس السنة ، التجار الأمريكيون والمهربون ، ان يُلبسوا اعتراضاتهم المهنية على قوانين الملاحة البريطانية فى صورة مطالب تخص الحرية الشخصية ، والاستقلال السياسى اللذين لم يعد تحتويهما النظم القديمة .

www.ibtesama.com

لا تزودنا السجلات الأصلية ، وتلك التى ظلت موجودة ، بقاعدة لتقييم دور ظاهرة افتقاد القانون كمياً فى الانتقال من ممارسات القرون الوسطى الاقتصادية إلى الممارسات الحديثة . غير أن جَمْعِية * العصور الوسطى نفسها التى انتقلت مع الأيديولوجية الباكرة للملكيات المركزية ، ضمنت لظاهرة افتقاد القانون دوراً هاماً فى تحقيق ذلك التحول . لم يحتو النظام الإقطاعى الأعلى قليل من الأنظمة اللازمة التى تتبع طرقاً جديدة للفصل بين الأساليب السياسية والتجارة ، أو لعل نظام الإقطاع افتقد هذه الأنظمة تماماً . لم يعد فى الهيكل السياسى لنظام الإقطاع الذى دعمته جيداً حقائق الدين الأبدية وولاءات زعامة الأرستقراطية الحربية المالكة للأرض لأرباب الإقطاع ، مجالاً لإقرار خطأ ، أو إمكانية تحسين أو تصحيح ذاتى . لم تكن معروفة الأدوات السياسية الحديثة للاقتراح والمناقشة والتجريب وإقرار التغيير . لم توجد وسيلة منهجية فكرية لتقييم التغيير من خلال فهم إمكاناته واستعمالاته ، والعلاقات الوحيدة التى يمكن فى إطارها بحث التغيير كانت علاقات الهرطقة والخيانة والمنافاة لمبادىء الاخلاق . لا يمكن للتغيير أن يحدث إلاّ بالقدر الذى تكون السلطات السياسية قد أغفلته ، أو أهملته ، أو تغاضت عنه ، أو أعوزتها القدرة على الوقوف فى طريقه . كان اكتمال النظام الإقطاعى وجموده هما اللذين جعلا الهرطقة والعصيان من مكونات التغيير ؛ وكانت التجارة البحرية بالتأكيد مصدراً خصيباً لكلا العنصرين .

إنه فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر قبل أن يقدم آدم سميث اكتشافه القائل إن « العدالة الطبيعية » تمتد إلى جانب المهربين ، لا إلى جانب أولئك الذين استمروا فى الإبقاء على التقليد الإقطاعى الخاص بفرض سيطرة شديدة على التجارة البحرية . لقد كان هذا كشفاً ظهر قبل ظهور الملاحين الذين تحدوا بأعمالهم ، بدءاً من القرن الخامس عشر ، تقليد العصور الوسطى بصورة أقوى ، وإن كانت أقل بلاغة ، مما نادى به سميث .

وسوف نجد فى الفصل التالى عندما نفحص تطور نظم الضرائب الحديثة بفرض معدلات ثابتة ، بدلاً من أنظمة العصور الوسطى التى تمثلت فى نزع الملكية بطريقة تحكمية لتدبير حاجات الملك الخاصة بالحروب ، وحالات الضرورة المزمنة نوعاً ما ،

* synthesis .

www.ibtesama.com

سوف نجد مرة أخرى أن حالة غياب القانون إلى حد العصيان المسلح أدت دوراً رئيسياً فى تطوير المؤسسات الحديثة .

وسوف نعالج ، فى الأقسام الثلاثة التالية ، بعض المسائل الخاصة بالانتقال من نظام الإقطاع إلى نظام الرأسمالية الذى حدث فيما بين عامى ١٣٥٠ و ١٧٥٠ . نبحث ، فى أول الأمر ، أثر قيام الرأسمالية على الأرستقراطية الإقطاعية السابقة عليها .

أثر الرأسمالية فى الأرستقراطية الإقطاعية

انتقلت سلطة الأرستقراطية الإقطاعية الحربية إلى الحكومات الملكية فى أواخر القرن الخامس عشر ، وأوائل القرن السادس عشر . كان لتحول السلطة السياسية هذا أثر على طبقة نبلاء الإقطاع يسهل وصفه . أفضت ، فى أول الأمر ، تغيرات الفنون الحربية إلى فقدان رؤساء الإقطاع ، بوصفهم أفراداً ، قوتهم الحربية وسلطتهم السياسية بصورة كاملة تقريباً . أما أثر التغيرات على سلطة رؤساء الإقطاع بصورة جماعية ، فقد اختلفت تماماً عن الآثار التى لحقتهم بوصفهم أفراداً . مكنتهم علاقاتهم الاجتماعية من الوصول إلى المراكز العامة المدنية والعسكرية على السواء ، مما أفضى إلى أن قدمت العائلات الإقطاعية الكثير من القيادة الحربية للحكومات المركزية الجديدة ، مع إعادة تنظيم أنماط اسهامهم فى مجال السياسة لمواجهة الظروف الجديدة ، دون التخلى عن السلطة نفسها . لقد حققوا أقل درجة من النجاح فى عملية التكيف هذه فى الأراضى الواطئة وبلغوا أقصى نجاحاً فى بروسيا حيث بقيت قوة اليونكرز* فى الشئون الحكومية ضخمة حتى الحرب العالمية الأولى وحتى بعدها .

كان من متطلبات تغيير طبيعة القوة السياسية أن ينتقل الموالى من الريف إلى المراكز الحضرية ، حيث توجد القصور الملكية . إنهم وقد اصطبغوا بصبغة الحضر يقضون ، على الأقل ، جزءاً من السنة فى البلاط الملكى فى باريس ، أولندن أو فيينا . وقبل عام ١٧٥٠ بكثير أنزلت الأرستقراطية الحضرية والمرتبطون بها من رجال الأدب ، الريفى الذى لم يزر المدينة قط إلى موضع السخرية والاستهزاء . كانت العواصم الملكية ،

* Junkers طبقة الأرستقراطية الإقطاعية البروسية ـ إحدى الولايات الألمانية (المترجم) .

www.ibtesama.com

بطبيعة الحال ، مراكزاً للاقتصاد الحضرى الذى تتم فيه المعاملات بالنقود ، وليس عيناً . وجد أصحاب الأراضى الذين نشأوا فى عصر ما بعد الإقطاع أن النقود أصبحت أداة ضرورية فى القصور التى أقاموها بالعواصم الملكية . وكانت الحاجة إلى النقود حافزاً لزيادة الفائض من إنتاج ضياعهم الإقطاعية عن حاجاتها نفسها ، لأن هذا الفائض هو الذى يحصلون بواسطته على النقود خارج الضيعة وتتطلب زيادة فائض الإنتاج إدخال تغييرات على طرق الإنتاج ، أو خفض الاستهلاك فى الضيعة ــ وكلاهما صعب تحقيقه فى الإطار الجامد لقوانين الضيعة وعاداتها وتقاليدها . وما إن أصبح واضحاً لحائزى الأراضى أنهم يستطيعون زيادة مواردهم النقدية بسهولة كبيرة من خلال استبدال الإيجارات النقدية ، وعائدات بيع المنتوجات المقدمة مقابل تأجير العمل ، برسوم الإقطاع التقليدية ، حتى قبلوا التضحية بالتقاليد والولاءات الإقطاعية ، وحولوا ضياعهم إلى زراعة محصولات نقدية . كان من الممكن أن يسىء حائزو الأرض قصيرو النظر إلى هذا التغيير . وقد حدث هذا فى بعض الأحيان . ولكن حائزى الأرض اجتازوا صعاب التغيير من منطلق التفوق السياسى والاقتصادى . وتوجد فى القليل ، مؤشرات تَنم عن ظلم له آثار غاية فى الفاعلية فى مكسب الموالى بقدر ما كان لآثار الإسراف وعدم التدبر .

إن تغير قوة موالى الإقطاع الاقتصادية أكثر صعوبة فى تحديدها . وتكمن الصعوبة فى تعدد الدلالات التى توحى بها عبارة القوة الاقتصادية . وفى أبسط معنى لها تدل العبارة ، على قدرة إشباع حاجات الفرد الاقتصادية . ولكن غالباً ما تحمل العبارة ، صراحة أو ضمناً ، دلالة تثير الاستياء بدرجة أكبر هى القدرة على حرمان الآخرين من إشباع حاجاتهم الاقتصادية الخاصة بهم من خلال احتكار موارد المجتمع أو الاستيلاء عليها . وإذا أخذنا المعنى الأول الأبسط عندما يتسع اقتصاد تسوده الزراعة ، ليشمل التجارة والصناعة ، فإن قدرة القطاع الزراعى على إشباع حاجاته الاقتصادية لا تتدهور بالضرورة . ومن المحتمل جداً أن تزداد هذه القوة . فليس هناك ما تغيّر ، وليس هناك ما تحول ، وليس هناك أكثر أهمية من هبوط بعض المؤشرات الإحصائية المقارنة (مثل نسبة الإنتاج الزراعى إلى إجمالى الناتج القومى) . إن الاقتصاد الآخذ فى التوسع يعمل على زيادة قوته الاقتصادية الإجمالية ، وفى الوقت نفسه قد تزيد تماماً القوة الاقتصادية لكل قطاع رئيسى فى الاقتصاد .

www.ibtesama.com

أما معنى القوة الاقتصادية البغيض فيعكس افتراضاً غير معلن مؤداه أن الموارد الاقتصادية ، والناتج الاقتصادى تظل كلها ثابتة : وفى استعارة شعبية تقسم الكعكة القومية بين أفراد العائلة . ويجنح استعمال المعنى البغيض إلى الاختفاء خلال الفترات التى يتوسع فيها الاقتصاد ؛ ويصبح واضحاً مقت غرابة المفهوم القائل بأن الناس يتنافسون على نصيب ثابت من الكعكة شأن خنازير عديدة تتزاحم على مِزْوَد . ويمكن أن يلمح الناس فى أوقات التوسع استقرار مستوى رفاهيتهم أو تقدمه ، برغم أن هذا الأخير قد يكون بدرجة أقل وضوحاً عن تقدم مستوى رفاهية أناس آخرين ؛ وقد يكون هناك شعور بأن نجاح الآخرين يحد من فرص المرء الاقتصادية .

وشرح المسألة بطريقة أخرى يعنى أن زيادة الدور الأساسى الذى يؤديه التجار فى بلاد أوربا الغربية لا يمكن تصوره لو أن حائزى الثروة الأساسيين فى هذه البلاد قد تخيلوا أن من مصلحتهم الخاصة الشراء من التجار والبيع لهم . لقد ظل لفترة طويلة أصحاب الثروات الكبار هؤلاء ، فى انجلترا وفرنسا ان لم يكن فى هولندا وإيطاليا ، كبار حائزى الأراضى الإقطاعيين . ومن خلال بيع محصولاتهم الزراعية والصوف ، ومنتوجات غاباتهم وأنواع النبيذ للتجار ثم شراء السلع التى يجلبها التجار من هنا وهناك ، يكون الموالى قد أسهموا فى خلق الاقتصاد الحضرى الذى فاق فى النهاية القطاع الزراعى . غير أنهم فى جميع الاحتمالات قد أضافوا كثيراً لرفاهتهم المادية من خلال هذه العملية .

أما عن الزراعة فقد قدمت ما يزيد على نصف الإنتاج الزراعى قبل أن يزول نظام الإقطاع بزمن طويل ، وبقيت ضياع زراعية كبيرة حتى وقت متأخر جداً من القرن العشرين . وحقق بعض الأرستقراطيين من ملاك الأرض الذين احتوت ضياعهم قُرارات معادن ثمينة أو كانت هذه الضياع غابات أخشاب ، الكثير من التوسع الصناعى ومن الثورة الصناعية فيما بعد ؛ والآخرون امتلكوا عقارات واسعة فى لندن وباريس ومدن أخرى صاعدة . ومن ثم يبدو إجمالاً أنه من المرجح أن تكون ثروة الأرستقراطيين من موالى الإقطاع أدنى إلى الزيادة منها إلى الهبوط خلال قرون النمو الاقتصادى المصاحب لتدهور نظام الاقطاع .

وترتيباً على ذلك ، فإن فكرة تحول قوة القطاع الزراعى أو تدهورها نتيجة لنمو قطاع التجارة كما صورتها طبقة حائزى الأرض ، تصبح فى النهاية وصفاً هزيلا بصورة فريدة لما حدث فعلاً . ويتمثل دور التاجر فى التوسط من خلال النقود فيما يعتبر أساساً مبادلات

www.ibtesama.com

سلع محلية بسلع جلبت من بعيد . إن منتوجات التجار ، هى المكان والزمان والسيولة والمخاطرة ؛ إنهم يشترون من هنا ويبيعون هناك ، يبيعون الآن ويشترون فى وقت لاحق . وعادة ما تكون هذه الخدمات الوسيطة ذات قيمة ضخمة لهؤلاء الذين يبيعون للتجار ، ولأولئك الذين يشترون منهم على السواء . إن الفكرة القائلة بأن طبقة ملاك الأرض قد تدهورت نوعاً ما بسبب استغلال خدمات التجار قد انقلبت رأساً على عقب .

وعلى أية حال فإن العالم الغربى ، نتيجة للتحضر ، قد تحول إلى اقتصاد نقدى ومضى قدماً فى الوقت نفسه على الطريق إلى توسع ضخم فى مبادلة سلع بسلع ، بوساطة النقود ، على النطاق المحلى وفيما بين الأقاليم بعضها وبعض . ولا ريب فى أن التغير جاء على حساب بعض من ثبت أنه غير قادر على أن يتواكب معه ، كما حقق فائدة كبيرة لأصحاب الثروات بمثابة طبقة ، وللتجار الذين تزايد بوضوح مجال توسطهم بسرعة كبيرة .

وفى الوقت نفسه لم يكن هناك ما حجب أصحاب الثروة ، سواء كانوا من طبقة موالى الإقطاع أو من طبقة التجار عن مخاطر سوء الحظ العادى ، والحرب وسوء التدبير وقصر النظر والأوبئة والأخطاء السياسية فى عصر كان فيه الرهان على الجانب الرابح . ومنذ القرن التاسع عشر قلة قليلة من العائلات المالكة للأرض هى التى استطاعت أن تتبع حقوق الملكية الخاصة بهم منذ عصر الإقطاع ، ولنفس الأسباب لم يستطع الكثير من عائلات التجار وأعمال البنوك الرجوع بأصول عملهم إلى الوراء كثيراً . لم يجىء رخاء طبقة موالى الإقطاع على صورة يسودها التنسيق . لقد وجد أفراد الطبقة الأرستقراطية الذين عضهم الفقر ، عملاً فى حروب القرنين الثانى عشر والثالث عشر الصليبية ، وفى شركات حرب المائة عام التى تزاول الأعمال الخاصة بالارتزاق ، وفى الدول المدينية الإيطالية ، وفى الجيوش الملكية بدءاً من القرن الخامس عشر . أساء بعض أفراد هذه الطبقة إدارة ضياعهم الإقطاعية ، وضحوا بأنفسهم حتى تحطموا مالياً عندما كان النظام الإقطاعى فى أوجه . ولعل فيما قام بعض منهم به بنفس الأسلوب عندما أخذ النظام الإقطاعى فى الافول ، والاتجاه نحو عصر الرأسمالية ، يكاد يكون دليلاً على قيام نزاع ميلودرامى بين أصحاب الأرض وبين طبقة التجارة الناهضة .

إن نهاية نظام الضيعة الإقطاعية وإحلال علاقات السوق محل العلاقات الإقطاعية

www.ibtesama.com

فى المسائل الخاصة بحيازة الأرض قد تعد فى حد ذاتها أنها عززت مصالح موالى الإقطاع أو لم تدعمها . غير أن ذلك لم يحدث من تلقاء نفسه . فلقد حدث فى أوربا الآخذة بأسباب النمو الاقتصادى والتزايد السكانى ــ وكلاهما عاملان يفضيان حتماً إلى ارتفاع قيمة الأرض . إن ما حدث ــ أولاً وقبل كل شىء ــ فى أوربا الآخذة بأسباب حركة التحضر ، والتى ظهرت فيها طبقة عليا لا علاقة لها بحياة التحضر والنشاط الحضرى السياسى والاقتصادى والفكرى والفنى ، كان أمراً مجرد تناقض فى التعبير .

إن توثيق أثر توسع التجارة فى عائلات طبقة موالى الإقطاع ، مبعثر بين سجلات الأبروشية والإقليم ، والسجلات المحلية ، وارشيف العائلة ، مما يترك للمؤرخ الذى يتطلع للتعميم حالات خاصة قليلة نوعاً ما . وثمة قاعدة أكثر اتساعاً للحكم التجريبى على الموقف فى انجلترا يقدمه بحث أعده لورنس وجان ستون اللذان قاما بتتبع تاريخ جميع البيوتات التى استخدمت مقاراً للكبار من أصحاب الأراضى فى ثلاث من المقاطعات الانجليزية فى الفترة من عام ١٥٤٠ إل عام ١٨٨٠ . كانت هذه البيوتات مراكز شبه رسمية للسلطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الشخصية لأصحابها ، وكان إنشاؤها مكلفاً ، وكذلك كانت صيانتها . كانت ترصد لها الإيجارات والإيرادات الأخرى من المشروعات الزراعية التى كانت تعتبر هذه البيوتات مراكز رئيسية لها . وقد أكد هذان المؤلفان أن هذه المشروعات ظلت مزدهرة خلال الجزء الأكبر من فترة البحث . ومن بين المقاطعات الثلاث التى توفروا على دراستها توجد نورثمبيرلاند التى تطورت صناعة تعدين الفحم فى الأملاك الكبيرة بها ، والتى توضح بجلاء « دمج المصالح القائمة على الأرض والمصالح القائمة على النقود » . ولم يجدا سوى سبع مناسبات فقط فى هذه المقاطعات الثلاث خلال الثلاثمائة والأربعين عاماً ، باع فيها الوريث مقعده بسبب الإفلاس المالى . كما وجدا اثنتين وأربعين مناسبة فقط أدت فيها الصعوبات المالية جزءاً من الدور . كانت حالات بيع الممتلكات المتناهية فى المساحة وتلك التى تزيد مساحتها على ثلاثة آلاف فدان ، نادرة [19] . وفى عام ١٨٨٠ كان تسعة أعشار أكثر أصحاب الأرض ثراءً فى انجلترا من طبقة كبار حائزى الأرض . وترجع ثرواتهم إلى ما قبل الثورة الصناعية [20] .

زاد حجم طبقة ملاك الأرض ، قرب بداية الفترة ، زيادة جادة نتيجة لتوزيع أرض

www.ibtesama.com

الكنيسة والملكية على رجال الحاشية والموظفين . ووجد هذان المؤلفان ، بعد ذلك ، أن طبقة ملاك الأرض الواسعة أكثر استقراراً مما كان يُعتقد عادة . وبينما كان تحويل المراكز بسبب الإعسار المالى نادراً جداً ، فهناك سبب أكثر شيوعاً للبيع هو تحويل المراكز بسبب الزواج أو الميراث إلى شخص ما صاحب مقعد فعلاً ، ويستخدم عائد البيع لشراء أرض أخرى أقرب إلى مقاطعته . وكان الناس الأكثر احتمالاً للشراء هم الأفراد الذين ولدوا فى طبقة مُلاَّك الأرض الذين كانوا يضيفون المزيد إلى حيازاتهم ، أو يستثمرون ثرواتهم التى حصلوا عليها من الوظيفة العامة ، أو مزاولة المحاماة ، أو الانخراط فى سلك الجيش والبحرية أو فى شركة الهند الشرقية . كان التجار ورجال البنوك غالباً أقل الناس إقبالاً على الشراء ، وإذا ما قرروا الشراء ، فإن ورثتهم كانوا غالباً يبيعون . ويرجع ذلك إلى أن العيش كطبقة كبار حائزى الأرض الزراعيين كان باهظ التكلفة ، ولا يغرى بالضرورة أولئك الذى نشأوا فى حرفة تجارية أو غيرها لها تقاليدها الخاصة بها . كان التجار أكثر اتجاهاً إلى بناء منازل ريفية لقضاء وقت الفراغ وللفسحة دون الاستثمار فيما يدعم المشروعات الزراعية التى تؤهل طبقة كبار حائزى الأرض للحصول على مقاعدهم ذات الأهمية الاقتصادية دون الاشتراك فى الشئون السياسية المحلية التى تجعل منهم مراكز سياسية .

عمل أشراف الريف على تطوير مقاعدهم لتصبح مراكز سلطة سياسية فى نظام حكومة محلية وتمثيل برلمانى ، كان فيه حق الاقتراع محدوداً للغاية وعملية التصويت أدنى إلى أن تكون علانية منها سرية ، وكانت المدن لا تمثل تمثيلاً كافياً فى البرلمان . ومع اصلاحات القرن التاسع عشر السياسية ، فقد الأشراف السيطرة على العملية الانتخابية . وقد يُرَدُّ فقدان السيطرة هذا بدرجة أقل إلى نمو مجموع الناخبين فى الحضر وبدرجة أكبر إلى منح حق الاقتراع السرى إلى مجموعة موسعة للناخبين فى الريف تتحداها بصورة مباشرة ثروة كبار أصحاب الأرض الموروثة وسلطتهم . وكان التغير ، مع ذلك ، متصلاً ، ولا ريب ، بالنمو الاقتصادى وما يلازمه من زيادة فى عدد الأفراد الذين يرون أنهم مؤهلون للتصويت بسبب التعليم والمركز الاقتصادى . وعلى الجانب الآخر اتبع الأشراف سياسات تلائم نماء التجارة ، بالإضافة إلى أنهم أسهموا فى النمو التجارى واستثمروه . وترتيباً على ذلك فبينما لا يبدو أن الاختلافات السياسية بين الأشراف وبين الرأسماليين الجدد قد أدت دوراً مقيداً فى التغيرات التى حدثت ، كان النمو الاقتصادى

www.ibtesama.com

قوة للدقرطة * وأفرزت فى النهاية مجتمعاً لا يمكن للنخبة المختارة من أصحاب الأرض القدامى وأدواتهم السياسية السيطرة عليه .

لم تُجر دراسة مشابهة لما قام به لورانس وجان ستون فى فرنسا أو أية دولة أوربية أخرى ؛ ومن المحتمل أن تكون طبقات أصحاب الأرض فى القارة الاوربية قد تأثرت بصورة مغايرة لما تأثرت به طبقات أصحاب الأرض فى انجلترا . ويرتاب هذان المؤلفان فى أن الاختلافات مُبالغ فيها [21] . وعلى أية حال فقد تقاسمت انجلترا وهولندا الزعامة فى مجال نمو التجارة والصناعة ؛ وإذا رأى المرء أن يبحث الفرض القائل بأن تطور تاجر وصانع بورجوازى كان سبباً فى تدهور ثروة موالى الإقطاعية وقوتهم ، فإن ذلك لا يساعد الفرض فى أن يوصلنا إلى أن الأثر كان أكبر حيثما كان السبب أضعف .

ومن ثم قد يفترض المرء أن عدداً كبيراً من الأرستقراطية الإقطاعية قد ازدهر منذ ظهور الرأسمالية ، وشغلوا مراكز فى الحكومات الملكية وفى عالم التجارة الجديد ، والصناعة والتعدين ، وفى عالم الثقافة الجديد فى الإحياء الكلاسيكى والدينى والتعددية ؛ وكذلك فى الفن والموسيقى والأدب والفلسفة التى تبوأت المكانة التى تستحقها فيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر . لقد كان هؤلاء الأرستقراطيون ممثلين قدامى لمسرحية جديدة لم يعودوا بعد يؤدون أدواراً نجومية . ولفترة طويلة بعد أن توقف النظام الإقطاعى عن أن يكون ذا أهمية فى المجتمع الغربى ، تكون الطبقة العليا الجديدة قد ورثت الجزء الأكبر من ثروتها وقوتها من الماضى . ولكن هاتين الثروة والقوة وجدتا لهما نظيراً فى ثروة وقوة طبقة التجار . لقد تغيرت بصورة واضحة اقتصاديات البحث عن الثروة وسياسيات طلب السلطة . ووجدت مسالك جديدة للوصول إلى عضوية الطبقات العليا فى المجتمعات الأوربية . إن النزوة التى تلمح فى ميل البورجوازية الناشئة المزعوم ، إلى تقليد أسلوب الحياة الأرستقراطية قد أساءت استخدام الطُرفة والتأكيد كليهما . والواقع أن الطبقة الأرستقراطية لم تنج إلّا لأنها تبنت أدوار ما بعد الإقطاع ، وثقافة ما بعد الإقطاع ، وأسلوب حياة ما بعد الإقطاع .

إن سرد قصة انتقال الغرب من نظام الإقطاع إلى نظام الرأسمالية التهم فيه ذئاب التجارة محدثو النعمة طبقة الأرستقراطية ، وهى حية لم تنقض بعد ، يجعل من القصة

* democratization ترجمة استخدمها أحد المعاجم (المترجم) .

www.ibtesama.com

تاريخاً أكثر إمتاعاً . وبرغم ما فى الرواية من عناصر درامية ، فإنها لا تعكس على نحو دقيق التجربة العامة لأصحاب الأرض أو للتجار . وفيما يتعلق بكبار أصحاب الأراضى ، بصفة خاصة ، فالافتراض القائل بأنهم كانوا فى عام ١٧٠٠ أقل ثراءً نوعاً ما عما كانوا عليه فى عام ١٣٠٠ ، وأن مستوى معيشتهم قد تدهور بطريقة ما فى الوقت نفسه ، يجب ألّا يتحمل حتى المقارنة السببية الأكثر وضوحاً الخاصة بأمثلة أصحاب أراضى القرنين الرابع عشر والثامن عشر ، مع التجاوز عن المقارنات الخاصة بالتعليم (وهذه يجب أن تكون التجربة التاريخية الوحيدة للانتقال من الأمية إلى اللا أمية التى غالباً ما توصف وكأنها تدهورت) والملبس ، والنقل ، والغذاء ، والاقتراب من الفن والموسيقى ومجموعات النبلاء وتشكيلة أوسع من التجربة .

المسألة الماركسية فى توقيت التحول

نادى ماركس بأن تقدم سير التاريخ يتألف من سلسلة متعاقبة من الأنظمة الاجتماعية التى تتحد من خلالها مؤسسات سياسية ودينية واقتصادية لخدمة طبقة مهيمنة . وتحل الأنظمة محل الأخرى فى خطوات محددة وغير متتابعة يمكن أن يحدد على وجه التقريب تاريخ حدوثها عندما تفقد طبقة مسيطرة لخلفها . ولوجهة النظر هذه فائدة أكثر من كونها تسجيلاً تاريخياً إذا رأى المرء ــ مثل ما فعل ماركس ــ إن فى تحول السلطة من طبقة نبلاء الإقطاع ، إلى طبقة الرأسماليين تركيبة آلية تاريخية تدعم توقعاً لتحول السلطة من الطبقة الرأسمالية إلى الطبقة العاملة .

يصبح من الصعب مساندة الفكرة القائلة بأن طبقة تحل محل سلفها بمعنى من المعانى الثورية الواقعية إذا حدث أن انتهى الأمر إلى أن المرحلة الابتدائية لتدهور السلف تسبق على نحو محسوس المرحلة الأولى لظهور الخلف . وأقل ما يقال إن هناك فقداناً للرؤية الثورية من وجهة نظر الطبقة الخلف التى ولدت وترعرعت فى فراغ تخلف عن موت سلفها من قبل ؛ وقلما تكون فترات الانتقال المقيس بالقرون أكثر إلهاماً . وترتيباً على ذلك يصبح تأريخ فقدان الطبقة الأرستقراطية للسيطرة وتحقيق البورجوازية الرأسمالية للهيمنة ، أمراً له بعض الأهمية للفكر الماركسى . وفى أوائل عام ١٩٤٦ أثار كتاب موريس دوب « دراسات فى تطور الرأسمالية » Maurice Dobb : Studies in the

www.ibtesama.com

Development of Capitalism » نقاشاً بين الماركسيين أصبح فيه التوقيت الدقيق للانتقال من نظام الإقطاع إلى نظام الرأسمالية قضية محورية [22] .

ومن الأمور الثابتة تماماً أن مؤسسات الإقطاع فى أوربا الغربية قد مرت بأزمة فى أوائل القرن الرابع عشر ــ وهى أزمة لم يشف منها تماماً النظام الإقطاعى . وعلى الجانب الآخر ، جرت العادة على اعتبار أن الحقبة الرأسمالية قد بدأت فى القرن السادس عشر ــ أواخر هذا القرن فى عهد الملكة اليزابث فى الواقع [23] . لقد نادى دوب مثلاً بأنه إذا أخذنا الرأسمالية بمعنى أنها نمط جديد للإنتاج يُستخدم فيه رأس المال بصورة واسعة فى العملية الإنتاجية إما فى شكل نضجت فيه إلى حد ما العلاقة بين رأس المال والعُمال ، وإما فى صورة أقل تطوراً من ذلك يكون فيها أرباب الحرف والمهن الذين يزاولون عملهم فى منازلهم فى حالة من التبعية لرأسمالى ــ يطلق عليها ما يسمى بنظام الإنتاج الحرفى [24] . إذا كان الأمر كذلك فيمكن أن يحدد ظهوره بأواخر القرن السادس عشر [25] . وإذا أخذنا ظهور الجيوش المركزية فى القرن الخامس عشر نهاية لنظام الإقطاع ، فيكون انحدار هذا النظام قد كَمُلَ قبل المرحلة الابتدائية للرأسمالية . وتأسيساً على ذلك فنحن نلاقى فجوة زمنية قدرها مائتا سنة بين بداية انحدار الإقطاع (ما يزيد على مائة عام من نهاية عصر الإقطاع) وحتى المراحل الابتدائية لظهور النمط الرأسمالى للإنتاج . ويتكلم دوب عن هذه الفترة على أنها فترة « انتقال » [26] .

ومن الواضح أن فترة الانتقال هذه كما ينادى سويزى « ليست مجرد خليط من نظام الإقطاع والنظام الرأسمالى : لم تكن العناصر السائدة إقطاعية ولا رأسمالية [27] . ويثير مثل هذا التأكيد مسائل عسيرة فى الإطار الماركسى ، ومنها أن أى نظام مؤسسى قد لا يتضمن طبقة حاكمة واحدة ، بل عدة طبقات أو لا يشتمل على أية طبقة . ومن ثَمَّ فاستجابة لما قرره دوب من أن الطبقة الحاكمة التى سادت خلال فترة الانتقال هذه مازالت طبقة إقطاعية رد سويزى :

> دعنى . . أضع تعليقى فى صورة تساؤل . لماذا لا يوجد احتمال آخر لم يذكره دوب أعنى به أنه لم تكن توجد فى الفترة موضع البحث طبقة حاكمة واحدة ، بل العديد منها ، تقوم على أشكال منوعة من الملكية ، مشتبكة فيما بينها فى نزاع مستمر تقريباً من أجل الأولوية فى السيادة ثم السيادة فى النهاية [28] .

www.ibtesama.com

ولعله من المفيد أن نتذكر أن حتمية النزاع بين مختلف طوائف أصحاب حق الملكية ، كانت ، على وجه الدقة ، ما كان يساور أنصار الدستور الأمريكى الكبار عندما طالبوا بإلحاح بأن تصدق عليه الولايات كل منها على حدة . لم تكن وجهة نظرهم أن هناك انقساماً أساسياً بين أصحاب الأملاك وبين المعدمين فحسب ؛ بل هناك ، بالإضافة إلى ذلك ، انقسام عميق بين أصحاب أنواع الملكية المختلفة :

> إن مصدر وجود الفئات المختلفة المألوف والدائم هو الطرق العديدة والمتفاوتة لنزع الملكية . فمن له ملكية ومَنْ ليست له تكونت لهم جميعاً مصالح واضحة فى المجتمع . وأولئك الدائنون ، وأولئك المدينون يقعون تحت عوامل تفرقة مماثلة . نشأت بالضرورة فى الأمم المتمدينة مصالح عديدة : ذوو الأملاك ؛ ورجال الصناعة ، والتجار ، وأصحاب المصلحة فى الاقتصاد القائم على النقود ، بالإضافة إلى مصالح أخرى أقل أهمية . ثم انقسم هؤلاء إلى طبقات مختلفة تحركها مشاعر وآراء منوعة . وتنظيم هذه المصالح المتعددة والمتشابكة يشكِّل واجب التشريع الحديث الرئيسى ، وينطوى على الروح الحزبية والفئوية فى عمليات الحكومة العادية الضرورية [29] .

وجد بالتأكيد مجتمع مختلط فى أيام ما بعد الإقطاع الأولى . ولكن وجدت فى جميع المجتمعات وقتئذ أخلاط من عناصر عديدة جمعت ما بين ماضى المجتمعات ، وبذور مستقبلها . ومن ثَمّ وجد الكثير فى العصور الوسطى مما يمكن وصفه إلى حد ما بأنه رأسمالى . وقد يقال بنفس الدرجة من التأكد أنه لم يحدث فى تاريخ لاحق فى الحضارة الأوربية أن استبدلت مؤسسات العصور الوسطى الاجتماعية بصورة كاملة . ومما يستأهل استعادته رسالة التذكير البليغة للمؤرخ الاجتماعى الانجليزى البارز ج . إى . تريفيليان القائلة بأن المجتمعات الحديثة تحتفظ بكثير من مؤسسات « وطرق تفكير » العصور الوسطى ، متضمنة « فكرة مؤداها أن الناس والشركات لها حقوق وحريات يجب على الدولة أن تحترمها إلى حد ما » [30] ــ وهى فكرة لا يمكن للرأسمالية أن تعيش بدونها . ولكن حقيقة أن أى عصرين يرتبطان بدوام بعض المؤسسات على نحو ما ترتبط به مؤسساتنا بروما من خلال القانون الرومانى والكنيسة الكاثوليكية ، هذه الحقيقة لا تجعل من الفترة البينية عصر انتقال فيما خلا اعتبار التاريخ كله فترة انتقال .

www.ibtesama.com

وبينما يهتم الماركسيون ــ بصفة خاصة ــ بمسألة الزمان ، فهناك أيضاً مسألة المكان بمفهوم استبدال طبقة التجارة بطبقة الإقطاع الأرستقراطية . هيمنت هذه الطبقة على الريف ؛ أما طبقة التجار فسيطرت على المدن . وترتيباً على ذلك فإن مسألة فى أى مكان حلت الرأسمالية محل نظام الإقطاع تكاد تكون أقل إثارة من التساؤل متى حدث هذا الحلول .

كان نظام الإقطاع ونظام الضيعة الإقطاعية ، من وجهة النظر الاقتصادية بصورة أساسية ، ترتيبات لتنظيم الزراعة سياسياً واقتصادياً . كانت الزراعة هى النشاط الاقتصادى السائد ، وكان التحول الذى حدث فى الريف من نظام زراعة الضيعة الإقطاعية إلى نظام زراعة صغار ملاك الأرض والمستأجرين أكثر أهمية لعدد أكبر من السكان من أى شىء جرى فى المدن . غير أن الماركسيين لا يعدون الريف عادة المحل الأصلى للنظام الرأسمالى . فلا ينطوى الإنتاج الزراعى ، مع بعض الاستثناءات ، على علاقة رب العمل ــ والعامل التى وجدت فى الصناعة ، ولا يتضمن إسهاماً فى رأس المال المتداول فى العلاقات التجارية واسعة الانتشار . وإذا أخذنا هاتين الميزتين على أنهما من ضروريات النظام الرأسمالى ، فعلينا أن نبحث عن أسلافه فى المدن وعن أخلافه فى نظم المدن الاقتصادية والسياسية .

ومتى حدث أن تخلصت مدينة من التزاماتها الاقتصادية بدفع مقابل لها ، أصبحت الطبقة الحاكمة رؤساء نقاباتها كما أصبحوا تجاراً أيضاً . لقد كانت طبقة حاكمة خارج النظام الهرمى الإقطاعى بورجوازية بكل ما فى الكلمة من معنى ، ولم يتم اختيارها لشجاعتها الحربية الفائقة . أصبحت المدن المحكومة بورجوازياً شيئاً مألوفاً فى أوربا منذ مائتى عام على الأقل قبل سقوط النظام الحربى الإقطاعى . وتأسيساً على ذلك لم يُحدث ظهور الرأسمالية فى المدن حيث تطورت ، أى تغيير فى الطبقة الحاكمة . وبالمثل لم يُوجد سقوط النظام الإقطاعى أية طبقة جديدة فى المدن ــ كما لم يُجىء طبقة حاكمة أيضاً فى الريف للسبب نفسه .

إن قراءة التاريخ كسرد لتحويلات النفوذ السياسى من طبقة إلى أخرى بصورة متتابعة ، أمر يتواكب مع الإمكانات لأن السلطة السياسية تستند إلى سلطة كاملة على الجيش والشرطة . وبما أن هذه السلطة كاملة فلا يمكن لحكومتين مستقلتين مقاسمة منطقة نفوذ جغرافى واحدة بصورة مستديمة . ومن أجل هذا السبب فإن تحول سلطة

www.ibtesama.com

سياسية من طبقة اجتماعية إلى أخرى يحمل بين طياته نزاعاً يزيد حله من قدر السلطة السياسية للطبقة المسيطرة حديثاً ومن تدهور السلطة السياسية للطبقة التى استبعدت .

والقوة الاقتصادية يعوزها عنصر الاحتكار الطبيعى . . هذا الملازم لحق التصويت القابل للتحويل لأنه فى استطاعة مصالح اقتصادية عديدة كبيرة وقوية أن تتعايش معاً ، وأن تزدهر فى نفس الإقليم الاقتصادى . والواقع ، كما رأيناه سابقاً فى هذا الفصل ، أن العلاقة بين طبقة التجار الناهضة وبين طبقة حائزى الأرض كانت تكافلية من أوجه كثيرة . لقد حقق خلال الفترة من عام ١٥٠٠ إلى عام ١٧٠٠ ، موقف طبقة حائزى الأرض الأرستقراطية السياسى والثقافى ، درجة من التحضر ذات أهمية لهم ، وأصبح أيضاً دخولهم فى الاقتصاد النقودى أمراً ذا أهمية لهم . كان تطور طبقة التجار خطوة لازمة لتحقيق أهداف الأرستقراطية القديمة . إن تصوير المرء لطبقة التجار التى يسرت حركة تحضر الأرستقراطية على أنها خُدَّام أو موال لها ، أكبر قليلاً من أن يكون مسألة خيار بين استعارات فى غير موضعها . ولكن هل يوضح ذلك فى عالم لا حد فيه لتعايش مصالح اقتصادية متعددة مسألة تحويل السلطة ، لكى يشدد على أن القوة السياسية قد اشتقت من قوة اقتصادية . وقد يكون ذلك صحيحاً . ولكن من أية قوة اقتصادية يكون الاشتقاق ؟

هناك ، إذن ، قياس معيب بصورة أساسية بين السلطة السياسية وبين القوة الاقتصادية عندما يفسر المرء النهوض الاقتصادى لطبقة التجار وكأنها تحول قوة اقتصادية إلى طبقة نبلاء الإقطاع ، مشابهة لتحويل السلطة السياسية من هذه الطبقة إلى الملكيات المركزية . وإذا كان هناك ما هو أوضح من ذلك فإنه ليس عدم حصول طبقة التجار على سلطتها الاقتصادية من طبقة نبلاء الإقطاع أو من خلال نسخ هذه الطبقة ، أو الحلول محلها فى النشاطات الزراعية وغيرها . كسبت طبقة التجار قوة اقتصادية بتوسيع النشاطات التجارية التى اشتغلت بها دائماً . وليس بمستغرب أن تصعب إزالة التعارض بين الحقائق ، وترتيب حدوثها فى قضية الحجز على الأرض والحلول ، لأنها قصة أحداث لم تقع .

وليس هذا كله للتشكيك فى أنه نتيجة لأن التجارة وطبقة التجار التى تولتها أخذت تزداد أهميتها أكثر فأكثر بالنسبة للمصالح الاقتصادية للبلاد الأوربية ، أولت الحكومات الحكيمة اهتماماً بمصالح طبقة التجار أكبر مما كانت تعطية لها فى الماضى . اقتربت جداً

www.ibtesama.com

فينسيا (مدينة البندقية) والدول المدينية الإيطالية من أن تكون مجتمعات التجار . ومع أهمية الموارد اللازمة للجيوش المركزية والأجهزة الأخرى لحكومة فيما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر ، فى أى مكان آخر ، اقترب التجار إلى أصحاب السلطة السياسية واكتسبوا قدراً من النفوذ السياسى ــ كان هذا القدر كبيراً فى الأراضى الوطئة ، وليس بهذه الدرجة فى انجلترا (حيث لم تتوقف طبقة ملاك الأرض الرئيسية عن منازلة سلطة المصالح التجارية والصناعية) ، وكان نفوذاً متواضعاً فى فرنسا ، ومتفاوتاً فى ألمانيا ، وهزيلاً فى إسبانيا . وأهم من ذلك كله ، فبعد أن أصبحت خدمات التجار لا غنى عنها بعد عام ١٥٠٠ تقريباً ، لتسيير أى اقتصاد يعتمد على النقود ، ولم يعد الناس راغبين وقادرين على الاستغناء عنه ، حققت طبقة التجار نجاحاً أكبر فأكبر فى تأكيد استقلالها عن التدخل السياسى والدينى فى مجال نشاطها المستمر فى الاتساع .

الانتقال من مجتمع متكامل إلى مجتمع متعدد

سيطر نظام الإقطاع ، وهو فى ذروته ، حول عام ١٣٠٠ ، على حياة بلاد الغرب السياسية والاقتصادية . تناسجت الكنيسة الكاثوليكية ونظام الإقطاع الهرمى من خلال مجموع الطقوس الدينية ، ومجموع قواعد السلوك والمشاركة المباشرة . رفع الشعر العلمانى والفن وموسيقى العصر من شأن الأخلاق والسلوك ، والإعجاب الشديد بالمحبة والفارس المطوف . نظم الاقتصاد حول مفهوم مؤداه أن وضع الفرد يحدد التزامه بالعمل والرسوم أو المقابل المخول للفرد أن يتقاضاه عن عمله . ولا يعنى هذا أن سيطرة طبقة نبلاء الإقطاع والفكرة الإقطاعية التى مفادها أن موقع الفرد فى العالم يتحدد بالضرورة بوضعه الشرعى ، خارجة عن نطاق المناقشة . إن الدول المدينية وطموحات الملوك كانت تحدياً لسيطرة نبلاء الإقطاع كطبقة ؛ وهذه الطبقة نفسها ، وقد مزقتها العداءات والخلافات الداخلية ، لم يعد هناك من ريب فى أنها أدت وظيفتها السياسية أو الاقتصادية على نهج منتظم كجماعة منظمة ؛ وكان سلطان الكنيسة ضخماً . ولكن إذا أخذنا ، بصفة عامة ، مجتمعات أوربا الغربية فى القرون الوسطى المتأخرة على أنها مجتمعات متكاملة برغم الانقسامات الداخلية بين النبلاء ، وانفصال الكنيسة والمدن غير الإقطاعية الصغيرة والمدن الكبيرة ، فقد كان ذلك تكاملاً قام ، ليس على قوة الآراء

www.ibtesama.com

المشتركة فحسب ، بل أيضاً على مجموعة مؤتلفة من سلطة سياسية واقتصادية فى أيدى طبقة اجتماعية واحدة .

كانت اقتصاديات الغرب فى عصر النمو الاقتصادى مؤلفة من أكثر من عنصر واحد موزعة بين أقسام مستقلة نسبياً ، سياسية واقتصادية وعلمية ودينية وغيرها ، دون أن تكون هناك طبقة سيطرتها واضحة على طبقات أخرى كما كانت أرستقراطية الإقطاع فى أوجها . ومن ثَمَّ فقد يتوقع المرء أن يعثر على مفهوم أقل اضطراباً للانتقال من نظام الإقطاع إلى النظام الرأسمالى من خلال النظر إليه كتغير من مجتمع متكامل إلى مجتمع عديد العناصر ، أكثر من كونه تحولاً من سلطة شاملة لأرستقراطية الأرض إلى طبقة الرأسماليين . وبرغم ذلك ففى العصر الفيكتورى بعد عام ١٨٥٠ ، يمكن القول بأن مؤسسات النظام الرأسمالى قد مارست إلى حد ما ، ولفترة محددة ، سيطرة ليس فقط على الحياة الاقتصادية ، بل أيضاً على الحياة السياسية والدينية والثقافية ، سيطرة مماثلة لتلك التى مارستها طبقة أرستقراطية الإقطاع . لم يجىء هذا النوع من السيطرة خالياً من عناصر التحدى ، شأنه فى ذلك شأن جمعية الإقطاع ؛ وقلّما أمكن القول بأنه بقى موجوداً بعد الحرب العالمية الأولى بَلْه الحرب الثانية . ولكن ثمة مقياساً نحيلاً لصلابة جمعية الرأسمالى توحيه حقيقة مؤداها أنه عندما أراد تشارلس ايليوت رئيس جامعة هارفارد قرب نهاية القرن أن يشكل مجموعة من خمسة كتب مخصصة لأن تشمل كل ما يحتاج لقراءته الإنسان المثقف ، لم يظهر اسم « ماركس » فى الكشّاف .

وإذا كان لابد من مناقشة فكرة أن النظام الرأسمالى الغربى قد أبقى على تعددية عناصره خلال فترة ذروته الفيكتورية ، فيجب أن تستند الحجة إلى الدعوى بأن قطاعات المجتمع الفيكتورى العديدة قد أبقت على استقلالها ، حتى ولو كانت مصالحها ، فى ذلك العصر ، قد تمت مواءمتها بصورة كبيرة مع مجموعة آراء يمكن قبولها على نحو مشترك ، وانتشرت فى جميع مجالات العصر الفيكتورى الجديرة بالاحترام . ومن ثِمّ فقد يكون هناك تعارض أقل من المألوف بين طبقات العصر الفيكتورى السياسية وبين طبقاته الاقتصادية ؛ غير أن التطابق والتراضى ليسا كاستقرار السلطة الاقتصادية والسياسية الذى يتميز به عصر الإقطاع .

إذا استعدنا تطور الأحداث فيمكن أن ندرك أنه مادام أسلوبا السلطة قد ظلا منفصلين ، فإن فترة التراضى لا يحتمل أن تستمر . إن تجربتنا فى ما بعد العصر

www.ibtesama.com

الفيكتورى قد جعلتنا نألف الآن الحقيقة القائلة بأن المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأى مجتمع ليست فى حاجة إلى أن تقوى بعضها البعض . وهذا أمر يكاد ماركس يكـون قد لاحظه فى حياته . وعلى العكس من ذلك فيحتمل أن تكون هذه المؤسسات غير متجانسة ومتضاربة ، ويحطم بعضها البعض ؛ أو قد تصل بها الحال إلى حالة من عدم الاكتراث حيث يعطى القوم ما لقيصر لقيصر ومالله لله . وما إذا كانت جَمْعِية * مؤسسات المجتمع شيئاً مقبولاً أم لا ، فموضوع مناقشة طويلة بين اليوتوبيين † الـذين غالبـاً ما يأخذون الجمعية المؤسسية على أنها فكرة شمولية ، ويرفضون النظرة اليوتوبية القائمة على الرضا الرعوى فى إطار تراضٍ عام .

خـاتـمـة

إن بحثنا فى الطريقة التى أثرى الغرب باتباعها بدأت باقتصاد العصور الوسطى الذى كانت له انطباعة فكرية مألوفة لدى أولئك الذين يلمون بالأيديولوجيات الحديثة . كانت الأجور والأسعار تحددها سلطة سياسية والعادة والعرف بمقياس دينى للعدالة . ورِث الناس الذين عاشوا النظام (كان هناك الكثيرون ، كما سنرى فيما بعد الذين لم يرثوا عمـلاً) مهنتهم ، ووضعهم الشرعى الاقتصـادى والاجتـماعى ، كما ورثـوا مقـابـل عملهم . ولم تظهـر وساطة التجارة من خلال النقود إلّا عن طريق الخلافات المتعلقة بالاختصـاصـات القانونية للسلطات السياسية . لقد كانت العصور الوسطى مجتمعاً يتعامل مع مخاطر الحياة بجمود تشريعى . والنمو الاقتصادى هو بطبيعته ناتج ثانوى للتغيير ؛ ووقفت أيديولـوجية القرون الوسطى السياسية والدينية حائلاً دون هرطقات التغيير بكل ما لديها من طرق .

ومن الناحية الاقتصادية يمكن أن نتتبع الابتعاد عن العصور الوسطى خلال بضع سبعة قرون من توسع التجارة الخارجية والداخلية ‡. تزامنت القرون الأربعة الأولى من

* synthesis : الجمع بين النقيضة والطريحة فى الطريقة الديالكتية (المترجم) .

† أصحاب نظرية المدينة الفاضلة (المترجم) .

‡ يقصد بالتجارة الخارجية التبادل الذى كان يتم بين الوحدات الإقطاعية المستقلة عن بعضها ، وبالتجارة الداخلية تبادل سكان الوحدة الواحدة فيما بينهم (المترجم) .

www.ibtesama.com

هذه الفترة من التوسع التجارى ، مع فترة النمو الأعظم لمجتمع الإقطاع وتطوره ــ تناقض واضح قد جعلته ممكناً الأداة الإقطاعية المتعددة العناصر المتمثلة فى عهود المدن وبراءاتها الإعفائية خارج نطاق الاختصاص الإقطاعى ، حيث كان يمكن للتجارة أن تزدهر . وفى منتهى البساطة جاء التوسع استجابة للضغوط التى عرفها الاقتصاديون المحدثون تحت اسم الميزة النسبية ، ميزة التخصص الإقليمى داخل أوربا وخارجها . وأصبحت الاستجابة للميزة النسبية بعد انهيار نظام الإقطاع الحربى ، وظهور ملكيات مركزية ، بصفة خاصة ، غير نظيفة ــ تركيبة من القرصنة والتهريب ، والفساد السياسى ، ومن المثابرة والكد ، وعدم التبذير . لقد تفاعلت مع التطور التقنى بحيث يلهب أحدها الآخر ويشعله . ظهرت فى هذه الفترة فى بلاد أوربا الغربية طبقة نشطة من التجار وتحددت ساحة يمكن إجراء التبادلات التجارية فى نطاقها بدرجة من الحرية تكفى لأن تجعل التجارة عالماً من الفرص الدانية . أوجدت بلاد أوربا الغربية أيضاً شبكة من الأسواق ، والعلاقات التجارية والمالية والمؤسسات الاقتصادية التى لا يعوزها سوى أن تضبط وتنقى لكى يتم من خلالها حجم من التبادل التجارى أكبر بكثير ؛ لم تكن هناك ضرورة لتعديلات عرقية حتى يمكنها الإفادة من تقنية الثورة الصناعية .

وبحلول عام ١٧٥٠ يمكن القول بأن نمو التجارة أدخل بذاته تحسناً ملحوظاً على الرفاهة الاقتصادية من خلال درجة أكبر من التخصص والمكاسب التى تحققت للرفاهة ، والتى تتضمنها حقيقة مؤداها أن التبادل التجارى يفيد منه طرفاه افتراضاً . كان هناك بالمثل تحسن فى طرق الإنتاج الزراعى والحرفى والمهنى على السواء . وأدى التحول من الزراعة بنظام الضيعة الإقطاعية إلى الزراعة القائمة على حيازات الفلاح الفردية إلى تحسن ملموس فى إنتاج المواد الغذائية ، فى انجلترا وفرنسا والأراضى الواطئة . وطبقاً للمعنى الجوهرى فى أعلى درجة له ، أقام النظام الرأسمالى مجتمعاً جديداً عن طريق تطعيم العالم الريفى بعالم حضرى ، وهى عملية كانت موجودة قبل الثورة الصناعية . كان على نظام المصنع أن ينتظر بعض الوقت حيثما يظهر فى منتصف القرن الثامن عشر ، غير أن أوربا ، بأفضل المقاييس ، قد طُوِّرت فى ظل نظام رأسمالى مصطبغ بالصبغة التجارية ، نظام اقتصادى ناضج جاء فى أعقاب نظام الإقطاع . ابتكرت طرائق الزراعة المحسنة طبقة من عمال المزرعة المعدمين الذين لم يكونوا على استعداد للقيام بعمل بديل

www.ibtesama.com

فحسب ، بل كانوا فى حاجة إليه فعلاً . وأخيراً حققت بلاد الغرب طموحاتها للثروة بدرجة تجاوزت فيه المجتمعات المعاصرة والسابقة أو تعادلت معها .

ملاحظات

(1) "The Division of Labor is Limited by the Extent of the Market" is the title of chap. 3, bk. 1, *Wealth of Nations*.

(2) See the discussion in David Grigg, *Population Growth and Agrarian Change: An Historical Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 1980), p. 53.

(3) Ibid., fig. 8, p. 52.

(4) Clark, *Population Growth and Land Use*, p. 64, table III. i.

(5) R. H. Tawney, *Business and Politics under James I* (Cambridge: Cambridge University Press, 1958). pp. 21-22.

(6) William H. McNeill, *The Pursuit of Power* (Chicago: University of Chicago Press, 1982), p. 113, refers to the Liege gunmakers skills as "the best and cheapest of Europe and the world" and observes: "Only when the artisans and capitalists of Liege and other arms centers did not have to part with their goods at prices decreed by Spanish or any other political authority, could rulers get what they wanted in the quantities to which they had become accustomed".

(7) For a careful look at evidence concerning the development of commercial institutions in Southern Europe during the Middle Ages, see the extensive materials in *Medieval Trade in the Mediterranean World*, Robert Lopez and Irving Raymond, eds. (New York: Columbia University Press, 1955).

(8) Postan, "Trade of Medieval Europe", p. 172.

(9) Singer et al., *A History of Technology*, vol. 3 (New York: Oxford University Press 1957), pp. 474-77. See also T.K. Derry and Trevor I. Williams, *A Short History of Technology* (Oxford: Clarendon Press, 1960), chap. 6.

(10) See E. G. R. Taylor, "Navigation Instruments", in Singer et al., *A History of Technology*, pp. 523-29, and "Navigation", ibid., pp. 544-53, for a short account of developments in navigation during the fifteenth and sixteenth centuries.

(11) Joseph Needham, "Science and Society in East and west", in Joseph Needham, *The Grand Titration* (London: George Allen & Unwin, 1969). p. 190. See also E.L. Jones, *The European Miracle: Environments, Economies, and Geopolitics in the History of Europe and Asia* (Cmbridge: Cambridge University Press, 1981).

(12) Needham, "Science and Society, East and West", p. 197.

(13) For a further discussion of Marx's views on the role of technological change, see Nathan Rosenberg, "Marx as a Student of Technology", chap. 2 in Nathan Rosenberg,

www.ibtesama.com

Inside the Black Box (Cambridge: Cambrige University Press, 1982).

(14) Marx and Engels, *Communist Manifesto,* pp. 38-39. For further development of Marx's views on large-scale industry and its consequences, see chap. 15 of *Capital,* vol. 1 (London: Lawrence & Wishart, 1974).

(15) Ibid., p. 37.

(16) Fernand Braudel, *The Structure of Everyday Life,* trans. Sian Reynolds (New York Harper & Row, 1981), p. 145.

(17) Neville Williams, *The Sea Dogs: Privateers, Plunder and Piracy in the Elizabethan Age* (New York: Macmillan Publishing Co., 1975), pp. 118, 145.

(18) Lawrence Stone and Jeanne C. Fawtier Stone, *An Open Elite? England 1540-1880* (Oxtord: Oxford University Press, 1984).

(19) Ibid., p. 171

(20) Ibid., p. 220. The Stones refer to the period between 1740 and 1860 as "times of unparalleled prosperity for the landed classes". (P. 385).

(21) Ibid., p. 280. Still, the Stones note the argument that no Continental landded elite owned so large a part of its nation's territory in the nineteenth century as the English. (P. 416).

(22) Paul Sweezy et al., *The Transition from Feudalism to Capitalism, 2d printing* (New York: Science and Society, 1963).

(23) يقول ماركس : برغم أننا قد عثرنا مصادفة على بدايات الإنتاج الرأسمالى بصورة غير مستمرة ، فى أوائل القرنين الرابع عشر أو الخامس عشر فى بعض المدن الواقعة على البحر الأبيض المتوسط ، فإن العصر الرأسمالى يرجع إلى القرن الخامس عشر . حيثما يظهر هذا العصر يختفى الرق ، وتنحسر أعلى درجات تطور العصر الوسيط ووجود المدن الملكية . Karl Marx, *Capital* (London : Lawrence & Wishart Ed)., p. 669.

(24) Dobb, *Studies in the Development of Capitalism,* p. 18. North and Thomas, *Rise of Western World,* 144-45, date the putting-out system in the Low Countries as arising in the sixteenth century.

(25) Ibid.

(26) Ibid., p. 20.

(27) Sweezy, *Transition from Feudalism to Capitalism,* p. 15.

(28) Ibid., p. 64.

(29) James Madison, "The Federalist Number Ten", in Benjamin F. Wright, ed., *The Federalist* (Cambridge: The Belknap Press, 1961), p. 131.

www.ibtesama.com

٤ / تطور المؤسسات الملائمة للتجارة

ابتداءً من القرن الخامس عشر سيطر تجار القطاع الخاص ، بعلاقاتهم المعقدة والمتغيرة مع سلطاتهم السياسية القومية ، على نمو التجارة الأوربية . فمن أجل التوسع التجارى كانت هناك حاجة أكثر من مجرد التخلى عن رفض الإقطاع لعملية التبادل التجارى على أساس الأسعار التفاوضية . ولم يكن مجتمع الإقطاع مهيأً تماماً ، حتى لأكثر أنواع التجارة بين الأقاليم لزوماً . واستلزم نمو التجارة الذى وقع فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، ابتكار أو اتخاذ تدابير مؤسسية جديدة ، لتكملة مؤسسات الإقطاع القديمة أو للحلول محلها .

إن بعض الابتكارات المؤسسية قللت من مخاطر التجارة السياسية والتجارية كلتيهما . وبين هذه الابتكارات كان يوجد نظام قانونى مخصص لاتخاذ قرارات يمكن التكهن بها أكثر من كونها قرارات استنسابية : إدخال الكمبيالات التى يسرت تحويل الأموال وزودت الصفقات التجارية بالائتمان ؛ وظهور سوق التأمين ؛ وتحويل نظم جباية الإيرادات الحكومية من طريقة نزع الملكية إلى نظام الضريبة المنهجى ــ وهو تحول متصل اتصالاً وثيقاً بتطور الملكية الخاصة كنمط اجتماعى .

جاوزت التجارة الكبيرة ، فى قوتها ، المنشأة العائلية التى تقوم ولاءاتها الداخلية على

www.ibtesama.com

القـرابـة . كان المجتمـع فى حاجـةَ إلى مفهوم منشأة كوحدة متميزة عن مالكها وعن العائلة ــ وحدة ذات كيان مستقل مع استمرار المشاركة بين أولئك الذين تنتظم حياتهم الوظيفية حول هذه الوحدة ولها نفس قدرة المشروع العائلى على إيجاد الولاء والمحبة . وتتطلب هذه الوحدة درجة من الانفصال بين ملكية الفرد والصفقات الناتجة عنها وبين الصفقات الخاصة بالمشروع وهو وضع لم يكن معروفاً فى المنشآت العائلية التى ظهرت فى وقت مبكـر . وقـدم ابتكار القيد المزدوج فى علم المحاسبة هذا الفصل المطلوب ؛ وما هو أهم من ذلك فإن إمساك الدفاتر بطريقة القيد المزدوج زودت المجتمع بسرد لتاريخ المشروع المالى ، وبصورة لهذا المشروع مكّنت التجار الآخرين من التعامل معه كوحدة لها استقلالها مع قدر من الفهم لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها .

لم تكن الحاجة إلى نوع من المشروع يمكنه أن يستوجب الثقة كما يتصف بالوفاء على أسس أخرى غير القرابة ، إلاّ جانباً من حاجة أوسع : كان عالم التجارة الناهض فى حاجة إلى نظام أخلاقى . وكان النظام فى حاجة إلى مبادىء أخلاقية تسند الاعتماد على جهازها الخاص بالتمثيل والثقة : الائتمان ، وما يثور حول النوعية والتعهد بتسليم السلع أو بشرائهـا الآجـل ، واتفـاقات المشاركة فى عائد الرحلات . كانت الحاجة إلى نظام أخلاقى أيضاً ، كما أشرنا سلفاً ، يمد المشروع بالولاءات الشخصية الضرورية لتنمية المنشآت بعيداً عن نطاق العائلة ، ويُسَوِّغ أيضاً الاعتماد على حرية تصرف الوكلاء الذين يختلفون بين قباطنة السفن ومديرى المراكز التجارية البعيدة ، وينضم إليهم التجار الذين يعملون لحسابهم . قام نظام المجتمع الإقطاعى الأخلاقى حول النظام الحربى الهرمى كشأن باقى نظام الإقطاع ؛ ولم يسد كل هذا حاجات رجال التجارة . لقد حدث أن ظهـرت من خلال الاضـطراب الذى صاحب حركة الإصلاح البروتستنتى ، مبادىء أخلاقية وأنماطاً من المعتقد الدينى تتواكب مع حاجات النظام الرأسمالى وقِيَمه . وهكذا كان الجانب الذى أداه الدين فى النهوض بالرأسمالية واحداً من أكثر النقاط إثارة للجدل فى التاريخ الاقتصادى .

وأخـيراً أثّـر عامـلان سياسيان فى نمو التجارة بصورة خطيرة . كان الأول علاقة السلطات الملكية بالتجار التى تستند إلى مبدأ التجاريين mercantilist partnership وتـظهر مقارنة هذه العلاقة بنظام التجارة الحرة ، أن تحالف رجال السياسة مع رجال التجـارة قد قلل ــ ولا ريب ــ من حجم التجـارة ولم يعمل على زيادته . غير أنه إذا

www.ibtesama.com

ما قورن هذا التحالف بما سبقه من قيود ، لاتضح أن هذا التحالف قد أدى إلى توسيع رقعة التجارة كثيراً . أما العامل الآخر فهو أن السلطة الحربية قد اندمجت فى العديد من الحكومات الملكية أكثر من اندماجها فى إمبراطورية واحدة شاملة . وابتداء من القرن السادس عشر انتقلت السلطة السياسية من الانتشار الذى لاقته فى العصور الوسطى إلى عدد قليل نسبياً من حكومات القلة . غير أن حكومة واحدة لم تنجح فى تحقيق احتكار السلطة ، وأصبح التنافس بين الحكومات على مناصرة رجال التجارة عنصراً هاماً ــ بل ضرورياً ــ لتكوين مجال اقتصادى مستقل .

ومن العسير ، نتيجة للعلاقة الوثيقة بين قيام التجارة وبين نهوض المدن ، التفرقة بين المؤسسات التى ابتكرت لسد حاجات التجارة ، وبين تلك التى أنشئت لمقابلة حاجات حركة التحضر . وحتى نظام رأسمالى أساسى ، مثل الملكية الخاصة ، قد نشأ استناداً إلى حاجات الحياة الريفية بقدر استناده فى نموه إلى حاجات التجارة .

ولا يمكن بحث كل من هذه التطورات إلّا باختصار : (١) التنفيذ القانونى للتعاقدات وحقوق المطالبة بالملكية ؛ (٢) الكمبيالات والنظام المصرفى ؛ (٣) التأمين ؛ (٤) حلول نظام الضرائب محل المصادرة والاعتراف بحقوق الملكية ؛ (٥) المشاركة ذات الصبغة الاقتصادية دون وجود علاقة قرابة ؛ (٦) القيد المزدوج فى نظام المحاسبة ؛ (٧) تطور نظام دينى وخلقى يلائم المجتمع التجارى ؛ (٨) شركة التضامن فى مجال التجارة ؛ (٩) الهيكل السياسى الأوربى الممزق ، والدور الذى أداه فى إجازة قيام طبقة مستقلة من رجال التجارة .

الهيكل القانونى المتغير

يقتضى التبادل التجارى واسع النطاق عادة وجود عمليات تجارية تستغرق فترة كبيرة من الزمن . وعلى خلاف عمليات بيع السلع اليومية النقدية ، غالباً ما كانت تستغرق الرحلة ذات الطابع التجارى فى ظل نظام الإقطاع ، حتى ولو فى نطاق البحر المتوسط ، ستة أشهر أو أكثر ؛ أما المغامرات التجارية لبلاد الشرق الأقصى فقد كانت تستغرق سنوات . وترتيباً على ذلك فإن التاجر الذى اشترى خشباً أو صوفاً أو قمحاً أو جلداً أو ملحاً أو توابل أو أية سلع أخرى بكميات كبيرة ، يُلزم نفسه بصفقات تتطلب وقتاً ،

www.ibtesama.com

ولا يمكن إنجازها دون مخاطرة غير معقولة في غيبة التزامات يعتمد عليها منذ البداية من جانب البائعين وأصحاب السفن والمشترين والمقرضين . وليس من الضروري ، على الإطلاق ، أن تكون هذه الالتزامات مما يمكن تنفيذه استناداً إلى القانون . كان يمكن أن يعوّل على صفات وسمعة أطراف الصفقة الآخرين . وقد حدث هذا فعلاً . ولكن فقدان إمكانية التنفيذ القانونية أضافت إلى المخاطر ، ومن ثم رفعت تكلفة التبادل التجاري ، وحددت حجمه .

كان تطور القانون التجاري والمحاكم التجارية في جانب منه استجابة لتوسع التجارة . لقد تطلب وجود قانون تجاري شامل يعول عليه ، قضاة متمرسين ، بالفصل في المنازعات التجارية مع تطوير مجموعة من السوابق ، للبت في هذه المنازعات . ولم يكن في استطاعة محاكم الإقطاع أن تطور مجموعة بنود من القانون التجاري حتى يصبح حجم التجارة كبيراً بدرجة يتولد معه فيض منتظم من النزاعات ذات الصبغة التجارية ؛ ولم يكن من المحتمل أن تنظر المحاكم قضايا تجارية مادام التنبؤ بقراراتها أصبح غير ممكن لعدم وجود سوابق ، وفي ظل مفاهيم إقطاعية لعدالة استنسابية * ومع احتمال التحيز ضد الأجانب . وقد حدث أن ضعف هذا المأزق هنا وهناك في محاكم المدن التجارية الكبيرة في أواخر العصور الوسطى . ولكن تراكمت قبل الجزء الأخير من القرن الثامن عشر ، لدى محاكم لندن الملكية خبرة كافية للقضاء في مسائل التأمين والكمبيالات وعهود وبراءات السفن ، وعقود البيوعات ، ومشارطات شركات التضامن ، وبراءات الاختراع ، ومشكلات التحكيم ، وغير ذلك من المعاملات ذات الصبغة التجارية بحيث جعلت المحاكم الانجليزية والقانون الانجليزي وقد بدت عاملاً أسهم بإيجابية في تطوير التجارة الانجليزية . وقد قبل القضاء الانجليزي النظر في دعاوى رفعها التجار الأجانب ؛ وأحرز شهرة في معاملة المتخاصمين الأجانب بعدالة تامة . وبدت المعاملات ذات الصبغة التجارية وعقود التأمين وأدوات الائتمان الخاضعة للقانون الانجليزي أكثر أماناً ، ونتائجها أكثر جدارة بأن يُعتمد عليها ، وأقل خضوعاً لأهواء الملوك والتقلبات العاطفية من جانب أحد الأطراف أو الآخر ــ وقد انعكست هذه المزايا في نماء صناعة التأمين البريطانية ، وفي علو مكانة لندن كمركز مالي عالمي ، وفي توسع التجارة

* discretionary : متروك لتقدير المرء ؛ أو يمارس وفقاً لما يراه المرء مناسباً (المترجم) .

www.ibtesama.com

البريطانية عامة . كما انعكست فى انخفاض سعر الفائدة . وحاولت بلاد أوربا الغربية الأخرى محاكاة هذه المزايا عن طريق إصدار مجموعات قوانين التجارة وإنشاء محاكم تجارية .

أكد ماكس ويبر جانباً آخر للقانون الأوربى . ورث الغرب عن القانون الرومانى النمط الشكلى والمنطقى للاستدلال الفقهى juristic reasoning الخالى ظاهرياً من الاعتبارات الاستنسابية أو الدينية أو المتعلقة بالسحر وبالطقوس الكنسية . ويجنح الفكر القانونى الحديث إلى تأكيد ، أو حتى تبرير ، الجوانب غير الرسمية والاستنسابية للقرار القضائى ؛ غير أنه يبقى تناقض صارخ بين نظام قانونى يسعى إلى أن يجعل نتائج التصرف الإنسانى مترابطة ويمكن التنبؤ بها ، وبين العديد من الأنظمة التى لا يوجد فيها مثل هذا الهدف ، أو تتيح له أن يضيع وسط الأهداف المتنافسة . يمكن للنظام الغربى أن يصبح جديراً بالاعتماد عليه . أما الأنظمة الأخرى فليست كذلك . وكما قالها ويبر :

> قد يحدث فى الصين أن رجلاً يبيع منزلاً لآخر ، ثم يأتى بعد ذلك ويسألة أن يأويه لأنه افتقر فى الوقت ذاته . وإذا رفض المشترى أن ينتبه إلى الحكمة الصينية القديمة القائلة بمد يد العون لأخ ، فإن الأرواح سوف تضطرب ؛ ومن ثم يأتى البائع المعدم إلى المنزل مستأجراً لا يدفع إيجاراً . ولا يمكن للنظام الرأسمالى أن يعمل على أساس قانون هذا شأنه . إن ما تحتاج إليه الرأسمالية هو قانون يمكن الاعتماد عليه كآلة . إن الاعتبارات الدينية المتعلقة بالسحر وبالطقوس الكنسية يجب أن تستبعد [1] .

ومن ثم فإن القانون المنهجى أضاف إلى القدرة على التنبؤ بسلوك الآخرين بما فيهم جميع الطبقات الاجتماعية ، مجالات شتى ممكنة . والقانون بهذا يخفف من مخاطر التبادل التجارى والاستثمار . واستبدال قواعد يمكن الاعتماد عليها نسبياً بعدالة محاكم ضيعة الإقطاع ، أو بأب رمزى ملكى مهما يكن حكيماً ، كان عنصراً هاماً فى تطور المؤسسات الرأسمالية [2] .

www.ibtesama.com

الكمبيـالات

خلال القرن الثالث عشر بدأ رجال التجارة فى إيطاليا استخدام الحوالات المسحوبة على حساباتهم للآخرين ، كبديل عن الدفع بالنقود . وأتاح استخدام الكمبيالات للتاجر أن يحول المبالغ التى يكون مديناً بها للآخرين بنفس الطريقة التى تتبع فى الوقت الراهن لتحـويل الأرصدة المصرفية ــ بسحب شيك يعتبر بذاته كمبيالة مسحوبة على بنك . وتطورت أسواق شراء وبيع الكمبيالات فى أنتورب ثم بعد ذلك فى أمستردام . وواقع الأمر أن هذه الأسواق أتاحت الحصول بتكلفة منخفضة على ائتمان قصير الأجل لتمويل تجارة آخذة فى النمو .

تطورت الـودائـع المصرفية بطريق غير مباشر إلى حد ما ، متـزامنـة مع سوق الكمبيالات . وجـاء التعـامـل فى الكمبيالات نوعـاً من التحايل على تحريم الكنيسة للفائدة ، لأن شراء الكمبيالة بأقل من قيمتها الإسمية عولج على أنه يعكس المخاطرة التى قد تترتب على عدم الوفاء بقيمتها عندما تقدم للمسحوب عليه لسدادها . ولم يعتبر ذلك تعاملاً على أساس الفائدة . وبمجرد استخدام الكمبيالات ، على نطاق واسع ، بدأ التجار الأقل شهرة عن غيرهم فى إيداع بعض أموالهم لدى تجار آخرين أكثر شهرة حتى يكونوا فى مركز يتيح لهم تسديد الكمبيالات المسحوبة على هؤلاء التجار . وسرعان ما اكتشف هؤلاء التجـار الـذين تراكمت لديهم هذه الـودائع ، أنهم ليسوا فى حاجة إلاّ لجزء صغير من هذه الودائع لتسديد ما يسحب عليها وأن الرصيد يمكن أن يستخدم دون مخاطرة فى خصم الكمبيالات ــ أى فى الإقراض بفائدة ، برغم تحريم الربا . وترتيباً على ذلك فقد أدخل التجار نظام الودائع المصرفية فى عمل آخذ فى النمو ويمكن أن يحقق ربحاً فى مجتمع حرّم الفائدة .

التـأمـين

نشـأ أول أشكـال التـأمين البحرى فى صورة قرض يرد إلى صاحبه بفائدة مرتفعة إذا ما نجحت الـرحلة ، ولا يجوز رده بأية حال إذا فُقـدت السفينة . استخدم الإغريق القـدامى هذا النوع من التأمين المعروف باسم bottomry and respondentia bond ،

www.ibtesama.com

وجاء الفصل بين التأمين وبين عملية التمويل فى إيطاليا فى أوائل النصف الأخير من القرن الثانى عشر عندما بدأ المُؤمِّنون يضمنون السفينة مقابل قسط محدد . وعلى أية حال فلا توجد إلّا سجلات نادرة عن التأمين البحرى قبل القرن السادس عشر . احتوى قانون صدر فى فلورنسا عام ١٥٢٣ على نوع من عقود التأمين لا يختلف كثيراً عما اقتبسه عقد اللويدز عام ١٧٧٩ . ويرجع تاريخ اللويدز نفسه إلى أواخر القرن السابع عشر . كان يتقابل التجار الذين كانوا على استعداد لقبول مخاطر التأمين مع أصحاب السفن ومحترفى عملية الشحن فى مقهى اللويذر بلندن ليقوموا بالتفاوض على قسط التأمين . وكان المؤمنون أفراداً ليس لديهم رأس المال الكافى لدفع قيمة السفينة عند الفقدان الكامل كما أنهم اعتقدوا أن قبول تحمل المخاطرة بأكملها ليس من الحكمة . ولذلك فإنه متى تم الاتفاق على مقابل التأمين ، يقوم عدد من المؤمنين بتقسيم المخاطرة فيما بينهم ، بحيث يختص كل واحد بجزء منها .

أدى تطور أسواق التأمين البحرى فى إيطاليا وأمستردام ولندن إلى فصل المخاطر ذات الصبغة التجارية عن المخاطر الناشئة عن أخطار البحر ، كما أن هذا الفصل يسر على التجار تخصيص رأس مال كبير للنتائج التجارية للرحلة دون أن يعرضوا أنفسهم لحالات مخاطر البحر التى تقل فيها عناصر عدم التيقن المحسوبة . وتتلخص المخاطرة ذات الصبغة التجارية فى ألا تباع الحمولة بالقيمة المتوقعة بحيث لا تحقق الرحلة الربح المنتظر ، أو حتى قد ينجم عنها خسارة . غير أن وقوع المخاطرة التجارية كان أمراً نادرا ، بمعنى أن الشحنة قد تثبت عدم جدواها كلية وتحقق ضياع رأس المال المُثمّر بأكمله ــ هذا النوع من المخاطرة ينشأ عن الزوابع والأعاصير والقرصنة ومخاطر البحر الأخرى .

إن الفصل بين مخاطر البحر وبين مخاطر السوق من خلال تخصص المؤمنين فى تحمل النوع الأول وتخصص التجار وأرباب السفن فى تحمل النوع الثانى ، حوّل ما كان عملاً محفوفاً بطبيعته بالمخاطر إلى عمل قادر على أن يجذب رأس مال من تجار حريصين ومتحفظين نسبياً . كان نوع كهذا من تقسيم العمل لازماً لتطوير تجارة البحار . ومن الممكن التفكير فى طرق أخرى يتم بها توزيع المخاطر مثل انقسام الرحلات ذاتها فى مقهى اللويذر بدلاً من انقسام الخسارة الناجمة عن المخاطرة المترتبة على أخطار البحر . غير أن هذا الاتجاه يستلزم من مُكْتتبى تأمين اللويذر أن يتعرفوا ليس على مجرد مخاطر البحر فحسب ، بل أن يتمرسوا أيضاً بالمخاطر ذات الصبغة التجارية فى كل نواحى

www.ibtesama.com

التجـارة عبر البحـار . ولقـد يسر الفصـل بين المتخصصين فى المخاطر البحرية وبين المتخصصين فى مخاطر السوق نمو التجارة البحرية على نحو كبير .

إحلال نظام الضرائب محل المصادرة

أصبحت النـظم الـدستـورية التى تنكـر على الحكومات سلطة الاستيلاء على ملكية المواطنين دون تعويض ، مألوفة لدينا حتى أصبح من الصعب أن نتصور وجود مجتمعات بها حكومات درجت فى العادة على ممارسة هذه السلطة نفسها . وربما قام ملوك الإقطاع بحماية ملكية الرعايا ضد ما يمارسه الرعايا الآخرون أو حتى الملوك الآخرون من سلب ونهب ؛ وهم فى ذلك كالراعى الذى يحمى قطيع غنمه ضد مَنْ يجردها من الجِزّة * . ولكن الأفراد من كل الطبقات الاجتماعية كان يجب عليهم أن يحصنوا ثرواتهم ومدخراتهم قدر استطاعتهم ضد سيد الإقطاع ذى السلطة المطلقة . وقد قضى هذا التهديد المزمن لمثل هذه القيم ، بسلوك حكيم يتمثل فى الاحتفاظ بأى قدر من أصول المواطن المتراكمة فى هيئة أموال سائلة يمكن إخفاؤها .

ومع ذلك فلم تكن السيولة والإخفاء وسائل متاحة للبارونات الذين تمثلت ثرواتهم المتراكمة فى أرض ، ومخزون محصولات ، وحيوانات المزرعة ومبانى المزرعة والسكن . ولم يكن البديل سوى الالتجاء إلى القوة التى واجه بها البارونات الانجليز الملك جون فى رنيميد عام ١٢١٥ قبل أن تتحول قوتهم الحربية ، بوقت طويل ، إلى جيوش محترفة . وكانت نتيجة هذه المواجهة توقيع العهد الأعظم Magna Carta وهو الميثاق الذى اتخذ عادة لتثبيت حكم الرعايا فى التمتع بحق الملكية ، دون أن يمارس التاج نزع الملكية على نحو تعسفى . وبرغم أن العهد الأعظم كان وثيقة إقطاعية استُنكرت فى بعض الأحيان باعتبار أنها جاوزت الحد فى تأكيد حقوق أصحاب الملكيات الكبيرة الذين ارغموا الملك على توقيعها ، فإن هذه الوثيقة تحتوى على عدد من النصوص التى ضمنت حقوق رجال التجارة (بما فيهم التجار الأجانب) وأفاد التجار من حقوق الملكية التى قررها العهد الأعظم كجزء من القانون الانجليزى والتقاليد السياسية . كان ترسيخ حق الملكية خالياً

* كان هذا النوع من سرقة صوف الغنم بجزها فى غفلة من أصحابها مألوفاً فى أوربا فى القرون الوسطى (المترجم) .

www.ibtesama.com

من مخاطرة الاستيلاء التعسفى ، أمراً ضرورياً لتوسيع نطاق التبادل التجارى ؛ وأعطى العهد الأعظم للمواطن الانجليزى فى هذا المجال مكان الصدارة من جيرانه .

وما إن حلت فى القرن الخامس عشر الجيوش المحترفة الأجيرة التى تحتاج إلى التزود بالنقود محل ميلشيات الإقطاع ذات الكفاية الذاتية التى تحارب مقابل التمتع بحق حيازة إجارة الأرض ، حتى ظهرت حاجة الملكيات المركزية لموارد مالية منتظمة يمكن الاعتماد عليها . كانت الضرائب التقليدية الطارئة كافية فى حالات بذاتها ، ولكن لا يمكن الاعتماد عليها بسبب المقاومة الشعبية المتراكمة من ناحية ، وأثرها المدمر فى النشاط الاقتصادى ، وهو ذى صبغة تراكمية من ناحية أخرى . وكانت النتيجة إقبال الحكام على النزول عن سلطتهم التى تُخولهم التعامل مع ملكية أتباعهم بطريقة تعسفية ، فى مقابل سلطة فرض ضرائب منتظمة بنسب يتم الاتفاق عليها .

كان لهذا التغيير أثر لا تقدر أهميته إلّا بمقارنته بالإمبراطوريات الآسيوية والإسلامية التى لم تتبعه قط . كانت الضرائب التعسفية على ملكية التابع وسيلة جاهزة للانتقام السياسى والسيطرة الاجتماعية ، وقد وقفت حائلاً دون أن يعمل التجار على تراكم الثروة بدرجة أصبحت غير مناسبة بمقياس التابع العادى . ومن ثَمّ فقد كان التخلص من الضرائب خطوة أساسية على طريق السماح لأولئك الذين يزاولون نشاطات اقتصادية أن يطوروا وسائلهم الخاصة بهم للحصول على الثروة وتراكمها . ويصف لاندز هذا التغير على نحو ما يلى :

. . . عرف الحاكم أنه من الأيسر والأكثر فائدة فى المدى الطويل أن ينزع الملكية مقابل دفع تعويض من أن يصادرها ؛ ومن الأفضل أن يحصل على حق الملكية عن طريق القانون أو بإجراءات قانونية ، من أن يحصل عليه بالحجز . وحدث أن قرر الحاكم قبل كل شىء ، أن الاعتماد على الضرائب المنتظمة بمعدلات يتم الاتفاق عليها ، أفضل من ابتزازه ، عنوة وبصفة طارئة ، مبالغ غير محددة . والمؤكد أن الإيراد المُحَصّل بالطريقة الأقدم كان أقل مما يدره النظام الجديد ، ومن ثم شكّل عبئاً أخف على كاهل الفرد . ولكن أفضى عدم التيقن هذا إلى تشجيع إخفاء الثروة (ومن ثم شجع على عدم الإنفاق ونشط الاكتناز) وتوجيه الاستثمار ناحية النشاطات التى تسلم نفسها لوسائل إخفاء الثروة . وظهر أن هذا يشكّل عقبة كؤوداً بصفة خاصة لاقتصاديات إمبراطوريات آسيا

www.ibtesama.com

العظيمة والدول الإسلامية فى الشرق الأوسط ، حيث لم تكن الغرامات والأموال المبتزة مصدر موارد سريعة فحسب ، بل كانت أيضاً وسيلة للسيطرة الاجتماعية ــ أداة كبح طموحات أثرياء الحرب والأجانب وتبطل تحديهم لهيكل السلطة القائمة [3] .

ولم تكن النتيجة كلها إحلال إخفاء الأصول عن مأمور الضرائب محل إخفائها عن المشرفين الملكيين . ومادامت الضرائب تفرض بنسب معلومة فى تواريخ محددة ، فقد كان التاجر يستطيع أن يُقَدر الأرباح المنتظرة من الاستثمار فى العروض أو العقارات المبنية المرئية للغاية والثابتة بدرجة لا يمكن معها التهرب من الضرائب ، ثم يخصم الضرائب المستحقة ويتخذ قراراً مؤقتاً فى القليل ، للاستثمار فى الثروة الخاضعة للضريبة .

كان الفرق بين المصادرة والضريبة أوضح ما يكون فى انجلترا وهولندا ، حيث فقدت الحكومات الملكية سلطة فرض أعباء مالية تعسفية دون أن تحصل على سلطة فرض ضرائب تعسفية . وظلت ، فى كلا البلدين ، سلطة فرض الضرائب للبرلمانات التى كان رجال الأعمال ممثلين فيها على نحو واضح ؛ وكان كلا البلدين يتزعم حركة تراكم الأشكال المرئية للثروة ذات الصبغة التجارية .

وباسترجاع الماضى يصعب على المرء أن يتخيل كيف كان أقل قدر من التبادل التجارى يمكن أن يتم ما لم يستمتع التجار بدرجة معقولة من الحصانة ضد الحجز التعسفى . إن حجماً ضخماً من التبادل التجارى يتطلب أداة ملموسة أقل قليلاً من الأملاك العقارية ، وأكثر تداولاً فى أغلب الأحوال : السفن ، والمخزون السلعى ومخازن الاستيداع بالقدر الذى يتناسب نوعاً ما ، مع حجم التجارة . كان يتحتم على التجارة وأداتها الملموسة كلتيهما أن تنمو بسرعة أكبر حيث كانت الأداة تتمتع بحصانة ضد نزع الملكية التعسفى أى فى انجلترا وهولندا والمدن التجارية التى حصلت على حصانات مماثلة من خلال العهود والبراءات الإعفائية .

تعّرض رجال الإقطاع ، كما تعرضت الملكيات الحديثة الباكرة ، لما ينشأ عن ممارسة نزع الملكية والابتزاز السياسى من مخاطر نظراً لمسيس حاجة الملوك للمال لكى يمولوا أساساً الحروب المستديمة التى اندلعت بين بعضهم وبعض . وفى وقت رانيميد ، ورث الملك جون الكراهية التى خلّفتها ابتزازات سلفه ريتشارد قلب الأسد وحروبه الصليبية

www.ibtesama.com

التى جعلها رومانتيكية بدرجة عالية ، وفِدْيته من الأسْر فى النمسا ، وحروبه المتكررة مع فيليب أوغسطس ملك فرنسا ، ورث أعمالاً حربية فاشلة لم تعد إلاّ بمنافع تافهة على رعاياه الذين أكرهوا على تمويلها . كان الملك جون نفسه يعوزه المال لمواجهة تكاليف مقاومة غزو ملك فرنسا لنورماندى . ولجأ الملوك الانجليز والفرنسيون أيضاً إلى بيع الاحتكارات كطريقة للابتزاز التى يمكن أن تتجاوز أعباؤها نزع الملكية الذى يلتجىء إليه بصورة متقطعة . ومن المؤكد أن هذا غالباً ما حدث فى فرنسا ، حيث كانت الاحتكارات محلية وحالت مع الرسوم الجمركية الداخلية دون تطور السوق الفرنسية القومية حتى بعد ثورة عام ١٧٨٩ .

قيدت قُدرات موظفى الحكومة الطبيعية على الحد من التهريب والقرصنة ، التطبيق العملى للسلطة السياسية على طبقة رجال التجارة . كما قيد منها إمكان أن ينقل الرأسماليون الذين يثيرون الاستياء والسخط بدرجة كبيرة ، منشئاتهم ورءوس أموالهم إلى بلد آخر . ويبدو أن أمستردام قد أفادت كثيراً من مثل هذه التحركات . يسر أيضاً ابتكار الكمبيالات على التجار حفظ رءوس أموالهم السائلة ، وكذلك أصولهم الملموسة بعيداً عن متناول الوكلاء الماليين الملكيين . « كانت عشرات . . . ملاجىء المنظمين منتشرة فى أوربا بفضل جغرافيتها الطبيعية المجزأة على نحو مميز »[4] . ومن المفيد أن يتذكر المرء فى عصر الاهتمام بحسابات البنوك السويسرية والالتجاء إلى جزر البحر الكاريبى كوسيلة لتفادى الضريبة ، أن رجال التجارة لم تكن لديهم حتى القرن التاسع عشر ثقة كافية فى الحكومات تدفعهم لتفضيل تثمير أموالهم فى مصانع ثابتة كبيرة على استثمارها فى كمبيالات ، وسفن ومخزون سلعى متداول .

لم يكن من الممكن ، فى بعض الحالات ، أن يحل النزاع بين متطلبات الدولة المالية وبين إصرار الطبقة الرأسمالية الصاعدة بصورة قوية على الاستقلال إلاّ بالالتجاء ، بطبيعة الحال ، إلى الحرب على نحو ما كان عليه الوضع فى انجلترا فى القرن السابع عشر وهولندا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر وقد ظلا يحاربان عشرات من السنين فى سبيل التحرر من الابتزازات المالية التى كان يفرضها الأسياد الأسبان . لم يكن النزاع فى انجلترا مجرد قضية فترة سيطر فيها مبدأ البيوريتانية فى عهد كرومويل ، أو ثورة سنة ١٦٨٨ المجيدة . لقد كانت مرة أخرى قضية غيبة القانون التى لا يمكن السيطرة عليها . وهى كما وصفها نيف :

www.ibtesama.com

انهارت بصورة عملية ، نتيجة للمقاومة التى أبداها كبار رجال التجارة ، ورجال الصناعة الانجليز خلال حكم جيمس الأول وتشارلس الأول فى الفترة ما بين عامى ١٦٠٣ و١٦٤٢ ، انهارت السياسات الخاصة بتنظيم الصناعة ونظام الضريبة المباشرة . لقد استخدموا نفوذهم كقضاة ، وكموظفين فى البلديات ، وكأعضاء فى مجلس العموم لإحباط هذه السياسات التى بدت لا تتلاءم مع مصالحهم . أعطى عدم استطاعة ملوك أسرة ستيوارت ومجالسهم الخاصة تنفيذ التصريحات الرسمية العامة والأوامر وغيرها من التعليمات غير المرغوب فيها التى صدرت دون مساندة البرلمان ، للتجار ورجال الصناعة الانجليز ميزة أدت إلى تفوقهم على أترابهم الفرنسيين فى تطوير وتنمية الصناعة الثقيلة . إن إضعاف الرقابة الإدراية الفعالة على الحياة الاقتصادية سهل قيام « الثورة الصناعية » فى أيامها الأولى فى انجلترا [5] .

إن استبعاد عمليات الابتزاز وإحلال نظام ضريبى منتظم محلها ينتمى إلى ذلك النوع من السياسات الحكومية التى تنزع إلى تأكيد فكرة مؤداها أن منافع التجارة وتراكم الثروة إنما تعود إلى أولئك الذين مارسوا التجارة وتراكم الثروة ــ وهو ما صوّره نورث وتوماس كتعريف للحقوق الخاصة التى تتوازى فيها التكاليف والعوائد الخاصة مع التكاليف والعوائد الاجتماعية . وبرغم أهمية مثل هذه السياسات للتجارة وتراكم الثروة ، فقد كانت نادرة تلك الحالات التى اتبعت فيها الحكومات ، قبل القرن التاسع عشر ، مثل هذه السياسات اختياراً منها على خلاف الحالات التى فُرضت فيها جبراً على الحكومات عن طريق عصيان المواطنين المسلح . فغالباً ما كان اتخاذ هذه التدابير الحكومية لتغيير حقوق الملكية ، بهدف زيادة الموارد فى المحل الأول . وإذا ما حدث أن كان لمثل هذه التدابير أثر مواتٍ لحقوق الملكية ، فإنما أتى ذلك كمصادفة سعيدة ، وليس نتيجة لعقيدة اعتنقها واحد ممن بيدهم السلطة بأن الإجراء قد يؤيد نمواً اقتصادياً طويل المدى . ومن المحتوم أن التدابير المواتية لحقوق الملكية تأتى عليها تدابير طبيعة مخالفة [6] .

ويذكر نورث وتوماس كاستثناء من اتجاه الحكومات العام لتفضيل المصلحة المالية الحالّة على تطور حقوق الملكية المعقول ، حكومة الأدواق البورجانديين وحكام آل هابسبرج الأوائل الذين تلاشى فى النهاية تحررهم الفكرى عند ما زادت حدة حاجتهم إلى المال لتمويل الحروب [7] .

www.ibtesama.com

ولكى يحكم المرء على ما إذا كانت حماية الملكية المتزايدة قد أسهمت فى واقع الأمر ، فى نمو التجارة ، عليه أن يتساءل عما إذا كانت الملكية قد استمتعت بدرجة من الأمان فى عام ١٧٥٠ أكبر مما فى عام ١٣٠٠ مثلاً . إن نضال رجال التجارة لحماية ممتلكاتهم من الحجز التعسفى الذى درج ملوكهم على ممارسته ، قد وقع خلال ثرون الحروب المستديمة ، وأن ما تحقق من كسب يتمثل فى حماية الملكية أتى ، فى القليل ، على جانب منه النهب والمصادرات التى مارستها الجيوش الغازية لتأمين حاجاتها . ومع ذلك فحتى بعد الثورة الفرنسية اتجهت الحروب الأوربية لأن تكون حروباً صغيرة نقصت فيها نسبياً حالات نهب التجار وسلبهم . وكانت هناك استثناءات واضحة للعيان مثل حرب المائة عام فى فرنسا التى بعد انتهائها فى منتصف القرن الخامس عشر ، ظل الغزاة بعيدين عن فرنسا تماماً حتى عام ١٨١٤ . وثمة استثناء آخر هو حرب الثلاثين عاماً التى اندلعت فى ألمانيا فيما بين عامى ١٦١٨ و١٦٤٨ . ومع ذلك فالقول بأن حروب هذه العصور قد أنقصت من فرصة الإتيان على ما تحقق من فوائد لصالح حق الملكية قبالة ملوك رجال التجارة أنفسهم ، هو استنتاج مقبول . كان هذا وضعاً واضحاً ــ بصفة خاصة ــ فى انجلترا وأقل وضوحاً إلى حد ما فى فرنسا وبعد القرن السادس عشر فى هولندا . وقد ننتهى إلى القول ، فى واقع الأمر ، بأن هناك ارتفاعاً خالصاً فى درجة ما تستمتع به حقوق الملكية من أمان شامل خلال فترة نمو تجارة بلاد الغرب .

مشاركة فى مجال الاقتصاد دون قرابة

لا ريب فى أن أقدم المؤسسات الاجتماعية هى الأسره وأنها أيضاً فى أغلب الحالات أقدم المؤسسات الاقتصادية . ونحن نسلم بالدور الاقتصادى الذى يؤديه كل فرد فى العائلة الموسعة باستثناء أصغرهم سناً . جنح المشروع فى العصور الوسطى ، شأنه فى ذلك شأن المزرعة العائلية إلى أن يكون مسألة عائلية تقوم على أموال الأسرة وتربط فيه الوظائف الإدارية الرئيسة والمهارات الفنية بروابط الأسرة والقرابة . كانت التجارة فى مجتمع تجارى ، مثل فينسيا تنتظمها شركات تضامن عائلية ، ومشروعات مشتركة خاصة بأغراض معينة ad hoc . كانت الدولة تسد الحاجة للاستثمار طويل الأجل فى شئون الملاحة ، وصناعة بناء السفن والتى لم يكن يستطيع المشروع العائلى أن يستوعبها [8] .

www.ibtesama.com

وبغض النظر عن الأسرة فإن العصور الوسطى لم تقدم نماذج مرضية للمشروعات ذات الصفة التجارية . كان الإقطاع نفسه والكنيسة هما النظامان الكبيران ذو المراتب اللذان تضمنا ــ كلاهما ــ التزامات الأتباع للرئيس الأعلى من خلال الطقوس المفصلة وحلف اليمين . وبرغم إنها كانت مقدسة ، فإنها لم تنتج فى المضمار العملى للعصور الوسطى المتأخرة العلاقات العملية التى تنطوى على الثقة والأمانة التى تحتاج إليها مشاركة طويلة المدى .

ومع ذلك فحيث جاوز حجم التبادل التجارى قُدرة المنشآت الأسرية والمشروعات المشتركة الخاصة بأغراض بذاتها ، فلا يمكن للمنشآت الخاصة أن تزاول التجارة والاستثمار فيها إلّا إذا كان هناك بضع من أساس لثقة متبادلة بخلاف روابط الأسرة . لم يكن توسع التبادل التجارى العلمانى والاستثمار ، بعد القرن السادس عشر ، ممكناً تحقيقه ببساطة ، دون ابتداع نمط من التنظيم الاقتصادى البحت القادر على فرز الروابط الضرورية المساوية للروابط الأسرية والتى بدونها كان أمراً لا مفر منه وجود حُكومة القلة من النوع الذى ظهر فى فينيسيا وبه مشروعات تمولها الدولة لأنها كبيرة بحيث تتجاوز نطاق قُدرة الأسر والمشروعات المشتركة .

أما كيف وجدت هذه الولاءات وأى المصادر السيكلوجية قد سُبر غورها لإيجاد أنماط جديدة من الإخلاص لمؤسسات غريبة تماماً عن الهيكل المعنوى والدينى الموجود فى ذلك الوقت ، فأمر لا نعرفه بالتأكيد . وحتى فى الوقت الراهن يوجد فى كل دولة من الدول الغربية نفر يحس أنه عاجز عن تكوين ارتباطات مع مشروعات اقتصادية تكدح فى سبيل المبيعات وتحقيق الأرباح ؛ وما تخلّف لنا من مثل هذه المشاعر ليس سوى الثُّفْل * القليل من اتجاهات كان يجب أن تظل سائدة فى أعقاب نظام الإقطاع مباشرة . لم يكن ابتكار نموذج القرن السابع عشر للمؤسسة التى تأخذ صفات الفرد إنجازاً صغيراً . أصبحت المشروعات التجارية فى وقت لاحق عادية ومألوفة ، وتصبح بعد ذلك الولاءات التنظيمية الضرورية قابلة للتفسير من خلال الارتباطات الشخصية التى تكونت عبر سنوات طويلة من التلمذة والخدمات الثانوية . غير أن أصول المشروعات ذات الصبغة اللا أسرية لابد من أن تكون قد استعارت من مصادر أخرى .

* residuum وهو ما يتبقى من المادة بعد عصرها ؛ وأيضاً ما استقر تحت الماء ونحوه من كدر (المترجم) .

www.ibtesama.com

إن مفهوم الولاء لمشروع يقتضى ضمناً وجود المشروع . وينادى سومبارت بأن المشروع الرأسمالى ينطوى على :

> . . . ظهور كيان اقتصادى منفصل كلية عن الأفراد الذين يتولون النشاط الاقتصادى : جميع المعاملات التجارية التى كانت تعقد فيما مضى منفصلة عن بعضها البعض بطريقة أو بأخرى ــ جنباً إلى جنب ، أو واحدة فى إثر الأخرى فى مشروعات مشتركة ــ ينتظمها الآن مفهوم الوحدة أى المشروع . وهذه الوحدة منشأة حية تعمل ، وتستمر حياتها بمعزل عن حياة الشركاء فيها ، وتظهر هذه المنشأة وكأنها « حاملة carrier » النشاطات الاقتصادية . وجدت ، فى حقيقة الأمر ، فى أوقات مبكرة مؤسسات تخطت كيان الأفراد ، وبصفة خاصة فى المجال الاقتصادى ، غير أنها كانت كيانات تربط فيما بينها مجموعات طبيعية من جميع مظاهر الحياة البشرية . جاء استمرار مثل هذه المجتمعات نتيجة طبيعية لتعاقب الأجيال . كانت القبيلة والعشيرة والأسرة وحتى مجتمع القرية والنقابة ، أمثلة لهذا النوع الذى تخطى كيان الفرد ، كما كانت التصرفات الاقتصادية جزءاً من حياة هذه المجتمعات من وجهة نظرها [9] .

إن ولاء الجماعة ، والثقة المتبادلة والاعتماد المتبادل كانت كلها أحاسيس غرستها حاجة أولئك الذين عاشوا يتقاسمون مخاطر الحياة العسكرية أو حياة البحر . ولم تكن مجرد مصادفة أن كان الكثير من التجار الانجليز والهولنديين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر المضطربين من المحاربين أو رجال البحر . فمن اليسير أن يتصور المرء قيام مشروعات تجارية بين رفقاء عرفوا كيف يثق الواحد منهم فى الآخر ، وقت الحرب أو فى البحر ، لأن ذلك يحدث على نحو كبير فى أوقاتنا الراهنة . (فالجيل الذى اشترك فى الحرب الأهلية الأمريكية وهو فى العشرينيات من عمره مثلاً قد ابتكر ، وهو فى الأربعينيات من عمره ، ذلك النوع من المشروعات الذى لا يقوم على القرابة ــ أى الشركة الصناعية الحديثة) . غير أنه توجد مصادر أخرى يمكن تصورها لمثل هذا الرباط . لقد كانت هناك مجموعات من التجار الانجليز والبلدان والمدن الصغيرة نسبياً ، وغالباً ما انتظمتها النقابات ، ووحد بينها اهتمام عاطفى بالنتائج السياسية للنضال الهولندى ضد الأسبان أو التجار البريطانيين ضد ملوك أسرة استيوارت . كان يتوقف

www.ibtesama.com

بدرجة كبيرة تقدير المركز الشخصى الشرعى لكل منهم لدى نبلائهم على مقدار ما حققوه من التزاماتهم ، كما تتوقف على موقفهم خلف ممثليهم عادات تنجح نجاحاً عظيماً فى تحقيق احتياجات مؤسستنا التى تأخذ وضع الإنسان * ، إذا ما انتقلت إلى المشروعات المنظمة .

فى الأيام الأولى لظهور الشركات ، كان يتحتم أن تصل الثقة والأمان إلى علاقة أكثر بعداً واختلافاً . لم يكن الأمر مسألة الاعتماد على شركاء أعمال مقربين ، بل كان مسألة اعتماد عدد كبير من المستثمرين على أمانة ومهارة مديرى الشركة . كان على عدد ضخم ممن لديهم مال (هؤلاء الذين استثمروا أموالهم فى الشركات) أن يعتقدوا أن آخرين (هؤلاء الذين يديرون الشركات) كانوا شرفاء ومجتهدين وأهلاً للثقة . وتفترض مثل هذه الثقة وجود إحساس مشترك على نطاق واسع بالسلوك الأخلاقى ذى الصلة بالأعمال الذى يكاد يكون قد اقتبس من تعاليم الكنيسة الكاثوليكية ، أو من الطبقة الأرستقراطية السابقة . ويجب البحث عن مصادرها فى ارتباط رجال التجارة فى إطار مجتمع تجارى ، ربما يكون قد دعمه ، فى انجلترا وهولندا زعيمتى البلاد التجارية ، التوسل بحركة الإصلاح الدينى وقواعد السلوك والأخلاق المصاحبة لها ــ وهو موضوع سوف يناقش بإسهاب أكبر فى جزء لاحق من هذا الفصل . ولعل مجرد الاحتقار الذى عوملت به طبقات رجال التجارة الصاعدة من ناحية رجال الدين ، وطبقة الأرستقراطية السابقة ، قد شجع التجار على تطوير ميثاق شرف يدور حول الاهتمام الدقيق بتسديد الديون فى مواعيد استحقاقها ، كما يدور حول الوفاء للرؤساء ــ والنقطتان كلتاهما تمثلان ضعفاً واضحاً فى مجموعة القواعد الأرستقراطية .

ولعل المؤرخين الذين يتساءلون عن ظهور الروابط التنظيمية التى لا تقوم على القرابة يكشفون بذلك عن وجه من تراثهم الإقطاعى : احتقار الطبقة الأرستقراطية للقيم الأخلاقية البورجوازية . وقد جرت العادة ــ ولاريب ــ على تأكيد روح رجال التجارة العدوانية ، وشدة حرصهم على تحقيق المكاسب فى فترة ما بعد الإقطاع بدرجة أكبر من إبراز قدرتهم على الإبداع الأخلاقى . غير أن الحقيقة التى لا مفر منها هى أن طبقة التجار طوّرت نظاماً أخلاقياً يتواكب مع الحياة فى مجتمع مشروعات غاية فى

* يقصد المؤلف فكرة الشخصية الاعتبارية للمشروع (المترجم) .

www.ibtesama.com

التنظيم . وليس هناك من سبيل استطاعت أن تجد من خلاله المشروعات التى تخطت نطاق الأسرة وقامت بتنظيم مشروعات ، كالاستعمار والتجارة الخارجية ، وشق القنوات (وإنشاء السكك الحديدية فى وقت لاحق) الولاءات التنظيمية اللازمة لتنفيذ وظائفها الاقتصادية .

طريقة القيد المزدوج فى المحاسبة

كان من الضرورى لإيجاد مشروع اقتصادى منفصل عن الأسرة ، أن يتصور المرء أولاً مفهوماً لهذا المشروع يميزه عن الأسرة ، وأن يجد ثانياً وسيلة للتفرقة بين شئون المشروع وبين شئون الأسرة والعائلة * فيما يختص برأس المال . لم يكن هذا ميسوراً فى عصر كان فيه أعضاء الأسرة وأعضاء المشروع شيئاً واحداً تماماً . كما أن المشروع يوجد حيث كان يسكن أصحابه [10] ، وأن جميع أفراد العائلة كلهم يزاولون التجارة لحساب الأسرة المشترك .

ولابد من أن تكون الحاجة إلى التفرقة بين أموال الأسرة وأموال الفرد ، قد نشأت إما عن رغبة كل فرد من أفراد العائلة فى مزاولة التجارة لحسابه الخاص وإما للتفرقة بين العروض الخاصة بكل منهم وبين العروض الخاصة بالأسرة ، فى بعض الأحيان على الأقل . كان من الضرورى اتخاذ إجراء غير مجرد إثبات أصول المشروع فى قوائم منفصلة عن الأصول الخاصة بأصحابه . كان يتعين أن تسجل المعاملات الخاصة بالمشروع منفصلة عن المعاملات الخاصة بكل فرد ، وأن هذه المعاملات يجب أن ترتبط بأصول المشروع ، وليس بالأصول الخاصة بالفرد . فالأرباح التى يحققها المشروع يجب أن تزيد من قيمة أصوله وتستنزل الخسائر من قيمتها .

وأكثر الأسباب وضوحاً لدى التجار لاتباع نظام القيد المزدوج فى إمساك الدفاتر ، يرجع إلى أنه يعمل على ضبط دقة القيود لكل صفقة . والمبدأ العام الذى يكمن فى قواعد هذا النظام المُعَقَّد أن كل طرف من طرفى القيد يسجل تغيراً فى الأصول (أو الإيرادات) ويسجل الطرف الآخر تغيراً فى الخصوم (أو المصروفات) ، ويجب أن يساوى مجموع

* family الأسرة ، household العائلة (المترجم) .

www.ibtesama.com

القيود المدينة مجموع القيود الدائنة . وإذا لم يتساو المجموعان فلابد من أن يكون هناك خطأ وقع . ولم يحمل لا مبدأ القيد المزدوج نفسه ولا مصلحة التجار أنفسهم فى تحقيق الدقة الكتابية ، أية إشارة إلا أن نظام المحاسبة بطريقة القيد المزدوج قد يكون مصدر فكرة استمرار المشروع ككيان منفصل عن أصحابه إلا فيما يتعلق بنقطة واحدة : عندما يتساوى مجموع الخصوم ومجموع الأصول ، فذلك يعنى أن الحسابات الدائنة يجب أن تتضمن حقوق الأغيار وحقوق أصحاب المشروع كليهما قبالته ــ أى صافى ما يساويه المشروع .

ومن ثم فإن نظاماً لإمساك الدفاتر تكمن جاذبيته العملية فى قدرته على الكشف عن أخطاء ، قد حمل التجار والمحاسبين الذين يمارسونه على التعود أن يأخذوا المشروع على أنه مدين لأصحابه أو أن المشروع نفسه صاحب صافى رأس ماله . وفى كلا الحالين فقد أصبح المشروع فكرة مجردة نبتت من دفاتر حساباته نفسها . واتجه سومبارت إلى حد القول « بأن أحداً لا يمكن أن يتصور كيف يكون النظام الرأسمالى لو لم يوجد نظام القيد المزدوج » [11] . وذلك لأن هذا النظام هو تحقيق واقعى للمنشأة التى تستهدف البحث عن الربح بحيث تصبح وحدة مستقلة حقاً (وقد يضيف المرء ، فى الواقع ، وحدة مجردة على حد قول سومبارت) ، إذ أن ملكية المنشأة لم تعد بعد مشتركة مع ملكية الأسرة ، أو أصحاب النبالة ، أو أية وحدات اجتماعية أخرى .

وثمة سبب آخر لإيجاد سجل رسمى لأصول المشروع ومعاملاته التجارية يجاوز كثيراً الحاجة إلى تمييز المشروع عن شخصية أصحابه . كان من المحتم ، مع الاستخدام المتزايد للائتمان ، إيجاد وسيلة موضوعية وكمية لتقويم مركز المنشأة المالى ، واحتمالات مستقبله . وانبثقت هذه الطريقة فى النهاية من نظام إمساك الحسابات بطريقة القيد المزدوج فى صورة مجموعة من القواعد تعبِّر عن جميع المعاملات الاقتصادية تعبيراً رقمياً . وأصبح هذا النظام إجراءً متفقاً عليه لتسجيل جميع الوقائع الاقتصادية بطريقة يمكن معها قياسها ، وبالتالى يمكن حساب هذه الأحداث . وبمعنى واقعى للغاية ، أصبحت الحقيقة الاقتصادية تلك التى يمكن التعبير عنها رقمياً فى الدفاتر : Quod non est in libris, non est in mundo .

وبمعنى آخر لم يكن التفوق الأساسى المتمثل فى نظام القيد المزدوج على نظام القيد المفرد هو الذى أحدث الفرق الكبير فى تنمية وتطور المؤسسات الرأسمالية الغربية ، بقدر

www.ibtesama.com

ما كانت القوة الدافعة التى أعطاها هذا التقدم لتنمية المحاسبة المالية ولممارسات تقويم مركـز المشروع الائتمانى من خلال دراسة مركزه فى ضوء ميزانيته ، ونشاطاته فى ضوء حساب الأرباح والخسائر .

تطوير نظام أخلاقى يلائم التجارة

ثمة وجه آخر لظهور كيان نشاط أعمال مستقل كانت له أهمية تاريخية كبيرة . فقد أوجد نمو التجارة عالماً كان الناس فيه أحراراً فى التعاقد مع بعضهم البعض بشروط تعكس ظروف العرض والطلب السائدة ومخاطر الصفقة أيضاً . ولم تكن سوى بداية مبادىء الأخـلاق التى تتـلاءم مع العمـل الاقتصادى المشترك الذى يتم خارج نطاق الضيعة الإقطاعية والنقابة والأسرة . كان هيكل جهاز الرأسمالية ذات الطابع التجارى فى حاجة إلى مبـادىء أخـلاقية تمثلت فى عبـارات مثل « المعاملة المتسمة بالشرف » ، و« إنجاز الوعد » ، و« المثابرة » و« الأمانة » و« الوفاء » . وفى القرنين السادس عشر والسابع عشر على الأقل كان الدين مصدر هذه المبادىء .

انحدرت تعاليم الكنيسة الكاثوليكية الاجتماعية من العصور الوسطى التى جاءت خلالهـا شروط العلاقات الاقتصادية الإقطاعية وقد رسمتها عادات الضيعة على نحو جامد ؛ وكانت القواعد التى وضعتها النقابات فى المدن بنفس الدرجة من الشمول . ولم يكن من المتـوقع أن تلائم مبادىء الأخلاق الموروثة عن اقتصاد العصور الوسطى القائم على الإذعان التام لعلاقات نابعة من العادات والتقاليد ، اقتصاداً ذا طابع تجارى حل فيه الخيار الفـردى والمساومة محل العادة أساساً للمبادلة . ولابد فى النهاية من أن يستبدل بمعظم العلاقات التقليدية السابقة عليه . كان تحريم التعامل بالربا أكبر مثل يضرب عن وقوف النظرية الكنسية وجهاً لوجه ضد حاجات طبقة التجار الناشئة . ولكن ثمة شيئاً آخر أكثر أهمية افتقد : نظرة أخلاقية تيسر أمور علاقات عالم السوق الناشئة ، وتشجعها وتكسبها الشرعية .

ومـا كان نمـو الاقتصاديات الغربية فى حاجة إليه ، لم ينطو على درجة عالية من الاهتـمام المعنـوى برفـاهية أقـل أفـراد المجتمع ثراءً ، ولم يتضمن الإيحاء بأن النجاح الاقتصادى غير المألوف لا ينم عن مزية شخصية ، أو شاهد على نقائص أخلاقية أو قد

www.ibtesama.com

كان عقبة تقف فى سبيل خلاص المرء الأبدى . وليست هناك دلالة عن ذيوع رأى ينادى بأن توزيع الدخل بدرجة من العدالة أكبر قد يكون أمراً مرغوباً فيه من الناحية الأخلاقية . ويضع الكثيرون من علماء الأخلاق المحدثين هذه المسائل فى مركز الأخلاق السياسية والاقتصادية . ومع هذا فليس هناك مَنْ يعتقد أن الربط بين عدالة توزيع الدخل والأخلاق مسألة تتصل بالنمو الاقتصادى ، أو بتطور وتنمية المؤسسات الاقتصادية الغربية ــ مسائل تدور بصورة رئيسية حول الإنتاجية ، وإشباع الحاجة . وكان على فكرة اعتبار الفقر شيئاً لا يُحتمل أخلاقياً فى مجتمع غنى ، أن تنتظر ظهور مجتمع غنى ، وهو ما تأخر كثيراً جداً عن الفترة التى نعالجها .

لقد قدمت حركة الإصلاح البروتستنتى فى القرن السادس عشر النظرة الأخلاقية اللازمة للنظام الرأسمالى ذى الصبغة التجارية . كان الارتباط المميِّز بين الظهور التاريخى للرأسمالية فى أوربا وبين حركة الإصلاح البروتسنتى ، مع بداية القرن السادس عشر الباكرة محل نقاش حاد ، ثار دون انقطاع منذ نُشر كتاب ماكس ويبر عن الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية [12] . فبينما حرص ويبر على أن يقرر بأنه لم يكن يحاول عرضاً لتفسير أحادى العِلِّية لظهور الرأسمالية ، نادى بأن البروتستنتية قد أدت دوراً فى تنشيط النظام الرأسمالى : وأوضح لاندس قائلاً إن ويبر :

. . . . لم ينادِ بأن البروتستنتية وحدها لم تصنع الرأسمالية ؛ فالواقع أنه استنبط عوامل أخرى تكمل تفسيره لتطور الاقتصاد ذى الصبغة الصناعية الحديث : قيام الدولة المدينية * الحديثة التى تستند إلى الدواوينية المهنية ؛ والإنجازات فى مجال العلوم ؛ وانتصار الروح العقلانية . ولكنه عالج مسألة النظام الرأسمالى من منظور عالمى . لقد أراد أن يقف على السبب الذى من أجله ظهرت الرأسمالية فى بلاد الغرب ، وبخاصة شمال غرب أوربا ولم تظهر مثلاً فى الصين التى كانت قبل ذلك بعدد قليل من القرون ، أكثر ثراءً وتقدماً سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً [13] .

كان ويبر يقصد مذهب كَلْفن Calvinist ــ باعتباره واحداً من المذاهب

* nation- state . وقد أقرها مجمع اللغة العربية فى مصر (المترجم) .

www.ibtesama.com

البروتستنتية . فقد أكّد كلفن بشدة على فكرة « المختارين » الذين قُدِّر لهم الخلاص . وفى رأى ويبر أن البروتستنتية قد غرست فى المرء ولاءً عميقاً لعمله ، أو « النداء الباطنى للعمل » لكى يتأكد من أنه قد تم اختياره فعلاً من أجل الخلاص .

ويبدو أن ويبر قد فاتته نقطة ، ولكنها لا تؤثر كثيراً فى حجته . ففى سياق تنازعه مع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية أبدى كلفن اهتمامه بأمرين ؛ فقد أنكر أن النظام التدريجى الكنسى كانت له سلطة تمنح الخلاص ، وأن لرجال الاكليروس مسئوليات أخلاقية أو أية سلطة لأن يكونوا بمعزل عن العلمانيين . إن نظرية الاختيار الإلهى تتعارض مع فكرة وجود كنيسة لها سلطة منح الخلاص [14] . لقد قدم كلفن لأولئك الذين لديهم اهتمام طبيعى بما إذا كان قَدرَهم يؤهلهم للخلاص أم للهلاك ، ضمانات تقوم على بَيِّنة من إيمانهم ، ونداهم الباطنى وبُعدهم عن الخطيئة مع تأكيدات عكسية فاجعة لأولئك الذين لا يستمعون إلى نداء الحق ، أو يعوزهم الإيمان أو يصرون على ارتكاب الإثم .

ومن الأيسر على المرء أن يتعرف على عامل له تأثير مباشر فى النجاح الاقتصادى الذى حققته المجتمعات البروتستنتية من خلال نظرية أخرى تتصل أيضاً برفض كلفن لسلطات رجال الكهنوت الخاصة ، مفادها أن عمل جميع أعضاء المجتمع المسيحى ، وليس مجرد عمل أولئك الذين يتصلون بالكنيسة ، بصفة خاصة ، هو صورة من صور خدمة الله . وانتهى إلى نتيجة مؤداها أنه فى الحياة اليومية « لا ينبغى أن نجرى وراء الحصول على الثروة بوسائل غير شرعية وبالخداع والحيل الإجرامية والجشع ، وإلحاق الضرر بجيراننا ، بل يجب أن نقصر أنفسنا على المصالح التى سوف لاتصرفنا عن طريق الطهارة » [15] . وقد يكون ما ينادى به كلفن أكثر إثارة مما بدا له عندما لم يستبعد اغتصاب الثروة ويحل محلها المثابرة والاجتهاد واكتساب القدرة على أن يصبح المرء ممن يعتمد عليهم .

ومهما يكن من أمر فإن الكلفانية * قد أضفت على عمل رجال التجارة ، وأرباب الحرف كل القيم الخاصة بالخدمة الدينية بنفس القدر الذى أعطى لعمل القسيس

* مذهب كلفن اللاهوتى الفرنسى البروتستنتى (١٥٠٩ - ١٥٦٤) وهو ينادى بأن قدر الإنسان مرسوم قبل ولادته (المترجم) .

www.ibtesama.com

أو الملك . وليس من عجب فى أن تقديس الكلفانية البروتستنتية للعمل انتهى إلى إيجاد أنماط سلوك بين أتباعها تتواكب تماماً مع ما تتطلبه تأدية الرأسمالية لوظائفها فى يسر : التزام شديد بالواجب ، قدرة المرء على أن يُعتمد عليه ، الاجتهاد ، إنكار الذات ، الزهد ، عدم التبذير ، المواظبة ، الوفاء بالوعد ، الإخلاص لمصالح المجموعة ــ وباختصار « النُسك الدنيوى الباطنى » الذى عقد ويبر مفارقة بين هذا النسك وبين « النُسك الدنيوى الآخر » للقسيس الكاثوليكى الذى يفتقد الإيمان الكلفانى بأن العمل الدنيوى اليومى يُقدس فى حد ذاته بنفس القدر الذى يقدس به أى طقس دينى يقدم للإله فى أى شكل ، ويرفض اهتمامات هذا العالم بالانعزال فى أحد الأديرة . ومبدأ « النسك الدنيوى الآخر » الذى يعتنقه البروتستنت ، على العكس من ذلك ، أفضى إلى توجيه نشاطات الإنسان بعنف إلى شئون الأعمال فى نفس الوقت الذى يرفض فيه بازدراء ملذات العالم المادى العابثة . لم يكن ويبر أول من اكتشف النتائج الدنيوية المتناقضة بين « النسك الدنيوى الآخر » وبين نظام الرهبنة . فقد انتقد ادوارد جيبون فى كتابه انهيار وسقوط الإمبراطورية الرومانية * الصادر فى عام ١٧٧٦ ، اللامسئولية المدنية الأقدم لحركة الرهبنة فى الفصل السابع والثلاثين عندما أشار فى أحد تعليقاته المعتدلة إلى « أن الطائفة كلها قد دفنت فى هذه المقدسات الدينية ؛ وأن نفس السبب الذى خفف مما حاق بالأفراد من ضيق ، قد فَتّ فى عضد الإمبراطورية وجَلَدها » .

لقد سادت ، فى مجال النقاش المتفاقم حول نظرية ويبر ، حجتان متناقضتان .

وقبل كل شىء ظهرت المؤسسات الرأسمالية فى بلاد عديدة سادها المبدأ الكاثوليكى ، وبخاصة فى بلاد مثل إيطاليا ، وأجزاء من جنوب ألمانيا ، والأراضى الواطئة . ولكن ربما ليس بنفس السرعة التى انتشرت بها فى المناطق البروتستنتية . ومن المفيد أن يتذكر المرء أيضاً التعقيد الناشىء عن أن البروتستنتية والكاثوليكية كلتيهما غير متجانستين . إن المبدأ البروتستنتى لكنيسة انجلترا والكنيسة اللوثرية التى أصبحت كنيسة وطنية فى الولايات المتحدة الألمانية ، تعتبر فى بعض الأحيان أقرب إلى الكاثوليكية الرومانية منها إلى مبدأ كل من كلفن أو نوكس أو جون ويزلى البروتستنتى فى وقت

* Edward Gibbon, Decline and Fall of the Roman Empire .

www.ibtesama.com

لاحق . وعلى المرء أن يتساءل إذا كانت انجلترا ، وهى على الأرجح أقل البلاد البروتستنتية اصطباغاً بهذا المبدأ ، والتى رفضت بصفة خاصة النُسك البروتستنتى تحت تأثير تجربتها غير السعيدة فى القرن السابع عشر مع بيوريتانية كروميل قد أفضت إلى تطور الرأسمالية . وربما يوجد بعض الرد فى التقاليد الكالفينية لدى الاسكتلنديين الذين يشتهرون بأنهم يؤدون دوراً فى الأعمال التجارية البريطانية لا يتناسب مع عددهم . قد أظهر المذهب الكاثوليكى أيضاً منذ أول الرحلات التبشيرية إلى أيرلندا وبلاد أخرى من أوربا الشمالية رغبة قوية للتواكب مع الظروف والعادات المحلية . ومن المخاطرة ــ بدون دراسة دقيقة لتقاليد وعادات الكنيسة فى المناطق الكاثوليكية حيث تطورت التجارة فى وقت مبكر نسبياً (الأمر المستحيل فى ذلك الوقت) ــ الافتراض بأن الديانة السائدة محلياً كانت بعيدة عن حاجات طبقة رجال التجارة بنفس درجة بُعد الاتجاه السائد فى كاثوليكية العصور الوسطى .

والحجة الثانية أن كثيرين يعتقدون أن العلاقة السببية بين المذهب البروتستنتى والرأسمالية كانت بالأحرى أكثر تعقيداً من التفسير البسيط الذى نسب إلى ويبر . وقد ينادى المرء بأن المذهب البروتستنتى قد أوجد الرأسمالية ، ولكن ، الأرجح أن الرأسمالية هى التى أوجدت البروتستنتية [16] . ويعنى نُقَّاد ويبر بهذا القول أن المذهب البروتستنتى قدم مجموعة من المعتقدات تلائم تماماً الرأسمالى الناجح وتتملقه ، ومن ثَمّ اعتنقها أو قد يعتقد المرء أن التاجر الجديد والطبقة الرأسمالية قد أحسوا أن الحاجات الأدبية والدينية ، التى لم تشبعها مؤسسات القرون الوسطى الدينية ، أوجد فراغاً سده المذهب البروتستنتى .

ومع ذلك فنادراً ما يُفترض أن أصحاب المذهب الرأسمالى قد اختاروا ديانة تتلاءم مع مصالحهم المالية . ومما لا يثير الاستغراب أن أناس القرن السادس عشر الذين يتمسكون بمعنى الأخلاق بدرجة أكبر مما كان سائداً فى أوربا عهد النهضة ، قد جذبتهم إليها حركات إصلاحية دينية بأعداد لا تتناسب مع جملة عددهم إلى مجموع السكان ، وأن يصبحوا ذوى فائدة ــ مرة أخرى ــ بأعداد لا تتناسب مع عددهم إلى مجموع السكان ، فى المؤسسات الرأسمالية الآخذة فى الظهور . لم يشتهر مجتمع عهد النهضة بالاهتمام الكبير بالأخلاق ؛ وقد تكون السمات الضرورية المميزة للرأسمالية الناهضة ، مألوفة تماماً لأولئك الذين لهم اهتمام بالإصلاح الدينى .

www.ibtesama.com

ليس من الضرورى محاولة تقييم مزايا هذه المواقف [17] . ومن الأفضل التأكيد على بعض الجوانب التى لا يكتنفها الجدل نسبياً ، والتى تتصل بدرجة أكبر باهتماماتنا الحالية . لم يكن اهتمام ويبر بنظرية المذهب البروتستنتى فى حد ذاتها ، أو بالمحتوى الرمزى لهذا المبدأ بقدر ما كان اهتمامه بأنماط السلوك الاجتماعى التى يلقنها هذا المعتقد . ولا ريب فى أن المذهب البروتستنتى قد عمل على تشجيع أنماط السلوك الرأسمالى ذاتها وعمل على إعطائها الصبغة الشرعية ، أو الأنماط التى تقود الرأسمالية إلى النجاح بدرجة كبيرة ، فى عالم التجارة الرأسمالى . وليس هناك شك فى أن أثر حركة الإصلاح البروتستنتى فى المدى الطويل كان الوقوف فى وجه الدين من أن يتغلغل بالتدريج فى مجال نشاط الأعمال . لقد أجاز المذهب البروتستنتى وجود درجة كبيرة من مسئولية الفرد فى السلوك الأخلاقى ، وأنقص من سلطة رجال الدين . كان التجار البروتستنت قادرين على أن يحرروا أنفسهم من القيود الكنسية التى وجدوا أنها لا تتواكب مع خبرتهم الخاصة بهم . وفى هذه الظروف يذهب المرء بعيداً ، لو توقع أن يستمر رجال الكهنوت الكاثوليك فى فرض التعاليم التى تجعل أبناء الأبروشية الموسرين يتجهون ناحية المذهب البروتستنتى . حدث أن أقر الدين باطراد أن ما ظهر أنه صحيح فى عالم التجارة هو كذلك فى هذا العالم . وترتيباً على ذلك لاحظ سيرجون هيكس فيما يختص بتحريم الربا :

> إن ظهور الصيرفة نشاطاً مستقراً منتظماً يشير إلى أن جماعة المحامين التى تعارض الفائدة ، فى مجالات مناسبة على الأقل ، قد أخذت تتفكك . ويجب التأكيد على أن هذا الاتجاه بدأ فى الظهور قبل حركة الإصلاح الدينى بوقت طويل . وفيما يتعلق بقدر علاقة هذا الاتجاه « بالخُلق البروتستنتى » ، فإن التقاليد هى التى صنعت الخُلق ، وليس العكس [18] .

وترتيباً على ذلك ، فمهما يكن من أمر الأحكام التى تصدرها السلطات الدينية على اتجاهات عالم المال والتجارة ، فإنها قد تخلت عن موقفها الذى كان يحتم ضرورة تنظيم السلوك اليومى للتعامل طبقاً لما تمليه السلطة الاكليريكية ، أو يخضع لها بصورة مباشرة وفى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر كان مجال التعامل باختصار قد اصطبغ

www.ibtesama.com

بالصبغة العلمانية * . وكلما زاد استقلال عالم المال والتجارة عن السلطة الكنسية ، حقق درجة من الاستقلال ، هذه المرة عن التدخل الدينى ، أعلى بكثير مما كان يستمتع به من قبل . تحول تأثير الدين بصورة تدريجية من كونه مقيداً وكابحاً للتطور الرأسمالى إلى قوة أجازت الرأسمالية ذات الصبغة التجارية ، وساندتها على السواء من خلال التعاليم الأخلاقية اللازمة تماماً لإدارة النظام التجارى على أحسن وجه . ولم يكن ذلك برمته مسألة المحتوى الدينى للمذهب الكاثوليكى أو للمذهب البروتستنتى . لقد كان فى جانب منه مسألة المنافسة الملازمة لوجود أديان متنافسة عديدة ، والتى مثلها مثل المنافسة المتأصلة نتيجة وجود دول مدينية كثيرة ، مكنت طبقة من رجال التجارة الصاعدة تستشيط غضباً تحت ضغوط سلطة واحدة ، من أن تجدلها ملجأ مع سلطة أخرى أكثر تقارباً فى الميول والمشارب .

إن تقويماً كاملاً للعلاقات التاريخية التى تربط الرأسمالية والدين يتطلب فهماً للعلاقة الجدلية بين هذين الحقلين ، بالإضافة إلى إدراك التكيف والتغير اللذين وقعا فى المجال الدينى نفسه . لقد رأى تونى تبايناً « صارخاً » بين « المذهب الجماعى الحديدى » الذى مارسه كلفن وبين « الرفض البرم بكل القيود التقليدية المفروضة على المشروع الاقتصادى الذى اتجه اليه عالم المال والتجارة الانجليزى بعد الحرب الأهلية » وهو اتجاه تقاسمه الجميع بعد ذلك بقرن [19] .

وقد نشأ هذا التضارب فى الفهم فى جانب منه عن اثنين من الضغوط العديدة المنوعة الموجودة فى الفكر البروتستنتى ، ونشأ فى جانب آخر عن مجموعة من تغيرات المدركات الحسية الدينية ، ونوع من النزعة إلى عدم الاكتراث الفكرى بمعنى التحول من مجتمع متكامل إلى مجتمع متعدد . أكد المذهب البروتستنتى الاعتقاد بأن الخلاص كان فردياً وشخصياً على نحو كبير . فالأعمال الجيدة التى يأتيها الفرد تحت قهر السيطرة الاجتماعية أو تحويلات الثروة التى تأتى بدافع الرحمة تحت ضغط الضرائب لا تقدم الرحلة إلى الخلاص خطوة واحدة . وفى الوقت ذاته اعتبر المبشرون البروتستانت والكنائس البروتستانتية أنفسهم وسائل لنشر التعاليم والأسوة ، ولم يترددوا فى تبكيت الخراف الضالة عن خطاياهم وسبلهم غير القويمة ؛ ولكن لم يظهروا نفس الدرجة من التردد فى إقصاء

* secularized . ويمكن ان تترجم يُعَلْمن أو يُدَنْيوى (المترجم) .

www.ibtesama.com

الخطاة العتاة عن مجتمعاتهم . وفيما بين القرنين السادس عشر والسابع عشر حدث أن رأت طبقة متوسطة جديدة فى « القيود التقليدية على المشروع الاقتصادى » نوعاً من مظالم الأرستقراطية البائدة . وبالرغم من ذلك فقد استمر التياران الفكريان فى المذهب البروتستنتى ، ولم يسمح رجال الكهنوت البروتستانت أن يمر مارأوه من إفراط فى تجاوزات رجال أعمال القرن التاسع عشر ، دون أن يلحظه أحد . والواقع أن رجال الدين أدوا دوراً كبيراً فى إصدار أول قانون للمصنع الانجليزى . ولكن أصبح عالم الأعمال غاية فى التخصص . وكان أولئك الذين عاشوا هذا العالم نزّاعين إلى تقبل فكرة العقاب عن طريق أحكام رجال الدين بقدر ما كان أولئك الذين عاشوا فى عالم العلم أو الفن أو الموسيقى أو الأدب . ولعل تونى قد قارن على نحو مناسب بنفس القدر (أو غير ملائم) « المذهب الجماعى الحديدى » لانجلترا فى عصر البيوريتانية و« الرفض البَرِم بكل القيود التقليدية » المفروضة على المشروع المنصرف إلى الأدب « الذى كان اتجاه » عالم الأدب « الانجليزى » « بعد الحرب الأهلية » ــ وينبغى أن نتذكر أنه عصر إحياء الدراما .

والمذهب البروتستنتى ، وهو نتاج القرن السادس عشر ، لم يستبق نظريات آدم سميث الاقتصادية فى القرن الثامن عشر . لم يكن هذا المذهب ، بطبيعة الحال ، نظرية اقتصادية ألبتة . ولكنه زوَّد طبقة التجار بمسئولية أدبية غاية فى الفردية خارج نطاق سيطرة رجال كهنوته . كما زودهم بتعاليم أدبية أكدت تماماً عدم التبذير . كما أكدت الكدح والأمانة والحفاظ على الوعد ، وكلها صفات المؤسسات الرأسمالية فى حاجة اليها . كانت طبقة التجار البازغة وقطاعها الاقتصادى ذاتى الاستقلال فى حاجة إلى نهج أدبى وأخلاقى مناسب ، شأنها فى ذلك شأن أى نظام آخر اجتماعى كبير ذاتى الاستقلال . وبما أن المذهب البروتستنتى كان يتواكب مع هذه الحاجة بدرجة أكبر من الكاثوليكية ، فقد أسهم فى النهوض بالرأسمالية .

وثمة نتيجة أخرى محتملة لحركة الإصلاح يجب الإتيان عليها . فقد سبق أن ذكر أن تخفيض المصروفات الخاصة بالدين ، مثلها فى ذلك كتخفيض مصروفات الحرب ، أمر موات للتوسع الصناعى . جاء مثل هذا التخفيض فى انجلترا فى أعقاب اعتناق هنرى الثامن المبدأ البروتستنتى ، وقد يكون نفس الشىء قد حدث فى بلاد بروتستنتية أخرى . ونقطة أخرى وثيقة الصلة بذلك ، هى أن جزءاً كبيراً من الأراضى كانت

www.ibtesama.com

تمتلكه ، فى البلاد الكاثوليكية ، المؤسسات الكنسية ، ومن ثَمَّ لم يكن متاحاً للبيع لأغراض التجارة العادية . أضاف تجريد هذه المؤسسات من حق الملكية فى البلاد التى اعتنقت المذهب البروتستنتى ، مساحات من الأراضى وموارد معدنية أصبحت متاحة للاستغلال من جانب طبقة التجار . أوضح جون نيف هذه المسألة على النحو الآتى :

قطع هنرى الثامن علاقته بروما (وأعقب ذلك فى الحال حل الأديرة وتجمعات دينية أخرى) . وكان من المفروض أن يترتب على ذلك تخفيض عدد رجال الدين وثرواتهم بحيث تتوافر الظروف المواتية للتوسع الصناعى عشية العصر الاليزابيثى قبل أن يصبح الصراع الدستورى حاداً . فكان الجزء من الدخل القومى اللازم للمحافظة على المؤسسات الدينية فى انجلترا بعد حركة حل الأديرة التى وقعت فى سنتى ١٥٣٦ و ١٥٣٩ ، أقل بكثير مما كان عليه بضع ثمانمائة عام خلت . ولم يكن هذا صحيحاً على الإطلاق فى بعض البلاد التى ظلت على مبدأ الكاثوليكية الرومانية . احتفظ رجال الكهنوت فى فرنسا بقبضتهم على المِلْكية ، وظل عددهم كبيراً كما كان دائمًا . وزاد إجمالى عدد القساوسة والرهبان والراهبات فى إسبانيا ، والجزء الإسبانى من الأراضى الواطئة .

إن فقدان رجال الكهنوت الجزئى لممتلكاتهم فى انجلترا (وفى بعض البلدان البروتستنتية الأخرى ــ السويد والدنمارك واسكتلندا وهولندا على وجه الخصوص) جعل امتلاك رجال الأعمال للأراضى وموارد الثروة المعدنية بشروط مواتية ، أيسر مما كانت عليه الحال فى غضون العصور الوسطى [20] .

وبالإضافة إلى تجريد المؤسسات الدينية من أملاكها ، فقد كان لحركة الإصلاح الدينى دلالات فى نمو الثروة الخاصة لكل من طبقة رجال التجارة والكنيسة فى المدى الطويل ، لأن نظريات كلفن فى القَدَرية ، وتقديس العمل تتضمن أن الرأسماليين قد احتفظوا أيضاً بممتلكاتهم داخل العائلة ، بدلاً من أن يهبوها للكنيسة أو يوصوا بها إليها .

www.ibtesama.com

المشاركة المركنتيلية

نعالج هنا ابتكاراً مؤسسياً أدى دوراً هاماً فى التمهيد لسياسة الانتقال من نظام الإقطاع إلى النظام الرأسمالى ، وتحديد الطريق إلى الرأسمالية الحديثة : المشاركة أو التحالف بين الحكومات وطبقات رجال التجارة فيها . انتهت هذه المشاركات بترشيدها فى مجموعة السياسات التى انضوت تحت مبدأ التجاريين mercantilism (المركنتيلية) [21] . كانت هذه المشاركة ، فى جانبها التاريخى ، ذات أهمية خاصة فى تحقيق توسع التبادل التجارى من خلال تطويق تقاليد ومؤسسا ت العصور الوسطى الراسخة .

كانت الحكومات فى أول الأمر ، فى عصر ملكيات أوربا الناشئة مراكز قوى حربية . كان الذهب هو المتطلب الاقتصادى الأساسى الممكن إدراكه لشراء الأسلحة (من الخارج غالباً) ولدفع أجور الفرق العسكرية . كانت إسبانيا تتزود بالذهب من العالم الجديد . وكان من الصعب ، فى البلاد الأخرى ، نزع ملكية مناجم الذهب المحلية من الأفراد ؛ ومتى تم ذلك وأنفق أصحابها ما دفع لهم مقابلها تكون هذه المناجم قد نفدت . وكان الحل عند المركنتيلية (سياسة التجاريين) أن يُصدّر البلد إلى الخارج أكثر مما يستورد على أن يتقاضى الفرق ذهباً . وترتيباً على ذلك هناك إقبال على المواد الأولية التى يمكن تحويلها إلى سلع مصنعَّة يمكن تصديرها مع تحقيق ربح ، ومع ذلك فإن أصحاب مذهب التجاريين يعزفون عن استيراد أى شىء . وإذا ما أمكن الحصول على المواد الأولية من المستعمرات دون أن يدفع للأجانب المقابل ذهباً ، كان ذلك أفضل بكثير .

وللحصول على أعلى إيراد ممكن من تصدير أى منتج بذاته ، توصى نظرية التجاريين بأن يتم البيع بواسطة محتكر مناسب ، بحيث لا ينتهى الأمر بتاجر فرنسى مثلاً بأن يقدم عرضاً لمشتر أجنبى عن منتج فرنسى بثمن أقل . وبالمثل فإن قيام احتكار استيراد منتج ما يجنب البلد المخاطرة الناشئة عن قيام مشترين محليين بالمزايدة ضد بعضهم البعض ، فيرفعون بذلك سعر المستوردات دون داع . وقد أوجد إعطاء هذه الاحتكارات فى هيئة منح ، طبقة شركاء الملوك من رجال المال والأعمال ومن رجال حاشيتهم الأكثر نفوذاً ومن النجار . وهكذا أصبحت السلطات السياسية شركاء شخصيين لايستهان بهم فى أرباح المشروعات التجارية والصناعية . قد تبدو نظرية

www.ibtesama.com

التجاريين شاذة والعرف فاسداً ؛ غير أن المركنتيلية كانت قوية ومنتشرة بدرجة تعد سبباً لفقدان المدن الإيطالية ومدن الاتحاد الألمانى التجارى Hanseatic League ، والتفوق التجارى الذى استمتعت به منذ القرن الثانى عشر .

ويمكن فهم العُرف بدرجة أكبر ، ليس كنتيجة لاتباع المبادىء المركنتيلية (التى تطورت بعد العرف) ، بل بالأحرى كشىء انتقل من نظام الإقطاع ، وظل محتفظاً بوضعه وكمظهر للمعركة حول سلطة التاج فى فرض ضرائب بدون موافقة البرلمان . كانت حقوق الاتجار فى المجتمع الإقطاعى ، تمنح بصورة منتظمة بميثاق من السيد الإقطاعى المختص . أقيمت الأسواق بموجب ميثاق السيد وحصلت النقابات على سلطتها فى مجال المهن الخاصة بها بنفس الوسيلة . كانت هذه العهود تباع كوسيلة للحصول على إيرادات فى المواقف التى كانت فيها سلطة فرض الضريبة محل نزاع شديد . وقد يكون الإيراد مبلغاً مقطوعاً ، أو دفعات من الضرائب يستمر دفعها مقابل الامتيازات الممنوحة أو كلتا الوسيلتين . ظلت حصيلة الضرائب من تجارة الصوف التى يقوم بتحصيلها تجار المواد الأساسية Merchants of the Staple مصدراً أساسياً لموارد التاج البريطانى لفترة طويلة . ومهما بدت غريبة تقاليد الدول المدينية للحد من المستوردات ، ومنح المواطنين امتيازات الاتجار القَصرِية ، فإن هذه التقاليد قد أدت دوراً كبيراً فى تكوين طبقة من التجار لها حرية الاتجار ، فى نطاق ما حصلت عليه من المواثيق العديدة ، بشروطها الخاصة بها ، وذلك نظراً لأن أعضاء طبقة رجال السياسة أصحاب النفوذ الكبير تقاسموا الأرباح .

وثمة ملاحظة أخرى يتعين إبداؤها حول مِنح الاحتكارات التى خصص العديد منها لتشجيع إدخال صناعات عديدة . تدين انجلترا ، بصفة خاصة ، بالجزء الأكبر من تحولها من دولة مُصدِّرة للمواد الأولية إلى اقتصاد يستند إلى الصناعة التحويلية إلى الاحتكارات التى منحت لإغراء الفلنمكيين Flemish وغيرهم من المهاجرين ومعهم مهاراتهم إلى انجلترا . منحت الاحتكارات للنسَّاجين الأجانب فى أوائل عام ١٣٣١ ، ثم امتدت الاحتكارات بعد ذلك إلى العديد من المهن الأخرى . وطبقاً لما يقرره نورث وتوماس بلغت الاحتكارات الممنوحة فى عهد الملكة اليزابيث خمسة وخمسين ، منها واحد وعشرون احتكاراً أعطيت للأجانب أو الرعايا الذين منحت لهم الجنسية [22] .

ليس من السهل ، عبر عدة قرون ، تقييم العوامل التى تدخلت فى مِنَح احتكارات

www.ibtesama.com

الاتجار التى وضعت الحكومات الملكية إلى جانب توسع التجارة ، ليس بالضرورة من ناحية المبدأ ؛ ولكن ربما من أجل زيادة الإيرادات كُليةً . لقد استخدمت احتكارات الاتجار على نحو ما أداةً تعليمية ، وكأنها ابتكرت لتزويد الحكومات الملكية بشرح ملموس قصير المدى لما أسهمت به مع طبقة رجال التجارة الصاعدة فى الاهتمام بالتوسع التجارى . لقد تم استيعاب الدرس منذ أيام آدم سميث ، ولكنه نادى بأن الأداة قد طرحت جانباً . غير أن المشاركات بين الحكومة والرأسماليين ظلت باقية فى أنماط تختلف بين الرخص والبراءات وبين إعطاء مؤسسات بذاتها حق توريد المعدات العسكرية ؛ لقد كانت هذه المشاركات وسيلة لا تنسى فى بلاد العالم الثالث المعاصرة .

تقسيم أوربا السياسى مَصْدَراً للنمو

يبدو من المؤكد ، فى ضوء عادات وتقاليد مبدأ التجاريين التى سبق شرحها فى القسم الأخير ، أن تطور النظام الرأسمالى فى بلاد الغرب يدين كثيراً لتجزئة أوربا إلى دول وولايات عديدة . لم تكن هناك « إمبراطورية واحدة » بل وجد عدد من « الملكيات » المتنافسة ، « والأمراء » و« الدول المدينية » ، وكأنها كلها شركات . كانت منافسة زعماء الدول المدينية الجديدة فيما بينهم رغبة كل واحد منهم فى أن يحتفظ بالإيرادات والائتمان التى تقدمها طبقة التجار مع إدراك كل منهم أيضاً للخطر السياسى المترتب على السماح للدول المجاورة أن تزيد من قدرتها على تمويل قوتها العسكرية . كانت هذه المنافسة عاملاً هاماً فى التغلب على كراهية الأرستقراطية الريفية الموروثة من أجل طبقة رجال التجارة الجديدة . إذا كان التجار يتعاملون على أساس احتكار سياسى ، فإنهم لا يستطيعون شراء حرية التصرف بثمن يتواكب مع تطور حركة التبادل التجارى .

حكمت إمبراطوريات عديدة أقاليم تتسم باختلافات اقتصادية وثقافية تقارن بما فى بلاد الغرب ، دون أن تخفف من قبضة سيطرة السياسة على التجارة ، وفى هذه الإمبراطوريات التى تتميز بسلطة سياسية موحدة تماماً وبمنافسة داخلية أقل دة على الزبانة التجارية * ، لم يحدث أن لحق السيطرة السياسية ضعف مشابه ،

* إيثار الزبائن تاجراً بذاته وتعاملهم معه (المترجم) .

www.ibtesama.com

ويتعين على المرء أن يضيف أيضاً أنه لم يلحق التجارة تطور مماثل .

أشرنا فى الفصل الثالث إلى إمبراطورية الصين التى استمتعت بنوع من التقنية أرقى من تقنية الغرب ، وبها خدمة مدنية تم اختيارها على أساس الجدارة . ولعل سبباً واحداً أدى إلى ألا تتحول هذه التقنية الراقية إلى نمو اقتصادى من النوع الذى تحقق فى بلاد الغرب ، هو أن عقلانية نظام الاختيار بالجدارة المرهف الصينى أفضى إلى تمركز السلطة ، فى حين وزعت السلطة فى أوربا على الطبقة الأرستقراطية مالكة الأرض .

جنح الصينيون فى مجال التقنية إلى القمة والبقاء فيها . ويظهر أن وسيلة جيدة لأداء أمر ما إذا ما اكتشفت واستقرت ، فإنها تتجمد وتتحول إلى عادة محصنة ضد التغير . ومن الخطأ الاعتقاد بأن التقنية الصينية تبدو وكأنها تنحصر فى الاختراعات المخصصة للمتعة وإدخال السرور فى البلاط الإمبراطورى ، أو إرضاء فضوله . لقد كانت السفن الشراعية والسواقى والبوصلة الصينية أدوات عملية استخدمت على نطاق واسع . ووجد فى الصين وبلاد الغرب على السواء دائماً أولئك الذين أثَّرت الابتكارات التكنولوجية تأثيراً مضاداً فى مصالحهم وعمدوا من وقت إلى آخر إلى مقاومة فضولها بشراسة . وبرغم ذلك فقد وجدت فى الصين المساندة الضمنية لهيئة كبار الموظفين الذين قنعوا بالوضع الراهن ويكرهون أن يقلق التغيير التقنى أى شخص دون أن يتحقق له أى كسب من الابتكارات المزعجة . وبرغم روح مقاومة التغيير هذه ، فقد وصلت التقنية الصينية والاقتصاد الصينى كلاهما إلى مستوى أكثر تقدماً عما بلغه فى بلاد الغرب حوالى القرن الخامس عشر . لكن أية سياسة تؤدى فقط للتغييرات التى لا تزعج أى شخص بصورة كبيرة ، هى صيغة تقدم بطىء على نحو فاتر فى مجالى التقنية والنمو الاقتصادى كليهما .

وفى بلاد الغرب كانت المراكز الفردية التى تنافس السلطة السياسية تجنى الكثير من إدخال التغييرات التكنولوجية التى تبشرّ بمصلحة تجارية أو صناعية واعدة ؛ ومن ثَمّ تتحقق موارد حكومية أكبر مع فقدان الكثير إذا ما سمح للآخرين بأن يكونوا سبَّاقين فى إدخال هذه التغييرات . ويوم أن أصبح واضحاً أن واحداً أو أكثر من هذه المراكز المتنافسة قد ترك للجن أن يخرج من القمقم أبداً ، فإن احتمال التنسيق بين السلطة السياسية والوضع الشرعى الراهن وضد التغير التقنى ، قد اختفى من العقلية الغربية نوعاً ما . وترتيباً على ذلك فقد لا يكون مجرد توافقاً بحتاً أن تكون اليابان التى حققت قصب السبق

www.ibtesama.com

فى تطويع المؤسسات الغربية لحاجات اقتصادها اليابانى ، قد جاءت من مجتمع إقطاعى أصبح لا مركزياً فى جانبه السياسى .

تتيح التجربة الصينية لنا التكهن بأن التطور الأخير فى الخدمة المدنية فى أوربا المقابل لهيئة كبار الموظفين فى الصين ، فتح الطريق أمام نهوض الرأسمالية . إن الاختلافات فى القيم بين التُجار وبين المنتمين لهيئة كبار الموظفين فى الصين كما لاحظها نيدهام تشبه ــ بدرجة كبيرة ــ الاختلافات الأخيرة فى القيم بين التُجار وبين موظفى الخدمة المدنية فى بروسيا وفرنسا وانجلترا . كان التوقيت فيما يتعلق بموظفى الخدمة المدنية للأوربيين خطأً ، فقد تملكوا الزمام متأخراً ، بحيث يمنعون ظهور النظام الرأسمالى ؛ ولم يكن لجوؤهم للتعبير عن قيم هيئة كبار الموظفين الصينيين إلّا ممارسة للسلطة على الرأسمالية بصورة تتسم بالتدرج ، وتأخذ صورة فابية * ؛ وليست هذه الممارسة ماكرة أو متلصصة بحيث تفلت من قبضتهم .

إن لغز الجمع بين التقنية المتقدمة ، وضعف النمو الاقتصادى فى الصين يعتبر وجهاً لتساؤل أوسع عن العلاقة بين الهياكل الإمبراطورية السياسية والنمو الاقتصادى . كانت إمبراطورية الصين واحدة من عديد من الإمبراطوريات التى أخفقت فى تلمس الطريق من الفقر إلى الغنى . لقد انهارت هذه الإمبراطوريات دائماً لأنها غير قادرة على أن تحقق نمواً متواصلاً . ويرى روستو أن هذه الانهيارات نوع من الصلف والكبرياء دفع هذه الإمبراطوريات إلى أن تشن حروباً تجاوز مواردها أثقلت اقتصادياتها ودفعتها إلى النقطة التى تحول فيها النمو إلى الهبوط :

> الحقيقة الأساسية الخاصة بهذه الإمبراطوريات التقليدية هى أنها لم تكن قادرة على تحقيق نمو متواصل . أخلت فترات التوسع الطريق أمام فترات التقهقر . كانت الحرب السبب المثالى للانهيار . وبينما شجع احتمال وقوع الحرب ، وفى بعض الأحيان الحرب المحدودة السياسات التى أدت إلى تحديث المجتمع ، فإن الحروب الكبيرة والطويلة انتهت بالحكام إلى الحصول على موارد أكبر مما يمكن للمجتمع أن يولّدها مما ينشأ عنه

* Fabian ــ فابى : متعلق بالجمعية الفابية Fabian Society وهى جمعية بريطانية أنشئت عام ١٨٨٤ ، وسعى أعضاؤها إلى نشر المبادىء الاشتراكية بالوسائل السلمية (المترجم) .

www.ibtesama.com

عمليات انهيار اقتصادى واجتماعى وسياسى ليست فى حاجة إلى ما يدعمها ، لأنها تقوى نفسها بنفسها . يعتبر تدهور أثينا فى القرن الخامس قبل الميلاد والانهيار الساحق للإمبراطورية الرومانية الغربية ، بطبيعة الحال مثلين تقليديين لهذه العمليات . ويمكن أن ترى أيضاً وقد أدت دورها فى بعض الأسر الصينية وفى أماكن أخرى [23] .

وقد يحدث أن يكون النمو الاقتصادى المتواصل شرطاً أساسياً ، لأن يقوم اقتصاد على التبادل التجارى عبر منطقة جغرافية مقسَّمة بين عدد من الدول المتنافسة الصغيرة إلى الحد الذى لا تحلم معه بإشعال حروب إمبراطورية ، ولا تخاف من منافسة اقتصادية من الدول الأخرى تمارس فى مجال اقتصادها الخاص بها أنواعاً من الابتزازات الكبيرة . كان بالولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين نظام فيدرالى كان التدخل السياسى من جانب الحكومة الوطنية تحد منه التقاليد السياسية والتفسيرات الدستورية ، فى حين أن التدخل السياسى من ناحية حكومة الولاية كان يحده الخوف من المنافسة الاقتصادية للولايات الأخرى . إن الإصلاح الدستورى فى الولايات المتحدة بوصفها إمبراطورية تقليدية يتواكب مع النمو الاقتصادرى المتناهى فى استمراره ، مسألة ، بطبيعة الحال ، جدلية وآنية الأهمية . ويمكن طرح هذا التساؤل بالنسبة للاتحاد السوفييتى ، حيث أصبحت هذه الابتزازات اللازمة لمساندة الأطماع الإمبراطورية عائقاً ثقيلاً للتقدم الاقتصادى .

خاتمة

عند تقييم مصادر التنمية الاقتصادية لبلاد الغرب ، تحضر الابتكارات التكنولوجية إلى الذهن بدرجة أيسر من الابتكارات المؤسسية . وبرغم ذلك فقد كان إسهام المؤسسات الجديدة فى نمو الاقتصاد الغربى واضحة جلية ، وفى بعض الحالات ضرورية . ونظراً لأن مجالاً اقتصادياً قد ظهر فى أوربا الغربية ، فكان عليه أن يستنبط مؤسساته الخاصة به أحياناً بمفرده ، وأحياناً أخرى بتفاعله مع الحقل السياسى .

وثمة حقيقة لافتة للنظر عن مؤسسات ظهرت عندما تطورت الرأسمالية الغربية ذات الصبغة التجارية ، هى مدى ارتباط هذه المؤسسات بالمدن كمصدر وبيئة لها . ويبدو

www.ibtesama.com

واضحاً ــ المرة بعد المرة ــ الاتصال الوثيق بين حركة التبادل التجارى وبين حركة التحضر ، تطور مؤسسات الاتجار التى كانت تنتمى إلى الحضر أيضاً . وفى العصر الذى كانت فيه وسائل التواصل والاتصال بطيئة ، كان تطور المشروعات القائمة على روابط غير القرابة ، حضرياً فى أساسه ، يفترض وجود مجتمع يزخر بأفراد ذوى معرفة ومهارات لازمة لتكوين مشروعات ذات صبغة تجارية وتزويدها بالموظفين . والتأمين مثل صارخ لتطور يهتم بالحضر لتوزيع المخاطر بين العديد من التجار ، يفترض مسبقاً وجود تجار كثيرين يتجمعون فى سوق حضرية واحدة ، سواء أكانت فلورانسا أم لندن أم أمستردام . وحتى تنفيذ العقود التجارية القانونية يتطلب مجتمعاً يكون فيه حجم مثل هذه العقود ، وحجم المنازعات حولها كبيراً إلى الحد الذى يكفى وجود مجموعة كاملة من القوانين ، أو القضاة أو المحامين أو المحكمين .

والانتقال من الكمبيالات إلى نظام الودائع المصرفية ، كان يحدث بشق الأنفس ، إذا لم تستمتع بنوك الودائع بثقة التجار من أبناء بلدتها قبل أن تحوز الثقة فى أى مكان آخر . لم يكن تقسيم أوربا إلى ولايات قومية ظاهرة حضرية فى جوهره ، ولكن حسن استقبال الدول المدينية ثم أمستردام ولندن فى وقت لاحق ، للتبادل التجارى على نحو لم يحدث فى أى مكان آخر ، شجَّع التطور الاقتصادى .

لم تكن التغييرات التى اعترت العقيدة الدينية حضرية بذاتها ، كما أن دورها فى ظهور النظام الرأسمالى ذى الصبغة التجارية كان موضع جدل كبير . لقد وضعت مؤسسات السوق كل فرد تقريباً فى موقع مزدوج كدائن وكمدين ، كما استلزمت نسقاً أخلاقياً لُحمته الالتزام والمسئولية فى الوفاء بالتزامات الفرد ، ونسق كد ومثابرة فى تأدية الفرد لعمله وواجبه .

ومن المحتمل أن تكون حركة الإصلاح البروتستنتى قدمت نسقاً أخلاقياً يتلاءم مع النمو الاقتصادى بدرجة أفضل نوعاً مع التعاليم الكاثوليكية الأقدم . وفى النهاية يعتقد المرء أن تجار لندن وأمستردام قد اكتسبوا فى آخر الأمر درجة من ثقة التجار فى البلدان الأخرى ؛ ومن ثم حصلوا على حجم من العمليات لم يتحقق فى فينسيا أو جنوا فلورانسا أو ميلانو . ولعل عوامل عديدة قد دخلت ضمن التفاوتات فى الأداء ، بحيث تساعدنا فى اسنادها كلها ، أو حتى فى جانب كبير منها ، إلى تفوق أخلاقى لا يُسلّم به جدلاً أى فرد . إن النقطة الهامة هى أن المجال الاقتصادى لم يتحقق له نسق أخلاقى ، أيا كانت

www.ibtesama.com

مزاياه أو قصوره ، أتاح لهذا المجال أن يعمل كطبقة اجتماعية مستقلة ذاتياً ، وزوَّد جماعة التجار بالروح المعنوية التي تحتاج إليها لكي تستطيع أن تهمل ، دون الإحساس البشع بالإثم ، عظات الدخلاء . يتطلب كل حقل من حقول النشاط في مجتمع متعدد ، نسقه الأخلاقي الخاص به ، ويتعرض بالمثل ، برغم أنه منيع إلى حد ما ، للنقد الخارجي ، سواء أكان عن علم أم عن غير علم .

ملاحظات

(1) Max Weber, *General Economic History* (Now York: First Collier Books Ed., 1961), p. 252 ويعزو هذا المؤلف إلى الديانة اليهودية حقيقة مفادها تخلص المسيحية من أثر السحر : ص ٢٦٥

(2) نفس المصدر ص ٢٠٨

(3) David Landes, *The Unbound Prometneus* (Cambridge: Cambridge University Press, 1969),pp. 16-17

(4) William H. McNeill, *The Pursuit of Power* (Chicago: University of Chicago Press, 1982, p. 114.

(5) John U. Nef, *War and Human Progress* (Cambridge: Harvard University Press, 1950), p. 15. The "early English industrial revolution" refers to Nef's claim that England had experienced such a revolution in the century after 1540.

(6) Douglass C. North and Robert Paul Thomas, *The Rise of the Western World: A New Economic History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1973), p. 7.

(7) نفس المصدر ص ١٣٤

(8) Frederic C. Lane describes the Venetian family partnership in the context of the associated forms of enterprise organization in "Family Partnerships and Joint Ventures in the Venetian Republic," in Ferderic C. Lane and Jelle C. Riemersma, eds., *Enterprise and Secular Change* (Homewood, Ill.: Richard D. Irwin, 1953), pp. 86-101. As a device for Keeping a family fortune in one unit, the Venetian partnership of heirs bears comparison to the English land policy of primogeniture.

(9) Werner Sombart, "Medieval and Modern Commercial Enterprise," in Lane and Riemersma, eds., *Enterprise and Secular Change,* p. 36. The chapter is an extract, in translation, from Sombart's major work, *Der moderne Kapitalismus.*

(10) عندما تكلم عن التنمية في إيطاليا قال وبر :
لم يكن هناك أصلاً انفصام بين العمليات الخاصة بالعائلة وبين العمليات الخاصة بقطاع الأعمال . وقد جاء نشوء هذا الانفصال تدريجياً على أساس النظام المحاسبي النقدي للعصور الوسطى ولكنه . . . . ظل غير معروف في الهند والصين . كانت تقيد العمليات الخاصة

www.ibtesama.com

بمصروفات العائلة والنفقات الراسمالية لدى العائلات التجارية الكبيرة فى فلورانسا ــ مثل عائلة ميديشى ــ فى الدفاتر دون تفرقة بينها . كان إقفال الدفاتر يتم أولاً فيما يتعلق بالطلبات الخارجية الخاصة بالأعمال فى حين ظل كل شىء فى « لخبطة العائلة » الداخلية

(11) Sombart, "Medieval and Commercial Enterprise," in Lane and Riemersma, *Enterprise and Secular Change,* p. 38. For a critique of Sombart's evaluation of double- entry bookkeeping, see Braudel, *The Wheels of Commerce* (New York: Harper & Row, 1982), pp. 573-75.

(12) Max Weber, *Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism,* trans. Talcott Parsons (New York: Scribner & Sons, 1930). The essay first appeared in 1904-1905 under the title, "Die protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus" (Tubingen u. Leipzig, J. C. B. Mohr [Paul Siebeck]).

(13) David Landes (ed.), *The Rise of Capitalism* (New York: Macmillan, 1966), p. 7.

(14) Calvin's views on predestination are in chapters 21-24 of book 3 of *Institutes of the Christian Religion* (Geneva: 1559, trans. John Allen, London, 1813), Seventh American edition (Philadelphia: Presbyterian Board of Christian Education, 1936), vol. 2, pp. 170-241.

(15) Ibid., vol. 1, pp. 761-62.

(16) See, for example, H. M. Robertson, *Aspects of the Rise of Economic Individualism* (Cambridge: Harvard University Press, 1933).

(17) Lynn White أذاع ، بينما احتدم النقاش حول العلاقات بين المذهب البروتستنتى وبين الرأسمالية عن رأى جوهرى بدرجة كبيرة ، قابل بمقتضاه المسيحية بصورة عامة بالأديان الأخرى . يقرر هوايت أن المسيحية غرست اتجاهاً ناحية العالم الطبيعى بدرجة أكبر فاعلية من أى دين كبير آخر . والواقع أن يرد ما أسماه « أزمة بيئية » إلى المسيحية . Lynn White, Jr., "The Historical Roots of Our Ecologic Crisis," *Science* 155 (10 March 1967): 1205

(18) John Hicks, *A Theory of Economic History* (New York: Oxford University Press, 1969), pp. 78-79. For a brief account of the measures taken by merchants to avoid the prohibition of interest, see Braudel, *Wheels of Commerce,* pp. 559-66. Braudel also discusses Calvin's acceptance of interest, about 1545, pp. 568-69.

(19) R. H. Tawney, *Religion and the Rise of Capitalism* (New York: Harcourt, Brace & Co., 1926), pp. 188-89. Braudel attributes the same view to Sombart in *Wheels of Commerce,* p. 568.

(20) Nef, *War and Human Progress,* pp. 15-16.

(21) For a fuller account of mercantilism, see Eli F. Heckscher, *Mercantilism,* 2 vols., 2d rev. ed. (London: George Allen & Unwin, 1955); and Charles H. Wilson, "Trade, Society and the Staple," in *The Cambridge Economic History of Europe,* E. E. Rich and C. H. Wilson, eds., vol. 4, *The Economy of Expanding Europe in the Sixteenth and Seventeenth Centuries,* chap. 8.

(22) North and Thomas, *Rise of the Western World,* pp. 152-53.

(23) W. W. Rostow, "The Beginnings of Modern Growth in Europe: An Essay in Synthesis," *Journal of Economic History* 33 (September 1973): pp. 548-49.

www.ibtesama.com

٥ / تطور الصناعة : ١٧٥٠ - ١٨٨٠

إن الاعتقاد بأن ثروة بلاد الغرب انبثقت عن تقنيتها ، إنما هو قول يقترن دائماً بالاعتقاد بأن الإنتاج الكبير ، وهو أكثر التقنيات أهمية ، يتضمنه نظام المصنع . وبالتالى فمتى تحررت بلاد العالم الثالث من الاستعمار الاستيطانى ، كان اتجاهها العام نحو التزود بمصانع حديثة ــ وهو اتجاه له سوابقه فى خطط السنوات الخمس للاتحاد السوفيتى خلال نصف قرن مضى .

وعلى الرغم من ذلك فإن تطور التجارة والمؤسسات التجارية فى بلاد الغرب الذى لخصناه فى الفصلين الثالث والرابع ، قد سبق تطور المؤسسات الصناعية الحديثة ــ هذه واحدة . وأما الأخرى فإن المصنع لم يكن أبداً هو رب العمل المسيطر بالنسبة للعمال فى البلاد العربية . لقد كان عمال الزراعة ، والغابات ، وصناعة التعدين والنقل والمواصلات ، والمشتغلون بالأدب ، والمهنيون ، والعاملون فى نظام المصارف ، وتجارة الجملة وتجارة القطاعى ، وفى التعليم ، وفى الخدمات الطبية ، وفى خدمة الحكومة ــ كان عدد هؤلاء يساوى دائماً عدد عمال المصانع أو يزيد عليهم .

وثمة خاصية أكثر تعقيداً يجب أن نضعها نصب أعيننا عند بحث تطور المؤسسات الصناعية فى هذا الفصل وغيره من الفصول التالية . إن رصيد التسهيلات الطبيعية

www.ibtesama.com

الخاصة بالإنتاج الاقتصادى الموجودة فى جميع بلاد الغرب فى حالة تغير مستمر . وهذا الرصيد (أو المخزون) ، فى أى لحظة بذاتها أمر ليس هناك شك فى أهميته ؛ غير أنه كاللقطة الواحدة فى الفيلم السينمائى ، إذا أخذت منفردة فإنها تجعلنا نفتقد الأداء كله . ونحن لا نريد سوى فهم الأداء ، وليس سواه ما يحقق الوعد بالتقدم الاقتصادى فى غير البلاد الغربية . إن الصناعة الغربية نظام قائم على التغير ، يخلق أحياناً أسواقاً جديدة ، ويستجيب لها أحياناً أخرى ، ويتكيّف لتغيرات موارد الطاقة والمواد الأولية ، ويمتد ليصل إلى تقنيات جديدة حيناً ، ويخلق هذه التقنيات حيناً ، ويعدل الصناعة الغربية دائماً ويعيد تشكيل مصانعها المادية التى هى غير ثابتة على نحو يبعد كثيراً عما تبدو أن تكون عليه . إن الأجهزة المادية للمصانع الجبارة بمداخنها وطنين آلاتها وعمالها المدربين مملوءة سحراً وفتنة . ولكن ما نحتاج إلى أن نتذكره دائماً هو أن ما يهم التقدم الاقتصادى هو النسق المؤسسى الذى صنع الأجهزة ــ التى هى ليست سوى وقتية برغم أنها مؤثرة . إن مصانع القرن التاسع عشر المهجورة الواقعة على انهار نيوانجلاند ، ومصانع الصلب الصَدئة المهجورة والموجودة فى الغرب الأوسط إلى جانب ما يقوم مُتحف بإعادة إصلاحه مثل كير حداد أو دكان ساعاتى ، ليخطرنا بالكثير عن مصادر توسع الغرب ــ وهو ما تحولنا إليه ــ مثل مصانع صناعة الإنسان الآلى ــ (الروبوت) ، وهو ما نتحول إليه الآن وسوف نتحول عنه ولا ريب . وكل هذه الأشياء مناظر فى نفس الفيلم .

سوف نهتم فى هذا الفصل بالفترة من عام ١٧٥٠ إلى عام ١٨٨٠ ، حيث أخذ نظام الإنتاج من خلال المصنع الذى بدأ عام ١٧٥٠ يصبح على نحو تدريجى النظام المسيطر فى معظم الصناعة الغربية . لقد غير نظام المصنع العلاقات الموجودة داخل موقع العمل ؛ وقد نقل موقع العمل نفسه من الأسرة إلى المصنع بما قد يحمله ذلك من أثر اجتماعى أكثر عنفاً . وبحلول عام ١٨٨٠ كان قد تم التحول إلى المصنع بصورة عملية ؛ غير أن تنظيم معظم المشروعات التجارية والصناعية استمر إتمامه على أساس المؤسسة الفردية ، أو شركة التضامن ، باستثناء المصارف والسكك الحديدية . لقد جاءت الشركة الصناعية كما جاء التنوع فى حجم وهيكل المشروعات المميز للاقتصاديات الغربية الحديثة بعد عام ١٨٨٠ ، وسوف يتم بحثها فى الفصلين السادس والسابع .

www.ibtesama.com

وأصبح فيما بين عامى ١٧٥٠ و ١٨٨٠ احترام الحكومة الغربية لاستقلال المجال الاقتصادى ، نوعاً حقيقياً من الأيديولوجية . وفيما عدا بعض التدخلات العارضة ، كما فى حالة قوانين المصنع البريطانية ونظام بسمارك للتأمين الاجتماعى ، اكتفت الحكومات بتقديم المساعدة عندما تُطلب منها فقط . كانت الضرائب فى أوقات السلم صغيرة ، وكانت العُمْلات مستقرة نسبياً . وعلى الجانب الآخر كانت هناك حروب وبخاصة حروب نابليون فيما بين عامى ١٧٩٠ و ١٨١٥ ، كما كان هناك الكثير من الاضطراب الاجتماعى .

يمكن أن يرد معظم ــ وليس كل ــ التغيرات التى وقعت فى الصناعة الغربية ووسائل النقل فيما بين عامى ١٧٥٠ و ١٨٨٠ ، إلى تطور تنظيمى ونوعين من التطور التقنى . كان الأول تغير تنظيم الإنتاج من ورشة الحرفى إلى المصنع . وقد أخذ التحول أشكالاً مختلفة فى الصناعات المختلفة . ففى بعض الحالات اشتمل الانتقال إلى نظام المصنع على نفس المنشآت ونفس الناس الذين كانو يعملون حرفيين من قبل . وعادة ما كان هذا الانتقال لصالح هؤلاء الناس . وفى حالات أخرى كان الناس فى المصانع ، وكذلك فى المنشآت التى تحولت ، غير أسلافهم الذين كان إحلالهم عملية شاقة مؤلمة . لم تحل المصانع محل ورشة الحرفى إلاّ فى صناعات قليلة . لم يكن يلائم تنظيم المصنع قطاعات الاقتصاد الكبيرة المخصصة لوسائل النقل ، وبيع الجُملة والقطاعى ، وقطاعات المصارف ، والتأمين ، والنشر والفنون والمهنيين ؛ وقد شهدت هذه القطاعات التغير أساساً فى عدد متزايد من الأعمال وفى أسعار للسلع آخذة فى الهبوط .

كان أول التطورين التقنيين زيادة كبيرة فى استخدام قوة البخار وقوة الماء فى الإنتاج فى المصنع ، وتطبيق قوة البخار فى النقل البرى والنقل المائى . كانت السمة المميزة للثورة الصناعية ، على الأقل فى صناعة الحديد وصناعة المنسوجات ، وإنتاج السلع باستخدام الطاقة المشتقة من الفحم من خلال الآلات البخارية ، والآلات التى يسَّيرها البخار . لقد كانت الثورة الصناعية ثورة فى الأساس نتيجة لمجرد زيادة الكم المنتج من السلع . وكان التفسير الأساسى لهذ الانفجار فى الكم المنتج ، زيادة مناظرة ، أو ممكن أن تكون أكبر ، فى كمية العمل بالمعنى الذى يعطيه عالم الفيزياء للعبارة . وسوف نرى أن هناك مجالاً كبيراً للشك فى أن فوائد المصنع بوصفه تنظيماً ، قد جعلت منه عاملاً ذا شأن فى

www.ibtesama.com

عدد غير قليل من الصناعات ؛ غير أن المصنع لم يكن ليبارى كوسيلة لاستخدام القوة الميكانيكية فى إنتاج السلع .

كان التغير الثانى شبه التقنى إحلال الحديد والصلب محل الخشب فى تصنيع الآلات والمنتوجات الأخرى . لقد غيّر هذا الإحلال من حجم مجموعة كبيرة من المنتوجات تختلف بين ماكينات الخياطة والسفن ، ومن عمرها الإنتاجى ودرجة دقتها وتعقدها .

لقد أثر ، بصورة عميقة ، عاملان متساويان فى درجة أهميتهما وقعا فى بعض أجزاء من المجتمع الغربى ، فى النتائج الاجتماعية والسياسية لهذه التغيرات التى حدثت فى الصناعة ووسائل النقل . كان العامل الأول زيادة عدد السكان على نحو سريع ؛ وكان العامل الثانى تحسن الإنتاجية الزراعية بصورة مطردة وحلولها محل العمال الزراعيين ، وسد العمالة الزراعية ــ مصدر العمل الأساسى الطويل فى المجتمع ــ أمام عدد السكان الآخذ فى التزايد .

إذا كانت زيادة السكان فى المدن قد فاقت زيادة السكان فى الريف بهامش واسع بدرجة كافية ، فمن المتصور أن يزيد الطلب على المواد الغذائية بقدر أسرع من زيادة عرض العمل الزراعى مما يفضى إلى ارتفاع الأجور الزراعية بنفس القدر الذى يؤدى إلى زيادة الأرض الصالحة للزراعة ، وزيادة أسعارها . غير أن العمال الزراعيين فى بلاد الغرب لم يكونوا بهذه الدرجة من الحظ التى يتحقق معها كل هذا . فقد كانت زيادة السكان الزراعيين بقدر يفوق حاجات المدن المتزايدة للغذاء . ففى انجلترا زاد الضغط النزولى على الأجور الزراعية ، نتيجة لحركة إقامة السياج ــ وهى الحركة التى أدت إلى إقامة السياج حول الأراضى الزراعية التى كانت متاحة من قبل للعمال الزراعيين ، لكى يرعوا فيها ما يملكونه من حيوانات الرعى . وتعكس « حركة تسوير الأرض » حقيقتين متلازمتين مؤداهما أن سعر بيع الأرض كان آخذاً فى الارتفاع مع زيادة السكان فى حين كان سعر العمل الزراعى آخذاً فى الهبوط . كان لدى أصحاب الأراضى وسائل أخرى يستغلون بها الأرض بحيث تغل لهم دخلاً أكثر مما لو استخدمت لتدر القليل لسكان الأكواخ . كان اتحاد زيادة سكان الريف ، مع هبوط العمالة الزراعية ، دافعاً قوياً لحركة تحضر المجتمع الغربى ؛ كما كان هذا الاتحاد دافعاً للعديد من العمال الزراعيين فى انجلترا وغيرها من البلاد الغربية لأن يمر بفترات طويلة من التكيف الاقتصادى

www.ibtesama.com

والاجتماعى . لقد كان هذا مجموعة مؤتلفة يعزى إليها الكثير مما عانته انجلترا والبلاد الغربية من بؤس اجتماعى حتى عهد بعيد فى القرن التاسع عشر .

والآن أصبح واضحاً تماماً أن المصانع الجديدة والمدن كانت جزءاً كبيراً من حل مشكلة أوربا الخاصة باستخدام السكان الآخذين فى التزايد خارج نطاق الزراعة ، والذين لم يكونوا جزءاً من المشكلة . غير أنهم لا يبدون جزءاً من الحل ، للمراقبين المعاصرين الذين ، وقد أخذوا هؤلاء السكان على أنهم عنصر يفسد العلاقات والقيم الاجتماعية القديمة ويشيع فيها الفوضى ، ألفوا كتابات عديدة تركزت حول صناعة النسيج البريطانية ، وعالجت المصانع نفسها وكأنها مصادر البؤس .

إن قصة تطور صناعة البلاد الغربية ، كما جاءت فى هذا الفصل ، تعارض اعتقاداً تقليدياً آخر مؤداه أن مكاسب الفترة من ١٧٥٠ إلى ١٨٨٠ الاقتصادية قد تحققت على حساب التضحيات الكبيرة التى قدمها ، ليس العمال وحدهم ، ولكن العديد من أصحاب رءوس الأموال الذين اقتطعوا من رزقهم لكى يقدموا رأس المال اللازم لهذا التوسع فى الصناعة . وواقع الأمر أن هناك سبباً جيداً للاعتقاد بأن البدائل التى من المفترض أن يكون عمال المصنع فى أيامه الأولى قد ضحوا بها ، كانت أقل جذباً للانتباه من عمل المصنع ــ ولا يعنى هذا القول أن عمل المصنع لم يكن جذاباً إلا إذا قورن بالبدائل . أما فيما يتعلق بتكوين رأس المال ، فقد أتاحت الثروة المتولدة بواسطة الإنجازات المؤسسية والتقنية الجديدة ، لتكوين رأس المال أن يتم متزامناً مع زيادة الرأسماليين للاستهلاك ــ كان فى بعض الأحيان ارتفاعاً مذهلاً بدا للتقليديين الاجتماعيين المعاصرين عملاً شائناً أكثر منه عملاً يتسم بالتضحية . لا يساند تاريخ الثورة الصناعية الرأى القائل بأن حاضراً كئيباً يعتبر تمهيداً ضرورياً ، أو حتى جديراً بالتصديق لمستقبل مجيد .

ماضى الصناعة

إنه بحلول عام ١٧٥٠ تكون ثلثمائة سنة من التوسع التدريجى فى الأسواق قد صاحبت توسعاً فى الإنتاج الزراعى والإنتاج الحر فى كليهما . وحيث إنه لم يكن هناك مثل هذا التغير الحاد فى وسائل الإنتاج كالتى جلبها معه نظام المصنع ، فإن نظام المشاركة فى

www.ibtesama.com

الإنتاج putting-out system السائد فى صناعة النسيج البريطانية الذى يقوم من خلاله تُجار المنسوجات بتزويد صغار الصناع (أو الأسر المنتجة) بالمواد الأولية ويقومون بشراء منتجاتهم ، كان مؤشراً للضغوط المتزايدة التى مارستها الأسواق الآخذة فى التوسع على تنظيم عمليات الإنتاج الأقدم .

لم تكن هناك ، خلال فترة الثلثمائة عام هذه ، حاجة إلى تغيير فى المنتوجات النهائية للعملية الإنتاجية على الرغم من أن التغيرات تكشف عن وجود تقدم تقنى فقط هنا وهناك أكثر من كونها تكشف أو تعكس تغيراً فى النمط . جاءت التغيرات كلها تقريباً فى المنتوجات التى يستخدمها الملوك والأثرياء والكنائس . ففى مجال العمارة مثلاً بدأ التحول من أنماط العصور الوسطى إلى الأنماط الكلاسيكية مع أواخر القرن الخامس عشر فى إيطاليا . وبانتهاء القرن السابع عشر كان قد تغير تماماً تصميم الكنائس فى بلاد شمال أوربا ، والقصور ، والدور المخصصة للبلديات ، ومعسكرات الجنود وحتى واجهات المتاجر . ولكن لم يتغير تصميم المنازل الصغيرة والأكواخ . ومن السهل أن يتتبع المرء تطور المركبات من العربات القبيحة المنظر والخالية من « السست » الموجودة فى عصر اليزابيث إلى عجلات القرن الثامن عشر المريحة والأكثر جمالاً . ولكن هذه العربات كانت تركبها قلة . وتغيرت الملابس ؛ ولكن المواد المستخدمة فى عام ١٧٥٠ كانت هى نفسها كما كانت عليه فى عام ١٤٥٠ .

انحصرت الإنجازات التكنولوجية الأساسية فى الصناعة الغربية فى الفنون الميكانيكية حتى حوالى عام ١٨٨٠ . تطورت المهارات الميكانيكية اللازمة لهذه الإنجازات فى جانب كبير منها ، استجابة لاهتمام بلاد الغرب بعلم قياس الزمن . ويمكن إرجاع الاهتمام بتسجيل الوقت إلى الساعات الكبيرة المقامة فى مدن العصور الوسطى . كان للساعات الكبيرة منذ أوائل القرن السادس عشر هواة يجمعونها : ويقال إن الإمبراطور تشارلس الخامس يقتنى ثلاثة آلاف منها . زوّد اختراع التليسكوب وثورة كوبيرنكوس فى الفلك خلال القرن السابع عشر التحسينات التى أُدخلت على دقة صناعة الساعات بقوة دافعة . ففى كفاحهم ضد مشاكل إقامة ساعات كبيرة دقيقة ، وصناعة ساعات قابلة للحمل ، دفع صُنّاع الساعات الغربيون إلى الأمام علم الصناعات الدقيقة ، وآثار تغيرات درجة حرارة الجو فى المواد المختلفة ، والاحتكاك ، ومنافع ومضار مجموعة تروس القطارات ، والروافع ، والسَّقطات ، والزنبركات وعناصر

www.ibtesama.com

الأنظمة الميكانيكية الأخرى ، وعملية التشحيم والمتانة الميكانيكية . وعندما كانت الثورة الصناعية فى عام ١٧٥٠ على وشك أن تُلقى مطالب كبيرة على مهارات المصممين الميكانيكيين وبراعتهم ، كان صناع الساعات الغربيون قد دفعوا فعلاً التصميم الميكانيكى إلى وضع متقدم من التطور .

إن الجزء الأكبر من اهتمام بلاد الغرب الباكر بالساعات الكبيرة وساعات السفن واليد لم يكن متجهاً إلى المنفعة المادية . ولكى يجعل المرء التطور ــ وتطور المهارات الغربية الميكانيكية ــ صالحاً لنمط العلاقة السببية والحاجة الاقتصادية للاستجابة التكنولوجية ، فعلى المرء أن يتيح لهذه الحاجة أن تضم البدعة والموضة ، الانبهار بالأجهزة المعقدة فى نِطاق نواحى الضعف الإنسانى الأخرى . أصبحت ، بعد ذلك بكثير ، عملية تسجيل وقت حضور وانصراف العامل ، رمز النظام فى المصنع ؛ غير أن اهتمام بلاد الغرب بالساعات الكبيرة وساعات اليد قد سبق نظام المصنع بزمن طويل . إن الانبهار بالساعات التى لا تستند إلى المنفعة المادية لم تكن مقصورة على بلاد الغرب ، فقد نالت الساعات قَبولاً كبيراً كهدايا قدمها التجار الصينيون الرسميون الذين أقبلوا على جمعها بنهم دون أن يستخدموها بطريقة عملية أياً كانت . ومع هذا كانت ساعات مدن القرون الوسطى مفيدة بقدر ما كانت تستخدم للزينة . وكانت سوق الساعات الصغيرة ، وليست سوق الساعات الكبيرة ، تتكون كلها تقريباً ممن يشترون الساعات الصغيرة كحلى أو رموز تشف عن مراكزهم الاجتماعية أو بدافع حماس الهواة . إن وجود السوق كان أمراً ينطوى على حسن الحظ ، لأن الساعات التى يمكن حملها أثبتت أنها أكثر تحدياً للإبداع الميكانيكى من الساعات الكبيرة ، ومن ثَمّ كانت مصدراً إضافياً كبيراً للمهارات الغربية فى مجال الفنون الميكانيكية .

كان علم قياس الزمن إذن فن صائغ الجواهر أو فن عالِم الفلك باستثناءٍ واحد : الكرونوميتر البحرى . لم يكن لدى البحارة حتى حوالى نهاية القرن الثامن عشر طريقة دقيقة ، أو يمكن الاعتماد عليها ، فى تحديد خط الطول الموجودة فيه السفينة مما أفضى إلى فقدان العديد من الأرواح والسفن والحمولات نتيجة للجنوح على الشواطىء والصخور التى كان يعتقد أن الوصول إليها مازالت أمامه أميال عديدة . كان وقت الظهر المحلى ، وهو الوقت الذى يصل فيه السَمْت فوق الأفق ، يمكن تحديده بدرجة معقولة من الدقة بواسطة أدوات القرن الثامن عشر . أما ما كان الناس فى حاجة إليه فساعة

www.ibtesama.com

تظهـر بدقة الوقت عند خط طول صفر* ؛ فعن طريق مثل هذه الساعة كان البحارة يستـطيعـون تحديد خط الـطول الموجودين فيه من خلال مقارنة وقت الظهر المحلى ، كما يشاهدونه ، بالوقت الذى تظهره هذه الساعة : فكل ساعة زمن تساوى ١٥° خط طول . ومع ذلك فإن ساعات القرن الثامن عشر الدقيقة كانت تعتمد على حركة البندول الـذى لم يكن يعمل على سطح السفينة غير المستقر . « كان خط الطول إذن أعجوبة العصر ، ولغز رجال البحر ، وتحدياً للعلماء ، وحجر عثرة أمام الملوك ورجال الدولة . إن سراباً خداعاً مثل ينبوع الشباب وحجر الفلاسفة † كان قادراً على أن يتواكب مع النسمة التى تظل تغذى الآمال ، وأصبح خط الطول حقيقة »[1] .

وبعـد ذلك فى القرن التاسع عشر كانت هناك حاجة للساعات الصغيرة الدقيقة لتشغيل السكك الحديدية وللمسافرين أنفسهم الذين كان عليهم أن يحضروا فى المحطة فى الـوقت المناسب[2] . أصبحت الساعات الصغيرة ذات المستوى الرفيع رمزاً للمركز الاجتماعى يلبسها بفخر أولئك الذين كانوا أبعد ما يكونون عن المصنع كنظام . حدث أن طرقت الساعات الكبيرة ، والساعات الصغيرة ، وكذلك عامل الوقت حياة المصانع أيضاً . وبما أن تواتر الآلات كوَّن يوم عمل يقاس بالساعات ويدفع مقابله عن كل ساعة عمل ، فقد تحول الوقت إلى نقود . إن تواتر العمل فى المصنع يختلف عن نوع التكرار الـذى فرضته فصول الفلاح ، والشمس والطقس ، وحاجات حيوانات المزرعة . إن تواتر العمل فى المصنع يختلف عن نوع النظام الذى يتبعه النساجون الذين يعملون فى بيوتهم ، ولا يعتبر الوقت بالنسبة لهم مالاً ، بل إن المال كان هو المنتج النهائى .

لقد تغير سير العلم فى بلاد الغرب خلال القرن السابع عشر على نحو كان له شأن كبير فى الثورة الصناعية اللاحقة (وسوف يتم شرح هذا التحول بإسهاب أكبر فى الفصل الثامن) . أصبح البحث العلمى تجريبياً ، بمعنى أن العَالِم كان يتوقع أن يتعلم الكثير من المشـاهـدة الشخصية للطبيعـة وللتجـارب المبتكـرة على السـواء ، وبمعنى أن الافـتراضـات كان يجب أن يتم اختبـارهـا من خلال التجربة . إن اختراعات الثورة الصناعية تمت على نحو نموذجى ، وليس بمجرد المصادفة ، من خلال المحاولة والخطأ

* يقصد المؤلف خط جرنيتش (المترجم)

† حجر أو مادة أو مستحضر كيميائى خيالى ، اعتقد أصحاب الكيمياء القديمة أنه قادر على تحويل المعادن الخسيسة إلى ذهب أو فضة وعلى إطالة الحياة (المترجم)

www.ibtesama.com

القائمين على التجربة . وبرغم ذلك فغالباً ما كان المخترعون أكثر صبراً ومهارة من العلماء . كان على المخترع أن يهيء نفسه ليس لمجرد « وجدتها » * Eureka ، بل كان عليه أن يعد نفسه لتحمل الإحباط الممل الناشيء عن القصور البسيط المتكرر الذى كان يجب أن يُصحح قبل استخدام الآلة على نحو منتج . كان اليونان أيضاً شعباً مبدعاً خلاّقاً ؛ غير أن ما خَلَّفته البحرية الإغريقية لا تقدم شيئاً مماثلاً لما أحرزه جون هاريسون خلال الثلاثين عاماً التى انقضت بين أول كرونومتر صنعه وبين الرابع التى ثبتت صلاحيته (كان هاريسون النجار الذى أنتج أول كرونومتر وجُرِّب بنجاح فى البحر) . إن الفكرة القائلة بأن تَتَبع الحقيقة يكون عملاً ناقصاً بدون تحقيق تجريبى ، قد جعلت عملاً كبيراً إصرار المخترع على أفكاره حتى توصله إلى حل للمشاكل الصعبة الناشئة عن سلوك ألياف القطن العنيد ، والمكابس التى بها تسُرب ، والتغيرات الدقيقة فى المحتوى الكيمائى للمواد الخام التى تغذى أفران الصهر العالية والمصاهر ، وأجزاء المعادن المصنوعة من سبيكة كيماوية غير دقيقة يكون لها بُعْدٌ عند درجة حرارة بذاتها ، وبُعْدٌ مختلف عند درجة حرارة أخرى .

النمو الكلى اللازم لنظام المصنع

لا يمكن أن نستعرض من فراغ تقنية نظام المصنع ، وما صحبه من زيادة كبيرة فى الإنتاج . كان لابد من وجود تغيرات موازية فى إنتاج المواد الأولية ، ونقل هذه المواد والسلع النهائية على السواء ، وفى تجارة الجملة وتجارة القطاعى ، والتأمين ونظام المصارف . سبق أن ذكرنا أن تغيرات الزراعة قد أدت إلى وجود فائض فى العمالة كانت الصناعات الجديدة فى أحد جوانبها نتيجة له . وكانت التغيرات فى الزراعة ، فى الوقت نفسه ، أمراً ضرورياً لنمو قطاعات الاقتصاد الأخرى ، ونظراً لأن أعداد العمال المتزايدة فى هذه القطاعات كان يجب تدبير طعامها .

* وهى الكلمة اليونانية التى قالها أرشميدس وهو فى الحمام عندما اكتشف سبب الظاهرة التى عرفت فيما بعد بنظرية أرشميدس ، وتتلخص فى أن حجم المادة الصلبة يساوى حجم السائل المزاح المغمورة فيه . ويقصد المؤلف أن هذا الاكتشاف جاء عفو الخاطر (المترجم)

www.ibtesama.com

وعلى الرغم من أن الآلة البخارية قد أدت دوراً رئيسياً فى تحويل الإنتاج الصناعى إلى نظام المصنع ، فإن أول استخدام لها على نطاق واسع جاء فى زيادة إنتاج الفحم عن طريق ضخ الماء من مناجم الفحم . وتأسيساً على ذلك فإن الآلة البخارية تكون قد أسهمت فى توسع إنتاج الوقود والمواد الأولية اللازمة لإنتاج المنتوجات النهائية المتزايد . استخدمت الآلات البخارية أيضاً لتزويد الإنتاج فى المصنع بقوة محركة فى نفس الوقت الذى طبقت فيه فى وسائل النقل ، أى فى تشغيل رفّاص السفينة وتسيير القاطرات . ومنذ حوالى عام ١٨٣٠ وإنشاء السكك الحديدية وإقامة المصانع تسير بالترادف . وكان هذا أمراً لا يمكن تجنبه : لقد كانت الثورة الصناعية بالضرورة ثورة فى وسائل المواصلات أيضاً وفى التزود بالمواد الأولية والمواد الغذائية ــ فى صناعة المناجم ، والغابات والزراعة ، وفى التخصصات التجارية : البيع بالجملة ، والبيع بالقطاعى ، وتبادل السلع والتمويل .

وفى القرن التاسع عشر حدثت ثورة فى وسائل المواصلات . لقد أفضى ابتكار التلغراف (البرق) ووضع الكابل فى المحيط الأطلنطى عام ١٨٥٩ ، وتطبيقات قوة البخار فى المطابع (التى أدت إلى ظهور كتب أرخص ، وصحف يومية بلغ عدد قرائها مئات الألوف) إلى ثورة فى وسائل المواصلات قبل اختراع التليفون (الهاتف) والراديو (البث الإذاعى) .

ونحن أبعد ما نكون عن الاعتقاد بأن هذه الثورات العديدة ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها فى جميع مناحى أنظمة القرن الثامن عشر الاقتصادية ، وبخاصة فى انجلترا ، قد حدثت من قبيل المصادفة الممتعة . لقد وقعت هذه الثورات استجابة لضغوط جاءت نتيجة للأسواق الآخذة فى التوسع التى شعر بها الاقتصاد كله مباشرة ومداورة ؛ ولم تحدث هذه الثورات عندما شجع النظام الاقتصادى الاختراع والاكتشاف فحسب ، بل عندما سارع أيضاً إلى وضعها موضع الاستخدام التجارى . ولعل سبباً طيباً لإرجاع جانب كبير من نمو تلك القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الصناعية إلى القوى الاقتصادية ، إلى أن صناعة المناجم ، والنقل البرى والبحرى ، وصناعة المعادن ، والصناعة التحويلية ، وصناعة الغابات والزراعة ، قد وجدت كل منها تقنية تناسب نصيبها الخاص بها فى عملية النمو المشتركة ، بحيث لا يذكر أن واحداً من هذه المجالات قد أدى دوراً فى كبح نمو البلاد الغربية . ولكن ما يجدر تذكره أيضاً هو مدى ما تكون

www.ibtesama.com

قد أسهمت به فى هذه المصادفة ، الآلة البخارية من خلال تطبيقها فى صناعات المناجم ، والنقل ، والتعدين والصناعة التحويلية .

التحول إلى إنتاج المصنع

لقد وقع أكثر تطور مؤسسى لفتاً للنظر فى الثورة الصناعية ، فى المدى : لم يكن ابتكار نمط الإنتاج من خلال المصنع ، بل ذلك التوسع الكبير فى استخدام هذا النمط ، بحيث لم يكن فى الإمكان التفرقة بينه وبين الاختراع . كانت المنشآت التى تستخدم عدداً كبيراً من العمال فى إنتاج متكرر النمط موجودة هنا وهناك قبل أن تتحول أوربا عن الصناعة الحرفية إلى اقتصاد المصنع . وثمة مثل هو ترسانة فينيسيا لبناء السفن . وقد قرأنا عن صاحب مصنع حديد صينى يعمل معه ألفا موظف ، قبل قيام الثورة الصناعية فى انجلترا بزمن طويل . وسوف نرى للتو أيضاً أن صناعة الفخار الانجليزية قد كانت من خلال مصانع قبل أن تبدأ فى الانتشار إلى صناعات أخرى ببضع سنين . ولكن إذا لم يكن فى الإمكان القول بأن المصنع كان وليد الثورة الصناعية ، فيمكن القول بأن قلة من سكان البلاد الغربية قد رأوا مصنعاً قبل عام ١٧٥٠ وأن قلة منهم قد تفادوا رؤية المصانع بحلول عام ١٨٨٠ .

كان معظم المنتوجات النهائية فى أوربا والولايات المتحدة فى أوائل القرن التاسع مازالت تقدمه ورش لم يكن صاحبها قد أصبح متخصصاً تماماً فى الدور التجارى والمالى ، بل كان بالأحرى يتمتع بمعرفة شخصية فى العمليات الإنتاجية وظلت له اليد العليا فى الأعمال الخاصة بالإنتاج . وفى التقاليد النقابية كان يطلق على صاحب الورشة صاحب مصنع حديد مثلاً أو صاحب مصنع خزف ، مع بعض عبارات تدل على مهارة شخصية اكتسبها من الخبرة التطبيقية التى لم تصبح نوعاً من الرمز حتى النصف الأخير من القرن التاسع عشر .

لم يصبح العديد من الورش أكثر من صناعات صغيرة يتلقى فيها العامل الفرد وعائلته المواد الأولية من تاجر ويحولها بمهاراته إلى منتوجات . ولم تكن هذه الوحدة فى مكان العمل ومكان العائلة مقصورة على صناعة الريف الصغيرة . ففى المدن فى ظل النظام النقابى كان الوضع السائد هو أن يعيش السيد ويعمل فى نفس المبنى ، وأن

www.ibtesama.com

يعيش الصبية وعمال المياومة فى كنف هذه العائلة . كان أصحاب المصانع الذين قاموا ، بعد ذلك بتزويد العمال بأماكن السكنى يتبعون تقليداً نقابياً سابقاً وعلى نطاق واسع . ولابد من أن يتوقف فى جانب منه مدى معاملة العامل ، بوصفه أقرب إلى أن يكون عضواً فى عائلة السيد ، من أن يكون غريباً عنها ، على حجم المشروع بقدر مازال نفس الوضع فى الزراعة . ولاريب فى أن الفارق الاجتماعى بين المالك وبين العمال فى الورش كان كبيراً منذ البداية ؛ غير أن نشوء المصانع قد أدى إلى زيادة الفجوة على نحو حاد . ولا يعزى ذلك إلى مجرد إدخال كبار العمال وكبيرات العاملات والملاحظين والمديرين فى النظام التدريجى بين العمال وصاحب العمل ، ولكن وجود الفجوة الاجتماعية يرد إلى اختلاف الأدوار وإلى الانفصال الذى وقع فى المجتمع . لم يعد صاحب العمل يعرف كيف تؤدى واجبات العمل المتخصصة العديدة ، وحتى معظم العمال قد أصبحوا أكثر بُعداً عن المشاكل المالية والتجارية التى استحوذت على انتباه المالك وعنايته .

مَن الصعب على المرء أن يقيمِّ أثر فصل مكان المصنع عن الأسرة فى الفجوة الاجتماعية الموجودة بين أصحاب الأعمال والموظفين . إن تكوين عمال المصانع لعائلات مستقلة قد وسع هذه الفجوة ، بمعنى أن هذه العائلات اختارت لها مناطق متجاورة بدأ أعضاؤها للتو فى تكوين جاليات منفصلة لها اتحادات وطوائف اجتماعية وسياسية خاصة بها [3] . كان إخراج عمال الحضر من نطاق عائلات أصحاب الأعمال وتمكينهم من تكوين عائلات مستقلة بذاتها ، بمثابة قفزة كبيرة نحو استقلال شخصى أكبر ، والابتعاد عن حالة العبودية . الأمر الذى لم يحقق للمصنع ــ كمؤسسة ــ ما يستحقه من فضل . ولكن ذلك دُفع له هو مقابل انقسام اجتماعى أوسع . بدأ أصحاب الأعمال والموظفين فى تكوين مفهوم يقوم على معرفتهم لصفات بعضهم البعض وأهدافهم على أساس أقل فأقل من المعرفة الشخصية ، ولكن بدرجة أكبر فأكبر من الأنماط الجامدة غير المباشرة . إن أهمية وجود مؤسسة اقتصادية لم تكن قد تكونت بعد تكويناً كاملاً .

ومن سوء الحظ اهتمام علماء الاجتماع بالتعميم أن ما جعل نظام المصنع بديلاً اقتصادياً خلاباً عن نظام الإنتاج الحرفى تفاوت من صناعة إلى صناعة . فهناك بعض الصناعات مثل صناعة الأدوات ، والصبغات لم يحدث أن اتجهت تماماً إلى نظام المصنع . أفضل ما يمكن اتخاذه قبالة التعميم هو تأكيد الدور الذى أداه التغيير لنظام المصنع من خلال الانتقال من استخدام الطاقة الميكانيكية على نطاق صغير إلى

www.ibtesama.com

استخدامها على نطاق كبير . ثم نحاول معالجة التحول إلى الإنتاج من خلال المصنع في ثلاث صناعات رئيسية : الحديد والصلب ، والمنسوجات ، والسيراميك . وليس هذا الاختيار عشوائياً . فقد كانت الصناعتان الأوليان محورين للثورة الصناعية ، وصناعة السيراميك ذات أهمية خاصة نظراً لأنها نقلت إلى المصنع وسائل في وقت مبكراً عن الصناعتين الأخريين . وكان الهدف الأساسي إدخال تحسينات على تنظيم العمل بدون رغبة في إدخال اختراع ميكانيكي جدير بالذكر .

مصادر الطاقة الباكرة :
الماء ، والهواء ، والعضلات

اعتمدت الورش ، حتى ابتكار الآلة البخارية ، على الطواحين المائية وطواحين الهواء ودواب الجر والعضلات البشرية كمصدر للطاقة ، حسب ترتيب تنازلي بالنسبة للتكلفة وتفاوتت الطاقة المتاحة من طاحونة مائية وطاحونة هواء حسب موقع الطاحونة وحجمها . ولكن حتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر كانت القوة المثالية تدور حول عشرة أحصنة [4] . إن تجميع بعض المكنات من الحجم وبالعدد الذي يدار بما يوازي مجموعه عشرة أحصنة لا يؤهل ، كقاعدة عامة ، قيام ورشة من حجم يسوّغ فصل الملكية والإدارة عن العمل اليدوي للإنتاج .

وبحلول القرن الثامن عشر ، وقبله بوقت طويل ، كانت توجد في انجلترا والقارة الأوربية ورش عديدة تدار بالماء أو بالهواء . استخدمت السواقي لإدارة المضخات في المناجم ، وضخ المياه في المورد الرئيسي في لندن ، وإدارة ماكينة أركرايت للغزل في سنة ١٧٦٩ (واحدة من أوائل المكنات التي أحدثت ثورة في صناعة النسيج [5]) ؛ والأهم من هذا كله استخدامها في طحن الحبوب . وفي أوائل سنة ١٠٨٦ سجل إحصاء وليم الفاتح المسمى Domesday Survey ما يزيد على خمسة آلاف طاحونة غلال في انجلترا [6] .

كان الماء المصدر الرئيسي للطاقة في نيو انجلاند وبريطانيا كلتيهما في أوائل مراحل حركة التصنيع . لقد لجأت انجلترا إلى قوة البخار قبل الولايات المتحدة بوقت قصير ــ وقد يعزو المرء ذلك ، في جانب منه ، إلى أن خطى حركة التصنيع الأكثر بطئاً في الولايات المتحدة لم تستنفد كل مواقع قوى المياه في وقت مبكر كما كان الحال في انجلترا ،

www.ibtesama.com

ويعزى ذلك ، فى جانب آخر منه ، إلى وفرة قوى المياه فى نيو انجلاند ، حيث تركزت أساساً صناعة الولايات المتحدة . ويرجع ذلك فى جانب ثالث منه إلى أن تنظيم صناعة النسيج البريطانية فى هيئة مصانع تخصص كل منها فى مرحلة واحدة من العملية الإنتاجية قد آثرت اتخاذ مواقعها فى مساحات جغرافية صغيرة ، أى فى عدد قليل من المدن . تحسنت وسائل تسخير مجارى المياه على نحو كبير ، نتيجة للتجارب التى قام بها جون سميتون على السواقى والتى نشرها عام ١٧٥٩ ، وكنتيجة أيضاً لتطور التوربينات بعد عام ١٨٥٠ . ومن ثم استمرت قوة المياه فى منافسة البخار فى أغراض عديدة ، كما استمرت فى الاستخدام بعد إدخال الآلة البخارية بوقت طويل . وفى أواخر عام ١٨٧٠ كانت فى الولايات المتحدة مصانع تدار بالسواقى والتوربينات أكثر من المصانع التى تدار بالآلات البخارية . ولم يتحول الاتجاه إلى جانب البخار إلا سنة ١٨٨٠ [7] . ومن الناحية الأخرى فإن تقديرات أ. ج. تايلور عن استخدام المياه والبخار فى صناعة النسيج البريطانية فى لانكشير ويوركشير ، ودربيشير وتششير فى عامى ١٨٣٨ ، ١٨٥٠ تُظهر سيطرة واضحة لقوة البخار فى أوائل سنة ١٨٣٨ مع اتساع الفجوة بين مصدرى الطاقة بحلول سنة ١٨٥٠ . وقد قدر تايلور هبوط الطاقة المائية من ٨٩١٧ حصاناً فى سنة ١٨٣٨ إلى ٧٥١٨ حصاناً فى سنة ١٨٥٠ ، كما قدر ارتفاع استخدام قوة البخار من ٣٩٥٧٩ إلى ٦١٥٨٦ حصاناً [8] .

الآلة البخارية

استخدمت آلة نيوكومن البخارية فى انجلترا لضخ المياه من المناجم فى عام ١٧٢٥ . كما استخدمت أيضاً لبعض الأغراض الأخرى فى نفس العام . كان الجزء الرئيسى فى هذه الآلة هو الكباس الذى يتحرك فى أسطوانة عمودية كبيرة . كان ضغط البخار الذى يحقن فى الأسطوانة من الغلاية يفضى إلى رفع الكباس . ويكثف البخار مرة ثانية بواسطة حقن ماء بارد فى الأسطوانة تاركاً فراغاً ؛ ثم يدفع الضغط الجوى الكباس بالقوة إلى قاع الأسطوانة ، وتصبح الآلة البخارية فى وضع يسمح لها بحقن مزيد من البخار .

وعلى الرغم من أن الأولوية كانت للآلة التى تعمل بالضغط الجوى فقد جرت العادة على إرجاع فضل اختراع الآلة البخارية لجيمس وات ، وما قام به ، فى الواقع ، بعد

www.ibtesama.com

مرور حوالى خمسين عاماً على استخدام آلة نيوكومن كان تغيراً فى طرقها التى قللت استهلاكها للفحم بحوالى الثلثين . كان المصدر الرئيسى لهذا التحسين فى الكفاءة يرجع إلى استخدام أسطوانة لتكثيف البخار . كان الهواء الموجود فى هذه الأسطوانة التى تسمى المُكَثِّف يفرغ بواسطة مضخة هواء تاركاً فراغاً يجذب البخار من الأسطوانة الرئيسية عند نقطة دائرة التشغيل فى حين كان الماء البارد يحقن فى آلة نيوكومن لتبريد البخار . كانت النتيجة أن تظل الأسطوانة ساخنة طول الوقت فى آلة وات ، ويشتت البخار الداخل إليها جزءاً كبيراً جداً من الطاقة لإعادة تسخين الأسطوانة .

أدخل وات عدداً من التغييرات والتحسينات الأخرى على الآلة البخارية شاملة استخدام ضغط البخار فى تشغيل الكباس فى كلا الجانبين (وهو ما يسمى آلة بخارية مزدوجة الفعل) ؛ ومن هذه التعديلات : إدخال البخار فى الأسطوانة الرئيسية فى أثناء جزء من الشوط فقط ، مما يتيح لتمدد البخار أن يدفع الكباس ، وحاكم الطرد المركزى الذى يضبط إدخال البخار تحت أحمال متغيرة ، وحركة تأرجح (جيئة وذهاباً) فى حركة دائرية ثابتة من النوع اللازم لإدارة آلات النسيج وغيرها . وبحلول عام ١٧٩٠ كان وات قد أدخل تحسينات على تصميم الآلة البخارية إلى حد أصبحت معه وعلى نطاق واسع المحرك الأساسى الاقتصادى المفيد .

لم يكن وات يؤمن باستخدام البخار عند الضغوط العالية ، لأنه كان يخشى الانفجارات . ومن حسن طالع تطور الآلة البخارية أن هناك آخرين لم يتفقوا مع جيمس فى الرأى ، وكانوا فى مركز يمكنهم من وضع ما ينادون به موضع التجربة . وكان أن جاء خلفاؤه فى أوائل القرن التاسع عشر الذين طوروا الآلات البخارية ذات الضغط العالى ولوازمها والمحرك المركب وفيه يتمدد البخار فى مرحلتين . تتم الأولى فى أسطوانة صغيرة ذات ضغط عالٍ وتتم الثانية فى أسطوانة أكبر ذات ضغط منخفض . وتحمل من خلفوا وات مسئولية حل المشاكل الكبرى الخاصة بتصميم الأفران ، والغلايات والآلات وآليات الإدارة المناسبة للقاطرات والسفن ، ابتداء من عام ١٨١٥ [9] .

لم تسهم الآلة البخارية فى تحويل الإنتاج إلى المصنع من الأسر المنتجة فحسب ، بل ساعدت أيضاً فى توطين المصانع . لم تكن الآلة البخارية تلك الأداة التى يمكن إقامتها فى منازل الأسرة المنتجة ، أو فى دكاكين الأسر فى الحضر . إنها تتطلب تسهيلات متخصصة ، ويفضل أن تكون بجوار مصدر جاهز للفحم . أنتجت الآلة البخارية طاقة

www.ibtesama.com

تكفى لتشغيل عدد من آلات صناعة النسيج التى كان يتحتم أن تتركز حول الآلة البخارية التى تديرها . لم يكن هناك أى شكل من أشكال صناعة الأسر المنتجة يمكن أن يحتوى الآلة البخارية ، والآلات المكملة التى تسيرها . وكان شأن هذا بدوره أن عدَّل من حدود الحجم الخاصة بالمكنات التى تديرها الآلة البخارية ؛ فلم تعد هذه المكنات بعد ذات حجم صغير ، بحيث تقام فى منزل الأسرة المنتجة ، بل أصبحت تُصَنَّع بالحجم ، وبدرجة التعقيد التى تكون معها ذات كفاءة .

لقد غيّرت الآلة البخارية من اختيار أماكن توطين المصانع . وحتى تطور الآلة البخارية كان الاستخدام الصناعى لطاقة الآلات محدوداً بالقدرة على إيجاد مواقع بها سواق . فتحت الآلة البخارية الطريق لتوطين المصانع قرب مصادر الفحم ، ووسائل النقل ، والعمالة والأسواق .

الحديد والصلب

كانت أفران ومسابك صناعة الحديد فى القرن الثامن عشر صغيرة شأنها فى ذلك شأن ورش هذا القرن الأخرى . وهناك إشارة صغيرة إلى أنها كانت الأنموذج الأصلى لصناعة أوائل القرن العشرين الثقيلة [10] .

كان إنتاج أفران الصهر العالية فى القرن الثامن عشر متواضعاً ، ويعزى ذلك ، فى جانب منه ، إلى أنها كانت تعمل ثلاثين أسبوعاً فقط فى السنة ، وتقفل أبوابها خلال الصيف ، نظراً لنقص الطاقة المائية نتيجة لأثر رطوبة الصيف فى نوعية الحديد ، ولإجراء تصليحات فى بطانات الأفران والمنافيخ [11] . وقد كان إنتاج هذه الأفران متواضعاً أيضاً لأن الكيمياء الخاصة بها لم تكن مفهومة تماماً ، ولأن إدارة الأفران كان فناً أكثر من كونه علماً :

> إن الفرن سيدة متقلبة الأطوار ، ويجب مداراة أهوائها وعدم الاعتماد على وصالها . لقد عرفت فرناً ينتج اثنى عشر طناً فى الأسبوع ، وفى بعض الأوقات ينتج تسعة أطنان ، لا بل ثمانية فى أحيان أخرى . إن براعة صاحب المسبك تتوقف على ملاطفة مزاج « الفرن » ، وليس على انتزاع نزعاته عنوة [12] .

www.ibtesama.com

كانت هناك زيادة ملموسة فيما تنتجه أفران الصهر العالية خلال القرن الثامن عشر . كان إنتاج اثنى عشر طناً فى الأسبوع لمدة ثلاثين أسبوعاً فى السنة يعطى ٣٦٠ طناً كحد أقصى . ولكن بحلول عام ١٨٠٥ كان متوسط ماتنتجه أفران ستافوردشير حوالى ١٦٠٠ طن فى السنة طبقاً لتقديرات هايد [13] .

فُرضت قيود الحجم على تشغيل الحديد نتيجة لكميات الفحم النباتى الكبيرة التى كانت تستجلب من غابات واسعة . كان يجب أن تكون الغابات قريبة من المصانع لأن نقل الخشب لمسافات طويلة كان مرتفع التكلفة على نحو يجعل استخدامه مستحيلاً ، بالإضافة إلى أن الفحم النباتى تتدهور صفاته بسبب النقل [14] . كان حجم أفران الصهر العالية تُحد منه أيضاً الطاقة اللازمة لضخ الهواء ـــ وهذا قيد آخر لم يتم التغلب عليه إلا بعد استعمال آلة جيمس وات البخارية . والواقع أن واحدة من آلتين قام وات بتصنيعها خصصت لإدارة منفاخ لفرن كان يمتلكه جون ويلكنسون صاحب مصنع حديد فى ستافوزدشير . وكان الأثر الحتمى لهذا جعل جيلاً بأكمله من أفران الصهر (شاملاً فرن ويلكنسون) غير اقتصادى بدرجة صغيرة .

إن زيادة حجم مصانع الحديد والتعقيدات التى شملتها طوال القرن التاسع عشر جاءت بدافع من الرغبة فى تحقيق وفورات فى استخدام الوقود . ففيما يتعلق بالحجم كانت الأفران الكبيرة ، فى الحدود العملية للبناء ، تفقد حرارة من خلال الإشعاع بمقدار أقل مما تفقده الأفران الصغيرة . ومن ثم صارت الأولى أكثر كفاءة من ناحية استخدام الوقود . أما فيما يتعلق بالتعقد فكانت العملية السابقة على تسخين تيار الهواء تتطلب أفراناً لتسخين الهواء . وكانت إضافة آلة لانتزاع الغاز المتسرب من أعلى الفرن واستخدامه ، نوعاً من عمليات تحقيق الوفر المعقدة . وتوجد أيضاً وفورات فى الوقود نتيجة ربط عمليات فرن الصهر ـ بعضها ببعض ـ وهو يُنتج الحديد الزهر ، بالإضافة إلى عمليات أخرى لازمة لإنتاج الصلب ، مما يفضى إلى تحقيق وفر فى نفقات إعادة تسخين الحديد الذى كان قد ترك ليبرد بعد سحبه من فرن الصهر . كان مصنع الصلب المتكامل محاولة أخرى لخفض تكاليف الوقود بدرجة أكبر .

إن ارتفاع إنتاج مصانع الحديد والصلب كان يتطلب زيادة مماثلة فى تعدين الحديد الخام والفحم ، كما كان هذا الارتفاع يستلزم أيضاً أن تخدم المصانع شبكات نقل تتزايد قدرتها بالمثل لتزويد المصانع بالمواد الأولية ، ولتوزيع الإنتاج . وحتى فى داخل المصانع

www.ibtesama.com

حدث أن تطلبت أنظمة نقل خاصة بها من حجم ودرجة تعقيد لم يكن لهما وجود فى القرن الثامن عشر .

أصبحت الآلة البخارية عاملاً أساسياً لزيادة إنتاج الحديد والصلب ، ولتخفيض تكلفته ، لأن هذه الآلة زودت المصانع بالطاقة اللازمة للتعدين والنقل بالسكك الحديدية والنقل المائى وللمصانع نفسها . لقد خلقت المصانع ، إلى حد ما ، الطلب على إنتاجها . لقد كان الحديد والصلب ضروريين لتصنيع الآلات البخارية ، وخطوط السكك الحديدية ، ولبناء السفن فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر .

وحتى بعد منتصف القرن التاسع عشر كانت عملية تصنيع الصلب التى تتطلب أن يضاف إلى الحديد كمية صغيرة من الفحم مع السيطرة عليها بحرص ، بطيئة ومكلفة ، كما كان الناتج صغيراً . ثم بدأ سير هنرى بسمر يعلن فى عام ١٨٥٦ ولعدة سنوات تجارب وتحسينات وإيضاحات ، يقدم ما سُمّى بالمُحَوّل ، وهو جهاز يخرج منه لهب يشكل بالتأكيد جنباً إلى جنب مع الصلب رخيص الثمن ، أكثر الأعمال النارية إثارة للإعجاب خلال الثورة الصناعية .

وبعد بسمر حدث أن عرفت أواخر القرن التاسع عشر والأيام الباكرة للقرن العشرين بأنها عصر الصلب . إن الآلات التى ظهرت فى أوائل الثورة الصناعية قد صُنِّعت من الخشب فى المقام الأول ، وبعض من الحديد ، وقليل جداً من الصلب للتقوية . لقد ترتب على إحلال الحديد والصلب تحقيق مكاسب من ناحية إطالة عمر الآلة ، وسرعة أداء ممكنة ، ودقة فى الصنع ، واحتمالات وجود دقة ميكانيكية . مكَّن استخدام الحديد والصلب من بناء سفن وآلات بخارية وجسور أكبر ، وناطحات سحاب ذات هياكل فولاذية وغيرها وذلك من خلال مجموعة كاملة من المنتوجات التى تكون أقل تكلفة عندما تصنع فى أحجام كبيرة . كان الحديد والصلب ضروريين للثورة التى حدثت فى وسائل النقل البرى لتزويدها بالمواد اللازمة للقاطرات والعجلات والعربات . وآلات الاحتراق الداخلى التى استخدمت بعد ذلك فى صناعة السيارات والطائرات وقاطرات الديزل والسفن ، لم يكن خروجها إلى الوجود ممكناً دون التزود بقدر كافٍ من الحديد والصلب . كانت آلات الاحتراق الداخلى بحاجة إلى الحديد والصلب لأنها مضخات هواء فى الأساس تعتمد فى كفاءتها على مكابس وصمامات محكمة إحكاماً عملياً ، كما يعتمد طول عمرها على مقدرة المكابس والصمامات على البقاء محكمة فى

www.ibtesama.com

الاستخدام المستمر الذى كان يتم فى ذلك الوقت فى درجات عالية من الحرارة ، وتحت ضغوط شديدة . كانت الأيام الأولى من القرن العشرين عصر الصلب بالمعنى السياسى أيضاً لأن القوة الحربية على المستوى القومى قد أخذت فى الاعتماد على مدى وجود صناعة صلب متقدمة قادرة على البقاء فى المقدمة فى مجال المنافسة التى بدأت فى الخمسينيات من القرن التاسع عشر (١٨٥٠ ت)* تظهر بين البنادق والدروع . اعتمدت القوة الحربية أيضاً على البنادق التى تُحشى من المؤخرة (التى استخدمها البروسيون قبل اندلاع الحرب الفرنسية البروسية عام ١٨٧٠ وغيرهم بعد ذلك) وعلى المدفع الذى يُحشى من المؤخرة ؛ وكلاهما كان يتطلب سبيكة من الصلب ، ومهارات فى دقة التشكيل ، وصناعة المكنات من الصلب .

صناعة المنسوجات

قادت صناعة النسيج تطور المصنع خلال العقود الأولى للثورة الصناعية ليس فى انجلترا وحدها ــ بل وفى الولايات المتحدة أيضاً . حدث أن عُرف ريتشارد آركرايت مخترع آلة الغزل بأنه « منشىء نظام المصنع الانجليزى » بسبب مصانع غزل القطن العديدة التى ساعد على إقامتها [15] . كانت أيضاً مصانع النسيج التى ظهرت فى وقت مبكر موضع إثارة عامة انتهت بصدور أول قانون انجليزى خاص بالمصنع .

كانت صناعة الغزل والنسج ، فى الأيام الباكرة للقرن الثامن عشر ، تتم كلها تقريباً بواسطة مكنات تدار باليد ، أو بالدواسات ، ومُقامة فى المنزل ، حيث يعيش العمال الذين يشغلونها . كان تجار النسيج يزودون هؤلاء العمال بالمواد الأولية ، ويدفعون مقابل ما يتمونه من عمل . وقد استقر على الاعتراف بأن عادات العمل غير المنتظم ، ومشكلة سرقة المواد الأولية ، والرغبة فى تحقيق سيطرة أكبر على عملية الإنتاج ، كانت كلها حافزاً لتبنى نظام المصنع حتى قبل اختراع آلات المصنع .

وفى سياق تطور صناعة نسج القطن استخدمت الآلات التى تدار بالطاقة فى خيوط الغزل . وتعتبر براءة الاختراع التى حصل عليها أركرايت عن مكنة غزل حول عام

* محاولة لترجمة 1850s (المترجم)

www.ibtesama.com

١٧٦٩ بداية التحول . وبما أن مكنة أركرايت تتطلب نوعاً من الطاقة فإن الأثر الأول لتشغيلها كان انتقال عملية الغزل إلى حيث توجد الطواحين التى تعمل بالماء فى أماكن السدود المتاحة . اقتنع تشابمان بتقدير مزامن بأنه فى عام ١٧٨٨ كانت توجد فى صناعة القطن بالمملكة المتحدة ١٤٣ طاحونة ماء [16] . غير أنه مع اختراع الآلة البخارية ، عادت مصانع الغزل إلى التمركز فى المدن حيث تركزت صناعة النسج على مقربة من النساجين الذين كانوا عملاءها .

كان من غير المألوف فى تنظيم صناعة النسج أن تجنح هذه المنشآت إلى التخصص فى مرحلة واحدة فى عملية إنتاج القماش المصنوع من القطن . فبدلاً من بناء مصانع متكاملة تماماً على النحو الموجود فى صناعة الحديد والصلب ـ وكما سوف نرى للتو ـ فى صناعة الخزف ، توطن صُنَّاع النسيج البريطانيون فى المصانع المتخصصة فى أماكن قريبة من بعضها البعض . وقد سهل تطور هذه المجمعات النسجية ، على الصعيد الإقليمى ، إحلال البخار محل الطاقة المائية .

بدرت الآلات التى تدار بالطاقة إلى صناعة النسيج مبكراً . يرجع التصميم الأساسى الذى أعده كارترايت لنول يعمل بالطاقة إلى عام ١٧٨٧ تقريباً ، ولكن لم تجعل منه التصحيحات والتحسينات آلة ناجحة قبل الأيام الباكرة من ١٨٠٠ . لقد ظل هذا النول لمدة طويلة أداة ذات كفاءة فى نسج الأقمشة القطنية من الأنواع الرديئة نسبياً . أدى هذا النول إلى زيادة المعروض من المنسوجات القطنية الرخيصة المنخفضة الجودة من نوع رحبت به الملايين الذين لم يكن فى مقدرتهم شراء شىء أفضل ، ولكن هذا النول لم يجعل النساجين الذين يستخدمون النول اليدوى يفقدون عملاءهم التقليديين . وبالإضافة إلى ذلك فهناك عامل تجارى جعل استخدام الطاقة فى صناعة الغزل أكثر جاذبية من استخدام الطاقة فى صناعة النسيج ، ذلك أن نتاج الغزالين أكثر تجانساً مما ينتجه النسَّاجون ، كما أن المخزون السلعى من الغزل يكون عادة أقل ومخاطر السوق أقل أيضاً . كان تحمل بقاء الآلات مرتفعة الثمن عاطلة خلال فترات ركود الطلب أقل احتمالاً . وحتى عام ١٨٢٩ كان من المحتمل أن يتشكك المرء من وجود فائدة اقتصادية من استخدام أنوال آلية برغم أن عددها ارتفع من ٢٤٠٠ فى عام ١٨١٣ إلى ٥٥٥٠٠ نول فى سنة ١٨٢٩ [17] .

وعلى مر السنين تحسن النول الآلى على نحو مطرد من ناحية الإنتاجية وقدرته على

www.ibtesama.com

نسج قماش من أنواع أكثر جودة . لقد ربط أ. ج. تيلور بين تدهور النول اليدوى فى انجلترا وبين كساد عميق بدأ عام ١٨٣٨ [18] . كان يوجد ٢٢٥ ٠٠٠ نول يدوى و٦٠ ٠٠٠ نول آلى فى المملكة المتحدة فى الفترة بين عامى ١٨٢٩ و ١٨٣١ . وفى الفترة ١٨٤٤ - ١٨٤٦ وجد ٦٠ ٠٠٠ نول يدوى و٢٢٥ ٠٠٠ نول آلى . وكما قال تيلور : « عندما نذكر أن إنتاج النول الآلى كان ، بحلول عام ١٨٥٠ يبلغ على الأقل ثلاثة أمثال إنتاج النول اليدوى ، لتبينت واضحة سيطرة عملية النسيج باستخدام الطاقة فى منتصف الأربعينيات » [19] . وبحلول عام ١٨٥٠ أو بعده بقليل أصبحت الأنوال الآلية قادرة على نسج أقمشة قطنية مرتفعة الجودة ، واختفت الأنوال اليدوية فعلياً .

كان التحول من النول اليدوى إلى الآلى يعتبر بمثابة تغيير فى تقنية الإنتاج التى استمرت جنباً إلى جنب مع التغير فى تنظيم الإنتاج ، مما أدى إلى تحول العمل من الأسرة المنتجة إلى المصنع . وبرغم أن تاريخ صناعة المنسوجات فى انجلترا قد تمت دراسته بدرجة لم يرد معها فى الكثير مما كتب عن الآثار الاجتماعية والسياسية سوى النذر اليسير عن أية صناعات أخرى ، فلم يزل هناك مجال لمناقشة تدور حول الأهمية النسبية لفوائد التنظيم ، وفوائد التقنية المترتبة على إدخال نظام المصنع فى صناعة المنسوجات .

وما إذا كان مصنع النسيج ــ على حد ما اقترحه تشابمان عام ١٩١٠ ــ قد استخدم أداة أكثر كفاءة لتنظيم العمل ، إذا لم تكن قد اخترعت الآلة البخارية والمكنات التى طبقت نائجها من الطاقة فى صناعة النسيج ، فأمر تخمينى بالضرورة . لقد أثار هذه النقطة مؤخراً ستيفن أ. مارجلين ؛ وسوف نعود إليها مرة أخرى فى نهاية هذا الفصل [20] .

وفى معنى أكثر عمقاً أفاد صُناع آلات المنسوجات البريطانيون على طول القرن التاسع عشر ، من فرصة اقتصادية خلقتها قدرة التجار البريطانيين على بيع كميات من القماش المصنوع من القطن استطاعوا الحصول عليها ، وكانت هذه الفرصة مصحوبة بضغط أدى إلى هبوط الأسعار ، وأصبح فى نهاية القرن أشد قسوة . إن تسميتهم « صُنَّاع آلات منسوجات » خطأ قابل للجدل والمناقشة ، لأن منتجهم الرئيسى فى حد ذاته ليس آلات ، بل إنه تغيير اعترى التقنية وتخفيض تكاليف إنتاج المنسوجات . ولم يحقق هؤلاء أرباحهم من مهارتهم فى التصنيع ، بل من حذقهم فى تصميم آلات

www.ibtesama.com

يمكن أن تغزل وتنسج بطريقة أفضل وبتكلفة أقل مما كان يؤديه أسلافهم ومنافسوهم المعاصرون . لقد حققوا أنواعاً كبيرة من النجاح برغم أن أسماءهم قد طواها النسيان تماماً .

صناعة الخزف

إن صناعة الخزف توضح تماماً توقف اعتمادنظام المصنع على الظروف الخاصة بكل صناعة ؛ وصناعة الخزف واحدة من أقدم الصناعات . ونحن لا نعرف على وجه اليقين ما إذا كان راسمو الزُهَّرية الإغريق ــ وبعضهم من فنانى الدرجة الأولى الذين يسهل على خبراء لوحات الزُهَّرية التعرف عليها ــ قد صمموا لوحاتهم لكى تزين قطعة موجودة أم أنهم أنتجوا قطعاً تتشكّل من اللوحات التى تصوروها . ولكن قُطع الشك باليقين بحلول القرن الثامن عشر : لقد تم تصور حجم المنتج ، وشكله ، والمادة المستخدمة فى صُنعه وزخرفته معاً .

جعلت وحدة التصميم هذه من المفيد جمع الخطوات المتتالية فى مكان واحد ، لأن التصميم والنوعية المطلوب تحقيقهما فى المنتج النهائى يبدءان باختيار المواد المستخدمة وطحنها وخلطها وينتهيان فقط بالزخرفة والتشطيب . وهذا كله فى حد ذاته لم يحل دون خزَّاف حاذق (أسطى) وصبية من أن يقوموا بتأدية جميع الخطوات فى آن واحد ؛ ولكن وجدت فوائد من تقسيم العمل إلى خطوات متتابعة . وتتحقق الفوائد ، فى جانب منها ، من حقيقة مؤداها أن بعض الخطوات تتطلب درجة من المهارة أكبر من غيرها ، وأن قيام العمال أصحاب المهارات التى من الصعب الحصول عليها بعمل يمكن أن يؤديه عمال أقل مهارة يعتبر نوعاً من الضياع . وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض الخطوات ، مثل عملية طحن المواد وخلطها ، من الأفضل القيام بها ، بالاستعانة بالآلات التى تدار بقوة الماء (قبل أن يصبح البخار متاحاً) ؛ وهذا وحده أدى إلى أن يجاوز إنتاج الخزف نطاق عامل واحد يدير آلته التى يعمل عليها بنفسه . وباختصار لم يحل عام ١٧٨٧ إلا ووجدت فى ستافوردشير مصانع خزف صغيرة ؛ وكان يعمل لدى كل خَزَّاف من المائتين الموجودين فيها مائة عامل فى المتوسط [21] . لقد تحول إنتاج الخزف من الدكان الصغير أو منزل الأسرة إلى المصنع قبل أن يصبح استخدام آلة وات شائعاً .

www.ibtesama.com

كان جوزيا ويدجوود رائد إنتاج المصنع . قسّم مصانعه الموجودة فى ايتروريا Etruria إلى أقسام حسب نوع المنتج وصنف العمال داخل كل قسم حسب تخصصات عديدة . ويصف أ. ون. ل. كلو A & N.L. Clow تقسيم العمل فى ايتروريا كما يلى :

أفضى التعدد التدريجى للعمليات التى يمكن أن يمر بها إنتاج الخزف ، كما فى غيرها من الصناعات ، إلى تقسيم واضح ومحدد للعمل . قسّم مصنع جوزيا ويدجوود المقام فى ايتروريا حيث اتبع مبدأ التخصص لأول مرة ، إلى إدارات حسب نوع الأوانى : أوان مفيدة ، وللزينة والزخرفة ، ومصنوعة من اليشب * ومن الرخام الأسود وغيرها . وفى عام ١٧٩٠ كان يعمل مائة وستون عاملاً فى فرع « الأوانى المفيدة » فى الأقسام الآتية : مضارب من الفخار ، ومُشكّلى الفخار وصبيانهم ، وصناع الأطباق بأنواعها ، وتنكيل الأوانى المجوفة ، ودوّارة الأوانى المسطحة ، ودوّارة الأوانى المُجوّفة ، والتعبئة ، وأفران الخزف غير المصقول (بسكويت) ، والمغارف ، والرسامين ، وطحانى المواد ، وعمال الطلاء بالمينا ، وعمال التذهيب وغير ذلك [22] .

فى صناعة النسيج كان الغزالون ينتجون الخيوط ، والنساجون ينتجون القماش ، ولكن فى صناعة الخزف كان يمر كل منتج خلال أيدى عمال عديدين ، ولا ينتج عامل واحد منتوجاً يمكن تسويقه . كانت صناعة الخزف نموذجاً لصناعات جاءت فى وقت متأخر ، فيما يتعلق باستبعاد أية علاقة واضحة بين ما يؤديه أى عامل والمنتوج القابل للتسويق الذى يأتى نتيجة لمجهودات العامل . وسوف نعود فى جزء لاحق من هذا الفصل إلى الاعتراضات التى وجهت لهذا النمط من تنظيم العمل .

اتجه الكثير من ابتكارات القرن الثامن عشر فى صناعة الخزف ، إلى المنتوج أكثر من الاتجاه إلى الآلة التى تقوم بتصنيعه . ولعل التغير الثورى الذى تعرضت له هذه الصناعة هو اكتشاف عجينة الصينى اللينة ومسحوق الصينى . كان على الصناعة الانجليزية أيضاً أن تمارس التحول من استعمال الخشب وقوداً إلى استخدام الفحم مما ترتب عليه

* jasper حجر كريم (حجر الدم) . (المترجم)

www.ibtesama.com

أن أصبحت الصناعة متركزة فى ستافوردشير ، حيث كان الفحم والخزف كلاهما متوافران .

وفى استخدام طاقة البخار ، السمة المميزة للثورة الصناعية ، سبق الخَزَّافون النساجين فى إحلال البخار محل الطواحين التى تدار بالماء ، واستخدموها فى خلط وطحن المواد الأولية الخاصة بهم والتى سرعان ما استخدمت فى المخارط وغيرها من المعدات الميكانيكية . ولكن ذلك كان تطبيقاً لقوة البخار أكثر من كونها ثورة صناعية ــ وذلك فى المصانع التى كانت موجودة بالفعل وفى الآلات التى كانوا يمتلكونها . لم نقرأ عن تغيرات جذرية فى صناعة الخزف كآلة غزل أركرايت أو نول كارترايت الآلى اللذين دخلا صناعة النسيج . لقد دخل نظام المصنع صناعة الخزف نتيجة لفوائد السيطرة الموحدة على عملية الإنتاج (التى كانت يمكن أن تتحقق فى دكان يشرف عليه عامل واحد بصفة عامة) ، ونتيجة لفوائد أخرى جاءت فى أعقاب تخصص العمال فى كل مرحلة من مراحل العملية (التى كانت يمكن ألا تتحقق فقط إلا مع وجود عدد من العمال) ، وفوائد أخرى جاءت من استخدام مصدر طاقة مركزى ــ سواءً أكان ساقية أم آلة بخارية . ولكن اختراع الآلات الجديدة المتخصصة فى هذه الصناعة لم يؤد دوراً فى نقل نظام المصنع إلى صناعة الخزف كالدور الذى أداه فى نقل هذا النظام إلى صناعات النسيج والحديد والصلب .

إنتاج أكبر وأسعار أقل : هل كانت سبباً فى نمو الأسواق ؟

ومع المشاكل الخاصة بالعلاقات الاجتماعية بين أصحاب المصانع والموظفين ، أفضى المصنع إلى زيادة كبيرة فى الإنتاج . ولعل واردات انجلترا من القطن هى أفضل مؤشر متاح للزيادة المادية فى إنتاج المنسوجات القطنية . استوردت صناعة المنسوجات البريطانية ، فيما بين عامى ١٧٩١ و١٧٩٥ ما يزيد قليلاً على ٢٧ مليون رطل فى المتوسط من القطن الخام سنوياً ، ويتفاوت بين ١٩ مليوناً فى عام ١٧٩٣ إلى حوالى ٣٥ مليون رطل فى عام ١٧٩٢ . بلغ متوسط واردات انجلترا من القطن الخام فيما بين عامى ١٨٩٦ و١٩٠٠ حوالى ١٧٩٩ مليون رطل ــ بزيادة قدرها حوالى سبعة وستين ضعفاً [23] .

www.ibtesama.com

ويعتبر إنتاج الحديد الخام مؤشراً مفيداً بصفة خاصة لمقدار من الإنتاج المادى الصناعى فى عصر استخدم فيه الحديد والمنتوج المشتق منه ــ الصلب ــ فى الصناعة التحويلية على نطاق أوسع مما يستخدم به الآن . زاد الإنتاج البريطانى من الحديد الخام خلال القرن الثامن عشر من ٢٥٠٠٠ طن فى عام ١٧٢٠ إلى ١٢٥٠٨٠ فى عام ١٧٩٦ ، وربما إلى ٢٠٠ ٠٠٠ بحلول عام ١٨٠٠ [24] ــ زيادة بلغت تقريباً ثمانية أضعاف فى الثمانين سنة الأخيرة . وفى عام ١٨٨٠ أى بعد انقضاء ثمانين عاماً بلغ الإنتاج البريطانى من الحديد الخام ٧ ٧٤٩ ٠٠٠ طن ــ بزيادة قدرها حوالى تسع وثلاثين مرة .

وحتى عام ١٨٠٠ من السهل أن تُفسر زيادة إنتاج بلاد الغرب على أنها استجابة لطلب خلقه فتح قنوات جديدة للتبادل التجارى . غير أن هذه الأرقام التى توضح نمو الناتج المادى بعد عام ١٨٠٠ لو أخذت مع التغييرات الصارخة فى الإنتاج الصناعى ، تظهر أنه من المحتمل ، فى وقت مبكر من القرن التاسع عشر ، أن تكون العلاقة السببية بين نمو الأسواق وبين الثورة الصناعية قد أصبحت علاقة ثنائية متبادلة أو أنها أصبحت عكسية . حدثت ، بعد عام ١٨٠٠ ، ثورة فى وسائل إشباع الحاجات الاقتصادية . وهذه الزيادة فى الوسائل تركزت ، ظاهرياً على الأقل ، فى الإنتاج أكثر من تركزها فى التجارة . غير أن العلاقة بين زيادة الإنتاج وبين توسع التجارة تعقدت إلى حد يصبح معه التعمق فى البحث أمراً لا مفر من القيام به .

إن نمو التجارة الناشىء عن توسع الأسواق القديمة وعن فتح أسواق جديدة يمكن أن يزيد الثروة حتى على الرغم من وجود أى تغيير فى حجم الإنتاج المادى ، أو فى صفاته المادية . وفى الاقتصاد التقليدى يعتبر هذا الأثر نتيجة للنظرية القائلة بأن التبادل الطوعى لا يتم ما لم يعتقد كل طرف فيه أنه يحقق له زيادة مصلحته ، وأن هذه الزيادة هى ارتفاع رفاهة التاجر الاقتصادية ــ أى ثروة التاجر . ويمكن توضيح هذا الأثر الإيجابى بالإشارة إلى أى اقتصاد ذى محصول واحد . إن رفاهة دولة كالبرازيل لابد من أن تكون أكبر لو أن البرازيل استهلك كل البن الذى يزرعه . وترتفع ثروة البرازيل ورفاهته على نحو ضخم من خلال مبادلة البن الذى يصدر بالمنتوجات التى يستوردها . ومن المؤكد أيضاً الافتراض بأن البرازيل إذا زرع البن وحصل مقابله على واردات فإنه يكون أغنى مما لو استبدل بمحصول البن الذى يقوم بتصديره محصولات أخرى .

www.ibtesama.com

وليس من ريب فى أنه خلال الفترة بين القرن الخامس عشر إلى الوقت الراهن ، أسهم نمو التجارة وتوسع الأسواق على نحو كبير جداً فى تقدم بلاد الغرب الاقتصادى ، وهذا ما يميزه عن مجرد انعكاس زيادة الناتج المادى فى التجارة التى من المؤكد أن تؤدى إلى تحسين الرفاهة الاقتصادية ، حتى ولو لم يتغير الناتج المادى ، وأن التجارة تفضى إلى زيادة الناتج إلى حد ما حتى ولو لم تتقدم التقنية ؛ وإن بعض تغيرات التكنولوجيا كانت استجابات مباشرة للحاجة إلى رفع مستوى التجارة . وأخيراً تؤدى التجارة إلى زيادة الإنتاج من خلال تقديم معظم الظروف والحوافز اللازمة لتحسين مستوى التقنية وتنظيم الإنتاج ، ووسائل النقل والتوزيع .

من الممكن إذن حتى عام ١٧٥٠ أو عام ١٨٠٠ أن يرى توسع التجارة ، وقد جاء نتيجة لانخفاض تكاليف النقل ، والمبادأة التجارية الممثلة فى إقامة أسواق ، وإدخال علاقات جديدة مواتية للتجارة . وكان من شأن هذه التطورات أن وضعت الصناعة تحت ضغط لتحقيق إنتاج يكفى لإشباع حاجة الأسواق الجديدة . ولكنه كان ضغطاً يتضمن اتجاهاً صعودياً فى الأسعار أكثر من انطوائه على اتجاه نزولى . تغيرت الصورة خلال القرن التاسع عشر . وما يراه المرء نمواً فى التجارة تحفزه شهية المصانع للمواد الأولية وتستحثه الأسواق الجديدة التى يعزى وجودها إلى هبوط تكلفة إنتاج المصنع أكثر من أى تغير فى تكلفة الإنتاج أو فى ظروف التجارة . إن زيادة الإنتاج لم يستحثها ارتفاع الأسعار لأن المرء عندما يدخل فى حسابه أثر الحروب وفترات الكساد ، يرى القرن التاسع عشر عصر هبوط الأسعار . وباختصار فعند انتهاء القرن خلق الضغط الاقتصادى الناشىء عن توسع وسائل النقل والتجارة ، تصنيع حجم متزايد من السلع التى قدمت بأسعار أقل فأقل عاكسةً هبوط تكاليف الإنتاج التى حققتها الإنجازات التقنية بصورة أساسية .

وترتيباً على ذلك فيتعين على المرء ، بعد أن يعطى التجارة كل الفضل فى تقدم الرفاهة المادية لبلاد الغرب ، أن يدخل بالمثل فى الحساب الدور الذى أداه فى تقدم الرفاهة الاقتصادية مجرد الحجم المادى للإنتاج . إن بعض ، إن لم يكن معظم ، نمو بلاد الغرب الاقتصادى خلال الثورة الصناعية ، يرد على نحو مباشر إلى الإنجازات فى مجال تنظيم وتقنية الإنتاج . والواقع أن زيادة الإنتاج ما كانت لتتحقق من الرفاهة الإنسانية إذا لم تتطور أيضاً المستودعات ، والمخازن ، والتجار ، ورجال المال ، ونظم

www.ibtesama.com

المواصلات اللازمة لوضع زيادة الإنتاج فى متناول أولئك الذين استخدموها . ولم تكن هذه الـزيادة لتتحقق ما لم تكن هناك علاقات سوقية يحصل من خلالها المنتجون على المقابل المجزى لمجهوداتهم بمعدلات تتواكب ، بصورة عامة ، مع أولويات البائعين . غير أن المستودعات والمخازن والتجار ورجال المال ونظم النقل وعلاقات السوق لم يتفرد بها الغرب على نحو ما انفرد بنصيب الفرد فى الناتج .

وبـاختصـار فقـد كانت الثـورة الصناعية فترة أدت فيها الإنجازات التكنولوجية والتنظيمية دوراً فى تحقيق النمو أكثر وضوحاً مما أدته قبل عام ١٧٥٠ . لقد قامت هذه الإنجازات على التبادل التجارى ، والسوق ، وعلاقات الملكية وغيرها من المؤسسات التنظيمية التى وضعت أسسها قبل ذلك . والواقع أن هذه الإنجازات قد اعتمدت على كل هذه العـوامـل . غير أن تغييراً على هذا النحو من الحدة ، يحتم علينا أن نستعد للبحث فيما وراء الحـوافـز الاقتصـادية التقليدية ، وأن نُضَمّن بحثنـا عن مصادره ، البـواعث السببية ، والعلاقات التنظيمية الخاصة بتقنية بلاد الغرب وتنظيمها . وهذا البحث يكوّن الموضوع الأساسى للفصل الثامن .

تلبية احتياجات المصانع الرأسمالية

قام عدد من الأسانيد التاريخية على فرضية مؤداها أن الثورة الصناعية بتحولها إلى إنتاج المصنع استلزمت تراكم مقادير كبيرة من رأس المال . وواقع الأمر أنه إذا كانت المعادلة القـائلة بأن : الاستهـلاك = الإنتـاج - التراكم الرأسمالى ، تحكم عملية تراكم رأس المال ، فإن ذلك يعنى أن كثيراً من الناس لابد من أن يكونوا قد ضحوا بالاستهلاك فى سبيل تراكم رأس المال . لقد أخذ ماركس عبء التضحية من أجل التراكم قضية مسلماً بها ولكنه نادى بأن الرأسماليين تمكنوا من تحويل هذا العبء من على كاهلهم إلى العمل . وأرجع آخرون التراكم إلى مبادىء الرأسماليين من أتباع كلفن أنفسهم . وحتى الوقت الراهن يستخدم زعماء الاتحاد السوفيتى الحاجة لتراكم رأس المال فى شكل تسهيلات صناعية ، لتعليل إهمالهم إنتاج السلع الاستهلاكية . تحملت بلاد العالم الثالث والدول الاشـتراكية ديوناً ثقيلة لتزويد الصناعات الجديدة برأس مال . وافترض رجال البنوك الغربيون أن مثل هذه القروض تحقق هدفاً اقتصادياً مفيداً . وقد ينطوى كل هذا على

www.ibtesama.com

بعض الحقيقة ؛ ولكن ذلك يجب أن يستند إلى دليل آخر غير تاريخ الثورة الصناعية فى انجلترا .

وبداية تشير الدلالة التاريخية إلى أن رأس المال اللازم للمصانع فى عهدها الأول كان متواضعاً . تم التأمين على أول مصنع لأركرايت فى كومفورد بمبلغ ١٥٠٠ جك وعلى مصنعه الثانى بمبلغ ٣٠٠٠ جك . رفع استخدام قوة البخار والمصانع المتعددة الأدوار قرب نهاية القرن الثامن عشر تكلفة إقامة مصنع غزل إلى ١٥٠٠٠ جك . ووقتئذ كان لدى أصحاب المصانع الأول عمليات تكفيهم عشرين عاماً وتحقق أعلى ربح فى بعض الأحيان . وثمة حقيقة توحى بالحاجة إلى أموال من خارج المصانع تتمثل فى أن أصحابها غالباً ما أدخلوا المصارف كشركاء . غير أن هذه الاتجاهات قد تشير إما إلى أن أصحاب المصانع كان لديهم فائض للاستثمار وإما إلى أنهم فى حاجة إلى رابطة قوية بالجهاز المصرفى ليزودهم برأس المال العامل [25] .

إن رأس المال الذى زودت به الثورة الصناعية ، لم يأت بطبيعة الحال ، من فراغ . ولم يتم تراكم رأس المال أيضاً بصورة مؤلمة من خلال عادات التقتير التى اتبعها رؤساء المدن البروتستنت ، ولم يأت أيضاً نتيجة مصادرة جهد العمل عن طريق تخفيض الأجور بصورة كبيرة ، ولم يُستعصر التراكم كذلك من الاستهلاك المتدنى . لم تكن هناك حاجة لخفض الدخل الحقيقى للعمال أو لملاك الأراضى ، كما لم تكن هناك ضرورة لخفض معدل الاستهلاك أو لقرار قومى لرفع معدل الادخار ، من أجل تدبير الأموال اللازمة لتمويل الآلات الجديدة والأنماط الجديدة لتنظيم المصانع . وبالأحرى كانت زيادة الإنتاج التى جاءت نتيجة لقيام المصانع تفيض عما تستلزمه التكاليف الاستثمارية فى المدى القصير لأن زيادة الإنتاج كانت كبيرة ، والتكاليف الرأسمالية كانت معتدلة .

إن عملية تمويل المصانع يسَّرها النظام المصرفى الانجليزى الذى أوجد من خلال الآثار العادية لنظام الودائع ، والموارد النقدية اللازمة للوفاء بحاجة عملاء المصنع لرأس المال العامل التى تساوى تقريباً رأس المال الثابت الذى تتطلبه المصانع الجديدة . وليس من ريب فى أن المخزون السلعى والمبيعات التى يمولها رأس المال العامل ، والمصنع الأساسى الذى يموله رأس المال الثابت كانت كلها أصولاً حقيقية يتعين أن تسحب بطريقة ما من دَفْق الإنتاج ، وربما بالأثر التضخمى لزيادة عرض النقود الذى يوجده

www.ibtesama.com

نظام الودائع المصرفية هذا . ولكن نظراً لأن الفترة كانت فترة ثبات الأسعار أو هبوطها ، فلابد من أن تكون الآثار التضخمية قد أتت عليها عوامل أخرى أحدها ارتفاع إنتاجية المصانع الجديدة ، وضغط الأسعار النزولى الناشىء عن ذلك . وللتعبير عن نفس النقطة بلغة منظور الاقتصاد « الحقيقى » لا بلغة المنظور « المالى » للاقتصاد ، فإن ازدياد الدَفْق الحقيقى للاقتصاد على نحو ثابت نتيجة تيار مستمر من المزيد من استثمارات رأسمالية منتجة ، لا يتطلب وجود فترة من الزمن يكابد فيها المستهلكون تخفيضاً فى الجزء المخصص للسلع الاستهلاكية من هذا التيار لعدم الحاجة لوقوع مثل هذا التخفيض .

لقد فات أوان عرض تفصيلات العملية من جديد . غير أنه من الواضح تماماً أن رأس المال الذى موّل الثورة الصناعية لم يتطلب خفض مستويات الاستهلاك الموجودة لحساب التراكم الرأسمالى ، أو لعل التمويل قد استلزم خفض الاستهلاك قليلاً . وطبقاً لتقديرات فاينشتين الموثوق بها لم يهبط نصيب الفرد فى بريطانيا من الاستهلاك الإجمالى فيما بين عامى ١٧٦٠ و١٨٠٠ ، ثم ارتفع بعد ذلك بصورة مثيرة . وبالإضافة إلى ذلك فإن نصيب الاستثمار الإجمالى * فى الناتج القومى الإجمالى قد ظل فى انجلترا ثابتاً بصورة أساسية من ١٧٨٠ ت إلى ١٨٥٠ ت[26]

وثمة مؤشر إلى أن الثورة الصناعية لم تفرض ضغطاً ذا أثر على قدرة الشعوب الغربية لتوليد رأس مال ، هو أن الشركات المساهمة ، بوصفها الأداة المؤسسية التقليدية لتجميع رءوس الأموال الكبيرة ، لم تؤد دوراً محدوداً ومتخصصاً إلّا حتى وقت متأخر تماماً من القرن التاسع عشر . كُوِّنت الشركات المساهمة لإنشاء الطرق الرئيسية ، والسكك الحديدية والترع . ولكن انتشار اتخاذ الشركات المساهمة أنماطاً تتبع فى تنظيم الصناعة جاء ، على الجملة ، بعد أن أصبح نظام الإنتاج عن طريق المصنع النمط السائد فى الإنتاج الصناعى . كان الرأسماليون أصحاب النزعة إلى المبادأة فى أوربا والولايات المتحدة على حد سواء فى الفترة الأولى والمتوسطة للثورة الصناعية ، تجاراً ، ورجال مصارف ومخترعين يعملون من خلال شركات تضامن ، ونادراً ما استخدموا الشركات المساهمة نمطاً فى منشآت الصناعة التحويلية .

* أى قبل خصم مقابل قسط الاستهلاك السنوى للأصول الثابتة (المترجم) .

www.ibtesama.com

إن الادعاء بأن هبوط دخل النساجين اليدويين ضُحى به فى سبيل المصانع الجديدة هو ادعاء لا يتعدى المجاز فى أحسن الأحوال ؛ وأى تغيير اقتصادى يتضمن تخفيضاً نسبياً أو مطلقاً فى قيمة ودخل الموارد المخصصة للنشاطات التى أصبحت مهجورة جزئياً أو كلياً ، سواءً أكانت النسيج اليدوى أم صناعة الشراع أم صناعة الخان ، أم نفخ الزجاج ، أم صناعة الصلب . إن انخفاض قيمة المهارات الإنسانية المخصصة لصناعة النسيج اليدوية بسبب هبوط الطلب عليه لا يؤدى إلى خلق رصيد من الموارد التى يمكن تحويلها لشراء أنواع آلية . جاءت خسارة النساجين نتيجة للتغيير ، ولم تكن مصدراً لرأس مال لازم للتغيير . لم يكن النشاط القديم فى موقف يمكِّنه من تمويل النشاط اللاحق له .

من الخطأ أن يترك أى تناقض حول فشل الثورة الصناعية فى إيجاد مشاكل خلق رأس المال المزعجة . إن السبب فى جعل المعادلة القائلة بأن الاستهلاك = الإنتاج - تراكم رأس المال ، تشكِّل صورة مضللة لعملية النمو الاقتصادى هى أن المعادلة يفوتها أثر الزمن (الديناميكية) . قد يسلم المرء بسهولة بأن زيادة الإنتاج تنطوى بداهة على زيادة رأس المال العامل ورأس المال الثابت أو بطريقة تنطوى على زيادة الإنتاجية . غير أن العلاقة السببية توجد بين **معدل الإنتاج الحالى ومعدل التراكم الرأسمالى فى الماضى** . من الممكن تماماً أن يزداد ، خلال فترة من الزمن سواء كانت سنة ، أو أكثر ، مثل الفترة فيما بين عامى ١٧٥٠ و١٨٨٠ ، كل من الإنتاج والتراكم الرأسمالى والاستهلاك بنفس المعدل أو بمعدلات متفاوتة تتيح على الرغم من ذلك ارتفاعاً مستمراً فى الاستهلاك طوال المدة . وكل ما يلزم هو أن **الارتفاع الجارى** لتراكم رأس المال يستوعب قدراً أقل من ارتفاع **الإنتاج الجارى** . كان من شأن الإنتاجية فى بلاد الغرب أنها جنحت إلى جعل هذا الشرط سهل التحقيق .

توحى مقارنة اقتصاديات السوفيت باقتصاديات الغرب أيضاً ، أن تراكم رأس المال يمكن أن يجىء مفرطاً . وهناك أكثر من سبب للاعتقاد بأن جهد العمل ، ومن ثَمّ الإنتاج فى بلاد الكتلة الشرقية ، قد تأثر على نحو مضاد بما اعترى السلع الاستهلاكية من نقص . وبما أن زيادة الاستهلاك هى ، قبل كل شىء ، الحافز الأساسى للجهد اللازم لزيادة الإنتاج ، فمما لا يثير الدهشة أن يرى المرء أن تراكماً رأسمالياً كبيراً مصحوباً بإنتاج سلع استهلاكية متدنياً جداً ، قد يؤدى إلى هبوط معدل النمو الاقتصادى .

www.ibtesama.com

حركة التحضر والثورة الزراعية المتزامنة

ارتبطت ، بصورة أساسية ، ثورة القرن التاسع عشر الصناعية بثورة زراعية متزامنة . جعلت الثورة الزراعية حركة تحضر المجتمع الغربى ممكنة من خلال خفض نسبة السكان اللازمة لتزويده بالمواد الغذائية من ٨٠ ٪ و٩٠ ٪ فى العصور الوسطى إلى أقل من ٥ ٪ . وفى الوقت نفسه زوّدت حركة الترحيل الجبرى للعمال الزراعيين إلى المدن ، المصانع بالعمالة .

وكما هو الشأن فى الصناعة ، كانت الزراعة فى جانب منها مسألة استخدام الطاقة الميكانيكية على نطاق واسع جداً جاء بعد عام ١٨٨٠ . وبالإضافة إلى ذلك وجدت عوامل أخرى رئيسية فى الثورة الزراعية هى استخدام المخصبات المتزايدة والبذور المُحسَّنة ، وتحسينات طرائق الزراعة والعناية بالحيوانات وأثر وسائل النقل المتطورة وتنمية التخصص الإقليمى فى الزراعة . وكان الكثير من هذه التغييرات انعكاساً لتطبيق الوسائل التجريبية لعلوم وهندسة القرن التاسع عشر على عمليات تزويد المجتمع بالمواد الغذائية . كان فتح American Great Plains أيضاً أمام تطوير الزراعة عاملاً غاية فى الأهمية لتزويد الحضر بالغذاء . ولكنه جاء ، مثله فى ذلك مثل الطاقة الميكانيكية ، حول النصف الأخير من القرن التاسع عشر . ويتعين أن نعتنى ، فى المقام الأول ، بوسائل الفلاحة المحسنة لشرح الإنجازات السابقة .

قد يتوقع المرء أن الثورة الزراعية ، مثلها فى ذلك مثل الثورة الصناعية ، تجعل استخدام المصانع فى الزراعة على غرار المزارع الرومانية الكبيرة ، أو مزارع الجنوب فى الولايات المتحدة ، وبعض المناطق الاستوائية . وهناك العديد من الأسباب التى أدت إلى ألا تفرز الثورة الزراعية مصانع فى مجال الزراعة ، كما حدث فى بلاد الغرب .

وثمة سبب هو أن السمة الموسمية للجزء الأكبر من العمل فى المزرعة غالباً ما يجعل تأجير عمال التراحيل الموسمى اقتصادياً من جانب أصحاب المزارع أكثر من استخدام قوة عمل دائمة . وكذلك الاعتقاد بأن للمصانع فوائد كبيرة فى تنظيم الإنتاج وضبطه بعد استنزال تكاليف الملاحظين ومصروفات الموظفين غير المباشرة والتكاليف الرأسمالية ، ليس بالضرورة صحيحاً حتى فى حالة المصانع المقامة داخل الجدران ، حيث الإشراف أيسر عما فى المزارع . إن الكثير من أعمال المزرعة الذى يجب أن يؤدى فُرادى

www.ibtesama.com

أو بمجموعات صغيرة جداً بعيداً عن الإشراف الفعّال والإشراف الذاتى الذى تحركه مصلحة المالك أو المستأجر فى حجم المحصول ، يظل أداة هامة لتنظيم الإنتاج الزراعى الكفء .

المصانع والعمل

نتجه الآن إلى أثر ظهور المصانع فى العمل ــ أولئك الذين يعملون فى المصانع والذين لا تستخدمهم على السواء بمن فيهم الذين فقدوا موارد رزقهم نتيجة لظهور المصنع .

سجلت الثورة الصناعية بداية فترة درامية من تحسن الرفاهة المادية لبلاد أوربا الغربية والمجتمع الأمريكى لجميع الأفراد والطبقة العاملة على حد سواء . لقد كانت أيضاً فترة تحسن فى الرفاهة البيولوجية مقيسة بنمو السكان ، وارتفاع متوسط عمر الإنسان والتغلب على الكثير من الأمراض ، وهبوط معدل وفيات الأطفال فى السنة الأولى . وشهدت هذه الفترة ، على الأقل فى بعض المجالات ، تقدماً ثقافياً واضحاً . لقد كانت العصر الذى اكتشفت فيه العلوم الاجتماعية ، وتقدمت العلوم الطبيعية . ومن الأفضل أن يترك للخبراء فى الآداب الحكم عما إذا كان هناك تقدم فى مجال البحث فى شكسبير ؛ غير أن الفترة كانت عصراً أضيفت فيه أعمال هايدن ، وموزار ، وبيتهوفن ، وبرامز إلى القائمة . وفى السياسة شهدت العقود فيما بين عامى ١٧٥٠ و١٨٨٠ الثورتين الأمريكية والفرنسية وتوسعاً ضخماً ، ولكن غير كامل فى حق التصويت والحقوق المدنية الأخرى .

وعلى الرغم من ذلك فهناك كتابات واسعة انتهت إلى أن الإنجازات المادية تحققت على حساب التضحيات الكبيرة التى فُرضت على الطبقة العاملة ، كما انتهت إلى أن الإنجازات الثقافية قد غلفتها حساسية غير ملائمة جاءت نتيجة الحاجات الصارخة للطبقة العاملة فى البلاد الغربية . أُعد الكثير من هذه الكتابات لتقديم تشريعات قُصد بها تحسين ظروف العمل فى مصانع القرن التاسع عشر . وإذا كانت الموضوعية قد عانت فإن ذلك لسبب مقنع . ولكن حتى ذلك الوقت أصبح فهم عالم القرن التاسع عشر أكثر أهمية من فهم تغييره .

لقد ركّزت هذه الكتابات على صناعة النسيج البريطانية . وفى هذه الصناعة التى درست كثيراً ، أدى ظهور نظام المصنع إلى اختفاء أسر الغزالين المنتجة على نحو سريع

www.ibtesama.com

نوعاً ما ، وإزاحة أسر النساجين المنتجة بصورة أبطأ بكثير ، الأمر الذى سبب صعاباً كبيرة للكثيرين ممن تم اختفاؤهم . استخدمت مصانع النسيج بعض العمال الذين تم استبدالهم ، غير أن المصانع قد اجتذبت أيضاً عمالاً من سكان الريف المعدمين الذين كانت المصانع بالنسبة لهم نوعاً من التقدم أكثر من كونها تضحية . وفى صناعات أخرى ، مثل الحديد والصلب ، وبناء السفن ، والكيماويات ، والآلات ، جاء الانتقال من الإنتاج الحرفى إلى إنتاج المصنع أكثر يسراً للحرفيين الذين أصبحت دكاكينهم مصانع بسهولة أكبر . لم يكن فى معظم باقى النشاطات الاقتصادية قبل الثورة الصناعية ــ متضمناً صناعة التشييد والبناء ، وتجارة القطاعى وتجارة الجملة ، والنقل ، والتأمين ، والنظام المصرفى ، والقانون ، والطب والتعليم ــ سوى توسع غير مصحوب بانتقال إلى نظام المصنع . ولا يعنى هذا أنه لم تكن هناك جيوب من العمال المزاحين خارج نطاق صناعة النسيج ، بل إن عمال هذه الصناعة المزاحين قد سيطروا على الآخرين . لقد كانت الزراعة تعانى أيضاً من انخفاض جزء من قوة العمل لازم لإنتاج المواد الغذائية . ومن ثَمّ ظلت الزراعة تضيف إلى مجمع العمالة التى تحتاج إلى تشغيل بديل وعلى نطاق تتضاءل أمامه إزاحة العمال فى صناعة النسيج .

لكى نكوِّن رأياً عما إذا كانت عمالة المصنع ، منذ بداية الثورة الصناعية ، تعتبر تقدماً أم تقهقراً من وجهة نظر العمال ، فنحن فى حاجة لفهم الملابسات التى أحاطت هؤلاء العمال الذين جاءوا إلى المصانع .

(١) مُجَمّع العمالة فى القرن الثامن عشر : حركة إقامة أسوار حول الأرض

كان العمال الزراعيون ، فى ظل نظام ضيعة الإقطاع ، يعملون فى أرض السيد مقابل اعطائهم حق استغلال أرض أخرى ، إما بالزراعة أو بالرعى ، لحسابهم الخاص . زُرعت أفضل الأراضى وتُركت الأرض « البور » يستخدمها فلاحو الضيعة مراعى عامة لحيواناتهم التى تتمثل فى ثيران الحرث ، وأغنام الصوف ، وأبقار الألبان ، وربما الخنازير . مكّن هذا النظام فلاحى الضيعة من أن يكسبوا رزقاً فوق مستوى الكفاف شريطة أن تكون أسعار المحصولات الزراعية مرتفعة والمحصولات جيدة . وفى أوائل القرن السادس عشر أفضت زيادة سكان انجلترا مصحوبة بتحسينات وسائل الزراعة ، إلى تحقيق الشرطين كليهما فى أكثر الأوقات ، إن لم يكن فى معظمها .

www.ibtesama.com

وبحلول القرن الثامن عشر زوّدت نفس الظروف التى حققت رخاء نسبياً لصغار الفلاحين ، أصحاب الأراضى أيضاً بحافز دفعهم إلى إحاطة الأراضى العامة بأسوار وتهيئتها للزراعة . وفى حين استقر لعامة الشعب الحق القانونى لدى كبار ملاك الأراضى ، فإن صغار الفلاحين قد اكتسبوا مجموعة من الحقوق المستندة إلى العادة والعرف (حق الرعى أساساً) فى الأراضى العامة ، وتطلب صدور قانون من البرلمان فى كل مرة يراد فيها تطبيق إقامة أسوار حول الأرض . عوضت القوانين ، من الناحية النظرية صغار الفلاحين عن فقدانهم حقوقهم ، وذلك بالتنازل لهم عن جزء من الأرض التى تم تسويرها . ولكن نظراً لأن صغار الفلاحين لم يكونوا ممثلين على نحو حقيقى فى البرلمان ، فليس هناك من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن التعويض كان كافياً فى التطبيق . وعلى أية حال فإن حيوانات المزرعة غالباً ما كانت ضرورية لكى يحقق الفلاحون هامشاً فوق حد الكفاف ، وأن الأراضى العامة كانت ضرورية لحيوانات المزرعة . ومن ثَمّ فبغض النظر عن أية مسألة تتعلق بعدم كفاية التعويض ، كان أثر إقامة الأسوار فى المدى الطويل هو إفقار العامل الزراعى ــ إفقاراً مصحوباً ، على نحو شاذ ، بزيادة الطلب على الطعام والتوسع فى إنتاجه .

ينادى عادة كُتّاب حركة إقامة الأسوار بأنها جاءت فى وقت شاع فيه رخاء كبير بين عمال الزراعة . ولكن مما يجدر تذكره أن فترات رخاء العمال الزراعيين جنحت إلى ألا تستمر طويلاً . إن إقامة أسوار حول الأراضى المباحة لم تكن جديدة على القرن الثامن عشر . كان أول قانون أصدره البرلمان يعالج الموضوع هو قانون ميرتُن الذى صدر عام ١٢٣٥ . أفضى نمو تجارة الصوف مع نقص العمالة خلال أيام الطاعون المضطربة فى القرن الرابع عشر وحرب الوردتين Wars of Roses فى القرن الخامس عشر ، بالكثير من ملاك الأراضى إلى الامتناع كلية عن زراعة أراضيهم ، واستخدامها فى رعى الماشية بدلاً من ذلك .

كان التحول من زراعة الحقول المجزأة التى يزرع فيها كل فلاح رقيق عدداً من قطع ضيقة من الأرض ، إلى الملكيات الزراعية الصغيرة ، حركة من نمط آخر لإقامة الأسوار . لقد قوبلت هذه الحركة بالقبول ، لأنها كانت فى جانب العمال الزراعيين الذين حققوا مصالح فى أراضيهم . غير أنه من الخطأ الاعتقاد بأن العمال الزراعيين طبقة متجانسة التكوين لأن التحول لم يكن بالضرورة فى صالح الذين انتهت علاقتهم

www.ibtesama.com

كمستأجرين لدى كبار ملاك الأراضى . كانت كارثة على العمال الزراعيين الذين تركتهم الحركة لا يملكون أراضى مطلقاً .

وواقع الأمر أن فقراً مدقعاً إلى أقصى حد ساد انجلترا ودولا أخرى من بلاد أوربا فى القرن الثامن عشر ؛ ومن هذا المُجَّمع المكون من فقراء نسيهم المجتمع ، حصلت المصانع الأولى على الكثير من عمالها . يعالج بروديل ظاهرة الفقر هذه وكأنها عامة تقريباً تشير إلى وجود « طبقة شبه البروليتاريا » « ككابح للاضطراب الاجتماعى . . فى كل المجتمعات القديمة » [27] .

ويمكن تعريف طبقة شبه البروليتاريا باعتبارها عتبة الفقر ، بالرغم من أن مثل هذا المعيار غير دقيق وبصورة مُشَهَّرة . وبمقياس استخدمته مدينة ليون فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، تكون هذه العتبة قد عُبِرت عندما أصبح الدخل اليومى أقل من تكلفة الحد الأدنى لحاجة الفرد من الخبز . إن عمال ليون غير الدائمين قد عبروا هبوطاً خط الفقر فى الربع الأخير من القرن السادس عشر ، وذلك فى الخمسة والعشرين عاماً ، وعبر الخط العمال غير المهرة فى سبع عشرة سنة من الخمسة والعشرين عاماً . وقيل أن ما يتفاوت بين ربع ونصف السكان قد اقترب من حالة الفقر أو تجاوزها هبوطاً فى انجلترا فى عهد أسرة ستيوارت (القرن السابع عشر) . وقد رويت معدلات مماثلة فى مدن كولونيا ، وكراكاو وليل [28] . وإذا فرض أن اتبع مكتب إحصائيات العمل فى الولايات المتحدة U.S. Bureau of Labor Statistics معياراً مماثلاً لقياس الفقر ، فإن الأمريكيين الذين يقعون وراء خط الفقر سيكونون أولئك الذين يقل دخلهم عن ١٨ دولاراً تقريباً فى الشهر أو ٢١٦ دولاراً فى السنة الواحدة ــ ويتوقف الرقم الصحيح على ثمن الخبز المحلى . ليس من الصعب علينا أن نتصور أن مثل هذه الأرقام وكأنها دُعابة مضحكة وشىء لا يمكن قبوله . ولكن جانباً كبيراً من سكان العالم مازال يعيش فيما قبل المجتمعات الصناعية ، حيث تبلغ أنصبة الفرد من الدخل هذا المستوى نفسه .

ولعل أكثر إحصائيات بروديل لفتاً للنظر ، التقدير القائل بأنه كان يوجد فى باريس عام ١٧٧٦ حوالى واحد وتسعون ألف شخص دون مسكن أو عمل [29] . إن بروديل لا يعرض الموقف على أنه ظاهرة عابرة ، بل على أنها ظاهرة مستمرة منذ القرن الحادى عشر أو الثانى عشر :

www.ibtesama.com

وما يبدو أنه حدث فى بلاد الغرب هو أن تقسيم العمل الكبير الذى وقع فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر ، بين المدينة والقرية ، قد خلّف وراءه مجموعة ضخمة من أناس تعساء ليس لهم من عائل ، وليس لديهم أى عمل يقومون به . ويكمن الخطأ دون ريب فى المجتمع وآثامه ونقائصه ؛ غير أن الخطأ ربما وُجد بدرجة أكبر فى الاقتصاد الذى كان غير قادر على ايجاد فرص عمل لكل الناس . إن كثيراً من العاطلين استطاعوا أن يدبروا قوت يومهم بشق الأنفس عن طريق العمل هنا وهناك بضع ساعات وتدبير مأوى مؤقت . غير أن الآخرين ــ العجزة والمسنين وأولئك الذين ولدوا فى الشوارع وتربوا فيها ــ كانت لهم علاقة ضعيفة بحياة العمل العادية . ولهذا الجحيم الخاص دوائره الخاصة به التى تسمى فى اللغة المعاصرة ، عهد الفاقة والتسول والتشرد [30] .

إن الرأى الرومانتيكى القائل بأن عمال أوربا فيما قبل الصناعة عاشوا عيشة طيبة ، يمكن رفضه باطمئنان على أساس أنه نوع من الرؤيا . لعل بروديل بالغ قليلاً . ومهما يكن من أمر فقد عاش الناس ، ولكن بمتوسط عمر ليس طويلاً جداً . وإذا كان العمل فى أول عهد نظام المصنع ينطوى على ظلم وجَوْر ، فإن البدائل المتاحة لأولئك الذين رفضوا هذا النظام كانت أسوأ . كانت المصانع الأولى قادرة على جذب العمال أصحاب الأجور المنخفضة لأن الأجور لم تزل فوق مستوى الفقر بكثير مقيسة على الأقل بتعريف ليون ، كما أنها أفضل بكثير من أى دخل متاح للسكان الزراعيين المعدمين فى أى مكان . ثارت انجلترا الفيكتورية تحت تأثير أن الأطفال عملوا فى المصانع مقابل بضعة شلنات فى الأسبوع . غير أنه عندما حظر البرلمان تشغيل الأطفال سرعان ما حل محلهم المهاجرون الأيرلنديون المعدمون الذين تلهفوا بنفس الدرجة على العمل مقابل شلنات قليلة فى الأسبوع . كانت الأجور المنخفضة وساعات العمل الطويلة والنظام الظالم فى المصانع الأولى أموراً مثيرة للاشمئزاز فيما يعنى أن حاجة الفقير العاجز عن الإفصاح عن رغبته فى العمل بمثل هذه الشروط ، تفصح على نحو أشد بأساً من أكثر الكلمات فصاحة ، عن السمة الشاذة للبدائل التى تعرضوا لها فى الماضى . غير أن هذا لم يكن الوسيلة التى يدرس رومنتيكيو القرن التاسع عشر رسالة المصانع .

www.ibtesama.com

(٢) إبطال نظام التلمذة

لتقييم أثر المصنع فى طبقة بروديل « شبه البروليتاريا » أو بلغة العصر ، الطبقة التى تضم أقل أعضاء مجتمع القرن الثامن عشر استفادة ، من الضرورى بحث الدور الذى أداه نظام التلمذة السابق على صناعة الحرفيين السالفة . جرت العادة فى ذلك الوقت على تمرين العمال عبر نظام طويل للتلمذة . وكان الوصول إلى التلمذة يقيده منذ البداية غالباً ضرورة دفع مبلغ كبير مقدماً لرب المهنة وذلك لمساندة الصبى وللحصول على تعليمات رب المهنة . وكان الوصول للتلمذة تقيده أيضاً قواعد النقابة التى تحد من عدد الصبية الذين يقوم رب المهنة بتدريبهم فى المرة الواحدة .

وثمة قيد أساسى وهو ما جرت عليه العادة من إطالة فترة التلمذة التى بلغت عادة فى القرون الوسطى سبع سنوات . كان أحد الأهداف تلقين الصبى جميع نواحى المهنة ، مما يعنى اكتساب المهارة فى كل خطوة من خطوات إنتاج المنتج النهائى . ويعنى ذلك فى حالة المهن التى ليست لها منتج محدد يتم إنتاجه بصورة متكررة ، اكتساب سلسلة من المهارات تحدد بطريقة أخرى لعلها المادة التى تُشَكّل (الذهب والفضة والخشب والجلد كأمثلة) . وهدف ثان من إطالة مدة التلمذة هو تمكين رب المهن من الإفادة من عمل الصبى مدة من الوقت . ويُبرر الحصول على هذا العمل بدون مقابل ، باعتباره جانباً يعوض رب المهنة عما لقّنه للصبى .

وقف نظام التلمذة فى سبيل الوصول إلى العمالة . كما أنه حد من إنتاج السلع . جاء أثر نظام التلمذة فى الأسعار التى فرضها على من فى خارجه ــ المشترين الأفقر من رؤساء النقابات ــ ذا صبغة احتكارية ، نتيجة لتقييد الوصول إلى النقابات المهنية وما ترتب على ذلك من تقييد إنتاج السلع . وثمة أثر ثانوى وهو أن النظام يعكس ما أدى إليه التدريب الطويل دون مقتضٍ . ويمكن أن يعزى بقاؤه إلى حقيقة مفادها أن النقابات مارست دوراً اقتصادياً وسياسياً على السواء . ومن ثم كانت لها سلطة فرض ترتيبات غير اقتصادية مفيدة للنقابات ، وضارة للغاية لباقى أعضاء المجتمع ، ومن بينهم المعدمون . ومن حسن الحظ أن كانت النقابات وكالات سياسية نموذجية ذات استقلال ذاتى محلى ، الأمر الذى ترتب عليه عدم امتداد أثر قرار إنشائها إلى الريف . عملت المصانع عند قيامها على تفادى سلطة النقابات القانونية من خلال اختيار المواقع خارج نطاق اختصاص النقابات . انتهى الهروب إلى المدن فى العصور الوسطى لتفادى مظالم

www.ibtesama.com

الضيعات الإقطاعية بالعودة إلى الريف مرة أخرى كوسيلة للهروب من ظلم النقابات .

وُجد ، فى القرن الثامن عشر ، العديد ممن ينتمون إلى طبقة شبه البروليتاريا ، وليست لديهم أموال لشراء العدد ، وليست لديهم مهارات يستخدمونها ، ولا إمكانية إعالة أنفسهم خلال سنوات التلمذة ، ولا نفوذ شخصى يمكنهم من الانخراط فى سلك التلمذة ، ولا موارد لشراء هذا النفوذ . ومن هذه الطبقة حصلت المصانع فى أيامها الباكرة على العمالة بدرجة أفرغت الملاجىء المؤقتة على نطاق كبير .

لم يحس لا المنظمون الذين شيدوا المصانع ولا أى أشخاص آخرين أنهم قاموا بعمل ذى طبيعة خيرية ، أو أنهم أدوا التزاماً اجتماعياً . ومهما تكن الصفة الأدبية لمقاصدهم ، فإن تصرفاتهم قد عجلت مصالح الطبقة شبه البروليتاريا المطحونة ــ طبقة شبه البروليتاريا ، من جانب ، مما تتميز به ما قبل المجتمعات الصناعية ، ومن جانب آخر مأخوذة من قوة العمل الزراعية التى طحنتها حركة إقامة الأسوار حول الأرض ، وارتفاع الإنتاجية الزراعية بمعدل مرتفع .

ظل رد فعل الطبقة المتوسطة الانجليزية لكل ما سبق حالة تدرس من ناحية علم الأمراض الاجتماعية . إن الكثيرين من الطبقة المتوسطة فى انجلترا رأوا ، خلال بضعة قرون أنه لا فائدة للفقراء أكثر من تقديم فرصة لمن هم أفضل منهم لكى يمارسوا باعتدال وتواضع مناسبين فضيلتى البر والرحمة ، وأن نظام المصنع ليس تقدماً اجتماعياً كبيراً ، بل إنه استغلال قاس للفقراء . وفيما دون الطبقة المتوسطة وجد الحرفيون الذين جمدت القواعد التى فرضتها النقابة كل شىء فيما خلا الوصول إلى الكثير من شئون العمل . إن الحرفيين لا يعتقدون أنهم محتكرون قد عوضوا أخيراً ، بل إنهم وقعوا فريسة نوع جديد من المنافسة غير عادل بدرجة كبيرة . إن انجلترا ، بصورة عامة ، قاسمت الطبقة المتوسطة والحرفيين رأيهم . ولكن الحقيقة قلَّما أمكن رسمها بصورة أكثر سخفاً .

(٣) الأثر العام على العمال

إذا كانت الوسيلة التى قبل فيها على مضض عمال المصانع فى أيامها الباكرة تشهد على أن نظام مصنع النسيج قد حَسَّن حالهم ، فلا يمكن الافتراض بأن نظام المصنع أدى إلى تحسين حال عمال الأسر المنتجة الذين حلوا محلهم . إن هبوط دخولهم الذى لحقته عمالة جديدة فى ظروف ليست من صنعهم يمكن أن يكون ذا أثر طيب للقلة المحظوظة

www.ibtesama.com

فقط . قد يكون المصنع قد أدى إلى تحسين حال العمال فى المتوسط عند البداية . ولكن القضية معقدة لأنه كما أشار ت . س . آشتون كانت السنوات الأولى لتقدم نظام المصنع السريع أيضاً سنوات الحروب النابليونية التى تركت أثراً مادياً على تكلفة المعيشة وعلى توزيع الدخل [31] . وصل آشتون إلى نتيجة عامة مفادها أن دخل العمال قد تغير بصورة عكسية خلال حروب نابليون وأن دخول العمال الحقيقية قد هبطت . وبحلول عام ١٨٢٠ كانت قد تلاشت آثار حروب نابليون فى الاقتصاد البريطانى ، وبدأت ظروف حياة العمال فى التحسن باطراد . لم يجىء التحسن بنسق مطرد لجميع العمال . كان هناك البعض وبخاصة أصحاب المهارات الفنية الذين ازاحتهم المصانع ، الذين عانوا الخسارة أكثر مما حققوه من نفع . لخص آشتون المسألة كما يلى :

زاد إنتاج المصنع خلال الفترة ١٧٩٠ - ١٨٣٠ على نحو سريع . حدث أن حقق جزء أكبر من الناس نفعاً كمنتجين ومستهلكين ، على حد سواء . أدى هبوط أسعار المنسوجات إلى تخفيض ثمن الملابس . أوجدت عقود الحكومة الخاصة بزى الجيش الرسمى ، وأحذية الجنود صناعات جديدة . وبعد الحرب وجدت هذه المنتوجات سوقاً لدى الموسرين من الحرفيين . أخذت الأحذية تحل محل الأحذية الخشبية (ما يشبه القبقاب) ، والقبعة محل الشال على الأقل لأيام الآحاد . بدأت السلع المنوعة التى تختلف بين الساعات ومناديل الجيب تدرج فى قائمة المصروفات . وبعد عام ١٨٢٠ هبطت على نحو كبير أسعار سلع مثل الشاى والبن والسكر . إن نمو النقابات ، وجمعيات الصداقة ، وصناديق التوفير ، والصحف الشعبية ، والكتيبات ، والمدارس وكنائس المنشقين فى انجلترا ــ أظهرت جميعها وجود طبقة كبيرة يزيد مستواها كثيراً على مجرد حد الكفاف .

وبالرغم من ذلك فهناك جموع غفيرة من العمال غير المهرة أو أصحاب المهارة الضئيلة ــ عمال الزراعة الموسميين والنساجين اليدويين بصفة خاصة ــ الذين استنفدت كل دخولهم تقريباً فى تغطية ضرورات الحياة التى ظلت أسعارها ــ كما رأينا ــ مرتفعة . واعتقادى أن عدد أولئك القادرين على المشاركة فى منافع التقدم الاقتصادى كان أكبر من عدد الذين حرموا من هذه المنافع ، وكان يزيد باطراد . غير أن وجود مجموعتين داخل الطبقة العاملة يجب الاعتراف به [32] .

www.ibtesama.com

وبينما أُفترض إلى حد كبير أن عمال مصانع النسيج فى أيامها الأولى ، كان دخلهم أقل مما كان النساجون اليدويون يحصلون عليه فى ظل نظام الإنتاج بالمشاركة ، فإن الحقيقة كانت معقدة نتيجة للاختلافات الكبيرة فى الدخول بين نساجى الأسر المنتجة ــ ظاهرة مازالت مرتبطة بأنظمة العمل بالقطعة ــ وللاتجاه نحو مقارنة دخول النساجين المهرة بدخول عمال المصنع غير المهرة . بالإضافة إلى ذلك ، فإن الإحصائيات فى حاجة إلى أن تفسر بعناية . عثر بايشيل على قرينة تدل على أن الرجال الراشدين الاسكتلنديين عملوا نساجين يدويين مقابل ما يتفاوت بين ١٠ أو ١٢ شلناً فى الأسبوع فى ١٧٩٠ ت . ومن خلال المقارنة حصل الراشدون من الرجال الذين يعملون على انوال آلية فى مانشستر عام ١٨٤٢ (مازالت فى فترة الانتقال) على عشرين شلناً فى الأسبوع . أما النساء فكان أجرهن يتفاوت بين ٨ شلنات و ١٢ شلناً ، أما البنات ممن تتفاوت أعمارهن بين اثنى عشر وستة عشر عاماً ، فتفاوت دخلهن بين ٥ و ٧ شلنات [33] . وجد بايشيل أن الأجر بالقطعة للمغازل اليدوية هبط باطراد خلال سنوات القرن التاسع عشر الباكرة ، وبخاصة بعد كساد عام ١٨٢٦ ، مما سبب صعاباً قاسية للنساجين اليدويين . أما مسألة ما إذا كان دخل النساجين اليدويين ، قبل مجىء الأنوال الآلية ، أكبر أو أقل من دخل العمال الذين عملوا على الأنوال الآلية ، فيمكن الإجابة عنه بإحدى طريقتين تتوقف كل منهما على مدى الفروق فى المهارات ، وعلى اختيار النساج اليدوى ــ هل هو عامل متوسط أو ستاخونو فى * (عامل ممتاز) .

إن انقضاء الوقت والتغيرات التى اعترت القيم والسلوكيات والتوقعات قد جعلت كلها من الصعب تقويم ما حدث فى فترة الانتقال من عصر ما قبل الصناعة إلى عصر الصناعة . فلنبحث مثلاً حقيقة أن ساعات العمل فى المصانع كانت أطول مما كان يعمله معظم العمال قبل مجىء المصانع . قد تعنى الساعات الأطول إما نكسة لرفاهة العاملين ، وإما كسباً لفرص العمالة .

ومع ذلك فهناك احتمال ثالث قد يكون أقرب إلى الحقيقة . ويقوم هذا الاحتمال ، فى جانب منه ، على مشاهدات الظروف الراهنة فى بلاد العالم الثالث . إن احتمال نقص

* Stakhanovite عامل من عمال الصناعة فى الاتحاد السوفيتى منحته الدولة علاوات وامتيازات خاصة مكافأة له على تخطيه النسبة السوِّية فى الإنتاج (المترجم) .

www.ibtesama.com

عدد ساعات العمل فى اقتصاديات ما قبل عصر الصناعة يرجع إلى السكان الذين يعانون من نقص التغذية ، ويعوزهم النشاط اللازم لتمكينهم من العمل وقتاً أطول . والعمل ساعات أقل ليس بالضرورة تفضيل الفراغ على العمل . قد تضطر الحاجة المرء للحد من نشاطه إلى القدر الذى يتحمله الغذاء غير الكافى . وإذا بحثنا مستويات الكفاف الهامشية فى أوربا الغربية فى القرن الثامن عشر ، وقبله بوقت طويل ، تجد أنه ليس واضحاً أن ساعات العمل كانت قصيرة ، نتيجة لأن العمال كانوا يفضلون وقت الفراغ على الأجور . وقد يرد قصر ساعات العمل إلى سوء التغذية كما هو الشأن فى بلاد العالم الثالث . إن تحسن الزراعة الانجليزية قبل الثورة الصناعية ، وما ترتب على ذلك من ارتفاع المستوى القومى للتغذية فى انجلترا ، قد يكون سبباً أسهم فى قيام الثورة الصناعية ، وتفسيراً مقبولاً لسبق قيامها فى انجلترا . إن الاعتقاد بأن ساعات العمل الكثيرة يمكن أن تكون مؤشراً لرفاهة العمال الأعلى ، تبدو غير مفهومة فى الوقت الراهن . ومن ثم لم نعتد الافتراض بأن العمال كطبقة قد لا تكون تغذيتهم بالقدر الكافى الذى يتيح لهم عملاً لساعات طويلة ، أو القيام بعمل شاق .

واجهت الطبقات العاملة فى أوربا الغربية ظروفاً قاسية قبل قيام الثورة الصناعية . وكانت هذه الظروف قاسية أيضاً أثناء الثورة ، وظلت قاسية لفترة طويلة بعد ذلك . ولكن بالرغم من أن الثورة الصناعية لم تفد جميع العمال ابتداءً ، فإنها حتى بعد بدايتها ، لم تجعل الأمور أكثر سوءاً فى المتوسط . وأفضى زوال آثار حروب نابليون إلى تحقيق تقدم أساسى فى رفاهة الطبقة العاملة . ولهذه النقطة تأثير على مشاكل أواخر القرن العشرين فيما يعنى أن الثورة الصناعية لم تكن ، كما كان يعتقد الكثيرون ، سابقة لفرض تضحيات على الجيل المعاصر (وبخاصة العاملين من أعضائه) ، استناداً إلى أن الأمور سوف تؤول إلى وضع أفضل للأجيال اللاحقة . بقدر ما يعلمنا هذا المثل التاريخى الأساسى الخاص بالتقدم الاقتصادى السريع من شىء يخص الحاجة إلى تضحية اجتماعية ، فإن الدرس أن الاقتصاد حقق تقدماً سريعاً عندما يستمتع الناس بنتائج التقدم على نحو واسع وفى وقت تحققها .

ومن المناسب تقويم أثر نمو الغرب الاقتصادى فى مراحل الثورة الصناعية المبكرة ، فى رفاهة عمال المصنع فى أضيق معنى للرفاهة المادية ، وذلك لمجرد أن المرء يتعامل مع انتقال طبقة شبه البروليتاريا على حافة الموت جوعاً إلى طبقة عاملة على وشك أن تستمتع

www.ibtesama.com

بمتطلبات حياة بلا شظف . إن الطبقة الشبيهة بالبروليتاريا السابقة على عام ١٧٥٠ تحملت فى صمت لم يترك لنا سوى القليل عن أى نوع من المجتمع وجد بين المعوزين ، والمتسولين والمتشردين . ولكنه من المؤكد كان مجتمعاً لا يستأهل أن يموت المرء جوعاً من أجله . إن النتائج الاجتماعية والسياسية للتغيير الذى لحق أولئك الناس الذين بدأوا بالكاد يحصلون على القليل من السُكر نادراً ما كان يهمهم هذا المجتمع الذى تعوزه الحالات القصوى كالتحول إلى نظام الرق . ولم تقع مثل هذه الحالات القصوى . ففى انجلترا أصبح عمال المدن أدنى إلى أرباب أسر يتمتعون بالاستقلال من أن يكونوا أعضاء فى كنف رب عمل . لقد زالت عنهم الأمية ، وحصل معظمهم على حق التصويت طبقاً لقانون الإصلاح لعام ١٨٩٧ Reform Act . ومع التسليم بأن حياة الحضر أدت إلى اختفاء مجتمع الفقر ، والتسول والتشرد ، على أية صورة كانت عليها أو حتى اختفاء مجتمع عمال التلمذة ، وعمال المياومة الذين يعملون فى كنف رب عمل ، فإن حياة الحضر هذه حلت محل مجتمع طبقة عمالها التى تميزت بتكوين النقابات ، والتعاونيات ، وصناديق الادخار وحتى بزعامة جون ويزلى مؤسس حركة الميثودية * Methodism مما يرتقى إلى أن يكون طبقة عمال كنسية . وفى فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة لم تختلف القصة كثيراً .

لا يمكننا ، بطبيعة الحال ، أن نحسم خلافاً قديم العهد بين مؤيدى حياة الحضر ومعارضيها الذين يضمون أنبياء العهد القديم † القدامى والمعاصرين . لقد تغيرت أطراف النقاش فى سياق وسائل النقل والمواصلات الحديثة التى مكنت من نقل الكثير من الصناعات مرة أخرى إلى الريف . أصبحت المدن أدنى إلى أن تكون ، أكثر فأكثر ، مراكز للخدمات والتجارة من أن تكون مراكز التصنيع . أما حياة الحضر فلم تعد تعيش صناعات مدن القرن التاسع عشر ذات المداخن ؛ والمساكن البدائية والخدمات الصحية والصحة العامة . ومع ذلك فهناك ملاحظتان يمكن إبداؤهما . الأولى أنه فى ظل نمو سكانها ونقص الحاجة إلى العمالة فى الزراعة ، لم يعد لدى بلاد الغرب خيار إنسانى بين حياة الرعى وحياة المدن . والملاحظة الثانية أن حياة الحضر جاءت أساساً نتيجة للثورة

* حركة الإصلاح الدينى التى قادها فى اكسفورد عام ١٧٢٩ تشارلز جون ويزلى فى محاولة لإحياء كنيسة انجلترا (المترجم) .

† انظر هامش صفحة ٧٨ (المترجم) .

www.ibtesama.com

الزراعية ، ولم تجيء نتيجة الثورة الصناعية ــ وهى نقطة فسرت فى وقتنا الراهن بنضال مدن العالم الثالث المماثل فى سبيل أن تتواكب مع تيار مهاجرى الريف البائسين . والمسألة اذن كانت ، كما هو الشأن فى العالم الثالث المعاصر ، هل يجد عمال الريف المستبدلون والعمال الجدد نوعاً من العمالة فى غير نطاق الزراعة قادرة على إعالتهم . وبهذا المعنى لم تكن الثورة الصناعية ونمو بلاد الغرب الاقتصادى سبباً للمبادأة بحركة التحضر والقضايا الاجتماعية المصاحبة لها ، بل كانت الثورة والنمو بالأحرى حلاً لأكثر المشاكل إلحاحاً . وحتى لو كان هناك حل على طريقة مالتس فإنه لا يمكن أن يكون كافياً للقضاء على زيادة عدد سكان الريف ، لأن نقصان عدد الأفواه التى يتحتم إطعامها يفضى إلى المزيد من نقص عدد العمال اللازمين للتزود بالغذاء . إن البحث عن أنماط أخرى من التشغيل كانَ أمراً ملحاً حقاً ، وكانت المصانع والمدن هى الإجابة .

(٤) هل كان مجيء المصانع لتخفيض الأجور أم لتحقيق إنتاج كفى ؟

إن مجيء المصانع ، كما أشار أ. ج. تشابمان A. J. Chapman منذ سبعين عاماً خلت [34] ، قد تأثر بالعوامل التكنولوجية والعوامل المتعلقة بالتنظيم . ومن وجهة نظر المُرَوّجين للمصانع فى أيامها الباكرة ، كان أى تحسين فى تنظيم العمل يعتبر تغييراً يخفض تكلفة العمل دون أن يؤدى إلى تخفيض الإنتاج . وفى مقارنة أجراها فى الوقت الحاضر مارجلن بين عمل المصنع وبين العمل بنظام المشاركة بتقديم المواد على النحو الذى مارسته صناعة النسيج البريطانية ، حدد المنافع الآتية التى حققها المصنع لأصحابه : (١) أمكن الحد من سرقة المواد والسلع تحت التشغيل التى كان العمال يمارسونها ؛ (٢) استطاعت النسوة غير المهرة والأطفال مزاولة أعمال المصنع التخصصية الدقيقة وكانوا راضين عن إنتاج مساو ، بأجر أقل مما يتقاضاه الراشدون الأكثر مهارة جداً عن عمل يستخدم فى نظام الإنتاج بالمشاركة مع تقديم المواد الأولية . (٣) أمكن إغراء الأيدى العاملة فى المصنع ، بواسطة التهديد بالفصل بسبب التغيب ، بالعمل بانتظام طوال أيام الأسبوع ، بدلاً من عمل غير مؤكد لبعض أيام الأسبوع . الأمر المألوف بين عمال الأسر المنتجة [35] .

ولم تكن هذه المنافع دون مقابل . ولكى يوضح مُرَوّجو المصنع فى أيامه المبكرة

www.ibtesama.com

تخفيضات تكاليف العمالة التى حققها تنظيم المصنع ، كان عليهم أن يحسبوا تكاليف بناء المصنع ، وتزويده بالأنوال ، واستخدام الملاحظين الذين يراقبون قوة العمل . وبما أن الفائدة على الاستثمار واستهلاك المصنع تظل ثابتة فى السنوات العجاف والسنوات السمان على السواء ، فإن المصنع كنسق للتنظيم ينطوى أيضاً على مخاطرة مالية أكبر مما فى حالة نظام الصناعات المنزلية .

كان الوفر فى تكلفة العمالة المتحقق من اتباع تنظيم المصنع فى صناعة النسيج بعد خصم تكلفة إنجازها ، صغيراً أو سلبياً كما أظهره التاريخ التدريجى الطويل لحلول الأنوال الآلية محل الأنوال اليدوية المرتبط بصورة وثيقة ، كما كان دائماً ، بالتوسع البطىء لقدرات الأنوال الآلية لنسج الأقمشة ذات الجودة الأفضل [36] . واذا كانت الوفورات الصافية إيجابية ، فإن التحول من صناعة النسيج المنزلية إلى المصنع يمكن أن يكون قد حدث فى ١٧٩٠ ت وفى ١٨٤٠ ت أيضاً . وهناك كذلك التعقيد المتمثل فى أنه خلال الفترة التى تعايش فيها النسيج الآلى والنسيج اليدوى ، ظهرت منتوجات من نوعيات مختلفة ، وتوسعت أسواق بحيث بلغ عدد النساجين اليدويين الذروة بين عامى ١٨٢١ و ١٨٣١ بعد فوات عقود عديدة من مجىء النسيج الآلى [37] .

تبدو هذه النتيجة ولا مفر منها فيما أنه فى حالة نسيج الأقمشة بصفة خاصة ، لم يكن يحدث تحول عام من الصناعات المنزلية إلى المصنع اذا كانت مكاسب مُروجى المصنع مقصورة على تلك المترتبة على وفورات الأجور ، وساعات عمل أطول ، وتخفيض المسروق وتحسينات أخرى فى التنظيم .

ان التحسينات التى دخلت على إنتاجية الآلات وعلى قدرتها على إنتاج منسوجات ذات جودة عالية ، كانت شرطاً ضرورياً . ونحن لا ندرى ما إذا كان تغيير التقنية شرطاً كافياً فى وقت حدوث التغيير . وفى ذلك الوقت أدى التنافس بين المصنع والصناعة المنزلية إلى اختلاف بعض المنافع التنظيمية للمصنع إن لم تكن كلها . لقد اتسعت ، فى وقت لاحق ، فجوة الإنتاجية بين مصنع نسيج يستخدم التقنية المعاصرة وبين صناعة النسيج المنزلية ، إلى الحد الذى أصبحت فيه هذه الصناعة مفارقة تاريخية ، بغض النظر عن الوفورات الناشئة عن التنظيم .

www.ibtesama.com

(٥) العامل ، وتقسيم العمل وأدوات الإنتاج

يؤخذ مجيء نظام المصنع على أنه تغيير لبعض علاقات هامة بين العمل وبين المقابل ، وبين العمال وأدواتهم . ومن المناسب أن نبدأ بتلخيص وجهة النظر الأرثوذكسية للتغييرات ، مرجئين حتى النهاية قضية غاية فى الأهمية هى إلى أى حد يمكن أن تُضرب اقتصاديات بلاد الغرب فى العصر السابق على الصناعة ، مثلاً لنموذج الإنتاج الأرثوذكسى فى العصر نفسه .

يؤكد النموذج التقليدى للإنتاج فى العصر السابق على الصناعة على الحرفى المستقل الذى كان يشترى أدوات ومواد ويقوم هو نفسه بتحويلها إلى منتوجات نهائية مغايرة جلياً لها استخداماتها وأسواقها الخاصة بها . كانت العلاقات بين مجهود العامل وقيمة الإنتاج وعائد العامل ، وثيقة غاية فى الوضوح . جعل مجيء تقسيم العمل من خلال المصنع العلاقة أدنى لأن تكون جماعية من أن تكون فردية . أصبح ناتج مجهودات العامل الفرد إسهاماً فى قيمة المنتج النهائى اختلطت فى تشكيلة من إسهامات الآخرين ، بحيث أصبح من المتعذر تمييزها عن غيرها ، مُخَلِّفة وراءها قيمة مجهود العامل دون علاقة واضحة بقيمة المنتج . وهذا الانفصام فى سلسلة العلاقة بدءاً بمجهود العامل إلى قيمة المنتج ثم إلى أجر العامل ، لم يترك طريقة مقنعة تماماً لربط المجهود بما يتقاضاه العامل .

وطبقاً لموقف المعرفة الخاص بسيكلوجية الجماعة فى الوقت الراهن يبدو من المتصور أن علاقات جماعية خلال العمل ، يمكن أن تصبح أيضاً جودة المنتج وقيمته وما يتقاضاه العامل مرضية بدرجة أكبر من العلاقات الفردية . وحتى فى اليابان مازال تحويل معرفتنا الخاصة بسيكلوجية الجماعة إلى ممارسة داخل المصنع بعيداً عن أن يكون كاملاً . وليس من ريب فى أن تطبيق النزعة الجماعية ، فى الوقت الحاضر ، على العلاقة بين العامل وبين المنتج ، عنصر تكلفة يجب أن يحمل على تقويم نظام المصنع .

كان نظام المصنع أيضاً لا يتواكب مع ملكية العمال للأدوات التى يستخدمونها . وثمة ظاهرة أساسية لنظام المصنع أن عدداً كبيراً من العمال يتقاسمون ، فى القليل ، على الشيوع جهاز الإنتاج ، وفى الواقع العملى تستعمل جميع معدات الإنتاج تقريباً فى الوقت الحاضر على هذا النحو . كان من المقرر ، منذ البداية ، أن يستخدم جميع الذين يشغلون المكنات على نحو جماعى مبنى المصنع نفسه ، وعجلة الماء ، أو الآلة البخارية

www.ibtesama.com

الخاصة به ، ونظام أعمدة الإدارة والبكر لتزويد المكنات بالطاقة . إن الكيان المستقل الذى يملك أجزاء المصنع المشتركة يمتلك أيضاً المكنات لأن الأفراد الذين يعملون فى المصانع لا يمكنهم من الناحية التاريخية شراء الآلات الخاصة بهم ، ولأن حساب التكاليف والفوائد الهامشية لكل مكنة تشترى كمسألة اقتصادية لابد من أن يقوم بها المصنع ولحسابه كوحدة واحدة مستقلة .

ولامتلاك شخص آخر غير العامل الفرد للأدوات مضامين ذات كفاءة اقتصادية فيما يعنى أنه من المحتمل أن يوجه العمال عناية للأدوات الخاصة بهم أكبر من الأدوات التى يمتلكها غيرهم . ويعلق ماركس على ذلك أهمية أكبر ، فهو يراها رفضاً أساسياً للنظام الرأسمالى ، زاعماً أن مركز عامل يستخدم أدوات غيره أقل شبهاً بمركز رب النقابة منه بمركز الصبى تحت التمرين أو حتى بمركز الرقيق . كان العامل الذى لا يقتنى أدواته الخاصة به يعتبر من البروليتاريا (الكادحين) proletarian وهى كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية proletarius أى المواطن الرومانى العاطل عن الملكية . ومِنْ ثم يعتبر أدنى طبقة من المواطنين ، وفى أيام ماركس لم يشكِّل كون الأجراء لا يمتلكون أدواتهم الخاصة بهم اعتراضاً واقعياً على تلك الكلمة ، لأن هؤلاء الأجراء برغم ذلك قد تكون لديهم ممتلكات كبيرة من أنواع أخرى . لقد وقعت هذه المشكلة فيما بعد . شارك ماركس ، على نحو مماثل ، اتجاه مثقفى عصره عندما أخذ المصنع على أنه أنزل مركز المهنيين المستقلين أكثر مما رفع مركز طبقة لم يحدث أبداً أن امتلكت أدواتها الخاصة بها ــ أو الكثير من أى شىء آخر ، من وجهة النظر هذه .

إن الكثير من نفس حدود الملكية الفردية البحتة المتأصلة فى نظام المصنع ، متأصلة فى شركات التضامن * والأشكال الأخرى للملكية غير الفردية . ومن الضرورى حتى فى شركة تضامن بين شريكين اثنين ، التفرقة بين ملكية الشركة وبين الملكية الفردية . وعندما تكون ملكية شركة التضامن لمئات من الأفراد ، فإن مراقبة ممتلكاتها يجب أن يعهد بها إلى هيئة من المديرين والمالكين ، واللجان ، والمحاسبين والمراجعين . . وشعور أى

* استعمل المؤلفان الكلمة الانجليزية المرادفة لشركة التضامن partenership ولكنه ، فى الواقع ، يعنى أشكال الملكية غير الفردية الأخرى . وهذا واضح من سياق البحث فالشركاء المتضامنون لا يمكن أن يعدُّوا بالمئات إلاّ إذا كانت شركة توصية (المترجم) .

www.ibtesama.com

شريك بأن له مصلحة فى أموال بذاتها يصبح أكثر تجرداً وضعفاً عن شعور المالك الفرد بالسيطرة على ملكية شخصية إلى الحد الذى تصل معه إلى تغيير الصفة الأساسية . وبنفس الطريقة تماماً ، فبافتراض أن عدداً كبيراً من العمال يستخدم المصنع ، فليس هناك من سبيل لأى واحد منهم أن يمتلك المصنع فعلاً .

ومع هذا فيمكن لكل عامل أن يمتلك حصة متناهية فى الصغَر فى الكيان الذى يملك المصنع . إن شراء العاملين لرأس المال ، سواء أكان ذلك مخططاً أم لا ، وتعاونيات العاملين والملكية العامة (حيث يكون كل امرىء مالكاً) هى وسائل لتخليص الأجراء من حالة العامل العاطل عن الملكية وطرق ممكنة لأن تعيد للعمال شكلاً من أشكال ربط الحرفيين بأدواتهم . غير أن الملكية من أى نوع قد تفك الأجير من إسار البروليتاريا ، واستراتيجية تنويع المخاطرة تفرض عدم المجازفة بالمدخرات وبالوظيفة كلتيهما فى مشروع واحد . والوقوف بالضبط على أية درجة من مشاعر الارتباط يكنها العمال للمصنع ومن الاهتمام به بدرجة مماثلة لشعور الحرفيين قبالة أدواتهم الخاصة بهم ، تعتبر أيضاً مسألة خلافية . إن المشاعر الحقيقية للملكية قد تكون فردية بصورة غير مُستحبة تجعل من الملكية الجماعية تعارضاً سيكلوجياً للألفاظ . وقد يكون فقدان الحرفيين لمشاعرهم تجاه أدواتهم عنصراً سلبياً آخر فى تقويم التحول إلى نظام المصنع .

إن المناقشة السابقة تظهر وجهة النظر التقليدية للمشاكل المترتبة على التحول إلى الإنتاج من خلال المصنع ، بدلاً من الإنتاج بواسطة ورشة لحرفى فرد تمثلها صناعة النسيج الصغيرة التى طال بحثها . ومن الضرورى مع ذلك أن يدرك المرء أنه ما إن نبتعد عن صناعة النسيج الصغيرة ، حتى نجد مُلاكاً لمصانع ما قبل عصر الصناعة ، وورشاً ومزارع يعمل فيها معاونون ، وصبية ، وعمالة مستأجرة يستخدمون آلات ليست ملكاً لهم ، ويتقاضون أجوراً لا تكاد ترتبط بقيمة المنتج السوقية بصورة أكثر وضوحاً من أجور عمال فى خط تجميع حديث فى ديترويت Detroit . وواقع الأمر أن الاستعانة بمعاونين لم يكن غير معروف حتى بين النسّاجين ، وأن الحرفيين المُلاك كانوا طبقة ممتازة فيما بين قوة العمل . كانوا فى المدن عِلْية القوم ، وليسوا من عامة الشعب . والرباط الواضح ، فى الزراعة ، بين دخل الفرد وبين سعر السوق لما ينتجه كان موجوداً (كما هو الشأن الآن) لطبقات عديدة من صغار المزارعين يشملون المستأجرين . ومع ذلك فمازالت هناك مجموعة من العمال الزراعيين المعدمين الذين لا يملكون أرضاً ومن النادر امتلاكهم

www.ibtesama.com

لأدوات خاصة بهم ، ولم تكن أجورهم بأية وسيلة مجرد دالة لدخولهم . ليس من السهل أن تظهر الرابطة بين العمل والمنتج فى الخدمات التى يقدمها موالى الأرض لسيد الضيعة الإقطاعية . وكغيره من العصور الذهبية العديدة الأخرى ، فإن عصر بيع السلع حيثما كانت المنتج الوحيد الذى قام البائع بصنعه بنفسه ، وكان الثمن الذى دفع عائد مجهودات البائع ، يعتبر عصراً من نسيج الخيال اصطنعته معرفة سطحية بالحقائق .

الخلاصة

كانت هناك تغيرات عديدة اعترت تقنية الإنتاج والنقل والمواصلات فى القرن التاسع عشر على نحو درامى يسمح بوصف هذه التغيرات بأنها ثورية . ونحن نتطلع إليها على أنها فترة حقق الغرب فيها على الأقل ستة من عناصر نمو اقتصادياته :

(١) أصبح الاختراع والتقنية والتغيير ظواهر أساسية للنشاط الاقتصادى . ففى عام ١٧٥٠ لم يزل هناك أصحاب الحرف والنقابات الذين يجرى البحث عنهم بهمة للحفاظ على الطرق القديمة لصنع المنتوجات القديمة إلى الحد الذى يعبرون عن معارضتهم للجديد بحرق الممتلكات وتخريبها . وبحلول عام ١٨٨٠ أصبح هذا الارتباط بالتقاليد القائمة ، وكأنه مفارقة تاريخية . خلّى النمط الاجتماعى المتكرر لصانع السلع كالحرفى الذى يزاول مهنة قديمة بالطرق التى تسلمها من سلفه ، مكانه للنمط الاجتماعى المتكرر لصانع السلع كالمخترع صاحب نزعة المبادأة الذى يحاول أن يخلق عالماً جديداً .

(٢) بحلول عام ١٨٨٠ حجبت علاقات السوق العلاقات الاقتصادية القائمة على العادة ، والتقاليد والقانون على نحو كاد يختفى فيه هذا الأخير ؛ وتم التسليم بالأسواق كظاهرة اقتصادية حديثة . أصبح العرض والطلب عنصرين هامين أكثر فأكثر حتى فى علاقات رب العمل والعامل . أخذ التغيير إلى سلسلة النقد يتسارع نتيجة التحول إلى المصنع مكاناً للعمل منفصلاً عن المسكن ، بحيث أخذ يقل شيئاً فشيئاً العمال الذين يعيشون فى كنف عائلات أصحاب الأعمال . ودَعَم التحول إلى سلسلة النقد أيضاً ، تقسيم العمل واقتسام استخدام الآلات المشتركة الذى أخفى

www.ibtesama.com

كلية العلاقات بين مجهودات العامل الفرد ، والسعر الذى يتحقق من هذه عند بيع المنتج النهائى . وحتى نهاية فترة الإقطاع ، حددت بصورة أساسية نقابات وعادات وأعراف وقوانين العهد الإقطاعى ، الأجور وشروط التوظيف الأخرى . وبحلول عام ١٨٨٠ كان التحول إلى علاقات السوق أكمل تماماً . ومنذ ذلك الوقت كانت شروط العمل تحدد عرض صاحب العمل وقبول العامل . وكما كان الشأن فى أية سوق أخرى تأثر الإيجاب والقبول بموقف العرض والطلب على العمل . وفى مجال الصناعة والتجارة لم تُحد من هيمنة العمالة من خلال علاقات السوق سوى أنواع النجاح العرضية للنقابات الباكرة ، وقوانين قليلة وضعت الحدود الخارجية لظروف العمل ، وبخاصة للنساء والأطفال ، واستمرار بعض الالتزامات التى فرضها القانون البحرى وجاءت نتيجة حتمية لتشغيل البحارة .

(٣) أثمر التخفيف من قبضة السلطة الدينية الرئيسية المسيطرة والسياسية فى المجتمعات الغربية فى هيئة مجتمع متعدد يتمتع بمجالات مستقلة فى الصناعة ، والتجارة ، والمال ، والعلم ، والسياسة ، والتعليم ، والفن ، والموسيقى ، والأدب ، والدين والصحافة . وكان الوضع كما لو أن المجتمع الغربى قد استقر على أن يمد منافع تقسيم العمل والتخصص لتشمل مظاهر الحياة الاجتماعية الأساسية كلها .

(٤) تقدمت ، على نحو سريع ، حركة التحضر يدفعها حلول الإنجازات التى تمت فى وسائل الزراعة محل العمال الزراعيين ، وفى انجلترا حركة إقامة الأسوار حول الأرض كما يسر من وقوع حركة التحضر مجىء المصانع التى أمكن أن يشتغل فيها عمال غير مهرة نسبياً .

(٥) تعرضت أنماط التنظيم الاقتصادى للتغيير ، ولعلاقات السوق ، وأخذت بالتجربة ، شأنها فى ذلك شأن المشتريات والمبيعات الفردية . حل على نحو متفاوت وفى معظم نواحى الصناعة فى النهاية ، تنظيم مكان العمل مع نظام المصنع محل ورشة الحرفى . تكاملت بدرجة عالية بعض المصانع كالتى تقوم بتصنيع الخزف ، وأخيراً صناعة الحديد والصلب وضمت بين دفتيها خطوات عديدة من عملية الإنتاج بدءاً بالمادة الأولية ، وانتهاءً بالمنتج النهائى . اتجهت صناعات أخرى وبخاصة فى صناعة النسيج إلى التخصص فى مرحلة واحدة من العملية الإنتاجية . أقيمت المصانع حيث وجد الماء أو الفحم كطاقة . كما أنها فى حاجة لأن تكون قريبة

www.ibtesama.com

من العملاء ، ومصادر المواد الأولية ووسائل النقل : وكانت لها ميول غير مسبوقة للثلاثة . كان المبدأ الحاكم استخدام النمط واختيار المكان وحجم الإنتاج الأكثر تحقيقاً للوفر . ونظراً لاختلاف الظروف المسيطرة من صناعة إلى أخرى ، فقد تفاوت نمط تنظيم الإنتاج والموقع والحجم .

(٦) كان التغيير الجوهرى الأكبر الذى اعترى التنظيم الاقتصادى فى بعض الحالات ، هو التحقق من أن التشغيل الأصعب لمشروع الصناعة التحويلية لم يكن مجرد تشغيل المصنع (أو نادراً المصانع) ، بل أوجد تغييرات ــ فى المنتج ، أو الإنتاج ، أو المواد الأولية ، أو التوزيع أو التنظيم ــ من شأنها أن تزيد الهامش بين التكاليف والإيرادات . أصبح مفهوما المشروع والمخاطرة مختلفين عن مفهومى المصنع والتصنيع .

كانت الفترة ، شأنها فى ذلك شأن عصور التقدم والتغيير الأكثر حداثة ، فترة مليئة بعناصر الاستمرارية . لقد أخرج المصنعَ إلى حيز الوجود بمحركاته وآلاته ، التجارُ ورجالُ المصارف ، وأصحاب المناجم ، واصحاب مصانع الحديد ، ونجارو السفن وأصحاب المسابك الذين عاشوا فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر . كانت منشآتهم فى صورة شركات تضامن أو ملكية فردية عملت فى نطاق نظام مؤسسات للتبادل تسلمت إطارها الفكرى من آدم سميث . كان نظام السكة الحديد مختلطاً : كان يتطلب تنظيم تمويله وإدارته نمط الشركة ، وكان من شأن هذا النظام أن أوجد نظام مركزية ونظام لامركزية الإدارة المتنافسين اللذين لم تستقر مزايا كل منهما النسبية إلّا بعد انقضاء قرن . وعلى وجه العموم فإن أنماط تنظيم المشروع التى كانت تفى بحاجة تجار وحرفى الخمسينات من القرن الثامن عشر ، تفى أيضاً بحاجة تجار ومستصنعى السبعنيات من القرن التاسع عشر .

ومما يمكن تصوره أن ماركس ، الذى كان يكتب فى عام ١٨٤٨ ، كان يجب أن يتكلم عن صناعة حديثة انقضى قرن من عمرها حيث كان العديد من منشآت الصناعة فى عام ١٨٤٨ قد بلغ فعلاً هذا العمر . وعلى الرغم من ذلك فإن إنجازات الناتج العظمى التى حققتها أداة الإنتاج الرأسمالية والتغييرات الأضخم التى جاءت فى أنماط التنظيم الخاص بها مازالت سبَّاقة .

www.ibtesama.com

ملاحظات

(1) David S. Landes, *Revolution in Time* (Cambridge: Harvard University Press, 1983), p 111.

(2) Ibid., p. 285.

(3) E. P. Thompson, *The Making of the British Working Class* (New York: Vintage Books, 1966).

(4) See R. J. Forbes, "Power to 1850", chap. 5 in vol. 4 of *A History of Technology,* C. Singer, J. R. Holmyard, A. R. Hall, and T. J. Williams, eds. (New York: Oxford University Press, 1958), p. 148.

من الأرقام الخاصة بالسواقي (عجلات الماء) المتاحة عن القرن الثامن عشر ، يمكننا أن نستخلص أن ما تنتجه هذه السواقي من الطاقة نادراً ما يزيد على ١٠ أحصنة ، ويبلغ في المتوسط ٥ أحصنة . وكانت أكبر سلسلة من السواقي الضخمة هي machine of Marly التي أقامها نجار ليبج رينكين عام ١٦٨٢ للملك لويس ١٤ ، وبلغت قدرتها المحتمله ١٢٤ حصاناً ، ولكنها أنتجت ما لايقل عن ٧٥ حصاناً خلال مدة عملها الفعلية (Ibid., p. 155) .

(5) Julia de L. Mann, *Oxford History of Technology,* "The Textile Industry: Machinery for Cotton, Flax, Wool, 1760-1850," chap. 10, vol. 4, 277 at 278.

(6) A. Stowers, "Watermills c 1500-c 1850." chap. 7 in Singer et al., *A History of Technology.*

(7) Jeremy Atack, "Fact in Fiction? The Relative Costs of Steam and Water Power: A Simulation Approach," *Explorations in Economic History* 4 (October 1979): 409-37, and table 1, 412.

(8) A. J. Taylor, "Concentration and Specialization in the Lancashire Cotton Industry, 1825- 1850", *Economic History Review* 1, no. 2: 115.

(9) H. W. Dickinson, "The Steam Engine to 1830," in *A History of Technology,* vol. 4, 168-98. See also his *A Short History of the Steam Engine* (Cambridge: Cambridge University Press, 1939). للوقوف على سرد قصير لتطور الآلات البخارية ينظر

(10) Fernand Braudel, *The Structure of Everyday Life,* trans. Sian Reynolds (New York: Harper & Row, 1981), p. 373.

(11) Charles K. Hyde, *Technological Change and the British Iron Industry,* 1700- 1870 (Princeton: Princeton University Press, 1977), p. 10.

(12) Ibid., p. 9. The quotation is from a letter, 30 July 1754, of John Fuller to the Prince of San Sorrino, as quoted in H. R. Schubert, *History of the British Iron and Steel Industry, c. 450 B.C. to A.D. 1775* (London: Routledge & Kegan Paul, 1957), pp. 237-38.

(13) Hyde, *Technological Change,* p. 30.

(14) Braudel, *Structure of Everyday Life,* pp. 362-67. England restricted the cutting of forests for making iron as early as the reign of Elizabeth, in 1558.

(15) S.D. Chapman, "The Transition to the Factory System in the Midlands Cotton-Spinning Industry," *Economic History Review* 17: pp. 526-43. وصل عدد نسّاجي أنوال

www.ibtesama.com

اليد ٢٤٠ ٠٠٠ فيما بين ١٨٢١ و ١٨٣١ ثم هبط إلى أقل من النصف (١١٠٠٠٠) بحلول عام ١٨٤١ ثم هبط عددهم فى عام ١٨٥١ إلى ٤٠٠٠٠ ثم إلى ٧٠٠٠ فى عام ١٨٦١ طبقاً لما ذكره ميتشل الذى قدّر عدد الأنوال الآلية بـ ١١٠٠٠٠ فى عام ١٨٣٥ ، و ٢٥٠٠٠٠ فى عام ١٨٥٠ ثم ٤٠٠ ٠٠٠ فى عام ١٨٦١ .

(16) Chapman, "Cotton Manufacture", p. 285c.

(17) Chapman, "Cotton Manufacture," in *Encyclopaedia Britannica,* p. 287b.

(18) A. J. Taylor, "Concentration and Specialization," p. 117.

(19) A. J. Taylor, "Concentration and Specialization," p. 117.

(20) Stephen A. Marglin, "What Do Bosses Do? The Origins and Functions of Hierarchy," in *Review of Radical Economics* (Summer 1974): 60-112.

(21) A. and N. L. Clow, "Ceramics from the Fifteenth Century to the Rise of the Staffordshire Potteries", chap. 11, in *A History of Technology,* p. 353.

(22) Ibid., pp. 356-57.

(23) Mitchell, *Abstract of British Historical Statistics,* pp. 178,181.

(24) Ibid., pp. 131-32; and H. R. Schubert, "Iron and Steel," in *A History of Technology,* p. 107.

(25) S. D. Chapman "Transition to Factory System," pp. 540-42. الأرقام المذكورة مأخوذة عن وقد ذكر مصانع نسيج أخرى أقيمت فى عامى ١٧٧٨ و١٧٩٢ بقيمة مشابهة .

(26) C. Feinstein, "Capital Accumulation and the Industrial Revolution", in Roderick Floud and Donald McCloskey, eds., *The Economic History of Britain sinice 1700, vol. 1,1700- 1860* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), p. 136. ويظهر تقدير فاينشتين أن حصة الاستثمار الإجمالى فى إجمالى الناتج القومى آخذة فى التزايد . ولكن يبدو أن ذلك قد حدث قبل سنوات حركة التصنيع أى قبل ١٧٩٠ ت .

(27) Fernand Braudel, *The Wheels of Commerce* (New York: Harper & Row, 1979), p. 506.

(28) Ibid., p. 507. Braudel's figures for cities outside of England are from P. Laslett, *The World We Have Lost* (London: Methuen, 1965).

(29) Braudel, *Wheels of Commerce,* 510.

(30) Ibid., p. 506.

(31) T. S. Ashton, "The Standard of Life of the Workers in England, 1790- 1830", in F. A. Hayek, ed. *Capitalism and the Historians* (Chicago: University of Chicago Press, 1954), pp. 123-55. ومن ثم فقد وقع ، خلال الحرب عديد من تحويلات الدخل إلى أصحاب الأراضى والفلاحين وأصحاب المبانى وحملة الأوراق المالية والمنظمين ــ ومن المؤكد أن هذه التحويلات قد جعلت المركز الاقتصادى سيئاً .

(32) Ibid., pp. 154-55.

(33) Duncan Bythell, *The Handloom Weavers: A Study in the English Cotton Industry during the Industrial Revolution* (Cambridge: Cambridge University Press, 1969), pp. 133, 135.

(34) S. J. Chapman, "Cotton Manufacture."

(35) Marglin, "What Do Bosses Do? Origins and Functions of Hierarchy."

(36) See this chapter, 159-60.

(37) See Mitchell's estimates in *Abstract of British Historical Statistics.*

www.ibtesama.com

٦ / تنوع التنظيم : الشركة

منذ حلول القرن الخامس عشر اكتسب أهل بلاد الغرب كأفراد درجة عالية من الحرية فى اختيار نشاطاتهم الاقتصادية التى يزاولونها وذلك برغم ما ورثوه من الالتزامات الإقطاعية ، وانتشار القيود التى فرضتها النقابة على اختيار الفرد لأسلوب حياته فى المدن . ولكن الأمر كان يتطلب الاختيار الشخصي بدرجة أكثر . وجانب كبير من الحياة الاقتصادية هو أدنى دائماً لأن يكون مسألة تخص مجموعة من أنه قضية فرد . ومجيء المصنع فى القرن الثامن عشر جعل الإنتاج ليس مجرد نشاط جماعة فحسب ، بل نشاط جماعات كبيرة بصورة متزايدة أيضاً . لم يعد كافياً للأفراد أو حتى للجماعات فى الاقتصاديات الغربية لكى يطوروا مجالات اقتصادية مستقلة نسبياً جعلت من خلالها عملية صنع القرارات لامركزية تقوم بها مراكز عديدة ، أن يستمعتوا بحرية اختيار وسائلهم الخاصة بهم لكسب رزقهم . أصبح من الضرورى مع نمو وسائل النقل الكبيرة ، والتبادل التجارى والتصنيع ، أن تمتد مثل هذه الحرية إلى تكوين جماعات أكبر وتشغيلها . وبحلول نهاية القرن التاسع عشر ، كانت المجتمعات الغربية بحاجة إلى مؤسسات تكون فيها الجماعات التجارية الكبيرة قادرة على أن تنظم الاشتغال بالنشاط الاقتصادى . وتظل مع ذلك بعيدة ــ نسبياً ــ عن السيطرة السياسية .

www.ibtesama.com

كانت الشركة المملوكة للجمهور رد بلاد الغرب الأساسى على هذه الحاجة للمؤسسة . لم تكن ، بطبيعة الحال ، الرد الوحيد الممكن ، ولم يكن هناك شىء يمكن تجنبه فى الأنماط المحددة التى اتخذتها الشركة . كان من الممكن مزاولة النشاط الاقتصادى الواسع عن طريق أنماط التنظيم المستند إلى الملكية الفردية وإلى شركة التضامن . وقد كان ذلك مازال جارياً . غير أن الشركة المملوكة للجمهور ، كانت لها ميزتان هامتان يجدر ذكرهما فى هذا السياق قبل بحثهما فى الفصلين التاليين . أما الأولى فهى ميزة مألوفة : مساعدة المستثمرين فى نشر مخاطرة الاستثمار التجارية من خلال شراء بعض الأسهم سريعة التسويق لعدد من المشروعات . وأما الثانية فهى ميزة أكثر تعقيداً . اضطرت المشروعات الكبيرة الآخذة فى التزايد إلى تقليد هيكل التنظيم التدرجى للجيوش ، والحكومات والكنائس . ويعتبر هذا على نحو ما تطوراً تعيساً لأن التنظيمات التدرجية تتعرض دائماً لما أصبح يعرف بمخاطرة الوكالة Agency Risk ــ أى المخاطرة الناشئة عن أن المسئولين عن الإدارة التدرجية مهما تكن درجة نُبل مقاصدهم ، يجنحون لأن يديروا المؤسسات لتحقيق رفاهتهم الخاصة بهم على حساب أهدافها الظاهرية . وعندما يصبح للحجم فوائد واضحة تبز تكاليف الوكالة Agency Costs ، كما فى حالة الجيوش ، (أى أن الخسارة الناشئة عن فاقد الموارد الإدارية بسبب استمرار أصحاب المناصب التدرجية فى تحقيق أهدافهم الخاصة بهم على حساب مصالح المؤسسة) ، فإن القضية ليست طريقة التخلص من أصحاب هذه المناصب ، بل كيفية منع فقدان السيطرة على تكاليف الإدارة . وفى حالة الشركة التى يشترك الجمهور فى امتلاكها ، تحولت السهولة التى يمكن أن يعبِّر بها المسهمون Stockholders عن استيائهم من طبقة الإدارة وذلك عن طريق بيع الأسهم وإعادة استثمار العائد فى مجالات أخرى ، إلى أداة هائلة للرقابة ليس لها مثيل فى أنماط المؤسسة ذات المراكز الإدارية المتدرجة القديمة .

وعلى الرغم من أن الشركات كانت مألوفة فى القانون الرومانى ، فإن الترخيص لها بموجب قانون خاص بمزاولة نشاط اقتصادى مستقلاً عن تنظيمه ، كان تطوراً ينتمى إلى أواخر القرن السادس عشر وإلى أوائل القرن السابع عشر ، باستثناء إيطاليا . كانت النقابات أقدم ، ولكن كان هدفها تنظيم مزاولة المهنة بواسطة أعضائها ، مع استبعاد المتطفلين على المهنة من مزاولتها . ولم يكن الهدف أن تزاول النقابات المهنة . رخص

www.ibtesama.com

لمعظم الشركات التى ظهرت فى عصر مبكر فى أن تقوم بنشاط اقتصادى ، كما كانت لها أيضاً سلطات سياسية ؛ وهو حق مقصور على الاشتغال بالنشاط المرخص فيه بأداة تشريعية خاصة أو كليهما . وكان منح مثل هذه التراخيص مصدر دخل كبير للملك .

ومع بداية القرن الثامن عشر ، حاولت بعض جماعات المستثمرين الأحرار فى انجلترا على الأقل ، تشغيل الشركات المساهمة ككيانات اقتصادية بحتة دون الإفادة من التراخيص الملكية ، ودون الحصول على سلطات سياسية أو حقوق حصرية لأية مهنة . اختلف هذا النوع من الشركات عن شركات التضامن من ناحية أن أسهم الأولى قابلة للتداول فى حرية . لم يتم تنظيم الوضع القانونى لهذه المشروعات حتى القرن التاسع عشر عندما لم تعد التراخيص الملكية للشركات تتمثل فى الحصول على تفويض رسمى للسلطات السياسية من قبل الملك ، وأصبحت التراخيص فى صورة انشاء سجل عام تدون فيه حقيقة مفادها أن جماعة من الناس رغبت ، ككيان مستقل ، فى أن تزاول عملاً من خلال وكالات تعمل لحساب هذا الكيان .

نعالج فى هذا الفصل جذور هذا النمط من تنظيم المشروع فى هيئة شركة ، وتطوره خلال الفترة التى طبقت فيها على نطاق واسع قوانين كفلت إضفاء الشخصية المعنوية من خلال التسجيل حتى ظهور تطور سوق أسهم وسندات الشركات الصناعية فى التسعينات من ١٨٠٠ . ونركِّز على تجربة كل من الولايات المتحدة وانجلترا . ولكن لتأكيد تشَعُّب القوى المفضية إلى اتباع نمط الشركة ، يبدو أن تضمين البحث تعليقاً مقارناً عن نمو الشركات فى فرنسا وألمانيا ، أمر جدير بالاهتمام . إن صدور قوانين تكفل توثيق مجموعات اقتصادية بمجرد التسجيل لم تزود بذاتها بلاد الغرب بالمؤسسات التى احتاجت إليها لتنظيم المجموعة بالقدر الذى تتطلبه المشروعاتُ التى ظهرت عند منعطف القرن . ولكن هذا المفهوم يعتبر مرحلة نحو ثورة فى التنظيم الاقتصادى وقعت فى الفترة من ١٨٩٥ إلى ١٩١٤ عندما اكتشف الرأى العام بصورة متزايدة فوائد الاستثمار فى شركات لها أسهم يمكن تسويقها بسهولة ، وأفضت إلى إعادة تنظيم الصناعة فى أمريكا وفى أوربا الغربية بعد وقت جد طويل ، فى صورة شركات مملوكة للجمهور . ولكنها قصة ثورة تقنية وتطور أسواق الأوراق المالية بقدر ما هى قصة تطور مفهوم الشركة الذى نتركه للفصل السابع .

www.ibtesama.com

الأسلاف الرومانية

الحاجة إلى الملكية الجماعية والنشاط الاقتصادى الجماعى قديمة وعلى المستوى العالمى فى المجتمع الإنسانى ، بحيث يصبح من السهل على المرء أن يلتزم بقواعد إرجاع نشوء الشركات إلى مصادر دخيلة بجانب الرأى المخالف الذى يرى أن مفهوم الشركة الحديثة ليست له أسلاف . عالجت بعض الأنظمة القانونية البدائية الأسرة (أو بالأحرى العائلة) على أنها شخص معنوى يمثله فى معظم الأغراض القانونية والسياسية رب العائلة الذى كان يسمى فى إيطاليا Paterfamilias . غير أن الانتماء إلى العائلة لم يكن ، فى العادة ، اختيارياً ولم يكن رب العائلة وكيلاً عن أعضائها بأى معنى من المعانى التى تجعل من مديرى الشركة الحديثة وكلاء عن أصحابها بصورة جماعية .

ومع هذا فقد ترك الرومان للقانون غير المكتوب والقانون المدنى كليهما أمر Collegium * وهى مؤسسة يكاد يتعذر تمييزها من حيث الشكل عن شركات بلاد الغرب التى جاءت فى وقت لاحق . كان يمكن لثلاثة أفراد أو أكثر تكوين هذه المؤسسة بموجب قانون رسمى خاص ، وأن تقتنى الممتلكات وتقاضى الغير ، ويقاضيها الغير ، وذلك من خلال وكيل عن الأعضاء . وتمكنت هذه المؤسسة من التغلب على التغييرات التى تعترى الأعضاء كما كانت تحكمها لوائحها الخاصة بها . وقد جرت العادة على أن تؤخذ Collegium الرومانى وكأنها سلف الشركة الحديثة بالرغم من أن روابط الدم ليست أكثر وضوحاً فى الشركات الحكومية والشركات الدينية عنها فى شركات الأعمال .

النقابات والشركات المجازة بموجب مواثيق

بعد سقوط روما فى القرن الخامس أدت الحاجة إلى وجود هيئات متمتعة باستقلال ذاتى محلى وهيئات كنسية لكيان له حق التملك ، وحق مقاضاة الغير لتعويضها عن

* مر مفهوم الشركة عند الرومانى بمراحل عديدة . وهذه الكلمة تسمية للشركة فى أحد عهود القانون الرومانى . وغالباً ما كانت تعقد مشافهة ، وكانت شئونها تدار بالمشاورة بين الشركاء (المترجم) .

www.ibtesama.com

الاعتداءات التى تقع على حقوق الملكية الخاصة بها . وتأسيساً على ذلك غالباً ما أخذ التاجر والنقابات المهنية طابع الشركة فى صورة ميثاق رسمى فى العصور الوسطى . وقد حدث أن اقتنت هذه الهيئات ممتلكات كبيرة تتمثل فى دور للنقابات المهنية ، وأموال للأغراض الخيرية تكونت للانفاق منها على رفاهة الأعضاء . ولكن إذا كانت النقابات مؤسسات اقتصادية ، فإنها يرد ذلك إلى أنها خليط قوىّ من سلطات حكومية . وكقاعدة عامة كانت عضوية النقابة التى تناسب مهنته إجبارية لكل مَدِينىّ يعمل لحسابه الخاص به . كانت للهيئة الإدارية المسئولة عن النقابات سلطات واسعة للتقصى ، والتفتيش والعقاب . استخدمت الحكومة الانجليزية أيضاً النقابات كأدوات ملائمة لجباية الضرائب خلال القرن السادس عشر .

شركات التجارة المُجازة

منحت انجلترا ، ابتداء من القرن السادس عشر وكذلك فرنسا وهولندا ، عدداً كبيراً من الشركات المساهمة مواثيق عديدة . لم تكن التفرقة بين التجارة والسياسة قد حُددت بشكل واضح ــ وهذه نقطة ربما تُضرب حالة شركة الهند الشرقية East India Company (صدر ميثاقها عام ١٦٠٠) مثلاً لها وقت الغزو البريطانى للهند . وفى العصر الذى كانت تحمل فيه السفن التجارية مدافع لحماية نفسها ، لم يكن بمستغرب أن شركات التجارة المُجازة للتعامل مع الهند وبلاد أخرى بعيدة أعطيت لها سلطة حماية مخازنها وأماكن الحسابات عن طريق إقامة قلاع وتسليحها . وانتهى الأمر إلى أن قامت حتى شركة روسيا Russia Company (المجازة عام ١٥٥٤) وشركة تركيا Turkey Company بدفع نفقات البعثات الدبلوماسية التى أرسلها التاج البريطانى إلى البلاط الروسى والبلاط التركى .

استخدم على نطاق واسع أيضاً نمط الشركة المجازة فى مشروعات الاستيطان الاستعمارى . وتعتبر شركة فيرجينيا Virginia Company وشركة ماساشوسيتس باى Massachusetts Bay Company ، و William Penn's Free Society of Traders وشركة Hudson's Bay Company أمثلة مألوفة تذكِّر المرء بأن بعض المستعمرات الأمريكية أسستها أصلاً جماعات منظمة فى هيئة شركات مجازة بموجب ميثاق .

www.ibtesama.com

قسَّم آدم سميث هذه الشركات إلى تلك التى تزاول التجارة على أساس المساهمة والشركات « المُنَظَّمة » . وكانت هذه الأخيرة ، فى واقع الأمر ، نقابات تجار يسمح لأى تاجر أن ينضم إليها ، مقابل دفع رسم كشرط لمزاولة التجارة التى أعطيت الشركة المنظمة بموجب ميثاق حق احتكارها . ومن المحتمل أن يعتبر Merchants of the Staple تُجار المواد الرئيسية أصل الشركة الانجليزية المنظمة ومن المؤكد أنها كانت أكبرها . وقد كانت مسئولة عن تصدير الصوف (وجبابة ضرائب الصادرات) إلى الأراضى الواطئة بصورة أساسية . لم تكن الشركات المنظمة تزاول التجارة فى العروض الخاصة بها ، ولم تكن لتصدر أوراقاً مالية قابلة للتداول مستقلة عن عضوية الشركة . لاحظ سميث أن العديد من المدن الأوربية أجيزت ، على النسق نفسه ، لمزاولة التجارة . كان رأس مال الشركات المساهمة المجازة عبارة عن أسهم تعطى لكل مستثمر الحق فى الاشتراك فى الأرباح تبعاً لما يمتلكه منها .

كان رأى آدم سميث بسيطاً :

> على الرغم من أن هذه الشركات ربما كانت مفيدة عند مجيء بعض فروعها إلى التجارة لأول مرة ، وذلك من خلال القيام ، على نفقتها الخاصة بها ، بتجربة قد تعتقد الدولة أنه ليس من الفطنة القيام بها ، وبالرغم من ذلك فقد أثبت ، فى المدى الطويل وعلى مستوى المسكونة ، أن هذه الشركات إما عديمة الجدوى وإما عبئاً ثقيلاً وأنها أساءت إدارة التجارة أو كانت قيداً عليها [1] .

أجاز الفرنسيون فيما بين عامى ١٥٩٩ و ١٧٨٩ ما يزيد على سبعين شركة لمزاولة التجارة ، من بينها شركة الهند الشرقية الخاصة بالفرنسيين . لم تكن الشركات الفرنسية ناجحة بصفة عامة واختفت ، فى النهاية ، مع إصلاحات الثورة الفرنسية . أجاز الهولنديون أيضاً الشركات على نطاق واسع . وعُوملت هذه الشركات على أنها مشروعات قومية تتكفل بحروبها الخاصة بالمستعمرات من الإيرادات التى تحصل عليها .

www.ibtesama.com

الشركات ذوات الامتيازات

تدهورت أهمية شركات التجارة المجازة منذ العقود الباكرة من القرن التاسع عشر ، وقام نمط آخر من الشركات بإنشاء الطرق الرئيسية ، والقناطر ، والترع والسكك الحديدية ، وقام هذا النمط ، على الأقل فى الولايات المتحدة ، بأعمال البنوك . وزاولت أيضاً هذه الشركات بعدئذ المنافع العامة مثل توريد الغاز والمياه والكهرباء والترام ثم الخدمات التليفونية عند نهاية القرن التاسع عشر . وحتى بعد الحرب الأهلية بكثير كانت شركات النقل والمنافع العامة وأعمال الصيرفة النموذج الأول للشركات الأمريكية الكبيرة . وفى عام ١٩٢٩ كان حوالى نصف أكبر مائتى شركة أمريكية وردت فى بيرل ومينز [2] فى صناعات النقل أو الخدمات العامة .

وتشبه الشركات ذوات الامتياز ، الشركات المجازة القديمة فى أن لها سلطات حكومية بصورة أساسية . كان لشركات السكك الحديدية سلطة نزع الملكية eminent domain power [3] وكان للمصارف سلطة إصدار العملة الورقية لحسابها الخاص . وربما باستثناء البنوك كانت هذه الشركات وكالات عامة فيما يعنى أن عليها التزاماً قانونياً لخدمة كل العملاء دون تفرقة . استمتع بعض مثل هذه الشركات عبر القارة الخاصة بالسكك الحديدية باعانات حكومية كبيرة فى هيئة منح من الأراضى .

لم تكن الشركات ذوات الامتيازات بالضرورة احتكارات غير أن العديد منها (مثل شركات المياه وخطوط الترام فى أيامها الأولى) كان احتكاراً من الناحية القانونية أو من ناحية الواقع . ولم تزل بعد ليست فى عداد شركات الأعمال Business Corporations التى يمكن أن تتكون بمجرد التسجيل . وثمة هيئة ذات طابع تنظيمى يتعين أن تبحث كل طلب للحصول على ميثاق امتياز ، وذلك بالرغم من أن الإجراء الخاص بطلب إصدار قانون خاص من الهيئة التشريعية قد انقضى .

ومن الممكن أن تكون الحاجة إلى تجميع رأس مال كبير لإنشاء مشروعات مثل السكك الحديدية وشق الترع ، سبباً اقتصادياً لاستخدام نمط الشركة المجازة بموجب ميثاق . غير أن الباعث الاقتصادى طغت عليه حقيقة مفادها أن معظم هذه الشركات ليس فى إمكانها مزاولة الأعمال دون أن تكون لها سلطة نزع الملكية . وحصول هذه الشركات على هذه السلطة كان يتطلب إصدار ميثاق حكومى . لقد كان من المستحيل

www.ibtesama.com

بالفعل لشركة تنشىء سكة حديد أو شركة تشق قناة لأن تُجمع حق العبور اذا كان كل واحد من ملاك الأرض الذى تحتاج الشركة لأرضه سلطة إحباط المشروع بأكمله عندما يرفض البيع أو يمتنع عن البيع إلّا بسعر تحريمى . كانت سلطة البيع جبراً مسألة ضرورية .

كانت الشركات ذات الامتيازات رائدات فى مجال إدارة الشركات الكبيرة وتمويلها . أفضت شركات السكك الحديدية إلى تطوير فنون الإدارة للمشروعات المترامية الأطراف من خلال مديرين ممتهنين . لم تكن هذه الشركات تستطيع أن تعيش دون أن تجد وسائل لضبط عمل تم إنجازه بعيداً جداً عن مركز الشركة فى بلدها الأصلى . إن العبارة الآتية ترمز لنجاح هذه الشركات : « قم بإدراتها كما لو أنها سكة حديد » . لقد تطورت أصلاً سوق الأوراق المالية ، وعلى الأقل بصفة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، كسوق لأسهم الشركات ذات الامتيازات . وكما سوف نرى فى الفصل السابع لم يتطور التعامل فى أسهم الشركات الصناعية الّا بعد عام ١٨٩٠ فى أسواق الأوراق المالية التى أنشئت من قبل للتعامل فى أسهم الشركات ذوات الامتيازات .

الشركات المساهمة

لم تكن ، لا شركات التجارة المجازة بموجب ميثاق ولا الشركات ذوات الامتيازات ، السلف المباشر لشركة الأعمال الحديثة . وتعود هذه التفرقة إلى الشركات المساهمة وهى نمط من المشاركة فى نطاق دوائر الأعمال والمال طورها التجار الانجليز منذ القرن السابع عشر . وتختلف عن الشركة العادية فى أنها ليست بحاجة إلى ميثاق ملكى ، وتختلف عن شركة التضامن فى أن المصالح المالية فى المشروع التى تمثلها شهادات تصدر بالأسهم يمكن تداولها دون قيود . ولم يكن يرخص لحاملى الأسهم ، على خلاف الشركاء المتضامنين ، بأن يقوم كل واحد منهم وكأنه وكيل عن الآخرين . ورخص لمديرى الشركة وحدهم فى التعامل نيابة عن مجموعة الشركاء .

كانت شركات المساهمة هذه التى تتكون دون حاجة إلى ميثاق ملكى ، عرضة لثلاث نقائص أساسية . جاءت النقيصة الأولى من حقيقة مؤداها أن القانون العام قسَّم الشركات التجارية إلى شركات تضامن ، وشركات مرخص بها بموجب عهود . ومتى أعوزت الشركة المساهمة العهود اللازمة لتكوينها ، تصبح نتيجة لهذا النقص شركة

www.ibtesama.com

تضامن ، ومن ثم كان الشركاء مسئولين عن ديون الشركة كلها دون حدود . ولم تكن هذه مسألة كبيرة إذا حققت الشركة نجاحاً ، ولكنها قضية كبيرة إذا لم يحدث ذلك . أما النقيصة الثانية فقد كانت بالمثل تختص بالحقيقة القائلة بأن المحاكم لا تعترف بهذه الشركات كشخصية معنوية ، بحيث لا يمكنها ممارسة حق الملكية وإبرام التعاقدات إلاّ بالالتجاء إلى حيل قانونية غير ملائمة .

والعيب الثالث وُرث من القانون الرومانى ودفعه إلى الامام اهتمام التاج والبرلمان بالإيرادات التى يتم الحصول عليها مقابل منح مواثيق الشركات . والعقيدة الرومانية أن أية مشاركة بين الأفراد قد تكون مؤامرة ضد الدولة . ومن ثَمَّ فلم يكن يعترف بقانونية أية مشاركة خاصة ما لم يرخص بها كما ينبغى بموجب السلطات الإمبراطورية . يشير روبرت نيسبت إلى « . . . نظرية الامتياز concession المشهورة فى القانون الرومانى التى بموجبها لا تستطيع أيه مجموعة أو مشاركة مهما تكن جذورها ضاربة بعمق فى التاريخ والتقاليد ومهما يكن عمق وجودها فى الولاءات الإنسانية ، الإدعاء بان لها وجوداً قانونياً وواقعاً قانونياً إلاّ بقدر ما تكون ، فى الحقيقة ، قد أجازته السلطة الملكية من هذا الوجود وهذا الواقع »[4] .

إن فكرة الشركة كخيال قانونى وقد أوجده بأكمله تصرف سياسى من جانب الدولة ، كانت عقبة ثابتة فى سبيل تطور الشركات كمؤسسات اقتصادية . وقد ربط أيضاً سير فردريك بولوك هذه الفكرة بنظرية الامتياز عندما قال : « الافتراض الذى يتخلل القانون العام الأوربى بأكمله ، وينادى بأن أية مشاركة من أى نوع يجب ألا يتم تكوينها ما لم يرخص بها من الدولة »[5] . ولم يصبح من الأيسر اعتبار الشركة عقداً هو أدنى أن يكون أداة اعتراف بها من أن يكون وسيلة لإنشائها ، إلاّ عندما حدث أن قُبلت المشاركة فى الأحزاب السياسية ، والكنائس ، والأندية الاجتماعية وما شابه ذلك من الجماعات الاختيارية ، كحق عام .

الشركات المسجَّلة وقوانين الشركة العامة

كان قانون 6 Geo. I. c. 18 المعروف بقانون بابل لعام ١٧٢٠ Bubble Act of 1720 الذى جعل الشركات المساهمة محل اتهام كمصدر ضرر عام ، اكثر المحاولات خطورة

www.ibtesama.com

فى الوقوف امام استخدام الشركات المساهمة . لم يكن ذلك ، فى ظاهره ، تطبيقاً لنظرية الامتياز فليس من ريب فى أن شركـات من هذا النـوع استغلت لأغـراض النصب والتـدليس . غير أن الشركات المساهمة مع ما تتصف به من مظاهر سهولة تحويل الحصص أو الأسهم ، واستمرارية الإدارة ، والإدارة من خلال وكلاء المالكين ، وليس بواسطة المالكين أنفسهم ، قد أصبحت شائعة بين عامة الناس بحيث يبدو أنه لا تاريخ التدليس ولا المخـاطـرة النـاجمـة عن التعـرض للمقاضاة ، لم يكن أكثر من سيطرة اسمية على استمرارية استخدام الشركات . ففى عام ١٨٢٥ أى بعد نشر كتاب « ثروة الأمم » بحوالى قرن ونصف ، ألغى قانون بابل Bubble Act وأصبحت القضية أدنى إلى أن تكـون وضع قوانين تتلاءم مع شركات مساهمة يؤسسها التجار ، من أن تكون مسألة ما إذا كان على الدولة أن تنشىء من خلال فكرة منح الامتياز قصص خيال قانونية فى هيئة شركات مساهمة .

وبعد أن نحيت على هذا النحو نظرية الامتياز ، بقيت مسألتان قانونيتان أخريان تتعلقـان بالشركـات المساهمة غير المُجازة بموجب مواثيق : أما المسألة الأولى فهى أنه مادامت هذه الشركات لم يعترف بها كيانات قانونية لها شخصيات اعتبارية ، فقد قابلتها صعـوبـة فى التملك ، وفى التقاضى لتنفيذ حقوقها القانونية والارتباط بعقود ملزمة . وأما المسألة الثانية فهى أن كل شريك فى هذه الشركات اعتبر مسئولاً بغير حدود مسئولية شخصية عن ديون الشركة كافة .

واجـه الـبرلمان أولى هاتين العقبتين فى عام ١٨٣٤ عندما رخص للتاج أن يمنح للشركات المساهمة letters patent « براءات تمليك » تعطى حق مقاضاة الغير ، أو حق الغـير فى مقـاضـاة الشركـة من خلال وكـالة موظف عمومى . لم يكن منح « امتياز » « مقاضاة الشركة » ينطوى على السخرية . فشركة المساهمة التى ترغب فى أن تقترض أو تبرم تعاقدات لديها دافع قوى لأن تعرض نفسها للوسائل الشرعية العادية التى يراها الدائنون . كانت براءات التمليك بمثابة ميثاق تكوين شركة كامل ، فيما عدا الاسم لأن تعريف الشخص (طبيعياً كان أو معنوياً) يمكن لأغراض قانونية أن يختزل إلى مجرد أهلية التقاضى . وحق الالتجاء إلى القضاء شرط ضرورى وكاف للحصول على حقوق قابلة للتنفيذ فى مجال الملكية والعقود ؛ وأهلية الغير فى مقاضاة الشركة شرط ضرورى وكـاف لتحمـل واجبـات والتـزامات من خلال عقود قابلة للتنفيذ على نحو قانونى .

www.ibtesama.com

والنتيجة أن قانون عام ١٨٣٤ فى حين أنه أنكر بشكل قاطع جعل شركات مساهمة هيئات مجازاة بموجب مواثيق معترف بها قانونياً ، قد حقق ذلك تماماً فى الواقع .

ظلت باقية مشكلة مسئولية المساهمين غير المحدودة عن ديون الشركة . ففى عام ١٨٤٤ انشأ القانون وظيفة مُسجِّل الشركات المساهمة Registrar of Joint-Stock Companies ، وحتم تسجيل كل « شركات التضامن » Partnerships التى يزيد عدد الشركاء فيها على خمس وعشرين وحصصها قابلة للتداول . وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن شركات المساهمة قد شاع استخدامها فى مجال التجارة أكثر من مجال الصناعة : فمن بين ٩١٠ شركات سجلت طبقاً لقانون سنة ١٨٤٤ فيما بين عامى ١٨٤٤ و١٨٥٦ طبقاً لقانون سنة ١٨٤٤ كانت هناك ١٠٦ شركات صناعية فقط [6] . وحتى مع هذا لم تكن مسئوليات أصحاب الأسهم فى الشركات المسجلة محدودة بالمبالغ التى اكتتبوا بها فى رأس المال . وطبقاً لما ذكره كوتريل هناك ثلاثة تحقيقات برلمانية أجريت فى النصف الأول من خمسينيات ١٨٠٠ لم تعرف أى سبب آخر لإباحة تشكيل الشركة المجازة بموجب عهد إعفائى مع مسئولية محدودة للشركاء أكثر من حقيقة مؤداها أن « عدداً صغيراً ، ولكن متزايداً من الشركات . . أنشىء فى الخارج لكى يحصل على الامتياز المتمثل فى المسئولية المحدودة » [7] . ولعل سبباً أساسياً بصورة أكبر هو ملاءمة العرف الانجليزى بين قواعد القانون التجارى والعرف التجارى . قد تكون الطبقات الانجليزية العليا شاركت فى احتقار نظائرها فى فرنسا وبروسيا فيما يتعلق بفكرة الشخصية فى مجال التجارة . غير أن هذه الطبقات لم تحاول أن ترفع من شأن السلوكيات التجارية ولم يكن لهذه الطبقات نفس اعتقاد اليونكر البروسى* بأن تطور الشركة قد يؤدى إلى رفع معدلات الفائدة الزراعية [8] . ومهما يكن من أمر فإن البرلمان قد وسَّع من تقييد المسئولية لكى تشمل الشركات المسجلة عام ١٨٥٦ .

إن الرغبة فى ألا يتعرض المستثمرون ــ من وجهة نظرهم ــ للمسئولية الشخصية فيما يتعلق بديون المشروع ، تؤخذ غالباً على أنها السبب الأساسى لنشوء مفهوم الشركة ، ومع ذلك فإن شهادة التاريخ مازالت مبهمة . كانت شركات المساهمة مألوفة قبل أن يتاح لها مفهوم المسئولية المحدودة . وحتى بعد أن رخص البرلمان البريطانى فى إنشاء الشركة

* يرجع إلى هامش ص ١٣١ (المترجم) .

www.ibtesama.com

ذات المسئولية المحدودة ، فإن مروجى الشركات غالباً ما قاموا بصورة تثير الإعجاب بتزويدها برأس مال اسمى كبير وأصدروا أسهماً للمساهمين الذين دفعوا جزءاً من القيمة الاسمية . وفى حالة الإعسار يظل المكتتبون مسئولين عما لم يدفع من القيمة الاسمية . ومن ثم فإن المروجين لم يحققوا الفائدة الكاملة من المسئولية المحدودة التى قدمها القانون . خلال السنوات من ١٨٥٦ إلى ١٨٨٢ تفاوت متوسط النسب المئوية لما دفعه المساهمون بين ١٣,٣ ٪ كأقل معدل فى ١٨٦٩ و ٥٧,٨١ ٪ كأعلى معدل فى عام ١٨٥٨ [9] . وهكذا لم يكن ــ ولا ريب ــ مبدأ تحديد المسئولية اعتباراً مسيطراً .

إن تاريخ تكوين الشركات عن طريق التسجيل طبقاً للقوانين العامة للشركات فى الولايات المتحدة جاء موازياً فى بعض الجوانب لما حدث فى انجلترا . جاء ، فى كلا البلدين بعد ثلاث خطوات من تجربة أولى مع الشركات التى تكونت لأهداف دينية وخيرية ، وأغراض تخص الحكومة المحلية [10] . وهناك درجة من التوازى بين الاستخدام البريطانى للشركات المساهمة بطريقة غير رسمية وبين الاستخدام الأمريكى لاتحاد الأعمال .

يبدو أن المسئولية المحدودة كانت أكثر أهمية ففى أوائل القرن التاسع عشر جرت الهيئة التشريعية فى نيويورك على الأقل ، على أن تأخذ عهود إنشاء الشركات المسئولية المحدودة قضية مسلماً بها . ولكن ذلك يعكس الاعتقاد بأن إصدار عهود تكوين الشركات يكون غير ملائم إذا كانت الشركة تقصد إلى منافسة شركات التضامن لأن المسئولية المحدودة ، طبقاً للاعتقاد السائد ، تعطى الشركة المكونة بموجب ميثاق ميزة غير عادلة . ومع مرور الزمن تآكل الرأى القائل بأن شركات التضامن كانت فى وضع غير موات ، مع مجىء الشركاء الموصين limited partners ــ أى الأفراد الذين يثمرون مالهم فى شركة تضامن ولكن ليست لهم سلطة الاشتراك فى إدارة الشركة ، وتكون مسئوليتهم عن ديونها مقصورة على ما استثمروه فيها .

وفى الولايات المتحدة بدأت إجازة تكوين الشركات بواسطة التسجيل دون الحصول على ميثاق بموجب قانون خاص تصدره الهيئة التشريعية ، بقوانين مقصورة على أنواع من الأعمال بذاتها . وأفضت مثل هذه المواثيق التى تمنح بموجب تشريعات أو بموجب قوانين الشركات العامة ، إلى تطوير فرع من قانون الشركات متفرد فى عقمه ، ولكنه مع ذلك فعّال يطلق عليه تشريعات صادرة من غير مختص بإصدارها . إن اللغة الانجليزية

www.ibtesama.com

ليست مهيأة تماماً لأن تبينّ فى كلمات قليلة حدود حرفة أو مهنة أو عمل ما ، ولا يستطيع محررو عقود الشركات ، ولا عملاؤهم التنبؤ بدقة كيف يعترى التغيير هذه الحدود فى المستقبل . وتأسيساً على ذلك فإن مسألة ما إذا كان عمل معين يخرج عن اختصاص الشركة مقترح أو صفقة لا تملك الشركة إبرامها (ultra vires) ، فلا تحصل الشركة على إجابة عنها ، فى بعض الأحيان إلاّ بقرار من محكمة آخر درجة . غير أن عقم الالتجاء للقضاء فى تصرفات الشركات التى تخرج عن اختصاصها ultra vires والظلم الفادح الذى يقع أحياناً فى هذا المجال ، قد حجبته المحسوبية السياسية والفساد الفج الذى عملت على نشره مواثيق الشركات ومن النوع الذى وصفه رولاند سيفوى لمناسبة إصدار مواثيق شركات مصارف نيويورك .

وضع مسار الإصلاح فى نفس الاتجاه كما فى انجلترا : السماح لشركات أعمال كونت بغير ميثاق أن تحصل على حالة الكيانات القانونية بمجرد التسجيل . أصدرت بعض الولايات الأمريكية ، بدءاً من عام ١٨٣٧ فى ولاية كونيكتيكت . قوانين عامة فضفاضة لتوثيق الشركات يمكن أن تطبق فى معظم أنواع نشاط الأعمال ، من شأنها أن تمكن المنشآت من الحصول على مواثيق الإنشاء دون حاجة إلى إصدار تشريع خاص . وشملت الاستثناءات من قوانين التوثيق العامة الشركات التى تحتاج إلى نزع الملكية أو الاحتكارات ، أو تعمل فى نطاق المصارف . ولم تنتشر هذه القوانين على نحو سريع . وكانت قائمة بيرل ومينز فى مقاطعة ديلاوير Berle and Means List Delaware الولاية الثانية عشرة التى أصدرت قانون التسجيل العام فى سنة ١٨٩٩ .

ولم تكن كل من انجلترا والولايات المتحدة حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، قد أدركت أن التقاليد القديمة الخاصة بالاحتفاظ بالسيطرة الحكومية الصارمة على تكوين الشركات التى تعطى حقوقاً قصرية فى تجارة بذاتها أو تمنح سلطات نزع الملكية ، لم يبق لها تطبيق صحيح فى شركات المساهمة التى كانت أصولها اقتصادية ، وسلطاتها القانونية تشبه سلطات شركة التضامن العادية . والاهتمام العام الحقيقى حدث فى التأكد من أن هؤلاء الذين يتعاملون مع مثل هذه الشركات قد حذروا على نحو واضح من أن مسئولية الأعضاء محدودة بقدر ما أسهموا به فى رأس المال . ومن ثم فقد أصبح من الممكن تطويع النمط المحدود لتنظيم المشروع ليشمل مجموعة من حالات الأعمال منوعة على نحو متزايد .

www.ibtesama.com

انتشار قوانين تكوين الشركات العامة

توجد مئات من الشركات تم تكوينها فى ظل قوانين الشركات العامة فى أيامها الأولى . كانت السنوات فيما بين عامى ١٨٦٤ ، ١٨٧٠ بصفة خاصة فترة بلغ فيها الذروة تسجيل الشركات فى الولايات الأمريكية الصناعية . ارتبط ، بطبيعة الحال ، الاهتمام بتسجيل الشركات بانتهاء الحرب الأهلية والتغيرات الاقتصادية التى لازمته ؛ غير أن هذه الروابط لم يكن من السهل تبينها [11] .

وبالرغم من عدد التسجيلات الضخم ، فإن المشروعات التى لم تُسجل ظلت شائعة ، بل على الأرجح سائدة فى مجال الصناعة التحويلية الأمريكية حتى عام ١٨٩٠ . وتفاوتت قليلاً أسباب التمسك بالأنماط القديمة ، على الأرجح ، بين المشروعات الصغيرة والكبيرة .

(١) إن منشآت الأعمال الأقل حجماً وتقوم بالاتجار محلياً لا تجنى شيئاً مقابل تحملها نفقات التسجيل . يبقى قدر كبير من التحيز ضد المنشأة الفردية ، أو الشريك الذى يزاول نشاطاً بفاعلية ، وهو فى نفس الوقت صاحب هذا النشاط ويجد فى التسجيل وسيلة للحد من مسئوليته عن ديون هذا النشاط . كان أمثال هؤلاء الأفراد (ومازلوا) يطلب منهم ، بصورة عامة ، الاضطلاع بالمسئولية الشخصية عن ديون الشركة الكبيرة . وحصلت فى أواخر القرن الثانى عشر ، المنشآت الصغيرة المسجلة على مزايا ضريبية جعلت التسجيل أمراً شائعاً ، غير أنه فى عام ١٨٩٠ كانت هذه المزايا بعيدة التحقيق .

(٢) وجدت المنشآت التجارية التى يتيح لها حجمها مزاولة التجارة فيما بين الولايات ، أن قوانين التسجيل الباكرة تحد على نحو مفرط من أنواع النشاط التى يجوز التسجيل معها ، ومن رأس مال الشركة ومن ملكية أسهم فى شركات أخرى ــ أى فى فروع أنشئت لمزاولة التجارة فى أنواع أخرى من النشاط أو فى ولايات أخرى . كانت هذه القيود مما يمكن تحمله فى القرن التاسع عشر لعدم وجود عدد كبير من المنشآت له أماكن يزاول فيها نشاطه فى ولايات عديدة (مما يميزها عن مصنع فى ولاية يبيع لتجار فى ولايات متعددة) . حاولت القلة التى لها أماكن متعددة تزاول

www.ibtesama.com

فيها نشاطاتها الحصول على مواثيق تسجيل من خلال الهيئة التشريعية : وحتى عام ١٨٩٢ فضّل مروجو شركة جنرال اليكتريك التى كوّنت للحصول على مصانع فى نيويورك وماساشوستس ، أن يتكبدوا عناء الحصول على ميثاق تشريعى فى نيويورك ، على الالتجاء إلى قوانين التسجيل العامة فيها أو فى نيوجيرسى حيث أصبح التسجيل أقل تعقيداً .

(٣) أتاحت سهولة تسويق أسهم الشركات للمستثمرين مزايا جمة ظهرت من تجربة الأوراق المالية الخاصة بالسكة الحديد التى كانت تتداول بانتظام فى بورصة نيويورك للأوراق المالية . غير أنه لم تكن هناك فى الولايات المتحدة سوق متطورة للأوراق المالية الخاصة بالشركات الصناعية حتى بعد عام ١٨٩٠ . لا يمكن وجود سوق نشيطة ودائمة للأوراق المالية لأية شركة عملياً ، ما لم يكن لهذه الشركة عدد كبير من حملة هذه الأوراق ، الأمر الذى لم يتحقق لمعظم المنشآت الصناعية فى أواخر القرن التاسع عشر . وكما سنرى فى الفصل التالى أخذت شهادات الأسهم التى تصدرها اتحادات (trusts) غير مسجلة فى فترة ١٨٨٠ ت ، فى إيجاد سوق حديثة للأوراق المالية الصناعية . ولنفس هذه الأسباب فى انجلترا أيضاً كان هناك القليل نسبياً من الأوراق المالية الصناعية التى لها سوق جاهزة .

وعلى الرغم من هذه المحددات ، فإن الإحصائيات تؤكد أن هناك مواقف شهد فيها منظمو أواخر القرن التاسع عشر أسباباً كافية لاستخدام نمط الشركة . وكان أحد هذه الاستخدامات جمع رأس مال لمشروعات معرضة لمخاطرة كبيرة venture capital . وحتى لو أن أسواق الأوراق المالية فى أواخر القرن التاسع عشر لم تكن تتقبل للمشروعات الصناعية ، فقد كان فى فرنسا والولايات المتحدة فيما بعد الحرب الأهلية وألمانيا فيما بعد التوحيد ، أفراد أثرياء وبنوك استثمار كونت سوقاً لرءوس الأموال المحفوفة بدرجة أكبر من المخاطرة لتمويل مشروعات جديدة تتسم بطابع المخاطرة مثل تطوير مصباح اديسون الكهربائى . كان (ومازال) تحديد المسئولية أمراً مرغوباً فيه بصورة واضحة وضرورياً تماماً لأولئك الذين يثمرون أموالهم فى مشروعات تتسم بالمغامرة . وبالإضافة إلى ذلك فقد كان مجلس إدارة الشركة أداة مفيدة يمكن هذا النوع من الرأسماليين من الاحتفاظ بمراقبة المشروع والإشراف عليه بصورة عامة .

www.ibtesama.com

وعندما لا يؤدى ورثة الملاك المؤسسين أو ورثة الشركات دوراً فعّالاً فى المشروع ، فإن تحديد المسئولية من خلال تسجيل الشركة يصبح أيضاً مجرد تصرف ينم عن الحكمة . ويمكن الحصول على تحديد المسئولية أيضاً عن طريق اختيار شركة التوصية limited partnership ؛ غير أنه فى حالة الرأسماليين المغامرين جمعت الشركة بين محدودية المسئولية مع مجلس إدارة يمكن من خلاله أن يزاول الورثة أو أى مستثمرين آخرين الإشراف على المشروع ومراقبته حتى ولو لم يكونوا على استعداد لأن يعملوا كشركاء أو مديرين طول الوقت .

واذا أخذنا أثر عامل واحد شجعَّ تسجيل المشروعات الجديدة وأثر عامل آخر شجّع تسجيل تلك المشروعات التى مكنها قِدَمها من أن تنتقل إلى جيل جديد من الملاك ، فإن المرء قد يتوقع أن يصبح التسجيل ، إن عاجلاً أو آجلاً ، النمط التنظيمى السائد للمشروع . وسنرى فى الفصل التالى أن إفساح المجال فى أسواق الأوراق المالية للشركات الصناعية ، قد اختزل ما يمكن أن يكون نَقْلَة تنتمى للمدى الطويل ، إلى ما لا يزيد على عقد من الزمن .

تحرر القوانين العامة للشركات

يعتقد ألفريد شاندلر أن الشركة الصناعية الحديثة جاءت نتيجة لتكامل الانتاج الكبير والتوزيع الكبير فى أوائل ١٨٨٠ [12] . وسواء أجاء ذلك نتيجة لهذا التكامل أم نتيجة لتطور البرق والتليفون ، فقد أصبح من الواضح فى ذلك الوقت أن الولايات المتحدة تعتبر سوقاً واحدة لعدة منتوجات ، وأن قوانين تسجيل الشركات التى شُكِّلت لعمليات محلية فقط لم تعد بعد ملائمة . ومما يمكن تصوره أيضاً أن مشهد ١٨٨٠ لمشروعات كبيرة نظمت كاتحادات trusts لانعدام قوانين تسجيل الشركات المناسبة ، كانت عاملاً لإقرار قوانين شركات أكثر رحابة . وخلال الفترة فيما بين عامى ١٨٨٨ و١٨٩٦ تم اندماج عدة شركات بعضها فى بعض بدرجة كبيرة بحيث تؤثر فى هيكل السوق ، وذلك فى مجالات التعدين ، والمواد الغذائية ، والمنسوجات ، والخشب الخام ، وصناعة الأثاث ، والورق ، والطباعة والصناعات الكيمائية ، والنفط ، والجلود ، والزجاج ، وخامات المعادن ، والمعادن المصنعة ، والآلات ، والآلات الكهربائية ، ومعدات النقل

www.ibtesama.com

وصناعات تحويلية أخرى . وقد تتوقع حركة أعمال واسعة الانتشار أن تجد أصدقاء يرون فى نمط الاتحاد بديلاً مؤقتاً للتنظيم ، وقد انعكس على السمة البالية لقوانين الشركات أكثر من انعكاسه على أهداف الاتحادات .

وجدت دوائر الأعمال هؤلاء الأصدقاء فى نيوجيرسى التى عدلت فى عام ١٨٨٩ قانون الشركات الخاصة بها ، بحيث أتاح تكوين شركات قابضة holding Companies ــ أى شركة تستطيع أن تمتلك أسهماً فى الشركات المكوِّنة للاتحادات . كان هذا تماماً الوظيفة القانونية لأعضاء الاتحاد وللاتحادات التى أعطت الحركة اسمها الذى عرفت به . ففى عام ١٨٩١ ذهبت نيوجيرسى إلى إقرار قانون عام للتسجيل وضع نصب عينيه عمليات ما بين الولايات عندما أباح للشركات أن تمتلك أسهماً فى شركات أخرى ، وأعطى تقريباً نفس الدرجة من حرية اختيار تكوين الشركات التى سبق أن قدمتها انجلترا منذ بضعة عقود . أعيد تنظيم الاتحادات فى ذلك الوقت ، كشركات بعضها عاملة ، والباقى فى شركات قابضة . كانت ستاندرد أويل أولى الاتحادات ، آخر الشركات سجلت فى عام ١٨٩٩ .

تسجيل التعاونيات والمشروعات التى لا تبغى الربح

ظهر تنوع أنماط التنظيم الاقتصادى فى البلاد الغربية فى عدد من المشروعات التى نادراً ما يشار إليها على أنها شركات فى المجالين السياسى والاقتصادى برغم أنها شركات بصورة جلية ومحددة واضحة . والجماعات التى لا تبغى الربح عادة ما تسجل : كنائس ، واتحادات unions ، ومستشفيات ، ومدارس ، ووكالات خيرية وأنواع المشروعات التعاونية العديدة ــ المستهلكون (بما فيها الأندية) ، والموظفون والموردون . والمسئولية فى كل هذه الأنواع محدودة ، ولها حق التملك وحق التقاضى والمقاضاة . توجد أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين شركات الأشغال العادية وبين الشركات التعاونية التى تتساوى معها فى الحجم ، وفى الوظيفة . وفى نطاق أنها جميعها مشروعات اقتصادية تعمل تحت قيود اقتصادية ، فإن أوجه التشابه تكون أكثر تشبعاً من أوجه الاختلاف . وبرغم ذلك فتوجد مدارس سياسية اعتقدت أن بحث الاختلافات وتمحيصها أمر غاية فى الأهمية .

www.ibtesama.com

جرت العادة على أن ما يطلق عليه شركات لا تستهدف الربح ، تعمل تحت إمرة مجلس إدارة قد يتجدد تلقائياً ، أو أمناء اتحاد تنتخبهم جماعة بذاتها ــ خريجو جامعة على سبيل المثال . **وعبارة لا تستهدف الربح** nonprofit تعنى أن الأرباح تضاف إلى أصول الشركة لتستخدم فى دعم أغراض الشركة ، ولا تعنى عدم وجود أرباح مطلقاً . ومع ذلك فليس لملاك الشركة التى لا تبغى الربح ، ولا لوكلائها ، الحصول على فائدة مالية خاصة من أرباحها (فيما عدا ما يحصلون عليه مداورة عندما يأخذ مجلس الأمناء فى الاعتبار الأرباح (عند تحديد مرتب المدير) ــ وهى نقطة اختلاف أساسية عن شركات الأعمال التقليدية .

إن الشركات التعاونية أقرب كثيراً إلى شركات الأشغال التقليدية فى أنها تبغى العمل على تحقيق فائدة مالية لطبقة معينة بذاتها من الأعضاء . وتبقى الفروق فيما بين التعاونيات ابتداء حول قضية أية جماعة من المشاركين فى المشروع لها الحق فى أرباحه ، وفى اختيار إدارته . وجماعات المشاركين الرئيسية هى حملة الأوراق المالية ، أو الموظفون ، أو الموردون ، أو العملاء أو التجار . وتسهم كل جماعة بشىء للمشروع فى مقابل الحصول على بعض العائد منه . وفى مشروعات الأعمال التقليدية يسهم المستثمرون فى رأس المال فى مقابل حق الاشتراك فى أرباحها ؛ ويسهم الآخرون مقابل الحصول على مدفوعات محددة . ولكن هناك مشروعات عديدة يسهم العاملون فيها بخدماتهم فى مقابل حق فى الأرباح ، وهناك مشروعات يشترى العملاء منها بسعر قابل للتعديل ، طبقاً لمقدار أرباح المشروع أو يبيع لها الموردون بسعر قابل للتعديل بالطريقة نفسها . واذا عرفنا طبيعة الربح الاحتمالية وتوقفه على الطريقة التى يديرها المشروع ، فمما لا مفر منه ــ إلى حد ما ــ أن الجماعة التى يتوقف إسهامها أساساً على مقابل ما يحصلون عليه من هذا العائد ذات الطبيعة الاحتمالية سوف تصر على حق اختيار الإدارة ، وتطلب منها تشغيل المشروع بهدف تحقيق ربح . ومن الملائم الإشارة إلى جماعة المشاركين الذين لهم حق اختيار الإدارة والحصول على الأرباح بوصفهم ملاك المؤسسة ، ذلك على الرغم من أن ملكية العديد من الأفراد المستمدة من ملكيتهم للأسهم تختلف عن ملكية الفرد بحيث يمكن أن يصبح استخدام نفس الكلمة لكليهما أمراً مضللاً .

وفى أنماط أخرى من أنماط إدارة المشروع تخول الملكية للإدارة نفسها ، وفى النظم الاشتراكية تخول الحكومة الإدارة . وهذا وضع يعطينا ستة أنواع من التعاونيات تتوقف

www.ibtesama.com

على ما إذا كانت الأرباح وما يصاحبها من حق اختيار الإدارة ، تكون للمستثمرين أو للعاملين ، أو للمستهلكين ، أو للموردين ، أو للإدارة نفسها أو للدولة . وهذا التصنيف تشوهه قليلاً خطط مقاسمة الأرباح . غير أنه من الممكن فى معظم الحالات تحديد جماعة مسيطرة تتقاسم الأرباح مع الآخرين لمجرد زيادة العوائد الخاصة بها ، فى المدى الطويل ، على الأقل . وتنفرد التعاونيات المستثمرة فقط فى أن حق تسلم نصيب فى الأرباح والإدلاء بصوت فى الانتخابات يكون قابلاً للتحويل بذاته دون أن يقترن بوضع الشخص كموظف أو عميل أو مورد . وحق التحويل غير المقيد يمتد عادة إلى الحد الذى يتيح للفرد أن يحصل على أى عدد من الأسهم ، سواء من ناحية الأرباح والتصويت بحد أقصى . وحق تحويل مصالح الملكية غير المقيد ، ينطوى بطريقة ما على الإجابة عن سؤالين يثيران اهتماماً عملياً كبيراً . لماذا التعاونيات المستثمرة هى النمط السائد فى تنظيم المشروع حيثما يوجد شىء كالمنافسة المباحة أمام هذه الأنماط الستة ؟ ولماذا تكون التعاونيات المستثمرة هدفاً لقدر من الكراهية وعدم الثقة أكبر بكثير مما تتعرض له النماذج الأخرى ؟ سوف نعود مرة أخرى لهاتين القضيتين فى الفصل العاشر .

لقد أفرزت النظم القانونية للبلاد الغربية أنماطاً منوعة من الشركاء تتواكب مع تنوع الملابسات التى يرغب الناس فى الاضطلاع فى ظلها بنشاط اقتصادى (أو أى نشاط آخر) كجماعة ، تتميز فى حقوقها والتزاماتها القانونية عن الأفراد من الأعضاء . يجب أن يُرَد توزيع النشاط الاقتصادى بين شركات لا تبغى الربح ، وبين الأنماط العديدة للتعاونيات المستثمرة إلى قوى اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية غير القيود القانونية المفروضة على مجموعة وسائل التنظيم المباحة . وليس لهذه القيود ، فى البلاد الغربية ، أهمية تذكر .

تطور الشركات فى فرنسا وألمانيا

أفرزت ، خلال القرن التاسع عشر ، نفس القوى الاقتصادية التى شجعت انجلترا والولايات المتحدة على تبنى قوانين عامة لتسجيل الشركات ، وتركت تفصيلات تكوين المشروعات لمُرَوجيها ، نفس النتائج فى فرنسا وألمانيا . وتغلبت ببطء نفس الحاجة إلى نمط يلائم ملكية جماعية لمشروعات اقتصادية تتكيف مع حقول عديدة ومختلفة

www.ibtesama.com

للأعمال وللاختلافات التى لاحد لها فى الحجم وفى توزيع الملكية ، على المعارضة الأولى ، وأدت فى النهاية إلى نظام لتكوين الشركات بالتسجيل . كان لتجربة القارة الأوربية ما يناظر محاولات ولايات أمريكا لرفض الاعتراف بالشركات المسجلة فى ولايات أخرى .

وفى فرنسا نشأ العزوف عن إباحة التسجيل غير المقيد عن تضارب الفلسفة بين رجال الدولة الفرنسيين وبين رجال الأعمال . وفى كلمات لأحد المعلقين عام ١٨٦٣ « لا يرى مجلس الدولة Conseil d'Etat فى دنيا الأعمال غير ضحايا مكر وخداع تجب حمايتهم ، ومحتالين يجب احتواؤهم ومفاسد يجب تجنبها » . ويقول مرة أخرى : « وفى سبيل الرغبة فى تنظيم كل شىء حتى أدق التفصيلات . . فإن قدراً من الخير يحجب أكثر من المفاسد التى تتجنب » .

وكان فى فرنسا حتى عام ١٨٥٦ نمطان من تسجيل الشركات . الأول هو الشركة المساهمة société anonyme ولا يمكن تكوينة إلّا بموافقة الحكومة ، والنمط الثانى شركة التوصية بالأسهم société en commandité par actions ويمكن تكوينها دون قيد . ولكن حملة الأسهم فيها تنازلوا عن مراقبة المشروع كلها إلى إدارة الشركة مما يشبه نوعاً ما تنازل الشركاء ذوى المسئولية المحدودة عن المراقبة للشركاء المتضامنين فى شركة التضامن . وفى أوائل الخمسينيات من ١٨٠٠ توسع الاقتصاد الفرنسى بصورة سريعة . وازدهر ترويج شركة التوصية بالأسهم . وكانت هناك عمليات نهب لحملة الأسهم والدائنين على نطاق واسع .

وقبل صدور قانون الشركات الانجليزى لسنة ١٨٥٦ English Company Act of 1856 لجأ عدد كبير من المنشآت الانجليزية إلى فرنسا للتسجيل هناك كشركة توصية بالأسهم للتمتع بفوائد المسئولية المحدودة ــ وهو تقليد ذكر فى انجلترا سبباً لتحرير قانون عام ١٨٥٦ . ومع ذلك ضيقت فرنسا بصورة حادة من الشروط التى يمكن تكوين شركة التوصية بموجبها . وفى السنة السابقة على قانون عام ١٨٥٦ ، بلغ مجموع رءوس أموال شركات التوصية المكونة فى منطقة باريس ٥٨١ مليون فرنك . وفى السنة التالية كان الرقم النظير ٧٤ مليوناً . وفى هذه السنة أيضاً بلغ مداه توسع الاقتصاد الفرنسى الذى جاء فى الخمسينيات من ١٨٠٠ ، واعتقد البعض أن هناك ارتباطاً بين الحدثين . والحجة الأخرى التى استخدمت ذريعة لتحرير قوانين الشركات الفرنسية ، هى أن المستثمرين

www.ibtesama.com

الفرنسيين وقد حرموا من فرصة شراء أسهم فى الشركات الفرنسية ، اتجهوا إلى الاستثمار فى شركات أجنبية بدلاً من ذلك .

كان على الحكومات الأوربية ، مثلها فى ذلك مثل الولايات الأمريكية ، أن تواجه حقيقة مؤداها أنه إذا كانت القوانين الفرنسية الخاصة بتسجيل الشركات مقيدة بصورة مفرطة ، فإن المواطنين الفرنسيين يقومون بتسجيل شركاتهم طبقاً لقوانين البلاد المجاورة . ولم يكن من الممكن عملياً حظر الشركات المنشأة طبقاً لقوانين شركات أجنبية متحررة نسبياً من أن تزاول نشاطها فى ظل ولاية حكومة أكثر تقييداً . ففى الولايات المتحدة كان يجب الاعتراف بالشركات التى أنشئت طبقاً لقوانين إحدى الولايات ، شركات طبقاً لقوانين الولايات جميعها إعمالاً لما جاء فى الدستور بضرورة الاعتراف الكامل بحقوق الأفراد الناشئة عن أحد قوانين أية ولاية ، فى الولايات الأخرى وتعرف بـ "full faith and credit" . وحتى فى هذا لم يكن يطلب من الولايات الترخيص لشركات الولايات الأخرى مزاولة النشاط فى نطاق حدودها . ولكن انتهى الأمر إلى أن أصبح عرفاً عاماً السماح للشركات الأجنبية أن تُسجل (أو تؤهل) لمزاولة النشاط فى كل ولاية . كانت النتيجة فى أوربا هى نفس ما انتهى إليه الوضع فى الولايات المتحدة . قررت محكمة النقض البلجيكية Court of Cassation ، فى عام ١٨٤٩ ، أن الشركات الفرنسية لا يمكن أن تبقى شخصية قانونية فى ظل القانون البلجيكى . غير أن البلدين قد اتفقا فى عام ١٨٥٤ بموجب معاهدة على إصدار تشريع يبيح للشركات الفرنسية العمل فى بلجيكا ، وللشركات البلجيكية أن تزاول نشاطها فى فرنسا . أصبحت المعاملة بالمثل القاعدة العامة فى ١٨٦٠ [13] . وفى عام ١٨٦٧ بعد ثلاث سنوات قضيت فى نقاش ، أصدرت فرنسا قانوناً أباح تكوين الشركة المساهمة société anonyme دون الحصول على موافقة خاصة من الحكومة ، وبشروط كانت تتواكب مع الاستخدام واسع النطاق لنمط الشركات الأمريكية .

وفى ألمانيا خضعت منطقة الراين الصناعية لسيطرة بروسيا السياسية ، نتيجة لمعاهدات السلام المبرمة فى عام ١٨١٥ بعد انتهاء الحروب النابوليونية . سيطر على بروسيا سياسياً الأرستقراطيون من أصحاب الأراضى الذين أطلق عليهم يونكرز Junkers . كانت الحكومة يديرها بيروقراطيو الطبقة المتوسطة التى كانت ، مع ذلك ، حسّاسة لمصالح اليونكرز وتأسيساً على ذلك أخذت حركة تنمية منطقة الراين فى التباطؤ

www.ibtesama.com

نتيجة لمعارضة اليونكرز للمشروعات التى قد ترفع معدلات الفائدة للمشروعات الزراعية ، نظراً لسحب المدخرات لتثميرها فى السكك الحديدية والصناعة . استغلت البيروقراطية البروسية سلطتها فى رفض تسجيل الشركات لتعوق عملية إصدار مواثيق شركات السكة الحديد ثم البنوك بعد ذلك بقليل . اضطلع رجال المصارف التابعون للقطاع الخاص فى منطقة الراين بالدور المزدوج كوسطاء سياسيين وفى نفس الوقت لمروجى المشروعات الصناعية والسكة الحديد . قامت اتحادات رجال المصارف لترويج هذه المشروعات ، وهو تقليد ساعد سكان منطقة الراين فى الحصول على تعضيد برلين وفرانكفورت من خلال رجال مصارف آخرين ذوى علاقات أوثق بأصحاب المراكز الكبيرة فى الحكومة الذين أصبحوا ، عند الاقتضاء ، حملة أسهم بشروط تتسم بالمحاباة ــ نمط إغراء جاء مع أسلاف عائلة تيودور . وبحلول الأربعينيات من ١٨٠٠ اكتسبت مشروعات إنشاء السكة الحديد الممولة من القطاع الخاص حرية العمل والتصرف فى منطقة الراين .

اضطلع رجال المصارف بأدوار مماثلة ــ مروجون ووسطاء ــ فى تطوير الشركات الصناعية فى منطقة الراين والروهر . اشترى رجال المصارف سندات الشركات طويلة المدى وحافظوا على سوق أوراق مالية محدودة من خلال مبيعات خاصة (كانت عمليات البيع والشراء فى أسواق الأوراق المالية قليلة) ، وزودوا الشركات برأس مال قصير الأجل لتغطية احتياجاتهم الجارية ، وعينوا أعضاءً فى مجالس الإدارة ، وعملوا أحياناً مديرى مشتريات . ومع احتفاظهم باتصالاتهم بعمليات المشتريات ، استطاع رجال البنوك عند الاقتضاء تأسيس منشآت جديدة لها عملاء جاهزون . أدرجت أسهم وسندات الشركات الصناعية فى البورصات الألمانية قبل الثمانينيات من ١٨٠٠ بزمن طويل . وكانت ، كما هى الحال فى كل مكان ، سندات السكك الحديدية والحكومة المحل الرئيسى لعمليات البيع والشراء .

ومع ذلك لم يكن للتقارب الشديد بين الشركات الألمانية ومصارفها الأثر اللامركزى الذى حدث فى انجلترا لأن نظام المصارف الألمانى أقل فى اللامركزية . جاءت حركة التصنيع بعد ذلك فى ألمانيا عندما كان المجتمع المصرفى متماسكاً ومتلازماً بدرجة كبيرة تشجع تطور العديد من المنشآت الصناعية المتنافسة . هناك رجال الصناعة الألمان الأوائل ــ كروب ــ الذين أقاموا منشآتهم الخاصة بهم دون الاعتماد على الاتحاد مع بنك

www.ibtesama.com

من البنوك . وبحلول الوقت الذى دخلت فيه الصناعة ألمانيا على نطاق واسع ، أصبحت الاحتياجات لرأس المال أكبر بكثير عما كانت عليه فى أيام الثورة الصناعية الباكرة ، والقليل نوعاً ما من المنشآت استطاعت أن تمول نفسها دون الارتباط بأحد المصارف .

الخلاصة

بحلول العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ، امتد استخدام الشركة نمطاً للتنظيم فى بلاد الغرب حتى جاوز أنواع النشاط الاقتصادى الذى كانت الشركة ضرورة سياسية له . أى جاوز هذا الاستخدام المشروعات التى كان من الضرورى منحها سلطة نزع الملكية ، أو منحها الاحتكار أو بعض سلطات حكومية أخرى . لقد لاقى مفهوم مشروعات التصنيع والمتاجرة التَى تمتلكها مجموعة تدير شئون أعمالها من خلال وكالات ينتجها الملاك ، قبولاً عاماً .

إن المشروع المسجل فى هيئة شركة ، اشتق فى نمطه الاقتصادى البحت من شركة التضامن (وبخاصة التوصية بالأسهم) ، واتحاد الأعمال business trust والشركة المساهمة ، بأكثر مما اشتق من المدينة الممنوحة ميثاقاً فى صورة سياسية ، أو النقابة ، أو مرفق المنفعة العامة ، أو الاحتكار . وكانت بلاد الغرب على استعداد ، فيما قبل منتصف القرن التاسع عشر ، لأن تمنح الشخصية الاعتبارية الخاصة بالأفراد للجماعات التى كونت لأغراض اقتصادية دونما حاجة إلى قانون تصدره الهيئة التشريعية ، أو أية هيئة سياسية أخرى .

تفاوتت الظروف التى كانت باعثا للحاجة إلى ملكية جماعية من مشروع إلى آخر ، ومن فترة إلى أخرى . وفى عالم كان لدى المشروعات باعث سليم للتسجيل كلما زاد عمرها ، وحل ورثتها محل المؤسسين ، عالم تكونت فيه المشروعات بمؤازرة رأس مال أجنبى عنها ، وكان هناك باعث سليم لأن يتم تسجيل هذه المشروعات عند مولدها ، كان من المتوقع فى هذا العالم أن يزداد باطراد استخدام صيغة تسجيل التنظيم . حدث هذا فى جميع البلاد الغربية بعد عام ١٨٥٠ . ومع ذلك فإن هذا الاتجاه كان أبعد ما يكون عن الشمول ، واستمرت مشروعات عديدة بعضها كان كبير جداً ، تعمل كمنشآت فردية ، أو كشركات تضامن واستمر تنظيم المشروع فى بلاد الغرب من ناحية

www.ibtesama.com

النمط القانونى ، والنمط الاقتصادى على السواء متنوعاً ومخلِّفاً أنماطاً أخرى ومُتكيفاً مع الظروف المختلفة الخاصة للمشروعات المختلفة .

أخذ قانون الشركة ، فى الأمد الطويل ، صبغة ابتكارية وقدّم الإطار القانونى الذى يحقق حاجات مشروع القرن التاسع عشر التنظيمية البازغة . غير أن خط السببية الذى اتجه من الحاجة الاقتصادية إلى الاستجابة القانونية غالباً ما تأخر طويلاً ، ووقفت فى سبيله وعوقته الحاجة إلى الالتجاء إلى البدائل الوقتية مثل شركات المساهمة غير المسجلة ، وشركات التوصية التى يشترك فيها مئات الشركاء الموصين* inactive partners والاتحادات .

وفى أواخر الثمانيات والتسعنيات من القرن ١٩ استقبلت أسواق الأوراق المالية ، على الأقل فى الولايات المتحدة ، الشركات الصناعية . وقدم هذا التطور سبباً جديداً لاستخدام نمط الشركة للتنظيم ، ولتكوين شركات من الحجم الكبير على حد سواء . ويبحث فى الفصل التالى أثر ذلك فى التنظيم الاقتصادى .

* والبعض يطلق عليهم sleeping partners (المترجم) .

مـلاحـظات

(1) Adam Smith, *An Inquiry Into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*,vol. 2 (New York: Oxford University Press, 1976), p. 733. واستطرد يناقش نقائص شركات بذاتها تتصف بحماس للبحث (صفحات ٧٣٣ - ٧٥٨) . وعبر عن الفكرة بقوله أن الأعمال التى تقوم بها شركة مساهمة بدون أن يكون لها حق امتياز قصرى ، هى التى يمكن اختزالها إلى أعمال روتينية مثل : أعمال المصارف ، والتأمين ، والقنوات ، وتزويد المدينة بالمياه (صفحتان ٧٥٦ - ٧٥٧)

(2) Adolf A. Berle, Jr., and Gardiner C. Means, *The Modern Corporation and Private Property* (New York: Macmillan & Co., 1932).

(3) إن حق الحكومة فى مصادرة الأملاك الشخصية هو سلطة الاستيلاء على الملكية اللازمة لأغراض الشركة عن طريق الشراء الجبرى بثمن تحدده المحكمة فى حالة ما إذا فشلت المفاوضة . إنه سلطة تتمتع بها الحكومة وامتياز تمنحه الحكومة للشركات .

(4) Robert Nisbet *Twilight of Authority* (New York: Oxford University Press, 1970), p. 170.

(5) Sir Frederick Pollock, *A First Book of Jurisprudence*, 5th ed. (London: Macmillan & Co., 1923), pp. 115-16.

www.ibtesama.com

(6) P. L. Cottrell, *Industrial Finance, 1830-1914* (New York: Methuen, 1980), p. 44.
(7) Ibid., p. 40.
(8) See pp. 205 and 206, this book.
(9) Cottrell, *Industrial Finance*, table 4.3, p. 85.
(10) Ronald E. Seavoy, "The Public Service Origins of the American Business Corporation", *Business History Review* 52 (Spring 1978): 30-60.
(11) Evans, *Business Incorporations*, chart 1, p. 13, and chart 3, p.23.
(12) Chandler, *The Visible Hand*, pp. 287-89.
(13) Freedeman, "The Coming of Free Incorporation in France," 218-19.

www.ibtesama.com

FARES_MASRY
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com

٧ / التقنية والاتحادات والأوراق المالية القابلة للتسويق

تركنا فى نهاية الفترة التى بحثت فى الفصل السادس الشركة نمطاً لتنظيم المشروع استخدمته السكك الحديدية وأشكال الصناعة الأخرى المرخص بها على نطاق واسع . أما مجالات التجارة والصناعة فى غير ذلك فقد كان استخدام الشركة مازال آخذاً فى النمو ، ولكنه لم يكن مسيطراً . كما لم تكن بلاد الغرب تجد حلاً تنظيمياً للحاجة المتزايدة لمؤسسة اقتصادية كبيرة خارج نطاق الشركات المرخص بها . كانت الشركة الصناعية الحديثة المملوكة بصورة جماعية ابتكاراً مازال فى عالم المستقبل . وفى هذا الفصل نحاول اكتشاف كيف نشأ هذا الابتكار .

كانت الثمانينات من القرن ١٩ ، فى الولايات المتحدة فترة تغيير فى نواح عديدة . بدأت الصناعة تسهم فى الإنتاج الاقتصادى بقدر أكبر مما أسهمت به الزراعة . وتأسيساً على ذلك وبعد مرور أقل من مائة عام بعد يوركتون أصبحت الولايات المتحدة اقتصاداً صناعياً مسيطراً ، ولم تعد بعدُ مستعمرة للعالم القديم من الناحية الاقتصادية . وثمة عدد من تطورات تكنولوجية وتنظيمية فى الولايات المتحدة ساند زيادة حجم المشروعات . لقد كانت فترة توسع الإنتاج وهبوط الأسعار ــ توليفة غير مألوفة لمراقبى أواخر القرن التاسع عشر على نحو جاءت معه تفسيراتهم لها غالباً ساذجة . لقد كانت توليفة ألقت

www.ibtesama.com

مشاكل مالية قاسية على منشآت الصناعة التحويلية الصغيرة التى فوجئت بمصانع آيلة إلى زوال فى عالم تتـدهور فيه الأسعار ، واحتمالاته المالية متواضعة ــ بمعنى آخر كان واقعياً لكل الاقتصاد الصناعى فى الثمانينات من القرن ١٩ .

وقُبالة هذه الخلفية من الصعاب الاقتصادية حدث أن اعتنق المستثمرون ، على نطاق واسع ، رأيين . الأول مؤداه أن القضاء على المنافسة من خلال إدماج المشروعات المتنافسة أمر مفيد . والرأى الآخر أن المشروعات الأكبر ، أكثر كفاءة من الأصغر منها بصفـة عامـة ، وليس ذلك مجرد أمر عارض . ولا يهم ما إذا كان هذان الرأيان ، فى أحسن الأحوال ، تختلط فيهما الحقيقة بغيرها : وعندما جابهت العديد من المشروعات الصعاب المالية القاسية ، انتهى الأمر فى الولايات المتحدة إلى تكوين « اتحادات » على نطاق واسع .

ومن بين نتائج الاتحادات الاقتصادية والسياسية العديدة توجد واحدة أقلها ظهوراً ولها الأهمية القصوى فى تشكيل تنظيم مشروع البلاد الغربية : أوجدت الاتحادات سوقاً للأوراق المالية الصناعية ومعها الشركة الصناعية المملوكة جماعياً . وقبل عام ١٨٩٠ ، تم تداول القليل من هذه الأوراق على نطاق عام وإن كان لا يرد ذلك لأى سبب غير أن قلة من المشروعات الصناعية كانت كبيرة بحيث تدعم تداول الجمهور فى أسهمها بانتظام . كانت الاتحادات ، برغم ذلك ، كبيرة إلى حد مقبول كما كانت شائعة بين المستثمرين . وبحلول عام ١٩١٤ بعد ربع قرن من أنواع الاندماج المختلفة ، أصبح معظم المشروعات الأمريكية الصناعية الكبيرة ، شركات مملوكة ملكية جماعية . وفى ذلك الوقت كان القليل من هذه المشروعات ، إن لم يكن واحد منها ، فى هيئة اتحادات بمعنى احتكار صناعة بأكملها ، لأن معظم هذه الاتحادات ثبت فشلها المالى . غير أن هذه المشروعات كانت كبيرة إلى حد يساند تداول الجمهور لأوراقها المالية بصورة منتظمة . وثبت أن هذا ميزة كبيرة للمستثمرين من خلال الإقلال من المخاطر وتخفيض تكاليف مخاطر الوكالة (نوع من التكلفة سيشرح فى جزء لاحق من هذا الفصل) .

ومهما تكن ميزاتها من وجهة نظر المستثمرين ، فإن الشركات الكبيرة لم تكن تتخطى الصعاب ما لم تكن أديرت بطريقة أو بأخرى للتواكب مع الصعاب الناشئة عن تنظيم قوة عمل من حجم غير مسبوق . ولم يكن هذا بالأمر السهل . لأن المشروعات الكبيرة أثارت الاضطراب فى العلاقة بين العاملين وأرباب الأعمال بوسائل ظلت دون حل بعد

www.ibtesama.com

مرور قرن تقريباً . إن مظاهر هذه العلاقة المتسمة بالمجابهة الكامنة ، على الأرجح فى تقسيم المنتج المشترك بين رأس المال وبين العمل (لم تكن هناك وسيلة « عادلة » لتقسيم المنتج) ، قد زوّدت الشركات بحافز لاستبدال إنتاج بوسائل تحتاج إلى رأس مال مكثف بإنتاج بطرق تحتاج إلى عمل بصورة مكثفة كلما كان ذلك ممكناً ، مع تعويق استخدام هذه الأخيرة فى قطاعات الاقتصاد المماثلة . ومن ثم فقد حدث أن استخدمت الشركات الكبيرة فى المقام الأول فى المؤسسة التى تستخدم وسائل إنتاج مكثفة رأس المال ، مع نتيجة غاية فى الأهمية ، هى أن معظم قوة العمل فى الاقتصاديات الغربية تعمل فى نطاق إطار أنماط أخرى من التنظيم الاقتصادى .

لقد بدأنا بحثنا بما حدث لحجم مشروعات الصناعة التحويلية الأمريكية بعد عام ١٨٨٠ مع ملخص للخلفية التكنولوجية ، ثم عرجنا باختصار على بعض التغيرات التى وقعت فى تنظيم المشروعات المرتبطة بتطور الإنتاج الكبير والأسواق الحضرية والقومية والدولية . ومع وضع هذه الخلفية نصب أعيننا يمكن أن نرى كيف أن ظهور سوق للأوراق المالية الصناعية تفاعل مع تطور الشركة غير المقيدة الذى سبق هذا الظهور ، لكى ينتج عنه إعادة تنظيم الصناعة نحو شركات مملوكة ملكية جماعية ، المؤسسات الأساسية فى اقتصاديات بلاد الغرب للمشروع الصناعى الكبير ذى رأس المال المكثف .

تغييرات تقنية الإنتاج

شهدت فترة ما بعد الحرب الأهلية الأمريكية عدداً من الإنجازات الواضحة فى تقنية الإنتاج مقيسة ، كما ينبغى أن تكون ، بتخفيضات فى تكلفة الإنتاج . لقد جمع تشاندلر أمثلة عديدة [1] . فباستخدام عملية بسمر خفض أندرو كارنيجى تكلفة تصنيع القضبان الصلب مما يقرب من مائة دولار للطن فى أوائل السبعينات من القرن ١٩ إلى اثنى عشر دولاراً فى أواخر التسعينات من القرن ١٩ . وفى أوائل الثمانينات من القرن ١٩ أدمجت ستاندرد أويل معمل التكرير الخاص بها فى ثلاثة معامل جديدة مما انتهى إلى تخفيض متوسط تكلفة إنتاج جالون الكيروسين من ١,٥ سنت قبل عام ١٨٨٢ إلى ٠,٥٤ من السنت فى عام ١٨٨٤ و٠,٤٥ من السنت فى عام ١٨٨٥ . أدى إدخال ميكنة صنع السجائر فى انجلترا والولايات المتحدة إلى خفض تكلفة صناعة السجائر فى انجلترا من

www.ibtesama.com

دولار تقريباً لكل ألف إلى حوالى ستة بنسات للألف . خفضت أول ثلاث شركات ألمانية لصناعة صبغة الأليزارين الزرقاء على نطاق واسع ، تكاليف الإنتاج من ٢٠٠ مارك للكيلوجرام فى السبعينات من القرن ١٩ إلى تسعة ماركات بحلول عام ١٨٨٦ . وخفضت عملية هول لتنقية الألمونيوم ثمن الكيلوجرام الواحد من ٨٧,٥ فرنك فى عام ١٨٨٨ إلى ٣,٧٥ فرنك فى عام ١٨٩٥ . وقد هبط ، بصورة عامة ، مؤشر أسعار الجملة الأمريكى من ١٠٠ فى عام ١٨٨٠ إلى ٨٢ فى عام ١٨٩٠ ــ وهو تغير يعزى فى الجانب الأكبر منه إلى إنجازات التكنولوجيا ، ولا يرد لها كله .

ويكمن تحت هذه الأمثلة القليلة إنجازات علم المعادن ، وإحلال الصلب محل الحديد الزهر وتحسينات التشغيل الآلى ، وتقدم الهندسة الميكانيكية . مكَّن اتحاد الصلب مع الصفات الممكن التحكم فيها للمعادن وإنجازات التشغيل الآلى ، من جعل الأجزاء قابلة للتبادل ، الأمر الذى جعل ممكناً إنتاج الآلات الزراعية على نطاق واسع ، وماكينات الخياطة ، والآلات الكاتبة ، وآلات تسجيل النقدية ، والدراجات وبعد ذلك بقليل السيارات .

وفى الولايات الأمريكية تضاعف عدد الآلات البخارية فى نطاق الاستخدام الصناعى فيما بين عامى ١٨٦٠ و ١٨٨٠ وتضاعف مرة أخرى فيما بين عامى ١٨٨٠ و ١٩٠٠ . وبما أن استخدام قوة البخار كان السمة المميزة للمصانع فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، فقد أعطت هذه الزيادة فكرة طيبة عن حجم معدل نمو الاستثمار فى المصنع فى المجال الصناعى فيما بعد الحرب الأهلية . ويمكن أن ترد زيادة عدد الآلات البخارية إلى توسع المصنع فى مجال الصناعة ، وليس إلى مجرد إحلال البخار محل قوة المياه فى المصانع الموجودة فعلاً . فحتى عام ١٨٨٠ ، على الأقل زاد الاستخدام الصناعى لقوة المياه أيضاً [2] . وعند تقدير الطلب على رأس المال الذى يتضمنه معدل التوسع هذا ، على المرء أن يتذكر أن رأس المال اللازم لآلة بخارية كان أقل من رأس المال اللازم لشراء الأرض والمبانى ومجموعة الآلات التى اشتريت الآلة البخارية لتشغيلها ، ورأس المال العامل اللازم لتمويل حجم من الإنتاج والمبيعات آخذ فى الازدياد .

وعلى الرغم أن استخدام قوة البخار لم يصل الذروة حتى عام ١٩١٠ [3] ، فإن متاحية قوة الكهرباء بدأت تجعل من المصانع التى تدار بقوة البخار وبقوة المياه شيئاً عتيقاً

www.ibtesama.com

أوائل الثمانينات من القرن ١٩ . كان توزيع القوة المحركة بين آلات المصنع ، قبل دخول الكهرباء ، يعتمد على الأعمدة المدارة ، وأجهزة نقل الحركة (مُسننات) والبكرات . وسواء أكان مصدر القوة ساقية (أو عجلة تدار بالمياه) أم آلة بخارية ، كانت وسيلة توصيل القوة إلى المغزل أو المكوك أو المخرطة أو المطرقة أو المنشار أو المنفاخ ، هى الأعمدة المدارة والبكر والسيور والمسننات . وكما أن أنظمة نقل الحركة زادت حجماً ، فإنها زادت تعقيداً ، وزاد الفاقد من القوة بسبب نقلها . كان تحديد أوضاع المكنات فى المصنع تحكمه ضرورة وضع المكنات الأعظم طلباً للقوة المحركة أقرب ما تكون إلى الآلة المولدة . وكان انسياب العمل بكفاءة اعتباراً ثانوياً .

أصبح من الممكن حول عام ١٨٩٠ تزويد كل مكنة بمحرك كهربائى على أن تنقل القوة إلى المحرك من خلال سلك كهربائى . وقد زوّد العديد من المصانع آلاتها البخارية بمولد كهربائى وحصلت بذلك على الكهرباء اللازمة لها . غير أنه ، بالإضافة إلى ذلك ، أصبح من الممكن الحصول على أى قدر من الطاقة من المحطات الرئيسية الجديدة . كان حلول الاسلاك الكهربائية والموتورات محل الأعمدة المدارة والبكرات ، يبرره فى أول الأمر وفورات يمكن حسابها بسهولة فى مصروفات الصيانة ، واستهلاك الوقود والفائدة على الاستثمار وإهلاكه . غير أن الوفورات المحسوبة لم تكن أكثر العناصر أهمية : ولكن ما كان يهم الناس بالأكثرية أن الأسلاك أمكن ثنيها بحيث تأخذ أى شكل وتمد لأية مسافة مطلوبة حتى يصبح فاقد نقل القوة فى السلك ضئيلاً . واحتل إدخال هذه المرونة الجديدة فى تخطيط المصانع ، وانسياب العمل بكفاءة بين الخطوات المتتالية فى عملية الإنتاج أولويته الطبيعية فى تصميم المصنع .

إن إحلال الكهرباء محل نقل القوة المحركة ميكانيكياً جعل إنشاء مصانع أكبر حجماً عملية تتسم بالكفاءة . ولكن كان لها أيضاً أثر هام مضاد تماماً : جعل الاحتفاظ بالمصانع الصغيرة وتوسعيها إجراءً يتسم بالكفاءة . فورش التصنيع الصغيرة وليس لديها مصادر القوة المائية أو آلاتها البخارية الخاصة بها ، اضطرت إلى الاعتماد على آلات تعمل باليد أو البدال . وآلان أتيحت لها فرصة الحصول على القوة المحركة من إحدى منشآت توليد الكهرباء الجديدة وتستخدم المحركات الكهربائية بدلاً من اليد والبدال وسائل لنقل الحركة . ولم يقتصر الأثر على مجرد الوقوف فى طريق عملية إحلال الصناعة التحويلية الكبيرة محل مثيلتها الصغيرة ، بل تعداه إلى تمكين الصناعات التى لم يزل يسيطر عليها

www.ibtesama.com

الإنتاج الصغير من تخفيض تكاليفها وأسعارها مع زيادة الإنتاج والعمالة فيها . ليس من اليسير على المرء أن يتخيل كيف كان يمكن لصناعة الملابس (على سبيل المثال) فى نيويورك ولوس انجلوس أن تصل إلى أحجامها الحالية دون القوة الكهربائية .

وباختصار أفضى إدخال الكهرباء فى التسعينات من القرن ١٩ إلى إبطال استعمال جزء محسوس من منشآت الصناعة التحويلية لبلاد الغرب . كان حجم المصانع الكبيرة فجأة ، غير مناسب وتصميمها خاطئاً ، كما كانت المصانع الصغيرة بحاجة إلى أن تزود بالطاقة الكهربائية .

وقع أيضاً فيما بين عامى ١٨٨٠ و ١٩٠٠ تطور آلة الاحتراق الداخلى . كما أجريت التجارب الباكرة على السيارات أو عربات لاتجرها جياد ــ كما أسموها فى ذلك الوقت . كان الطيف الكهرمغناطيسى قد اكتشف بالكاد ابتداء من أشعة إكس لرونتجين إلى أول بث إذاعى لراديو ماركونى . تضمن التطور الأول بذور ثورة صناعية ثانية ، لا تقوم على الآلة البخارية ، بل على آلة الاحتراق الداخلى التى وُجدت لتستخدم فى السيارات والطائرات . وأشعل التطور الثانى شرارة ثورة فى وسائل المواصلات . ربما كان الممولون الأمريكيون الذين وصلوا بحركة الاندماج إلى الذروة فى عام ١٩٠٠ ، مجرد أناس محظوظين ؛ غير أنهم أوجدوا اقتصاداً على استعداد لأن يقيم صناعة سيارات أصبحت بحلول عام ١٩١٤ عملاقاً جديداً مع النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات الآثار البعيدة .

وباختصار عملت الولايات المتحدة فيما بين عامى ١٨٨٠ و ١٩٠٠ على زيادة طاقتها الصناعية وتغيير تكنولوجيا الصناعة التحويلية بطرق تتطلب التخلص من المصانع التى بطلت طرزها وإحلال مصانع أكبر حجماً بصورة ملحوظة محلها فى الأغلب . كانت هناك عقبات خطيرة فى سبيل الحصول على رأس المال اللازم . وابتداءً من عام ١٨٨٠ حدث هبوط عام فى أسعار السلع المصنّعة وكساد قاس تلا ذعر عام ١٨٩٣ المالى . وفى ظل هذه الظروف لم تستطع المنشآت القائمة أن تنتج رأس المال ذاتياً ولم يعد يبدو لعديد من هذه المنشآت فرص مُغرية لاستثمار مزيد من رأس المال ، حتى ولا مالكيها . كانت هناك حاجة ماسة إلى أنماط جديدة من المشروع قادرة على جذب رأس المال ــ أى طرز تبشر المستثمرين ببعض توليفات من أرباح أكبر ومخاطرة أقل . وفى اقتصاد حيث أفاد المروجون الماليون من بيع أسهم مشروعات جديدة أمكن تصويرها على أنها قد تدر ربحاً

www.ibtesama.com

أكبر أو أن درجة الأمان فيها أكبر من المشروعات القديمة ، تمت محاولة الأدوات التى بدت مقبولة مرات عديدة : الشركة ، وتكوين الاتحادات وبعد عام ١٨٩٤ الاندماجات التى بلغت الذروة فى عام ١٩٠٠ أو ١٩٠١ . وعلى الرغم من أن عمليات الترويج هذه أفرزت مشروعات عديدة ، باءت بالفشل ، فإنها أفرزت أيضاً عدداً من المشروعات الكبيرة التى ثبت أنها قادرة على جمع رأس المال اللازم لإعادة الإنشاء والتوسع . وكما هو الشأن مع أنواع أخرى من التجارب فالنجاح هو ما يعول عليه ، وظهر اقتصاد أمريكى مزدهر نتيجة لحركة اندماج على وشك الإنطلاق إلى ثورة صناعية ثانية تزودها بالطاقة آلة الاحتراق الداخلى والكهرباء .

تغيرات فى تنظيم المشروع

إذا كانت هناك تغيرات فى التكنولوجيا أعادت تشكيل حجم المشروع الأمريكى فيما بين عامى ١٨٨٠ و١٩١٤ ، فإن هذه التغيرات ليست أكثر أهمية عن عامل آخر : توسع فى مدى الوظائف التى يؤديها المشروع المنفرد . ويتطلب هذا العامل الثانى تفسيراً . قد تؤدى مشروعات الصناعة التحويلية هذه الوظائف العامة التالية بنفسها أو تشتريها بعضها من بعض . ويشتمل كل واحد من هذه الأعمال على وظائف فرعية :

- تصميم المنتج .
- إنتاج مواد أولية .
- تصنيع القطع .
- تجميع المنتج .
- تسويق محلى أو إقليمى .
- تسويق قومى .

إن مجرد حجم المشروع يتوقف فى جانب منه ، على كم من هذه الأعمال يؤديها المشروع نفسه . وتتوقف كفاءته بدرجة أكبر حتى على اختياره لهذه الوظائف بدرجة تتسم بالحكمة والسداد . وسوف نعود فى الفصل التاسع إلى موضوع مصادر المشروع .

www.ibtesama.com

(١) التكامل فى التجميع وتصنيع القطع والمواد الأولية .

اكتسبت مصانع الإنتاج الكبير بصورة سريعة ميلاً متزايداً للمواد الأولية والمكونات من جميع الأنواع . ولم يكن هذا تطوراً جديداً . ففى غضون القرن التاسع عشر تضاعف طلب صناعة النسيج البريطانية على القطن الخام ستين مرة ، كما رأينا فى الفصل الخامس . وكان تجار ليفربول ومانشستر يقومون بتزويد الصناعة بحاجاتها من القطن الخام . وليس هناك من دليل مُسَجل على أى اتجاه من جانب مصانع غزل لانكشير أن تحقق تكاملاً عكسياً مع مزارع القطن .

وفى الولايات المتحدة اختلف عدد من صناعات أواخر القرن التاسع عشر عن صناعة القطن البريطانية فى أن الأولى لم تكن لديها أسواق تنافسية يمكن الاعتماد عليها تشترى منها كل ما يلزمها من القطع والمواد الأولية . وكان الحل فى بعض الأحيان هو التكامل الارتجاعى ــ أى إنتاج المواد الأولية الخاصة بها . كان اتحاد منجم مع مصنع للتنقية فى نفس الموقع ، غالباً ، أمراً مألوفاً فى صناعات المعادن غير الحديدية ، ثم أصبح كذلك فى صناعة الصلب وصناعة البترول نظراً لازدياد المواد الأولية اللازمة لمصانع الصلب الجديدة ومصفاة النفط . جنحت تكلفة النقل إلى تقسيم أسواق المواد الأولية القومية والدولية إلى أسواق إقليمية قد تكون قادرة أو غير قادرة على الحاجات المتزايدة لمصنع واحد أو مصفاة واحدة دون رفع أسعارها بصورة حادة . كانت مشاكل التصنيف والجودة ، وبخاصة فى صناعة الفحم ، لا نهائية . وكان هناك دائماً الخطر الناشىء من أن يكوِّن منتجو المواد الأولية كارتلات (اتحادات) مزعجة .

أخذ صناع الصلب وأصحاب معامل تكرير البترول بصفة خاصة ، على عاتقهم إنتاج المواد الأساسية الخاصة بهم ــ أى الحديد الخام والفحم والنِفط . وبالإضافة إلى ذلك تعلموا من تجربتهم المباشرة مع كارتلات السكة الحديد الكثير من شئون النقل الخاص بهم . أقامت شركات النفط خطوط الأنابيب الخاصة بها وتولت إدارة الصنادل وناقلات البترول . وأنشأت شركات الصُلب ناقلات المواد الخام الخاصة بها . (وما يتعين إضافته أن معامل التكرير وشركات الصلب التى لم تنتج موادها الأولية استمرت تعمل ، ولكن بدرجة من النجاح أكبر عندما كان لديها مخزون كافٍ من المواد الأولية مما لو لم تكن لديها كميات كافية) . وبالإضافة إلى ذلك أغرى إدخال السيارات والسفن المكيفة بعض أصحاب مصانع تعبئة اللحوم ومصنّعى المواد الغذائية على

www.ibtesama.com

التكامل الارتجاعى مع وسائل النقل ، وزراعة محصولاتهم مثل الموز .

وفى بعض الحالات ، وبخاصة فى صناعة البترول والصلب ، أنتج التكامل الارتجاعى انسياباً معقداً لعمليات إنتاج متعاقبة تحت سيطرة إدارة بمفردها . وكان هذا ابتكاراً تنظيمياً أساسياً : ابتكار جون د. روكفلر الخاص بشركة البترول المتكاملة مازال يستخدم فى جميع أنحاء العالم . غير أن انسياب عمليات الإنتاج المتعاقبة كان أبعد من أن يسود الاقتصاد الأمريكى . توسع ، بصفة عامة ، موردو المواد الأولية فى أن يزودوا بصورة ناجحة (وبابتهاج بلا ريب) المصانع الجديدة باحتياجاتها . وحتى فى صناعة الصلب توقف التكامل مع تنقية المعادن . وبرغم أن جنرال موتورز كانت مستخدماً ضخماً للصلب ، فإنها لم تلجأ إلى التكامل الارتجاعى فى الصلب . جَرَّب هنرى فورد التكامل الارتجاعى فى الصلب مع أشياء أخرى . غير أن التجارب لم تنجح فى تخفيض تكاليف مصانع فورد . والواقع أنه ، باستثناء حالة البنزين وزيت التدفئة ، لم يزل من غير الميسور التفكير فى منتجات استهلاكية بدأ صانعها بإنتاج المواد الأولية .

(٢) التكامل فى التسويق القومى والمحلى والإقليمى .

قيل فى بعض الأحيان إن المشروع الصناعى الحديث نشأ عندما جُمع لأول مرة الإنتاج الكبير لخط من منتجات مع توزيعها فى منشأة واحدة . . وهناك بعض من أساس وجهة النظر هذه ، غير أنها فى حاجة إلى تَحَفُّظ .

وفى عصر الإنتاج الحرفى كان بيع المنتج جزءاً ثانوياً لعمل الحرفى يتم عَبْر منضدته (الكونتر) أو من كُشْك فى السوق المحلية . ولم يكن البيع مهنة تخصصية . وقد طور التبادل التجارى بين الأقاليم والتخصص الإقليمى ، التجارُ الذين اشتروا من الحرفيين المحليين ليبيعوا فى أقاليم أخرى . وتأسيساً على ذلك تطور التوزيع كتخصص مهنى ــ نقل الإنتاج من المنتج إلى المستهلك ــ فى مشروعات ذات صبغة تجارية استُبعدت من مجال التصنيع بموجب مواثيق وقواعد النقابات .

لم يترتب على التحول من الإنتاج الحرفى إلى الإنتاج فى المصنع الجمع بين الإنتاج والتوزيع فى مشروع واحد ــ وليس فى أول الأمر على الأقل . وفى صناعة النسيج البريطانية الباكرة ، على سبيل المثال ، ظل بعض التجار والسماسرة أصحاب الموارد يعملون وسطاء للمصنع فى أيامه الأولى . صُدِّر الكثير من الإنتاج . وكانت السوق المحلية مترابطة جغرافياً .

www.ibtesama.com

بلغ فى الولايات المتحدة ، فى أوائل الثمانينات من القرن ١٩ عدد من مشروعات الصناعة التحويلية حداً بيع فيه إنتاجها على نطاق قومى بكميات ضخمة . وقلة من هذه المنشآت اعتمدت على تاجر أو سمسار واحد يبيع إنتاجها . وفى أغلب الاحتمالات ، كانت هذه المنشآت تبيع للعديد من موزعى الجملة ولحسابهم الخاص ــ أى إلى المشترين ــ الذين يحصلون على كميات كبيرة برغم أنهم ليسوا تُجار جملة : صناع آخرين ، وكالات حكومية أو شركات البناء والتشييد . إن التوزيع على النطاق القومى من خلال تُجار الجملة يتطلب إدارة للبيع تابعة للمصنع ، مع موظفين للسوق ومخازن وأحياناً خدمات للإصلاح فى السوق نفسها . كان العمل الخاص بتزويد العملاء بالمعلومات مركزياً أيضاً لأن تجار الجملة أو البائعين نادراً ما كانوا يعدون ويوزعون الكتالوجات ، وكتيبات التعليمات ، وكتيبات الخدمة بتكلفة زهيدة كالصُناع . قد تكون الإعلانات المنشورة فى وسائل محلية باسم البائع أو تاجر الجملة ؛ ولكن تكلفة تحضير الإعلان قد انخفضت عندما قام المصنع (أو وكالته الإعلانية) بالعمل لجميع تجار الجملة الذين يتعامل معهم . ويتعين قيام المصنع بالإعلان على المستوى القومى ، فليس لأى تاجر جملة القدرة المالية الكافية للقيام بالإعلان .

وعلى الرغم من أهمية هذه النشاطات ، فإن تكامل عمليتى التصنيع والتوزيع لم يكن تاماً . ظلت منشآت الإنتاج الكبير فى استخدام تجار جملة وتجار تجزئة يعملون لحسابهم ، لتحقيق الخطوات النهائية فى عملية توزيع منتجات المشروعات . كانت الاستثناءات قليلة ، ولو أن بعضها كان واضحاً . فى سلع الاستهلاك كان البيع المباشر للمستهلك شائعاً فى صناعة النِفط . واتبع هذا الأسلوب أيضاً هنا وهناك ، صناع منتجات تختلف بين آلات التنظيف الكهربائية ومكنات الخياطة والرادارات الكاشفة . أقام بعض أصحاب المصانع ذات الإنتاج الكبير مستودعات البيع بالجملة الخاصة بهم لكى يتعاملوا من خلالها مع بائعى القطاعى مباشرة . استخدمت ، فى بعض الأحيان ، مستودعات البيع بالجملة الخاصة على نطاق قومى ، فى حين استخدم أصحاب مصانع أخرون بائعى جملة مستقلين فى بعض مناطق البيع وزاولوا عمليات البيع بالجملة الخاصة بهم فى مناطق أخرى . أقام العديد من أصحاب المصانع ذات الإنتاج الكبير مؤسسات تصدير خاصة بهم . كانت التباديل والتوافيق لا حصر لها ، ولكن ثبت ، فى غالبية الأحوال ، أن إرسال مُنتج إلى حيث يجده المستهلكون بالكميات اللازمة فى الوقت

www.ibtesama.com

والمكان المناسبين ، يكون أكثر تكلفة إذا قام بها كلها أصحاب المصانع مما لو تم بمساعدة تجار جملة وتجار قطاعى مستقلين .

تم معظم البيع المباشر بواسطة أصحاب المصانع عندما اشترى المستهلكون كميات كبيرة تكفى لأن تجعل تعامل المصنع معهم على نحو مباشر ، أمراً مجدياً . يمكن العثور على بعض الأمثلة بين أصحاب مصانع السلع الرأسمالية والإنتاجية الذين يبيعون آلات ، ومعدات المصنع ومكونات المنتج إلى منتجين آخرين . وهناك أمثلة أخرى بين صانعى المعدات المهنية الذين يبيعون أحياناً للأطباء ، والمحامين والمحاسبين والمصورين على نحو مباشر . غالباً ما بيعت المنتجات المعقدة فنياً بالطريق المباشرة وذلك للحاجة إلى ممثلى مبيعات متدربين تدريباً خاصاً على الإجابة عن أسئلة العملاء من ناحية ، ومن ناحية أخرى لتفادى تزويد الزبائن بمنتج غير ملائم ، الأمر الذى يفضى إلى الإضرار بسمعة السلعة ، ومن ناحية ثالثة للاعتقاد بأن اختصاصى صاحب المصنع أقدر على معالجة التجهيزات والقيام بالتصليحات وتدريب عامل التشغيل من التجار المستقلين .

نما حجم إدارات التوزيع للعديد من أصحاب المصناع على المستوى القومى ، بأكثر مما كانت عليه المشروعات التجارية الرئيسية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، كما كان الجمع بين إدارات التوزيع هذا وعملية التصنيع تطوراً هاماً ، على نحو لا يرقى إليه الشك ، فى مجال تنظيم المشروعات . وفى أصولها التى ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر ، من ناحية ثانية ، بدأ معظم إدارات البيع الخاصة بأصحاب مصانع الإنتاج الكبير ، أنها وسائل لا داعى لها كثيراً لتوصيل منتجاتهم إلى تجار الجملة وتجار التجزئة الذين يتعاملون معهم . لم يتم تحويل توزيع منتجات مصنع ذى إنتاج كبير من تجار الجملة وتجار القطاعى الموجودين إلى مؤسسات التسويق القومية الجديدة . كانت منشآت سنجر ، وستاندرد أويل ، وناشونال كاش ريجيستر حالات استثنائية صارخة ، وظلت كذلك . ومع أن نظام التوزيع القائم لم يتناول أبداً منتجات عملية الإنتاج الكبير ، وأن الترتيبات القديمة يجب تعديلها لهذا الغرض بالذات ، فإن تجارة الجملة وتجارة القطاعى قد نجحتا تماماً استناداً إلى مدى نموها خلال فترة إدخال الإنتاج الكبير . ارتفعت القيمة المضافة فى الدخل القومى من ٢٢٠ مليون دولار فى عام ١٨٧٩ إلى ٨١٠ مليون دولار فى عام ١٨٩٩ ثم إلى ١٣٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٠٩ . أما فيما يتعلق بتجارة الجملة

www.ibtesama.com

فقد كانت الأرقام المناظرة : ٥٦٠ مليون دولار لعام ١٨٧٩ و ١٣٤٠ مليون دولار لعام ١٨٩٩ و ٢٣٢٠ مليون دولار لعام ١٩٠٩ [4] .

أسواق الأوراق المالية

رأينا أن تطورات التقنية والتنظيم وسَّعت مجالات النشاط الاقتصادى التى أتت فيها وفورات الإنتاج أو التوزيع على التكاليف الناشئة عن حجم المشروع . ونتناول للتو العامل الذى جعل من الشركات الصناعية المملوكة جماعياً ، نمطاً مفضلاً للمشروع عندما لا تكون غير اقتصادية . ويعنى بذلك العامل تطور سوق الأوراق المالية الصناعية .

كانت الشركات الصناعية المملوكة ملكية جماعية نادرة للغاية فى الولايات المتحدة قبل عام ١٨٩٠ ، كما كانت نادرة أيضاً وبنفس الدرجة تقريباً المشروعات الصناعية الكبيرة غير المُسجَّلة والمملوكة جماعياً بعد عام ١٩١٤ . ولم يتطلب التحول تغيرات فى الشركات فحسب ، بل فى عمليات البيع والشراء فى أسواق الأوراق المالية أيضاً . لقد كانت لهذه التغيرات أهمية أساسية لرأسمالية القرن العشرين .

كان تاريخ أسواق الأوراق المالية السابق مشوشاً . وترجع أصولها إلى مبادلة سندات الحكومة ، وأسهم الشركات المُسجلة ، ويُرجع بروديل الفضل لسوق امستردام التى تكونت مع بداية القرنَ السابع عشر ، فى جِدَّة الحجم ، والمرونة ، والعلانية وحرية المضاربة ، وذلك برغم أن بروديل يجد سوابق لها فى إيطاليا ، وفرنسا ، وإسبانيا وفى مجموعة البلاد التجارية وفى التعامل فى أسهم المناجم الألمانية فى معرض ليبزج فى أوائل القرن الخامس عشر [5] . كوّن المتعاملون ، فى لندن ، السوق الخاصة بهم فى عام ١٧٧٣ . وفى نيويورك بدأت فى عام ١٧٩٢ مزاولة منهجية لتبادل الأسهم والسندات فى الشارع (بالمعنى الحرفى للكلمة) . وهكذا تكون أسواق الأوراق المالية أقدم بكثير من ممارسة تبادل أوراق الشركات الصناعية بصورة عامة .

كوّن تماماً المستثمرون فى الولايات المتحدة مجموعة منوعة من أسواق الأوراق خلال الحرب الأهلية وبعدها . وجد ماريان ف. سيرز أن حوالى ٢٥٠ سوقاً للأوراق المالية المحلية أنشئت فى الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٨٦٠ إلى ١٩٣٠ ، والجزء الأكبر

www.ibtesama.com

جاء فى الأيام البـاكـرة لهذه الفترة . كان يتم تبادل الأوراق المالية الخاصة بالمناجم فى الغـرب ، فى الأسـواق المحلية التى خلفت وراءهـا سجلاً لخسائر المستثمرين الذين لا يحسدون عليها ، ترد غالباً إلى أقسى أنماط الغش . وكان يتم تبادل الذهب بصورة رائجة . وفى نيويورك تمثلت مجموعة الأسواق المنوعة ، فى سوق أنشئت لتبادل أسهم شركة سكة حديد إريى Erie Railroad بعد أن حذفت سوق نيويورك للأوراق المالية اسم اريى من قوائمها .

كانت أسواق الأوراق المالية خلال فترات التوسع الاقتصادى ليس فقط فى الولايات المتحدة بل وفى أوربا أيضاً مراكزاً اتسمت بالتفاؤل وتوقعات الثراء السريع التى أطلق عليهـا فى بعض الأحيان حمى المضـاربـة . . وكانت هذه الأسواق أيضاً مراكز نشاط لمضـاربـين محنكين متمرسين باستغلال هذا التفاؤل المفرط . أدى تبديد هذه الأوهام خلال فترات الانكماش إلى خسائر واسعة الانتشار وقدر كبير من المعاناة الشخصية . وبـاختصـار تراكمت لأسواق الأوراق المالية ، بين المستثمرين العقلاء ، سمعة كريهة تكـونت بدرجة أقل نوعاً ما من خلال عمليات تبادل حاولت ممارسة قدر من السيطرة على الأسهم المُتبادلة ، بدرجة أقل نوعاً ما من تلك العمليات التى تمت دون سيطرة على الإطلاق .

وحتى التسعينات من القرن ١٩ كانت الأوراق التى تم تبادلها فى أسواق الأوراق العامة فى الولايات المتحدة أسهم السكك الحديدية وشركات الخدمات أساساً . كانت شركة بالاس لعربات البولمان . Pullman Palace Car Co المشروع الصناعى التحويلى الـوحيد الـذى يجرى تداولـه فى بورصة نيويورك ، وتتكون معظم أصوله من شركات عربات نوم السكة الحديد . كانت شركات نسيج نيو إنجلاند مسجلة أحياناً وملكيتها منتشرة على نحو واسع نوعاً ما ، ويجرى تداولها فى سوق بوستن للأوراق المالية . ولكن ٢٥ ٪ من المغـازل فى صنـاعة نيو إنجلاند تملكها منشآت مسجلة ، وأسهُمها مُسَّعرة وأظهرت التجربة فيما بعد أن مستويات أسعارها (حوالى ١٠٠٠ دولار) مرتفعة على نحو يمنع من تداولها على أى نطاق واسع . والواقع أن حجم التداول كان غاية فى الصغر . لم يكن بعض أكثر المشروعات كبراً غير مسجلة مطلقاً : مثل آندرو كارنيجى الذى أدار مصـالحه الواسعة فى صناعة الصلب على هيئة شركة تضامن حتى عام ١٨٩٢ عندما أصبحت فى النهاية شركة مسجلة .

www.ibtesama.com

سبقت انجلترا الولايات المتحدة نوعاً ما فى تطوير أسواق للأوراق المالية الصناعية . وُجدت فى الستينات من القرن ١٩ موجة من منشآت النسيج المسجلة كشركات عملت المصالح المالية المحلية على تنشيطها . وجاء ذلك استجابة لضغوط يمكن مقارنتها بتلك التى ظهرت مؤخراً فى الولايات المتحدة : حاجة لتجديد المصنع فى مواجهة ندرة الأموال يمكن أن ترد ، فى جانب منها ، فى انجلترا لانقطاع موارد القطن خلال الحرب الأهلية الأمريكية . وبحلول عام ١٨٨٢ أدرجت منشآت الصناعة التحويلية التى بلغ مجموع رؤوس أموالها ٥٤ مليون جنيه استرلينى ، فى بورصة لندن . وارتفع هذا المجموع إلى ٨٧٢ مليون جنيه خلال العشرين سنة التالية . حاول لانس ديفيز أن يبرهن على أن لإنجلترا أسواق رأس مال أفضل فى تطورها من أسواق الولايات المتحدة ، الأمر الذى أفضى إلى نتيجة مؤداها أنه عندما ظهرت فرص تكنولوجية من شأنها أن تحقق داخل أية صناعة وفورات حجم هامة ، فإن الشركات الإنجليزية القائمة موّلت بسهولة أكبر التوسع اللازم . وثمة استثناء لافت للنظر هو صناعة البيرة (الجعَة) التى لجأت منذ نشأتها عام ١٨٨٦ ، إلى طرح أوراق مالية على الجمهور لتمويل مقتنياتها من أماكن شرب البيرة العامة لضمان منافذ لمنتجات مصانع الجعة . كانت عمليات طرح الأوراق المالية هذه فى ذلك الوقت كبيرة للغاية ، وقامت بترويجها بنوك لندن التجارية الرئيسية . وعلى العكس من ذلك كانت شركات الولايات المتحدة تعتمد فى التمويل على الاتصالات الشخصية غير الرسمية من الأغنياء من الأفراد أو البنوك . يرى ديفيز أن مَنْ لهم مثل هذه الاتصالات كانوا فى مركز قد ظفروا بفرص وفورات الحجم ونظم إنتاج تطلب رأس مال كثيفاً . وقد يكون ديفيز على حق تماماً فى اعتقاده أن ثمة سبباً لأن يكون أصحاب المصانع الأمريكيين أكثر رغبة من نظائرهم البريطانيين فى دمج المصانع أو بيعها هو عجزهم النسبى عن الحصول على التمويل . ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار مدى نفع الاتصالات المالية فى المجهود الذى يبذل للإفادة من وفورات الحجم ، يتعين أن نضع نصب أعيننا بعض التحفظات .

التحفظ الأول أنه إذا تصور المرء صناعة تحتم ، بصورة جلية ، تسهيلات التصنيع الخاصة بها أن تستبدل بها تسهيلات إنتاج على نطاق أكبر تقوم بها منشآت أقل عدداً ، فإن الاستثمار تحفه درجة كبيرة من المخاطرة حتى تتحدد هوية المصانع التى ظلت باقية . قد يكون اندماج بعض المنشآت القائمة شرطاً عقلانياً لإغراء رأس المال للمصانع ذات

www.ibtesama.com

الإنتاج الأكبر ، وحقيقة حدوث ذلك فى الولايات المتحدة ليس بالضرورة مؤشراً لضعفٍ فى أسواق المال الأمريكية .

والتحفظ الثانى أن هناك نوعين من وفورات الحجم . كان البريطانيون مع أسواق المال الخاصة بهم والمتطورة تماماً ، فى مركز يمكنهم من أن يتشبثوا بتلك التى ظهر مسبقاً أنها عملية إنتاج كبير . وهذه الميزة يحتمل أن تتطور ، بصورة خاصة ، فى صناعات (مثل صناعة النسيج البريطانية أو الزراعة) نشأ فيها معظم إنجازات الإنتاج مع أصحاب مصانع الآلات أو مع آخرين خارج نطاق الصناعة .

إن ميل الأمريكيين الطبيعى لظاهرة ادماج المنشآت جعلهم أكثر تقدماً فى إدراك وفورات الحجم التى وضح أنها لا تأتى إلا نتيجة العمليات الكبيرة ، أو أنها لم تتطور إلا لأن عدداً كبيراً من الطلبات يقدم الحاجة التى كانت أم الاختراع . إن مصانع تكرير روكفلر ذات التكلفة المنخفضة إنما أنشئت لتزويد اتحاد موجود فعلاً بحاجياته . وجاء إنتاج السيارات الكبير كله تقريباً استجابة من فورد لطلبات جد عديدة لا تسدها أية طريقة أخرى . إن أولئك الذين يعتقدون أن الابتكار يجنح لأن يكون استجابة لحاجات قائمة ، سوف يعتبرون هذه المرتبة الثانية من وفورات الحجم أهم النوعين بصورة عامة .

ومن الواضح تماماً أيضاً أن عدداً كبيراً من الشركات الصناعية قد أنشئت فى انجلترا على نطاق صغير لا يخلق سوقاً ذات فاعلية لأسهم هذه الشركات . ولم تُبد بيوت لندن المالية الرئيسة أى اهتمام بتنشيط الشركات الصناعية . لقد كانت أعمالاً من مرتبة ثانية ، أو أعمالاً خاصة بمقاطعة . ومن ثم فإن أسواق المال الإنجليزية قد لا يمكن مقارنتها بضورة ملائمة بالأسواق الأمريكية كما نادى ديفيز .

الاتحادات والقدرة على تسويق الأوراق المالية الصناعية

لماذا أمضى المستثمرون هذا الوقت الطويل حتى كشفوا عن مزايا الأسهم التى تتداول ؟ وُجدت ، مع كل ذلك ، الشركات المسجلة ، وكانت تتداول بين الجمهور فى سوق نيويورك للأوراق المالية وغيرها قبل أن يصبح تداولها شائعاً فى الشركات الصناعية بنصف قرن . تضاعف هذا الشذوذ نتيجة حقيقة مؤداها أن أسهم بعض الشركات الصناعية ــ شركات نيو انجلاند للنسيج ــ جرى تداولها بين الجمهور فى بوستن .

www.ibtesama.com

والإجابة المحتملة هى أن معظم مشروعات القرن التاسع عشر الصناعية كانت صغيرة إلى الحد الذى لا تغذى بأسهمها سوقاً نشيطة . كان من المتعين أن يسبق ظهور المشروعات الأكبر التحول إلى شركات وأوراق مالية قابلة للتداول . غير أنه لم يكن مجدياً تكوين مشروع كبير لمجرد الحصول على ما تحققه الأوراق المالية القابلة للتداول من منافع . أظهرت تجربة الاتحادات أن المنافسين الأصغر استطاعوا ، بدون أوراق قابلة للتداول ولكن تكاليفهم أقل ، تخفيض الأسعار ، والأرباح وأسعار السوق لأسهم المنشآت الأكبر : كان الحجم فى ذاته ميزة صغيرة . لم يكن من الممكن مساندة التحرك إلى المشروعات الأكبر قبل أن تأتى الوفورات التى يمكن أن تتحقق من العمل الكبير ، على التكاليف الإضافية المترتبة على التنظيم على نطاق أوسع ــ تكاليف الوكالة التى سوف نبحثها فى جزء لاحق من هذا الفصل . أمكن للاتحادات والاندماجات الإسراع بتحقيق الوفورادت المطلوبة . ولكن إذا تجاوزت التكاليف الخاصة بالتنظيم فى الشركات المندمجة وفورات الحجم ، فلا يكتب للشركات البقاء .

ومن ثم فليس بمستغرب تماماً أن ترجع أصول تداول أوراق الشركات الصناعية فى أمريكا على نطاق واسع ، إلى تداول شهادات الاتحاد trust certificates التى أصدرت فى الثمانينات من القرن ١٩ [6] . لقد كان بعض الاتحادات من الكِبر بحيث يدعم سوقاً نشيطة للأوراق الخاصة بها . وعكست شعبية أسهم الاتحادات الرأى القائل بأن القضاء على المنافسة أمر عملى ومربح على حد سواء ، وأن التصنيع على نطاق أوسع يحقق وفراً أكثر مما يحققه التصنيع على نطاق أضيق . ومع نهاية الثمانينات من القرن ١٩ أصبحت حركة تداول شهادات الاتحاد واسعة . رخصت بورصة الأوراق المالية فى نيويورك لأعضائها بتداول هذه الشهادات باعتبارها أوراقاً غير مقيدة نتيجة لأن عدم التيقن من وضعها القانونى كان سبباً فى الاعتقاد بأنه يقف فى سبيل قيدها فى البورصة . وبرغم أن شهادات الاتحاد أُخذت على أنها متسمة بطابع المضاربة ، فإنها سبقت إلى خلق تاريخ لأسعار سوق الأوراق الصناعية وكوبوناتها مميزة عن الأوراق المالية الخاصة بشركات السكك الحديدية والمرافق العامة . وبعد ١٨٩١ عندما مكّن قانون شركات نيوجيرسى الجديد الاتحادات من تصحيح أوضاعها القانونية طبقاً لما يقضى به ، قيدت أسهمها فى سوق نيويورك للأوراق المالية بمجرد أن سجلت الاتحادات طبقاً للقانون .

www.ibtesama.com

اختلف الهيكل الرأسمالى للاتحادات المسجلة بشكل واضح عما جرى عليه العرف المالى الحديث . وثمة نمط مألوف ، ولو أنه ليس عاماً ، تمثل فى رسملة capitalize أرباح الشركات المكونة للاتحاد فى صورة أسهم ممتازة تعتبر ورقة مالية من مرتبة الاستثمار . أصدرت الورقة المالية العادية لكى تعكس مخاطرة الخسارة وتوقع أرباح المستقبل المتزايدة . وبينما اتبع نفس النمط فى رسملة شركات السكك الحديدية ، فإن مراقبين خارجيين صوروا أوراق الشركات العادية التى تمت رسملتها على هذا النحو ، على « أنه لا مقابل لها فى رأس المال » watered * أو أنها لا تمثل « سوى السماء الزرقاء » . وفى رأى هؤلاء المراقبين فإن تحقيق الشركة أرباحاً لأسهمها العادية ليس نتيجة سعيدة لمضاربة تتسم بالمخاطرة بالقدر الذى يأتى من جراء تحميل عملائها بأكثر مما يطيقون .

سجل نافين وسيرز ثمانية وعشرين إصداراً لأسهم ممتازة لشركات صناعية خلال السنوات ١٨٩٠ - ١٨٩٣ [7] . وفى الوقت نفسه يبدو أن بنوك الاستثمار التى كانت خبرتها أصلاً مع أوراق شركات السكك الحديدية ، لم تقتنع تماماً بنوعية الاستثمار فى الأوراق الصناعية ، وسجلت خمسة إصدارات من بين اثنين وعشرين سوِّقت بصورة نشيطة . لم ينشط ج . ب . مورجان أكبر رجال المصارف فى مجال الاكتتاب فى الشركات الصناعية حتى تكوين اتحاد الصلب فى عام ١٨٩٨ . إن مروجى الشركات الستة من بين الثمانى والعشرين التى سجلها نافين وسيرز لم يبذلوا مجهوداً خاصاً لتسويق الأسهم الممتازة . تكونت ، على سبيل المثال ، شركة جنرال اليكتريك فى عام ١٨٩٢ باندماج شركة اديسون للكهرباء بشنكتادى Edison Electric Company of Schenectady فى نيويورك مع شركة طومسون هوستون بلين Thomson-Houston Company of Lynn فى ماساشوستس استناداً إلى ميثاق نيويورك التشريعى . استثمر مورجان وبعض الشركاء ٣٠٠ ٠٠٠ دولار فى شركة توماس أ . إديسون إديسون للكهرباء Thomas A. Edison's Edison Electric Light Company عام ١٨٧٨ قبل اختراع مصباح إديسون ، وعلى الرغم من أن منشأة مورجان كانت ذات أثر فى اندماج مصالح إديسون وطومسون ـ هوستون فى عام ١٨٩٢ ، فيبدو أن دورها كان أقرب إلى المستثمر منه إلى ضامن الاكتتاب

* عملية إصدار أسهم وسندات بما يجاوز قيمتها رأس مال الشركة الحقيقى ، ومن ثم فلا يكون هناك ضمان من أصول حقيقية ، watering stock . ويترتب على ذلك أنه ليس من المتوقع توزيع نفس الكوبون القديم على رأس المال الجديد (المترجم) .

www.ibtesama.com

أو مضارب الأوراق المالية . لم يزل مدى ملاءمة الأوراق الصناعية للاكتتاب العام غير محدد حتى عام ١٨٩٢ .

ثبت أن الذعر المالى لعام ١٨٩٣ نقطة تحول . فقد وضع أولاً حداً مؤقتاً لإصدار أوراق مالية صناعية جديدة ، وقدَّم ثانياً أساساً لإجراء مقارنة أداء الأوراق المالية الصناعية بأداء الأوراق المالية للسكة الحديد خلال أربع سنوات من الكساد . اجتازت الأوراق الصناعية الاختبار بصورة غاية فى الاعتدال . وثالثاً ارتفع عدد الشركات الصناعية التى نشرت فى الجرائد المالية من ثلاثين فى عام ١٨٩٣ إلى مائة وسبعين فى ١٨٩٧ وذلك برغم قلة حالات الاندماج خلال سنوات الكساد [8] .

حركة الاندماج فيما بعد الكساد

إذا كانت الاتحادات تعتبر مسئولة عن إدخال الأوراق المالية الصناعية التى تسوَّق شعبياً إلى الأسواق الأمريكية ، فمن الواضح أن ضغوط كساد الفترة من ١٨٩٣ إلى ١٨٩٧ قللت من القوة الشرائية لعدد كبير من المنشآت ، وهيأت الجو لملاكها للتخلص منها فى أول فرصة مناسبة . وانتهى الأمر إلى أن تكون أكثر وسائل البيع ربحاً ليست البيع لخلف فى شركة تضامن ، ولا مجرد التحويل إلى شركة مسجلة ثم بيع أسهمها . أما ما حقق أعلى سعر بيع فقد كان التسجيل كجزء من مجموعة منشآت من الكبر بحيث تجدلها سوقاً كأوراق مالية يتم تبادلها شعبياً . وكان سبب ذلك بسيطاً يتمثل فى أن العادة جرت على أن تكون القيمة البيعية للمنشآت الفردية « ثلاثة أمثال الأرباح » ، أما الأسهم فيمكن أن تباع بما يتفاوت بين سبعة وعشرة أمثال الأرباح . ويشرح نافين وسيرز الفرق بين الحالتين فيما يلى :

> تطلب إدارة منشأة ، وبخاصة إذا كانت مشروعاً متخصصاً فى صناعة تحويلية ، مهارات معينة بجانب رأس المال . ولم يكن يملك هذه المهارات عادة سوى أشخاص يعملون فعلاً فى الصناعة . وترتيباً على ذلك فإن المشترين المحتملين وجدوا بصورة عامة بين المنافسين فقط .
>
> أدت الفرصة النادرة لإتمام البيع إلى أن يظل ثمن المنشآت الصناعية السائد فى مستوى

www.ibtesama.com

منخفض . كان رقم البيع المألوف « ثلاثة أضعاف الأرباح » . . . وبالمقارنة فإن رجلاً يمتلك حصة فى شركة سكة حديد ، أومصنع نسيج ، يمكنه أن يبيع حصته بسعر يتفاوت بين سبعة وعشرة أمثال الربح . والواضح أن صاحب رأس مال صناعى كان فى وضع غير مواتٍ على نحو خطير ، نظراً للافتقار إلى سوق راسخة ومعترف بها للأوراق المالية الصناعية [9] .

ومما يتعين تأكيده أن الأوراق المالية **القابلة للتسويق** تعنى تلك التى تصدر بكميات تكفى لإيجاد حركة تبادل مطردة فيها ، ولا تعنى أوراقاً يتمّ تبادلها مرة كل حين . ليست الميزة التى تستمتع بها الإصدارات الكبيرة مجرد وفورات الحجم فى التكاليف القانونية ، والمحاسبية والاكتتاب . إن الميزة التى تتمثل فى أن إصداراً كبيراً واسع الانتشار للأوراق المالية بدرجة تتيح توليد مبيعات متكررة بسعر تسهل مراقبته ، أنفع للمستثمرين من إصدار ليس كذلك .

وفى أوئل خريف عام ١٨٩٧ أكملت بالفعل حركة اندماج ما بعد الكساد تحول معظم الصناعات الأمريكية إلى مؤسسات أخذت شكل الشركات المملوكة جماعياً والمسجلة أسهمها فى بورصة الأوراق المالية . كانت هذه الاندماجات ، فى أول الأمر ، مجرد شراء حصة المروجين بالكامل ، على أن يأخذ تسديد المُلاّك السابقين صورة سهم فى الشركة المندمجة . ولم تتضمن خطط الاندماج العادية أى شرط لإضافة مبلغ نقدى إلى الشركة المندمجة ، لا كرأس مال عامل ، أو لشراء مصنع جديد . غير أنه بالنسبة للخلف من الاقتصاديين وقد رجعوا بأفكارهم إلى الوراء ، كانت سمة الاندماج الناجح أدنى إلى إعادة تنظيم عمليات الإنتاج وعمليات البيع للشركات المشتركة فى الاندماج بحيث تصبح نظاماً متكاملاً ، من أن تكون مجرد تكوين نوع من العمليات المنفصلة للشركات السابقة . وعمليات إعادة تنظيم هذا شأنها تطلبت وجود خطة وموارد مالية وقيادة إدارية لتنفيذ الخطة . وهذه العناصر الثلاثة كان يفتقر إليها مُرَوّج عملية الاندماج النموذجى .

عندما انضم ج . ب . مورجان إلى حركة أواخر التسعينات من القرن ١٩ ، عالجت منشأته هذه النقائص . كون فى عام ١٨٩٨ شركة الحديد الفيدرالية طبقاً لخطة اشتملت على بيع الأسهم الممتازة لكى يحصل على رأس مال عامل إضافى وأموال لآلات جديدة .

www.ibtesama.com

وأخـذ مورجان أيضاً دور ضامن الاكتتاب الذى اتفق على شراء أى عدد من الأسهم الممتازة الذى لا يشتريه حملة الأسهم الآخرون أو لا يكتتب فيها الجمهور . كان لمورجان أعضاء فى مجلس الإدارة ليستوثقوا من أن خطط التنظيم يجرى تنفيذها . وأخيراً اتبعت شركات مورجان التقليد البريطانى باستخدام محاسبين قانونيين غير تابعين للشركة للقيام بمـراجعة حساباتها . وقد امتد هذا التقليد ليشمل الولايات المتحدة فى أواخر القرن التـاسع عشر بناء على طلب مستثمرى المشروعات الأمريكية ــ وقد كان على المرء أن يتأكد من أن المحاسبين المختارين يحوزون القبول لدى البنوك .

على الرغم من أن العرف الأمريكى بإصدار أسهم ممتازة كان موضع نقد كبير ، فإنه يماثل الممارسة البريطانية المعاصرة وفى معرض الكتابة عن انجلترا يصف كوتريل كيف أن الأسهم العادية حدث أن اعتبرت « أوراقاً مالية ، من المخاطرة ــ إلى حد كبير ــ اقتناؤها » نتيجة للتجربة غير المواتية مع أسهم الشركات الصناعية التى اشتريت خلال فترة رخاء النصف الأول من السبعينات من القرن ١٩ . تحملت أيضاً الأسهم العادية الوطأة العظمى التى جاءت نتيجة « لهبوط طويل الأمد فى ربحية الصناعة البريطانية فيما بين منتصف السبعينات ومنتصف التسعينات من القرن ١٩ » . أسهم تدهور مماثل فى ربحية الصنـاعة الأمريكية فى تطور حركة الاتحادات . استطرد كورتيل وهو مازال فى معرض الحديث عن انجلترا :

> تغـير كلية نوع الأوراق المـالية التى أصـدرتها الشركات العامة خلال الثلاثين سنة السـابقة على الحرب العالمية الأولى فى عام ١٨٨٤ . وجدت ٢٢٧ شركة عامة فقط من بين ١٥٨٥ سُجلت فى بورديت Burdett لها أكثر من نوع من رأس المال ، وبحلول عام ١٩١٥ أصـدر ٧٥ ٪ من جميع شركـات الفحم والحديد والصلب العامة أسهماً ممتازة وسندات ، وأصدر ٧٥ ٪ من الشركات العامة التجارية والصناعية « الأخرى » أسهماً ممتازة ، وأصدر ٥٠ ٪ من هذه المجموعة الأخيرة سندات . [10]

لاحظ كوتريل أيضاً ، من ناحية أخرى ، أن عادة إصدار أسهم لا تسدد قيمتها بالكامل قد اختفت فيما بين عام ١٨٩٥ فى الوقت الذى بلغ فيه معدل متوسط الالتزامات الخاصة بالأسهم التى لم تسدد وسجلت فى Sir H. Burdett's *Official Intelligence*

www.ibtesama.com

(صدرت لأول مرة فى عام ١٨٨٢) ٢,٣٣٪ وبين عام ١٩١٥ عندما توقف اتباع هذا التقليد ، باستثناء أسهم الشركات المالية وشركات التأمين .

ساد ، بصورة واضحة ، اعتقاد بين مستثمرى أواخر القرن التاسع عشر أن الاندماج الصناعى كان واعداً بأرباح احتكارية ـ اعتقاد استغله ، ولاريب ، مروجو الاتحادات . لخص جورج ستيجلر حالة دوافع الاحتكار فى الاندماجات السابقة كما يلى :

> لماذا فُضِّل الاندماج على التواطؤ بين البائعين لرفع الأسعار collusion ؟ يكمن جانب من الجواب لأول وهلة فى عدم مشروعية التواطؤ بعد عام ١٨٩٠ . ومع ذلك فلا يتعين تأكيد هذه النقطة . لم تصبح فعَّالية قانون شيرمان Sherman Law فى معالجة المؤامرات ، واضحة حتى عام ١٨٩٩ عندما حُكم فى قضية Addyston Pipe . وكانت هناك موجة متزامنة من الاندماجات فى انجلترا ، حيث كان تنفيذ المؤامرات غير ممكن ، فى حين أنها لم تكن موجبة لإقامة دعوى . ويجدر أن نذكر أيضاً الاتجاهات المتعارضة لتحملية الاندماجات الأكبر والقدرة على تجنب وفورات الحجم السالبة diseconomies of scale من خلال التواطؤ . إننى أميل لأن أعطى وزناً كبيراً لميزة أخرى للاندماج : فقد أتاح رسملة أرباح الاحتكار المتوقعة وتوزيع جزء من هذه الأرباح المرسملة لصالح المروِّج الممتهن . مكّن الاندماج إحدى شركات مورجان أو مور الكبيرة لأن تدخل صناعة جديدة تدر ربحاً : حماية الاحتكارات [11] .

إذا كانت نتائج التصرف الاقتصادى يمكن أن يحكم عليها بصورة مأمونة من خلال دوافع ونوايا أو حتى آمال الذين بدأوها ، فإن اقتصاد التصنيع الأمريكى يكون قد تحول على نحو دائم تماماً إلى مجموعة من الاحتكارات الصناعية فى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر . ولكن كما يحدث غالباً فى تاريخ الاقتصاد ، بحيث يكاد يكون قاعدة ، فالنتائج النهائية لا تدين إلا بالقليل لنوايا أى مَنْ كان أو لا تدين له بشىء مطلقاً ونادراً ما كانت الشركات المندمجة قادرة على المحافظة على أسواق أسهمها الأولى [12] . كانت هذه الشركات ، فى بعض الأحيان غير قادرة على المحافظة على معدل نمو صناعاتها ، وأحياناً أخرى وعت الوسيلة الصعبة ، ومؤداها أن الإبقاء على حصتها من السوق أمر

www.ibtesama.com

لا يتواكب مع محاولة السيطرة على الأسعار . وكما قال ستيجلر : « إن حصة المندمج من السوق تهبط على نحو جوهرى ، وغالباً بصورة ثابتة على مر الزمن » . وللاتحادات مشاكل أخرى غير هبوط حصتها من السوق . وحتى اتحاد نموذج مثل ستاندرد أويل حقق أرباحه أصلاً بتخفيض تكاليفه الخاصة به ، ثم فرض نفس السعر الذى يحدده منافسوه ــ والاتحادات التى افتقرت إلى وسيلة لتخفيض تكاليفها سارت أحوالها على نحو ردىء .

والنقطة الوثيقة الصلة بالموضوع هى أن مروجى المشروعات فى الأيام الأولى للقرن العشرين ، مهما تكن دوافعهم وتوقعاتهم ، فقد قاموا بتنظيم الكثير من الصناعة الأمريكية فى مشروعات تأخذ شكل شركات كبيرة تصدر أسهماً يمكن أن تمتلك بصورة واسعة ويتم تداولها كثيراً ، وبذلك أصبح اقتصاد التصنيع الأمريكى على نحو واسع اقتصاد شركات مملوكة جماعياً . انتشر هذا النمط من تنظيم المشروعات فى انجلترا وفرنسا وألمانيا ببطء أكبر . ولكنه أصبح نمطاً عاماً بعد الحرب العالمية الثانية .

هل أسهم الشركة أكثر قيمة من المشروع ؟

مهما تكن الدوافع التى أدت بالمستثمرين إلى الاتجاه إلى الأوراق المالية القابلة للتداول ، فإن هذا النوع من الاستثمار قدم للمستثمرين فائدتين اثنتين حقيقيتين . كانت هذه الأوراق تأميناً ضد مخاطر الاستثمار طويل الأمد ، كما أنها أخضعت على نحو أفضل قوة المخاطر للسيطرة . وفى لغة القيم الاجتماعية جعلت الأوراق المالية القابلة للتداول لامركزية اتخاذ قرار الاستثمار أمراً ممكناً ، وله فى حد ذاته مزايا تنظيمية كبيرة . وسوف نستشف هذه النقاط فى الأقسام الثلاثة التالية :

(١) الأوراق المالية القابلة للتداول ومخاطرة الاستثمار

تطلبت المشروعات الكبيرة التى تمخضت عنها الثورة الصناعية خلال المدة من ١٨٨٠ - ١٩١٤ تصنيف رأس المال من ناحية المقادير ، ومن ناحية الفترة الزمنية ، وهو أمر لم يكن مسبوقاً فى تجارة العصور الوسطى ، أو تجارة عصر النهضة . والعبارة الحاكمة هى « تصنيف » . وقد استلزمت مشروعات مثل السكك الحديدية ، ومصانع الصلب

www.ibtesama.com

وشبكات القوة الكهربائية ، رءوس أموال كبيرة ، والنادر من المشروعات التى يحدوها بصورة بالغة أمل تحقيق ربح ، كانت الوحيدة المتوقع لها أن تسترد رأسمالها فى أية فترة قصيرة . وإذا ثبت فى النهاية أن المشروع غير ناجح ، فاحتمال إمكانية تصفية هذه الأصول بالغة التخصص بسعر معقول نادراً ما يتحقق . وتؤكد هذه المخاطرة حقيقة مؤداها أن حياة الأصول (والزمن اللازم لاسترجاع الاستثمار من خلال الربح والاستهلاك) غالباً ما تتجاوز العمر الافتراضى الذى وضعته الإدارة . وليس هناك ما يضمن أن يكون الخَلَف كفئاً أو أميناً .

وبالنسبة لتاجر العصور الوسطى الذى اعتاد حفظ ثروته فى صورة يخفيها بسهولة عن مخاطر الابتزاز السياسى والحرب والثورة وأنواع اللصوصية الأخرى ، فإن مثل هذا النوع من الاستثمار الذى يتعذر استرداده لفترة يتجاوز مداها أى توقع قد يبدو لهذا التاجر ضرباً من الجنون . ولم تكن هناك وسيلة لحساب تيار الأرباح المستقبلة بصورة واضحة . يكاد يكون القول بأن مستثمراً قد أقبل مختاراً على مثل هذه المخاطر ، أمراً مبالغاً فيه . كانت منشآت الرى فى الإمبراطوريات التى قامت على قوة المياه متشابهة فى المدى والوقت ، غير أن ما دفع مقابل إقامتها لم يكن اختيارياً ــ لقد فرضته القوة السياسية .

وبما أن المخاطر يدركها المستثمرون ، فقد حولت الشركة ذات الأسهم القابلة للتداول المخاطرة التى تكمن وراء رأس مال مستثمر لأمد طويل إلى مخاطرة قصيرة الأجل لمبالغ صغيرة من رأس المال . وبما أن أسهم الشركات القابلة للتداول أمكن بيعها بسهولة بأسعار تحدد يومياً (أو أكثر من مرة فى اليوم الواحد) ، فإن أصحابها لا يرتبطون بالمشروع طوال حياة معداته الرأسمالية . بل أمكنهم الاحتفاظ بأرباحهم ، أو وضع حد لخسائرهم عندما يرون أن ذلك أمر مستحسن . حوّلت الأسهم القابلة للتداول مخاطرة المالك طويلة الأمد إلى مخاطرة مستثمر قصيرة المدى . وانقسمت ملكية الأصول التى تمثل رأس المال إلى مستويين : الأول هو الشركة ككيان مستقل ، والثانى حملة الأسهم الذين زودوا الشركة برأس المال . ظلت مخاطر المستوى الأول قاسية كما كانت فى أى وقت ، غير أن مخاطر المستوى الثانى كانت مغايرة تماماً كما كانت مقبولة على نحو متسع . يشبه هذا التقسيم إعادة توزيع المخاطرة بين المالك وبين شركة التأمين .

كان حجم العديد من مشروعات أواخر القرن العشرين كبيراً بصورة تجعل من المستحيل غالباً تصور إدارتها فى هيئة ملكيات فردية ، أو شركات تضامن ما لم يكن

www.ibtesama.com

المالك حكومة . لم يكن ذلك لمجرد أن التقنيات الجديدة تتطلب استثماراً على نطاق واسع فثروات بعض المستثمرين كبيرة للغاية . وبالأحرى فالحاجة إلى وسيلة جديدة لجمع رأس مال المشروعات الكبيرة ، نشأت عن رغبة المستثمرين فى أن يطبقوا مبادىء التأمين على الاستثمارات . ورغب العديدون منهم فى توزيع المخاطر من خلال التنويع باستثمار جزء صغير من أموالهم فقط فى أى مشروع واحد ، أو منشأة واحدة ، وقدمت الأسهم القابلة للتداول الوسيلة لتحقيق ذلك الهدف .

يستطيع المستثمر فى أسهم شركة أن يقلل مرة أخرى المخاطر المتأصلة فى أية منشأة ، أوفى أية صناعة بواسطة عملية التغطية hedging من خلال الاستثمار فى عدد من مشروعات مختلفة فى نفس الصناعات أوفى صناعات أخرى . كان تنويع المخاطرة أمراً ذا قيمة للمستثمرين الذين لم يستطيعوا اتباع الاستراتيجية المتمثلة فى « ضع كل ما لديك من بيض فى سلة واحدة ثم راقبها » ، لأنهم لم يقدروا أن يراقبوا سلة كانت على نحو مباشر تحت إدارة شخص آخر وسيطرته . لم يتغير نظام مخاطرة خسائر الأعمال كله ، غير أن المستثمرين استطاعوا أن يحققوا أثر التأمين من خلال توزيع المخاطرة على نحو عريض وتخفيض احتمال أن تقع بصورة لا تناسب فيها على عاتق أى مستثمر .

وقد ربط كينث أرو المخاطرة والتأمين ومحددات استخدام التأمين بطريقة مفيدة بصفة خاصة فى إيضاح دور المخاطرة فى بزوغ الشركة ذات الأسهم القابلة للتداول . يتوق الكثيرون ممن يتحملون مخاطر الأعمال (شاملة مخاطر الاستثمار) لتأمين أنفسهم ضد المخاطر . ولكن ليس مثل هذا النوع من التأمين متاحاً فى أسواق التأمين التقليدية . ويرد عدم إمكانية التأمين إلى مجازفة معنوية : « قد تغير وثيقة التأمين الدوافع ، ومن ثَمّ الاحتمالات التى تعتمد عليها شركة التأمين . . . وسوف يحجم المؤمِّن عن عملية التأمين أو يلجأ إلى التفتيش المباشر والمراقبة ليتأكد بقدر ما يستطيع من أن المؤمَّن عليه يقلل إلى الحد الأدنى ، جميع الخسائر الموجودة تحت سيطرة هذا الأخير . ولكن هناك وسائل أخرى لتوزيع المخاطرة غير الالتجاء إلى أسواق التأمين التقليدية . وفى غضون القرن التاسع عشر ، كما أشار أرو ، جرَّد العديد من أصحاب الأعمال أنفسهم من بعض المخاطر من خلال بيع بعض الأسهم العادية لإيجاد فرص للهبوط بالمخاطرة الإجمالية عن طريق تنويع محفظة الأوراق المالية .

وكانت نتيجة اهتمام المستثمرين فى توزيع مخاطرهم هى أن القيام باستثمارات غاية

www.ibtesama.com

فى الكبر أصبح بعيد الاحتمال (باستثناء الحكومة) بغير بعض ترتيبات مؤسسية لتوزيع المخاطرة بغض النظر عن مدى كبر ثروات بعض المستثمرين بالمقارنة بحجم الاستثمارات المطلوبة . ومنذ القرن السابع عشر أصبحت الشركة ذات الأسهم القابلة للتداول الأداة الرأسمالية لتوزيع مخاطر استثمار رأس المال الكبير . استخدمت فى الأيام الأولى للقرن التاسع عشر هذه الأداة ، كما رأينا من قبل ، فى تكوين مجموعات ضخمة من رأس المال للسكك الحديدية ، والترع ، والقناطر ، ورسوم استعمال الطرق وغيرها . واستخدمت هذه الأداة أيضاً على نطاق واسع فى المشروعات الصناعية فى أواخر القرن . ولا يؤدى كل هذا إلى أن ننكر أن بعض الأفراد أمثال كارنيجى وفورد قد جمعوا ثروات ضخمة وممتلكات غير منوعة كبيرة . واصل تراكم ثرواتهم طريقه على نحو مطرد ، برغم ذلك من خلال سلسلة من الاستثمارات الصغيرة محققاً نتائج غاية فى النجاح . كان كارنيجى واحداً من منظمين عديدين باعوا فى النهاية أعمالهم ، وعمدوا إلى تنويع ممتلكاتهم . وفى نهاية المطاف تصرف ورثة فورد بطريقة مماثلة .

ولكى نتابع فكرة أرو بتشبيه المخاطرة بالتأمين إلى مدى أبعد ، فإن الأسهم القابلة للتداول تكون قد وضعت حاملى الأسهم العادية فى موقف هيئات التأمين التى غيرت نظرتها للمخاطرة دوافعُ أصحاب المشروع من امتلاكه أو دوافعُ الإدارة من القيام بمهمتها ، مما أدى إلى موقف كان فيه تمسك حاملى الأسهم العادية بما أسماه أرو « الفحص والمراقبة المباشرة » أمراً مناسباً . ويوصلنا هذا إلى مخاطرة الوكالة .

(٢) مخاطرة الوكالة

فى الدراسات الاقتصادية الحديثة الخاصة بتنظيم المشروعات أعطيت أهمية كبرى لما أصبح يسمى مخاطرة الوكالة أو تكاليف الوكالة . فعندما يفوض أصحاب مشروع ما سلطة إدارته إلى وكلاء وموظفين ، يكون ذلك مصحوباً بقيام مخاطرة قد تجىء نتيجة لفشل هؤلاء فى تأدية عملهم بجد واجتهاد ، أو يعملون بوعى ، أو بدون وعى لتحقيق مصالحهم الخاصة أكثر من مراعاة مصالح أصحاب المشروع . لم تزد تكاليف الوكالة فى المشروعات الأكبر بما يعادل تكلفة الموظفين الزائدين فحسب ، بل أيضاً نتيجة لاتجاهات القائمين على السلطة الهرمية لاتخاذ قرارات أدنى إلى تحقيق مصالحهم الخاصة منها إلى تحقيق مصالح أصحاب المشروعات بالإضافة إلى الهبوط بنوعية صنع القرار نتيجة لتقسيم

www.ibtesama.com

المسئولية ، والتأخر فى الحصول على موافقات عديدة ، والتهرب من المسئولية ، وترحيل السلطة إلى أشخاص بعيدين نسبياً عن المعلومات القريبة من الموضوع . إن تخصيص موارد المشروع على وظائفه المتخصصة ــ البحث والتنمية ، والهندسة ، والتصنيع ، والإعلان ، والتسويق والمشتريات ــ تصبح عملية صعبة على وجه خاص ، نتيجة لأن المديرين المسئولين عن كل وظيفة من هذه الوظائف غالباً ما يكونون منحازين بالضرورة إلى جانب هذه الوظيفة . وثمة مشكلة مماثلة لانحياز الخبير تحدث فى النظم التدرجية الحكومية والتعليمية والهيئات التى لا تبغى تحقيق الربح . تجنح عناصر الفساد فى تكاليف الوكالة لدى المؤسسات الكبيرة ــ منح وأجور وبدلات زائدة عن الحد وتكاليف الحسابات والاستحواذ على السلطة من خلال تعيين موظفين زائدين عن الحاجة ــ تجنح إلى أن تكون تافهة مقارنة بتكاليف القرارات التى تتخذ على نحو خاطىء نتيجة السياسات الدواوينية ، وتنازعات المصالح بين وكالات صنع القرار بعضها البعض ، وبين هذه الوكالات ورؤسائها .

وعلى الرغم من كل هذا فإن المؤسسات الكبيرة القائمة على النظام التدرجى تظل قائمة ، لأن لها مزايا تأتى على تكاليف الوكالة الخاصة بها . ولا تتضمن هذه المزايا وفورات الحجم كما يراها رجل الاقتصاد فحسب ، بل إنها تضم أيضاً مزايا التخصص وتقسيم العمل فى مجال الإدارة . قد يكون لدى صاحب المنشأة حوافز أفضل ، فى حين أن المديرين المهنيين الذين يتم اختيارهم على ما ينبغى ، من المرجحّ أن تكون كفاءتهم أكبر . وترتيباً على ذلك فإن السبب العملى لتأكيد تكاليف الوكالة ، ليس للتدليل بها ضد النظم التدريجية ، بقدر ما هى توكيد لأهمية ربط النظام التدرجى بالأدوات الفعَّالة لمراقبة تكاليف الوكالة أو الوصول بها إلى الحد الأدنى .

والانتخاب فى عالم السياسة هو الأداة الديموقراطية المألوفة للسيطرة على المخاطرة الناشئة من احتمال قيام وكلاء المواطنين (نواب الشعب) بالعمل لمصالحهم الخاصة بهم . وتستخدم نفس الأداة فى الشركات . ولكن الانتخاب له نقيصتان أساسيتان : الأولى هى أن التصويت يعتمد على الإقناع الشخصى وأن الموظفين المختصين يستفيدون كل الفائدة من الحصول على المعلومات والسيطرة عليها ، بالاضافة إلى المقدرة على استئجار منشآت علاقات عامة ذات خبرة للقيام بترشيد سلوك عملائهم . والنقيصة الثانية أن الانتخاب لا يمكّن المواطن الفرد من ممارسة أى نوع من الرقابة على الوكلاء

www.ibtesama.com

العموميين (النواب) ، وبدلاً من ذلك يحول هذه الرقابة إلى مجموعة من مواطنين آخرين لهم مصالحهم المنوعة . والملاذ الأخير الوحيد للمواطن الفرد هو الهجرة ــ أى الرفض أو القبول غصباً . ونقائص الانتخاب كأداة للرقابة لها سمعة سيئة . لقد عاش الانتخاب ، شأنه فى ذلك شأن ، الديموقراطية . . لأن أحداً لم يفكر فى بديل يتسم بدرجة أقل من عدم الاقتناع به .

إن صاحب السهم الفرد أقل اعتماداً بكثير على نتائج المعارك الكلامية والمجادلات الانتخابية لأن القبول قسراً سهل للغاية . إذا لم يرض المستثمر عن الطريقة التى تدار بها الأمور ، فيمكنه أن يحول ممتلكاته من شركة إلى أخرى للتو وبتكلفة بيع قليلة جداً . وهذا النمط من إظهار الرغبة مع أثره فى تخفيض القيمة السوقية لأسهم الشركات التى يتوالى بها فقدان حملة الأسهم وأثره الايجابى فى أسهم الشركات التى تجذب حملة أسهم ، يضع إدارة الشركة فى منافسة تبادلية فى خدمة مصالح الملاك .

إن جزءاً كبيراً من تاريخ الشركات يمكن أن يكتب وكأنه تاريخ مجهودات التعامل مع قضايا مخاطرة الوكالة . وفى الأصل فإن لبنوك الاستثمار التى روجت لشركة ، كان لها دافعاً قوياً فى السيطرة على المخاطرة الناشئة عن الوكالة من جانب مصالح هذه الخاصة بها ونيابة عن عملائها . لقد مارسوا هذه السيطرة من خلال عضويتهم فى مجالس الإدارة ، واختيار المراجعين الخارجيين ، واستخدام مكاتب قانونية تحوز قبول المصارف والاشتراك فى اختيار الموظفين التنفيذيين من خلال ما امتدحه البعض على أنه « شبكة الزميل السابق » . وبعد أن نضجت الشركات التى أسست فى الجزء الأول من القرن ، وأصبحت أقل اعتماداً على بنوك الاستثمار ، تولت قوانين الأوراق المالية الفيدرالية جانباً كبيراً من العمل على تخفيف مخاطر الوكالة عندما طلبت أصلاً من الشركات المملوكة جماعياً لأن تتيح قدراً كبيراً من المعلومات والبيانات لكى تمكن المستثمرين على نحو أفضل من تفادى الشركات ذات مخاطرة الوكالة .

وفى السنوات الأخيرة أصبح العرض الذى يتقدم به شخص إلى حملة الأسهم لشراء أسهمهم بسعر محدد بقصد السيطرة على الشركة takeover bid ، وسيلة أخرى ذات أهمية فى هذا المجال . إن فشل الإدارة فى الأداء بصورة كافية سوف يؤدى إلى هبوط سعر السهم . وهذا من شأنه أن يعرض الإدارة لهذا النوع من الشراء takeover bid مما يؤدى مباشرة إلى الحلول محل الإدارة إن تطور سوق للشركات وتطور التجارب مع مشروعات

www.ibtesama.com

مختلطة ومنوعة ، أفرز مهنيين يعملون طول الوقت متخصصين فى البحث عن منشآت يمكن أن تكون أكثر ربحية مع تغيير الإدارة . وقبل أن يصبح takeover bid اجراءً شائعاً ويموّل بسهولة ، كان من الممكن أن تستمر الإدارة غير المناسبة فى ممارسة عملها لفترة طويلة ، وتقاوم عروض شراء الأسهم بقصد الحلول محل الإدارة buy-out فى حين أن المشروع يتدهور بالتدريج عندما يخرج منه مستثمروه . إن عرض الشراء للحلول محل الإدارة takeover bid أيضاً مظهر جدير بالاعتبار لتقسيم الملكية فى الشركات إلى مستويين ــ الأصول لها قيمة والأسهم لها قيمة أخرى . أصبحت الشركة الصناعية شائعة نتيجة لأن الأسهم جنحت إلى أن تكون لها قيمة أعلى من قيمة الأصول . ولكن الفرق يعكس فى جانب منه الكفاءة التى تديرها الأصول . وفى بعض الأحيان تكون قيمة الأصول أعلى من الأسهم . إن الشراء للحلول محل الإدارة أصبح عاملاً خطيراً فى السيطرة على مخاطرة الوكالة لأن هذا الإجراء يتطلع تماماً لتحقيق مثل هذه المواقف .

إن مخاطر وتكاليف الوكالة تصبح محل الاهتمام عندما تستخدم الشركات أنماط تنظيم تدرجى . لقد أصبح من السهل بقاؤه لحملة الأسهم فى الشركات المملوكة جماعياً بقدر إمكان العملاء القيام به . وحملة الأسهم والعملاء على حد سواء فى مركز أقوى بكثير من المُنتخب السياسى اذا ما قام المرء بقياس السلطة بقدرة الفرد على التصرف بصورة فعّالة عندما لا يحقق وكلاءه التزاماتهم التى وعدوا بها فيما قبل الانتخاب .

(٣) صلاحية تسويق الأوراق المالية ومخاطرة الاستثمار الاجتماعية

إن الشركة ذات الأسهم الصالحة للتسويق التى تخفض مخاطر المستثمر ، ومن ثم تخفض تكلفة الاستثمار ، تحقق هدفاً خاصاً وهدفاً اجتماعياً على السواء . وأغلب الاحتمالات ، مع ذلك ، أن للمنافع الاجتماعية الرئيسية لهذه المؤسسة مصدراً مختلفاً . ومن المرجح أن نسقاً للتنظيم الاقتصادى يشيع اللامركزية فى صنع قرار الاستثمار ، يكون أكثر كفاءة بقدر محسوس من نسق مخالف . وفى حالة الاستثمارات الأكبر من أن يتحمل مخاطرها مستثمر واحد ، فإن اللامركزية تلزم الشركة المملوكة جماعياً أو مؤسسة تقوم على تنظيم مماثل لتعزيز مصالح عدد من المستثمرين . ودعنا نر سبب ذلك .

إن القيمة الحالية لأى استثمار هى عملية تنبؤ بالإيرادات (أو أى منافع أخرى يمكن

www.ibtesama.com

تقييمها) التى يحدثها فى المستقبل وبالوقت الذى تحدث فيه ، مع تغطيتها من خلال عملية التغطية فى سوق الأوراق ، بما يعادل تقديراً لقيمة السهم المستردة فى حالة الإخفاق فى تحقيق ربح . ويجب أن يتوقع ، فى أى نظام اقتصادى ، أن قراراً بتخفيض الاستهلاك ــ وأى تحويل للموارد الاقتصادية إلى الاستثمار المادى أو البشرى ، لابد أن يفضى إلى خفض الاستهلاك إلى مستوى أقل مما يمكن أن يكون عليه لولا قرار التحويل ــ هو قرار غير عقلانى ما لم يتوقع أن يحقق التأجيل منافع مستقبلية ممثلة فى قيمة حالية تزيد على تكلفة الأسهم .

إن تكلفة الاستثمار فى المعنى الاقتصادى هى التضحية بالاستخدام البديل للموارد المستثمرة المتاحة الأكثر نفعاً . ومن أجل هذا فأى تقويم للمنافع المستقبلية لأى استثمار إنما يتوقف مدى صوابه ليس على مجرد نفعه ، بل على مدى نفع الاستثمارات البديلة * . ولعل طريقة ما لصنع الصلب جديرة بالإعجاب من الناحية التكنولوجية ، تصبح استثماراً هزيلاً إذا حدث أن ظهرت طريقة أخرى لتصنيع الصلب اقتصادية بدرجة أكبر .

ليس عدم التيقن الكامن فى وسائل تقدير القيمة الحالية والتكلفة غريباً على الرأسمالية . وليس هناك من طريقة يتبعها النظام الرأسمالى أو النظام الاشتراكى لتفادى مخاطرة الاستثمارات الخاطئة . والخسائر الناجمة عن التنبؤ غير الدقيق لمنافع الوسائل المختلفة لاستخدامات رأس المال لسوء الحظ ، وعلى نحو مأساوى ، مألوف لدارسى الاشتراكية الحديثة واقتصاديات بلاد العالم الثالث بنفس القدر المعروفة به لدارسى الرأسمالية .

وبما أن تنبؤات المستقبل ذاتية فى جانب منها ، فإن نوعية التنبؤات ومن ثَمّ نوعية القرارات الخاصة باستثمارات المجتمع الرأسمالية ، من المرجح ، أن تتأثر على نحو كبير بالمكافآت السالبة والمكافآت التى يتحملها أو يحصل عليها صانعو القرار . وقد قدمت الرأسمالية بصورة مثيرة مكافآت لصانعى قرارات الاستثمار التى أيدتها أحداث

* ويستند هذا الفكر على نظرية الفرصة البديلة أو الفرصة الضائعة opportunity Cost ومؤداها أن الثمن الحقيقى للشىء ليس ما يدفع للحصول عليه ، بل ما يفوت المشترى من منافع تعود عليه لو أنه استثمر الثمن فى بديل آخر . ويضرب المثل الآتى للتوضيح : لو أن سيدة خُيرت بين رحلة تقوم بها إلى القطب الشمالى وبين قطعة من الفراء فاختارت الأخير فإن ثمنه يتمثل فى المتعة التى كانت تتحقق لهذه السيدة لو أنها اختارت الرحلة بدلاً من الفراء (المترجم) .

www.ibtesama.com

المستقبل ، كما أن الرأسمالية أوقعت مكافآت سالبة بنفس الصورة المثيرة على أولئك الذين اتخذوا قرارات خاطئة .

وليس نظام المكافآت والعقوبات (المكافآت السالبة) الشخصى هذا هو النقطة الحاسمة . ولعل ما هو حتى أكثر أهمية للتنظيم الاقتصادى الناجح أن يتعين ألّا تعطى لأولئك الذين يختارون بدائل الاستثمار سلطة منع أحداث المستقبل من أن تثبت أن القرارات جاءت غير صحيحة . وثمة شرط لتحقيق تغيير اقتصادى فى اتجاه النمو هو وجود مستثمرين فى مكان ما ليست لهم مصلحة مادية أو دواوينية فى الإبقاء على الوضع الراهن الصناعى متسماً بأنه أقل قابلية للاستثمار الرابح من الوضع التالى المتاح . إن الحصول على قرارات اجتماعية تقوم على مبدأ إهمال التكاليف التى لا تسترجع عند النظر فى السلوك الاقتصادى المستقبلى ، يحتم وجود صانعى قرارات يعتقدون أن قيمة هذا النوع من التكاليف هى فى الواقع ، صفر .

إن الحاجة إلى تعريض قرارات الاستثمار للمخاطرة التى يثبت أنها غير صحيحة ، تنطوى على لامركزية سلطة صنع القرار ، بما أن أية سلطة مركزية سوف تتحرك بصورة عالية ، لتحجب التمويل عن أولئك الذين عقدوا العزم على أن يثبتوا أن السلطة المركزية ترتكب خطأ ، أو الذين يفرضون على هذه السلطة تكلفة التخلص من التسهيلات الممتازة لأن عيبها الوحيد أن يضع متطفل ابتدع تسهيلات أوفر انتاجاً ، أو اكتشف أن ما تم القيام به فى مجال التسهيلات كان يمكن أن يتم فى بضع بلاد أخرى بتكلفة أرخص ــ أو ربما لم تكن هناك حاجة للقيام به كلية . قد تكون التكلفة الاجتماعية لهذه الخطوات والمخاطرة المترتبة عليها تستأهل القيام بتمويلها . ولكن التكلفة الخاصة ومخاطرتها لصانعى القرار المركزى مانعة .

ومن ظواهر الاقتصاديات الرأسمالية الأكبر بروزاً ، كما يكشف عنها التاريخ ، ما جرى عليه العرف من جعل سلطة الاستثمارات لا مركزية لعدد كبير من الأفراد الذين يتحملون تحقيق مكاسب شخصية كبيرة اذا جاءت قراراتهم صحيحة ، والذين يتحملون الخسارة الضخمة عندما تجىء قرارتهم خاطئة ، **والذين يفتقرون إلى السلطة الاقتصادية أو السياسية التى تمنع ، على الأقل ؛ بعض الآخرين من إثبات أن هذه القرارات خاطئة** . وواقع الأمر أن هذه المجموعة من الظواهر توجد بين المرشحين الأقوى لتعريف الرأسمالية ، وتدور أهميتها فى نماء الغرب حول نقطة ، هى أن اختيار الاستثمارات

www.ibtesama.com

الرأسمالية تتضمن انتقاء اقتراحات الابتكار التى يتم تمويلها . وترتيباً على ذلك فإن توزيع سلطة انتقاء برامج المصروفات الرأسمالية وتوزيع سلطة مشروعات الابتكار ، تغطى الكثير من نفس الخلفية .

تنظيم العاملين

وثمة مشكلة كان يمكن أن تعوق تكوين الشركات الكبيرة المملوكة جماعياً والتى ، على أية حال ، تركت المشروعات الصناعية ، وقد أبدت اهتماماً بتطوير طرائق الإنتاج ذات رأس المال الكثيف . كما انشغلت بتخفيض استخدام العمل إلى الحد الأدنى . كانت هذه المشكلة تنظيم أعداد غفيرة من العمال .

غالباً ما تم التنظيم الاقتصادى لأعداد كبيرة من الناس بمجموعة من قواعد الإكراه والثواب والإقناع فى نسب متفاوتة . وكانت القوة السياسية والإقناع الدينى أكثر شيوعاً بدرجة كبيرة عن الثواب فى المشروعات الاقتصادية الضخمة مثل الرى فى زراعة الإمبراطوريات القائمة على استخدام المياه أو الضياع الرومانية الواسعة أو الضيعة الإقطاعية . لم يكن التنظيم الاقتصادى يتميز ، فى هذا المجال ، عن التنظيم السياسى أو الاجتماعى . كانت الخدمات العسكرية هى النماذج الأصلية للتنظيم الكبير . وأدى فى تحقيق النظام داخل هذا التنظيم ، الإقناع السياسى والدينى ، وسيكولوجية الجماعة والإكراه دوراً يعادل ما أداه الثواب على الأقل . اعتقد أن العقوبة البدنية ضرورية لإدارة الأسطول والسفن التجارية على السواء حتى فوات جزء كبير من القرن التاسع عشر . لقد بحثنا فيما سبق فعلاً موقف سيد الإقطاع فى الضيعة كرئيس سياسى واقتصادى .

لابد من أن يكون قد بدا لأى ممن فكروا ، من قبل ، فى توقع إمكانية تنظيم أعداد كبيرة من العاملين فى المصنع ككيان متماسك على أساس الثواب وحده ، أنه أمر لا يتمشى مع الخبرة السابقة . لم يكن ذلك نتيجة لأن نظام الأجر تعوزه عناصر العقاب مثل الخصم من الأجور والفصل للخروج على النظام . ولكن هذه الأدوات التأديبية التى ارتقت إلى مرتبة الحرمان من الأجر ، كانت لها سمة مخالفة للعقوبة البدنية والقصاص الدينى الذى استخدم من قبل فى تنظيم الجماعات الكبيرة .

إن بعض المصانع فى أيامها الأولى تراجعت فى بطء شديد . عالج ماركس فى نقاشه

www.ibtesama.com

للتحـول من المهن الحرفية إلى الإنتاج من خلال المصنع على أنه جاء من غير تخطيط ــ ولكن مصـادفة . وصف ماركس المصانع الأولى التى كان يزودها الرأسمالى بالأدوات وشاهد فيها العمال (مع الصبية فى بعض الأحيان) المنتج خلال مراحل إنتاجه المتتالية تماماً بنفس الطريقة التى يعرفونها دائماً . ولكن فى ذلك الوقت مثلاً ربما كان يتحتم تسليم كمية أكبر من السلعة خلال فترة محددة ؛ وأنه من أجل الإسراع فى العمل تخصص لكل من العمليات المتتابعة « صانع مختلف . . . . تكرر وقوع هذا التقسيم العرضى وتطورت منافعه الخاصة به وتحول بالتدريج إلى تقسيم عمل منهجى ثابت » .

سجـل ديفيد لانـدس أن تأجير مساحة فى المصنع مع القوة المحركة للأفراد من الحرفيين « الذين يزاول كل منهم عمله الخاص به » ، كان أمراً شائعاً فى انجلترا فى القرن التاسع عشر [13] . وثمة طريقة أخرى لتفادى العمالة المباشرة جاء من خلال « التعاقد من الباطن » الذى بموجبه حصل صاحب المصنع على العمل اللازم بواسطة الموردين الذين كانوا يؤجرون عمالهم ويراقبونهم ويتقاضون المقابل عيناً من المصنع [14] . وإذا استطاع مورِّد العاملين أن ينشىء اتحاداً فلم يكن خطوة صعبة استبدال المورِّد برئيس الاتحاد فى التعـامـل مع المصنـع . وتصورت بعض الاتحادات الباكرة نفسها وكأنها تدير المصنع بطريقتها الخاصة بها بموجب عقد إنتاج يبرم مع صاحب المصنع . والمفهوم القائل أن الإدارة (= المالك) ليست استغلالاً لمكان العمل ظل قائماً فى صناعة الطباعة حتى وقت قريب .

وقعت أكثـر المعارك إثارة حول سيطرة الاتحاد على الإنتاج فى صناعة الصلب فى مصنع أندور كارنيجى فى هوم ستيد فى ولاية بنسلفانيا عام ١٨٩٢ . سيطر ، كما قبل ، الاتحاد الموحد لعمال الحديد والصلب والقصدير على كل ناحية من نواحى الإنتاج فى هذا المصنـع . وحـدث فى وقت ما أن فتحت الأنظمة المتراكمة الخاصة بطرائق الإنتاج ، والقيود المفـروضـة على الإنتاج ومعارضة إدخال مكنات توفر العمالة ، فجوة كبيرة بين تكـاليف الإنتـاج المُقدَّر وبين التكاليف الحقيقية . وكانت النتيجة أن أقفل كارنيجى وشريكه هنرى كلاى فريك الاتحاد واختارا عمالاً تكميليين وأنشآ بمساعدة حكومة الولاية والحكومة الفيدرالية مصنعاً ليس له اتحاد وتحت سيطرتهما .

الآن وقد أصبحت المشروعات الكبيرة هى فى الأغلب دائماً أرباب أعمال كبار ، فمـا يثـير الـدهـشـة أن يرى المـرء فى عام ١٨٩٢ مصـنـعـاً ضخـمـاً مثـل

www.ibtesama.com

Carnegie's Homestead Works وقد تجنب مشاكل تنظيم وإدارة كل ما يختص بعمال التصنيع . ولعل الرغبة فى الالتجاء إلى طريقة التعاقد للحصول على العمال عكست نقص الخبرة الشخصية لأصحاب المصنع فى مجال الإنتاج ، إما لأنهم كانوا فى الأصل تجاراً (كما هو الشأن فى صناعة النسيج) ، وإما لأنهم كانوا ممولين فيه أصلاً . ومن الأيسر أن ترى كيف أن الإدارة فى صناعة النشر ، وقد كانت أكثر اهتماماً بما يجب أن يطبع عما يتعلق بالطريقة التى يطبع بها ، تخلت عن مراقبة الآلات لموظفى الاتحادات .

وربما يكون جزء من هذا اللغز قد نجم عن الفهم غير الكافى للإدارة التدرجية . إن جماعة الملتفين حول مائدة التنظيم الهرمى تخفى الكثير من تفاوت الوظائف الإدارية وتخصصها . وهذا ، فى جانب منه ، فرق بين التخصص فى تكوين خطط وبرامج المستقبل ، وبين التخصص فى تنفيذ الخطط والبرامج الموجودة فعلاً . وهذا يخفى أيضاً فروق الوظيفة . كانت مهمة تنظيم أعداد كبيرة من العاملين وظيفة جديدة للإدارة والتعيين المباشر للعمالة لم يكن ليصبح تقليداً عاماً حتى يفرز عمليات اختيار عمال المصنع وتنظيمها والإشراف عليها ، ثم توضع فى مكانها الصحيح من النظام التدرجى .

هناك تاريخ طويل من المواجهة التى غالباً ما كانت غاضبة ودموية فى بعض الأحيان تمت بين صناعات البلاد الغربية وبين العاملين فيها . لم يحقق البحث عن بديل للربط الواضح بين عمل الحرفيين وبين دخولهم سوى نجاح جزئى . لم يزل العاملون غير واثقين مما إذا كانوا يكافأون عن عملهم كما ينبغى ، ومازال أصحاب الأعمال يجدون غالباً نفس الصعوبة فى التعبير عما إذا كانوا يحصلون على العمل الذى يدفعون الأجر مقابله . وفى ظل هذا النقص المزدوج فى المعلومات التى تعتبر عنصراً رئيسياً للمساومة بين أصحاب الأعمال والعاملين ، فمما يثير العجب أن علاقاتهم وبخاصة تلك التى تتم على نطاق واسع وتكون بالضرورة متسمة بغير طابع شخصى ، ليست أسوأ مما هى عليه . تضاعفت المشكلة نتيجة لحقيقة مؤداها أن بعض أنواع من العمل فى المصنع ، فى أحسن الأحوال ، قاسية ، وناهكة ، ومثيرة للضوضاء ، ومتسمة بالتكرار والقذارة .

شجعت علاقات العمل وصاحب العمل المتسمة بطابع التحدى الالتجاء إلى وسائل تقتصد فى استخدام العمل ، ويكثر من استخدام رأس المال فى كل مكان فى بلاد

www.ibtesama.com

العرب . وتشمل آثار استخدام هذه الوسائل تخفيض عدد العاملين فى الصناعة التحويلية ، وإحلال مجهود الآلة محل المجهود البشرى فى الكثير من الأعمال التى تطلب جهداً أكثر مشقة وزيادة الإنتاجية الحدّية ، ومن ثم زيادة ما يحصل عليه العمال الباقون من أجر . وأفضت هذه الآثار الثلاثة جميعها إلى جعل العلاقة الأساسية أقل اتساماً بالتحدى فى الأمد الطويل برغم أن إدخال الآلات التى توفر العمل غالباً ما قوبل بمقاومة مريرة فى الأمد القصير .

ومهما يكن من أمر فقد ثبت أنه من الممكن السيطرة على عدد كبير من العمال دون قهر سياسى ودينى ، وذلك برغم أن نوعية إدارة الصناعة لم تكن مرضية تماماً لا لأصحاب الأعمال ولا للعاملين . وعلى عكس ذلك فإن التحول الباكر إلى اقتصاد مسيطر مع هيكله السياسى الضمنى المسيطر لم يكن من الممكن تجنبه وبخاصة فى أوربا ، حيث كانت حركة التصنيع لازمة للسلطة الحربية .

الخلاصة

وقع فيما بين عامى ١٨٨٠ و١٩١٤ فى الاقتصاد الأمريكى توسع وإعادة بناء ، كما وقع بدرجة أقل فى اقتصاد البلاد الغربية الأخرى . كانت الاتحادات ، وحركات الاندماج ، وحركة الرواج المالى والمضاربة فى أسواق الأوراق المالية التى قدمت رأس المال لإعادة البناء مثيرة للجدل بالقدر الذى كانت به تقريباً حركة إعادة البناء السياسى التالية للحرب الأهلية ــ ومازالت الآثار التى جاءت فى أعقابها تثير صيحات ثورية بنفس القدر تقريباً . وهذه الخلافات تثير الاهتمام ، ولكننا نؤجل بحثها إلى الفصل التاسع .

وبالنظر إلى أحداث الماضى كانت إنجازات الاقتصاديات الغربية خلال هذه الفترة مؤثرة على نحو تستحق معه أن تسمى ثورة صناعية ثانية . حققت الولايات المتحدة والبلاد الغربية الأخرى ، خلال السنوات التى حدث فيها ما قد يؤخذ على أنه ممارسة صارمة ، وفى بعض الأحيان قاسية لحرية التجربة ، مكاسب ضخمة فى نطاق الرفاهية الاقتصادية . حققت أيضاً الولايات المتحدة التى مارست التجربة أكثر من غيرها أكبر المكاسب الاقتصادية . أما ما إذا كان هذا النمو قد حدث بهذه السرعة أو بنفس الدرجة إذا كانت قد أخذت بمجرد بدء قيامها حركة الاتحادات والاندماج مع تغيرات التنظيم

www.ibtesama.com

الاقتصادى الذى انطلق منها ، فأمر يتوقف على ما كان يمكن لرأسمالىٍّ ذلك الوقت القيام به ، بدلاً عن ذلك لكى يتواكبوا مع التقنيات الجديدة ، والأسواق الجديدة والعالم الذى سادته حركة التحضر التى انتشرت أمام كل ذلك . والتاريخ لا يقدم اجابات محددة لمثل أنواع التضاد هذه .

ملاحظات

(1) Alfred D. Chandler, Jr., in a case prepared for class discussion, entitled "The Emergence of Managerial Capitalism".

(2) Jeremy Atack, "Fact in Fiction? The Relative Costs of Steam and Water Power: A Simulation Approach", *Explorations in Economic History,* 2d ser., 4 (October 1979): 412.

(3) Ibid., 412-13.

(4) U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, *Historical Statistics of the United States* (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1975), ser. T 1-14, 839.

(5) Fernand Braudel, *The Wheels of Commerce,* trans. Sian Reynolds (New York: Harper & Row, 1982), pp. 100-101.

(6) Navin and Sears, "Rise of the Market", 112-21.

(7) Navin and Sears, "Rise of the Market", table 1, 118.

(8) Ibid., 127.

(9) Ibid.

(10) Cottrell, *Industrial Finance,* p. 167.

(11) George A. Stigler, "Monopoly and Oligopoly by Merger", chap. 8 in *The Organization of Industry* (Homewood, Ill.: Rechard D. Irwin, 1968), pp. 102-103.

(12) Yale Brozen, *Concentration, Mergers and Public Policy* (New York: Macmillan Publishing Co., 1982) pp. 214-18.

(13) David Landes, *The Rise of Capitalism* (New York: Macmillan, 1966), p.14.

(14) See John Buttrick, "The Inside Contracting system", *Journal of Economic History* 12 (Summer 1952): 205-21.

www.ibtesama.com

www.ibtesama.com

٨ / رباط العلم والثروة

انساب العلم والتقنية الصناعية فى بلاد الغرب دائماً فى مجريين مختلفين ، يمكن تمييز الواحد عن الآخر فى يسر ، ومع ذلك يرتبطان هنا وهناك ويتزودان من موارد مشتركة . والانفصالية والترابط كلاهما ظاهرتان حيويتان لإسهام التقنية فى النمو الاقتصادى .

جاوز الغرب المجتمعات الأخرى فى الدراسة المنهجية للظواهر الطبيعية من خلال المتخصصين العلماء ـ أى فى العلم ـ منذ أيام جاليليو حول عام ١٦٠٠ . ومنذ ذلك الوقت والفجوة آخذة فى الاتساع . غير أن ثروة الاقتصاديات الغربية لم تتجاوز على نحو واضح ثروة الأسلاف والاقتصاديات الأخرى لمدة قرن ونصف أو قرنين آخرين . ومن الواضح أن الروابط بين النمو الاقتصادى وبين الريادة فى مجال العلم لم تكن هزيلة وبسيطة .

انفصل العلم الغربى والتقدم الاقتصادى ، ليس من حيث الوقت فقط ، بل من حقيقة مفادها أنه حتى حوالى ١٨٧٥ أو حتى بعد ذلك ؛ كانت التقنية المستخدمة فى اقتصاديات الغرب ترجع فى الأغلب إلى أفراد لم يكونوا علماء ، كما أنهم غالباً ما تدربوا تدريباً علمياً قليلاً . كان الانفصال المهنى بين العلم والصناعة تماماً على نحو جوهرى ،

www.ibtesama.com

باستثناء الكيمائيين الذين اهتموا بالتحليل والاختبار والقياس فى مجال بعض العمليات الصناعية .

تبدل هذا الموضوع فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر . ومنذ ذلك الوقت تطور العلم الأساسى فقدم تفسيرات للظواهر الكهربية والكيماوية والظواهر الطبيعية الأخرى التى لم تعد واضحة لبديهة المخترعين غير المدربين مهما تكن موهبتهم ، ولا يمكن حتى التعبير عنها إلاّ بلغة الرياضيات . لم تكن هذه التفسيرات العلمية فى الجانب الأكبر منها ، استجابات للحاجات الاقتصادية . ونادراً ما كان لها تطبيق اقتصادى مباشر ولكنها نشأت ، فى الأغلب بين الأكاديميين والعلماء المستقلين الذين يعملون لحسابهم الخاص ، ولم تكن حوافزهم اقتصادية فى المقام الأول وكونوا فيما بينهم ، على نحو جماعى ، عالماً علمياً له استقلاليته الخاصة به . أصبح اشتقاق منتجات وعمليات جديدة أو محسَّنة من تفسيرات العلم المقصورة على فئة قليلة ، عمل علماء الصناعة الذين أُشتقت مجهوداتهم وشُكِّلت من خلال تقديرات لقيمهم الاقتصادية المحتملة .

ومن الخطأ الافتراض أن استغلال هذه الموارد الفكرية كان مجرد رد فعل تلقائى من جانب القطاع الاقتصادى لظهور الثمرة دانية القطاف . لم يستغل قطاع الاقتصاد لا فى بلاد الغرب أو فى مجتمعات أخرى ، على نحو روتينى ، أفكاراً نشأت خارج ذلك القطاع . لم تكن الصين بأى حال متفردة ، وفى بلاد الغرب نفسها لم تستخدم تفسيرات الظواهر الطبيعية لأرسطو وخلفائه فى صناعة المناجم ، أو التجارة ، أو وسائل النقل ، أو الزراعة ، أو شئون الحرب ، أو البناء أو الصناعة اليونانية . كان الموقف فى أول الأمر ، فى بلاد الغرب بعد زوال عصر الإقطاع ، مختلفاً بصورة غاية فى الضآلة . قطعت أفكار العلم الأساسى الذى كان فى دور التطور منذ حوالى عام ١٦٠٠ ، مائتين وخمسة وسبعين عاماً حتى وجدت تطبيقاً اقتصادياً عريضاً . قد يدرك صانع حاد الملاحظة بصورة غير مألوفة ، سبباً لاستخدام عالم . ولكن خلال الجزء الأكبر من التاريخ عاش العلم والصناعة فى بلاد الغرب ، كما فى أى مكان آخر ، عالمين مختلفين . إن الشخص العملى ليس للرؤية العلمية عنده استخدام ــ اتجاه غالباً ما يكون متبادلاً بالتمام .

هناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الصناعة.عبر الجانب الأكبر من التاريخ ، وجدت بضعة مبررات تدفعها لأن تبدى القليل من الاهتمام للشروح

www.ibtesama.com

العلمية : كانت التفسيرات تخيلية أكثر منها صادقة . ومهما يكن من أمر فيوجد شقان لتفسير دور التقنية فى نمو بلاد الغرب الاقتصادى . الأول أن العلم الأساسى الغربى خلق تفسيرات للطبيعة تنطوى على إمكانيات غير مسبوقة للتطبيق العملى ــ إنجاز يمكن للمرء أن ينسبه فى جانب منه إلى عبقرية علماء الغرب وفى جانب آخر إلى قيود الطريقة التجريبية التى أبقت تفسيراتها أقرب إلى الحقيقة من تفسيرات المجتمعات الأخرى المنطلقة بحرية . والثانى أن الغرب تخطى الفجوة التقليدية بين العلم والمجال الاقتصادى وحوّل التفسيرات العلمية إلى نمو اقتصادى .

ولكى تُعبر الفجوة طوّرت بلاد الغرب ما ارتقى إلى أن يكون نظام ابتكار على مستوى المنشأة فى أول الأمر ، ثم على مستوى الاقتصاد ككل . واستقرت الفجوة فى إحدى نهايتيها على مختبرات بحث علمى ابتكرت لتطبيق المناهج العلمية والمعرفة فى المسائل التجارية ، واستقرت الفجوة فى النهاية الأخرى على أن يقوم المستهلك بشراء واستخدام منتج أو خدمة تنتظم هذه المعرفة . تفردت بلاد الغرب فى الجمع بين وظائف منشأة الأعمال التقليدية الخاصة بالتصنيع والتسويق ومراكز المعرفة العلمية تحت إدارة مشتركة ، ولأهداف ودوافع مشتركة .

أتيحت لهذه التوليفة فرصة كافية لتظهر قدراتها الضخمة كأداة نمو نهضت ، بينما كانت بلاد الغرب لا تزال تسمح بدرجة عالية من الاستقلال للنشاط الاقتصادى . كانت هذه التوليفة أداة فعّالة لتحديد مواقف جديدة حيث من المرجح أن تكون ذات قيمة للمستهلكين ــ وتفيد منهم . أدى الجمع بين العلماء والمديرين فى مشروع واحد ، إلى اغتنام الاعتراف باحتمالات التغيير ، والاقلال من مخاطر محاولة القيام بالتغيير والارتفاع بعوائد التغيير المحتملة . وترتيباً على ذلك وجّهت هذه التوليفة أهداف نظم اقتصاد الغرب ودوافعها ناحية تغيير أكثر ونمو أكبر .

دعنا نبحث كيف ظهر إلى الوجود هذا الجسر الذى قضى على الفجوة بين العلم والمجال الاقتصادى . ومن أجل هذا سوف ندرس بعض أسباب نجاح الغرب فى العلم الأساسى والعلم الصناعى ودورهما فى النمو الاقتصادى لبلاد الغرب . وأخيراً جرياً وراء هدفنا لتحديد مصادر نمو بلاد الغرب الاقتصادى المتفرد ، سوف نبحث فى اختصار بعض سياسات المجتمعات غير الغربية التى يتوقع ، على نحو مقبول ، أن تكون قد أعاقت الابتكار ، أو على الأقل قد أبطأت من تقدمه .

www.ibtesama.com

العلم الصناعى حتى عام ١٨٧٥ : العصر الكيميائى

أفادت صناعة الغرب دائماً من استخدام التفسيرات العلمية والمعرفة العلمية ، وإن يكن ذلك جاء متأخراً نوعاً ما ، وبدرجة ساعدت التفسيرات العلمية فى حل المشاكل الصناعية الخاصة بانتاج السلع بصورة اقتصادية واستنباط أنواع جديدة من السلع . وبرغم ذلك ففى أوائل القرن التاسع عشر كان الجزء الأكبر من التقنية الصناعية المتضمنة تقنية الثورة الصناعية ، من صنع حرفيين ومهندسين غير مدربين ، أو دربوا تدريباً قليلاً . قامت الفنون الخاصة ببناء السفن ، والهندسة ، والتشييد والهندسة المعمارية ، والتعدين ، والصهر ، والنسيج وفنون صناعية أخرى فى ١٨٠٠ ، على الخبرة ، وحكم التجارب وتقاليد المهنة . تقدم هؤلاء بخطى حثيثة فى تطوير تقنياتهم الخاصة بهم ؛ غير أن هذه التطورات كانت داخل نطاق المهن ولم تكن جزءاً من هيكل أوسع للمعرفة التكنولوجية . كانوا يدينون نوعاً ما للإنجازات العلمية الخاصة بالقرنين السابقين . ولكن ذلك كان قليلاً .

يمكن توضيح الأنماط المختلفة لتطور ما قبل العلم وتطور ما بعد العلم بحالة تصنيع المواد الغذائية ، وهو مجال هام بصورة حاسمة لمجتمع حضرى . خلق التحول إلى المجتمع الحضرى الحاجة لحفظ الطعام ، بحيث يمكن نقله عبر مسافات طويلة وتخزينه حتى يباع وتخزينه مرة أخرى لفترة أطول لدى المشترى قبل أن يستهلك هذا الطعام . ففى عام ١٨١٠ ابتكر نيقولا أبير وهو صانع حلوى فرنسى عملية التَعْليب ، أى حفظ الطعام فى أوان زجاجية تغمس فى ماء يغلى وتسد بسدادة مُحْكمة . وحصل مقابل ذلك على جائزة قدرها عشرة آلاف فرنك قدمتها له عام ١٧٩٥ جمعية نابليون لتشجيع الصناعة . كان مقدمو الجائزة مهتمين بتزويد الجيوش بالمؤن . غير أن تزويد المدن شكَّل مشاكل مشابهة . استخدم أبير الزجاج ، ولكن لم تجىء العلب المصنوعة من الصلب والمبطنة بالقصدير إلاّ بعد عقدين أى فى الثلاثينات من القرن ١٩ .

لم يستطع أبير أو أحد غيره أن يشرح كيف شقت العملية طريقها . جاء التفسير العلمى بعد ذلك بكثير . ففى عام ١٨٧٣ اكتشف باستير الدور الذى تؤديه الكائنات الحية الصغيرة فى إتلاف الطعام ، ومؤسساً بذلك علم الجراثيم . وبعد أن أصبحت هذه المعلومة المعرفية فى متناول الكيميائيين وعلماء الكيمياء الحيوية وعلماء البكتريا أخذوا

www.ibtesama.com

يدرسون آثار العوامل المتعددة فى إتلاف الطعام : تكوينه ، وشروط التخزين ، والكائنات الحية الصغيرة ، وتركزها وحساسيتها لدرجة حرارة الجو ، وتركيز الأكسجين ، والأطعمة المتاحة ووجود وغياب موانع النمو . استبدل العلماء بفكرة أبير أو الحادثة السعيدة التى جعلته يبتكر عملية حفظ الطعام ، التحليل والقياس والاختبار . وتبع ذلك توسع تدريجى فى مختلف نوعيات الفواكه والخضراوات الصالحة للتعليب وفى الوقوف على العلاقات الموجودة بين صفات الفواكه أو الخضراوات التى تُعَلّب ، وعملية التعليب ونكهة المنتج النهائى وخواصه . حفزت هذه المعرفة بدورها المتخصصين فى توليد النباتات واختصاصى علم الوراثة لتطوير أنواع مختلفة من الفواكه والخضراوات تتكيف مع متطلبات عملية تجهيز المواد الغذائية .

كانت الكيمياء من بين فروع المعرفة المختلفة الأولى التى استخدمتها الصناعة بصورة واسعة . لقد كانت فرع المعرفة المسيطر فى البحث السائد فى القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين . كما كانت الكيمياء أول فروع المعرفة العلمية التى أعطت نتائج مفيدة على نحو لا يخطىء فى مجال الصناعة . وبرغم قِدمَها مع جذورها الضاربة فى خِيمياء العصور الوسطى * alchemy فقد تقدمت بخطوات واسعة نحو تطوير تفسيرات عامة للظواهر الكيمائية التى بدأت فى الأيام الأولى للقرن التاسع عشر عندما أحدث جون دالتون الكيميائى البريطانى الجنسية نظريته فى الذرة . وبحلول الستينات من القرن ١٩ ، ذهب عمل دميترى مينديليف فى القانون الدورى الذى انتهى بالكيميائى الروسى إلى الجدول الدورى للعناصر الخاص به ، ذهب بعيداً ليخضع للبحث المنهجى فهم العمليات الكيميائية التى قامت حول ذرة دالتون .

أُستخدمت الكيمياء فى تحليل خصائص عدد كبير من المواد التجارية شاملة المواد الخام والمعادن التى لم تكن صفاتها ترى بالعين المجردة . وعلى هذا النحو كانت الكيمياء مفيدة لحماية مشترى المواد وبائعها على حد سواء . وأمكن أيضاً استخدامها فى تحليل العمليات الصناعية التقليدية بهدف فهم طريقة عملها ووسيلة تحسينها على نحو أفضل . ومن ثَمّ فلم يكن أمراً مثيراً للدهشة أن يكون الكيميائيون وهم مَنْ أقاموا ، فى الولايات المتحدة ، أول مختبرات بحث صناعية : تشارلس ت . جاكسون فى بوستن عام

* الكيمياء فى العصور الوسطى وكانت غايتها تحويل المعادن الخسيسة إلى ذهب (المترجم) .

www.ibtesama.com

١٨٣٦ وجيمس س. بوث فى فيلاد لفيا فى نفس الوقت تقريباً [1] . وهذه المختبرات التى لم تكن ملحقة بمصانع كيمائية ، كانت قريبة من مختبرات البحث العلمى الحديثة المستقلة . وبعد مرور نصف قرن ــ فى عام ١٨٨٦ ــ افتتح آرثر د. ليتل وكيميائى آخر مختبراً لتقديم الاستشارة فى بوسطن . أتت مؤخراً المختبرات العلمية التى أنشأها أصحاب المصانع الكيمائيّون ، فى ألمانيا حول نهاية القرن ١٩ .

كان الدور الأول لتطبيق العلم فى العمليات والمنتجات الصناعية يتكون من عمليات الاختبار ، والقياس ، والتحليل والتحديد الكمي للعمليات والمنتجات الموجودة فعلاً . حقق الاختبار العلمى والقياس فى صناعة الصلب مجرد بدايات . عندما دخل دور التشغيل أول محوّل بيسمر فى الولايات المتحدة فى مدينة ويندوت بولاية ميتشجن عام ١٨٦٤ قام بجواره مختبر كيميائى لقياس تكوين المواد الخام التى تغذى المحول ، لأن الخبرة أظهرت فى انجلترا أن إنتاج محول بيسمر شديد الحساسية للتغيرات الدقيقة التى تعترى التركيب الكيمائى للمواد الخام . أبدت السكك الحديدية أيضاً اهتماماً بطول عمر الحديد ومدى التعويل عليه . ثم بعد ذلك أبدت الاهتمام بالقضبان الصلب التى زودتها الصناعة بها . أنشأت سكة حديد بنسيلفانيا كيميائياً فى ألتونا فى عام ١٨٧٤ وأقامت سكة حديد بيرلينجتون معملاً للاختبار خاصاً بها فى عام ١٨٧٦ .

كان أندرو كارنيجى واحداً من أوائل صناع الصلب الذين استخدموا كيميائياً هو د. فريكيه الذى انكب على التأكد من الحديد الذى يحتويه الخام وتورده المناجم لمصانع كارنيجى . اقتبس راوية قصة حياة كارنيجى ما يلى :

وجدنا . . ألمانيا مثقفاً هو الدكتور فريكيه وأسراراً عظيمة كشفها لنا . إن [خامة] من مناجم لها شهرة عالية ظهر الآن أنها تحتوى على حديد أقل بـ ١٠ ٪ و ١٥ ٪ وحتى ٢٠ ٪ مما كان يعتقد أنها كانت تحتويه وجدنا أن المناجم التى كانت ، حتى ذلك الوقت ، لها شهرة سيئة ، تقدم خاماً أعلى . أصبح الطيب خبيثاً والخبيث طيباً ، وانقلب كل شىء رأساً على عَقِب . تبدد تسعة أعشار ما كان يحيط الحديد الخام من عدم التيقن تحت شمس المعرفة الكيميائية المحرقة .

كم كنا سذجاً مخدوعين ! ولكن جاءت هذه السلوى : لم نكن سذجاً بقدر ما كان عليه منافسونا . . . فبعد سنين من استرشادنا بالكيمياء [قال المنافسون] إنهم

www.ibtesama.com

لا يستطيعون أن يتحملوا تكاليف استخدام كيميائى . وإذا كانوا قد وقفوا على الحقيقة فى ذلك الوقت لعرفوا أنهم كانوا لا يستطيعون تحمل تكلفة بقائهم بدون كيميائى [2] .

كانت صناعة الأسمنت المسلح من الصناعات التى استخدمت المختبرات الصناعية . إن الأسمنت المسلح أبعد من أن يكون مُنتَجاً جديداً ، فقد استخدمه الرومان . على أنه فى أواخر القرن التاسع عشر طُبق تحليل كيميائى منهجى على المواد الأولية المستخدمة فى تصنيع الأسمنت : الجيروالسليكا والألومينا وأكسيد الحديد والشوائب . وتم خلطها بمعدلات مختلفة . عرف الكيميائى كيف يصمم أنواعاً خاصة من الأسمنت تتلاءم مع مجموعة كبيرة من الاستخدامات النهائية . وكان النجاح والإخفاق كلاهما تحدياً لرجل العلم لكى يصل إلى فهم أعمق للمادة وصفاتها وخواص إجْمَادها . وإذا عكسنا المفهوم العادى لتطبيق العلم فى الصناعة ، فإن الفهم يتلو ما يجرى عليه العرف . كانت النتيجة الاقتصادية توسعاً فى استخدام الأسمنت المسلح فى صناعة البناء الأمريكية إلى الحد الذى استخدم معه الأسمنت بكميات أكبر (مقيساً بالوزن من كل مواد البناء مجتمعة .

عَدَّد ديفيد مورى ١٣٩ مختبراً للبحث أنشئت فى الصناعة الأمريكية قبل عام ١٨٩٨ ، ١١٢ منها فى الصناعة التحويلية و ٥٥٣ أخرى أقيمت بحلول عام ١٩١٨ [3] . وفى سنواتها الأولى كان المُخْرج البحثى لهذه المختبرات يكمن كله تقريباً فى معرفة أكبر عن المواد والعمليات التى تستخدمها فعلاً المنشآت التى أقامت المختبرات . قامت هذه المختبرات ، بمثل ما فعله فريكيه أو بمثل ما قام به الكيميائيون الذين عملوا فى مصانع الأسمنت ومنشآت تغبئة اللحوم ، بالتحليل والقياس والمعايرة . قامت هذه المعامل باختبار المواد وتصنيفها درجات ، وقياس خصائصها وربطت بينها وبين متطلبات عمليات التصنيع وأدائها . امتد عمل المختبرات من المجالات التى ضربناها أمثلة ، إلى مجالات أخرى عديدة كالزراعة والمستحضرات الصيدلية ، وطحن الحبوب دقيقاً ، وإقامة السدود والقناطر والأنفاق ، وبطبيعة الحال الصناعات المتصلة بالكيمياء : مواد الطلاء والورق والنفط .

أسهمت مختبرات هذه الصناعات فى الأساس بالمعلومات أكثر من الاختراع أو نفاذ البصيرة العلمى الجديد . ولكن لنضرب مثلاً واحداً . فبمساعدة هذه المختبرات ارتفع

www.ibtesama.com

عمر قضيب الحديد من سنتين إلى عشر سنوات ، وارتفعت حمولة السيارة بحيث أصبحت سبعين طناً بدلاً من ثمانية أطنان خلال أربعين عاماً فيما بين نهاية الحرب الأهلية وعام ١٩٠٥ . تقنيات قليلة جداً فقط هى التى كان لها أهمية اقتصادية مماثلة .

وبجانب الفهم الكيميائى الذى أدخل على أعمال العمليات الصناعية الأقدم ومشاكلها ، قدم كيميائيو القرن التاسع عشر أيضاً منتجات جديدة ذات قيمة تجارية كبيرة . وقد جاء مصادفة واحد من أهم المنتجات التى اكتشفت فى القرن التاسع عشر . ففى ١٨٥٦ عمل الكيميائى الانجليزى وليم هنرى بيركنز توليفة صَنْعيّة عن غير قصد هى صبغة بنفسجية لامعة من الأنيلين ، أحد مشتقات قار الفحم . قوبل اكتشافه بحماس خاص فى ألمانيا حيث زَوَّد العنصر الأساسى لصناعة صباغة ذات قيمة وقدمه أيضاً لبحث أجرى عن صفات الجزيئات العضوية (أى الجزيئات التى تتكون حول ذرة الكربون) . أصبحت الكيمياء العضوية مصدر مواد القرن العشرين المخلقة صنْعياً . وكل المادة الحية مكونة من جزيئات تتكون حول ذرة الكربون بحيث أصبحت الكيمياء الحيوية الحديثة تجد جذورها فى الكيمياء العضوية . وهذا أمر مازالت له أهمية أكبر .

امتد البحث فى المختبرات الكيميائية الصناعية ليشمل علم المعادن والمجال الأرحب للمعادن بصفة عامة . غالباً ما تكون الوسيلة الأكثر يسراً لتحسين أى منتج هى تحسين المعادن التى يصنع منها . وفى بعض فروع الصناعة كلما كانت درجة الحرارة أكثر ارتفاعاً وكلما كان الضغط أكثر ارتفاعاً ، كان المنتج أفضل ــ أصبح الارتفاع بجودة المنتج ، رضى المرء أم أبى ، مسألة العثور على معادن أو سيراميك يقاوم درجات حرارة والضغوط الأكثر ارتفاعاً . ومن أجل هذا انبثق من علم المعادن الجزء الأكبر من تقنية المراجل التجارية ، والآلات البخارية ، وفى وقت لاحق ، التوربينات البخارية . كانت متطلبات الحرارة والضغط نفسها عنصراً هاماً فى تطوير آلات الاحتراق الداخلى ، وفى نهاية المطاف آلات الطائرات النفاثة وصواريخ الفضاء . ويعتبر عصر البلاستيك والألياف الاصطناعية التركيب ثمرة أخرى لامتداد الكيمياء للبحث الخاص بالمواد .

شكلت عصرَنا أبحاث عن مواد من الأنواع المختلفة . سرعان ما بدأت مختبرات بيل ، التى أنشئت بشكلها الحالى فى عام ١٩٢٥ ، برنامجاً لتحسين درجة الاعتماد على الأنابيب المفرغة وطول عمرها التى أصبحت واحداً من مكونات منتجات عديدة فى نظام الاتصال التليفونى . استبدال المواسير المتكرر مكلف ؛ وبعض معدات التليفون متعذر

www.ibtesama.com

بلوغها على نحو يجعل استبدال غيرها بها أمراً مزعجاً للغاية . وأخيراً تعهد فى الأربعينات من هذا القرن عالم الفيزياء وليم شوكلى ورفاقه فى مختبر بيل ، بحل المشكلة عندما قاموا بتصنيع مكبرات اليكترونية من مادة شبه مُوَّصلة ، بدلاً من استخدام المواسير المفرغة من الهواء . انطوى الحل الذى قام به هذا الفريق على تقدم فى فهم تدفق الإلكترون فى المواد شبه الموصلة وفى « الثقوب » الموجودة فى البنية البللورية crystalline structure . وعلى الرغم من أن البحث الذى قاموا به انبثق بشكل مكثف من مسألة عملية فى مجال تحسين الإرسال التليفونى ، فإن التقدم الذى حققوه كان إسهاماً أساسياً بصورة كافية فى العلم الأساسى بحيث استحق الحصول على جائزة نوبل .

التقنية الصناعية : استخدام علم الفيزياء

طور علماء الفيزياء مجموعة هامة من المعرفة يمكن الاعتماد عليها قبل أن يتمكن دالتون من أن يرتب الكيمياء منهجياً . غير أن تطبيقات هذه المجموعة فى مجال الفلك أوضح بكثير من استخدامها فى الحياة اليومية . لم يتأصل الأثر الكامل لعلم الفيزياء منهجاً علمياً فى التقنية الصناعية حتى بعد عام ١٨٧٥ .

ولكن البذور كانت قد وضعت من قبل . ففى الأيام الأولى للقرن التاسع عشر قدم البحث العلمى فى مجال الكهرباء سلسلة اكتشافات ذات أهمية أساسية لعلم الفيزياء الحديث . ارتبطت هذه الاكتشافات الباكرة بالمغنطيسية ، وتدفق التيار ، والبطاريات ، والمكثفات والحث الكهرومغنطيسى التى استخدمها صمويل ف . ب . مورس فى أعمال الإرسال البرقى العملية قبل الحرب الأهلية الأمريكية والتى طوّر بعدها توماس ألفا إديسون ، وجورج وستنجهاوس ، واليهو طومسون وتشارلس شتينميتز والعديدون غيرهم الإضاءة الكهربائية واستخدامات أخرى للكهرباء تضمنت بحلول التسعينات من القرن ١٩ محركات توليد القوة للمصنع .

كانت أبحاث الظواهر الكهربية التالية جزءاً من تاريخ علم الفيزياء النظرى الحديث . تنبأ فى عام ١٨٦٤ جيمس كلارك ماكسويل من خلال معادلة رياضية بوجود موجات كهرومغطيسية منتشرة خلال الفضاء . عزز جوستاف هيرتز بصورة تجريبية توقعات ماكسويل فى عام ١٨٨٦ ، وفى عام ١٨٩٥ اكتشف فيلهلم كونارد رونتيجن

www.ibtesama.com

أشعة إكس . وفى نفس السنة قام جوجليلمو ماركونى ببث رسائل بواسطة موجات هيرتز ــ أى بواسطة الإرسال البرقى اللاسلكى . وبعد مرور سبعة عشر عاماً ــ أى فى عام ١٩١٢ ــ حمل عدد كبير من السفن كانت تجوب المحيط الأطلنطى الشمالى جهاز ماركونى اللاسلكى الذى مكّنها من طلب النجدة للباخرة تيتانيك الغارقة .

يُنسب عادة لأديسون فضل دفع تنظيم الابتكار فى مجال طرائق التواصل والكهرباء ، وبخاصة نتيجة إقامة « مصنع اختراع » يعمل به خمسة عشر موظفاً فى مينلوبارك بنيوجيرسى فى عام ١٨٧٦ . أتم إديسون تدريبه كعالم تلغراف ، وعندما بلغ الحادية والعشرين حصل على أول براءة اختراع عن آلة تسجيل الصوت تلغرافياً . لم تكن ناجحة من الناحية التجارية . ومع ذلك فقد واصل مسيرته إلى أن حقق اختراعات أكبر نفعاً فى مجال الإرسال البرقى اللاسلكى شملت ، بحلول عام ١٨٧٤ ، نظام « التلغرافية الرباعية » quadruplexing الذى مكّن ويسترن يونيون من إرسال رسالتين فى اتجاهين مختلفين من خلال دائرة واحدة ، فتكون الشركة بذلك قد ضاعفت أربع مرات قدرة خطوطها [4] .

سرعان ما أصبح مختبر مينلو بارك مرتبطاً على نحو خطير بتطور نظام إضاءة كهربائية . يؤكد دانيال بورستين مسألة أن إديسون لم يخترع مجرد مصباح كهربى . لقد ابتكر نظاماً للإضاءة المنزلية وسجل شركة لإنتاجه وتسويقه . اشتملت عناصر النظام على مولّد المحطة المركزية (أو دينامو) ، ونظام للتوزيع لتوصيل الكهرباء من المحطة الرئيسية إلى المكتب أو المنزل ، ونظام للأسلاك ، والمفاتيح الكهربائية ومقابس توزيع الكهرباء داخل المكتب أو المنزل [5] .

أُخذ مختبر إديسون ــ مينلوبارك ــ على أنه يحشد كل طاقات المعرفة العلمية لخدمة الابتكار الصناعى وهو بذلك يرعى طول الأناة والإبداع وأصالة المخترعين المستقلين . كانت مخترعاته أهدافاً تم اختيارها بعين حريصة على صلاحية هذه المخترعات لأن تروج . وعلى أية حال فإن أى مصنع لا يمكن أن يصمد طويلاً إذا لم تبع منتجاته . . غير أن مختبر مينلو بارك لم يقلده أحد على نحو سريع : حتى شركات التصنيع الرائدة لم تنشىء مختبرات أبحاث صناعية حتى بعد مرور ما يقرب من ربع قرن . لم تبدأ الصناعة الكيميائية الألمانية مع احتكارها الحقيقى لمواد الصباغة ، إنشاء مختبرات البحث الخاصة بها حتى التسعينات من القرن ١٩ [6] .

www.ibtesama.com

وفى عام ١٨٩٢ جاءت شركة جنرال موتورز لتخلف شركة إديسون الكهربائية عن طريق الاندماج ، وأبقت على تشارلس شتينميتز الذى درس فى الجامعات الألمانية الرياضيات والهندسة الكهربية والكيمياء ، مستشاراً هندسياً . وكان قد هاجر إلى الولايات المتحدة فى عام ١٨٨٩ بسبب صعاب قابلها مع السلطات الألمانية بسبب تعلقه بالاشتراكية . اهتم شتينميتز أصلاً بالرياضيات وبنظرية الكهرباء ، وأسهم فيهما إسهامات ذات شأن . قدم أيضاً وهو يعمل مخترعاً لحسابه الخاص أكثر من مائتى اختراع مسجل . وفى وقت متأخر ــ فى عام ١٩٠٠ ــ عينت شركة جنرال اليكترك ويليز ر. ويتنى الذى كان يدَّرس الكيمياء فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ، لكى ينظم مختبراً رسمياً للبحث العلمى [7] . ظهر تأكيد الشركة على الكيمياء فى جانب منه نتيجة الحاجة لإيجاد مواد محسَّنة لفتائل المصباح الكهربائى لينافس الفتائل المصنوعة فى ألمانيا .

وبعد عام ١٨٨٠ أخذت الصناعة تتحرك تجاه تزامن أوثق مع العلوم البحتة إذا كان لنا أن نستند إلى حقيقة هى أن الفترات بين الاكتشاف العلمى وبين التطبيق التجارى قد أخذت تصبح أقل فأقل . اكتشف فاراداى الحث الكهرمغنطيسى فى عام ١٨٣١ . ولكن نصف قرن قد مضى قبل أن تصبح المحولات والمحركات منتجات ذات طابع تجارى هام . وبالمثل قام محول بيسمر على دراية علم الكيمياء بصناعة الصلب التى كان قد مضى على ظهورها ما لا يقل عن نصف قرن . طور ماركونى جهازاً لاستخدام موجات هيرتز بصورة تجارية بعد مرور تسع سنوات من اكتشاف هيرتز لتلك الموجات . ودخلت أشعة إكس التى اكتشفها رونتجن مضمار الاستخدام الطبى فى أقل من ذلك ، نتيجة لأن تطوير جهاز من هذا الاكتشاف للمكاتب الطبية كان بصورة مباشرة بدرجة أكبر .

وبحلول سنوات القرن العشرين الأولى اتجه البحث العلمى ذو الصفة الصناعية ناحية تطوير منتجات وعمليات جديدة . وإذا كانت المعرفة اللازمة للابتكار تتاخم أقصى ما وصل إليه العلم (أو حتى تجاوزته بقليل) ، فإن المختبرات الصناعية أحرزت نجاحاً فى ذلك . حققت ، فى الوقت الحديث ، صناعة الإلكترونيات بصفة خاصة نجاحاً فى دفع منتجاتها ذات الصبغة التجارية إلى متاخمة أقصى ما وصل إليه العلم بدرجة أصبحت معها الفترة بين الكشف العلمى وبين تطبيقه التجارى لا تعدو أن تكون إدخاله فى مجال التطبيق بحيث تتميز عن تخطى فجوة المعرفة . وثمة مثل جيد بنفس قدر

www.ibtesama.com

جودة تحول فجوة الزمن هذه فى العصر الحديث إلى تداخل ، هو ما قامت به مختبرات بيل لأسباب تجارية واقعية انتهت مرة أخرى بالحصول على جائزة نوبل عن اكتشاف لا يكاد يبرزه آخر فى أهميته العلمية البحتة : الإشعاع المتخلف عن بيج بانج residual radiation from the Big Bang .

العلوم الطبيعية : المرئى وغير المرئى والاحتراف

أكملت التقنيات الجديدة لأواخر القرن التاسع عشر التحول فى علاقة العلوم الأساسية بالتقنية الصناعية التى بدأها الكيميائيون . وتستأهل طبيعة هذا التغيير أن يسبر غورها .

مادامت التقنية الصناعية تركزت فى فنون العالم المرئى الميكانيكية ، حيث كانت علاقات العِلة والمعلول مسألة مشاهدة مباشرة ، نشأت الإنجازات التكنولوجية تماماً تقريباً مع الحرفيين الذين كانوا يتصفون بكل تأكيد بقدرة أكبر على التخيل ، والإبداع والمثابرة مما يتصف به معاصروهم الذين لم يكونوا بأى حال علماء مثقفين . هناك تسجيل تاريخى لا يعدو أن يكون مبعثراً لإسهامات العلماء ، فيما قبل القرن التاسع عشر ، فى تطور صناعة الفخار ، والمنسوجات ، والزراعة ، وإصلاح الأراضى ، وطواحين المياه ، وطواحين الهواء ، والمناجم ، والتعدين ، وصنع المواد المعدنية ، والمحاريث ، والهندسة المعمارية ، والبناء ، وصناعة الساعات ، وصناعة الدروع والأسلحة ، وعدة الحرب للفَرَس والإنسان ، والأسراج ، وركابات الفرس ، والعربات ، والمركبات الكبيرة ، والأدوات ، وصناعة الأدوات الزجاجية ، والأصباغ ، وبناء السفن ، وصنع الشراع وحبال السفن والطباعة ــ فى اختصار للقائمة الطويلة لما أسماه الانثروبولوجيون الأدوات الصنعية المستولدة التى تكاثرت فى بلاد الغرب قبل أى مجتمع سبقها فيما قبل الثورة الصناعية بكثير . وحتى الاقتباس عن ثقافات أخرى الصينية أو الهندية أو الإسلامية غالباً ما كان من فعل تاجر أو جندى أكثر مما كان عن طريق عالِم : ولعل أهم مثل واحد للاقتباس الثقافى هو نظام الأعداد الهندى ــ العربى الذي استجلبه تاجر اسمه ليونارد من بيسا ولم يستجلبه عالم .

وحوالى عام ١٨٧٥ بدأ يتحرك حد التقنية الصناعية الغربية من العالم المرئى للروافع ، وأجهزة نقل الحركة ، والكامات ، والبكرات ، وأعمدة الإدارة وأذرعة التدوير

www.ibtesama.com

(الكرنك) إلى العالم غير المرئى للذرات ، والجزيئات الصغيرة ، وتدفقات الإلكترون ، والموجات الكهرومغنطيسية ، والمحاثة أو التأثيرية أو التحريضية * والسِعَة Capacitance ، والمغناطيسية ، والأميرات ، والفولتات ، والبكتيريا ، والفيروسات ، والجينات . وكانت النتيجة تغيراً فى مصدر الإنجازات الرئيسى فى التقنية الصناعية الغربية . كانت المصادر الجديدة تفاعلاً متبادلاً بين ما قام به من عمل المختصون بالعلوم الأساسية الذين يضطلعون من ناحية بما ارتقى إلى أن يكون قطاعاً مستقلاً خاصاً بهم ، ويتابعون المعرفة لذاتها ، وحصلوا على منح وإعانات لا ترتبط مباشرة بالقيم الاقتصادية ، ومن ناحية أخرى يضطلعون بما قام به العلماء الصناعيون الذين يؤدون عملهم فى القطاع الاقتصادى ويتم تمويلهم على أساس القيمة الاقتصادية لما يؤدونه .

نحن نفكر فى المنهج العلمى ، كما ابتكره جاليليو وبيكون فى أوائل القرن السابع عشر . كان إصرارهما على المشاهدة والتجربة والعِلة طريقاً للحقيقة ، وكذلك استخدام جاليليو للتجربة لإظهار زيف النظريات المسلم بصحتها فى ذلك الوقت ذا أهمية أساسية . غير أن استخدام المشاهدة ، والتجربة والعلة أصبح بصورة مُيسَّرة جزءاً من مدخل الفطرة السليمة للحرفى إلى الاختراع . لم يفصل منهج جاليليو بذاته بين العلوم الأساسية وبين العلوم التطبيقية ، كما أنه لم يُضف صفة الاحتراف على التقنية الصناعية . وتطلب هذا أمرين : الأول ظواهر طبيعية ، حيث يعتمد بصورة كلية أو جزئية الفهم البشرى وعملية التحويل إلى أشياء نافعة على التفسير العلمى ؛ والثانى أسلوب للشرح العلمى يمكن أن يفهم بسهولة أو ربما ، بأية حال ، يفهمه أولئك الذين تدربوا عليه .

كان الموجود من الظواهر الطبيعية غزير : كهرباء ، وموجات كهرومغناطيسية ، وجينات وسلوك الذرات والجزيئات الصغيرة فى مجال العمليات الكيميائية على سبيل المثال . كان التفسير العلمى يقوم على مُسلَّمات قائمة بذاتها وعمليات يمكن مشاهدتها فقط على نحو غير مباشر من خلال آثارها ، ولا يمكن أن يدركها سوى العلماء المدربين .

* inductance : الأولى فى مجال الكهرباء والكلمة الثانية فى مجال الهندسة الميكانيكية والثالثة فى مجال علم الفيزياء (المترجم) .

www.ibtesama.com

ومما يعتبر أمراً هاماً فهم السبب الذى من أجله يمكن أن تكون كيانات العلم غير المرئية هذه أكثر أهمية من الفطرة السليمة للميكانيكيين والحرفيين المهرة ، فى تصميم المنتوجات الصناعية وتصنيعها . ومهما يكن من أمر فقد فسر الجنس البشرى لآلاف من السنين الظواهر الطبيعية على أنها تصرفات الكيانات غير المرئية من الجنيات الخبيثة * leprechauns إلى الجاذبية إلى اللاهوب † phlogiston إلى ذرات دالتون . غير أن الكيانات غير المرئية للتفسير العلمى كان لها ميزة ساحقة على الجنيات الخبيثة وأقرانها من الأسطورة والخرافة ذات المغزى : يمكن للاختبار التجريبى أن يظهر أن هذه الأشياء ليس لها وجود ، وأنها أيضاً غير مرئية على نحو ما قام به أنطوان لافوازيه فى شرح الجنيات الخبيثة ، وعلى نحو اكتشاف الجسيمات الأولية التى أظهرتها ذرات دالتون . إن التفسيرات العلمية وقد قيدها الاختبار التجريبى لكياناتها غير المرئية ، ثبت أنها أدوات موجِّهة يُعتمد عليها لتطوير تجارى للعمليات والمنتجات الجديدة . وعلى خلاف الاختراعات العفوية للأسطورة والخرافة ، فإن التفسيرات العلمية لا يمكن للمنشآت الصناعية أن تغفلها إلا على حساب تعرضها لمخاطرة استبدال المنشآت المنافسة بها . غير أن فهم التفسير العلمى وتطبيقه يتطلبان سنين من التدريب فى لاهوت بانثيون (معبد) خفى للكيانات العلمية . إن هذا المتطلب قد أضفى صفة الاحتراف على العلوم ذات الصبغة الصناعية ، وقلل من قدر دور الاختراع الحرفى .

وبحلول الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، أصبح من الممكن إعادة تعريف العلوم الأساسية أو البحتة دون إشارة إلى دوافع (معنوية أو مالية) أولئك الذين يشتغلون فى هذه العلوم . حدث أن اعتبرت العلوم الأساسية اختباراً وتطويراً لهيكل العلوم الطبيعية التفسيرى . لقد أصبحت هذه العلوم تخصصات مهنية عديدة ينقطع للعمل فيها المتخصصون طول الوقت تشمل علوم الفيزياء ، والكيمياء ، والفلك ، والبيولوجيا (علم الحياة) ، والرياضيات ، وهى الأقسام الرئيسية فقط . لقد أصبح استخدام هذه التفسيرات فى دفع الرفاهية الإنسانية قُدماً إلى الأمام علماً تطبيقياً أو صناعياً ، سواء أجاء ذلك نتيجة دوافع خيرية أو أنانية .

* جاءت فى الأساطير والخرافات الأيرلندية (المترجم) .

† مادة كيميائية وهمية كان يعتقد ، قبل اكتشاف الأكسجين ، أنها مقوم أساسى من مقومات الأجسام الملتهبة (المترجم) .

www.ibtesama.com

تفسيرات النجاح التقنى الغربى : العلوم الأساسية

هناك هوة سحيقة تفصل ما بين مجتمعات كان فيها العلم مجال عدد يعد على أصابع اليد من الرجحاء ومعهم غالباً برامج شخصية لا تتجاوز كثيراً ابتكار تقويم وعلاج مريض ، وبين الآلاف من العلماء المتخصصين فى المجتمع الغربى يبحثون عن الإسهام فى فهم مترابط منطقياً لكافة الظواهر الطبيعية . إن المقابلة صارخة بدرجة أصبح معها من الصعب مقاومة الاعتقاد بأن العلم فى بلاد الغرب قد حقق نجاحاً فى كل مقارنة ، لأنه ببساطة سار بدرجة غير مسبوقة مع تنظيم غاية فى الكفاءة . ولا يعنى ذلك الانتقاص من الدور الذى أدته الفطنة والتفانى . ولكن كان هناك عبقرية وتفان فى المجتمع الإغريقى ومجتمعات أخرى لم يسجل تاريخها ما سجله الغرب من انجازات علمية . والاختلافات الأكثر وضوحاً تظهر فى المدى والتنظيم .

وتتصل هذه الاختلافات على نحو وثيق باختلاف فى المنهج . أوضح جاليليو وفرانسيس بيكون ، فى أوائل القرن السابع عشر ، بجلاء ووضوح استخدامات التجربة فى اختبار التفسيرات أو النظريات العلمية وتحقيقها . لاريب فى أن التجربة يتضمنها صلب عمل المخترع الحرفى الذى يجرى وراء إنتاج منتج جديد . غير أن تفسير الظواهر الطبيعية كان استدلالياً فى العلم الذى ورثه عصر النهضة من اليونان والمصادر الإغريقية . كان التعليل ، كما هو الشأن فى هندسة إقليدس ، من مسلمات محددة بصورة مفترضة إلى نتائج محددة بصورة مماثلة . وبإحلال العقل محل التخيل ، كان العلم الاستدلالى الإغريقى فى ذاته تقدماً كبيراً فى استخدام الأسطورة والدين لتفسير الظواهر الطبيعية . وواحدة من مسلماته المفترض أنها صحيحة هى ، لسوء الحظ ، أن سرعة الجسم الهابط تتناسب مع وزنه . ولكن بعد إظهار زيف هذه المُسَلَّمة ، وضع جاليليو أساس أولوية التجربة . لا يمكن تجاهل اعتبار النتائج التى توصل إليها غرابة علمية ، لأنه كان يتعين استخدام هذه النتائج فى المجال العملى لتصويب المدافع عند الزاوية العليا الصحيحة لتعوض هبوط القذيفة المنطلقة .

هكذا أصبح المجتمع العلمى لبلاد الغرب مجتمعاً من أصحاب المهن الذين يمارسون مناهج جاليليو وبيكون التجريبية . كانت ضخمة أهمية المنهج كوسيلة علمية لتذرية القمح لفصله عن التبن . إن مجتمعاً كبيراً من المنجمين ومن رجال الخيمياء

www.ibtesama.com

(الكيمياء القديمة) لم يكن ليخلق علماً كالذى جاء فى بلاد الغرب . أما ما أحدث الاختلاف فى خلق العلم المنظم فهو أن المنهج التجريبى اتبعه عدد من الباحثين جمعهم منهجهم المشترك فى مجتمع علماء قادرين على تحقيق النتائج . أمكن فيما بعد عصر علوم جاليليو الطبيعية تقسيمها إلى تخصصات وشُعب فى الفيزياء والفلك والكيمياء وعلم طبقات الأرض وعلم الأحياء وعدد كبير من التخصصات الأضيق ، لأن كلاً منها يتقاسم مع الآخرين منهجاً مشتركاً لتحديد الحقيقة العلمية . يستطيع الجيولوجى أو البيولوجى (عَالِم الأحياء) أن يستخدم تعاليم الفيزياء أو الكيمياء فى البحث الجيولوجى أو البيولوجى دون أن يشعر بالحاجة (أو حتى بإمكانية) فحص صحتها . مكّن القبول العام للمنهج التجريبى مئات أو حتى آلاف المتخصصين من أن يكوّنوا مما توصلوا إليه من نتائج مخزناً من المعلومات يمكن استخدامه عبر جميع العلوم . وقد أدى إدخال المطبعة إلى سرعة تراكم هذه المجموعة من المعرفة ــ كما أدى من قبل إلى انتشار آراء جاليليو وبيكون . وترتيباً على ذلك كان الغرب هو الوحيد من بين المجتمعات التى نعرفها الذى جمع عدداً كبيراً من العلماء المتخصصين فى فروع المعرفة المختلفة ، يتعاونون فيما بينهم لإيجاد مجموعة ضخمة من المعرفة التى خضعت للاختبار والتنظيم والتى يمكن للعلماء أن يقبلوا الاعتماد عليها .

يمكن تفسير تقدم بلاد الغرب من خلال تجربة جالين ، وهو طبيب وفيلسوف ظهر فى القرن الثانى الميلادى سبق إصرار جاليليو على المشاهدة والتجربة والتعليل . غير أن جالين لم يكن سوى واحد من بين رجال العلم الإغريق والمتأغرقين * الذين انبع كل واحد منهم مناهج البحث الخاصة به . وثمة مفكر إغريقى جاء من قبل ــ ديموقريطوس ــ فكّر حتى فى نمط من النظرية الذرية . ولكن أحداً لم يتابع بواسطة الاختبار التجريبى ، لا نظرية ديموقريطوس ولا فكرة الإغريق الأكثر شيوعاً التى تحداها ، وهى أن العناصر الأساسية للمادة كانت الأرض والهواء والنار والماء . لم يوجد من بين معاصرى جالين أحد عمل فى الفيزياء والكيمياء على غرار نسق المشاهدة والتجربة والتعليل التى آزرها . ونتيجة لذلك فإن إنجازات جالين الطبية لم تعكس

* وهم الإغريق فيما بعد الاسكندر الأكبر ، وهى ترجمة Hellenistic ترجمة الدكتور ابراهيم نصحى أستاذ التاريخ اليونانى سابقاً (المترجم) .

www.ibtesama.com

لا الصرح التمهيدى للنظرية الفيزيائية والكيميائية كالتى أحدثها القرن التاسع عشر للباحثين الطبيين المحدثين .

نجح الغرب فى تنظيم مجموعة علمائه دون الالتجاء إلا قليلاً جداً إلى الإدارة التدرجية ، فيما عدا ما يتعلق بالعلاقة بين العالِم الفرد ومساعديه وتلاميذه والمبتدئين الذين يستخدمهم أو تستخدمهم . أدى المجتمع العلمى دوره على نحو جيد دون حاجة إلى التسلسل الهرمى لمجرد أن الواجبات التنظيمية ، التى عادة ما تفوض فى نظام التدرج ، كان من الأفضل بكثير أن تترك دون تفويض فى مجال العلم . ففى مجال العمل للوصول إلى هدف مشترك ، هو تحقيق تفسيرات للظواهر الطبيعية يثبت صدقها من خلال اختبارات المشاهدة والتجربة والتعليل ، مارس العلماء الذين يعملون لحسابهم تقديرهم الخاص بهم فى المجال الذى يمكنهم أن يسهموا فيه بأفضل ما لديهم ــ وهو تقدير قاوموا فيه بشدة التفويض لإدارة هرمية التسلسل . وعلى وجه الإجمال فإن هذه التقديرات الفردية أحدثت تخصصاً مهنياً وتقسيماً للعمل لم يكن أقل فاعلية نتيجة غيبة التصديق الإدارى .

خطط العالِم الفرد بالمثل عمله الخاص به . ومرة أخرى لم تكن هناك غيبة التخطيط من خلال نظام إدارى هرمى يحاول وضع تعريفات ومواعيد وتكاليف لإنجاز الأهداف العلمية . كانت المكافآت والعقوبات فى مجال النشاط العلمى مالية أقل منها فكرية ــ توليفة من الموافقة أو الرفض قام بها نظراء العالم والرضا المتولد عن النجاح فى حل مُعميات نوع من نشاط يتسم بدرجة عالية من العقلانية والاحترام العميق . لم تكن هذه المكافآت والجزاءات متاحة للتخصيص بواسطة الإدارة الهرمية . كان حل أى خلافات تثور حول جدل مهنى أيضاً عملية إيجاد اتفاق جماعى فى الرأى . ولم يلجأ أى عالم راضياً إلى تفويض حل نزاعات علمية إلى سلطة هرمية . وبالجملة فمن الواضح أن المجتمع العلمى لبلاد الغرب كان أقرب إلى أن يكون منظماً على نحو كفء نتيجة لغياب السلطة الهرمية فيه . وحيث سادت السلطة الهرمية ، وجدت نتائج تشين موجب العلم ــ عار يذكرنا به لايسنكويزم Lysenkoism * .

* عالم روسى توصل إلى مبدأ خضوع الوراثة للعوامل الجسدية والعوامل البيئية فى مواجهة المبدأ السائد بأن الوراثة تخضع للجينات (المترجم) .

www.ibtesama.com

ومن المحتمل أن المجتمعات الغربية لم تكن قادرة على أن تتفادى التنظيم الهرمى أو السلطة الهرمية لو أن تمويل العلوم الأساسية جاء من خلال مصدر واحد دون غيره . ليس من المتوقع أن تكون العلوم الأساسية قابلة للتسويق تجارياً . كانت تقدم ، فى أول الأمر وحتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر ، للعلماء الذين ليست لهم موارد خاصة ، خدمات حكومية دون مقابل وإلا اعتمدوا على أريحية الأثرياء الذين يرعون العلم . وكان بعض العلماء الآخرين أنفسهم أثرياء . وفى وقت لاحق جاء التمويل فى صورة رسمية من خلال ميزانيات الجامعات وهبات الحكومة وإعاناتها وتبرعات معاهد بحث لا تستهدف الربح . ونتيجة لتنوع مصادر التمويل هذا قامت المجتمعات الغربية ، على نطاق واسع بالمقارنة بمجتمعات أخرى ، على رعاية نشاط العلوم الأساسية التى لا تستطيع أن تعتمد فى تسديد النفقات على نفسها . وإذا كانت قد قامت هذه المجتمعات بذلك ، فإنما جاء دون فرض تنظيم تدرجى مركزى على المجتمع العلمى .

لقد اعتدنا حتى الآن على التفكير فى المؤسسات ، وكأنها ليست سوى هيئات دواوينية ذات نظام تدرجى مثل الجيوش أو الحكومات أو الشركات التى من الصعب أن تدرك أن هناك مشروعاً يمكن أن يتسم بالفرد وانعدام التدرجية بالصورة التى يمكن أن يقال معها وبحق إن العلم الحديث يمكن أن ينظم على أساسها . ولكن مثل هذه النظرة الضيقة للتنظيم يجب أن نغضى الطرف عنها ، باعتبار أنها مضللة على أساس من تاريخ العلم وحده . كوّن العلماء الغربيون ، دون الالتجاء إلى نظام تدرجى ، مجتمعاً علمياً استطاعوا فى إطاره ممارسة أهداف مشتركة فى فهم الظواهر الطبيعية بالتفانى والتعاون ، والمنافسة ، وحل جماعى للتنازع ، وتقسيم العمل ، والتخصص ، وتوليد المعلومات وتبادلها على مستوى من كفاءة تنظيمية نادراً ما تتواكب مع التجمعات الكبيرة ، سواء كانت تتبع النظام التدرجى أو غير التدرجى .

وللعلم الغربى ميزات عديدة أخرى تفوّق بها على العلوم المعاصرة والسابقة عليه . لقد نشأ فى وقت فقدت فيه السلطات السياسية والدينية القدرة على إخماد الأفكار الجديدة التى لا تتواكب مع التفسيرات التقليدية للظواهر الطبيعية ، على الرغم من أن هذه السلطات غالباً ما حاولت ذلك . قدم ابتكار التلسكوب والميكروسكوب فى القرن السابع عشر ، لبلاد الغرب ميزة فى مجال استخدام الآلات التى لم تتوقف عن التوسع فيه أبداً . وبدءاً باكتشاف علم التفاضل والتكامل قدمت الرياضيات الغربية لبلاد

www.ibtesama.com

الغـرب ميزة أخـرى فى استخـدام الآلات فى المجـال الفكـرى أيضـاً . زوّد أيضـاً علم الرياضيات العلماء بلغة مشتركة ذات قيمة ضخمة فى التواصل عبر مجالات متخصصة .

لكن هذه التطورات بدت أن تكون نتائج أكثر منها أسباباً لابتكار الغرب المؤسسى المتفـرد والأصيل : مجموعة من العلماء غاية فى التنظيم تبحث تفسيرات جميع الظواهر الطبيعية بمنهج مشترك يقوم على المشاهدة والتجربة والتسبيب .

تفسيرات للنجاح التقنى الغربى : العلم فى المجال الصناعى

ليس من ريب فى أن العلوم الأساسية قد أسهمت فى نجاح العلم الغربى ذى الطابع الصناعى ؛ ولكن هذا الإسهام لا يروى قصة تفسيره كاملة . لم يبدأ العلم ذو الطابع الصنـاعى فى الإفـادة من تفسـيرات العلوم الأسـاسية بصـورة كثيفة حتى حوالى عام ١٨٧٥ . ومنذ ذلك الوقت سبقت التقنية الصناعية الغربية بكثير مثيلاتها فى أى مجتمع آخـر . وحتى بعـد عام ١٨٧٥ وفى الصناعات التى أفادت بأقصى درجة من العلوم الأساسية ، كان على العلماء الصناعيين أن يحلوا معضلات التطبيق التى شكّلت تحدياً فكرياً يقارن فى الصعوبة بالأداء النظرى للعلوم الأساسية .

ولم يكن هكـذا النجـاح النسبى للعلم الصنـاعى لبلاد الغرب الذى فسره ، فى سهولة ، مدى المجهود الغربى . ومن المرجح أن تكون الفجوة بين نطاق العلم الغربى ذى الطابع الصناعى وبين العلوم الصناعية للمجتمعات الأخرى ، قد أصبحت كاسحة كالفجوة الموجودة فى العلوم الأساسية فى الأيام الأولى من القرن العشرين . غير أن التقنية الصناعية الغربية بلغت مركزاً أمامياً من المجتمعات الأخرى بحلول عام ١٨٨٠ ؛ ومن المشكوك فيه ما إذا كان المخترعون الحرفيون أكثر عدداً فى بلاد الغرب قبل عام ١٨٠٠ ، مما فى الصين أو البلاد الإسلامية أو أوربا المتأغرقة . ونحن بحاجة إلى أن نبحث بإحكام أكبر الطريقة التى نظم الغرب على منوالها التقنية الصناعية إذا كان علينا أن نعثر على الاختلافات التى قد توضح نجاحه .

هناك ثلاث نقاط اختلاف تبدو هامة بصفة خاصة : لا مركزية اختيار مشروعات الابتكار ، وحوافز الابتكار ، وتنوع وكالات البحث .

www.ibtesama.com

(١) اختيار مشروعات الابتكار

دعنا نبدأ بالنقطة الواضحة التى بحثناها باختصار فى الفصل الأول ، وهى أنه من أجل أن يضيف المرء إلى التقنية الصناعية يتعين أن يكون هناك رصيد من الأفكار متقدمة بدرجة كافية بحيث لا تكون صحتها قابلة للحكم عليها بغير اختبار تجريبى . ومن الضرورى أيضاً وجود وسيلة ما لفرز مثل هذه الأفكار الجديدة واختبارها ، بحيث لا ترفض سوى أفكار قليلة نسبياً واعدة بدون اختبار .

يلقى هذا المتطلب الثانى صعاباً حقيقية ، لأن الاختبار النهائى هو قبول السوق للسلع والخدمات التى تحتويها الفكرة . ومثل هذا الاختبار لا يأتى بالمجان ، وقد يكون غالياً للغاية ، ويتطلب سنوات من المجهود الشاق . ولكى يكون الاختبار عادلاً ، يتعين أن يتم تصنيع المنتج وتسويقه بصورة تفى بالغرض . وهكذا تكون التقنية الصناعية جزءاً من الابتكار ولاتتوقف على مجرد إيجاد أفكار جديدة ، بل على إيجاد منتجات أو خدمات أو عمليات جديدة يشيرها المستهلك . الابتكار نتاج المشروع المنظم وليس مجرد نتاج فرد ومعه فكرة .

وصعوبة التنبؤ بنجاح أو فشل اقتراحات الابتكار مزدوجة . وإلى أن يتم إنتاج سلعة أو خدمة بصورة فعلية ، يوجد عدم تيقن حول جدواه التكنولوجية ، أو تكلفته أو كلتيهما . وهناك عدم تيقن أيضاً حول رد فعل المستهلك . وكلا العاملين يتصل كل منهما بالآخر لأن استجابة المستهلك تتوقف فى جانب منها ، على ما ينتهى إليه أمر التكلفة . يعتبر تاريخ صناعة الآلة الحسَّابة (الكمبيوتر) القصير نسبياً مثلاً لعدم القدرة على التنبؤ بالتكلفة ورد فعل المستهلك على حد سواء .

إن الطريقة الغربية فى معالجة هذين النوعين من عدم التيقن ذات طابع إحصائى فى الأساس . وتجيز الاقتصاديات الغربية لعدد كبير من المشروعات ، وكذلك الأفراد الذين فى إمكانهم إنشاء مشروعات جديدة ، أن يتخذوا قرارات قبول اقتراحات الابتكار أو رفضها ، لحساب هؤلاء الأفراد أو لغيرهم . ومن المسلم به أن رفض ستة من مراكز اتخاذ القرار ، لاقتراح يستأهل التقدير ، أقل احتمالاً من أن يرفضه مركز واحد . النظام إذن متحيز لقبول الاقتراحات ، ولكن مع تَحَفُّظ وقائى هو أن تكاليف البرامج غير الناجحة يتحملها صانع القرار ، وتؤول كل المكافآت إلى الاقتراحات التى تنجح . إن ميزة وجود اقتراحات بابتكارات بحثتها مراكز قرارات عديدة توضحها حالة الآلة الحسَّابة

www.ibtesama.com

المصغَّرة التى لم تنفذها واحدة من مصانع الآلة الحسَّابة الأمريكية الرئيسية ، أو الاتحاد السوفيتى أو قوميسيرية الخطة الفرنسية French Commissariat du Plan أو معهد التكنولوجيا فى اليابان MITI برغم أنه قد ثبت أنه مفيد على نطاق واسع .

توضح الآلة الحسَّابة المصغرة microcomputer أيضاً أهمية تكوين مشروعات جديدة . غالباً ما ينشىء الابتكار ابتداءً مؤسسات غير الموجودة فعلاً لأن للمؤسسات الناجحة التزاماً بالإبقاء على الوضع الراهن ، وعليها أن تقاوم الأفكار التى قد تؤدى إلى تغييره . واتباع نظام المصنع فى صناعة النسيج البريطانية يعتبر مثلاً له أهمية تاريخية أساسية . وحتى على الرغم من أن التجار الذين أسهموا بنظام المشاركة بتقديم المواد لم تكن عليهم التزامات كتلك الخاصة بالحرفيين قُبالة التصنيع الحرفى ، واستطاعوا أن يكونوا رواد الإنتاج عن طريق المصنع ، فإن « أب نظام المصنع » ريتشارد أركرايت كان صانع شعر مستعار* wigmaker ويتاجر فيه . لا يكمن إسهامه الفنى فى أصالة فكرته بل فى تحويل أفكار اقتبسها عن غيره إلى آلة نسيج عملية مع ترويج وتنشيط المصانع التى تستخدم هذه الآلات . كان إدموند كارترايت مخترع آلة النسيج البخارية كاهناً فى تدريبه وفى مهنته . ويمكن للمرء أن يعمم ، وهو فى مأمن بالقول : من المرجح أن يحدث الابتكار فى مجتمع مفتوح أمام تكوين مشروعات جديدة بدرجة أكثر من أن يحدث فى مجتمع يعتمد فى الابتكار على مؤسساته القائمة فعلاً .

(٢) حوافز : جزاءات إيجابية وسلبية

وضع هذا الانفتاح لقبول المشروعات الجديدة أو تغيير نشاطات المشروعات الموجودة فعلاً ، وضع منشآت بلاد الغرب تحت تهديد مزمن لأذى يلحقها من جراء تقنيات جديدة يقوم المنافسون بتطويرها . وعند بحث اقتراح بابتكار يتعين على أى مشروع قائم يرضى عن نفسه تماماً ، ويقنع بأن يتفادى احتمال كسب غير متيقن ، أن يأخذ فى الحسبان المخاطرة التى سوف تتحملها بصورة ناجحة بعض المشروعات الأخرى (سواء كانت قائمة أو ينتظر انشاؤها) من خلال الابتكار ، مما يفضى إلى أن تفقد المشروعات الأخرى القانعة أعمالاً لحساب المبتكر . وبهذه الطريقة فإن انفتاح المجتمعات الغربية

* أو اللَّمى أو صانع اللِّمة (المترجم) .

www.ibtesama.com

لتكوين مؤسسات جديدة ولتغييرات تعترى نشاطات المؤسسات القائمة ، يشجع الإبداع بواسطة تهديد الابتكار من خلال عقوبة الفشل .

وتؤول جزاءات الابتكار الإيجابية ليس للأفراد ذوى القدرة على الابتكار ، بل للمشروع فى المقام الأول . يتوقف تحصيل الجزاء الإيجابى على نجاح الابتكار فى حقل التجارة . وبما أن النجاح التجارى يتطلب موارد مشروع للتصنيع والتسويق فإن جزاءات الإبداع الإيجابية لا يفوز بها سوى المشروعات ولا ينتزعها الأفراد أصحاب الأفكار . ينشىء المخترع الفرد فى بعض الأحيان مشروعات أو يحصل ، فى الأغلب ، على حصة فى مشروع أوفى جزاءاته الإيجابية بالاتفاق مع أعضاء المشروع الآخرين ، وفى بعض الحالات يحصل الأفراد من أصحاب الأفكار على جزاءات إيجابية من خلال براءات الاختراع . ولكن من جانب منظمى فإن ما يكافأ به الغرب ليست الأفكار ، بل الابتكار ، وبالتالى يكون المستفيدون كقاعدة هم المشروعات وليسوا الأفراد أصحاب الأفكار .

يتوقف حجم الجزاءات الإيجابية فى المقام الأول على نجاح الابتكار من الناحية التجارية وعلى مهارات المشروع التجارية فى الحصول على عوائد من النجاح التجارى . تصبح سرعة تآكل احتكار المبتكر من جرَّاء وجود منافسين أكبر لو أن الابتكار يقلد بسهولة أكبر مما لو كان تقليده صعباً ، وتصبح الجزاءات الإيجابية أقل . ثمة عناصر لا تتعلق بحجم العائد تتضمن جدارة الابتكار الفكرية ، وما بذله المبتكرون من جهد ، وما أنفق عليه من مال ودرجة المخاطرة التى ينطرى عليها تنفيذه ــ إلا إذا كانت هذه العناصر تؤثر فى النجاح التجارى أوفى سهولة التقليد . وفى بلاد الغرب ليست الجزاءات الإيجابية عُرضة لأن تأتى عليها الخسائر التى يتحملها أولئك الذين أضيروا من جراء الابتكار مثل العمال الذين أصبحت مهاراتهم إلى زوال ، أو الرأسماليين الذين أصبح استثمارهم فى المشروعات السابقة عديم القيمة .

من الواضح أن حجم السوق محدِّد هام لحجم جزاءات الابتكار المتوقعة . قدمت سوق أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين الباكر الأمريكية المتفردة باتساعها ، للمبتكر عوائد محتملة أكبر مثلاً مما قدمته سوق العصور الوسطى المحددة لمدينة واحدة ، والأرياف المحيطة بها . لقد عكس ، فى ذلك الوقت ، نزوع الصناعة الأوربية إلى اتباع المبدأ المحافظ النسبى للتكنولوجيا ، الحجم الأقل لجزاءات الابتكار الإيجابية المتوقعة .

www.ibtesama.com

وربما كان ذلك على نحو صحيح فى ضوء الحجم الأصغر للأسواق الأوربية . جنح ، منذ ذلك الوقت ، تخفيف الحواجز السياسية المفروضة على التجارة وإنجازات وسائل المواصلات والتواصل ، إلى زيادة جزاءات الابتكار الإيجابية المتوقعة بدون إحداث زيادة متناسبة للتكاليف والمخاطر فى أوربا والولايات المتحدة على حد سواء .

(٣) تنوع مؤسسات البحث

إن تنظيم الجانب العلمى للابتكار الغربى ، أخذ صورة تكاثر المختبرات العلمية التى تتفاوت فيما بينها على نحو كبير من ناحية الحجم ، والرعاية ، والأهداف ، وجماعة العاملين فى المختبرات والتسهيلات . وثمة عوامل عديدة أسهمت فى ايجاد هذا التنوع .

وثمة سبب لهذا التفاوت ، هو النفور الطبيعى من جانب مشروعات الابتكار ، من الاعتماد على تسهيلات البحث الخارجية ، وبخاصة تلك التى تختلف بين الحفاظ على الوضع الراهن وبين تغييره ؛ والانفتاح للمشروعات الجديدة يعنى انفتاحاً للمختبرات الجديدة . والتركيز على حاجات جماعات المستهلكين الصغيرة ، عامل آخر من شأنه أن مدّ البحث عن مكافآت الابتكار الإيجابية إلى العديد من كافة زوايا وأركان الاقتصاد . أما العامل الثالث فهو التنوع المتأصل فى التنمية نفسها ، بالإضافة إلى تنوع العلماء .

لقد أدخل الغرب قليلاً من العقبات الأيديولوجية فى نمو وكالات البحث هذه . وقد يفسر نقص مُعارضة ملكية الحكومة لتسهيلات البحث والتطور ، غياب الأيديولوجية . وفى سنى القرن التاسع عشر الباكرة اعتمدت أسرة دو بون فى إنشاء مصنع البارود الخاص بها فى ديلاوير ، على مصانع البارود الملكية الفرنسية فى المعلومات الخاصة بالتصنيع . وفى وقت لاحق ابتدعت ترسانات الحكومة الأمريكية ، وبخاصة الموجودة فى وترتاون وسبرنجفيلد وفى هاربرز فيرى ، تطور الطرائق الدقيقة المعدة لصناعة الأجزاء التى تحل محل بعضها البعض . ويعزى الفضل فى توسع تسهيلات البحث التى حدثت فى القرن العشرين ، إلى الدفاع القومى فى جانب منه . وثمة ثلاثة أمثلة فقط تضرب هى أعمال مكتب المعايير القومية National Bureau of Standards القديم العهد ، ومعهد الصحة القومى National Institutes of Health ومحطات الحكومة الزراعية ، فقد كانت أعمالاً ذات قيمة وأديت فى سلام .

تتفاوت على نحو واسع المختبرات الموجودة داخل الصناعة ، من ناحية الوظيفة (من

www.ibtesama.com

عمليات الاختبار الروتينية نسبياً إلى عمل يتوافق مع العلوم البحتة) ، والحجم ومدى فروع المعرفة العلمية الممثلة فى هذه المختبرات التى تمتلك بعضها شركات صناعية ، وبعضها يشكِّل أعمالاً منفصلة ومستقلة . إن عدداً من وسائل تنظيم الابتكار المختلفة هذه ، والتى تربط بين العلم والصناعة قد اجتازت محك البقاء الاقتصادى . لقد سار تنوع وسائل تنظيم الابتكار ، موازياً لتنوع حاجات أولئك الذين يمولون هذه الوسائل ، وأولئك الذين يعزفون عن الاعتماد على براعة أكبر نوعاً ما ، وأكثر اختلافاً ومدعومة لتحقيق هذه الحاجات . تتضافر وتتنافس بعضها مع بعض عناصر شبكة البحث الرأسمالى فى نطاق الجامعات ، وفيما بينها ، قدر ما تتعاون الشركات المتنافسة أو الوكالات الحكومية فيما بينها ومع بعضها البعض .

والابتكار فى حد ذاته صيغة من التمرد ضد المألوف . ويمكن افتراض أن المبتكرين أكثر نزوعاً إلى الروح الفردية من معظم الناس الآخرين . ومتى كان الأمر كذلك ، فإن تنوع مؤسسات البحث والتطوير فى بلاد الغرب ، قد عكس درجة من الفردانية التى لم يكن لها مثيل ، أو تلك التى طمست على نحو أكثر فعالية فى الصين ، أو فى دولة الإسلام . وحتى فى أوربا الإقطاعية ، أو ربما لأن أوربا كانت أقرب لأن تكون إقطاعية من أن تكون ذات صبغة مركزية كاملة ، فقد وجد فيها أناس أكثر طموحاً ، ولديهم رغبة لمجابهة المخاطر أكبر من أغلب الشعوب ــ بمن فيهم العبيد الذين هجروا الضيعة الإقطاعية بحثاً وراء حرية المدن ؛ ورجال التجارة ، ورجال البحر الذين تجشموا رحلات تجارة طويلة ومحفوفة بالمخاطر ؛ وذلك الورع المسلح أو غير المسلح الذى جابه بشجاعة رحلات الحج إلى الأماكن المقدسة بفلسطين ، أو الأماكن القريبة منها ؛ وحتى العلماء الذين ابتدعوا النظريات الدينية التى دنت من الحدود الكاثوليكية المتسامح بها . أدى انهيار وتوسيع رقعة السلطة السياسية والدينية فى أوربا بعد الإقطاع ، إلى توسيع مدى النشاطات الذى استطاعت هذه القلة أن تمارس طاقاتها ؛ وتبع ذلك ، مع حلول القرن الخامس عشر أو القرن السادس عشر ما اعتبره البعض هجوماً على الإفراط فى النشاط الإنسانى ــ العلمى ، والأدبى ، والموسيقى ، والدرامى ، والحربى ، والسياسى ، والتجارى ــ الذى لم ينج منه الغرب كلية أبداً . إن المبتكرين يجب أن تكون لديهم بحكم الاختيار الذاتى ، رغبة فى تجشم المخاطر أكثر من الفرد العادى ، وأكثر اتصافاً بمعارضته عن الوضع الراهن ، وأكثر رغبة فى أن يقلب الأمور رأساً على

www.ibtesama.com

عقب . والعلماء إذن أقرب إلى أن يزدهروا إما فى مجتمع يفشل فى التنبؤ باحترام كامل للسلطة ، وإما فى مجتمع يقدم لأعضائه عدداً من السلطات المتنافسة . إن الفردانية لم تتمثل فى مجرد الابتكار الغربى ، بل فى تعدد الوسائل التى يباشر بها الابتكار .

غالباً ما يميل المؤرخون إلى التنافس فى تنوع الماضى وعجز الأنماط البسيطة أو التفسيرات أحادية السببية فى الفوز بالماضى . ولعل النقطة التى تستأهل الإثارة فى هذا المجال فيما يتعلق بظهور مختبر البحث الصناعى وتقنيته الصناعية ، شىء آخر مختلف . كانت متباينة أشكال وأصول البحث العلمى الصناعى فى الولايات المتحدة . أما ما يبدو أنه الأكثر أهمية فى التجربة الأمريكية ، فقد كان على وجه الدقة ، المرونة المنظمية التى جاءت نتيجة لهذه التجربة . لم تكن هناك محاولة واحدة لاتباع نمط واحد . بل نهضت بالأحرى مختبرات بوسائل شتى ، وأخذت أنماطاً منوعة . وهذا هو ما كانت الحاجة إليه تماماً ــ مرونة تتيح لمتطلبات القطاعات الخاصة أن تشكِّل المؤسسات طبقاً لمقتضيات حاجاتها الخاصة بها .

النمو التقنى سبباً لنمو اقتصادى

هناك نقاش قديم العهد حول مصادر الابتكار . يعتقد البعض أن التقدم التقنى انبثاق عفوى بصورة مسيطرة عن ذلك الفرع من البحث العلمى الذى توجهه مجرد رغبة الإضافة إلى المعرفة ، والبعض الآخر يعتقد أن التقدم التقنى رد فعل منهجى للحاجات البشرية يحدث من خلال الأسواق الاقتصادية الواعدة بجزاءات إيجابية للابتكار الناجح [8] . ويرى بعض المؤرخين أن التقنية الغربية هى استجابة طبيعية لتطور الحاجات والفرص المنبثقة فى الأصل من انهيار سلطة الإقطاع ، وقيام طبقة التجار وطبقة الرأسمالى وتوسع التجارة .

لقد أكدنا على الاستمرار الممتد لتوسع الإنتاج الاقتصادى على أساس متوالية هندسية ، باعتبار أنه الجانب المحيّر أكثر من غيره لنشوء ثروة الغرب . سار نمو التقنية الغربية جنباً إلى جنب تقريباً مع النمو الاقتصادى ، مع استمرار ذلك لفترة مساوية فيما يبدو للمراقبين خارج نطاق العلم أنه توسع يتم على أساس متوالية هندسية بصورة مماثلة . وعلى خلاف أغلب أنماط التوسع التى تتم على نفس هذا الأساس ، ليس هناك

www.ibtesama.com

من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن لنمو المعرفة أية حدود متأصلة ، بحيث يكون نمو التقنية أخّاذاً بصورة خاصة كتفسير لديمومة النمو الاقتصادى لبلاد الغرب التى لا يمكن أن ترد تماماً إلى تقوية تلك المؤسسات الرأسمالية ، مثل استقلال القطاع الاقتصادى ، أو حرية التجارة ، أو حقوق الملكية فى القرن العشرين . إن قضية العلاقة السببية بين التقنية والنمو الاقتصادى قد قويت بفعل أحداث النصف الأخير من القرن العشرين . ولكن ذلك لم يكن بالضرورة حلاً للقضية فى فترات النمو السابقة ولم يكشف له عما هو السبب ، وعما هو النتيجة .

أفاد الغرب بشكل واضح من طبقة عريضة من الإنجازات التكنولوجية التى خلقت بصورة فعلية فرصها الاقتصادية الخاصة بها ، وصناعاتها وحتى إدراك المستهلكين لحاجاتهم الخاصة بهم . بدأت هذه الإنجازات كأدوات بدائية نسبياً ليس لها فى شكلها الأصلى أكثر من منفعة اقتصادية متوسطة ، ولكن بدت فيها جدوى فكرة تكفى لأن تكون نقطة بداية ، وحافزاً لعملية طويلة لتطور فنى أيضاً . والبداية ، على نحو نموذجى ، هى فجوة واضحة فى التطور التقنى فى حين أن التطور اللاحق اندفع بانسياب أكبر ، ويمكن أن يفسر بصورة تبدو مقنعة على أنه استجابة للحاجات الاقتصادية أو الاجتماعية .

ومن ثم يمكن أن يرجع أصل النقل عبر المحيطات الذى تتضمن نتائجه اكتشاف أمريكا ، إلى السفينة الكارفيل المزودة بالأشرعة بالكامل التى بدأت فى القرن الخامس عشر . تعتبر هذه السفن الغربية الأولى التى عبرت المحيط الفجوة التكنولوجية الأكثر لفتاً للإنتباه ، لأن صناعها استخدموا مواد ومكونات كان معظمها متاحاً لما يزيد على ألف وخمسمائة عام دون أن يستخدم هذا الاستخدام الجيد . غير أن هذه السفن الأولى لم تكن سوى بداية عملية طويلة . لم تكن هذه السفن أكثر كفاءة ، بل ربما أقل كفاءة ، من السفن الصينية فى ذلك الوقت . ولكن بينما تغيرت السفن الصينية قليلاً خلال الفترة من القرن الثانى عشر إلى القرن التاسع عشر ، تطورت السفن الغربية من قرقورات Carracks كولومبس فى أواخر القرن الخامس عشر إلى الغليونات galleons الاسبانية فى القرن السادس عشر إلى السفن الشراعية الضخمة للهند الشرقية فى القرن الثامن عشر East Indiamen . إن مجرى التطور كله حفز التجارة عبر المحيطات ، كما أنها حفزته على حد سواء . وحتى فى القرن التاسع عشر دخلت تجارة المحيط للبلاد الغربية ، مرحلة

www.ibtesama.com

جديدة من التطور يستند إلى أن يطبق فى صناعة السفن اختراع جيمس وات فى أواخر القرن الثامن عشر الخاص بآلة بخارية ذات كفاءة ، بالإضافة إلى تطور القرن التاسع عشر الخاص بالحديد الخام والفحم رخيصى الثمن .

ثمة نمط مماثل بصورة عامة ــ أداة بداية فى أول الأمر ، ثم فترة طويلة من التطور غالباً ما امتدت فى فترة من اقتراض مكونات ومواد من تقنيات أخرى بصورة مكثفة ــ تميزت به إنجازات أخرى حيوية لنمو بلاد الغرب الاقتصادى ، على نحو ما كان عليه تطور الآلة البخارية وآلات النسيج التى تدار بالطاقة ابتداء من القرن الثامن عشر ؛ إنجازات فى وسائل النقل البرى (السكة الحديد) ، وتصنيع الحديد والصلب (بدءاً بمحول بيسمر) فى القرن التاسع عشر ؛ وتطور القرن العشرين فى مضادات الحيوية ، والمواد الصنعية ، والنقل الجوى والنقل بالطرق السريعة ، ووسائل المواصلات والآلات الحسَّابة . وفى مخترعات أساسية تتكون ، على نحو نموذجى ، من تطور أوّلى يُحْدث ثغرة سببية يثير فيها النجاح التجارى الأوّلى تطوراً آخر يثير بدوره نجاحاً تجارياً آخر ، وهكذا . وبتعبير آخر تقدم حقاً الابتكارات الأساسية الإطار لمزيد من نشاط ابتكارى لاحق .

يقع الكثير من التقنية الغربية فى الثغرة التى تتطلب عملاً فنياً صامداً طويل الأناة فقط يمكن أن يؤدى بسهولة عندما تنشأ حاجة اقتصادية له ، ويمكن ، تبعاً لذلك ، اعتباره نتيجة للحاجات الاقتصادية . وبالرغم من ذلك فالعمل الفنى الروتينى هو كذلك لسبب واحد هو أنه تطبيق لمجموعة من المعرفة موجودة فعلاً ، وأصول هذه المعرفة الموجودة نادراً ما تكون رتيبة . تجنح التقنية الزراعية لأن تكون ثمرة تطور لأن المرء لا يجد فى صناعة قديمة فجوات تخلق صناعات جديدة . ولكن الكثير من التقنية الزراعية بدا على أنه من أصل روتينى فقط ، لأنه كان جزءاً من فجوة سببية نشأت أصلاً خارج نطاق الزراعة . كان إدخال الطاقة الميكانيكية مثلاً فى مجال الزراعة تطبيقاً واضحاً نسبياً لما كان بعيداً عن آلة بخارية بشكل واضح . وفى وقت لاحق كان اتحاد آلة الاحتراق الداخلى مع تكاثر الآلات الزراعية واضح المعالم نسبياً ، غير أنه اعتمد على إنجازات من القرن التاسع عشر فى مجال إنتاج وتشغيل الحديد والصلب أقل وضوحاً .

كانت الإنجازات التكنولوجية الأساسية بداية لفرص اقتصادية أصبحت فى ذاتها أسباباً لتكوين رأسمالى وتوسع فى التجارة . تلاحقت النتائج الاقتصادية بصورة سريعة

www.ibtesama.com

وفى السياق الطبيعى للنشاط الاقتصادى أبدت هذه النتائج كل مظهر على أنها نتائج رتيبة للإنجازات التكنولوجية . وكانت على الجانب الآخر ، الاختراعات الأساسية بعيدة عن الروتين . ومع استعادة أحداث الماضى يمكن أن توضع هذه الاختراعات فى تيار من التطور التكنولوجى المستمر تقريباً ، غير أن الكثير منها حدث ، على نحو متوقع ، فى فترات غير منتظمة ــ لا يمكن التنبؤ بطبيعة هذه الاختراعات الدقيقة ، ومكان حدوثها وتوقيتها وحتى مع ميزة الإدراك المؤخر ليست قابلة للشرح بسهولة .

إذا كانت ثمة حجة مقنعة تدعم القول بأن التقنية الغربية هى الرافعة التى دفعت الاقتصاد الغربى إلى أعلى ، فثمة حجة بنفس الدرجة من القوة تساند القول بأن مؤسسات غربية مثيلة قدمت نقطة الارتكاز . جاء النمو الاقتصادى نتيجة للابتكار ــ إدخال منتجات وعمليات وخدمات جديدة ــ وبينما تكون التقنية ذات أهمية حيوية للابتكار فإنها ليست العامل الوحيد المسئول عن ذلك . لم يكن النمو الطويل فى المعرفة العلمية والفنية ليتحول إلى نمو اقتصادى مستمر إذا لم يكن المجتمع الغربى ينعم بتراض اجتماعى يؤازر الاستخدام اليومى لسلع الابتكار . وقد أتاحت بلاد الغرب أيضاً درجة من التحرر من التدخل السياسى والدينى وهو ما لم يكن مألوفاً بين الشعوب الكبيرة إذا لم يكن الغرب قد تفرد به . انتشرت على نطاق واسع القدرة العلمية على الابتكار ــ وهو انتشار جعلته مؤسسة اقتصادية غربية أخرى أمراً ممكناً : حرية تكوين مشروعات جديدة وتغيير القديمة منها بالأحجام وفى الأشكال التى تبدو متواكبة على أفضل وجه مع المهمة القائمة . ومن خلال أسواقه التى يعتبرها العديد من الاقتصاديين مؤسسته الاقتصادية الأساسية على الأرجح ، منح الغرب جزاءات إيجابية كبيرة لأولئك الذين زاولوا الابتكار بنجاح وأوقع جزاءات سلبية على أولئك الذين تقاعسوا عن ذلك .

كيف يعوِّق الابتكار

تطورت تقنية بلاد الغرب فى سياق خاص يتسم بدرجة عالية من الاستقلال فى المجالات السياسية والدينية والعلمية والاقتصادية للحياة الاجتماعية . والسؤال هو هل هذه الدرجة من الاستقلالية لا غناء عنها لتطبيق التقنية بنجاح فى الرفاهية الاقتصادية ؟

قلة من العلماء الغربيين يرفضون القول بأن درجة من استقلال المجال العلمى من

www.ibtesama.com

السيطرة السياسية والدينية ضرورية للتقدم العلمى . ومن الواضح أيضاً أن استقلالاً مماثلاً بنفس الدرجة لازم للعملية الاقتصادية التى تنطوى على تحويل الإنجازات العلمية إلى سلع وخدمات .

إن القدرة التكنولوجية لأى مجتمع عُرضة لأن يُنال منها إذا ما تركزت السيطرة فى المراكز الأساسية للسلطة السياسية والدينية التى تجمع بين مصلحة السيطرة على نتائج التطور التقنى وبين سلطة الحد من التجربة وتوجيهها . إن السلطة السياسية فى جميع المجتمعات كاملة التنظيم تُكرس للاستقرار ، والأمان والوضع الراهن . وترتيباً على ذلك فمن سوء التدبير ، بصورة فذة ، العمل على توجيه النشاط بحيث يؤدى إلى عدم الاستقرار وانعدام الأمان .

غالباً ما لا نقدر كيف يمكن أن يكون التغيير النابع من التقنية الجديدة عنيفاً ، لأنه يحدث بصورة بطيئة ، بالإضافة إلى أنه لا يأتى كنتيجة مباشرة وواضحة لاختراعات يمكن تحديدها بسهولة . من السهل جداً على المرء أن ينسى أنه منذ ما لايزيد كثيراً على قرن ، كان الفرد الأوربى العادى قروياً لا يعرف القراءة والكتابة لم يجاوز نطاق القرية طوال حياته ولديه فكرة ضئيلة عما كان يجرى خارج القرية . ليست قدرة الفكرة هى التى أشاعت التحضر بين الجماهير الغربية وثقفتها وأخرجتها إلى العالم بأكمله ، بل جاء ذلك نتيجة لتكاثر الاختراعات الخاصة بوسائل النقل والمواصلات والإنتاج الذى مكّن ، بل بالأحرى حمل الجماهير الغربية على استبدال ضياء المدينة بظلام حياة القرية .

كان الشرط الأول لهذا التكاثر كما هو الشأن مع العلوم الأساسية ، أن الاختراعات لم تكن تتطلب موافقة سلطات حكومية أو دينية . قد يكون تقسيم السلطة السياسية بين عدد من الولايات على المستوى القومى السبب الرئيسى لإخفاق السلطة فى الوقوف فى وجه الابتكار . كانت الابتكارات تلقى ، بطبيعة الحال ، معارضة من الناحية غير الرسمية ومن الناحية التشريعية . كانت تُخَرّب الآلات المقتصدة فى استخدام العمالة ، وأشعلت النار فى المصانع فى أيامها الأولى ؛ وكان التشريع الانجليزى يتطلب أن يمشى شخص حاملاً علماً أحمر أمام السيارات فى أيامها الأولى . وعلى الرغم من أن الانجليز قد سنوا القوانين ضد السيارات ، إلا أن الفرنسيين والألمان والأمريكيين لم يفعلوا ذلك ، ولكن لم يطيل بقاء ثورة السيارة حتى فى انجلترا .

www.ibtesama.com

وفى السنوات الأخيرة أصبح المدى الذى يمكن لأى مجتمع أن يأمل فى السيطرة على الابتكار محل جدل فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على السواء . قد تكون احتمالات السيطرة أكبر مما كانت ذات مرة فى جانب منها لوجود ضمام أمان يتمثل فى أن الهجرة التى أتاحت فى العادة الفرصة للعلماء الذين تزعجهم السلطات السياسية لم تعد بعد مفتوحة كما كانت أيام شتينميتز أو أينشتين ، وفى الجانب الآخر نظراً لأن احتمال وقوع حوادث مأساوية فى بعض أنواع البحث العلمى وتقنية الإنتاج ذات المستوى الرفيع ، أشاعت اهتماماً سياسياً على نحو أكبر مما كان عليه ذات مرة . وما دام العالم منقسماً سياسياً ، فإن المخططين الرجحاء سوف يفترضون أن محاولات السيطرة على الابتكار لا تنجح فى نهاية الأمر مادامت هذه السيطرة قد تفضى إلى تأخير ظهوره . ستبقى القماقم مفتوحة ، ولا يمكن إعادة إدخال المارد فيها . وإن الدول التى قامت بفتح القماقم بسهولة سوف تحقق رخاء على حساب تلك الدول التى تحاول أن تبقى عليها مغلقة .

الخلاصة

النمو نمط من التغيير ينطوى على الابتكار . ونظام الابتكار الغربى استند إلى نشر سلطة القيام بالابتكارات واستخدامها ، مصحوباً بجزاءات إيجابية كافية مقابل النجاح وجزاءات سلبية عن الإخفاق . ينطوى الابتكار والتغيير أيضاً على المخاطرة وعدم الأمان ، لأن تغييرات قليلة أخفقت فى أن تؤثر فى بعض الناس على نحو مخالف . وواقع الأمر أن نظام الابتكار الغربى أفاد من محن التغيير عندما فرض جزاءات سلبية على أولئك الذين أخفقوا فى أن يتماشوا مع زمانهم .

كان الابتكار ناجحاً فى المجال الاقتصادى لنفس الأسباب التى أدت إلى نجاحه فى العلوم الأساسية . وبما أن الجزاءات الاقتصادية الإيجابية للابتكار قد ارتفعت نتيجة نماء السوق ، فقد حدث أن اعتبره عدد كبير من المشروعات وعلى نطاق واسع ، هدفاً صريحاً أو ضمنياً . كانت دوافعه تقاس مادياً أكثر من أن تكون درجة شرفية أو إشباعاً ذاتياً . لقد أعدت المختبرات التى تطورت فيها التقنية الصناعية ذات الصبغة الابتكارية لتتواكب خصيصاً مع الظروف المتنوعة التى أنشئت من أجلها .

www.ibtesama.com

بما أن الابتكـار ذو السمة التجارية مشروع تعاونى بطبيعته يضم متخصصين فى التقنية ، والتصنيع والتسـويق ، فقـد أدير فى جانب كبر منه فى مؤسسات ذات إدارة تدرجية . ولكن الإشراف التدرجى للتقنية الصناعية لم يتهرم أبداً فى أى جزء نحو قمة الهرم فى أى اقتصاد غربى ، كما هو الشأن فى الاتحاد السوفيتى . ساعد هذا التنوع فى خدمـة النزعة الفردية الشائكة ، أولئك الذين يعتمد نجاحهم على مهاراتهم المهنية . ولهذا النظام أيضاً استعمال آخر . فالمختبرات الصناعية جزء من شبكة مراكز صنع القرار التى تعتمد عليها الاقتصاديات الغربية فى تقييم اقتراحات الابتكار ، وتنوعها مصدراً للتأكد من أن عمليات التقييم تعكس وجهات نظر متعددة ، وليست مجرد نسخ عديدة مكررة لوجهة نظر واحدة .

يحثنا فى هذا الفصل نظام اللامركزية الغربى الخاص بالتنظيم الاقتصادى فى سياق التقنية والابتكار . ومن الواضح أنه ليس من سبيل لتقليد تنظيم الابتكار الغربى بدون اقتباس لا مركزية المشروع الغربى أيضاً ، مع إعطائه سلطة توزيع القرارات الاقتصادية بين العـديد من مشروعات متفاوته من حيث الحجم ، والملكية ، والهيكل الداخلى ، والأهـداف والمـوقـع . ولكى تحقق المشروعات الجزاءات الإيجابية وتتحمل الجزاءات السلبية التى تتـلاءم مع اختيار برامـج الابتكار ، يجب أن تقع عليها مسئولية اختيار أسواقها ، وتحديد الأسعار التى تبيع وتشترى بها ، والأجور التى تدفعها للعاملين فيها والقيام بتعيينهم وفصلهم . يجب أن تحتفظ المشروعـات بما يعـود عليها من فائدة من الجزاءات الإيجابية ، وأن تتحمل عبء خسائرها .

هذه نتـائج صعبة لبلاد أوربا الشرقية وغالبية بلاد العالم الثالث التى تتيح أنماط تنـظيمهـا الاقتصادى القليل من الاستقلال للحقل الاقتصادى ، كما تهرم المؤسسات الاقتصـادية التـدرجية من القاعدة إلى القمة . ولكى تنقل عمليات النمو الغربى فى التقنية والإنتاج الاقتصادى وتجعلها جزءاً منها ، يجب على بلاد أوربا الشرقية وبلاد العالم الثـالث أن تعطى درجة عالية من الاستقلال لوحدات المشروع الموجودة ، كما تسمح بتكوين وحدات جديدة . ويظل هذا صحيحاً حتى لو أخذنا بعين الاعتبار احتمال أن يتطلب نقل التقنية الناجح ، شروطاً تختلف عن تلك التى ولدت التقنية لأول مرة . إن تخلى الأنـظمـة الهـرمية المتـأصلة عن بعض سلطتهـا ، قد يبدو بعيد التوقع مادام يمكنها ، فى القليل الاقتناع ذاتياً بأن لها طريقاً بديلاً للثروة فيه مقومات النمو والحياة .

www.ibtesama.com

أمـا ما إذا كانت هذه الأنظمة تتخلى عن سلطة أو تحصل عليها فمسألة نفاذ بصيرة ، فليس من شك فى أن أنـظمـة القـرنين التاسع عشر والعشرين السياسية الهرمية التى أحجمت عن ممارسة السلطة فى اقتصاديات هذه الأنظمة نتيجة لذلك ، أضافت الكثير إلى ثروتها وسلطتها السياسية الخاصة بها .

مـلاحـظات

(1) Daniel Boorstin, "The Social Inventor: Inventing the Market," chap. 56 in his *The Americans: The Democratic Experience* (New York: Vintage Books, 1974), pp. 538-39.

(2) H. Livesay, *Andrew Carnegie* (Boston: Little, Brown and Company, 1975), p. 114.

(3) David Mowery, "The Emergence and Growth of Industrial Research in American Manufacturing, 1899- 1945," Ph. D. diss., Stanford University, 1981, p. 51.

(4) Boorstin, *The Americans*, p. 529.

(5) Ibid., pp. 533-35.

(6) For a concise account of the German development, see J. J. Beer, *The Emergence of the German Dye Industry*. (Urbana: University of Illinois Press, 1959).

(7) Boorstin, *The Amercans*, pp. 540-42.

(8) See Nathan Rosenberg, "How Exogenous Is Science?" chap. 7, in Nathan Rosenberg, *Inside the Black Box* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982).

www.ibtesama.com

٩ / تنوع المشروع

تعتبر الشركات المملوكة جماعياً فى صناعات الإنتاج الكبير أكثر أنواع التنظيم الاقتصادى لفتاً للنظر فى بلاد الغرب . ويعزو بعض المؤيدين للرأسمالية الغربية نموها إلى هذه الشركات ، ويفسر ناقدو الرأسمالية ظهور هذه الشركات بأنها سبب للاعتقاد بأن فترة النمو الرأسمالى فى طريقها إلى زوال . يرى الاشتراكيون من وقت إلى آخر أن الشركات العملاقة هى المرحلة الأخيرة للتطور الرأسمالى الذى ييسر تحويل وسائل الإنتاج إلى الدولة . وغالباً ما تفترض الدول الاشتراكية والدول الأقل نمواً على حد سواء ، أن تقليد النمو الاقتصادى الغربى يكمن فى تنظيم اقتصادياتها على منوال المشروع العملاق ـ المملوك للدولة وحدها .

ظهرت الشركة الكبيرة المملوكة جماعياً على المسرح متأخراً بحيث لا تُؤهل لأن تكون تفسيراً أساسياً للنمو الاقتصادى الغربى . وقد رأينا فى الفصول الثلاثة الأخيرة أن الاقتصاديات الغربية قد حققت نماءً بنجاح صارخ قبل ظهور الشركة الصناعية الكبيرة بما يزيد على قرن فى الولايات المتحدة ، وبمدة أطول قبل أن تصبح ذات شأن فى أوربا . وبالمثل فإن الشركة الكبيرة كتفسير أساسى لهبوط أصاب النمو الاقتصادى لبلاد الغرب ، تعانى من أنها تشكِّل جانباً بارزاً من النظام الاقتصادى الأمريكى لما يزيد على ستين عاماً

www.ibtesama.com

قبل ظهور علامات تباطؤ فى النمو .

إن التأكيد المفرط لدور الشركات الكبيرة فى الاقتصاديات الغربية يصوِّر ضمنياً دور المشروعات الأقل حجماً بأقل من حقيقته . وعلى الرغم من أن المشروعات الكبيرة تعتبر المُستخدِم المسيطر لرأس المال فى النظم الغربية ، فإن المشروعات الأصغر حجماً تعتبر المستخدم الرئيسى للعمل ــ وهذه مسألة غالباً ما تُغفل فى بلاد ذات موارد رأسمالية محدودة وبطالة ضخمة . أسهمت الشركات الكبيرة بالقليل جداً فى الزراعة ، ومع هذا فقد كانت إنجازات الإنتاج الزراعى أساسية لحركة التحضر وزيادة السكان فى بلاد الغرب . الزراعة واحدة من قطاعات الاقتصاديات الغربية التى نادراً ما أتت فيها وفورات التنظيم الكبير على تكاليف الوكالة . ونجح الكثير من الابتكار فى بلاد الغرب نتيجة اختبار الأفكار الجديدة فى المشروعات المنظمة حديثاً على أساس تجريبى دون التزام من جانب الوضع القائم .

مع وضع السجل التاريخى والبيانات المعاصرة على حد سواء فى منظور أكثر توازناً ، تصبح المسألة التى تستأهل التأكيد هى أن النظم الغربية استخدمت تنظيمات المشروع من جميع الأنماط والأحجام التى تعتمد على طبيعة الرسالة الاقتصادية التى من أجلها ينظم المشروع . إن العديد من أنماط وأحجام المشروع مفيدة إذا ما استخدمت فى الظروف الصحيحة ؛ ولكن ما يزيد تأكيده هو تنوع التنظيم الاقتصادى فى النظم الغربية ــ مجموعة النظم المتبعة فى التنظيم أكثر من حجم مشروعات بذاتها . هذا التنوع هو مسألة تكييف أنواع النشاط الاقتصادى المختلفة ، بحيث تتلاءم مع نوع الابتكار .

استعرضنا فى الأقسام الثلاثة الأولى من السبعة التى يتكون منها هذا الفصل بعض مصادر التنوع فى الصناعة الغربية بدءاً بالمنافسة كمصدر للتنويع فى تنظيم المشروع ، وذلك فى القسم الأول . والتميز عامل محورى فى استراتيجية المنافسة . وليس بمستغرب إذن أن يجد المرء النظام الاقتصادى التنافسى وقد أفرز مشروعات متمايزة فى جوانب شتى من بينها الحجم .

وناقشنا فى القسم الثانى دور المشروعات الجديدة فى إحداث التغيير ــ دوراً قد تعتمد أهميته كثيراً على درجة قوة الاستمرار المتراكمة فى بيروقراطيات المشروع الأقدم . وثمة نقطة تثير الاهتمام فى الدور الذى تؤديه المشروعات الجديدة فى تعويض فرص العمل التى تفقد نتيجة المشروعات الآخذة سبيلها إلى زوال .

www.ibtesama.com

إن الحجم ، ولا ريب ، أبعد من أن يكون السبيل الوحيدة لتنوع المنشآت الغربية ؛ وهذه نقطة بحثت فى القسم الثالث : مناقشة صناعات يتعايش فيها عدد قليل من المشروعات الكبيرة وعدد كبير من مشروعات أصغر . إن فروق الحجم كبيرة بحيث توحى بأن المنشآت الكبيرة والمنشآت الأقل يجب أن تزاول نشاطات مختلفة ، حتى ولو أنها فى نفس الصناعات .

إن أولئك الذين يصرون على أن حجم المشروعات فى البلاد الغربية جاء نتيجة معالجات بارعة من جانب رجال المال الغربيين غالباً ما يقصدون بأنها تعتبر تحدياً للفكرة العامة القائلة بأن الاقتصاديات الغربية شكلت حجم المشروع تبعاً لرسالته . بحث هذا النقاش فى القسم الرابع الذى يعالج الأدوار النسبية لأنواع الاندماج والمنافسة فى تحديد حجم المشروعات . ونحن نرى أن رجال المال غالباً ما قد يقترحون حجم المشروع ولكن القوى التنافسية ــ إذا كان للمرء أن يحكم من واقع النتائج ــ تُقدِّر المصير فى النهاية ، إن عاجلاً وإن آجلاً .

درسنا فى القسم الخامس حجم المشروع عاملاً فى تطور التقنية الغربية . مرة أخرى يبدو الحجم الكبير ذا أهمية فى بعض أنواع التطور التقنى ، فى حين أنه ليس كذلك فى أنواع أخرى . ويمكن القول بأن الابتكارات الأكثر نفعاً يحتمل أن تفضى إلى وجود مشروع عملاق أو أكثر من مشروع لمجرد أن كلمة « **نافع** » تعنى أن الشىء « **يستخدم على نطاق واسع** » ، وأن هذه العبارة الأخيرة قد تعنى تماماً « **الإنتاج الكبير** » . توجد مشروعات كبيرة فى الكيمياء والإلكترونيات ، والعقاقير الطبية والمنتجات الكهربائية ، وظلت مشروعات كبيرة طوال مدة طويلة من الزمن ، نتيجة لتشغيلها كوسائل لتطوير منتجات جديدة . هناك منشآت أخرى كبيرة تدين بحجمها لابتكار واحد جاء عندما كانت المنشأة مازالت صغيرة .

قد يكون محتوماً أن التنويع والتجربة فى تنظيم المشروع سوف ينتج عنهما بعض قطاعات تبدو فيها العوامل التى تحدد الأسعار والأرباح والأجور وكأن لها صفة احتكارية أكثر منها صفة تنافسية . وفى القسم السادس استعرضنا المناقشات الدائمة حول هذه القضية فى الولايات المتحدة أساساً ، وكذلك مسألة ما إذا كانت الصناعات التى ظهر فيها معظم الإنتاج فى عدد قليل من المنشآت الكبيرة ، أقرب إلى أن تكون كالاحتكارات أكثر من كونها صناعات متعددة المنشآت . البرهان ذو طبيعة معقدة ولكنه ، فى الولايات

www.ibtesama.com

المتحدة ، على الأقل ، غير كافٍ لمساندة الادعاء بأن مجتمعاً يتيح حرية تنظيم المشروع ، يدفع بالضرورة ثمناً غالياً فى حالة الاحتكار . أصبحت القضية فى السنوات الأخيرة أقل إقناعاً عن مسألة ما إذا كانت المشروعات الأمريكية العملاقة سوف تواجه مناقشة منشآت اليابان وأوربا الغربية ومنشآت بلاد العالم الثالث ذات الأجور المنخفضة .

وفى القسم الختامى كررنا مسألة إنه فى الولايات المتحدة ، الموطن الأصلى للشركات العملاقة ، يحصل الكثيرون على رزقهم من مشروعات صغيرة نسبياً . إن استراتيجية نمو البلاد الغربية تشكِّل المشروع ليتلاءم مع رسالته ، وذلك باستخدام وحدات تختلف بين الشركات العملاقة والمشروعات الفردية التى تعتمد على ما لديها من عمل . ليس من قبيل المصادفة أن تؤدى المشروعات الصغيرة دوراً كبيراً يمكن أن تفسره ، على الأقل جزئياً ، تكاليف الوكالة الخاصة بها الأقل ، وملاءمتها لمرحلة الابتكار التجريبية .

المنافسة والتنوع

نشأت المنافسة التى وجدت فى النظم الرأسمالية عن التنافس بين المشروعات على الموارد النادرة وعلى إيثار المشترين للمنتجات ، وهى منافسة لا تحدها قواعد تُفرض على دخول المنشآت الجديدة ، ولا تحدها إدارة هرمية تتجاوز مستوى المشروع الفردى (كما هو الشأن فى الاتحاد السوفيتى واقتصاديات مخططة أخرى) . إن غيبة سلطة أعلى قادرة على الحد من التنافس القائم بين المشروعات نتيجة لازمة للاستقلال النسبى للمجال الاقتصادى عن السيطرة السياسية .

ومما تتميز به المنافسة بكافة أنواعها (وليست المنافسة التجارية وحدها) أن النجاح يتحقق من خلال تحديد العوامل الأكثر أهمية للفوز ببعض هذه العوامل على نحو ملائم ، وإيجاد تمييز نوعاً ما بين المرء وبين منافسيه دون أن يتحمل معاناة تعويض خسائر عوامل أخرى . وبما أن استراتيجية المنافسة الأساسية تكمن فى أن يحقق كل منافس ما يجعله متميزاً عن منافسيه ، فتكون المنافسة مصدر التنويع الأساسى فى تنظيم المشروعات الغربية . وأنواع التمايز التى تسهم على نحو خاص فى النمو الاقتصادى والابتكار هى تطوير منتجات ووسائل إنتاج وتوزيع وأنماط تنظيم متفردة .

المنافسة بمعنى السلوك التنافسى بصورة هادفة بين مشروعات متنافسة لم تؤكده

www.ibtesama.com

الاقتصاديات التقليدية . وفى السبعينات والثمانينات من هذا القرن فقط طوّر العلماء صيغاً منهجية نوعاً ما لاستراتيجيات تستخدمها منشآت الأعمال [1] . قدمت هذه الصيغ الطرق التى كان من شأنها أن نجحت المنشآت فى أن تتفاوت من ناحية الحجم واعتبارات أخـرى نتيجـة لاتبـاع استراتيجيات متفاوتة . أكد كل ما كتب فى هذا الشأن الأهمية الاستراتيجية لتحقيق تكاليف أقل مما يحققه المنافسون لأى مستوى مفترض لجودة السلعة المنتجـة والخـدمـة المؤداة . التـأكيد على التكـاليف لا يتفق مع النـظرة العـامـة بأن المنـافسـة أسـاسـاً تشمل السعر والجودة والخدمة ، أو أن تكتيك التنوع الهام اقتصادياً يشمـل أسـماء المنتجات والعلامات التجارية . التكاليف الأقل عنصر هام لأنها تزّود المشروع الذى يصل إلى تحقيقها بعدد من الخيارات الاستراتيجية تختلف بين الحصول على مقابل ذلك نقداً فى صورة أرباح أعلى وبين زيادة المبيعات من خلال خفض الأسعار وبين تحسين الجودة أو الخدمة وبين زيادة ترويج السلعة بوسائل لا يستطيع المنافسون مجاراتها .

يمكن للمنشآت من كافة الأشكال والأحجام استخدام معظم الوسائل المُفضية إلى خفض التكـاليف ، ومن ثَمَّ فليس لذلك سوى قليل من الصلة بتنوع المشروعات . هناك ثلاثة عوامل ، برغم ذلك ، أدت دوراً كبيراً فى إيجاد تمايز بين منشأة وأخرى : وفورات الحجم ، والتخصص ومدى انسياب عملية الإدارة . ولتخفيض التكاليف من خلال انتزاع وفورات الحجم ، يتعين على المنشأة أن تصمم منتجاتها ، ونظام البيع فيها بحيث يخدم سوقاً ذات حجم كبير . ولتخفيض التكاليف عن طريق التخصص تجنح المنشآت إلى التركيز على سوق أضيق مع خط ينتج أقل . تجنح وفورات الحجم إلى الاتجاه إلى المنشأة ذات الحجم الكبير . والتخصص يكون مع المنشأة الأقل حجماً . أما أيهما يحقق تكلفة أقل ، فإنما يتوقف على تقنيات الإنتاج والتوزيع واحتياجات المستهلك من صناعة محددة . ويتوقف ذلك أيضاً على معدل التغيير فى تقنيات المنتج والتوزيع مادام تحقيق أقصى قدر من وفـورات الإنتـاج يجنـح إلى أن يتطلب تجميد تصميمات المنتج ووسـائـل الإنتاج . وهكذا يضحى بالقدرة على مواكبة التغيير . وكذلك المستهلكون الـراغبـون فى دفـع أسعار أعلى للحصول على تشكيلة متخصصة بتفضيلها على سلع الإنتـاج الكبير المتماثلة ، قد تكون سوقاً فرعية حيث يكون الإنتاج الكبير الاقتصادى لكميات صغيرة أكثر أهمية عن وفورات الإنتاج الكبير .

www.ibtesama.com

وتمثل شركة البترول المتكاملة التى ابتكرها جون د. روكفلر فى الثمانينات انسياب عملية الإدارة . والبترول صناعة كبرى حيث تتحقق وفورات فى إدارة مشتركة لبعض مراحل الإنتاج وعملية التوزيع أو كلها ابتداءً من المنجم (أو بئر النفط) إلى المستهلك . ويترتب على توحيد مراحل عديدة فى منشأة واحدة زيادة حجمها ، سواءً قيست بعدد العاملين أو بالأصول ، أو بالقيمة المضافة .

يفضى اختيار الاستراتيجيات إلى وجود منشآت تتفاوت فى حجمها كما تتفاوت من ناحية المنتجات التى تصنعها والعملاء الذين تسعى لخدمتهم والوظائف التى تؤديها . . كل ذلك برغم وجود هذه المنشآت فى نفس الصناعة أو السوق العامة . يصنِّف بورتر المنشآت إلى « مجموعات استراتيجية » ، وهو تصنيف يتوسط « الصناعة » و « المنشأة »[٢] . يمكن ، فى معظم الصناعات الكبيرة ، تصنيف رجال الصناعة فى المجموعات الآتية مع وجود تراكب فى بعض الأحيان :

(١) رجال صناعة لا يتعاقدون على بيع أصناف تحمل أسماءهم الخاصة بهم

(٢) رجال صناعة يبيعون مجموعات كاملة من أصناف تحمل أسماءهم الخاصة بهم .

(٣) رجال صناعة متخصصين فى احتياجات منطقة جغرافية أو فى منتجات من نمط معين أو جودة بذاتها .

يتجه النوعان الأول والثانى من هذا التصنيف إلى فرض تصنيع على نطاق واسع ومنشأة كبيرة نسبياً . ويفضى التخصص ، على الأرجح إلى وجود منشآت أصغر . ويحقق فى العادة رجال الصناعة الذين لهم أصناف تحمل علامة تجارية كسباً نتيجة الحجم من خلال درجة ما من التكامل الأمامى متضمناً تنظيماً للتسويق وربما للخدمة .

إن فن منافسة الغرماء التكتيكى يكمن ، من طبيعة التسمية غالباً ، فى استنباط خطوات يمكن للمنشأة أن تكسب منها ميزة دون أن تفقد فى مقابلها المنشآت المنافسة المبادأة أو خطوات ثأرية . وبعض مظاهر هذا الفن تخصصات مهنية ضمن حق هذه المنشآت الخاص بها مثل ترويج السلع الاستهلاكية من خلال التليفزيون . وثمة ثلاثة ، من التكتيكات المنافسة العديدة الأخرى المتاحة للمشروعات المنافسة لها أهمية خاصة فى إيجاد التنويع بين المنشآت هى : الابتكار والتنبؤ والتسعير .

www.ibtesama.com

يمكن أن يكون إدخال تغييرات على المنتجات وفى طرائق التصنيع والتسويق ، أنماطاً من المنافسة تحقق ربحاً بصفة خاصة لأن كل ذلك يمكن عمله دون علم المتنافسين . وبعد أن يصبح كل ذلك معروفاً يقلده المنافسون على الأرجح . غير أن المحاكاه تتطلب وقتاً ، والتغيير قد يعطى ميزة مؤقتة ، وربما الأولى فى سلسلة طويلة من الميزات . قد يرى المتنافسون فى بعض الأحيان أن التغييرات لا تستأهل المحاكاة ، أو أنهم قد يفتقرون إلى الموارد اللازمة للتقليد ، وربما تكون الميزة طويلة الدوام . وفى العشرينات من هذا القرن قدَّم ألفريد ب. سلون السيارات فى مجموعة أكثر تنوعاً من الطُرز والألوان . كما قدم تغييرات سنوية فى الطراز وعَزّز شبكة بائعى شركة جنرال موتورز . ولم يستطع هنرى فورد ، زعيم السوق فى ذلك الوقت ، أن يجارى هذه التغييرات نتيجة لأنه لم يستفد كما يبدو من إدراك طبيعة ما حدث واعتقد فورد أن هذه التغييرات كانت أخطاءً . إن درجات تفاوت النجاح فى الابتكار ، هى على الأرجح ، أكثر الأسباب أهمية للاختلافات فى الحجم بين منشآت فى نفس المجموعة الاستراتيجية .

تنبثق بعض اختلافات نجاح المنشآت من مهارتها فى مجال التنبؤ بحجم مبيعات المستقبل ومحتوى المنتج . ومع وجود درجات من عدم التيقن المتأصل فى المستقبل ، فمن المحتمل أن تتفاوت تنبؤات المنشآت المختلفة . وقد تنتهى بعض المنشآت إلى تقديم تسهيلات غير كافية لمقابلة الطلب الفعلى ، وقد تُثقِل كاهل البعض الآخر تسهيلات زائدة ، مما تترتب عليه فى كلتا الحالتين آثار غير ملائمة فى التكاليف والأرباح . وأولئك الذين لديهم مهارة التنبؤ على نحو صحيح تماماً أو كانوا محظوظين فى هذا الميدان سوف يحققون ميزة .

للتنافس فى السعر أيضاً أثر فى حجم المنشأة . إن المنشآت التى يمكنها أن تنتج بأقل تكلفة ، فى استطاعتها أن تسعِّر منتجاتها بما يساوى منتجات منافسيها ، أو بأقل قليل منها ــ وذلك كوسيلة لزيادة المبيعات على نحو غير مباشر ــ أى عن طريق تثبيط همم المنافسين فى التوسع ، وتشجيع خروجهم نهائياً من الصناعة . والحقيقة القائلة بأن مثل هذه الأسعار يمكن محاكاتها للتو لا يأبه بها تكتيكياً لأن الأسعار نهايتها إلى المحاكاة . وللمنشآت المتخصصة أيضاً درجة من المرونة فى التسعير تساعد فى تعليل بقائها لأن أثر التغيير المباشر فى سعر أو منتج تقوم به منشأة متخصصة ينحصر فى قطاع هذه المنشأة من

www.ibtesama.com

السوق ؛ وقد لا يجد المتخصصون الآخرون أو المنشآت التى تنتج مجموعة كاملة فائدة من المجاراة .

خطرت لنا بعض الاحتمالات عندما بحثنا العلاقات السببية بين التنافس وتنوع المشروعات ونمو الاقتصاديات الغربية . للمنشآت المختلفة ، فى بلاد الغرب ، دوافع ومعايير متفاوتة فى تحقيق التطورات الجديدة . وقد يكون التطوير الذى قام به شوكلى فى شبه المُوَّصل بهدف تحسين درجة الاعتماد على التجهيزات التليفونية مثلاً لتوضيح هذه القضية . كان اهتمام مختبرات بل بتحسين شبه الموصل ، وباستكشاف مجالات تطبيقه فى استخدامات أخرى محدوداً على نحو أكبر من اهتمام الأفراد الذين سبقوا إلى الاهتمام بتطوير هذه الوسيلة ، وسرعان ما قامت شركات مستقلة لصناعة شبه الموصل بعد انفصال كثير من موظفى شركة بل . واتسعت قاعدة استخدام شبه المُوصِّلات بصورة كبيرة نتيجة للتكوين الحالّ لمشروعات لها مجموعة قواعد للتطوير تختلف عما كان لدى شركة بل . وثمة تطويرات أساسية أخرى منذ اختراع الآلة البخارية ، قامت مشروعات لها أهداف واهتمامات تختلف عما كان لدى المخترع الأصلى ، بإعادة تشكيلها وزيادة سرعتها وتوسيعها . وفى غيبة الاختلافات فيما بين المنشآت فى شأن مجموعة قواعد تمويل مشروعات الابتكار ، لم تكن لتقوم مطلقاً ابتكارات عديدة أو كان ظهورها يتأخر وقتاً طويلاً .

إن العالم كما خلقه الله منظوراً إليه من خلال عين التقنية الغربية يحتوى على مجموعة واسعة التنوع للغاية من احتمالات إشباع الضرورات والحاجات البشرية . ولهذا يتعين على المشروعات الاقتصادية التى أنشئت لاستكشاف هذه الاحتمالات أن تتفاوت حتماً فى غالبية الأحوال فى أهداف ووظائف وحجم ومظاهر التنظيم الأخرى . لنأخذ الاحتمالات المحدودة نسبياً التى قدمها عالم المنطقة المتجمدة كما خلقه الله لحضارات الإسكيمو . كانت الموارد المتاحة من طعام وكساء وغالبية الأدوات هى السمك وبعض الحيوانات ؛ وكانت أنماط التنظيم الاقتصادى اللازم للاستفادة من هذه الموارد المحدودة بسيطة نسبياً . وعلى عكس ذلك فإن النمو الاقتصادى لبلاد الغرب يتوقف على توسيع مدى البحث بنجاح جغرافياً وتقنياً على حد سواء ، من أجل احتمالات جديدة لإشباع الضرورات البشرية . وإذا تهيأت على نحو ملائم للقيام برسالاتها الكيانات الاقتصادية التى تقوم بالبحث واستخدام هذه الاحتمالات الجديدة ، فإن هذه الكيانات تتنوع بعدد

www.ibtesama.com

الرسالات . ولو أن مشروعات بلاد الغرب جُعلت مقصورة بواسطة قاعدة جامدة على منشآت متماثلة ذات نسق قديم ، فإن كل مشروع يصبح أقل تهيأً تماماً لأداء رسالته ، ويصبح النمو أبطء . أما مدى البطء فمن المستحيل تماماً الحدس به . وعلى العكس فإن عدم حدوث نمو بلاد الغرب كلية ، بعيد الاحتمال إذا ما كانت أنماط تنظيم المشروع قد قصرت كما هى فى بلاد الإسكيمو على تعاون عائلى وقَبَلى .

إن اشكال تنظيم المشروع الغربى المنوّعة مرتبطة بصورة وثيقة كسببٍ ونتيجة على حد سواء ، بتنوع المنتوجات والخدمات المتاحة للمستهلك فى بلاد الغرب . وهذا التنوع مرتبط بنظام الحوافز التى يقود الاقتصاديات الغربية . ويرى المواقبون الذين قارنوا تشكيلات المنتوجات المحدودة للغاية المتاحة فى اقتصاديات أوربا الشرقية ، بالتشكيلات الأكثر تنوعاً والمتاحة فى بلاد الغرب ، إن الفرق مثير للغاية ــ فرق بين عالَم من الرتابة كئيب وبين عالم أكثر بهجة واشراقاً به خيارات وامكانيات واسعة المدى . وتؤثر هذه الفروق فى مكافآت وحوافز العمل التى لا تقاس بالمال المدفوع أكثر من أن تقاس بما يمكن أن يشترى بهذا المال . إن الفروق الواضحة الناتجة عن تشكيلة المنتوجات المتاحة تفضى إلى وجود فرق فى هذه المكافآت والحوافز الأساسية ، أقرب إلى أن يكون فى الكَيْف أكثر من أن يكون فى مجرد الكَم .

وإذا عالجنا وجهة النظر على نحو آخر ، فيمكن تعريف الثروة بأنها تشكيلة واسعة من الاختيار فى الشراء . يرى الفرد نماء الثروة على أنه توسيع مدى خياره أو خيارها . وتوسيع مدى الخيار لا يمكن أن يكون كمياً بحتاً ، فطبقاً لنظريات المنفعة الحدية العادية ، يؤدى الاقتناء المفرط من شىء جيد إلى فقدان قيمته بصورة سريعة . واتساع مدى الخيار يجب أن يكون كيفياً أيضاً . وبهذا المعنى يكون النمو الاقتصادى فى جانب منه نمواً كيفياً فى مجال اختيار المستهلك . ويصبح دافعاً أضعف إذا كان نمواً فى كمية السلع المتاحة فقط . إن التنوع المتولد من المنافسة هو بذاته مظهر لثروة بلاد الغرب .

ثمة وظيفة أخيرة للمنافسة نادراً ما يُشاد بها فى مجال النمو الاقتصادى ، هى أنها تستبعد أنماط النشاط الاقتصادى العتيقة ، وتزيل بذلك الشجيرات الضارة ، أو تدفن ما مات منها اقتصادياً إذا راق هذا للقارىء . ولا تؤخذ هذه الوظيفة قضية مسلماً بها : على المرء أن يفكر ملياً فى الصعوبة التى يعانى منها الحقل السياسى فى سبيل التخلص

www.ibtesama.com

من البرامج التى أصبحت عتيقة ، أو تلك التى أخففت ببساطة * .

دور المشروعات الحديثة والمشروعات الصغيرة فى التغيير

إن اقتصاديات تنمو بالمعدل الذى حدث أن اعتادته بلاد الغرب إنما تضاعف من نفسها كل ربع قرن ، يضاف إليه خمس سنوات أو تخصم منه . وبما أن التغيير ينشأ عنه بصورة مستمرة عتاقة خطوط الإنتاج الأقدم ، فإن النشاط الاقتصادى الجديد يستلزم تحقيق تزايد صافٍ يجاوز على نحو كبير النشاط المتزايد . يأتى هذا النشاط الجديد فى جانب منه من توسع بعض المشروعات القديمة (بعضها الآخر يكون راكداً أو متوقفاً) ، وفى جانب منه من تحويل المشروعات القديمة إلى خطوط نشاط جديدة ، وفى جانب آخر من تكوين مشروعات جديدة .

وبما أن مصادر النشاط الجديد الثلاثة كلها هامة ، فإن تكوين المشروعات الجديدة يؤدى دوراً له أهمية خاصة فى النمو من خلال الابتكار . إن المشروعات الجديدة أدوات مفيدة فى المجال التجريبى للابتكار لأنها يمكن أن تنشأ على نطاق تجريبى صغير بتكلفة منخفضة نسبياً ، وتبعاً لذلك بأعداد كبيرة ، ويمكن أن تتركز مجهوداتها على نحو مكثف فى هدف واحد . ينعكس المظهر التجريبى للمشروعات الجديدة فى حقائق مفادها أنها عادة ما تبدأ صغيرة وبأعداد كبيرة . أما فيما يختص بأنواع التجارب الأخرى فمعظمها يفشل . ولكن تلك التجارب التى نجحت كانت مصدراً هاماً للابتكار الغربى ، ومقدار النمو الذى يرد مباشرة إلى المشروعات الجديدة كبير عن جدارة واستحقاق .

* وهذا واضح فى بلاد العالم الثالث ، ومصر واحدة منها . فليس من السهل من الناحية المالية أن تتوافر لهذه البلاد الموارد اللازمة لتغيير التقنيات التى تصبح عتيقة لمجرد ظهور غيرها أفضل منها سواء أكانت هذه الموارد بالعملة المحلية ، أم بالعملات الأجنبية . وليس بالأمر اليسير أيضاً على السلطات السياسية أن تقنع الرأى العام بهذا التغيير ، مع وجود أولويات أخرى أشد الحاحاً . أما إذا جاء تغيير نمط التقنية لمجرد اختلاق المشروع فى تحقيق أهدافه لأى سبب من الأسباب ، وهى عديدة ومتنوعة فى مثل هذه البلاد ، وليس هذا مجال الخوض فيها ، فإن الصعوبة التى تقابل السلطات السياسية تكون أقسى وأشد (المترجم) .

www.ibtesama.com

يؤدى تكوين المشروعات الجديدة المُيسّر أيضاً دور أداة تنظيمية للمشروعات السابقة . إن نفس القوى البشرية التى أنتجت أنواعاً من الجمود الدواوينى فى وكالات الحكومة الناضجة ، لها كذلك تأثير فى المشروعات الاقتصادية كاملة النضج وفى كلا الحالين فإنها تقف فى سبيل القوى تفضى إلى التغيير والنمو . ولكن فى قطاعات بلاد الغرب الاقتصادية يمكن لقوى التغيير أن تعبر عن نفسها من خلال تكوين مشروعات جديدة تحبط الجمود البيروقراطى ، وتنال منه ، وتقدم للمشروعات السابقة حافزاً ــ المحافظة الذاتية ــ لاتخاذ تدابير داخلية لتجنب العادات والممارسات التى تفضى فى نهاية المطاف إلى الجمود .

ولا ريب أن ممارسة تكوين مشروعات جديدة لمخاطر مبتكرة قديمة قِدم رغبة التاجر العاقل فى الحد من المبلغ المُعرض للمخاطرة فى الصفقات غير المألوفة . كان تكوين مشروعات جديدة تنشىء مصانع صغيرة فى بداية الأمر ، ظاهرة بارزة للثورة الصناعية . لقد حلت زيادة أعدادها وحجمها محل التصنيع الحرفى بالإضافة إلى زيادة الإنتاج الإجمالى للسلع على نحو كبير . تأثر انتشار الثورة الصناعية من انجلترا إلى القارة الأوربية وإلى الولايات المتحدة ، وأخيراً إلى اليابان وبلاد أخرى ، بتكوين المشروعات الجديدة أكثر من تأثره بإنشاء فروع للمشروعات القديمة . يمكن أن يسند اضمحلال حركة الاتحاد الأمريكى جزئياً ، وربما فى الدرجة الأولى ، فى الثمانينات والتسعينات من القرن ١٩ إلى عجز الاتحادات عن الوقوف فى وجه تكوين المشروعات الجديدة . كانت هذه المشروعات المتخصصة فى التقنيات الجديدة أداة فعالة فى إدخال الكهرباء ، وآلة الاحتراق الداخلى ، والسيارات ، والطائرات ، والإلكترونيات ، والألومنيوم ، والبترول ، ومواد البلاستيك وإنجازات عديدة أخرى . ولا يعنى هذا القول أن الشركات الأقدم لم تؤد دوراً ما . وعلى العكس فإن بعض هذه الشركات تتواكب مع الزمن تماماً . ولكن ذلك يعنى أن الدور الذى أداه تكوين المشروع لا غنى عنه للنتيجة العامة على نحو مباشر وكذلك نظراً لتأثيره على حوافز الشركات الأقدم على حد سواء .

يؤكد بعض الاقتصاديين وخبراء الشئون العامة أهمية المشروعات الكبيرة فى الاقتصاديات الغربية إلى الزعم بأن المشروعات العملاقة هى كل ما يُعتد به فى بلاد الغرب الحديثة . ومثل هذه الحجج تضعف من أهمية المشروعات الأصغر ، فى الاقتصاد الغربى الحديث . ويأخذ هذا الخطأ شكل مرض مستوطن بين المارك ـيين الذين يرون

www.ibtesama.com

احتكار الرأسمالية مرحلة من التطور تفضى إلى تأميم الاحتكارات ، ومن ثَمّ إلى احتكار الاشتراكية . كانت آثار الخطأ مأساوية إلى الحد الذى ضللت البلاد الاشتراكية ، وبلاد العالم الثالث فى مجال البحث عن النمو من خلال تقليد المشروعات الغربية الأكبر ، وليس عن طريق تقليد ممارسة النمو الغربى من خلال التجربة مع مجموعة منوعة من مشروعات بدأت صغيرة . إن هذا خطأ من نوع غالباً ما أسنده ، على نحو مثير للسخرية ، ماركس إلى منتقديه ــ إخفاق فى التفرقة بين الكينونة أو الوجود وبين التطور .

يمكن للمرء أن يجد فى عدد فرص العمل المفقودة والأخرى التى خلقتها المنشآت فى الأعمار وحجم الطبقات المختلفة ، مؤشراً مناسباً للدور الذى أدته المشروعات الجديدة الصغيرة فى عمليات النمو . جنح النمو الاقتصادى فى بلاد الغرب إلى الظهور عن طريق التحسينات فى كفاءة الصناعات السابقة أو من حلول الصناعات الجديدة محل الصناعات القديمة . وغالباً ما استلزم النمو فى كلا الحالين تحويل الموظفين من الصناعات القديمة إلى الجديدة . وفى منطقة ما تضمحل العمالة باضمحلال الأعمال وتزداد بازديادها . ويتفاوت انكماش فرص العمل فى الولايات المتحدة كنسبة مئوية إلى إجمالى العمالة بين المناطق المختلفة . يعطى ديفيد بيرتش ٨ ٪ فى السنة معدلاً نموذجياً [٥] . ويمكن أن يطلق على هذه النسبة معدل ضياع فرص العمل Job death rate اشتقاقاً من احصائيات السكان ، ويعتبر هذا النوع من المعدلات ــ ضياع (وفاة) فرص العمل ــ قياساً تقريبياً للسرعة التى يبتعد بها أى اقتصاد عن ماضيه ، والاتجاه إلى مستقبله .

يعكس معدل خلق فرص عمل job birth rate فى السبعينات الزيادة المفرطة فى الولادة فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، كما يعكس هذا المعدل تحول المرأة من العمل فى المنزل إلى الاشتغال مقابل أجر . بلغ صافى زيادة فرص العمل حوالى ١,٨ مليون سنوياً . ولكن حجم عدد فرص العمل الجديدة اللازم لتعويض فرص العمل الضائعة مع إيجاد هذه الزيادة الصافية لابد أن يتفاوت بين ثمانية وتسعة ملايين .

يمكن خلق فرص عمل جديدة إما من توسع المنشآت القائمة فعلاً وإما من إقامة منشآت جديدة . وفيما بين عامى ١٩٥٤ و ١٩٧٠ قامت Fortune 500 التى تتكون من منشآت صناعية منبثقة عن منشآت البيع بالقطاعى والبيع بالجملة ، والمنشآت المالية ووسائل النقل والخدمات بمضاعفة عمالتها . وقد تغير الوضع خلال السبعينات فى هذه

www.ibtesama.com

المنشآت فانكمشت بعد التوسع . ويقدر بيرتش انخفاض عمالتها الحالية بـ ١,٢ مليون مما كانت عليه منذ عشر سنوات خلت [4] . وقد تفسر هذا التغيير تحسينات الإنتاجية العادية ، بالاشتراك مع انعدام ارتفاع مماثل فى الطلب على المنتجات الصناعية ــ انعدام ينسب إلى زيادة استهلاك المنتجات غير الصناعية ، وبصورة رئيسية الرعاية الطبية والتعليم [5] .

تشير دراسة بيرتش عن سنتى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ إلى أن تكوين المنشآت الجديدة كان عاملاً حاسماً فى بقاء معدل خلق فرص العمل أعلى من معدل ضياعها . لم تجاوز المنشآت القائمة التى توسعت عمالتها الانكماش الذى حدث فى المنشآت الموجودة الأخرى . كان تكوين المنشآت الجديدة ضرورياً . وجد حوالى ثلاثة أرباع فرص العمل الجديدة فى منشآت الأعمال والمال (سواء كانت مستقلة أو فروعاً لمشروعات أكبر) التى كان عمرها أقل من أربع سنوات .

وجد بيرتش أن معدلاً مرتفعاً بصورة غير متكافئة لإنشاء فرص عمل جديدة يأتى فى المنشآت الصغيرة . وسواء فسَّر المرء هذه النتيجة بأنها تشير إلى أن المشروع صغير الحجم يتلاءم فى حد ذاته مع زيادة العمالة ، أو فسرها على أنها انعكاس إحصائى لاتجاه المنشآت الجديدة إلى أن تبدأ صغيرة فيما يبدو أنها صناعات سريعة النمو ، فإنما يكون برهاناً قوياً ضد تطور الاستراتيجيات التى تهمل ، أوحتى تعوق تكوين المشروعات الصغيرة . ويكون هذا أيضاً حجة ضد محاولات فهم النظم الرأسمالية ، معبراً عنها من خلال مشروعاتها الأكبر حجماً .

تنوع الحجم فى الصناعة نفسها

لعل واحدة من الحالات الصارخة بصورة أكبر لتنوع تنظيم المشروع هى وجود منشآت تتفاوت فى الحجم والوظيفة على نحو كبير فى إطار نفس تعداد الصناعات . والمسألة الهامة فيما يتعلق باختلافات الحجم هى أنها تعكس تفاوتات أخرى يمكن قياسها بدرجة من السهولة أقل موجودة فى هيكل المنشآت وفى وظيفتها . فمثلاً توجد أكبر شركات التصنيع للغاية ، مقيسة بقيمة الأصول والحجم والمبيعات فى صناعة البترول وتصنيع السيارات . وعلى الرغم من ذلك فإن مكتب الإحصاء يسجل أنه فى عام ١٩٧٢ توجد ١٥٢ شركة

www.ibtesama.com

فى تكرير البترول و١٦٥ شركة فى صناعة عَربات النقل وأجسام السيارات ، و١٧٤٨ فى صناعة أجزاء وقطع غيار السيارات و٦٨٨ شركة فى قطاع صناعة تشكيل المعادن بالكبس ذاتية الحركة . ووجد فى التصنيف ٢٤٥ شركة لأفران الصهر ومصانع الصلب . تكرر نفس النمط فى الصناعات الكهربائية والكيميائية على الرغم من أن الأعداد كانت أقل لفتاً لأنها موزعة بين العديد من تصنيفات المنتجات .

وبما أن الأصول الرأسمالية لهذه الصناعات تتركز بصورة كثيفة فى المنشآت الكبيرة جداً ، فمن الواضح أن المنشآت الأقل حجماً تقوم بنشاطات يتعين أن تتفاوت بدرجة كبيرة عن نشاطات المنشآت الأكبر منها . ومن الواضح أن المشروعات الصغيرة تحتاج إلى رأس مال أقل ، وأن عملياتها لا تنطوى على وفورات الحجم بالقدر الذى يتحمل تكاليف التنظيم الكبير . فى صناعة السيارات الأمريكية ، مثلاً توجد أربع شركات كبيرة للغاية تقوم بإعداد التصميم ، والتجميع وتسويق سيارات ركوب كاملة . لكن إحصائيات المبيعات الضخمة الخاصة بالسيارات تشف عن حجم مشترياتها الكبيرة من قطع الغيار والأجزاء التى قامت منشآت أخرى بتصنيعها . وكثيرون أيضاً من صناع قطع الغيار يزاولون عملهم باستقلال عن منشآت تسويق التصميم والتجميع الرئيسية . وهناك صناع كثيرون لسيارات متخصصة ، مثل سيارات المخيمات ، والسيارات الليموزين ، وعربات نقل الموتى وما إليها يستخدمون شاسيهات تقدمها واحدة من الشركات الأربع الكبيرة .

وباختصار تنصرف كَل صناعة تشتمل على منشآت كبيرة إلى أن تجد أماكن مناسبة لمنشآت أصغر نتيجة تصنيف الصناعة طبقاً للعقود ، والماركات ، ورجال الصناعة المتخصصين طبقاً للطرق التى وصفت من قبل فى هذا الفصل . ومن المتصور أن تدين هذه المنشآت الأصغر بوجودها لضعف من جانب الشركات العملاقة ــ الكسل ، أو خطأ غير مقصود ، أو الخوف أو عدم الكفاءة . ولكن من الأرجح أن المنشآت الصغيرة وجدت لها وظائف معينة بذاتها تستطيع القيام بها مع تحقيق ربح ، وبسعر أقل مما يمكن للشركات العملاقة أن تقدمه فى صورة مربحة .

طوَّر بعض الاقتصاديين نظريات فى التنظيم الصناعى تقدم شروحاً معممة لكيفية حدوث هذا التعايش المتبادل . لقد عالج أوليفر وليمسن قضية التنظيم على أنها مسألة خيار بين السوق وبين أنماط التنظيم التدرجية [6] . لنأخذ فرضاً جدلياً تقسيم العمل فى

www.ibtesama.com

صورته البدائية من خلال مبادلة مباشرة بين العمال المتخصصين ، والذى يمكن بشق النفس إدخال تحسينات عليه فى ظل ظروف المنافسة الكاملة ، يكون المرء بالتالى بحاجة لأن يوضح السبب الذى من أجله يحل الأمر المباشر محل المبادلة . ويبحث وليمسن عن شروح فى تكاليف الصفقة ، وفى القيود على مقدار البيانات المتاحة للمتبادلين ومدى الاعتماد عليها . يتعين على المرء أن يأخذ فى الاعتبار أيضاً تكاليف الوكالة المصاحبة للتحول من الأسواق إلى التنظيم التدرجى . ويرى وليمسن أن نفعاً لا يعود على منشأة كبيرة مقابل تحملها التكاليف الإدارية لأى نشاط إنتاجى بذاته إذا ما فضلت الحصول عليه من موردين غرباء ما لم يكن لدى المنشأة وسيلة أخرى لتطمئن بها على أن السوق الأخرى تؤدى دورها على نحو تنافسى . ويترتب على ذلك أن الشركات التى تسوق منتجات نهائية تستخدم على نطاق واسع الموردين المستقلين ، والمُصنعّين والمصانع التى تقوم بالتجميع .

تفسر تكلفة الحصول على البيانات وعقد صفقات متعددة السبب الذى من أجله يفضل المستهلكون شراء منتجات معقدة مثل السيارات وأجهزة التليفزيون من مشروع واحد ، على شرائها من واضعى تصمياتها ومُصَنعّيها ومصانع تجميعها . يضطلع المشروع المُنظم بالطريقة التدرجية بنفس وظيفة المقاول العمومى فى عمليات تشييد منزل ولكن بتكلفة أكبر عادة . ومتى عرفنا درجات تنوع صعوبة الوصول إلى البيانات ، وتفاوتات تكاليف إبرام عدد وافر من الصفقات والتنسيق بينها ، فليس بالأمر الغريب أن تتفاوت على نطاق واسع درجات الالتجاء إلى وسائل التنظيم التدرجى ، من صناعة إلى صناعة ، وداخل نطاق كل صناعة من عمل إلى عمل : تصميم ، وتصنيع أجزاء ، وتجميع ، ودعاية وتوزيع الجملة والقطاعى . هذه هى الاختلافات التى من شأنها أن توجد مجالاً حيوياً لتشكيلة منوعة من المنشآت المتخصصة من أحجام مختلفة غالباً ما تكون صغيرة بالمقارنة بالمنشآت التى تبيع بالجملة إنتاج صناعة فى سوق كبيرة .

أنواع الاندماج والمنافسة بين المشروعات الكبيرة

هناك مدارس فكرية عديدة حول أى أنواع القوى حددت حجم الشركات الأمريكية التى ظهرت فيما بين عامى ١٨٨٠ و ١٩١٤ . وثمة مدرسة محورية تؤكد دور

www.ibtesama.com

المروِّجين ورجال المال فى خلق المشروعات الكبيرة من خلال الاتحادات ، والشركات القابضة ، والاندماجات والتجمعات . وهيكل الصناعة الأمريكية فى الوقت الراهن ، وفقاً لهذه المدرسة ، يعتبر إلى حد كبير من إنجاز « البارونات اللصوص » robber barons الذين ظهروا عند منعطف القرن . وتؤكد المدرسة الأساسية الأخرى أن تقنيات الإنتاج والتوزيع ، بالإضافة إلى تطورات تنظيم المشروع ، وقفت فى جانب المشروعات ذات الأحجام الأكبر فى ظل ظروف بعض الصناعات ، كما تجزم هذه المدرسة بأن الأثر الوحيد الدائم للاتحاد وحركة الاندماج هو تحديد هذه الصناعات بواسطة التجربة العملية . وتسلم هذه المدرسة الثانية بأن للتجارب ثمناً اجتماعياً قصير المدى فى هيئة خسائر فى الرفاهية ترجع إلى الاحتكار ، غير أن هذه المدرسة تزعم أن خسائر الرفاهية هذه قصيرة المدى ، يأتى عليها ما يكتسب من رفاهة تجيء من تحديد هوية الصناعات التى يكون فيها الإنتاج الكبير ذا صبغة تجارية . إن عدد أصحاب المواقف الوسطى وافر بقدر وفرة دارسى هذا الموضوع .

وجدت الفكرة العامة القائلة بأن حجم المشروعات يتوقف على طبيعة عمليات الإنتاج والتوزيع ، مؤازرةً فى أبحاث ضخمة تطلبت جهداً قام به جون د. جلوفر الذى استكشف عدداً من ظواهر حجم الشركة . لقد قسَّم الصناعة الأمريكية إلى أربع وخمسين فئة على خلاف تصنيف وزارة التجارة الصناعى النمطى Department of Commerce Standard Industrial Classification ثم أدرج فى هذه الفئات الشركات « الكبيرة التى عرَّفها بأنها تلك التى تبلغ قيمة أصولها ٢٥٠ مليون دولار على الأقل (بأسعار عام ١٩٧١) . صنَّف جلوفر فى أول الأمر شركات سنة ١٩٢٩ الكبيرة ثم شركات عام ١٩٧١ الكبرى . تطابقت تقريباً قائمة ١٩٢٩ مع قائمة أكبر مائتى شركة استخدمها بيرل وميـنز فى The Modern Corporation and Private Property فى حين أن مجموعة سنة ١٩٧١ بلغت ٥٥٩ . وفى كل فئة أدرج :

(١) عدد الشركات الكبيرة فى فئة وأسماه الحدوث occurrence .

(٢) جملة الأصول التى تمتلكها الشركات الكبيرة فى الفئة أو « الوجود » presence .

(٣) متوسط حجم الشركات الكبيرة فى كل فئة .

www.ibtesama.com

(٤) النسبة المئوية لجميع الأصول التى تمتلكها الشركات الكبيرة فى كل فئة أو « وجودها النسبى » relative presence .

ومن ثَمّ فقد أصبح من الممكن ترتيب الفئات الأربع والخمسين حسب الحدوث ، والوجود ، ومتوسط الحجم والوجود النسبى للشركات الكبيرة طبقاً للتعريفات الموضوعة .

إذا كان للشركات الكبيرة قوة اقتصادية ذات شأن لمجرد أنها كبيرة فقط ، فإن المرء يتوقع أن يتم توزيعها بالتساوى تقريباً فى كل مكان من النظام الاقتصادى . والواقع أن جلوفر اكتشف أن ٨٦,٦ ٪ من أصول الشركات الكبيرة فى عام ١٩٧١ تركزت فى عشرين من الفئات الأربع والخمسين ، وتوزع ١٣,٤ ٪ الباقية على ثلاثين فئة . فى الفئات الأربع الباقية لا توجد شركات كبيرة .

جاءت إحدى عشرة صناعة بين أعلى عشرين صناعة مُرتبة حسب معايير دور المنشآت الكبيرة الأربع فى الصناعة :

- كهرباء وغاز وخدمات صحية .
- بترول .
- خدمات هاتفية وبرقية .
- سيارات .
- نقل بالسكة الحديد .
- كيماويات .
- سلع عامة .
- حديد وصلب .
- معدات مكاتب وآلات حاسبة .
- معدات اتصالات لاسلكية ومعدات إلكترونية .
- نقل جوى .

كانت هذا الصناعات فى عام ١٩٧١ تستنفد ٧١,٤ ٪ من مجموع أصول الشركات

www.ibtesama.com

الكبيرة ، ١٠,٧ ٪ أخرى استنفدتها ست صناعات إضافية كانت بين أعلى عشرين مقيسة بثلاثة من المعايير الأربعة : معادن غير حديدية ، ومنتجات خشب وورق ، وصناعة الطائرات ، ومستحضرات صيدلية ، ومطاط وإطارات وتبغ . يستخدم معظم هذه الفئات بعض أنظمة إنتاج تبلغ قيمة كل منها ما يزيد على ٢٥٠ مليون دولار ، بحيث تكون المشروعات التى تديرها « كبيرة » بالضرورة بالمقياس الذى استخدمه جلوفر .

إن المقارنات التى أجراها جلوفر فيما بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٧١ دليل يثير الاهتمام على أن مدى الدور الذى تؤديه الشركات الكبيرة يحدده مديروها ، وعلى أن هذا الدور هو رد فعل لقوى اقتصادية أكبر . قد يفترض المرء أن القوة الاقتصادية إذا كانت تعنى شيئاً ، فإنما تعنى القدرة على البقاء وعلى حماية حلبته من المتطفلين . وبتطبيق معيار القوة الاقتصادية هذا ، يجد المرء ثلاثاً وأربعين شركة سكة حديد على قائمة أكبر مائتى شركة فى ١٩٢٩ . وبحلول عام ١٩٧١ لم توجد سوى ثلاث عشرة تندرج تحت الشركات الكبيرة . ومن بين واحد وعشرين شركة كبيرة للنقل بالسكة الحديد فى عام ١٩٧١ توجد ثمان شركات جديدة لم تكن قد ظهرت على قائمة الشركات الكبيرة لعام ١٩٢٩ . وثمة ثمان شركات أخرى من بين أكبر مائتين فى عام ١٩٢٩ كانت عابرة . فقد اختفت من خلال الإفلاس لكى تصبح مملوكة للبلدية بحلول عام ١٩٧١ .

بالإضافة إلى شركات السكك الحديدية والخدمات والشركة العابرة كانت توجد ١٠٢ شركة فى عام ١٩٢٩ من بينها ٢٢ شركة لم تبق حتى عام ١٩٧١ . وبالرغم من أن أكبر مائتى شركة يمكن توزيعها بين الفئات ، فإن ذلك ليس كافياً لاستبعادها ، لأن العديد من الشركات الجديدة بعد عام ١٩٢٩ حلت محل الشركات الكبيرة القديمة ، وقامت بشراء كامل العدد حتى بلغ ٥٥٩ بحلول عام ١٩٧١ . كانت هذه هى فترة التحول الأساسى فى الاقتصاد الأمريكى عن السكك الحديدية والمنافع العامة إلى السيارات ، والشاحنات والبترول ــ تحول حاولت السكك الحديدية تثبيطه دون جدوى .

تلقى هذه المقارنة بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٧١ ــ بصورة أخرى ــ ضوءاً على تقييم الرابطة بين حركات الاندماج وهيكل الصناعة . تغيرت مكونات الاقتصاد مع مرور الزمن بحيث لا يمكن ، على نحو موثوق به ، تطبيق تعميم خاص بأثر الاندماجات فى هيكل الصناعات الموجود فى عام ١٩٠٠ ، على صناعات عام ١٩٢٩ أو عام ١٩٧١ .

www.ibtesama.com

أو عام ١٩٨٥ . لم تكن صناعة الحسّاب الآلى موجودة فى عام ١٩٢٩ . وليس لشركة أ ب م IBM المنشأة الرئيسة فى هذا المجال تاريخ لاندماجات ذات بال حتى الثمانينات . تطورت فى شكلها الحالى صناعة الطائرات وصناعة المستحضرات الدوائية وصناعة العناية الطبية جميعها ، بعد عام ١٩١٤ .

وحتى فى الصناعات التى وجدت عند منعطف القرن ، غيّر الزمن على نحو كبير من هياكلها التى تركتها حركة الاندماج . تكونت جنرال موتورز ، الشركة الرئيسة فى صناعة السيارات ، من خلال اندماج شركات كانت فى ذلك الوقت تمتلك حصة قدرها ١١ ٪ من سوق تسيطر عليه شركة فورد . ويتضح تماماً من تاريخ حياة شركة فورد وشركة جنرال موتورز الذى قام تشاندلر بإعداده أن الاندماج لم يؤد دوراً حقيقياً فى نتائج تنافسهما المستمر . لا تشبه صناعة البترول الحديثة مؤسسة روكفلر فيما يتعلق بتوريد الكيروسين بواسطة عربات الصهريج إلّا فى الاسم . كانت اندماجات دى بون فى منعطف القرن فى مجال صناعة البارود ، وبالرغم من ذلك فقد حققت الكثير فى سبيل تحولها إلى شركة مواد كيميائية منوعة . مازالت شركتا جنرال إليكتريك ووستنجهاوس وهما من الشركات الباكرة ، توفران جانباً كبيراً من سوق معدات توليد وتوزيع الكهرباء . وكلتاهما تحصل على الجزء الأكبر من مواردهما من أعمال لم تكونا تزاولانها . فهما لم تكونا قد وجدتا أصلاً فى عام ١٩٠٠ .

كانت شركة الولايات المتحدة للصلب ، أكبر شركات الولايات المتحدة غير المالية فى عام ١٩٢٩ مقيسة بقيمة الأصول التى بلغت ٧٠١٢,٦ مليون دولار . (عدلت جميع أرقام ١٩٢٩ التى جاءت فى هذه الفقرة طبقاً لمعدلات التضخم فيما بين ١٩٢٩ ـ ١٩٧١) . هبطت أصول هذه الشركة بحلول عام ١٩٧١ إلى ٦٤٠٨,٦ مليون دولار . ومن الناحية الأخرى كانت ستاندرد أويل اوف نيوجيرسى اكبر شركات البترول فى عام ١٩٢٩ . وبلغت قيمة أصولها ٥٤٢١,٢ مليون دولار . وبحلول عام ١٩٧١ تضاعفت الأصول أكثر من ثلاث مرات لتصل إلى ٢٠٣١٥,٢ مليون دولار . وزادت أصول أكبر شركات السيارات على نحو مشابه . ارتفعت أصول جنرال موتورز من ٤٢٩٤,٥ مليون دولار فى عام ١٩٢٩ إلى ١٨٢٤١,٩ مليون فى عام ١٩٧١ . وشركة فورد زادت أصولها من ٢٣٣٧,٤ مليون إلى ١٠٥٠٩,٨ مليون دولار ، وشركة كريزلر من ٦٤٣,٣ مليون إلى ٤٩٩٩,٧ مليون دولار . ثمة مثل لأثر تغير هيكل الصناعة الأمريكية فئة « مهمات

www.ibtesama.com

المكاتب والات الحساب الآلى والمحاسبة » ، التى لم تكن لها منشآت بين شركات عام ١٩٢٩ « الكبيرة » . ولكن كانت لها سبع شركات بحلول عام ١٩٧١ بلغت جملة أصولها حوالى ٢٠ مليون دولار [٧] .

أخذ جلوفر الاقتصاد على أنه نظام تَبَيُّؤ ecosystem تتكيف فيه المشروعات وتتفاعل ــ كثمن للبقاء ــ مع تغير التقنيات ، وتحولات ذوق المستهلك وأسلوب حياته وتغيرات هيكل المجتمع . أصبحت الولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية اقتصاداً متحضراً بصورة أساسية . ولكى تدعم هذا الاقتصاد الحضرى كان على الولايات المتحدة أن تنشىء نظماً أساسية من أجل :

- إنتاج مواد أولية لازمة لصناعة الحضر .
- نقل الطعام والمواد الأولية للمراكز الحضرية .
- نقل الإنتاج بعد تصنيعه من المراكز الحضرية وفيما بينها .
- تطوير شبكة وسائل الاتصال والمواصلات فيما بين المدن بعضها وبعض من أجل الصفقات التجارية .
- تطوير نظم القوة المحركة ، والإنارة ، والصرف الصحى ونقل السكان داخل المدن .

وهناك ، مع ذلك ، ما هو أصعب ، حيث كان على كل مدينة أن تطور مجمعاً للصناعات والأسواق الداخلية اللازمة لإعالة السكان وتوفر لهم وسائل الحفاظ على ميزان تجارى متوازن مع باقى بلاد العالم . إن حركة تحضر الولايات المتحدة فيما بين عامى ١٨٨٠ و ١٩٣٠ تطلبت إعادة بناء ضخمة وغاية فى التعقيد للنظام الاقتصادى . جعلت إعادة تشكيل النظام الاقتصادى حركة التحضر ممكنة ، ولكنها أيضاً فرضت إعادة التشكيل بالقوة ويسرت الإنجازات التكنولوجية القيام بالعمليتين كلتيهما . ومرة أخرى حفزت حاجات التحضر ، وإعادة هيكلة الاقتصاد ، الإنجازات التكنولوجية .

أغفل جلوفر أنماط الدعوى الأكثر تطرفاً بأن هيكل الصناعة الأمريكية الحالى نتاج تاريخى لمجرد معالجة بارعة للاندماج قام بها رجال المال ومروجو الشركات فى الحقبة ما بين عامى ١٨٨٠ و ١٩١٤ . لقد تغير بصورة واضحة الحدان الأقصى والأدنى كلاهما لحجم المنشأة من صناعة إلى صناعة حسب طبيعة عمليات الإنتاج والتوزيع . وبينما هذه

www.ibtesama.com

الحدود ولاشك حقيقية تسبب خسائر قاسية للمنظمين غير الحريصين ، فليس هناك من وسيلة تؤكد ما هى هذه الحدود إلّا من خلال التجربة . إن عدم التيقن فى جانب منه يُرَدّ إلى الحدود التى وضعها علم التنظيم الحالى ، غير أن عدم التيقن ذاتى فى جانب آخر أيضاً لأن أى تقدير فى الوقت الراهن لحجم المشروع الذى يحقق الحد الأقصى لتيار أرباح أى مشروع فى المستقبل ، يتوقف كلية على المستقبل ــ أى يتوقف على أنماط التوزيع والاستهلاك ، وتحركات المنشآت المتنافسة المستقبلية ، والتقنية فى المستقبل والسياسات المستقبلية . لكل صناعة فى أى تاريخ معين منشأة كبرى ومنشأة صغرى . وقد يستنتج المرء أن هذين الحجمين وما بينهما من أحجام تتواكب مع بقاء المشروع بعد زوال غيره . لكن التجربة وحدها يمكن أن تحدد ما إذا كانت المشروعات من حجم أكبر أو من حجم أصغر من النهايتين الحاليتين قد يكتب لها البقاء . تُجرى بعض التجارب على أنها منتجات جانبية لمتابعة النمو بقدر ما هى هدف المشروع . وتُجرى تجارب أخرى عمداً بواسطة اندماجات لزيادة حجم المشروع ، والبعض الآخر يُجرى لإقلال حجم المشروع .

قبل أن ننهى موضوع الاندماجات كمحدد لحجم المشروعات ، يتعين أن نضيف كلمة حول حركات الاندماج بعد عام ١٩٠٠ . تشابك تاريخ التشريع الأمريكى لمقاومة الترست مع دراسات الاندماجات الاقتصادية المكثفة . وثمة واحدة من نتائج هذه الدراسات هى أن الاندماجات تحدث فى دورات . يصاحب أى ارتفاع فى عدد الاندماجات توسع فى نشاط الأعمال . كما أن أى نقصان فى عدد الاندماجات يكون مصحوباً بانكماش عام فى حركة الأعمال [8] . قد يلقى ما وصلنا إليه من حركات الاندماج الأخيرة بعض الضوء على المصادر المحتملة لحركات الاندماج التى جاءت فى وقت مبكر عند منعطف القرن .

أبسط تعليل لطبيعة نشاط الاندماج التى تتسم بالدورية هو وجود سوق للمنشآت . ويتكون المعروض من المنشآت ذات حجم معين ، فى وقت ما ، فى جانب منه من المنشآت الموجودة فعلاً ، وفى جانب آخر من تكوين منشآت جديدة ، وخلال فترات التوسع الاقتصادى ، يزيد عدد المنشآت المبيعة والمشتراه لأن المشترين لديهم المال والميل لدفع أسعار أعلى ، وهذه الأسعار المرتفعة تجذب إلى السوق بائعين أكثر . ومن ثَمّ فقد كانت هناك موجات اندماج فى انجلترا وألمانيا جنباً إلى جنب ، ولكن أقل انتشاراً

www.ibtesama.com

من موجة الاندماج التى حدثت فى الولايات المتحدة فى عامى ١٨٩٩ و ١٩٠٠ . ولم تكن الاندماجات فى انجلترا ــ بصفة خاصة ــ أقل فحسب ، بل إنها تركزت فى عدد من الصناعات أقل [9] . يشبه اتجاه الصفقات إلى الذروة خلال فترات التوسع ، ما يحدث فى سوق الإسكان حيث تصاحب عادة أية زيادة فى مبيعات المساكن الموجودة فعلاً ، التوسع الاقتصادى .

وثمة حقيقة ذات صلة وهى أن موجات الاندماج لا تكون مصحوبة أو متبوعة فعلاً بانخفاض عدد المشروعات الإجمالى أو عدد فئات الحجم المختلفة التى توجد لدينا إحصائيات خاصة بها . ويرجع ذلك إلى أنه خلال فترات التوسع الاقتصادى يؤدى تكوين منشآت جديدة مع نمو حجم المنشآت الأقدم ، بحيث تندرج فى الفئات الأكبر حجماً ، إلى زيادة عدد المنشآت بأكثر مما تأتيه الاندماجات من نقص فى العدد . إن جملة ما كتب فى هذا الموضوع ملىء بالإشارات إلى « اختفاء » منشآت من خلال الاندماج . وإذا ما أخذت حالات الاختفاء هذه وحدها فإنها قد تثير قلقاً كبيراً . غير أن حالات اختفاء المنشآت الفردية فى موجات اندماج كبيرة ، تقع كجزء من عملية توسع اقتصادى تفضى إلى زيادة إجمالى عدد المشروعات . ففى الولايات المتحدة مثلاً زاد عدد مشروعات الأعمال من ١,٢٠٩,٠٠٠ فى عام ١٨٩٥ إلى ١,٦١٧,٠٠٠ فى عام ١٩١٣ بزيادة صافية قدرها ٤٠٨٠٠٠ منشأة خلال المدة عندما لاحظ تيللى Tilly « اختفاءات » بلغ عددها ٣٩٦٤ منشأة . وفى غضون فترات الكساد الاقتصادى ، توجد اندماجات قليلة يكون أثرها مرة أخرى فى تغيرات عدد المنشآت تغيراً طفيفاً إذا ما قورن بأثر الكساد ــ حالات التصفيات liquidations ، والإفلاسات وهبوط معدل تكوين المنشآت الجديدة .

إن مفهوم وجود سوق للمنشآت يساعد أيضاً فى فهم ظاهرة أخرى مثيرة للدهشة . لقد اقر الكونجرس فى عام ١٩٥٠ قانون يسمى Celler-Kefauver Antimerger ليحظر الاندماجات التى تسبب أى إضعاف ذى شأن لأثر المنافسة . وعند تنفيذ القانون لم تستبعد إلاّ الاندماجات الصغيرة تماماً بين المنشآت المتنافسة . وإلى أولئك الذين اعتقدوا أن التخلص من المنافسة كان السبب الضمنى للاندماجات ، جاءت مفاجأة موجة الاندماج فى أواخر الستينات . أعاد قانون مقاومة الاندماج توجيه سوق المنشآت بعيداً عن بيع المنشآت . ولكن القانون لم يكن له أثر واضح فى عدد الاندماجات

www.ibtesama.com

الإجمالى . يعكس هذا السوق فيما يبدو أسباباً عديدة للشراء والبيع أكثر من التخلص من المنافسة .

التقنية وحجم المشروعات

بين التقنية والمشروعات الكبيرة علاقة سببية متبادلة . فتقنية الإنتاج الكبير ووفورات الحجم عناصر سببية بصورة دائمة تقريباً فى بقاء المشروعات الكبيرة غير تلك المجمعة من مصادر مختلفة ، كما كانت فى بعض الأحيان عنصراً فى طبيعة أساسها . أدت المشروعات الكبيرة ، على العكس من ذلك ، دوراً ذا شأن فى تطور التقنية . ومع ذلك فإن طبيعة هذا الدور محل نقاش كثير . وينادى البعض بأن المشروعات الكبيرة ذات صبغة دواوينية أكثر مما ينبغى ، بحيث لا يكون عملها أكثر من نسخة لكثير من المنظمين الأفراد أو المخترعين ، وآخرون يزعمون أن أى شىء ذى أهمية تكنولوجية ينبثق فعلاً من المختبرات الكبيرة التى تمتلكها الشركات العملاقة .

الطريقة الأكثر شيوعاً بين الاقتصاديين لمحاولة حل القضية تجىء من خلال دراسات مقارنة لنفقات البحث والتطوير ، واستخدام مجموعة من العاملين الفنيين ، وما تنفقه بعض الشركات من أحجام مختلفة للحصول على براءات الاختراع . والنتائج غير حاسمة لمجموعة من الأسباب الإحصائية والنظرية .

ومن الناحية الإحصائية تعانى المقارنات داخل أية صناعة من نفقات البحث والتطوير التى تقوم بها الشركات الكبيرة والصغيرة من حقيقة مؤداها أن مثل هذه النفقات تعتمد على إمكانات التقنية الحالية التى تتفاوت من صناعة إلى أخرى . ومن المرجح أن تكون هذه الإمكانات فى الأيام الأولى لتاريخ التقنية أكبر مما تكون عليه عندما تقترب من القدم . وفى الصناعات حيث يُتوقع أن تكون الاحتمالات صغيرة ، لا تقوم الشركات الكبيرة والصغيرة على السواء بالإنفاق على البحث والتطوير بسخاء . وفى الصناعات حيث ترى الاحتمالات كبيرة فمن المرجح أن تقوم الشركات الكبيرة والصغيرة بالإنفاق بسخاء . وترتيباً على ذلك فمن المرجح أن تتوقف نتيجة المقارنة الإحصائية على مدى انحياز عينات الشركات الكبيرة والصغيرة على التوالى مع الصناعات التى تكون فيها احتمالات البحث والتطوير كبيرة . وليس من اليسير إزالة هذا الانحياز .

www.ibtesama.com

وحتى فى داخل نفس الصناعة تفضى مفاهيم استراتيجية الأعمال إلى تعقيد المقارنات على نحو خطير بين معدلات إنفاق الشركات الكبيرة والصغيرة على البحث والتطوير . إن ما ينفقه صانع سيارات صغير متخصص ، على البحث والتطوير كنسبة مئوية من إيراد المبيعات ، قد يجاوز ما ينفقه صانع كبير لمجرد أن استراتيجية مخصصة لخدمة عدد صغير نسبياً من المتحمسين قد تتطلب بحثاً وتطويراً أكبر نسبياً مما يُحتاج لخدمة عدد كبير من المشترين ذوى اهتمام متوسط بالمنتج . عندما ما يتفاوت ، على نحو واضح ، مشروعان فى الحجم وفى معدل الإنفاق على البحث والتطوير ، قد يتفاوتان أيضاً وبنفس الدرجة فى استراتيجية الأعمال وفى الوظيفة الاقتصادية بحيث لا يمكن إجراء المقارنة .

يتمثل أدنى استنتاج نخلص إليه من الدراسات الإحصائية فى أن مشروعات من جميع الأحجام قامت بالبحث والتطوير . إن معدلات نفقات الشركات متوسطة الحجم أعلى نوعاً ما من نفقات الشركات الصغيرة ، وتساوى تقريباً نفقات الشركات الكبيرة . ومع ذلك فلا تروى معدلات الإنفاق القصة بأكملها . فبعض عمليات البحث والتطوير لا تتم بأكبر قدر من الكفاءة من خلال برامج تستلزم نفقات كبيرة بالمعنى المجرد ، وليس كنسبة من المبيعات . ومن الأرجح أن تنفذ مثل هذه البرامج فى الشركات الكبيرة بأكثر مما تنفذ به فى المشروعات الصغيرة .

يتوقع المرء أولاً أن يجد فى الشركات الأكبر ، مشروعات بحث وتطوير على مخاطر مالية كبيرة ، أو أخرى تتطلب تسهيلات على نطاق واسع . قد يحتاج مشروع ما استقصاءً فى عدد من الاحتمالات البديلة فى وقت واحد ، أو تنسيق أبحاث فى فروع من المعرفة العلمية المختلفة ، أو تنسيق تخطيط العديد من المكونات ، أو استخدام أدوات اختبار غالية الثمن . قد يعاق التقدم التكنولوجى ، إلى حد ما ، إذا لم توجد فى صناعة ما منشآت قادرة على الاضطلاع بمشروعات التقدم التكنولوجى هذه حينما توحى بها حالة التقنية الخاصة بها . وهذا أيضاً عامل يجب بحثه بحرص . من الممكن أن تضطلع شركات متنافسة ببرامج تطوير مشتركة على نطاق يجاوز الموارد المالية لشركة واحدة . ومع ذلك فإن تضارب مصالح المشاركين ومشاكل إدارية أخرى قد تكون عقبة خطيرة . وكقاعدة أيضاً فالجزء الأكبر من تكاليف الابتكار يتمثل فى تكاليف إنتاج وتوزيع بحيث تصبح التكاليف فى نطاق موارد شركة صغيرة نسبياً من خلال الحد من سوقها .

www.ibtesama.com

وكمثال لذلك فإن إدخال كمبيوتر كبير جديد إلى سوق الأعمال العامة مشروع مكلف على نحو كبير لا يتحمله سوى أكبر صناع الكمبيوتر . ومع هذا فقد بدأ ثلاثة صناع كمبيوتر مختلفين (كونترول داتا ، وآمدال وكريى) من لا شيء يصممون أجهزة كمبيوتر عملاقة ، ويقدمونها إلى سوق محدودة تماماً .

وثانياً ينبثق عادة معنى الابتكار الاقتصادى والاجتماعى من استخدام أناس كثيرين له . والمنتجات والخدمات التى يستخدمها أعداد كبيرة تتلاءم بدورها مع الإنتاج الكبير والتوزيع الكبير . وفى مثل هذه الحالات تكون هناك حاجة إلى شركات من حجم يتلاءم مع الإنتاج الكبير أو التوزيع الكبير . وفى مثل هذه الحالات تكون هناك حاجة إلى شركات من حجم يتلاءم مع الإنتاج الكبير أو التوزيع الكبير لكى تحقق الاستخدام واسع الانتشار الذى يضفى على الابتكار أهميته . وفى بعض الأحيان كما حدث فى حالة فورد يتطور من خلال منشأة صغيرة رائدة ، أو قد يحول مشروع كبير نظم الإنتاج والتسويق الخاصة به صوب ميدان جديد ، كما فعلت شركة أ ب م IBM مع أجهزة الكمبيوتر . لم تخترع الشركات الكبيرة لا الطائرة ولا السيارة ، ولكن هذه الشركات أسهمت تقنياً وتجارياً على حد سواء فى ملء الفجوة بين العربة التى لا يجرها حصان وسيارة الاستعمال اليومى العائلية والفجوة بين طائرة Kitty Hawk وخط الطيران التجارى .

وحتى وقت حديث نسبياً لم تنشأ مثل هذه الابتكارات فى مشروع عملاق موجود فعلاً ، وذلك لأن المشروعات الصناعية العملاقة ومختبرات البحث ذات الصبغة الصناعية هى فى ذاتها حديثة العهد نسبياً . ومن ثم يوجد العديد من الابتكارات الرائدة التى تروى قصتها كاختراع أخذ من فرد رائد أو منشأة صغيرة واستغله مشروع عملاق ذو موارد مالية وتكنولوجية وتصنيعية وتسويقية كبيرة . وتغفل هذه القصص النقطة الأساسية . فهى تصف بطريقة مثيرة للحزن ما يعتبر تماماً ، فى حالات ابتكارات كثيرة ، دور المشروعات الكبيرة المتسم بالكفاءة الاقتصادية والذى لا غنى عنه فى بعض الأحيان . وفى مختلف الأحوال والظروف لم تُعَدْ الاقتصاديات الغربية ولم يخصص المبتكرون من الأفراد ليؤكدوا أن أفضل المخترعين هم أيضاً أفضل مديرى المشروعات الكبيرة بالقدر الذى يكفى لاستغلال ابتكاراتهم ــ درس وعيناه بسهولة من حياة كل من هنرى فورد وتوماس أ . إديسون .

www.ibtesama.com

إن تقنيات الإنتاج الكبير هامة بصفة خاصة لنمو بلاد الغرب وهذه التقنيات تطوير ، لا مفر منه دائماً يختص به مشروع كبير لمجرد أن لديه وحده أسباب تطويرها . وحتى صنّاع العُدد التى تدار آلياً ، والمعدات الأخرى الرأسمالية ليس لديهم حافز إطلاقاً أو لديهم حافز ضئيل لتطوير معدات إنتاج صُممت لعملية على نطاق أكبر مما يمكن لعملائهم استخدامه . والمثل المألوف الأكثر لفتاً للنظر هو تطوير فورد لطرائق خط الإنتاج بالتجميع خطوة بخطوة الذى جاء تحت ضغط طلبات أكبر مما يمكن تلبيتها بسهولة . إن فورد مؤهل لينال فضل كونه رائداً ، إذ أن رد الفعل العادى قد يكون رفع سعر السيارة موديل T . تركز تطوير الإنسان الآلى للاستخدام فى الصناعة التحويلية ، فى صناعة السيارات وغيرها من صناعات الإنتاج الكبير التى تستخدم عمليات خط تجميع متكررة للغاية لأنها الصناعة التى يكون فيها الإنسان الآلى نافعاً من الناحية الاقتصادية .

صناعات الشركات الكبيرة
هل هى ذات صبغة احتكارية ؟

تنبأ ماركس بأن النظام الرأسمالى لابد من أن يصبح فى نهاية المطاف نظاماً احتكارياً . والاعتقاد السائد بين الاقتصاديين الماركسيين بأن هذا التنبؤ قد تحقق ، وينعكس فى استخدام عبارة **احتكار الرأسمالية** وصف للنظام الاقتصادى السائد فى الاقتصاديات الغربية .

هناك اتفاق عام بين الاقتصاديين على وجود قدر محسوس من الاحتكار فى الاقتصاديات الأمريكية (وغيرها من اقتصاديات بلاد الغرب) . نشأ بعض هذه الحركة الاحتكارية نتيجة تصرف حكومى . وهذا النوع من الاحتكار قد تحتمه أو تبرره أسباب غير اقتصادية . وقد يبدو من غير الملائم أن يطبق اصطلاح احتكار على هذا النوع ، ومن سوء الحظ ليس هناك اصطلاح بديل . فمازلنا نستخدم على نطاق واسع عبارة احتكارات مرخص بها فى الصناعات المنظمة مثل توزيع الغاز والكهرباء محلياً ، والتليفونات والمرور الكبير الحجم . ويتضمن تاريخ أمريكا الاقتصادى والسياسى فصلاً طويلاً عن تنظيم السكك الحديدية التى يعزوها البعض فى الوقت الحاضر إلى مجهود يوفر

www.ibtesama.com

من جانب الحكومة تنفيذ اتفاقيات الكارتل Cartel agreements التى ظلت تنتهك بصفة دائمة [10] . توجد بعض صناعات لا مفر من وجود احتكار فيها . وغالباً ما عمدت التعليمات لمد الاحتكار إلى صناعات ذات علاقة كما فى حالة نظم توزيع الكهرباء المتعددة فى الحضر التى لا يرغب فيها . غير أن أسباب الاحتكار فى توليد الطاقة أقل إقناعاً . وهناك امتداد مشابه لاحتكار لا مفر منه فى الجمع بين الإذاعة وإعداد البرامج .

يوصلنا التوسع فى المعنى الحرفى لحركة الاحتكار إلى تصرف الحكومة الذى يؤدى إلى رفع سعر بعض خدمات عن طريق الحد من العرض ـ الطريقة العادية لتنفيذ الاحتكار modus operandi . إن ما ورثناه عن النقابات ينعكس فى حقيقة مؤداها أن معظم الولايات بها قوانين تجيز الحد من عرض الخدمات القانونية والطبية والنقل بالتاكسى وشبكات أنابيب المياه والاصلاحات الكهربائية ودفن الموتى وكل ما يتعلق بالحلاقة وغيرها من الخدمات ـ وذلك لتحقيق ميزة مالية كبيرة للمرخص لهم بتقديم هذه الخدمات . وينفذ هذه القوانين الأفراد الذين يزاولون بأنفسهم تقديم الخدمات المرخص بها . تجتهد النقابات Trade Unions أيضاً فى الحد من عرض العمل لأصحاب الأعمال بهدف زيادة الأجور . وأكثر الوسائل فعّالية لدى أصحاب الأعمال لمقاومة مطالبات الأجور الاحتكارية هى الامتناع عن تشغيل عمال من أعضاء النقابات . ولكن قانون National Labor Relations Act of 1935 جعل من هذا التكتيك عملاً غير شرعى ، وحققت بعض النقابات الصناعية درجة عالية من النجاح .

تفرض بعض الحكومات المحلية (مثل نيويورك سيتى) ضرائب على المرافق العامة تكفى لدفع أسعار الخدمات المنظمة إلى مستويات الاحتكار ، أو إلى ما هو أعلى منها . إن أمثال هذه الحالات لتجعل المرء يتساءل عجباً عما إذا كانت إمكانية تحقيق عوائد الاحتكار قد راحت دائماً دون استغلال . سواء أكانت الهيئة القائمة على استغلال الاحتكار نتيجة لوضع سياسى أو اقتصادى ذات صبغة رأسمالية أم لا ، فالآثار على المستهلك هى نفسها إلى درجة كبيرة .

غير أن هذه ليست أنماط الاحتكار كما تصورها ماركس الذى جاء اهتمامه باحتكار الرأسماليين نتيجة السير الداخلى للرأسمالية فى القطاع الخاص ذى الصبغة الاستقلالية .

www.ibtesama.com

وبمعناها الحرفى تنطبق كلمة احتكار على أسواق غير مُنظمة قليلة العدد على نحو يجعلها إلى زوال . يوجد دائماً أكثر من مشترٍ فى متناول البائعين بحيث يكون أول انطباع لدى المرء أن الأحداث لم تعمل على تحقيق نبوءة ماركس .

وعلى الرغم من ذلك فإنه توجد أسواق عديدة بها قلة بين البائعين نسبياً . ومنذ وقت الكساد العظيم Great Depression فى الثلاثينات ، اكتشف عدد كبير من اقتصاديين غير ماركسيين يعملون فى حقل نظرية احتكار القلة (قلة من البائعين) ، الفرض القائل بأن الأسعار وأرباح البائعين فى سوق بها قلة من البائعين ، سوف تهبط إلى ما بين الأسعار والأرباح التى تسود فى سوق بها العديد من البائعين ، وبين الأسعار والأرباح فى سوق ليس بها سوى بائع واحد . انقضى حتى الآن نصف قرن من الجدل حول ما إذا كانت قلة من البائعين تضفى احتكاراً غير كامل قريباً من ذلك الذى يستمتع به المستفيدون من القوانين المرخصة ، ويكون قادراً على الحد من الإنتاج نوعاً ما ، برغم أنه احتكار ليس كافياً لتحقيق أرباح محتكر كامل . يوجد فى اقتصاديات بلاد الغرب كلها عدد من الأسواق ذات قلة من البائعين وسواء جاء ذلك نتيجة لحركة الاندماج الذى وقع فى الفترة من ١٨٨٠ إلى ١٩١٤ أو نتيجة لأن المعامل الآنى ليس كبيراً : قيمة مبيعات السوق / الحد الأدنى لحجم المشروع الكفء .

إن استعراض تاريخ نظرية احتكار القلة فيما بعد ١٩٣٣ يبعدنا كثيراً جداً عن قصة ظهور الأسواق كمؤسسات ويدخلنا فى مجال قتله الآخرون بحثاً . والنقاط المحدودة الآتية يجب الاقتصار عليها لتحقيق أهدافنا :

(١) قد يكون للنظام الذى تولد عنه نمو اقتصاديات بلاد الغرب المتفرد مزية كبيرة برغم بعده على نحو ملموس عن نموذج المنافسة الكاملة الموجهة . ليست كل الابتعادات عن النموذج غير مرغوب فيها : الواقع أن أحداً مثلاً لا يتغاضى عن وفورات الحجم فى الصناعة الحديثة ، لكى يزيد من عدد المنشآت البائعة . وبالإضافة إلى ذلك فإن مفهوم المنافسة الذى استخدم فى النموذج يتسم على نحو مثالى بطابع المحدودية بأكثر من مفهوم آدم سميث ومناصرى نظم السوق الباكرة الآخرين . وأكثر من ذلك أهمية لا تأخذ النماذج الأبسط فى الاعتبار منافسة المنتجات الجديدة وطرائق الإنتاج الجديدة وأنماط التنظيم الجديدة . كان جوزيف شومبيتر الناطق

www.ibtesama.com

الـرئيسى بالـرأى القـائل بأن أنماط المنافسة أهم بكثير من المنافسة التى تتضمنها النماذج السكونية* (الاستاتيكية) .

(٢) يوضح الدليل التجريبى عن أثر قلة المنشآت فى الأرباح (وفى الأسعار استدلالاً) أن أرباح احتكارات القلة المتوسطة تترب جداً من أرباح الصناعات ذات المنشآت المتعـددة بحيث يصعب أن تفـرق بين الاثنـين . وفى السنـوات الأخيرة ، أدت دراسات العلاقة بين ربحية أية منشأة وبين حصتها فى أسواقها ، إلى تعقيد تفسير الـدليل الإحصـائى . تظهر هذه الدراسات أن أرباح أية منشأة لها حصة ما فى السوق لا تتغير على نحو كبير بتغيير مدى تركز الصناعة التى تعمل فيها المنشأة .

(٣) يتعـين أن ترد الأربـاح المرتبطة بحصة السوق من الناحية الحسابية ، إما إلى الارتباط بين الأسعار الأكثر ارتفاعاً وبين المبيعات الأكثر (الذى يبدو أن يقلب رأساً على عقب التوقع الاقتصادى الأساسى إذا صُححت الأسعار على الأقل لكى تأخذ فى الحسـاب فروق الإنتـاج) وإما ترد إلى الربط بين التكاليف الأقل وبين المبيعات الأكبر . ويبدو أن النتائج حول حصة السوق توحى بأن الشركات الكبيرة قد عرفت أن المسار الذى يعتمد عليه أكثر من غيره فى تحقيق ربحية فوق المتوسط هى أن تحقق هذه الشركات تكاليف أقل من تكاليف المنافسين ، ومن ثَمّ تكون أسعارها أقل من تلك التى يجب أن يبيع بها المنافسون لكى يستمروا فى مجال الأعمال . وبما أن النماذج تتنبـأ بأسعار تعادل تكاليف المنشآت ذات التكاليف الأكثر ارتفاعاً ، والتى يعتبر إنتاجها ضرورياً لتزويد السوق ، فإن النتيجة هى أن احتكارات القلة ، مُعبراً عنها بمتـوسطات حسـابية ، تكون تنافسية تماماً . وتترك هذه الخلاصة مجالاً لإمكانية ألا يكون على نحو تنافسى أداء الصناعات الفردية ذات المنشآت القليلة . غير أن هذا التحوط ينطبق على الصناعات ذات المنشآت العديدة .

(٤) تفقد الكثير من قوتها ، الافتراضات القائلة بأن المنشآت الكبيرة تستفيد من قوتها الاحتكارية لكى تحجم ، على نحو فعال ، عن المنافسة ، أو لأن هذه المنشآت تبدد

* تتمثـل أهم الفـروق بين النمـوذج السـكونى وبين النموذج الحركى dynamic ان الثانى يأخذ فى الاعتبار عند التحليل الاقتصـادى عنصر الـزمن ووجـوده لا يستقيم معـه افتراض السكون . ومع الزمن يتحرك كل شىء إما إلى نماء ، وإما إلى اضمحلال (المترجم) .

www.ibtesama.com

الفرص الاقتصادية المتاحة لها عن طريق تكاليف الوكالة غير الضرورية ، وذلك بسبب أن أرباح المنشآت الكبيرة أكبر من أرباح المنشآت الأقل حجماً فى الصناعة نفسها . ويتطلب نظام هرمى كبير ، نفقات وكالة أكثر مما يستلزمه نظام تدرجى صغير . غير أنه إذا حقق النظام التدرجى الكبير أيضاً وفورات أكبر وتكاليف شاملة أقل ، فإنه يكون أكثر كفاءة بصورة اقتصادية من النظام التدرجى الأصغر .

لعل أكثر حجة لاقت قبولاً على نطاق واسع ، وتختص بالفرض القائل بأهمية احتكار القلة هى تلك التى قدمها جورج ج . ستيجلر [11] الذى يحاول التدليل على أن الأسعار الاحتكارية تدفع بأرباح البائعين إلى أقصى حد ، ومن ثَمّ يكون لديهم حافز لعقد اتفاق سرى وأن ما يحول دون ذلك هو أن المبيعات الزائدة التى تتم بأسعار تقل قليلاً عن مستوى الاحتكار كانت مربحة بصورة مرتفعة ، بحيث يلجأ معها بعض البائعين إلى خرق الاتفاق السرى من خلال اتمام هذه المبيعات ما لم يخش البائعون من أن يفضح أمرهم . وترتيباً على ذلك قام ستيجلر بتحليل قضية الكشف عن سعر المنافس الأقل من خلال تحول العملاء إلى أحد المنافسين ، والإخفاق فى كسب زبائن هذا المنافس ، وجذب زبائن جدد . كانت النتيجة التى توصل إليها ستيجلر هى أن قلة المنافسين تقلل من حجم « الغش » الذى يمكن لمنشأة واحدة أن تقوم به دون أن ينكشف أمره .

أُعدت نظرية ستيجلر لشرح ما وصل إليه من أن معدلات ربح منشآت الصناعات التى يوجد بها عدد قليل من المنشآت يجاوز معدلات منشآت الصناعات ذات المنشآت العديدة . غيرت النتائج الأحداث الخاصة بحصة السوق الظاهرة التى يجب شرحها لأن معدلات ربح المنشآت فى الصناعات حيث تتجمع المنشآت لا تزيد على معدلات ربح المنشآت المماثلة فى صناعات ليس فيها تجمع . غير أن هذه النظرية شرحت تماماً النتائج الجديدة والنتائج القديمة أيضاً : يمكن لمنشأة لها حصة كبيرة فى السوق وتكاليفها أقل من منافسيها ، أن تنتهى إلى عدم قبول مخاطرة تآكل حصتها من السوق إذا سمح باستمرار أى قدر من الغش دون أن يكشف . ومن ثم يمكنها أن تقرر (كما فعلت ستاندرد أويل) أن السبيل الأكثر حكمة هو أن تحدد السعر على أساس تكاليف منافسيها

www.ibtesama.com

(أو أقل منها إذا أرادت زيادة حصتها من السوق) . إن ما تقوم به المنشآت الرئيسة فعلاً يختلف من صناعة إلى أخرى . غير أن الدراسات الخاصة بالربح وحصة السوق ، والتركيز على قطاعات نموذجية Cross- sections مقطعية لصناعة ما تعطى أساساً للاستدلال على أن التسعير بطريقة أخرى غير تكاليف المنافس هو أمر أدنى لأن يكون استثناءً .

اعتقد البعض أن فرضية ستيجلر عن الاتفاق المفتوح كتوضيح للأرباح الأكثر ارتفاعاً فى الصناعات المجمعة ، أمر لا داعى له . وضع هذا البعض نظرية للتسعير المتبادل تنادى بأنه فى صناعة لا أمل فى تحسين مبيعاتها عن طريق تخفيض الأسعار (لأن التخفيض مؤدى فوراً إلى التقليد) ، سوف تجنح الأسعار فيها إلى أن ترفع نوعاً ما فوق المستوى التنافسى ــ ربما لا يكون الارتفاع كبيراً ، ولكن الفروق التى يجب تعليلها ليست كبيرة أيضاً .

وثمة واحدة من دلالات نظرية التسعير المتبادل أن منشآت الأسواق المتجمعة تستجيب لهبوط الطلب من خلال إنقاص الإنتاج أكثر من تخفيض الأسعار توقعاً ، لأن المنافسين يعدلون من أسعارهم ، ومن ثم لا تتحسن المبيعات . وبالمثل فقد تستجيب المنشآت لزيادة الطلب عن طريق زيادة الإنتاج أفضل من رفع الأسعار لأن المنشآت تتعرض للخسارة على نحو عنيف ما لم تقم للتو المنشآت المتنافسة برفع السعر . درس فيلب كاجان على نحو واسع الدليل الذى تستند إليه هذه المسألة من خلال مشروع قام برعايته المكتب القومى للبحث الاقتصادى National Bureau of Economic Research . انتهى هذا البحث إلى أنه لا فرق بين الصناعات المجمعة وبين الصناعات غير المجمعة فيما يتعلق باستجاباتها لتغيرات الطلب لأن أنواع الصناعات وأنواع المنشآت على حد سواء تستجيب لمثل هذه التغيرات عن طريق تغيير إنتاجها ومخزونها السلعى فى أول الأمر ثم تغيير أسعارها فى وقت لاحق . وثمة دلالة أخرى لنظرية التسعير المتبادل هى أن تغيرات الأسعار يجب أن تحدث على فترات أقصر فى الصناعات غير المجمعة . غير أن الدليل التجريبى يشير مرة أخرى إلى أن تكرار تغيرات الأسعار لا يختلف على نحو كبير فيما بين الصناعات المجمعة والصناعات غير المجمعة .

تقترح دراسة كاجان أن يقع التغير الهام فى سلوك التسعير عندما نتحرك من الأسواق الرسمية المنظمة إلى الأسواق غير الرسمية التى توجد فى معظم الصناعات ، أكثر مما

www.ibtesama.com

نتحرك من صناعات ذات منشآت عديدة إلى صناعة ذات منشآت قليلة . هناك اختلاف أساسى بين تيارات المعلومات فى الأسواق المنظمة حيث تنعكس تغيرات الطلب على تغيرات الأسعار الرئيسية المستمرة ، وبين هذه التيارات فى الأسواق غير الرسمية (باستثناء التعدين والزراعة) حيث تبيع كل المنشآت تقريباً . إن أول مؤشر لمنشأة ما فى الأسواق غير الرسمية لتغير الطلب يجىء عادة كارتفاع (أو هبوط) المبيعات أو أوامر الطلبات الورادة وانخفاض (أو ارتفاع) المخزون السلعى . وهو مؤشر يجعله مبهماً احتمال كونه يجىء نتيجة لتغيرات فى العناصر المتنافسة أكثر من تغيرات الأسعار . وحتى أخبار قيام منشأة متنافسة بتغيير السعر يتعين تقييمها من ناحية كونها تتواكب مع حالة الطلب فى السوق أو لا تتواكب ، وذلك قبل أن تقرر المنشأة مجاراة هذا التغيير . وفى غيبة رقم قياسى لثمن الطلب * غير مبهم ، تستجيب المنشآت الموجودة فى الأسواق غير الرسمية لتغيرات المبيعات والمخزون السلعى فى أول الأمر عن طريق تعديل إنتاجها ومخزونها السلعى ، ثم يتلو ذلك تجريب زيادة (أو إنقاص) مجهود البيع مع تخفيضات محدودة أو مؤقتة فى الأسعار ، ومجهودات الترويج ، وتحركات تكتيكية مثيلة مع ادخار التغييرات العامة فى الأسعار حتى يصبح موقف الطلب واضحاً . يوحى الدليل التجريبى الوارد فى الفقرة السابقة ، بأن البائعين فى أسواق غير مجمعة يتواكبون عادة مع غموض الأسواق غير الرسمية بنفس الدرجة التى يتواكب بها بائعو الأسواق المجمعة تقريباً ــ أى عن طريق تغيير الإنتاج ، ثم المخزون السلعى ، ثم السعر على هذا الترتيب .

وثمة مشكلة أخرى مع دخول الاقتصاد القياسى econometric approach فى قضية الاحتكار هى تعليل الابتكار . وفى هذا الصدد توجد صعوبتان الأولى : أنه طبقاً للنظرية الاقتصادية تعتبر النفقات الخاصة بالابتكار استثماراً رأسمالياً . وعند تحديد المنشأة للأرباح الخاصة بها يتعين أن يخصم من الإيرادات ما يعادل قسط استهلاك الاستثمار المجمع فى الابتكار ، وليست النفقات الجارية هى التى تخصم . وفى العرف المحاسبى ، مع ذلك ، لا ترسمل نفقات الابتكار ، بل تخصم عند إنفاقها . والمنشآت لا تحاول حتى تقدير قسط مناسب للاستهلاك depreciation ــ والبيانات المتاحة

* demand price أعلى سعر يكون عنده عدد كاف من المشترين على استعداد للشراء به (المترجم) .

www.ibtesama.com

للاقتصاديين هى غالباً بيانات محاسبية

والثانية هى أن الابتكار الناجح يفضى إلى احتكار مؤقت ، إما طوال المدة التى يتطلبها تقليد الابتكار وإما طوال المدة المحددة لحق الاختراع . ليس هناك خلاف حقيقى حول فكرة عائد الابتكار من الأرباح التى يتم الحصول عليها نتيجة مثل هذه الاحتكارات المؤقتة . غير أنه من الصعب على منشأة أو صناعة أن تعرف كم من أرباحها يمكن أن يرد إلى الابتكار . يستمد العديد من المشروعات جانباً من الإيرادات من مبيعات منتجات مألوفة ويستمد الجانب الآخر من سلسلة ابتكارات مستمرة . إن قيام مشروع ما بإنتاج سلع وخدمات ذات صبغة ابتكارية وغيرها ليست لها هذه الصبغة ، يترتب عليه كقاعدة أن أحداً لا يمكن أن يعرف كم من أرباح المشروع تحقق نتيجة الابتكار ، وكم منها جاء من العمليات العادية . تنجم الصعوبات فى جانب منها من استحالة تخصيص الإيرادات المشتركة والتكاليف المشتركة ، وفى جانب آخر من مرور الزمن : قد يجىء جانب من الأرباح الجارية نتيجة ابتكارات سابقة . وترتيباً على ذلك ليست هناك طريقة واضحة لتوزيع أرباح المشروع بين مبيعات المنتجات المألوفة بأسعار من الممكن أن تكون مفرطة ، وبين الإيرادات الناشئة عن الابتكار . وليست هناك أيضاً وسيلة لجعل بيانات الصناعة نمطية بحيث يمكن فرز الإيرادات الناجمة عن الابتكار . ومن نتيجة ذلك أنه لكى يجد المرء أية أهمية لمقارنات عريضة على مستوى القطاعات بين أرباح الصناعات المجمعة وبين أرباح صناعات غير المجمعة أو بين منشآت لها حصص كبيرة فى السوق وبين أخرى حصصها أكثر تواضعاً ، يتعين على المرء أن يطرح الفرض المشكوك فيه بدرجة عالية ، بأن المنشآت تحقق له حصصاً من السوق مرتفعة دون أن تكون ذات صبغة ابتكارية أكبر من منشآت ليست لها حصص .

يجب أن نتذكر أن الصناعات ذات المنشآت القليلة هى أجزاء صغيرة من نظام اقتصادى أكبر بكثير ، وأن الاتجاهات التى بحثت فى فصول سابقة إنما تصف عالماً يصبح على نحو مستمر ذا صبغة تنافسية أكبر وليس العكس . ومن بين هذه الاتجاهات حركة التحضر وتحسينات وسائل النقل التى قضت على العديد من الاحتكارات فى المستويات

* المعمول به فى مصر لدى المحاسبين يتفق تماماً مع ما يوصى به الاقتصاديون . فلا تعتبر لدى الفريقين المنفقات الاستثمارية ، ومن بينها مصروفات الاختراع ، مصروفات إيرادية ، بل تعامل على أنها مصروفات رأسمالية تستهلك على سنوات يتوقف عددها على طبيعة الابتكار (المترجم) .

www.ibtesama.com

المحلية والإقليمية وحتى القومية ؛ ومن هذه الاتجاهات أيضاً ظهور الدخل الاختيارى الذى جعل المنافسة بين الصناعات أكثر أهمية . اتحدت حركة التحضر وتحسينات وسائل المواصلات ونمو الدخل القومى لكى تزيد من حجم الأسواق وترفع درجة تعقيدها ، مما أدى إلى أن أصبح الدفاع عن مواقف السوق ضد هجوم المتنافسين المتخصصين أكثر صعوبة . إن التغيرات ذات الصبغة التنظيمية مثل دخول كبار التجار ورجال الصناعة فى مجالات منوعة ، قد جعلت دخول الجدد أيسر ، وحدت من قدرة البائعين فى استغلال مواقف الأسواق . إن الادخار المتزايد لمنتجات أجنبية صنعت فى هياكل تكلفة متفاوتة بصورة جذرية جعل المنافسة أكثر حدة أيضاً . كان الاستخدام المنهجى للابتكار كأداة تنافسية ، هو الاتجاه الأكثر أهمية . من الواضح تماماً أن أحداث السنوات من ١٨٨٠ إلى ١٩١٤ لم تنته إلى إعادة هيكلة الصناعة الأمريكية بجعلها احتكارات . طبقاً لما أظهرته دراسات على نطاق مقطعى على مستوى الاقتصاد كله ، فإن مقداراً كبيراً من الصناعات فى المتوسط يكون أقرب إلى نهاية مجموعة أنواع احتكار القلة التنافسية منها إلى النهاية الاحتكارية ، حتى إلى الحد الذى يكون فيه وجود أى انحراف عن القطب التنافسى أمراً مشكوكاً فيه . ليس من المحتمل أن تكون أحداث الفترة من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٩١٤ ــ برغم أنها خفضت عدد المنشآت فى بعض الصناعات ــ قد تركت صناعة البلاد الغربية ككل أقل بأى قدر فى مدى تنافسيتها عما كانت عليه إذا ما أتحنا الفرصة لاتجاهات أخرى كان من شأنها أن تزيد التنافس فى نفس الوقت .

أهمية المشروعات الصغيرة

لقد درجنا على الاعتقاد بأن الاقتصاديات الغربية بعامة ، والاقتصاد الأمريكى بخاصة ، سيطرت عليها المشروعات الكبيرة إلى الحد الذى أصبح معه نوعاً من الجدَّة طرح السؤال الآتى : لماذا يتألف الاقتصاد الأمريكى فى معظمه من مشروعات صغيرة نسبياً ؟

والإجابة البسيطة هى أن الاتجاه الرئيسى للشركة الصناعية المملوكة جماعياً كان عليها كمؤسسة أن تستخدم تقنية متقدمة وطرائق تصنيع توفر العمالة ، لأنها تتطلب رأس مال كثيف . كان هذا المدخل ناجحاً . وترتب على ذلك أن معظم قوة العمل تستخدم

www.ibtesama.com

خارج قطاع الصناعة التحويلية . لقد أتى نمو القطاع الثالث ــ قطاع الخدمات ــ على الهبوط طويل الأمد لقطاع الزراعة . ففى يونيه ١٩٨٤ كان التصنيع يشكل ١٩,٨٪ فقط من قوة العمل الأمريكية التى يستخدمها ، فى الوقت الراهن ، على نحو كبير ، قطاع الخدمات . وبالإضافة إلى ذلك تجح أكبر شركات الصناعة التحويلية ، وأعظمها نجاحاً أيضاً ، إلى أن تكون ذات رأس مال كثيف . وترتيباً على ذلك فإن أكبر مائتى منشأة تشكل حوالى ٤٣٪ من القيمة المضافة للصناعة التحويلية ، تستوعب هذه الصناعة ٣١٪ من العمالة الأمريكية . وبمعنى آخر فإن عمل حوالى ٦٪ من قوة العمل تنتظمه أكبر مائتى شركة تضطلع بالصناعة التحويلية باعتبار أن الحجم مقيساً بقيمة الأصول . توجد فى الاقتصاد الأمريكى حوالى اثنى عشر مليون ملكية فردية وشركة تضامن : أى تقريباً ضعف عدد من يعملون كملاك فرديين أو شركاء فى شركات تضامن ويعملون موظفين فى الشركات الصناعية العملاقة .

وبما أن الشركات الصناعية الكبيرة تتطلب رأس مال كثيفاً فإنها تنتظم نسبة من موارد الاقتصاد الرأسمالية أكبر من مواردها من العمالة . وبالرغم من ذلك فإن العمل هو الأكثر أهمية فى العنصرين إذا قيس بأهميته الاجتماعية وصعوبة تنظيم إسهامه فى عملية الإنتاج وحصته فى الناتج . ينادى الماركسيون بأن كل القيمة تعزى إلى العمل . ولا يغير من الرأى فى شىء ما إذا اعتبر العمل صاحب ١٠٠٪ من الإنتاج أو ٧٠٪ ــ ٧٥ ٪ فى التوزيع الرأسمالى للدخل بين رأس المال والعمل : وفى أى من الحالتين فإن ما تتوفر على تنظيمه المؤسسات الاقتصادية أساساً هو أداء العمل ؛ والشركات الصناعية العملاقة ليست هى المؤسسات التى تستخدم لتنظيم العمل فى الدرجة الأولى .

وهناك ، بطبيعة الحال ، شركات كبيرة فى مجالات أخرى غير الصناعة التحويلية ، مثل البنوك ، والتأمين ، والبيع بالقطاعى ، والتعدين ، والنقل ، ووسائل الاتصال والمرافق العامة . والقليل منها يمكن مقارنته من ناحية الحجم بالشركات الصناعية العملاقة إذا قيس بعدد العاملين أو بالموارد الرأسمالية . تأخذ المشروعات فى اقتصاديات الغرب أحجاماً منوعة ، بدءاً بالصغيرة جداً ، وانتهاءً بالكبيرة جداً . والاعتقاد بأن المشروعات الصناعية الكبيرة للغاية تسيطر على الاقتصاديات الغربية هو مجرد اعتقاد غير صحيح ، فالمسألة هى : أين يؤدى معظم العمل الخاص بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها فى هذه الاقتصاديات . فالمشروعات الكبيرة مهيأة لأن تعمل فى الصناعة

www.ibtesama.com

التحويلية ، والنقل والمرافق العامة حيث يحتم حجم العملية الاقتصادى أن يكون المشروع الذى يستخدمه من حجم كبير . ومثل هذا العمل أقل من ربع مجموع ما يؤديه الاقتصاد .

الخلاصة

هناك نتيجتان لهما صلة وثيقة بالموضوع بصفة خاصة : الأولى أن التجربة تجرى على أفضل وجه دائماً إلى حد ما على نطاق صغير ضرورى لأن يثبت فكرة أو يدحضها ؛ ولهذا انتشرت فى الاقتصاديات الغربية لتؤكد أن جانباً كبيراً من نشاطها الاقتصادى سوف يدار على نطاق صغير . وعلى المرء أن يتذكر أن النمو يقتضى التغيير والتكيف ، وأن جزءاً كبيراً منه يحدث من خلال تكوين مشروعات صغيرة على الأقل فى أول الأمر .

والنتيجة الثانية أن اللامركزية هى سمة أساسية للتنظيم فى الاقتصاديات الغربية ــ توزيع السلطة والمسئولية وقصر وضع النظام الإدارى التدرجى فى صورة هرمية على الحالات حيث يوازن على نحو واضح النظام التدرجى بين ما يسهم به من إيرادات وما يتكلفه من مصروفات . لا تقتصر مقاومة تكاليف الوكالة وتعقيدات السيطرة على هذه التكاليف ، على ذلك الجزء من النظام الهرمى الذى يمتد نزولاً من مجلس حكومى للتخطيط والمراقبة إلى مشروعات فردية ؛ إن هذه التكاليف والتعقيدات تنعكس فى تنظيم النشاط الاقتصادى على كافة المستويات . والمبدأ التنظيمى هو أن تكاليف وفوائد النظام التدرجى يجب أن تتوازن . إن زيادة الفوائد على التكاليف فى مواقف قليلة نسبياً ، حقيقة مستمدة من الحياة الاجتماعية كما تظهرها غلبة النظم التدرجية الصغيرة نسبياً فى الاقتصاديات الغربية . إن قوة الاتجاة إلى اللامركزية فى الاقتصاديات الغربية لم تقدر حق قدرها على نحو مزمن إذا ما كوّن المرء رأياً من النبوءات العديدة بأن النظام الرأسمالى سيجد نهايته فى تمركز الاقتصاديات الغربية فى أيدى قلة من الرأسماليين ــ نبوءات أعيد تكرارها حتى الآن لأكثر من مائة عام ولم تتحقق بعد .

www.ibtesama.com

ملاحظات

(1) Michael E. Porter, *Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors* (New York: Free Press, 1980) includes a selective bibliography (382- 87) and has itself become required reading for business planners. Two other recent and widely read books on the subject are Kenichi Ohmae, *The Mind of the Strategist: The Art of Japanese Business* (New Yok: McGraw-Hill Book Co., 1982); and Thomas J. Peters and Robert H. Waterman, Jr., *In Search of Excellence: Lessons from America's Best-Run Companies* (New York Harper & Row, 1982).

(2) Porter, *Competitive Strategy,* pp. 129-55.

(3) David Birch, "The Contribution of Small Enterprise to Growth and Employment," unpublished manuscript, Massachusetts Institute of Technology.

(4) Ibid., p. 27.

(5) Yale Brozen, in "Industrial Policy", unpublished manuscript, University of Chicago, states:

في عام ١٩٦٦ ، أنفقنا ٥٪ من الدخل القومي على الخدمات الطبية . وبحلول عام ١٩٨٢ ارتفع ما ينفق على هذا النوع من الخدمات إلى ١٢٪ من الدخل القومي . وفي عام ١٩٦٦ أنفقنا ٥٪ من الدخل القومي على التعليم . وبحلول عام ١٩٨٢ ارتفع هذا المعدل إلى حوالي ٨٪ . وإذا خصصنا جزءاً أكبر من الدخل إلى الاستخدامات غير الصناعية ، فإن قدراً أقل يبقى للانفاق على المنتجات الصناعية .

ويرد بروزن ارتفاع ما ينفق على التعليم والرعاية الصحية إلى السياسة التي تقضي بتقديم هذه الخدمات بأقل من تكلفتها .

(6) Notably in his *Markets and Hierarchies* (New York: Free Press, 1975)

(7) Glover, *Revolutionary Corporations,* exhibit 1,73-92.

(8) راجع Steiner, *Mergers: Motives, Effects, Policies,* p. 6, fig. 1-2. نلسون ، وقد جاء ما كتبه قبل موجة الاندماج التي حدثت في الستينات ، وجد ارتباطاً بين ارتفاع أسعار الأوراق المالية وبين ارتفاع عدد الاندماجات في هذه الحركة .

(9) P. L. cottrell, *Industrial Finance, 1930-1914* (New York: Methuen, 1980), pp. 176-77. امتدت حركة الاندماج إلى صناعات الفحم والحديد والصلب كما هو الحال في الولايات المتحدة .

(10) Paul MacAvoy , *The Economic Effect of Regulation* (Cambridge: M.I.T. Press , 1965).

(11) George A. Stigler, "A Theory of Oligopoly," *Journal of Political Economy* 72 (February 1964), chap. 5 in *The Organization of Industry* (Homewood, Ill.: Richard D. Irwin, 1968).

www.ibtesama.com

FARES_MASRY
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com

١٠ / دلالات ومقارنات

إن الدراية بأصول ثروة بلاد الغرب قد تساعدنا فى فهم أى السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تقود ، فى أغلب الاحتمالات ، إلى استمرار نمو بلاد الغرب الاقتصادى ، وكذلك السياسات المرجح أن تساعد البلاد الأقل تقدماً فى النمو وأى السياسات من المحتمل أن توقف النمو أو تؤدى به إلى الهبوط . وفى هذا الفصل لا نستطيع أكثر من أن نستكشف بعض نواح قليلة للاتجاهات التى يبدو على الأرجح أنها تؤثر فى النمو بطريقة أو بأخرى .

نبحث فى الأقسام الثلاثة الأولى من هذا الفصل العلاقات بين المجالين السياسى والاقتصادى بافتراض أنه من مصلحة المجال السياسى أن يمارس احتكاره لقوة الإذعان بطريقة تفضى إلى تعظيم الثروة التى تُستخلص من ميدان النشاط الاقتصادى . هناك مجال لاختلاف الرأى حول إلى أى مدى من المحتمل أن تتصرف السلطة السياسية لتحقيق مصلحتها ، ولكن بافتراض آخر هو أنها إذا تصرفت على هذا النحو ، فإننا نقدم بضعة أسباب للارتياب فى أن الطريقة التجريبية التى استخدمها الغرب فى دفع الرفاهية البشرية إلى الأمام ، تتواكب مع إعادة اتحاد المجالين السياسى والاقتصادى تحت سيطرة المجال السياسى . والقسم الرابع هو دراسة الأسباب التى من أجلها أصبح نمط التنظيم

www.ibtesama.com

الذى يمتلك فيه المستثمر المشروع ، يُستخدم فى اقتصاديات الغرب على نطاق أوسع من أنماط الملكية التى يديرها موظف ، أو غيرها من الأنماط . وفى القسم الخامس نبحث باختصار مسألة مقارنة اقتصاديات بلاد مختلفة ، كما نناقش فى القسم السادس بعض مآزق تواجه البلاد النامية التى تحاول تقليد إنجاز بلاد الغرب الاقتصادى .

سوف يُحس القارىء أننا نثير عدداً من القيم الاجتماعية والأخلاقية والسياسية دون محاولة معالجتها . وثمة كلمة توضيح مسموح بها .

جاء تركيزنا على قيمة واحدة مشتركة على نطاق واسع ــ قيمة تحسين الرفاهية المادية للجنس البشرى مقيسة بالوسائل المتاحة للغالبية العظمى من الأفراد لاختيار وتشكيل كَيْف الحياة التى يعيشونها . مازال نجاح الغرب فى تحقيق هذه القيمة متواضعاً بالمعايير المجردة ، ولكن النجاح يصبح ساحقاً إذا ما قورن ــ أداء المجتمعات الأخرى فى الماضى والحاضر . وفى أغلب الأحوال لم تثر قضية الطريقة التى ميّز بها الغرب نفسه عن مجتمعات أخرى لكى يحقق مستوى مرتفعاً نسبياً من الرفاهة المادية ، مسائل عديدة حول قيم مثل العدالة الاجتماعية ، والمساواة والاهتمام بالبيئة ، لمجرد أن هذه القيم لم تسيطر فى أى من مجتمعات الماضى التى استطاع الغرب أن يتمايز عنها . وليس هناك من سبب لبحث الفرض القائل بأن الابتعاد عن القيم الأخلاقية الحديثة أدى دوراً ذا شأن فى الإنجاز الغربى . والواقع أن التحول الواضح فى القيم لم يجىء إلّا نتيجة لنجاح العالم الغربى . وبالإضافة إلى ذلك فإن التساؤل عن كيف حقق الغرب ذلك ، أمر محير بحيث يستحق أن يبحث عن جدارة مع تأجيل مسائل معقدة تدور حول اتساق المنهج الغربى مع أنساق القيم الخاصة به ، وأنساق قيم أخرى .

وبالإضافة إلى ذلك فعند إعادة تعداد الوسائل التى اتبعها الغرب لكى يتمايز ، علقنا على واحدة من الانتقادات المعنوية الرئيسية التى وجهت إلى عملية نمو الغرب الصاعد ، وهى أنه حقق تقدمه بظلم عماله . قامت تعليقاتنا على المقدمة القائلة بأن التحول إلى الرأسمالية لم يُلق عبئاً على العمال ما لم يكن قد وقع عليهم ظلم أكثر مما تحملوه من قبل . كان مضمون الفرض المالتسى فى القرن التاسع عشر الباكر أن زيادة السكان تحكم على العمال وإلى الأبد بأدنى مستوى من الرفاهية المادية يتلاءم مع العيش أطول مدة من أجل التكاثر . ومن المسلمات الجدلية أن الإنتاج المضاف فى النظام الرأسمالى لا يمكن أن يكون حقاً للطبقة العاملة . ونظرة إلى أحداث الماضى توضح أن مكاسب

www.ibtesama.com

العمال كانت ضخمة في مجموعها . ولكنها انتشرت حتى بدت نحيلة ويغفلها في يسر أولئك الذين رأوها من خلال منظار مالتسى . وفى وقت لاحق من القرن التاسع عشر اعتقد كارل ماركس بالمثل أن العمال لا يشتركون فى المكاسب الناشئة عن الانتقال إلى النظام الرأسمالى ، واعتبر انعدام المشاركة هذا ظلماً . ونظر ماركس إلى زيادة الإنتاج على أنها نشأت من تحويل العمل الفردى إلى عمل نظام المصنع الجماعى الذى يستخدم فيه العمال أدوات ليست ملكاً لهم لصنع منتجات لا يبيعونها . ورأى جوراً فى عملية التحويل ذاتها وفى الفصل الثانى والثلاثين من كتاب رأس المال Capital اتهم ماركس « أقطاب رأس المال » . . . بأنهم « اغتصبوا كل منافع عملية التحويل هذه واحتكروها » . [1] وكلمة « كل » شديدة على نحو كبير ، ولعل إحلال كلمة « بعض » محلها تنقل القضايا من مجال المطلق المعنوى إلى مجال « كم » .

من المؤكد أن الإنجاز الغربى فتح احتمالات جديدة لدفع قيم أخرى عديدة من بينها ما تشمله المعانى الإضافية للعدالة الاجتماعية ، والتبيؤ والمساواة . ولكن من يسعى إلى التعجيل بنمو هذه القيم بحاجة لأن يفهم مصادر الإنجاز الغربى لكى يتفادى القضاء عند المنبع على الفرص التى قد تتاح لأجيال المستقبل لتطوير مجتمع يمكن أن يقدم علاوة على ذلك طموحات أكثر سمواً .

المجال السياسى

اقتضى ضمنا استقلال المجال الاقتصادى فيما بعد عهد الإقطاع ، وجود مجال سياسى مستقل أيضاً . ويتعين أن نقول أكثر قليلاً مما لدينا عن الوظائف التى استبعدت تبعاً لذلك من المجال الاقتصادى .

إن الحد الأدنى لتعريف الصفة المميزة لأية حكومة هو المطالبة باحتكار استخدام القوة القسرية فى نطاق إقليم محدد . والمسألة الأساسية للعلاقة بين أولئك الذين يملكون السلطة الحربية ، وبين أولئك الذين يضمهم القطاع الاقتصادى هى تقسيم الناتج الاقتصادى بين الفريقين .

وهناك فى بلاد الغرب رمزية سياسية ودينية معقدة على نحو تستأهل معه أن تكون عن جدارة مجالاً لدراسة مستقلة ؛ وأضفت هذه الرمزية على الرباط الأساسى بين

www.ibtesama.com

السلطة السياسية وبين السلطة الدينية زخرفاً اختفى . ولسوء الحظ فقد درج علماء السياسة الغربيون على معالجة هذه المسألة السياسية الجوهرية ــ اشتراع سيطرة السلطة الحربية والحفاظ عليها من خلال أشخاص ليسوا جنرالات ــ وكأنها فى الواقع ، لا وجود لها كما هو الشأن فى الرمزية السياسية . وثمة نظرة تعليلية تلقى على تاريخ أمريكا اللاتينية توحى كيف يمكن أن تتسم مثل هذه الأنواع من الإغفال بقصر النظر .

وحتى فى العصور الوسطى تنازلت السلطة الحربية عن بعض وظائف الحكومة للموظفين المدنيين بما فيها جمع الإيرادات سواء أكانت فى صورة ضرائب أم قروض أم بيع المواثيق والاضطلاع بالعدالة فى المحاكم الملكية . وما إن حلت الجيوش الرسمية محل الميلشيات الإقطاعية حتى خلف الملوك الذين كانت مهاراتهم أقرب إلى أن تكون سياسية منها حربية ، مثل لويس الحادى عشر ملك فرنسا فى الفترة من ١٤٦١ - ١٤٨٣ وماری وإليزابيث فى انجلترا فى القرن التالى ، الملوك ــ الجنود الفرنسيون والانجليز الذين قادوا جيوشهم بأنفسهم حتى معركة اجنيكورت عام ١٤١٥ وحروب الوردتين الإنجليزية فى وقت لاحق من نفس القرن . أبدى الملوك المدنيون والموظفون المدنيون اهتماماً بعمليات ابتزاز القطاع الاقتصادى ، ومارسوا تزويد القوات العسكرية ودفع مرتباتها ، وحصلوا على المقابل فى صورة طاعة السلطة الحربية ، وممارسة سلطة الترقيات فى الرتب العليا . لقد كان ذلك نوعاً من تقسيم العمل قوبل تقريباً بنفس ترحاب السلطة الحربية ورجال السلك المدنى . وهكذا فإن أولئك الذين استخلصوا إيرادات الحكومة من القطاع الاقتصادى استخدموا الأموال فى شراء طاعة الجيوش الممتهنة ، ومن ثم أصبحوا هم أنفسهم أصحاب السلطة الحربية الحقيقيين لمعظم الأهداف بما فيها التعامل مع القطاع الاقتصادى وجميع مجالات المجتمع الأخرى ، باستثناء المجال الحربى نفسه . اشتغل رجال السلك المدنى بالإدارة السياسية ، وأصبحوا بمرور الزمن أكثر اهتماماً بتخصيص الناتج الاقتصادى لأغراض أخرى بجانب دعم قاعدة سلطتهم الحربية دعماً مباشراً . استخدمت فى فرنسا بخاصة وفى وقت مبكر عن انجلترا ، الإيرادات الملكية لتمويل الأشغال العامة ، وتطوير الصناعة واجتذاب أرستقراطية الأرض إلى حياة برّاقة ومفعمة بأسباب الترف فى القصر الملكى فى فرساى ، بعيداً عن حياتهم السابقة كملوك إقطاعيين وأصحاب سلطة سياسية لهم شأنهم وخطرهم . جعل نمو المؤسسات السياسية الديموقراطية ، فى وقت لاحق ، صندوق الانتخابات المصدر المباشر للسلطة

www.ibtesama.com

السياسية ، وخلق فناً جديداً لكسب السلطة والاحتفاظ بها عن طريق تخصيص الناتج الاقتصادى لدعم مصالح سياسية لمجموعات متفاوتة كثيراً .

يمكن تحليل علاقة المجال السياسى بالمجال الاقتصادى إما باتباع طرائق علوم السياسة وإما بطرائق علوم الاقتصاد . قدم فريدرك لين نصاً بارع الإيجاز من التحليل الاقتصادى :

> ظهر الرجال المتخصصون بالحرب فى وقت باكر من تاريخ تقسيم العمل وانتظمتهم مشروعات كبيرة منذ وقت مبكر . وفى مجال استخدام العنف والقوة توجد على نحو واضح مزايا الإنتاج الكبير فى مجال التنافس مع مشروعات خصم يستخدم القوة ، أو عند إقامة احتكار إقليمى . هذه الحقيقة أساسية للتحليل الاقتصادى لواحدة من سيماء الحكومة : كانت صناعة وسائل القوة والسيطرة عليها ، احتكاراً طبيعياً على الأقل فى الإقليم . والخدمة التى أدتها هذه الصناعة ، فى نطاق الحدود الإقليمية ، أمكن إنتاجها على نحو أرخص كثيراً من خلال الاحتكار . . . إن احتكار استخدام القوة داخل إقليم مجاور مكّن مشروع إنتاج وسائل الحماية من أن يُحسِّن إنتاجه ، ويخفض تكاليفه .

يتوقع المرء ، من وجهة نظر علوم الاقتصاد ، أن يقابل تقسيم الناتج بين أصحاب السلطة السياسية وبين القطاع الاقتصادى حداً أقصى هاماً : مستوى نزع الملكية الذى بعده يفضى مزيد من ابتزاز إلى خفض الإيرادات السياسية .

يبدأ البحث عن مثل هذه النقطة بملاحظة أن بعض خدمات الحكومة تفضى إلى زيادة صافية فى الإنتاج بعد خصم تكاليفها ، وأن ما يدفع مقابل هذه الخدمات يجب ألا يكون له أثر مضاد فى الناتج الاقتصادى . يحتاج القطاع الاقتصادى على سبيل المثال حمايته ضد اللصوصية وقطع الطرق ، ويحتاج أيضاً إلى طريقة منتظمة للبت فى المنازعات الداخلية . وبالدرجة التى تقدم بها الحكومات هذه الخدمات بصورة أرخص مما لو قدمها القطاع الاقتصادى نفسه ، تكون الخدمات الحكومية أفادت الإنتاج . وعلى الجانب الآخر من الناحية التاريخية جنح أصحاب احتكار القوة الحربية إلى أن ينتزعوا إتاوة تزيد كثيراً على تكلفة الحماية التى يقدمونها ، أو يحصلون عليها من مكان آخر .

تؤثر الحكومات أيضاً فى النمو الاقتصادى من خلال جوهر حقوق الملكية التى

www.ibtesama.com

تقررها الحكومات ، وتعمل على تنفيذها . لا يميل الناس كثيراً إلى استثمار أموالهم فى مشروعات ذات تكلفة عالية ما لم يكن لديهم قدر من التأكد من أن المستثمر سوف يحصل على ثمار الاستثمار . ليست حقوق الملكية مجرد مسألة تقديم حماية بوليسية ، ولكنها بالأحرى مسألة استنباط حقوق والتزامات قانونية بطريقة تؤدى إلى أن منافع وتكاليف تصرُّف اقتصادى تصبح حقاً شرعياً لمن يزاول العمل . . وبالرغم من أن هذه الخدمة ، إذا ما تمت على نحو صحيح ، تكون ذات فائدة اقتصادية كبيرة ، فإن ما يُدفع مقابلها يعتبر رمزياً ، وأية حكومة تتقاضى عنه مقابلاً كبيراً تزاول السلطة المنبثقة عن احتكارها للقوة .

تسهم الحكومات أيضاً فى الناتج الاقتصادي من خلال تدابير تشجيع التجارة . لقد لمسنا من قبل أهمية التجارة للنمو الاقتصادى . وقد لخص نورث وتوماس أثر التجارة الخالق للثروة :

> إن عملية التجارة بذاتها تخلق ثروة كلما تحركت السلع من أشخاص يقدرونها بأقل مما يقدرها به الأشخاص الذين تسلموا هذه السلع . أصبح كلا الطرفين اللذين تبادلا السلع عن اختيار أكثر غنى أو فى حال أفضل . وبالإضافة إلى ذلك ففرصة مزاولة التجارة تتيح التخصص وتقلل تكلفة الاختراع والابتكار الذى من شأنه أن يضيف جديداً إلى ثروة المجتمع . . . . ومع وجود التبادل التجارى فالموارد اللازمة للمحافظة على حد الكفاف ، تكون أقل مما فى حالة غياب التبادل التجارى . ومنذ العصور الحجرية القديمة والإنسان يعمل على تحسين مصيره الاقتصادى من خلال التجارة . يجب أن تكون المكاسب من التبادل التجارى حجر الزاوية فى دراسة جادة عن الماضى الاقتصادى للانسان [2] .

تضطلع الحكومات بمجموعة منوعة كبيرة من النشاطات لتشجيع التجارة بدءاً بإصدار العملة التى تستخدم كوسيط للتبادل ويندرج تحتها تنميط الناتج وصيانة الموانى والمنائر وإنشاء الطرق الكبيرة .

ثمة نوع من الإسهام الحكومى فى الإنتاج الاقتصادى يكمن فى إقامة المدارس والكليات ، الأمر الذى يزيد من الإنتاج من خلال رفع المستوى التعليمى لقوة العمل .

www.ibtesama.com

من المتوقع أن تؤثر بصورة غير ملائمة الضرائب التى تنتزعها السلطة السياسية فى النشاط الاقتصادى ، وذلك عندما ينتزع القطاع السياسى إتاوات لنشاطات لا تضيف إلى النـاتج الاقتصادى . إن التعليمات التى تفرضها السلطات السياسية على القطاع الاقتصادى ، تشكّل أيضاً جزءاً من تكلفة الحكومة الاقتصادية . ومثل هذه التعليمات التى أعدت لأن يفيد منها جزء واحد من الشعب ، قد تفرض أعباءً إضافية على أقسام أخرى منه . وبالإضافة إلى ذلك فإن النمو الاقتصادى يمكن أن يقف فى سبيله الإفراط فى التعليمات . ونتيجة لسيطرتها على القوة العسكرية ، يكون للسلطات السياسية القدرة على تخصيص أية حصة ترغبها من الناتج الاقتصادى مع التعرض لنتائج غير ملائمة إذا ما خصصت للسلطات السياسية حصة أكبر مما ينبغى [3] . وقد ينقص الناتج الاجمالى مع تحول الإنتاج إلى مجالات اقل الحاحاً مما يترتب عليه تدهور القوة الحربية الخاصة بهذه المجالات .

لا يستتبع بالضرورة وجود معدل يمكن تقديره للإتاوة التى تنتزعها الحكومة ، يزيد من ثروة أصحـاب السلطة السياسية إلى حدهـا الأقصى بمعنى أن إيرادات الحكومة تنخفض مع معدلات أعلى ومعدلات أقل . ومع تنحية صعوبات الحساب جانباً ، فمن الواضح أن يكون الحد الأقصى فى الأمد القصير أكثر ارتفاعاً منه فى الأمد الطويل . والواقع أن تجربة بلاد الغرب توحى بأن معدل الإتاوة قد يكون من مفاهيم المدى القصير تماماً باستثناء فترات الحرب : فبعد جيل أو جيلين قد تكون الحكومة التى تتقاضى من القـطاع الاقتصـادى أقل مما تسهم به خدمات الحكومة فى الإنتاج ، قد حصلت على إيرادات أكبر من حكومة تتقاضى من قطاعها الاقتصادى مقداراً ضخماً تماماً .

اعتاد الاقتصاديون أن يأخذوا النظم الاقتصادية على أن لها حداً خارجياً للإنتاج يجب أن يتحقق فى ظل أفضل ظروف مواتية تعرفها العلوم الاقتصادية والتقنية . وقد ناقشنا أقصى قيد يفرض على سلطة حكومية فى تخصيص إنتاج القطاع الاقتصادى ـ اتجاه الإنتاج الاقتصادى إلى الهبوط أكثر فأكثر إلى ما دون الحد الخارجى كلما تجاوزت الإتاوات الحكومية المنافع على نحو متزايد حتى يصل إلى الحد النظرى ، حيث يؤدى ما يقوم به محتكرو القوة القسرية من تخصيص الناتج الاقتصادى ، إلى أن يصبح الإنتاج فى مستوى الصفر ، والإيرادات فى مستوى الصفر ، ويتوقف دفع أجور ومرتبات الجنود وتزويدهم بالمؤن والذخائر وتعم الفوضى السياسية والاجتماعية . ولكن فى الواقع العملى

www.ibtesama.com

تعاملت بصورة غير مستمرة حكومات ما بعد الإقطاع فى بلاد الغرب مع قطاعاتها الاقتصادية ، على أساس استغلالى ، أو يتسم بالتحدى . كانت هناك فى ذلك الوقت نفس الرغبة الموجودة الآن من جانب القطاعات الاقتصادية لدفع الرفاهية الاقتصادية قُدماً . ولكن الافتراض المتبادل هو أن يكون إسهام القطاع السياسى عن طريق تيسير سبل التجارة والصناعة ، وليس بفرض السيطرة السياسية عليهما أو مجرد ضمهما إليه . قدم هذا الافتراض أساس علاقة تتسم بالتعاون أكثر من اتسامها بالمجابهة والتحدى . وغالباً ما عقد الزعماء السياسيون والاقتصاديون أحلافاً فيما بينهم لمصلحتهم المتبادلة [4] .

وفى أعقاب الكساد العظيم والحرب العالمية الثانية أصبحت العلاقات بين القطاعين السياسى والاقتصادى تتسم بدرجة أقل من التعاون ، وبدرجة أكبر من التحدى . ويرجع ذلك فى الأساس إلى أن الافتراض القديم لم يعد سائداً على نحو واضح فى القطاع السياسى . قام الكثير من بلاد العالم بتجربة استيعاب القطاع السياسى للقطاع الاقتصادى استيعاباً كاملاً . وتحولت المجتمعات الديموقراطية الغربية إلى صيغة أسلوب سياسى تتحقق فيها مصلحة الجماعة ويعتمد فيها إنجاز السلطة السياسية على تكوين ائتلاف كبير بدرجة تمكنه من الحصول على سلطة فرض ضرائب على باقى المجتمع لفائدة أعضاء الائتلاف . وقد يكون للحجج التى تساق فى جانب توحيد المجالين السياسى والاقتصادى وتؤازر المطالبة بحركات ائتلاف جماعات المصالح ، ميزة اقتصادية أو نحو ذلك ــ ميزة من الصعب على المرء بصورة كبيرة أن يقيِّمها دون أن يغيب عنه هيكل مذهبه الخاص به . أما النزَّاعون إلى التشكك فى هذه الحجة فسوف يدرسون الاتجاه الذى قاموا بتبريره منطقياً على أنه انتقال من النظام الديموقراطى إلى نظام اللصوصية kelptocracy وبنزره آخرون بأنه انتقال من الجشع إلى العدالة . وفى كلا الحالين فإنه فى الفصول السابقة من هذا الكتاب توجد أسباب للاعتقاد بأن أثر الرفاهية المادية للشعوب المعنية سوف يكون غير مواتٍ حتى (أو بصفة خاصة) لرفاهية العديد من المستفيدين الظاهريين .

وبالرغم مما كان عليه اتساع المجال السياسى من قوة ، فقد قدم التاريخ العديد من أمثلة يرتد فيها مد المستقبل إلى الوراء دون أن يترك أثراً ؛ وهناك أسباب للشك فى أن هذا الأمر كان شيئاً آخر . . يتيح إطار المجتمعات الديموقراطية الفرصة لأعضاء المجال الاقتصادى أن يقاوموا توحيد المجالات السياسية والاقتصادية ، أو حركات ائتلاف

www.ibtesama.com

جماعات المصالح . وفى المجتمع الديمقراطى والمجتمع الشمولى كليهما توجد احتمالات المقاومة القديمة والمستقبلة ، من خلال الهجرة ، والهروب ، والتهريب والأسواق السوداء وما إليها . ويوجد فى عالم الكيانات القومية المتعددة أيضاً احتمال أن تشكّل الأمثلة الإيجابية لمجتمعات تُبقى على إتاواتها التى تحصل عليها من القطاع الاقتصادى دون الحد الأقصى المأمون ، بالاشتراك مع الأمثلة السلبية لمجتمعات تجاوز فيها هذه الإتاوات الحد الأقصى ، تشكل حججاً سياسية موجودة بإلحاح ، بحيث لا يمكن إغفالها حتى عندما تسيطر الحكومة على مجال المعلومات والبيانات العامة .

ومن الممكن تماماً أن اعتقاداً مُبالغاً فيه عن مقدرة الحكومة على زيادة الرفاهية الاقتصادية ، يشيع الفوضى والاضطراب فى المجال السياسى أكثر مما يشيعه فى المجال الاقتصادى . أعطى استقلال المجال الاقتصادى للقرن التاسع عشر انعكاساً لنوع من تقسيم العمل بين القيادتين السياسية والاقتصادية لابد من أن يبدو شاعرياً للزعماء السياسيين المحدثين الذين وقعوا فى شرك المسئوليات الاقتصادية التى قد لا يمكنهم الاضطلاع بها ، والذين يزعجهم عدم قدرتهم على تمويل الوظائف الحكومية التقليدية وإدارتها . إن إدارة الاقتصاديات تستتبع قدراً من الإحباط والعبث يتكرر سنة بعد سنة على نحو تؤدى معه فى نهاية المطاف ، إلى استنفاد الطاقات ، وروح المبادأة ومعنويات وفاعلية أولئك الذين يحاولون القيام بهذه الإدارة . قد يفسر الحدس الخامد لهذه الحقائق البدهية لماذا يقوم اشتراكيو أوربا الغربية أصحاب المناصب السياسية بإعادة تعريف النظام الاشتراكى لكى يقللوا من تورطهم فى إدارة الإنتاج والتوزيع وتحمّلهم مسئوليتها . وسوف يُظهر المستقبل ما إذا كانت هذه النزعة انحرافاً وشذوذاً أو بداية اتجاه .

التجربة التنظيمية وعلوم السياسة

لم يكن من قبيل المصادفة أن تكاثر أنماط التنظيم سِمة الرأسمالية الغربية ، قد تطورت جنباً إلى جنب مع درجة عالية من استقلال العالم الاقتصادى عن التدخل السياسى . ويبدو أن فى تلك المسألة تناقضاً غير صحيح بين مجموعتى قواعد التنظيم السياسى والتنظيم الاقتصادى . . . فهناك ابتكارات كثيرة اجتازت بنجاح اختبارات اقتصادية وجابهتها مجهودات لتجعل منها شيئاً غير قانونى : الشركة المساهمة ، ومحلات البيع

www.ibtesama.com

الكبيرة ، وتوصيل الطلبات إلى المنازل ، والمحال ذات السلاسل ، والاتحادات ومشروع العملية المتكاملة ، وفرع البنك والشركة ذات الجنسيات المتعددة والمشروع المختلط . وفى الوقت نفسه توجد أنماط من التنظيم ذات نجاح هامشى مقيساً بالمعايير الاقتصادية غالباً ما يشملها التفضيل السياسى على حساب الاقتصاد بصورة واضحة وكبيرة . وهذا صحيح بصفة خاصة فى التعاونيات ، وبعض أنواع من المؤسسات المالية ؛ والمزارع الصغيرة وصغار بائعى القطاعى فى أوربا الغربية واليابان .

وثمة سبب عام للاستجابة السياسية غير المواتية للابتكار التنظيمى يوجد متأصلاً فى الأساليب السياسية الديموقراطية . يجنح أى ابتكار تنظيمى إلى أن يستفيد منه فى البداية عدد صغير من المخترعين بقدر كبير ، كما يستفيد عدد كبير من المستهلكين قدراً كبيراً فى مجموعه ، ولكنه جد صغير إذا تم حسابه على أساس نصيب الفرد . ومن الناحية الأخرى قد يهدد الابتكار التنظيمى الإحلال الخاص بعدد من الناس التزموا بالوضع الراهن . كلما كان الابتكار أكثر أهمية للمستهلكين ككل ، كان التهديد الذى يشكِّله للمنشآت الموجودة فعلاً وللعاملين فيها خطيراً بدرجة أكثر ، وكان عليهم ، على الأرجح ، أن ينظموا أنفسهم للعمل السياسى . ومن المقبول بالمعايير السياسية ، الاستجابة على نحو مواتٍ لطلبات المجموعات الصغيرة التى تحتاج إلى ما يكفى لتنظيمها والعمل لها حتى على حساب المجموعات الأكبر التى ليس لها اهتمام كافٍ بالتنظيم . وفى غير اقتصاديات السوق تواجه الابتكارات التنظيمية اختباراً سياسياً خاطئاً . والابتكارات التنظيمية بطبيعة التعريف ، هى فى الواقع تغييرات فى توزيع السلطة والمسئولية داخل المؤسسة . ومثل هذه التغييرات ، فى غير اقتصاديات السوق ، يجب أن يتوقع أن تواجه معارضة فعَّالة ما لم تضف جديداً إلى سلطة ومسئولية أولئك الذين بيدهم السيطرة فعلاً .

ولأن صنع القرار السياسى ، فى البلاد الديموقراطية على الأقل ، عملية إيحائية للغاية ، فهو مصدر آخر للاختلافات بين اختبارات الابتكارات السياسية واختباراتها السوقية . تسلم طريقة صنع القرار الإيحائية بقدر واسع من الجدل ، وتجربة إلى مدى أبعد ، وموازنة التكاليف والفوائد ، وتضارب آراء الخبراء ، والتجاء متلاحق لصلاحيات سياسية مختلفة لكل منها سلطة إعاقة سبيل التغيير ، وأعذار لإعادة النظر ، وممارسات أخرى مألوفة فى مجال صنع القرار والقانون . وحتى لو كانت معايير القرار هى نفسها فى

www.ibtesama.com

مجال السياسة ومجال الأسواق ، فإن مجتمعاً أجّل الابتكارات فترة من الزمن لازمة للوصول إلى اتفاق سياسى فى الرأى يتقهقر أكثر فأكثر عن مجتمع لم يحدث له أن فعل ذلك . غير أن المعايير لا يمكن أن تكون هى ذاتها ، لأن استخدام طريقة صنع القرار الإيجائية ليس مجرد أداة إجرائية فقط . ويتضمن صنع القرار معياراً أساسياً مؤداه أن فوائد الابتكار مفهومة على نحو كاف وممكن التكهن بها بحيث يمكن أن يعبر عنها على نحو مقنع قبل اتباع هذا المعيار ــ أى أن كل شىء واضح ، وليس فى حاجة لاختباره بالتجربة . ومن المشكوك فيه ما إذا كان العديد من ابتكارات الغرب الهامة التى تقيم وزناً للتنظيم استطاع أن يواجه مثل هذا المعيار فى النقاش السياسى مع أولئك الذين لهم مصلحة فى معارضة الابتكارات . ومن ثَمّ فبالرغم من ميزات الأنماط السياسية لصنع القرار ، فإن تطبيقها فى المجالات الاقتصادية يصبح عائقاً مُكلفاً على نحو كبير فى سبيل تحقيق النمو الغربى .

لم تكن التجارب التنظيمية التى أدت دوراً كبيراً فى تطوير المؤسسات الاقتصادية الغربية كأى نوع من التجارب الأخرى ، بل كانت نوعاً خاصاً منها عدّلته نتائج الربح والخسارة التى حققتها عمليات المشروع فى أسواق رأسمالية . إن المشروعات تقبل ابتداء التغييرات التنظيمية والمقترحة أو ترفضها ، على أساس توقعات آثارها على التكاليف أو المبيعات . تبقى التغييرات وتنتشر إذا ما بقيت المشروعات التى تستخدمها ونمت ، لأن المشروعات القادرة بدرجة أكبر على تحقيق ربح ، من المرجح أن تنطلق فى أسواق رأسمالية . وترتيباً على ذلك فإن التجارب الناجحة تنتشر بذاتها ، تحل محل أنماط التنظيم السابقة عليها دون تأخير مرتبط بصيغ صنع القرار decision making المكتوب . إن استبدال الاختبارات السياسية بنجاح التجارب التنظيمية أو إخفاقها هو استبدال لأسلوب صنع القرار مختلف تماماً ؛ وهو أسلوب توحى التجربة بأن أثره فى إدخال أنماط جديدة من التنظيم وما يترتب على ذلك من انسحاب أنماط قديمة فى الوقت المناسب ، أمر مرجح على نحو أقل .

ومن بين نظامين اقتصاديين أحدهما يستخدم وسائل السوق لصنع القرار فى تبنى ابتكارات تنظيمية أو رفضها ، وثانيهما يستخدم صنع القرار السياسى المكتوب ، يلهث الأخير حتماً وراء النظام الأول فى تبنى الاختراعات ، ويرفض أيضاً الابتكارات التى تحقق رفاهية مادية متقدمة .

www.ibtesama.com

التجربة التنظيمية بعد عام ١٩١٤

لا يجوز أن نفترض أن التجربة التنظيمية قد انتهت مع ابتكار الشركة المملوكة جماعياً . من النادر أن تُحدِث التجربة فى شكلها التنظيمى تغييراً هاماً بنفس القدر الذى تأتيه الشركة المملوكة جماعياً ؛ وهى لم تتوقف كلية أبداً . إن الشركة ذات الأقسام المتعددة ، وعملية تجميع الشركة والاستيلاء على الشركة ، كلها تجارب تنظيمية حديثة ظهرت بعد عام ١٩١٤ ، وحققت بعض النجاح .

تعرض تنظيم الشركات الصناعية الكبيرة لتغير أساسى فيما بين عامى ١٩٢٠ و ١٩٦٠ عندما جرت العادة على فصل صنع القرار الاستراتيجى ، والمراقبة عن الأقسام التنفيذية . كانت الوظائف التنفيذية قد شاعت فيها « اللامركزية » بحيث أصبحت أقساماً مستقلة نوعاً ما عن الشركة الأم . ومن هذا المنطلق لم تعد سوى خطوة قصيرة نسبياً للوصول إلى « مفهوم للمنشأة كهيكل توجيه أكثر منها وظيفة إنتاج » . ويقترح وليمسون أن هذا المفهوم يفضى إلى نمط المشروع المُجمَّع الذى ظهر فى الستينات . وفى رأيه أن هذا النمط « يؤخذ على نحو مفيد ، وكأنه تحسين تطورى تمتد بواسطته المبادىء التنظيمية المسئولة عن كبح حرية التصرف الإدارى والتكامل التنفيذى للكيان الأصلى ذى الأقسام المتعددة ، إلى ما وراء نطاق تطبيقاتها الفورية بحيث تشمل أيضاً اختصاصاً بإدارة أصول تم الحصول عليها حديثاً [5] .

أصبح الاستيلاء على الشركة عنصراً ذا شأن فى السيطرة على المؤسسات الاقتصادية ووضع هياكلها خلال السبعينات بعد مرور حوالى عقد من تطور ظاهرة التجميع . أصبح الاستيلاء على الشركة أمراً ممكناً لأن المنشآت التى طورت « هياكلها الحاكمة » غالباً ما تعتقد أنها قادرة على إدارة أقسام تنفيذية على نحو فعال بنفس القدر الذى تدير به الأقسام التى تشملها المنشأة فعلاً . تتبع عملية الاستيلاء النمط التقليدى للابتكارات التنظيمية الهامة فيما يعنى أنه ترتبت عليها حوارات يبدو من المرجح أن تتوقف نتيجتها على ما إذا كان هذا الجدل يحسم فى منتديات سياسية أم فى السوق . لقد نتج عن عملية الاستيلاء على المنشأة فعلاً ابتكار إضافى فى تنظيم المشروع : الشركة مع لوائحها التى تحمى إلى حد ما مديريها والعاملين فيها من الفصل الذى يجىء من الاستيلاء ، كما تقلل على نحو ضخم مسئوليتهم قبالة حملة الأسهم . وتتنافس أمثال هذه الشركات فى أسواق

www.ibtesama.com

المال مع شركات أخرى إداراتها أقل رسوخاً تماماً ، وقد يُلقى نجاحها النسبى ضوءاً على مشاكل قديمة العهد ، فيما يتعلق بمراقبة أصحاب الأسهم على شركاتهم .

إن نمط التنظيم القِسْمى ، والتجميع والاستيلاء بالأمر كلها تطورات وقعت فى تنظيم الشركات المملوكة جماعياً الكبيرة نسبياً . إنها فى الأغلب من تقاليد الابتكار التنظيمى فيما يعنى أن أصحاب السلطة السياسة والاقتصادية ــ على حد سواء ــ قد قاوموا هذه التطورات .

إن التطورين الصارخين فى تنظيم الأعمال الصغيرة هما نظم الانتخاب والشركات صاحبة التقنية المتقدمة . . ومن بين هذين التطورين تعتبر نظم الانتخاب أكثرهما أهمية فيما يتعلق بأعداد العاملين . تجمع هذه النظم بين تكاليف الوكالة المنخفضة الخاصة بإدارة المنشأة الفردية ، وبين تكاليف المعلومات المنخفضة الخاصة بالتسويق القومى .

إن الشركة ذات التقنية المتقدمة التى تهدف إلى استغلال تقنية جديدة ، يديرها علماء أو مهندسون ، ويمولها مستثمرون راغبون فى تحمل المخاطرة . يبدو أن أمثال هذه الشركات كنمط من التنظيم الاقتصادى تناسب ، على نحو مثالى ، الوصول بالمخاطرة الاجتماعية فى مجال عملية تطوير تطبيقات تقنيات جديدة إلى الحد الأدنى . إن لدى هذه الشركات كل الدوافع للبحث عن أمثال هذه التطبيقات ، ولكن تكلفة التجارب التى لا مندوحة من إخفاقها لا يضاعف منها ، فى نفس الوقت ما يغرى البيروقراطى بالانفاق فيها ، بل تسليمه بالفشل .

إن تطور المشروعات ذات التقنية المتقدمة ظاهرة لاستراتيجية الأعمال التى عُرِّفت ورُشِّدت فى السنوات الأخيرة : البحث عن بيئات ملائمة . لاحظنا فى الفصل السابق أن العديد من المشروعات الصغيرة وجدت لها بيئات ملائمة فى الاقتصاد الأمريكى ، وكانت غالباً نفس الصناعات التى ظهر أن مشروعات كبيرة تسيطر عليها .

وبمعنى أكثر اتساعاً لم تؤثر التجربة التنظيمية المستمرة فى المنشأة الفردية فحسب ، بل فى هيكل الاقتصاديات الرأسمالية ككل . انتهت تجارب المنشآت الفردية إلى الاجابات المتغيرة عن تساؤلات مثل : ماذا يشكِّل صناعة أو سوقاً ؛ وحجم وتوزيع المنشآت التى تخدم السوق ، والوظائف التى تؤديها هذه المنشآت من إمداد المواد الأولية وحتى البيع بالقطاعى . وعندما نحاول تحليل بعض النظم الأساسية فى اقتصاد قومى

www.ibtesama.com

مثل نظام نقل المواد الغذائية وتوزيعها ، نجد أن الطريقة التى نُظمت بها هذه الأنساق تتشكل بتجربة تنظيمية مستمرة من خلال المنشآت المُكوِّنة لها وعملائها .

مشروعات يمتلكها المستثمر والتعاونيات

قدمت التعاونيات خلال ما يزيد على قرن من الزمن بديل الملكية الفردية الرأسمالية للمشروعات . يبدو أن نظام التعاون قدم طريق الخلاص لأولئك الذين يعارضون النظام الرأسمالى ، وتجاوزات تطبيق الاشتراكية وإلى أولئك الذين سئموا مجرد المواجهات بين رأس المال والعمل على حد سواء . أُخذت التعاونيات فى ألمانيا والبلاد الاسكندنافية قبل الحرب العالمية الأولى حتى من البعض الذين حسبوا أنفسهم ماركسيين ، على أنها الطريق الأكثر احتمالاً إلى الاشتراكية .

وإذا كان الصواب قد حالفنا فى اعتبار حرية تكوين كافة أنواع المشروعات سمة أساسية للنظم الاقتصادية الغربية ، فمما يثير الاهتمام من الناحيتين التاريخية والموضوعية كلتيهما أن نبحث عن السبب الذى من أجله تبقى المشروعات التى يمتلكها المستثمرون سائدة برغم سهولة إنشاء التعاونيات التى غالباً ما تُمنح فى جميع الأحوال والبلاد إعانة حكومية ، إما مباشرة وإما فى صورة امتيازات ؛ ولدى الاتحادات وصناديق المعاشات أموال يمكن أن تستخدم فى تمويل التعاونيات . فلماذا إذن لا تستخدم صيغة التنظيم التعاونية على نطاق أوسع ؟

تتفاوت الإجابات المحتملة بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة . والتفسير الأرجح فيما يتعلق بالمشروعات الكبيرة هو أن الشركة المملوكة جماعياً ولها أسهم قابلة للتداول من خلال الأسواق ، تتجه إلى الحصول على رأس مال بتكلفة أقل ، بالإضافة إلى أن هذه الشركات أكثر كفاءة فى مراقبة تكاليف الوكالة والسيطرة عليها من المشروعات التى تتوقف فيها قابلية تحويل السهم على وضع المالك كما لو كان موظفاً أو مديراً أو مورداً أو عميلاً . وربط الملكية بالوضع القانونى كعميل أو مورّد أو موظف ليس أيضاً الوضع المثالى الذى يبتغيه المرء من المرونة الاستراتيجية وتوزيع المخاطرة . ويمكن أن يفسر انتشار ملكية المستثمر ، فى المشروعات الصغيرة ، بسهولة تكوين المشروعات التى يمتلكها المستثمر ــ المدير ــ المروِّج إذا ما قورن باشتراك جماعة من الموظفين أو الموردين

www.ibtesama.com

أو العملاء . دعنا نستعرض هذه النقاط على نحو أوسع .

وفى لغة نظرية التنظيم يعتبر المشروع أو المنشأة ، بصورة عامة ، علاقة دائمة التطور بين المديرين وأصحاب رأس المال والموظفين والموردين . وتكون العلاقة تعاونية على نحو أساسى فيما يعنى أن لدى جميع طبقات المشاركين الكثير مما يفوزون به من التعاون مع المشاركين الآخرين .

والمكاسب ، من ناحية ثانية ، منتج مشترك لجميع طبقات المشاركين . وكغيرها من كل المنتجات المشتركة لا توجد وسيلة لتقسيم هذه المكاسب . ويضيف هذا إلى الملكية عنصر صراع . وتقوم نظم السوق ، من الناحية النظرية ، بحل النزاع بإعطاء كل مشارك ما هو ضرورى لدفع عملية المشاركة ، حيث يتوقف المبلغ على البدائل المفتوحة للمشارك . وتتضمن مهمة الإدارة التفاوض على شروط المشاركة مع المستثمرين ، والموظفين ، والعملاء والموردين .

وثمة عنصر أساسى فى تنظيم المشروعات فيما يعنى أن التدفق النقدى لم يحقق يوماً توازناً دقيقاً بين الدخل الوارد من العملاء ، وبين المدفوع للمشاركين . والعرف العام الذى جاءت به الحاجة ، يفرض توازناً ، يقضى بأن طبقة من المشاركين يجب أن يكون إسهامها مقابل الدخل المتبقى بعد أن تكون الطبقات الأخرى قد حصلت على ما اتفق عليه أن يكون عوضاً . وقد يكون هذا الدخل المتبقى كل العائد الخاص بالمجموعة المشاركة مثل حملة الأسهم العادية ؛ أو قد يكون هذا الدخل جزءاً من العائد كما هو الشأن فى التعاونيات . وبطبيعة التعريف المألوف تكون مجموعة الملكية هى تلك التى لها حق الحصول على الدخل المتبقى .

وثمة نتيجة طبيعية ذات أهمية عملية لأنها تحدد كيفية اختيار مديرى المشروعات . ولأسباب عملية واضحة ، يتضمن أيضاً الحق فى الدخل المتبقى ، حق اختيار المديرين . وتؤثر على نحو خطير القرارات التى يصدرها المديرون فى قيمة الدخل المتبقى . وتعاقد تشترك بمقتضاه جماعة مقابل وعد بالدخل المتبقى ، وجماعة لها مصلحة مضادة تختار المديرين ، أقل ما يقال فيه أن حصوله على موافقة الجماعة السابقة الطوعية غير متوقع . وهذه العلاقة بين الحق فى الدخل المتبقى وحق اختيار الإدارة لم تُؤكد بصورة كافية ، وذلك لأن التفكير فى كلا الحقين ــ تحت عبارة واحدة ــ أمر تقليدى ولا ريب دون الإقرار بأن لهما أصلين مختلفين فى المساومة الأساسية بين المشاركين فى المشروع .

www.ibtesama.com

ومما يستأهل إضافته أن الحق فى الدخل المتبقى وحق اختيار الإدارة من المتعذر فصلهما فى النظام الاشتراكى كما هما فى النظام الرأسمالى . وللدولة الحقان فى الاشتراكية السوفيتية . أما فى الاشتراكية اليوغوسلافية فللدولة عائد ثابت مقابل تقديمها الآلات ورأس المال ، وللعاملين كلا الحقين .

وخلاصة القول توجد ستة أنماط للملكية ، وخمسة أنواع محتملة للتعاون تتوقف على ما إذا كانت الملكية منوطة بالإدارة ، أو بالمستثمرين ، أو بالموردين ، أو بالعاملين ، أو بالعملاء ، أو بالدولة .

السمة الوحيدة المميزة للتعاونيات المملوكة للمستثمرين هى أن حصصهم قابلة للتحويل دون نظر لوضع المحيل كمدير أو موظف أو عميل أو مورِّد للمشروع . وعلى الجانب الآخر يمكن لأنماط أخرى من التعاونيات الحصول على رأس مال عن طريق سندات قابلة للتحويل دون قيد أو أشكال أخرى من مديونية ذات دخل ثابت ، شاملة السندات الممتازة التى تحصل على الفوائد قبل أية توزيعات لجماعة أصحاب الملكية . وترتيباً على ذلك فبينما يُتوقع أن تفضى حرية التصرف فى أسهم رأس المال إلى تخفيض تكلفته للأسباب التى بحثت فى الفصل السابع ، فإن عائد الأسهم لا يجوز أن يستند إلى الدخل المتبقى ، حتى يحصل على المنافع الناشئة عن القابلية للتحويل . وعلى المرء أن يأخذ فى الاعتبار مسألة دقيقة هى أن هيكلاً لرأس المال يجمع بين السندات (ذات دخل ثابت) وبين الأسهم (الدخل المتبقى) ، تكون تكلفته أقل من هيكل يتكون من أحد النوعين فقط . ومن ثَمّ فالأسهم القابلة للتحويل يجب أن تكون لها بعض فوائد مالية لمشروعات تحتاج إلى رأس مال مكثف . غير أن ملكية المستثمرين للمشروعات الكبيرة والصغيرة والتى ليست فى حاجة إلى رأس مال مكثف شائعة للغاية أيضاً .

تعتبر الأسهم التى يمكن تداولها بيعاً وشراءً وسيلة للسيطرة على مخاطرة الوكالة . إن جذب المستثمرين والاحتفاظ بهم مما يعنى بقاء المشروع أمر يتوقف ، فى جانب كبير منه ، على أداء السوق بالنسبة لأسهم الشركة . وعلى الرغم من أن هناك عوامل أخرى عديدة تتدخل فى أداء السوق ، فإن أرباح الشركة ونموها فى الماضى وفى المستقبل ، تؤثر عادة فى سعر الأسهم بدرجة تكفى لتزويد مديرى الشركة وكبير موظفيها التنفيذيين بما يجعلهم يتجنبون المصروفات غير الضرورية والقرارات غير المدروسة . ولدى مديرى الشركة والعاملين فيها أيضاً الحافز لينشدوا الرأى الصحيح لمحللى الأوراق المالية ،

www.ibtesama.com

والسماسرة ، ورجال التجارة المهنيين الذين تشكل أحكامهم الجماعية عن احتمالات مستقبل الشركة ونوعية إداراتها ، محددات مباشرة لأداء أسهمها فى السوق . وأى مدير لشركة أو موظف فيها يحترم نفسه لابد من أن ينكر أنه فى حاجة لهذه الحوافز حتى يسيطر على مخاطرة الوكالة ؛ غير أنه قد يسلِّم بأن هناك آخرين فى حاجة لهذه الحوافز . من السهل أن تقع التعاونيات الكبيرة مثل شركات التأمين على الحياة التعاونية ، وصناديق التوفير ، وتعاونيات المورِّد والعميل الكبيرة ، تحت سيطرة مجالس أمناء دائمين لا يكونون مسئولين إلاّ أمام أنفسهم ، ومن ثم يتوقع المرء أن تكون تكاليف الوكالة خاضعة لرقابة أقل قوة مما فى حالة الشركات المملوكة جماعيا . ولكن هذا ، مرة أخرى ، لا يوضح سيادة ملكية المستثمر بين المشروعات الصغيرة التى يجب أن يكون موظفوها أو عملاؤها قادرين على مراقبة أداء الإدارة على نحو أكثر كفاءة .

وثمة طريق آخر للإيضاح فى حالة المشروعات التى ليست كبيرة بقدر يكفى لأن تكون ملكيتها جماعية . إن الفرد الذى يتطلع إلى تنظيم لمشروع جديد ، تبدو له صيغة المستثمر ــ المالك أبسط وتقدم للقائمين على تنظيمها حوافز أكبر مما تقدمه الأنماط البديلة . إن تحليل مانكور أولسون لصعوبة تكوين مؤسسات عندما لا تسوِّغ المنافع التى تعود على الفرد عناء التنظيم ونفقته ، ينطبق على ترويج التعاونيات وتنشيطها [٥] . تعتبر بيوت السمسرة التى تروج صناديق الاستثمار المشتركة توقعاً لعمولات الإدارة ورسومها ، استثناءً ليس له إلاّ قلة من مثيل فى أى موضع من قطاع التعاون . وبالمقارنة يمكن لمروّج مشروع يمتلكه المستثمر أن يحقق على نحو ملائم ربحاً من خلال الاحتفاظ ببعض أو كل مصالح الملكية عندما ينجح المشروع . ومن ثَمّ قد يتوقع المرء بقاء كثير من مشروعات يمتلكها المستثمر ، كبيرة كانت أو صغيرة ، لمجرد أن كثيراً منها يحتمل أن ينشأ أكثر من غيرها .

وثمة احتمال آخر أن إدارة مشروع لصالح جمهور المستثمرين أيسر من إدارته لصالح جماعة من باقى طبقات المشاركين المحتملين الآخرين . فالمستثمرون هم الطبقة التى يوجد بين أفرادها أقل قدر من تنازع المصالح . والواقع أن احتمال الصراع بين المستثمرين يبدو ضئيلاً بالمقارنة مع النزاع المتوقع بين العاملين الذين يكتنف إسهاماتهم النسبية فى المنتج المشترك عدم وضوح ميئوس من زواله ، ونقص فى المعلومات . إن الموظفين يفضلون ــ نتيجة لما يتحقق لهم من مصالح ــ ترك مخصصات التعويضات

www.ibtesama.com

والترقيات لغريب لا ينحاز إلى واحد منهم ، عن ترك هذه المخصصات تحت تأثير مناورات الاتحاد والمصنع السياسية ، حتى ولو كان الغريب متحيزاً ضد مجموعة الموظفين . وهذا التفضيل الذى ينطوى على أن يترك لمحكم أجنبى عن الموظفين قرار منافسة المطالبات الداخلية لما يتعين على المشروع دفعه للموظفين ، برغم عدم وضوحه ، قد يكون واحداً من الأسباب التى ادت إلى أن يدفع الموظفون واتحاداتهم التنظيم التعاونى قُدماً على نحو أكثر فاعلية .

وهناك أيضاً سبب آخر ورد ذكره فى الفصل السابع . ففى عالم دائم التغيير لا تكون بالضرورة استراتيجية استثمارية رشيدة أن يُثمّر الموظفون حياتهم المهنية (رأس المال البشرى الخاص بهم) ومدخراتهم الشخصية فى نفس المشروع . نادراً ما يؤكد المدافعون عن ملكية الموظف ومعهم أصحاب الأعمال الذين يروجون على نحو نشيط بيع الأسهم لموظفيهم ، فوائد تنويع المخاطرة للموظفين الذين قد يجدون وظائفهم وقد تلاشت ــ كما فى حالة صناعة الصلب ــ فى نفس الوقت الذى تتضاءل فيه أرباح أرباب الأعمال ، ومن ثم تنهار بالمثل قيمة أسهمهم . وباختصار إذا تعين أن تكون أجور العمال كافية لأن تمكنهم من التطلع إلى ترك طبقة البروليتاريو ليصبحوا من طبقة الملاك ، فهناك الكثير مما يقال عن اكتسابهم ملكية فى صور أخرى غير أن تكون لهم مصلحة فى المنشأة التى يعملون فيها . ونفس الحاجة للتنويع تشجع مؤسسى أصحاب المنشآت الناجحة ، على « الاتجاه إلى الجمهور » ، وتساعد أيضاً فى توضيح السبب الذى من أجله لا يحدث بأكثر مما هو عليه الآن شراء الإدارة لحصص الأغيار لتحل محلهم .

جرّب الاقتصاد اليوغوسلافى نموذج التعاون الذى ينتخب فيه الموظفون مديرى المصانع المملوكة للدولة . وتوضح هذه التجربة أن للموظف فيها عدداً من الدوافع المضادة . يوجد دافع زيادة دخل الموظفين الحاليين عن طريق رفع الأسعار ، الأمر الذى يحد من الإنتاج ، والحد من تعيين موظفين جدد حتى لا يزيد عدد مَنْ لهم حق الاشتراك فى الأرباح ؛ وتفضيل أساليب الإنتاج التى تستخدم رأس المال على الأساليب التى تكثر من استخدام العمالة حتى حينما يكون العامل العاطل متاحاً ؛ وتفضيل الحصول على زيادات رأس المال عن طريق الاقتراض ، على إعادة استثمار الأرباح فى المشروع . ينزع الموظفون الذين يقتربون من سن التقاعد بصفة خاصة إلى مقاومة إعادة استثمار الأرباح لأنهم سوف لا يحصلون على منفعة من ذلك .

www.ibtesama.com

وبالإضافة إلى ذلك ، فبالرغم من أن ملكية الموظفين تقدم حافزاً جماعياً لإنتاجية أكبر ، فحافز الفرد أكثر إبهاماً . فقد يرى فُرادى الموظفين أن تخفيض المجهود من جانبهم ليس من المحتمل أن يعتبره الرفقاء من الموظفين عملاً شائناً ، وأن العلاقة بين مجهودات الفرد وبين نجاح المشروع ضعيفة إلى حد تبدو معه أن لا قيمة لها . قد تحل جماعة الضغط محل الإشراف الإدارى . غير أن ذلك قد يأخذ أيضاً أحد طريقين ، وبخاصة فى المشروعات ذات الأقسام العديدة حيث لا تشكِّل جماعة الضغط ذات الفاعلية سوى جزء صغير من قوة العمل الكلية .

يبدو أننا فى البحث على تفسيرات لانتشار ملكية المستثمرين قد ركزنا أكثر مما ينبغى على مزايا وعيوب ملكية الجماعات الأخرى . وبقاء بعض مشروعات تمتلكها الجماعات الأخرى لدليل على أن مزاياها ترجح ، فى ظل ظروف بذاتها ، عيوبها . إن حوافز الموظفين الذين يمتلكون مشروعاً معروفة تماماً ، حتى ولو أنها ليست فوق مستوى الشك . وبالإضافة إلى ذلك توجد تعاونيات عديدة تبدو أنها تقوم على الاعتقاد بأن أعضاءها (المستهلكين والموظفين والمزارعين ومن إليهم) قد اضطروا إلى التعامل مع قوى اقتصادية قادرة على أن تنتزع منهم شروط تعامل مجحفة . وترتيباً على ذلك فالتعاونيات نوع من الاعتماد على النفس لأولئك الذين يرون أنفسهم وكأنهم يتاجرون فى أسواق يكون للطرف الآخر فيها مركز احتكارى . وحتى عندما يكون هذا التصور خاطئاً ، أو عندما يكون من الأرخص التعامل مع الاحتكار ، فقد يجد أعضاء التعاونيات أن إحساس التأكد من أنهم لم يقعوا تحت ظلم يعادل هذا العبء الإضافى المحتمل . وفى اقتصاد أسواق موضوعية حيث الحلول فيه نادراً ما تكون واضحة ، فوجود هذا اللون من الاعتماد على النفس له قيمة ضخمة . غالباً ما تبدو التعاونيات وكأنها نقيض الرأسمالية ، لأنها تمكن جماعات صغيرة نسبياً من أن تواصل تحقيق مصالحها الاقتصادية الخاصة بها كما تبدو لهذه الجماعات . إن تقدير مدى عدم تواكب الاعتماد على النفس من خلال التعاونيات على نحو كامل ، مع أهداف اقتصاد مخطط ، لا يتطلب سوى لحظة من التأمل .

www.ibtesama.com

مقارنات بين أساليب التنظيم

إن التاريخ الاقتصادى لبلاد الغرب هو موجهنا الرئيسى فى تفسير النمو الاقتصادى لهذه البلاد . ومنذ عام ١٩١٧ وتاريخ الاقتصاديات الاشتراكية يقدم مادة للعديد من المقارنات التى قد تلقى ضوءاً جديداً على مصادر النمو الاقتصادى . ونعالج هنا نقطتين اثنتين فقط . الأولى هى أن عقبات ضخمة تقف فى سبيل استخلاص نتائج يعتمد عليها من مثل هذه المقارنات . والثانية أن التجربة الاشتراكية تظهر متطابقة بصورة عامة مع اقتراحنا بأن الغرب يدين كثيراً للمنهج التجريبى العملى للتنظيم الاقتصادى .

إن الاقتصاديات المقارنة هى عمل صبغته الصعوبة الشديدة فى تعقب المصادر الحقيقية لتفاوتات أداء الاقتصاديات المختلفة بصبغة التحدى . وترتيباً على ذلك ليس هناك من سبيل مؤكدة لحل الخلافات التى تُرد إليها التفاوتات التى لا تحصى بين الاتحاد السوفيتى وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى تعتبر أكثر المصادر أهمية لتفاوت أدائها الاقتصادى .

إن المقارنات بين النماذج الاقتصادية للاقتصاد الحر وللاقتصاد الاشتراكى ليست أمراً صعباً لمجرد أن النماذج الاقتصادية قد وُضعت لتيسير الفهم البشرى . أما المقارنات بين الاقتصاديات الحالية فأكثر صعوبة للغاية لأن الاقتصاديات نبتت من عمليات تاريخية لا تدين للتخطيط البشرى إلّا بدين غير متيقن للغاية ، ولأن هذه الاقتصاديات من المؤكد أنها لم تخلق لكى تيسر الفهم البشرى أكثر من ذلك . دعنا نبدأ ببحث قليل من مشاكل الاقتصاديات التى لنا دراية بها عن طريق الاهتمام بالمسائل الخدّاعة على نحو واضح .

(١) الأيديولوجيات السطحية والمتأصلة

أصبح من المألوف القول أن الاتحاد السوفيتى ، وألمانيا الشرقية ، وبولنده ، وبلغاريا ودول الكتلة الشرقية الأخرى ليست ماركسية . وكما قال ألكسندر جيرشينكرون : « إن تاريخ روسيا السوفيتية كله . . . . هو قصة التخلى الحقيقى عن الأيديولوجية الماركسية » . ولا ريب فى أنه يمكن الادعاء بنفس الدرجة من القوة بأن كل من ليكتنشتين Lichtenstein وربما سويسرا مازالت رأسمالية .

www.ibtesama.com

وهـذا الادعـاء بأن معـظم البلاد التى تطلق على نفسها الاشتراكية أو الرأسمالية ترتكب إثم الوصف الخاطىء ، إنما يعكس حقيقة مفادها أن من هم فى السلطة وخارجها على السواء يستخدمون أيديولوجيات مزدوجة ــ أولئك الذين يقودون فعلاً تصرفاتهم ، وأولئك الذين يُستخدمون كأدوات للخداع عندما يعلنون صراعاً اجتماعياً . ولنقتبس جيرشينكرون مرة أخرى :

من خصوصية العلوم الاجتماعية أن أهداف دراستنا (على عكس الصخرة التى تظل خرساء أمام الجيولوجى أو المتخصص فى علم المعادن) تدلى ببيانات عن نفسها . وهذا نعمة ونقمة ومصدر للتنوير وخلط الأمور على حد سواء . وواجب عالم الاجتماع أن يفصل دقيق الحقيقة عن نخالة الخداع . وما كتب عن الأيديولوجية ، يختص إلى مدى بعيد جداً وعلى نحو دقيق بهذه المسألة . وفى الوقت نفسه لا يستطيع عالم الاجتماع أن يقّيد نفسه فى « الكشف » عن الأيديولوجية كأداة خداع . ومادام التصرف البشرى يوجهه العقل أى توجهة الأفكار فعلى العالم الراغب فى فهم التصرف الاجتماعى أن يحاول فهم الآراء أو مجموعة الآراء بمعنى الأيديولوجيات التى توجه التصرف : الأيديولوجيات الحقيقية الفعالة ، ولكن تظل مختفية وراء واجهة الأيديولوجية الخادعة .

ويعنى هذا أن مناقشة نظامين اقتصاديين موجودين فعلاً والقيام بمحاولة لاستنباط المبادىء الفعالة التى ترشد القائمين عليها ، أمر صعب ، ولكنه ليس مستحيلاً . ومن الممتع أيضاً على نحو عقلانى مقارنة نظامين نظريين مثل اقتصاد أسواق المناقشة الكاملة واقتصاد اشتراكى . ومن الطريف لأغراض عديدة مقارنة اقتصاد موجود فعلاً بنموذج وضع لتوضيح الاقتصاد . وعلى الجانب الآخر ، يعتبر عملاً عقيماً إجراء مقارنة دقيقة بين نظام اشـتراكى قائم وبين نظام نظرى لاقتصاد رأسمالى يقوم على المنافسة الكاملة أو مقارنة اقتصاد رأسمالى قائم مع اقتصاد اجتماعى نظرى . وعند القيام بمحاولة لتحويل اقتصـاد حقيقى إلى نمـوذج لاقتصـاد نظرى ، فإن اقتصـاد النـظرية يتطلب التاريخ التنظيمى الذى يخلق الأيديولوجية الكامنة تحت الأيديولوجية التى فوق السطح ، أو ربما يكشف عنها . ليس مجرد عدم إمكاننا معرفة أن اقتصاداً نموذجياً من أى نمط هو دون اختبار من خلال تجربة . إن نظرية أى اقتصاد هى دائماً أيديولوجيته السطحية ، ونحن

www.ibtesama.com

فى حاجة إلى أن نتذكر النقطة التى أثارها جيرشينكرون ، وهى أن هذه الأيديولوجية قد تكون واجهة خادعة على نحو خطير ، ولا يكون ذلك بالضرورة قد جاء عمداً .

(٢) اختلافات فى المعنى ناشئة عن اختلافات فى سياق البحث : « الأرباح »

إن الاختلافات بين استخدام الاشتراكية لكلمة **الربح** واستخدام الرأسمالية لها سوف تكفى لأن تكون مثلاً للصعاب المتأصلة فى مقارنة نظامين اقتصاديين مختلفين ، وفى صعوبة إدراك نواحى أنماط التنظيم المختلفة التى تترتب عليها اختلافات الكفاءة . ففى كلا النظامين تصدق كلمة **ربح** على الإيرادات المتبقية بعد خصم نفقات الإنتاج . ونحن نتجاوز عن الاختلافات التى يمكن إرجاعها إلى الأساليب المحاسبية المختلفة الخاصة بالإيرادات والتكاليف . وفى كلا النظامين تتضمن ميزانيات المشروع تقديراً للإيرادات المتبقية ، وذلك لأغراض مراقبة الأداء الفعلى ومقارنته ولقياس كفاءة المديرين . ودارسو النظام السوفيتى غير الحذرين قد يستنتجون أنه يستخدم حوافز الربح بطرائق يمكن أن تقارن بالنظم الرأسمالية . ولكن هل هى هكذا ؟

ففى أنماط المشروع الرأسمالى المألوفة التى تستخدم فيه الإيرادات المتبقية لدفع نصيب إسهامات رأس المال أكثر من نصيب إسهامات العمل والمواد الأولية ، فإن نسبة الإيرادات المتبقية إلى رأس المال المستثمر تعتبر مؤشراً أساسياً لتخصيص رأس المال الذى يتجه إلى حيث تكون الحاجة إليه أكثر إلحاحاً كما يُحكم عليها من خلال العوائد التى يمكن أن يحققها . وتأسيساً على ذلك تصبح الإيرادات المتبقية (أو الربح) المؤشر الرئيسى لتخصيص رأس المال .

لا توجد روابط مماثلة ، فى النظام السوفيتى ، بين الإيرادات المتبقية وتخصيص رأس المال . ومصادر رأس المال فى الاتحاد السوفيتى هى الإيرادات المتبقية نفسها ؛ والإيرادات المحصلة كضرائب ، والأموال المقدمة من المصارف ، والودائع الادخارية ، ومبيعات الأسهم والسندات . ولكن العنصر الرئيسى هو الفرق فى الدور الذى تؤديه أرباح رأس المال . ففى نظام السوق عندما يقبل المستهلكون على شراء مزيد من سلعة يفيض على ما ينتج منها فى الوقت الراهن ، فإن أول أثر يتمثل فى رفع السعر مما يفضى إلى أرباح متزايدة وتشجيع تخصيص رأس المال الإضافى (والعمل الإضافى) لزيادة إنتاج السلعة . وعندما يرغب المستهلكون فى شراء كميات أقل من منتج ما فإن أول أثر يتمثل

www.ibtesama.com

فى تخفيض الأسعار ومن ثم انخفاض الأرباح وتشجيع تحول رأس المال (والعمل) من ذلك المُنتج إلى شىء آخر .

إن نقائص الطريقة التى تستجيب بها الأسواق الحالية لتفضيلات المستهلك فى تخصيص رأس المال تعتبر تافهة إذا ما قورنت بالخروج على القاعدة فى حالة النظام السوفيتى ، حيث يكون من الضرورى أن يعتمد تخصيص رأس المال على أهداف أصحاب السلطة السياسية وقراراتهم ، أكثر من اعتماده على تفضيلات المستهلكين . وفى حساب الصالح الاجتماعى النهائى قد يكون حكم المخططين أفضل أو أسوأ من حكم المستهلكين . ولكن بحكم المخططين يتعين أن يتأثر النظام . وهذا الحكم تتضمنه أهداف الإنتاج . وتحقيق هذه الأهداف أو الإفراط فيه ، وهو ما تتوقف عليه فى المقام الأول حوافز المديرين السوفيت ، يعتبر هدفهم الأساسى . يُخصص رصيد رأس المال القومى كعامل ضرورى لتحقيق الإنتاج المُحدد مركزياً . وإذا كان يمكن إنتاج ما ترغب فيه سلطات التخطيط بخسارة ، أو مع ربح صغير ، فإن هذه الخسارة أو هذا الربح المنخفض هو ما يدرج فى الميزانية ، ويستخدم فى أغراض المراقبة الإدارية . ومن ثمّ فإن الإنتاج يعزل مرتين عن تأثير المستهلكين : الأولى عندما يطلب من المشروع أن يبيع منتجاته بسعر ثابت بغض النظر عن تنوع طلب المستهلك ، والثانية من خلال تحديد ما يجب أن ينتج والكمية التى تنتج منه بصرف النظر عن الأرباح الناتجة من بيعه للمستهلكين .

يجنح معدل الربح فى المنتجات المختلفة ، فى اقتصاديات السوق ، إلى مستوى مشترك لأن إنتاج السلع ذات الربح المرتفع يزداد بدرجة تنخفض معه الأسعار ، ويهبط إنتاج السلع ذات الربح المنخفض على نحو يفضى إلى رفع الأسعار . ولا يستخدم النظام السوفيتى أى نظام مشابه لمساواة الربح كقاعدة للتخطيط لأن هذا النظام يحد من اختيار المخططين فى تحديد ما يجب إنتاجه ، ويؤدى إلى إدخال نفوذ المستهلك فى عملية تحديد الإنتاج .

وثمة نقطة ملازمة لهذا النظام تستأهل الذكر . إن عملية الطوابير تشكّل اهتماماً كبيراً للمستهلكين الروس لأن الإنتاج لا يقصد به أساساً أن يتواكب مع رغبات المستهلكين ، ولكن من ناحية أخرى فمن غير المرغوب فيه أيديولوجياً أن تزال التناقضات الموجودة بين المستهلك وبين رغبات المخطط من خلال رفع أسعار السلع بخفض العرض

www.ibtesama.com

حتى يتمشى الطلب معه ، حتى برغم أن الأرباح تؤول للدولة . والطوابير هى البديل الوحيد للأسعار التى يتقابل بواسطتها العرض والطلب . ولابد من أن السلطات تجد فى الطوابير أداة أقل تعقيداً من الأسعار الباهظة والأرباح المرتفعة للمشروعات المملوكة للدولة التى تنتج السلع بكميات قليلة . ولكن شخصاً خارج النظام قد يجد فى هذا كله تفضيلاً من نوع غريب .

وثمة فرق آخر هو أن الإيرادات المتبقية فى كلا النظامين تجىء نتيجة لاختلاف مدى حرية التصرف الإدارى . ففى الاتحاد السوفيتى ، كما هو الشأن فى النظام الإقطاعى ، كانت اسعار السلع التى يتم التزود بها ثابتة وكذلك الأجور ، وقد تظل أسعار السلع التى يبيع بها المشروع إنتاجه ثابتة بالمثل . وبالإضافة إلى ذلك ففى النظام السوفيتى تحدد على نحو كبير توليفة رأس المال والعمل وكذلك تخطيط المصنع فى الوقت الذى ينشىء فيه ومن ثم يتجاوز نظام سلطة المدير . وبما أن حجم ما ينتجه المديرون السوفيت والأسعار التى يبيعون بها ثابتة على حد سواء ، فليس فى استطاعهم رفع الأرباح الاّ من خلال تخفيض التكاليف . وتصبح هذه العملية وسيلة للحصول على مجهود أكبر من القوة العاملة ، أو تخفيض مقدار المواد المستخدمة ، أو للهبوط بالجودة ، أو تغيير توليفة المنتج بحيث تكثر فيها المواد التى تنتج بأكبر درجة من الرخص . ونتيجة للنقص الدائم فى كميات السلع الاستهلاكية ، فإن الجزاءات المترتبة على استخدام وسائل تخفيض التكلفة هذه تتأخر قليلاً فى الظهور ، وتكون أقل صرامة مما قد تكون عليه لو أن للمستهلكين مجالاً أوسع للاختيار . وتتاح نفس هذه الوسائل للمدير الرأسمالى الذى يقابل المستهلكين الذين لهم خيار أوسع مدى . غير أن الاختلاف الأكثر أهمية يكمن فى أن لدى المدير الرأسمالى وسائل أخرى عديدة لزيادة الأرباح مثل البحث عن تكلفة أقل للمدخلات ، ورفع أسعار السلع الغالية واستبدال المدخلات الأرخص بمدخلات أغلى ، واختيار الاستثمارات الرأسمالية التى من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج ، وتغيير تصميم المنتجات وتغيير المنتجات التى يعرضها المشروع للبيع .

ينظر إلى المدير فى الاتحاد السوفيتى على أنه أساساً المسئول عن إدارة خطة مع حرية تصرف هامشية لمعالجة حالات طارئة غير منظورة (مثل قصور الخطة نتيجة تصرف الموردين) من خلال وسائل غير رسمية ، أو حتى غير قانونية . وما يعتبر سلوكاً غير قانونى على نحو هامشى للمدير السوفيتى هو نشاط أساسى للمدير الرأسمالى ، وذلك

www.ibtesama.com

لأنه ليس سوى مدير للخطة على نحو جزئى . يعتبر المدير فى المقام الأول تاجراً يدير مجموعة دائمة التغير من عمليات المبادلة بين احتمالات مدخلات ومخرجات غير متجانسة ووسط طرائق إنتاج متباينة مع مجهود لتعظيم الربح والوصول بالتكاليف إلى الحد الأدنى ، ومن ثمّ للوصول بالإيرادات المتبقية ــ أى الأرباح ــ إلى حدها الأقصى . وثمة عملية تبادل غاية فى الأهمية هى التى تتم بين استخدام رأس المال والإيرادات المتبقية . وترتيباً على ذلك يعتبر المدير فى ظل النظام الرأسمالى ، مسئولاً ، ليس عن مجرد تعظيم الإيرادات المتبقية فى ذاتها باعتبار أن رأس المال من المعطيات ، كما هو الشأن فى الاتحاد السوفيتى ، بل يُسأل المدير عن إدارة استخدام رأس المال وتوليد الإيرادات المتبقية على السواء ، بحيث ينتهى الأمر إلى تعظيم معدل عائد رأس المال .

هناك إذن اختلافات صارخة فى المدى بين التصرفات الإدارية التى تصلح الأرباح فى ظل النظام السوفيتى ، وفى ظل النظام الرأسمالى لأن تكون حافزاً ــ اختلافات تجعل التأكيد على أن كلا النظامين يستخدم الأرباح كحوافز أمراً مضلّلا ما لم يوضح المرء أن الأرباح فى كلا النظامين تستخدم لأغراض متباينة تماماً . تتاح للمديرين السوفيت حرية تصرف أضيق بكثير مما هو متاح للمديرين الرأسماليين لأن القيود المفروضة على حرية التصرف الإدارى ضرورية لأن تجعل ذا جدوى الاعتقاد بأن مقدار ما يجب أن ينتج من كل سلعة وبأى سعر يجب أن تباع به للمستهلكين ، مسألة أدنى لأن تكون اجتهاداً سياسياً بالمعنى الضيق للكلمة ، من أن تكون قرار سوق أو قرار مستهلك . إن دافع الربح لدى المديرين السوفيت يأخذ شكل إغراء لكى يصدعوا للقرار السياسى . أما المديرون الرأسماليون فإن دافع الربح يشجعهم على الاستجابة لحكم المستهلك . والاثنان أبعد من أن يكونا شيئاً واحداً .

لا يمكن لأحد الادعاء بأن النظام السوفيتى يستند إلى الربح بالمعنى السائد لدى نظرائه فى النظام الرأسمالى . ولكن غالباً ما يقال بأن النظام السوفيتى يستخدم الربح حافزاً ، ومن ثم يحافظ على مزايا أية كفاءة قد تكون لمثل هذا الحافز . ويفقد الاعتقاد مصداقيته ولكن تدريجياً كلما قام المرء بتحليل الربح من خلال حوافز معينة لتحقيق أهدافه بذاتها [7] . إن هذا الاتجاه لمفاهيم بسيطة نسبياً كالإيرادات المتبقية ، تستخدم دلالات مختلفة مادياً فى سياق نظامين اقتصاديين مختلفين ، لهو عقبة دائمة أمام إجراء مقارنات عقلانية .

www.ibtesama.com

(٣) تفاوتات الإنتاجية أو اختلافات الأهداف : هل هى سطحية أم عميقة ؟

ثمة شىء من شك فى أن النظام السوفيتى قد أثبت أنه أقل إنتاجاً وكفاءة من النظام الأمريكى عندما تقاس الإنتاجية والكفاءة باستخدام الإحصائيات المألوفة حتى لو أدخلت عليها أكثر التعديلات براعة . ولكن لا يستتبع ذلك بالضرورة أن تكون الاختلافات مجرد نتائج لحقيقة مفادها أن أحد النظامين رأسمالى (نوعاً ما) والثانى اشتراكى (نوعاً ما) . من المحتمل مثلاً أن تكون مراحل التنمية الاقتصادية فى المجتمعين بعيدة عن بعضها البعض ، أو أنهما يعطيان أولويات متفاوتة للسعى وراء الرفاهية المادية مقارنة بأهداف أخرى ، على نحو تطغى فيه على دور التنظيم الاقتصادى فى تفسير تفاوتات الأداء ، ولكى يتغلب على صعوبة المقارنة هذه ، اقترح أحد المعلقين تكوين مجموعات زوجية بديلة مثل ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية ، وتشيكوسلوفاكيا والنمسا ، ويوغوسلافيا واليونان .

غير أن هذه المقارنات تنشأ عنها صعوبة أخرى ، ذلك أن الغربيين يفترضون تلقائياً أن هدف أى نظام اقتصادى إنما هو تقدم الرفاهية الاقتصادية لغالبية السكان على الأقل . لكن يجىء ذلك نتيجة أن مثل هذا الهدف يقترح فى جميع الأحوال تقريباً فى الأيديولوجيات السطحية . وبما أننا سريعو التصديق فإننا نسمح لهذه الأيديولوجية أن تخدعنا . ونحن ، علاوة على ذلك ، فى حاجة لأن نتفادى الوقوع فى خطأ التجسيد المادى عندما نأخذ النظم الاقتصادية وكأن لها أهدافاً . وهذا خطأ من السهل أن يحدث ، لأن الاقتصاديات غالباً تتصرف وكأن لها عقولها الخاصة بها . وفى المعنى الضيق للكلمة ، من الناحية الأخرى ، فالإنسان وحده له أهداف . تقدم المؤسسات الاقتصادية إطاراً يتابع الجنس البشرى أهدافه فى نطاقه . تقدم المؤسسات الحوافز ، والفرص والمحددات التى تكّون هيكل سلوك الأفراد الذين يبحثون عن هدف . ولكن هذه المؤسسات ليست لها أهداف خاصة بها .

قد يبدو مدمراً التعليق على اشتراكية ألمانيا الشرقية بالقول بأن الأجور الحقيقية فى ألمانيا الغربية تزيد تقريباً بمقدار النصف عن ألمانيا الشرقية . فالأجور الحقيقية المرتفعة قد تكون لها أولوية منخفضة بين أهداف مخططى الحكومة فى ألمانيا الشرقية . وعلى الجانب الآخر ، فإن الأجور المرتفعة ، حسب الافتراض ، هدف ضرورى لعمال ألمانيا

www.ibtesama.com

الغـربية ، استـطاعـوا تحقيقـه فى إطـار مؤسسـاتها . ومرة أخرى قد يكون أداء نظم الكتلة الشرقية أقل بكثير من أداء النظم الغربية فى تحقيق رغبات المستهلكين ، ولكن تظل هذه النظم أكبر كفاءة بكثير وأكثر إنتاجاً فى إشباع رغبات أصحاب سلطاتها السياسية .

توضح مسألة موضع المساواة فى أيديولوجية الاتحاد السوفيتى المعقدة صعوبات إدراك الأهـداف المعقدة التى يسعى إليها أصحاب السلطة المؤثرة فى المجتمع . إن التوزيع الحقيقى للدخل فى الاتحاد السوفيتى لا يتاح بشأنه سوى بيانات قليلة على نحو محيِّر . وفى تحليل دقيق أجرى حديثاً ، وجد أبراهام بيرجسون أن تفاوتات الدخل فى الاتحاد السوفيتى هى نفسها تقريباً فى بعض البلاد الرأسمالية ، وأقل مما هى فى البعض الآخر ــ أى بقدر ما عليه مستوى تفاوتات بلاد الغرب الرأسمالية . وكما أشار بيرجسون :

> إن المقارنات الدولية لتفاوت توزيع الدخل بين الوحدات المستهلكة من الصعب القيام بها على نحو يضرب به المثل . ويضرب بمحاولة مقارنة تفاوت الدخل فى الاتحاد السوفيتى بمثيله فى بلاد الغرب ، المثل لهذه القاعدة . ومن بين البلاد الغربية التى لا تقارن ألبتة البيانات الخاصة بها من نوع منحنى لورنز Lorenz- type مع البيانات المتاحة الآن فى الاتحاد السوفيتى ، يمكن أن تكون السويد واحدة من هذه الدول ، حيث يكون تفاوت الدخل الذى يمثله هذا المنحنى لا أكبر ولا أقل مما فى الاتحاد السوفيتى . قد لا يكون تفاوت الدخل فى الاتحاد السوفيتى أقل بكثير عما هو فى النرويج ، وفى المملكة المتحدة ، ولكنه بلاشك أقل مما فى الولايات المتحدة وفرنسا . وطبقاً للبيانات غير الكاملة بصورة خاصة يمكن أن ينقص التفاوت فى الاتحاد السوفيتى فى بعض الأحيان عن التفاوت فى بلاد فى مرحلة تنمية مماثلة على الرغم من أن ذلك ليس فى حاجة لأن يكون بصورة واضحة فى حالة اليابان [8] .

المسألة هى أن الحكم على كفاءة المجتمع السوفيتى من خلال نجاحه النسبى فى تحقيق رفاهية العامل والمستهلك ، قد يشبه الحكم على كفاءة مجتمع إقطاعى عن طريق إحصائيات تتعلق برفاهية الاقنان . توزيع سلطة صياغة الأهداف ، فى جميع النظم الاقتصادية الكبيرة بين عدد من مجموعات يسهل تحديد هويتها ، وتتمتع بدرجات مختلفة

www.ibtesama.com

من سلطة تحقيق أهدافها الخاصة بها أو الحد من أهداف الآخرين ، مما يترتب عليه أن هذه الأهداف وقد تمت متابعتها فى نطاق إطار النظام ، نادراً ما يتلاءم مع أية صيغة بسيطة . يمكن للمرء أن يحاول تقييم الانتشار المقارن لسلطة تشكيل الأهداف الاقتصادية ، ومواصلة السير فيها ، إما من خلال معايير أولئك الذين يعتقدون أن مثل هذه السلطة يجب أن تكون مقصورة على نحو ضيق فى الدواوينية الحكومية ، وإما من خلال معايير أولئك الذين يعتقدون أن مثل هذه السلطة يجب أن توزع وتنشر على نحو أكثر اتساعاً . ويمكن للمرء أيضاً أن يحاول تقييم كفاءة النظام عن طريق تحقيقه للأهداف التى وضعها من يملكون سلطة صنع الهدف . وأخيراً يمكن للمرء أن يقارن إلى أى مدى أعدت هذه الأنظمة بحيث تتيح لأصحاب السلطة الاقتصادية ، فى سياق مواصلة تحقيق أهدافهم ، أن يدفعوا رفاهية الغير إلى الأمام ، أو أن يرغموا على عدم التدخل مع الآخرين فى مسيرة الأهداف الخاصة بهم . ويؤكد هذا الاختيار الثالث الوضع التقليدى للنظام الرأسمالى الذى انبثق عن آدم سميث .

ليست هذه المقارنات مستقلة عن بعضها البعض على نحو كامل لأن سلطة جماعة معينة لصياغة الأهداف ومواصلة السير فيها لا يمكن تقييمها دون أن تؤخذ فى الاعتبار كفاءة النظام فى تحقيق رغبات صانعى الهدف وإلى أى مدى يُحد النظام من سلطة صانعى الهدف الظاهريين من ممارسة سلطتهم ، مع مراعاة مصالح الآخرين بعض الشىء . ويجب علينا أن نتذكر أيضاً التفرقة التى نادى بها جيرشينكرون بين أيديولوجية عميقة وأيديولوجية سطحية وظيفتها أن تجعل الأولى وقد بدت محترمة . ليست الأهداف الظاهرية لأصحاب السلطة السياسية والاقتصادية بالضرورة هى تلك التى استخدموا الهيكل التنظيمى فى تحقيقها .

تعانى عادة محاولات إجراء مقارنة بين نظامين اقتصاديين من خلال نوعية الأهداف المعنوية أو الدينية الخاصة بكل بهما ، من الأخطاء المزدوجة الناشئه عن افتراض هدف واحد ، ثم إرجاعه إلى النظام أكثر من رده إلى الأفراد . والهدف الذى ينسب هكذا إلى النظام غالباً ما يكون قد بُسِّط بدرجة كبيرة للغاية مع إغفال التعقيدات الناشئة عن تعدد صانعى الهدف ، وتنوع مصالحهم والمحددات المفروضة على سلطتهم . ومقارنة تأخذ التعقيدات فى الحسبان سوف تكون مقارنة طويلة وغير مؤثرة ما لم تؤخذ فى الاعتبار التفرقة المثيرة على نحو عاطفى بين أهداف السطح وأهداف العمق . وترتيباً على ذلك فهناك

www.ibtesama.com

سبب واقعى لتفضيل مقارنة الأنظمة من خلال معيار عام مثل معدل نمو الرفاهية المادية التى تستمتع بها نسبة كبيرة من الناس . ومثل هذا المعيار يتضمن قيماً خاصة به أكثر شيوعاً فى بلاد الغرب فى العصر الحديث منها فى بلاد الكتلة السوفيتية أو فى بلاد الغرب الإقطاعية . وميزة هذه الطريقة أنه يمكن استخدامها فى مقارنة الاقتصاديات التى لصانعى أهدافها أولويات متباينة مثل القضاء على النظام الرأسمالى ، أو مساندة فرسان الإقطاع ذوى الدروع أو تحقيق أرباح ، كل ذلك دون الدخول فى نقاش حول أية أهداف تكون جديرة بالإعجاب معنوياً ، وأية أهداف لا تكون كذلك .

(٤) الاشتراكية العلمية والتجربة

وصفنا فى فصول سابقة عدداً من حالات كانت فيها الاقتصاديات الغربية قادرة على أن تبز اقتصاديات أخرى نتيجة لأن الغرب كان أفضل تنظيماً للمبادأة بالتغيير والتكيف معه . ففى الفصل الثامن مثلاً قمنا بتلخيص مؤسسة الغرب العلمية ذات التنظيم الناجح على نحو يسترعى الانتباه الذى مكنها من استحدام مبدأ التخصص ، ومبدأ تقسيم العمل على نطاق كبير لإيجاد كيان متماسك من المعرفة ومع ذلك بدون تكاليف الوكالة التى ترتبط بالتنظيم التدرجى والسيطرة . أثبت اتباع التقنية الصناعية فى عدد من المشروعات المختلفة مرة أخرى ، دون قبول جزاءات نظام هرمى واسع ، أنه وسيلة فعّالة على نحو متفرد لتحويل منجزات العلوم البحتة إلى منجزات فى الرفاهية الاقتصادية . وجه النظام الغربى لتخصيص رأس المال ــ الذى يتضمن أسواقاً للأوراق المالية ، ونشر سلطة صنع قرارات الاستثمار بين قاعدة عريضة ، وتوقع جزاءات موجبة كبيرة للابتكار الناجح ــ رأس المال ناحية المشروعات الابتكارية وشجع الانفصال عن الماضى اللازم للتوسع الاقتصادى .

يعتبر الانتشار المتزامن للسلطة فى تنظيم المجالين السياسى والاقتصادى كليهما لبلاد الغرب ، نقطة تفوق تنظيمى على المجتمعات القديمة والمعاصرة التى تركزت فيها السيطرة على العلم والاقتصاد سوياً فى الإطار السياسى الهرمى ، إذا ما حكم على التفوق ، فى القليل ، من خلال القدرة على المبادأة بالنمو الاقتصادى ومساندته . لقد تم التعبير عن لا مركزية السلطة الكاملة فى المجتمعات الغربية ، فى صورة حرية تجريب أنماط جديدة للتنظيم الاقتصادى وندرة القيود السياسية المفروضة على أشكال التنظيم

www.ibtesama.com

الاقتصادى . والعملية الوحيدة المرجح أن تترتب عليها أنماط تنظيم تتسم بالكفاءة فى مجتمع حقيقى بكل انحرافاته ، ومخادعاته ، وتكيفاته وعدم القدرة على التنبؤ ، هى نشر التجربة والخطأ وإعادة التجربة بصورة واسعة . وهذا هو ما جعله ممكناً على وجه الدقة ما جرى عليه العرف فى البلاد الغربية من جعل سلطة تكوين مؤسسات جديدة وتغيير المؤسسات القديمة لا مركزية .

يبدو إذن أن تكون عبارة **الاشتراكية العلمية** ، محاولة لسرقة اتسام العلم بالوثوق به دون الخضوع لما يفرضه من انضباط . وواقع الأمر أن الاتحاد السوفيتى جمع مجموعة كبيرة من التنظير والتجريب الخاصة بتخطيط اقتصادى قومى وإدارته مركزياً ، وأن هذه المجموعة من المعرفة تعتبر مجالاً مهنياً خاصاً لخبراء متمرسين بدرجة عالية ، وأنهم يستخدمون هذه الأدوات العلمية المألوفة مثل العلوم الإحصائية والرياضيات والالات الحاسبة . ولكن هناك شيئاً آخر من اللازم توافره حتى يطلق على أى نمط تنظيمى أنه علمى على نحو صحيح . يبدأ العلم بالاعتراف بأن المعتقدات والتفسيرات الحالية ، قد تكون ضيقة أو خاطئة تماماً وبإفراط . والجزء الكبير من عمل العالم هو تكوين المكملات والبدائل الممكنة واختبارها . ومثل هذه التجارب لها ضرورة مزدوجة فى مجالات غير متقدمة نسبياً مثل التنظيم الاقتصادى الذى تكون فيه الصيغ النظرية محل جدل ، وناقصة ولا يمكن الاعتماد عليها غالباً . ونمط التنظيم الاقتصادى الوحيد الذى يمكن أن يسمى تنظيماً علمياً هو الوحيد الذى يأتى من إطلاق العنان لحرية إجراء التجربة ، وهى عملية لها قواعد للحكم بمقتضاها على الاختبار التجريبى وفشله ، وتلتزم بما تسفر عنه تجاربها من نتائج .

وثمة مسألة أساسية تختص بالتنظيم الاقتصادى فى النظام الاشتراكى كما يطبق فى الاتحاد السوفيتى ، لا تخضع لاختبار تجريبى ــ أى اختيار هيكل الملكية للوحدات الأساسية للاقتصاد ــ هى المنشأة أو المشروع . انتهت ، فى ظل ظروف التجربة الحرة الاقتصاديات الغربية إلى خليط من جميع أنماط تنظيم المشروع التى يمكن تحديدها من خلال الملكية : مستثمر ، وموظف ، ومدير ، ومورِّد ، ومستهلك وحكومة . ومن بين هذه الأنماط أصبحت ملكية المستثمرين أكثرها انتشاراً . ومما لا يثير الدهشة إلّا نادراً أن هناك أنظمة رفضت عن عمد الحلول التنظيمية الأساسية التى ظهرت فى ظل ظروف حرية التجريب ، يجب أن تتطور فيها نقائص تنظيمية من شأنها أن تنقص من قدر

www.ibtesama.com

أدائها . إن مجرد مثل هذا الرفض للمشروعات المملوكة للرأسماليين أو المملوكة للمستثمرين ـ وكل أنماط الملكية الأخرى أيضاً باستثناء ملكية الدولة ـ أصبح مُعتقداً أساسياً للاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى . ورفض الاشتراكية لأنماط أخرى لملكية المشروع تسنده سلسلة طويلة من العقيدة الماركسية اللينينية ؛ غير أن أداءها المقارن يقدم مقياساً لتعضيد الاعتقاد بأن نمو بلاد الغرب يُرد فى جانب منه إلى منهجه التجريبى الخاص بتنظيم النشاط الاقتصادى .

النمو الاقتصادى فى بلاد العالم الثالث

إن معالجة مناسبة لعملية نقل نمط النمو الاقتصادى الغربى إلى بيئات ثقافية واجتماعية وسياسية مختلفة تماماً لبلاد غير غربية ، يتطلب كتاباً خاصاً . ونحن نرغب ، بصفة خاصة ، أن نتجنب أى اقتراح بأن المسار التاريخى الذى سلكته بلاد الغرب إلى الثروة يتضمن أية صيغة بسيطة تترتب عليها نتيجة مماثلة إذا ما استخدمت فى العالم الثالث .

وثمة سبب لعدم توقع حدوث نتائج مرضية من مجرد برنامج مُقلد هو أن الظروف التى يبدأ فى ظلها النمو فى بلاد العالم الثالث مختلفة عما كانت عليه فى بلاد الغرب وبصورة لا يمكن استعادتها . بدأ الغرب نهوضه الاقتصادى من مركز اقتصادى وتقنى متخلف نوعاً ما عن الحضارتين الصينية والإسلامية السائدتين فى نفس الحقبة من الزمن ، ولكن ليس بنفس الفجوة الموجودة فى الوقت الراهن بين الغرب وبين معظم بلاد العالم الثالث . ولعل فحصاً للطريقة التى تكونت بها الفجوة يساعدنا فى فهم الكيفية التى يمكن بها سد هذه الثُغرة . ولكن التتابع التاريخى لمراحل التنمية فى بلاد الغرب من غير المرجح أن يزودنا بنموذج تقوم بلاد العالم الثالث بتقليده .

لقد استعرضنا نظاماً للنمو فى بلاد الغرب يتميز بالفصل بين العالمين السياسى والاقتصادى ، كما يتميز بنشر السلطة الاقتصادية . تطورت الاقتصاديات الغربية من نظم سياسية كانت فيها لا مركزية السلطة السياسية الإقطاعية قد أصبحت حقيقة واقعة ، وأن بعضاً من المدن التى كان محتماً أن تنمو فيها الرأسمالية قد انفصلت فعلاً عن الاتجاه السائد للتنظيم السياسى الإقطاعى ، ثم تطورت تحت السيطرة السياسية لطبقات دوائر الأعمال الخاصة بها . وعلى العكس من ذلك فإنه فى معظم بلاد العالم

www.ibtesama.com

الثالث فى الوقت الراهن اندمجت السلطة السياسية والاقتصادية ، وليس هناك من سبيل مُيسر لفك هذا الاندماج .

لقد فرّقنا بين نمو اقتصادى مرتبط بتوسع فى التجارة والموارد الاقتصادية وبين نمو اقتصادى يمكن أن يرد بصورة أساسية إلى الابتكار ؛ ونادينا بأنه منذ القرن الثامن عشر ، والاقتصاديات الغربية تحقق نمواً نتيجة للابتكار على نحو متزايد . حاولت اليابان أيضاً تحقيق نمو من خلال الابتكار . ولكن اليابان جاءت إلى هذا المسار دولة متقدمة بعد الحرب العالمية الثانية . جنحت بلاد العالم الثالث القليلة التى حققت تقدماً باتباع طرائق رأسمالية ، إلى أن تجد النمو فى نفس المواقع التى خطط ستالين للبحث عنها للاتحاد السوفيتى : فى موارد اقتصادية متزايدة ، وفى موارد فى صورة رأس مال ، وعمالة مدربة ، وموارد طبيعية متطورة اقتصادياً . وواقع الأمر أن معظم بلاد العالم الثالث لديها احتمالات ضخمة للغاية للنمو من خلال هذه الطرق قبل أن تبدأ مواصلة السعى إلى حدود المعرفة التكنولوجية ؛ غير أن ترتيبات مؤسسية لا تتلاءم مع الابتكار سوف تعترض سبيل تحقيق نمو جديد ، إن عاجلاً وإن آجلاً .

وهناك اعتبار آخر رئيسى هو أن الغرب راغب على نحو ملحوظ فى أن يدفع ثمن النمو فى هيئة تغيير هيكل الحياة الغربية كله وتفسيره . الحقيقة أن بلاد الغرب وجدت مناوئيها الأقوياء فى حركة التحضر وحركة التصنيع وما فقدته من براءة ذهبت مع مجىء الحركتين . ولكن بلاد الغرب لم تسمح لخومينييها أن تكون لهم اليد العليا . ومما لا يمكن فهمه أن بعض البلاد التى ترغب فى الاحتفاظ بتاريخها وثقافتها الخاصة بها سوف لا تختار اتباع الطريق الاقتصادى الغربى لأنه ينطوى على قدر من توزع السلطة وعلى درجة من النزعة الفردية التى لا تتمشى مع أنماط عديدة من الحياة الاجتماعية . لقد اصطبغت اليابان بالصبغة الغربية دون أن تفقد تراثها الخاص بها على نحو كامل . ولكن للمرء أن يساوره الشك فى أن تكون للثقافة والمؤسسات اليابانية التى كانت موجودة فيما قبل الصناعة حيوية بصورة ملموسة فى اليابان الحديثة أكبر مما للثقافة والمؤسسات الغربية الموجودة فيما قبل عصر التصنيع ، فى بلاد الغرب الآن .

يفترض انتشار السلطة نفسه فى بلاد الغرب ، وجود طبقة من التجار أو المنظمين أو الرأسماليين التى يمكن أن يمتد إليها النمط الغربى لسلطة صنع القرار الاقتصادى ، ويتنافس أعضاء هذه الطبقة فى ممارستهم للسلطة . لا يوجد فى التاريخ الغربى ما يوحى

www.ibtesama.com

بأن طبقة كهذه يمكن أن تخلق على نحو عمد لأنها تطورت فى بلاد الغرب من خلال ديناميكيتها الداخلية ، وبرغم معارضة سياسية ضخمة . كان لليابان فى عصر الإقطاع طبقة من التجار فى عام ١٨٦٨ ؛ واحتوى لمدة طويلة مدينة هونج كونج وتايوان وسنغافورة طبقة مدربة من رجال التجارة . ولعل مثل هذه الطبقة يمكن بذرها وتعهدها من خلال سياسة عمدية . لا أحد فى الواقع يعرف . وأقصى ما يمكن للمرء أن يقترحه لدولة راغبة فى اتباع الوسائل الغربية هو الاحجام عن السياسات الخاصة بالنهج الذى لا يتواكب على نحو واضح مع نمو طبقة التجار .

ووجهة النظر القائلة بأن النمو الاقتصادى الغربى الحديث الذى يؤكد الدور الذى أداهُ الابتكار ، يمكن أن يؤخذ على أنه يدل ضمناً على أن الاقتصاديات الغربية ليس من البساطة تقليدها ، لأنه يبدو تماماً أن أى دولة تبدأ متأخراً جداً لا يمكن أن تلحق ديناميكية تقنية الغرب المتداخلة لُحمة وسدى ، والإنتاج الصناعى والنمو الاقتصادى . ومع ذلك فهناك طريقة تتسم بتفاؤل أكبر للنظر فى مسألة التقليد . أتى النمو من خلال التقنية متأخراً نسبياً فى تاريخ التوسع الغربى . بدأ نمو بلاد الغرب مع مرحلة كان فيها التبادل التجارى ــ الخارجى والداخلى على حد سواء ، ولكن التجارة الداخلية بخاصة مصدر النمو المسيطر وكانت فيها الصعاب التى تعترض الإفادة من فرص النمو من خلال التجارة أقل جسامة بكثير من الصعاب الخاصة بالنمو من خلال التقنية . نادراً ما اعترضت الاقتصاديات القائمة على التجارة صعوبة كبيرة فى إضافة قطاع تصنيع حيثما وعندما يحقق التصنيع توازناً بين إيراداته ومصروفاته . غير أن إمكان تحقق النمو من خلال التجارة يعتمد مرة أخرى على تطوير طبقة التُجار ــ وهو تطوير لا يرغبه كل الناس . ومع ذلك فإن الأداء التنموى الناجح للغاية فى السنوات الأخيرة لما يسمى « جماعة الأربع Gang of Four » (كورياً الجنوبية وتايوان وهونج كنج وسنغافورة) لدليل قوى على الفرص الاقتصادية الموجودة فى هذا المجال .

ثمة تحذير أخير . يواجه العديد من بلاد العالم الثالث مشكلة الغرب القديمة التى تتمثل فى وجود أعداد كبيرة من فائض عمال الزراعة الذين يتطلعون إلى الحصول على العمل . حاول عدد من بلاد العالم الثالث استخدام قطاعاتها الزراعية كمصدر لرأس مال للعمالة الحضرية ، وكمصدر أساسى لإيرادات الحكومة أيضاً عن طريق الضريبة المباشرة وعن طريق إجبار الفلاحين على بيع محصولاتهم للحكومة بسعر يقل عن أسعار

www.ibtesama.com

السوق العالمية . إن استغلال الزراعة لتعزيز نمو الصناعة لا يعيد تاريخ الغرب ، لأن الزراعة الغربية لم تكن مصدراً هاماً لرأس المال اللازم للنمو الاقتصادى . ومثل هذه السياسة من المرجح أن تفضى إلى إضعاف القطاع الزراعى دون أن تحقق مكاسب مناظرة للقطاع الحضرى . وفى البلاد التى تقتصر مصادرها الاقتصادية على الزراعة ، ليس هناك من بديل لتحميل القطاع الزراعى بنفقات الحكومة الضرورية وبتكاليف العمل على تحسين حالة الفقر المدقع فى الحضر . غير أن هذا العبء من المحتمل أن يفضى إلى تأخير النمو الاقتصادى أكثر من أن ينتهى إلى تقدمه .

تظهر التجربة الغربية أيضاً أن الاقتراحات الخاصة بمصادرة الأموال أو باقتراضها لاستخدامها كرأس مال لتوفير فرص العمالة مسألة يجب بحثها بعناية وبحرص ، وحتى بنوع من الشك والريبة . إن كون هونج كونج المدينة التى حققت النجاح الأكبر فى تزويد طوفان المهاجرين المعدمين من الريف بالعمالة ، بعد أن كانت قد أصبحت فعلاً مركزاً مالياً به موارد رأسمالية ، يجعل من اليسير الاستنتاج بأن نجاح هذه المدينة كان مجرد مسألة توافر رأس المال . وإذا اعتبرت التجربة الغربية دليلاً ما ، فإن وجود طبقة من صغار المنظمين الذين يستطيعون تنظيم إنتاج كفء يتطلب عمالة مكثفة ، ورأس مال قليل جداً ، كان مرتبطاً بنجاح هونج كونج أكثر من تعلقه بوضعها كمركز مالى .

وإذا كان تقليد التجربة الغربية يبدو صعباً على نحو متأصل ومكلف للبلاد التى ترغب فى الحفاظ على تراثها الثقافى والسياسى ، فإن تقليد المجتمعات المخططة كبديل قد فقد الآن الكثير مما كان يبشر به من قبل . كانت خُطط الاتحاد السوفيتى الخمسية النماذج الأصلية للتخطيط المركزى الذى لم يكن من إبداع ماركس على نحو صريح ، لأن ماركس لم يكن لديه الكثير مما يقوله عن تفصيلات إدارة النظام الاجتماعى . ولم يكن التخطيط المركزى من وضع لينين على نحو واضح ، لأنه تراجع إلى السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic Policy التى اتسمت بطابع لا مركزى نسبياً عندما أخفقت محاولات السيطرة المركزية فى أيامها الأولى . وقد وقع على ستالين عبء إعادة إدخال نظام التخطيط المركزى والرقابة المركزية . لقد كان ستالين فى أواخر العشرينات هو الذى أسلم الاتحاد السوفيتى للتخطيط المركزى .

كان للتخطيط فتنة « ذات صبغة سياسية جاءت نتيجة عدد من الأسباب ، من بينها الفساد الذى من شأنه أن أدى إلى تغلغل مصلحة الطبقة السياسية الخاصة وإتاحة فرص

www.ibtesama.com

الإثـراء الذاتى من خلال العمولات غير الرسمية عن الحصول على عقود أعمال البناء والتشييد وغـيرها من العقود ، والإعفاءات الضريبية ، واحتكار الامتيازات وامتيازات أخرى خاصة عديدة والتوزيعات التى لا تتاح لغير من هم داخل السلطة السياسية .

ولكن هناك أسباباً أخرى أيضاً . إن برنامجاً مخططاً مع كتيبات ورسومات تكمله لهو شىء بسيط وواقعى . ومن السهـل جداً على زعيم سياسى أن يقنع نفسه ، ومن ثم أتبـاعه السياسيين بأنه يفهم هذا البرنامج . ومن اليسير جداً أيضاً أن يستغل الزعيم السياسى العنصر من السكان الكاره للأجانب ، من خلال الادعاء بأن البرنامج يتفادى إثراء الأجانب ، سواء كانوا شركات ذات جنسيات متعددة أو لبنانيين محليين أو صينيين أو هنود أصحاب دكاكين . يمكن أيضاً الادعاء بأن البرنامج المخطط لا يثرى منه تجار أو رجال مال أو آخرون ممن لا تلقى أدوارهم الاقتصادية الإعجاب على نطاق واسع . وبرغم أن هذا الادعاء قد يكون ضعيفاً بصورة حقيقية ، فمن غير المرجح أن تكون البيانات اللازمة لدحض ذلك متاحة بصورة عامة . وأخيراً يُسلم التخطيط نفسه لمعنى أيديولـوجية سطحية . إن أشكـال الماركسية واللينينية والاستالينية العديدة فى المتناول وهناك أشكال أخرى ليس من الصعب إعدادها .

إن الضعف الأساسى للتخطيط يكمن فى أن نتائجه محبطة عادة . ومن المحتمل أن يكون مذاق الإحباط مراً لأن التخطيط يكون مقبولاً ظاهرياً تماماً فى أول الأمر على نحـو يجعل إخفاقه فى النهاية موجباً اللوم للغاية . والنتيجة المألوفة هى أن الزعامة السياسية المدنية تفقد سيطرتها على الزعامة الحربية وتخلّى الطريق لحكم عسكرى مباشر . يتعين ألا يقـع ذلـك فى البـلاد التى تسيطر فيهـا اللينينية ــ الستالينية حيث تكون الزعامة العسكرية والزعامة السياسية مرتبطتين إلى حد بعيد للغاية . غير أن بولنده تعتبر استثناءً حتى لهذه القاعدة .

لكل اخفاق فى نظام التخطيط أسبابه الخاصة به . ولعل مصدراً مألوفاً لهذا الخلل هو محاولة تخصيص جزء ضخم من موارد البلد الزراعية لتمويل حركة التصنيع أو لتقديم إعانات لسكان الحضر على حساب فلاحى الدولة . ودائماً ما يكون رد فعل الفلاحين بطرق مضادة لمصلحة البلاد الاقتصادية . تستولى خطط التنمية الشاملة أيضاً على موارد البلد من العملات الأجنبية وموارده الائتمانية مما يترتب عليه ضعف النشاط الاقتصادى خارج الخطط وخلق أزمات قطاعية غير متوقعة أو أنواع مزمنة من الكساد الإقطاعى .

www.ibtesama.com

وأسواق السلع الدولية تعتبر مصدراً مألوفاً للضيق والعُسر . فللأسعار سبيل للانخفاض فى مواقيت غير مخططة مما يترتب عليه أن تفقد الدولة جزءاً من دعامات خطط التنمية المالية فى البلاد التى تعتمد بصورة كبيرة على الصادرات السلعية . يمكن أن يصبح ارتفاع أسعار الواردات ، كما فى حالة النفط ، أمراً يسبب الاضطراب بنفس الدرجة تقريباً . ويمكن أن يترك نقص العملات الأجنبية غير المتوقع المصانع الجديدة والسكك الحديدية غير قادرة على العمل إلّا بشق الأنفس نتيجة لنقص قطع الغيار ، والمكونات والوقود والمواد الأولية . ولكى تزود أية خطة البلاد بالعملات الأجنبية المناسبة ، يتعين أن تحد من الاستهلاك المحلى للسلع الاستهلاكية لكى توفر سلعاً للتصدير ، وتتفادى المستوردات الزائدة على حد سواء . وفى البلاد التى يكون للرأى العام الشعبى فيها تأثيرات سياسية كبيرة ، يسود انحياز سياسى قوى ضد الحد من الاستهلاك المحلى للسلع الاستهلاكية ، مما يترتب عليه أن تعكس الخطط افتراضات تفاؤلية عن أسعار الصادرات والواردات ومن ثَمّ يظهر نقص غير متوقع فى موارد النقد الأجنبى وهو واحد من الظواهر الملازمة للتخطيط .

يمكن أن تُرد إخفاقات التخطيط فى جانب منها إلى اعتباره مفهوم النظام الاقتصادى أداةً لا حياة فيها عاطلة عن قدرة إحداث تغير داخلى ، وتكيف ، ونمو ، وتجديد وإعادة بناء نفسه وتشكيل مستقبله الخاص به . يمكن للخطط أن توصلنا إلى الصلب والأسمنت والآلات المزودة بعمال مدربين تدريباً صحيحاً . ولكن الخطط لا يمكنها عادة أن تعمل على خلق طبقات كبيرة من البشر لديها القدرة على الاشتغال بنشاطات اقتصادية مستقلة لم تتخيلها الخطة . ولكن أى نسق للنمو يشبه كائناً حياً له نبضاته الخاصة به . ومن شأن التخطيط من أجل النمو أن ينشأ عنه اقتصاد هو فى أحسن الأحوال ظل لحيوان طبيعى مستأنس تربى فى حديقة الحيوان إن لم يكن تمثالاً لا حياة لشىء حقيقى . لكن النمو الاقتصادى يعتمد على المشاركة فى الأسواق الدولية ، والنمو المستمر لحيوان اقتصادى جامد يتعذر تغييره بأكثر مما ينبغى لكى يستطيع العيش فى أسواق تنافسية ــ أمر غير مرجو .

ليس من فحص لعثرات التخطيط المركزى يمكن أن يضارع فى قوته حقيقة تخلى الصين بالتدريج عن محاولة لتطبيق التخطيط المركزى فى اقتصادها . إن استرخاء السيطرة المركزية على الصناعة الصينية الذى حدث فى عام ١٩٨٤ جاء بعد استراخاء السيطرة

www.ibtesama.com

المركزية على الزراعة فى وقت سابق ، وترتبت عليه زيادات صارخة فى الإنتاج الزراعى . وأولئك الذين لديهم ذاكرة قوية بصورة كافية قد يقارنون استرخاء قبضة السيطرة على سياسة لينين الاقتصادية الجديدة Lenin's New Economic Policy ــ ردةٌ إلى اقتصاديات السوق فى الاتحاد السوفيتى فى أوائل العشرينات أفضت إلى تحسين الظروف الاقتصادية على نحو واضح فى ذلك الوقت . قد تجد الصين ستالينياً آخر لكى يعيد لها التخطيط المركزى . ولكن يجب ألاّ يعتمد المرء على ذلك لأن الاختلاف بين الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٢٨ وبين الصين عام ١٩٨٥ أن التخطيط المركزى كان قد جُرّب على نطاق واسع فى نفس الوقت ، وأنه فقد توهجه كأمل للبشرية فى المستقبل .

ومن الواضح أن مستقبل البلاد النامية غير متيقن بدرجة أكبر بكثير مما بدا فى السنوات التى تلت مباشرة نهاية الحكم الاستعمارى ، وقبل التحقق الكامل من أنه لا الرأسمالية الغربية ولا اشتراكية الكتلة الشرقية قد سيطرت بصورة تامة على مشاكلها الاقتصادية ، ناهيك عن باقى بلاد العالم الأخرى . يمكن للعالم الثالث أن يتعلم الكثير من التجارب الرأسمالية والاشتراكية على السواء . غير أن ما يتعلمه سوف لا يتضمن وصفةً واضحة لنمو اقتصادى بلا تكلفة وبلا ألم . وحتى اكتشاف النفط يبدو أنه أدنى لأن يغير مشاكل البلد الاقتصادية من أن يجد لها حلاً . وعلى نُقّاد التخطيط المركزى التزام خاص ألا يحاولوا تكرار خطأ المخططين بأن يسوّقوا دواء شافياً لكل علل النمو فى بلاد العالم الثالث ، بغض النظر عما تحتويه الوصفة من تغييرات .

الخلاصة

غالباً ما أشرنا إلى حقيقة واضحة مفادها أن النمو الاقتصادى إنما هو نوع من التغيير ، بحيث أن مسار بلاد الغرب إلى الثروة يقتضى ضمناً كما يتطلب وجود مجتمع راغب فى أن يتحمل تغيراً اجتماعياً واقتصادياً أكبر عنفاً عن أية ثورة سابقة . فمن الناحية الاجتماعية تجاوز التغيير حركة التحضر التى تعتبر فى حد ذاتها عنيفة وازدادت صرامة مع دخول التعليم الجماهيرى ووسائل التواصل الجماهيرية والترحال الذى جعل ساكن المدينة المتوسط فى عام ١٧٨٥ يبدو كأنه شخص ريفى بمقارنته بساكن المدينة ، أو ساكن الريف فى الوقت الراهن . ومن الناحية السياسية تركت ثورات قليلة تغييرات عنيفة فى

www.ibtesama.com

هياكل السلطة كالتى تركها نشر السلطة السياسية وإعادة تنسيقها من الملكيات المستبدة ورجال حاشيتهم الذين مازالوا يسيطرون فى أوربا عام ١٧٨٥ ، إلى الطبقات الأوربية المتوسطة ، ثم إلى الطبقات العاملة التى انتزعها النمو الاقتصادى من حالة البروليتاريا .

وفى نطاق المجال الاقتصادى حدث أن تحققت طموحات زيادة الثروة ، فى المقام الأول ، فى ناحية الحياة الاقتصادية التى تتعامل مع التغيير والابتكار مُميزة عن نواحى الحياة الاقتصادية العادية التى تنتج منها منتجات وخدمات عادية من خلال وسائل عادية . غنِيت بلاد الغرب بالنسبة لاقتصاديات أخرى من خلال إتاحة قطاعها الاقتصادى حرية التجربة فى تطوير منتجات جديدة ومنوعة ، وفى وسائل التصنيع ، وأنماط تنظيم المشروع ، وعلاقات السوق ، ووسائل النقل والمواصلات وعلاقات رأس المال بالعمل . جعلت مؤسسات السوق التى تطورت فى إطار هذا السياق الفوز بجوائز عالية مقابل الابتكار الناجح أمراً ممكناً وهددت أولئك الذين أخفقوا فى الابتكار بالانهيار والفناء .

يدين الابتكار الغربى ذو الصبغة الاقتصادية بالكثير للتفاعل بين المجالين الاقتصادى والعلمى . يكمن فى النمو الذى تحقق على أساس متوالية هندسية فى الاقتصاديات الغربية ، نمو آخر مماثل فى المعرفة العلمية يرتبط بمؤسسات منوّعة حوّلت هذا الأخير إلى نمو مادى فى الرفاهية . وهذا النمو الذى حدث فى المعرفة العلمية شكّل ، وغذّى ودعم نمو بلاد الغرب الاقتصادى . وقدم هذا النمو مفتاحاً لفهم عملية النمو .

إن انتشار السلطة الاقتصادية فى المجتمعات الغربية من مركز السلطة السياسية الذى كان يكمن فيه ، فى الغالبية العظمى للمجتمعات ، كان أمراً لا غنى عنه لتعدد وتنوع التجار التكنولوجية التى بواسطتها استطاعت الاقتصاديات أن تفرز الاكتشافات العلمية المفيدة اقتصادياً عن الاكتشافات غير القابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية . وانتشار وتوزيع السلطة الاقتصادية هذا كان أيضاً ملائماً لمساندة تنظيم متطور للغاية وعلى نحو ملحوظ للبحث العلمى الأساسى والموزع بين مؤسسات بحثية منوعة متحررة نسبياً من التدخل السياسى والسيطرة ، ومع هذا ــ أو بالأحرى ومن ثَمّ ــ يقدم مجموعة نامية ومتماسكة من المعرفة عن الكون الذى نعيش فيه .

ليس من سبب قوى للاعتقاد بأنه لا نمو بلاد الغرب فى مجال المعرفة العلمية ،

www.ibtesama.com

ولا النمو الاقتصادى المشتق منها قد اقترب فى أى موضع منه ، من نقطة النفاد . وبمعنى آخر لا نرى فى المصادر الأساسية للنمو الاقتصادى الغربى ما يعوق مستقبل النمو المستمر . وهذا صحيح أيضاً لأن معظم شعوب بلاد الغرب ميسورة الحال على نحو معتدل اقتصادياً ، سواء أكان ذلك مقيساً بمعايير مجردة ، أم من خلال المقارنة بالمعايير التى وضعها أولئك الذين هم الأكثر ثراءً . إن أمام هذه الشعوب مجالاً واسعاً لمزيد من ثراء . وفى الوقت نفسه أفضى تقدم الغرب فى مجال الرفاهية المادية إلى رفع التطلعات الاجتماعية والسياسية ، وجعل من الأيسر التفكير فى وسائل استخدام ثروة بلاد الغرب لخلق مجتمع أفضل بطرق أخرى غير أن يصبح أكثر ثراءً . هناك خطر من أن محاولة جعل مجتمعنا الخاص بنا أفضل بهذه الطريقة ، قد تدفعنا لاتباع سياسات من شأنها أن تؤدى إلى الإقلال من قدرة الأجيال القادمة على تحقيق مستويات من الرفاهية المادية أكثر ارتفاعاً فى المستقبل كما فى الماضى ، من خلال إطار اجتماعى وسياسى معنىٍ بالإنسان وثمرات عقله ورحيم بدرجة أكبر مما يتصف به مجتمعنا . ونحن نأمل فى أن تَفَهم مصادر النمو السابق سيؤدى إلى الإقلال إلى حد ما ، من المخاطرة فى إننا قد ننقص عن طريق تصرفاتنا عن غير عمد الفرص الاقتصادية لأجيال المستقبل .

ملاحظات

(1) Karl Marx, *Capital* (New York: Random House, undated) p. 836.

(2) North and Thomas, "Discussion," 18.

(3) See Richard Bean, "War and the Birth of the Nation State," *Journal of Economic History* 33, no. 1 (March 1973): 203-21.

(4) For examples, see McNeill, " Intensified Military-Industrial Interaction, 1884-1914," chap. 8, in his *Pursuit of Power,* 262-306.

(5) Williamson, "Organizational Form," 362-63.

(6) Mancur Olson, *The Logic of Collective Action* (Cambridge: Harvard University Press, 1965).

(7) For a fuller account of the profit goal in the U.S.S.R. in the Middle 1950s, see ibid., chap. 5, "Profit as a Goal," pp. 57-74.

(8) Bergson, "Income Inequality under Soviet Socialism," *Journal of Economic Literature* 22 (September 1984): 1092. See also Peter Wiles, *Distribution of Income: East and West* (Amsterdam: North Holland Publishing Co., 1974).

www.ibtesama.com

Contents

PREFACE

ACKNOWLEDGMNTS

1 Introduction

2 The Starting Point: The Middle Ages

3 The Growth of Trade to 1750

4 The Evolution of Institutions Favorable to Commerce

5 The Development of Industry: 1750- 1880

6 Diversity of Organization: The Corporation

7 Technology, Trusts, and Marketable Stock

8 The Link between Science and Wealth

9 Diversity of Enterprise

10 Implications and Comparisons

ISBN 0-465-03109-9 (paper)

٤٠٨

www.ibtesama.com

FARES_MASRY
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com

FARES_MASRY
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

HOW THE WEST GREW RICH

Nathan Rosenberg & L. E. Birdzell, Jr.

هذا الكتاب

دراسة واضحة لتطور العالم الغربي الاقتصادي منذ العصور الوسطى . انتهى مؤلفاها من خلال الجمع بين عناصر التاريخ الاقتصادي المختلفة في أسلوب رشيق إلى أن التعددية السياسية والمرونة التي اتصفت بها مؤسسات الغرب ليست هي نتيجة الانتاج الكبير بل هي سر الثراء غير المسبوق الذي حققه هذه البلاد .

دراسة تظهر كذلك أن العلاقة بين العوامل السياسية والاقتصادية والأدوار التي أداها تنوع النظم والتقنية ، لها مضامين ذات شأن كبير ليس في بلاد الغرب وحدها في الوقت الحاضر ، بل وفي كل بلاد العالم أيضاً .

دراسة تؤكد بصورة رزينة على الأوهام الخاطئة التي تنادي بأن رخاء الغرب وتقدمه وحضارته تقوم على الامبريالية ، أو الاستغلال أو السيطرة .

وقد أظهرت الدراسة أن تحقيق بلاد الغرب لثرواتها عمل متفرد في التاريخ ، انطوى على حركة ضاربة لإعادة البناء كان يشتمل فيها المجتمع على قطاعات غير اقتصادية هيأت نفسها على نحو غير ملحوظ لتغير راديكالي . وكان هذا الوضع ظاهرة بارزة وحاسمة اتصفت بوجود عالم التصنيع والتجارة الذي يتصف بالاستقلال عن أي تصرف ديني أو سياسي أو أي قيد من القيود التي كانت سائدة في القرن الرابع عشر .

ذ. أسعد بطرس

دار الفكر العربي

www.ibtesama.com

www.ibtesama.com